



الأشبالا فالتخاليز

للشِيخ العَلامهُ جَلاً للدِين ليِّي يُوطِي

المولود ٨٤٩ هـ - ١٤٤٥ م المتوفي ٩١١ هـ - ١٥٠٥ م

لالجزءُ لالفُوَّكُ

دار الكتب الجامة سيوت الشناذ جَمَيعِ الجِعْوُق مِجَعْدَظَة لَا**رُارِ الْلَسَّبَ** الْعِلْمِيَّ الْمَ بَدِيوت - لبِسَنان

يطلب من : دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان هـاتـف : ۸۰۹۳۳۲ ــ ۸۰۵۳۰۶ ــ ۸۸۰۴۳۳ ص.ب ۱۱–۹۵۲۶ ــ تلكس : NASHER 41245 لم



وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

خطبة الكتاب: سبحان الله المنزه عن الأشباه والنظائر، والحمد لله المنفضل بغفران الكبائر والصغائر، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له العالم على إلى إلله إلا الله وحده لا شريك له العالم على أن يضاف إليه سمة حَدَث أو يحاط بإشارة مشير أو عبارة عابر، ولا حول ولا قوة إلا بالله في جميع الموارد والمصادر. والصلاة والسلام على رسوله محمد المنسوب إليه جموع الفضائل والمفاخر، المذكور في كتب الله تعالى بأشرف الأساء والألقاب والنعوت والمآثر، وعلى الطيبين الأمائل وصحبه النجوم الزواهر.

العربية أول فنون المؤلف: أما بعد: فإن الفنون العربية على اختلاف أنواعها هي أول فنوني، ومبتدأ الأخبار التي كان في أحماديثهما سمسري وشجوني، طالما أسهرت في تتبع شواردها عيوني، وأعملت فيها بدني إعمال المجد ما بين قلى وبصري ويدي وظنوني.

ولم أزل من زمن الطلب اعتني بكتبها قديمًا وحديثًا، وأسعى في تحصيل ما دثر منها سعيًا حثيثًا، إلى أن وقفت منها على الجم الغفير، وأحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملاً بحيث لم يفتني منها سوى النزر اليسير، وألفت فيها الكتب المطوئة والمختصرة، وعلقت التعاليق ما بين اول وتذكرة، واعتنيت بأخبار أهلها وتراجهم وإحياء ما دثر من معالمهم وما رووه أو رأوه، وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والأقوال ضعفه الناس أو قوَّوه، وما وقع لهم مع نظرائهم وفي مجالس خلفائهم وأمرائهم، من مناظرات ومحاورات، ومعايات ومذاكرات، ومدايات، وضعايرات، وفتاو ومراسلات، ومعاياة ومطارحات، وقواعد ومناظيم، وضوابط وتقاسيم، وفوائد وفرائد، وغرائب وشوادد، حتى اجتمع عندي من ذلك جُمل، ودونتها رزماً لا أبالغ وأقول وقر جل.

وكان بما سودت من ذلك كتاب ظريف، لم أسبق إلى مثله، وديوان منيف لم ينسج على شكله، ضمنته القواعد النحوية ذوات الأشباه والنظائر، وخرجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر، وأودعته من الفسوابط والاستثناءات جلاً عديدة، ونظمت في سلكه من النوادر الغريبة والألغاز كل فريدة، ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه إلى إلحاق، ولا سُرّد بتسطير جميع ما أرصد له من بياض الأوراق، فحبسته بضمع عشرة سنة وحُرم منه الكاتبون والمطالعون، ثم قدر الله أني أصبت بفقده _ فإنا لله وإنا إليه راجعون. فاستخرت الله تعالى في إعادة تأليفه ثانياً والعود _ إن شاء الله تعلى أحد، وعزمت على تجديده طالباً من الله سبحانه المعونة؛ فهو أجل من في المهات يُقصد.

سبب تأليف الكتاب: واعلم أن السبب الحامل لي على تـأليـف ذلـك الكتاب الأول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فها صنفه المتأخرون فيه وألفوه من كتب الأشهاه والنظائر.

وقد ذكر الإمام بدرالدين الزركشي في أول قواعده: أن الفقه أنواع:

أحدهما: معرفة أحكام الحوادث نصاً واستنباطاً، وعليه صنف الأصحاب تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزني. الثاني: معرفة الجمع والفرق، ومن أحسن ما صُنف فيه كتاب الشيخ أبي محمد الجويني.

الثالث: بناء المسائل بعضها على بعض لاجتاعها في مأخذ واحد، وأحسن شيء فيه كتاب السلسلة للجويني، وقد اختصره الشيخ شمس الدين ابن القاح وقد يقوى التسلسل في بناء الشيء على الشيء، ولهذا قال الرافعي مثله، وهذه سلسلة طولها الشيخ.

الرابع: المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الأذهان.

الخامس: المغالطات.

السادس: المتحنات.

السابع: الألغاز.

الثامن: الحيل، وقد صنف فيه أبو بكر الصيرفي وابن سراقة وأبو حاتم القزويني وغيرهم.

التاسع: معرفة الأفراد وهو معرفة ما لكل من الأصحاب من الأوجه الغريبة وهذا يعرف من كتب الطبقات.

العاشر: معرفة الضوابط التي تجمع جموعاً والقواعد التي ترد أكثرها إليها أصولا وفروعاً، وهذا أنفعها وأعمها وأكملها وأتمها، وبه يرتقي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد، وهو أصول الفقه على الحقيقة، انتهى.

وهذه الأقسام أكثرها اجتمعت في كتاب (الأشباه والنظائر) للقاضي تاج الدين السبكي، ولم تجتمع في كتاب سواه، وأما (قواعد الزركشي) فليس فيه إلا القواعد مرتبة على حروف المعجم. وكتاب (الأشباه والنظائر) للإمام صدر الدين ابن الوكيل دونها بكثير، وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل بإشارة والده له في ذلك كها ذكره في خطبته. وأول من فتح هذا الباب سلطان العلماء شيخ الإسلام عز الدين ابن عبدالسلام في (قواعده الكبرى) و (الصغرى)، وألف الإمام جال الدين الأسنوي كتاباً في الأشباه والنظائر لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جداً غو خس كراريس مرتب على الأبواب، وله كتابان في قسمين من هذا النوع وها (التمهيد) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الأصولية، و (الكوكب الدري) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد التحوية، وهذان القسان مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي. وألف الإمام سراج الدين ابن الملقن كتاب (الأشباه والنظائر) مرتباً على الأبواب وهو فوق كتاب الأسؤو، ودون ما قبله.

وألفتُ (كتاب الأشباء والنظائر) مرتباً على أسلوب آخر يعرف من مراجعته، وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العسريية يشبه كتساب القاضي تاج الدين الذي في الفقه فإنه جامع لأكثر الأقسام، وصدره يشبه كتاب الزركثي من حيث أن قواعده مرتبة على حروف المعجم.

وقد قال الكيال أبو البركات عبدالرحن بن محمد الأنباري في كتابه (نزهة الأنباء في طبقات الأدباء: علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشمر، وأخبار العرب، وأنسابهم. قال: وألحقنا بالعلوم الثانية علمين وضعناها، علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه: من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينها من المناسبة ما لا خفاء به، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول.

وقال الزركشي في أول قواعده: كان بعض المشايخ يقول: العلوم ثلاثة ، علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث ـ انتهى.

ما اشتمل عليه الكتاب: وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون:

الأول: فن القواعد والأصول التي تُرد إليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه، وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق، وأشبعت القول فيه، وأوردت في ضمن كل قاعدة ما لأئمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت وتهذيب، واعتراض وانتقاد وجواب وإيراد، وطرزتها بما عدوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية وتراكيب العلماء في تصانيفهم المروية، وحضوتها بالفوائد، ونظمت في سلكها فوائد القلائد.

الثاني: فن الضوابط والاستثناءات والتقسيات، وهو مرتب على الأبواب لاختصاص كل ضابط ببابه، وهذا هو أحد الفروق بين الضابط والقاهدة، لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى والضابط يجمع فروع باب واحد. وقد تختص القاعدة بالباب وذلك إذا كانت أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته، وهو الذي يعبرون عنه بقولهم: قاعدة الباب كذا، وهذا أيضاً يذكر في هذا الفن لا في الفن الأول، وقد يدخل في الفن الأول قليل من هذا الفن، وكذا من الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك.

الثالث: فن بناه المسائل بعضها على بعض، وقد ألفت فيه قديماً تأليفاً لطيفاً مسمى (بالسلسلة) كما سمى الجويني تأليفه في الفقه بذلك، وألف الزركشي كتاباً في الأصول كذلك وسهاه (سلاسل الذهب).

الرابع: فن الجمع والفرق.

الخامس: فن الألغاز والأحاجي والمطارحات والممتحنات، وجمعتها كلها في فن، لأنها متقاربة، كما أشار إليه الأسنوي في أول ألغازه.

السادس: فمن المساظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوي والواقعات والمراسلات والمكاتبات.

السابع: فن الأفراد والغرائب.

وقد أفردت كل فن بخطبة وتسمية؛ ليكون كل فن من السبعة تأليفاً مفرداً، وجموع السبعة هو كتاب (الأشباه والنظائر) فدونكه مؤلفاً تُشد إليه الرحال، وتمنافس في تحصيله فحول الرجال، وإلى الله سبحانه الفهراعة أن ييسر في فيه بنية صحيحة، وأن يمنَّ فيه بالتوفيق للإخلاص، ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة، فهو الذي لا يخيب راجية، ولا يرد داعة.

أول عن كتب في النحو: قال أبر القاسم الزجاجي في (أماليه): حدثنا أبو جعفر محمد بن رستم العلمي، قال حدثنا أبو حاتم السجستاني، حدثني يعقوب بن إسحاق الحضرمي، حدثنا سعيد بن سالم الباهلي، حدثنا أبي عن جدي عن أبي الأسود الدؤلي قال دخلت على حليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فرأيته مطرقاً متفكراً، فقلت في تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحنا فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية، فقلت : إن فعلت حدا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيته بعد ثلاث فالقي إليّ صحيفة فيها لسمى، والفعل ما أنباً عن حركة المسمى، والحرف ما أنباً عن معنى ليس بلسم ولا فعل. واعلم يا أبا الأسود: أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما تتفاضل.

قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها إن وأن وليت ولعل وكأن، ولم أذكر لكن فقال لي لم تركتها ؟ فقلت لم أحسبها منها، فقال بل هي منها فزدها فيها.

قال ابن عساكر في (تاريخه) كان أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل النحوي المعروف بابن المكبري يذكر أن عنده تعليقة أبي الأسود الدؤلي التي ألقاها عليه الإمام على بن أبي طالب _رضي الله عنه _ وكان كثيراً ما يعد بها أصحاب الحديث إلى أن دفعها إلى الفقيه أبي العباس أحد بن منصور المالكي وكتبها عنه وسمعها منه في سنة ست وستين وأربعائة، وإذا به قد ركب عليها إسناداً لا حقيقة له، وصورته: قال أبو إسحاق، إبراهيم بن عقبل: حدثني بكير الكرماني، حدثني إمرائيل، عن محمد بن عبيدالله ابن أبي رابع عن أبيه. قال: وحدثني محد بن عبيدالله ابن أبي رابع عن أبيه. أبي رافع، أن أبا الأسود الدؤلي دخل على علي رضي الله عنه، وذكر التعليقة، فلها وقفت على ذلك بينت لأبي العباس أحد بن منصور أن يحيى بن أبي بكير الكرماني مات سنة ثمان ومائين، فجعل إبراهيم بن عقبل هذا بين نفسه وبين يحيى بن أبي بكير رجلا واحداً، وهذه التي سهاها (التعليقة) هي أول أمالي الزجاجي نحو من عشرة أسطر فجعلها إبراهيم قريباً من عشرة أوراق _ انتهى.

فن القواعد والأصول العامة

وهو الفن الأول من كتاب الأشباه والنظائر ولا يحتاج إلى إفراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمى (بالمصاعد العلية في القواعد النحوية).

حرف الهمزة

الاتباع

هو أنواع: فمنه اتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها كقراءة من قرأ الحمد لله: بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام.

واتباع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ والحمدُ لله، بضم اللام اتباعاً لحركة الدال.

واتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الإعراب في الآخر وذلك في امرىء وابنم فإن الراء والنون يتبعان الهمزة والمبم في حركتهما نحو (إن امروً هلك) (١) و ﴿ ما كان أبوك امرأ سوء ﴾ (١) ﴿ لكل امرِى، منهم ﴾ (١) وكذا ابنم ولا ثالث لهما في اتباع العين اللام.

واتباع حركة الفاء اللام وذلك في مرى، وفم خاصة؛ فإن الميم والفاء يتبعان حركة الهمزة والميم في بعض اللغات فيقال هذا مرء وفم ورأيت مرأ وفها ونظرت إلى مرء وفم ولا ثالث لهها.

⁽١) سورة النساء: آية ١٧٦.

⁽٢) سورة مرم: آية ٢٨.

⁽٣) سورة النور: آية ١١.

واتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم والأمر إذا لم يفك الإدغام فيهما في بعض اللغات، فيقال عض ولم يعض بالفتح وفر ولم يفر بالكسر ورد ولم يرد بالشم.

واتباع حركة العين للفاء في الجمع بالألف والتاء حيث وجد شرطه كتمرة وتمرَات بالفتح وسِدِرة وسِدِرات بالكسر ، وغرَفة وغرَفات بالفم.

واتباع حركة اللام للفاء في البناء على الفم في مُندُ فإن الذال ضمت اتباعاً لحركة المبم ونظيرها في ذلك اتباعاً لحركة المبم ونظيرها في ذلك بناء بلة على الفتح اتباعاً لفتحة الباء ولم يعتد باللام حاجزاً لسكونها، وقولهم: لم يلده أبوان، فتح الدال اتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللام.

واتباع حركة الفاء للعين في لغة من قال في لدن لد، قال ابن يعيش: من قال لد بضم الفاء والعين فإنه أتبع الضم الضم بعد حذف اللام.

واتباع حركة الميم لحركة الحتاء والتاء والفين في قولهم منخو ومنتن ومغيرة. وقال ابن يعيش: منهم من يقول مُنتُن بضم التاء اتباعاً لضمة الميم، ومنهم من يقول مُنتَن بخم التاء النون لخفائها وكونها خُنة في يقول مِنتِن بكسر الميم اتباعاً لكسرة التاء إذ النون لخفائها وكونها خُنة في الحيثوم حاجز غير حصين، وقالوا كل فعل على فعلِ بكسر المعين وعينه حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء اتباعاً لكسر العين نحو يَعِم وبش.

ومنه: اتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء أخرى لكونها قرنت معها، وسكون عين كلمة لسكون عين أخرى أو حركتها لحركتها كذلك، قال ابن دريد في الجمهرة: تقول ما سمعت له جَرْسًا إذا أفسردت، فإذا قلت: ما سمعت له حِسا ولا جرسا، كسرت الجيم على الاتباع.

وقال الفارابي في (ديوان الأدب) يقال _رِجس نِجس_ فاذا أفردوا قالوا نَجس.

ومنه: اتباع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صحبتها كقوله تعالى

﴿ وجتنك من سبأ بنبأ يقين﴾ (١) ، ﴿ إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً ﴾ في قراءة من نون الجميع ، وحديث ـ دانفق بلالا ولا تخش من ذي العرش إقلالا ٤ .

ومنه: اتباع كلمة لأخرى في فك ما استحق الإدفام كحديث _ وأيتكن صاحبة الجمل الأدبب تنبحها كلاب الحوأب، _ فك الأدبب وقياسه الأدب اتباعاً للحوأب.

ومنه اتباع كلمة في إبدال الواو فيهما همىزة لهمىزة أخىرى كحمديث و لرجعن مأزورات غير مأجورات، والأصل موزورات لأنه من الوزر.

وقال أبو علي الفارسي في التذكرة: لا يصح أن يكون القلب فيه من أجل الاتباع لأن الأول ينبغي أن يجيء على القياس والاتباع يقع في الثاني، وإنما مأزورات على يأجل، قال: والفدايا والعشايا، لا دلالة فيه، لأن غدايا في جم غدوة مثل حرة وحرائر وكنة وكنائن.

ومنه: اتباع كلمة في إبدال واوها ياء لياء في أخرى كحديث ولا دريت ولا تلبت ، والأصل تلوت لأنه من التلاوة.

ومنه: اتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث كحديث. واللهم رب السموات السبع وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن ورب الشياطين وما أضللن ور الشياطين من مذكر من يعقل، وإنما أنحد أضلوا بضمير الذكور، لأن الشياطين من مذكر من يعقل، وإنما أنت اتباعاً لأظللن وأقللن، وكذا قوله في حديث المواقيت و .. هن لهن أصله لهم أي لأهل ذي الحليفة وما ذكر معها، وإنما قيل لهن اتباعا لقوله هن .

ومنه اتباع اليزيد للوليد في إدخال اللام عليه وهو علم في قول الشاعر : رأيت الولمد من المزيد ماركاً

⁽١) سورة النمل: آية ٢٢.

قال ابن جرير: حسَّن دخول اللام في اليزيد الاتباع للوليد. وقال ابن يعيش _ في شرح المفصل ـ لما كثر إجراء (ابن) صفة على ما قبله من الأعلام إذا كان مضافاً إلى علم أو ما يجري مجرى الأعلام من الكنى والألقاب، فلما كان ابن لا ينفك من أن يكون مضافاً إلى أب وأم وكثر استعماله، استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره، فحذفوا ألف الوصل من ابن لأنه لا ينوي فصله مما قبله إذا كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة للصلة والموصول من وجوه، وحذفوا تنويسن الموصوف أيضاً، كأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً لكثرة الاستعال، واتبعوا حركة الاسم الأول حركة الاسم الثاني، ولذلك شبهه سيبويه بامرىء وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة، وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الميم، فإذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته، وضعة زيد ضمة اتباع لا ضمة إعراب، لأنك عقدت الصفة والموصوف وجعلتها اسمأ واحدأ وصارت المعاملة سع الصفية والموصيوف كالصدر له، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول، وكذلك النصب، تقول: رأيت زيدَ بن عمرو فتفتح الدال اتباعاً لفتحة النون، وتقول في الجر مررت بزيدٍ بن عمرو فتكسر الدال اتباعاً لكسرة النون من ابن، وقد ذهب بعضهم إلى أن الننوين إنما سقط لالتقاء الساكنين: سكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد ، إنما هو لكثرة استعمال ابن.

ننبيه

رأى ابن جني في قراءة الحمد لله بالاتباع: قال ابن جنى في المحتسب في قراءة الحمد لله بالاتباع، هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعهاله، وهم لما كثر في استعهالهم أشد تغييراً كما جاء عنهم كذلك: لم يك، ولم أدر، ولم أبل، وايش تقول، وجايحي وسا يسو بحذف همزتيها، فلمها اطرد هذا ولحوه لكثرة استعهاله أتبعوا أحد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت الحمد

لله: كعنق وطنب، والحمد لله كإبل وإطل، إلا أن الحمد لله بضم الحرفين أسهل من الحمد لله بكسرها من موضعين، أحدها: أنه إذا كان اتباعا فأقيس الاتباع أن يكون الثاني تابعاً للاول، وذلك أنه جار مجرى السبب والسبب. وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لفضمة الدال، كما تقول: مد وشد وشم وفر، فتتبع الثاني الأول فهذا أقيس من اتباعك الأول للثاني في نحو اقتل اخرج، والآخر أن ضمة الدال في الحمد لله إعراب وكسرة اللام في لله بناء، وحركة الإعراب أقوى من حركة البناء، والأول أن يغلب الأقوى على الأضعف لا حسكه، ومثل هذا في اتباع الإعراب البناء قوله:

وقال اضرب الساقين امك هابل

كسر الم لكسرة الهمزة، انتهى.

وفي الكشاف قرأ أبو جعفر (. . للملائكة اسجدوا (بغم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الاتباع إلا في لفة ضعيفة كقولهم الحمد لله.

فائدة

رأى ابن أبان في الاتباع: قال ابن ابان في (شرح الفصول) اعلم أن المرب قد أكثرت من الاتباع حتى قد صار ذلك كأنه أصل يقاس علبه، وإذا كانت قد زالت حركة الدال مع قوتها للاتباع وذلك ما حكاه الفراء من الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام، وقلبوا أيضاً الياء إلى الواو مع أن القياس عكس ذلك، فقالوا أنا أخوك يريدون أنا أخيك حكاه سيبويه، كان الاتباع في نحو مد وشد أجوز وأحسن، إذ ليس فيها نقل خفيف إلى ثقيل، وأما الساكن الخاجز فلا يعتد به لضعفه، انتهى.

عد من الاتباع حركة الحكاية: قال أبو حيان في شرح التسهيل: اختلف الناس في الحركات اللاحقة اللائي في الحكاية، فقيل: هي حركات إعراب نشأت عن عوامله، وقيل ليست للإعراب، وإنما هي اتباع للفظ المتكام على الحكاية.

وقال أبو الحكم الحسن بن عبدالرحن بن عدرة المفضراوي في كتابه المسمى به (الإعراب عن أسرار الجركات في لسان الأعراب) حركة المحكى في حال حكاية الرفع، منهم من يقول: إنها للإعراب لأنه لا ضرورة في تكلف تقدير رقعه مع وجود أخرى، وإنما قبل به في حالة النصب والجر للمغرورة، ومنهم من يقول إنها لا للبناء ولا للإعراب حلا لحالة الرفع على حالة النصب والجر، قال: وهذا أشبه بمذاهب النحاة وأقيس بمذاهب البحريين، ألا تراهم ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر إن المعريين، ألا تراهم ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر إن وأخواتها على ما كسان عليسه قبسل دخسول العامل النعي.

الاتساع

عقد له ابن السراج بابا في الأصول فقال: اعلم أن الاتساع ضرب من المخذف، إلا أن الفرق بينها أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه ياعرابه، وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب والاتساع العامل فيه بحاله، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المخمن أو المنزف مقام الاسم، فالأول نحو: «واسئل القرية» (١)، والمعنى أعل القرية «ولكن البر من آمن» والثاني، نحو صيد عليه يومان، والمعنى

⁽١) سورة يوسف: آية ٨٢.

صيد عليه الوحش في يومين، وُلد له ستون عاما، والمعنى ولد له الولد لستين
و بل مكر الليل والنهار، نهاره صائم وليله قائم، يا سارق الليلة أهل الدار،
والمعنى مكر في الليل، صائم في النهار، سارق في الليل، قال وهذا الاتساع
في كلامهم أكثر من أن يحاط به. قال وتقول سرت فرسخين يومين إن شئت
جعلت نصبهها على الظرفية وإن شئت جعلت [نصبهها على أنها] مفعولان
على السعة، وعلى ذلك قولك سير به يومان، فتقير يومين مقام الفاعل، وقال
في موضع آخر: إن بابي المفعول له والمفعول معه نصبا على الاتساع إذ كان
من حقها أن لا يفارقها حرف الجر، ولكنه حذف فيها ولم يجريا بجرى
الظروف في التصرف وفي الإعراب وفي إقامتها مقام الفاعل، فدل ترك
العرب لذلك أنها بابان وضعا في غير موضعها وأن ذلك اتساع منهم فيها،
لأن المفعولات كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وخبراً وهذا
كله كلام ابن السراج.

وأنا أشيع القول في هذا الباب لقلة من عقد له بابا من النحاة فأقول: قال أبو حيان في (شرح التسهيل) الاتساع يكون في المصدر المتصرف فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز، ولو لم يصح ذلك لما جاز أن يبنى لفعل ما لم يسم فاعله، حين قلت ضُرب ضرب شديد؛ لأن بناء، لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به، وتقول الكرم أكرمته زيداً، وأنا ضارب الضرب زيداً.

قال في (البسيط) وهذا الاتساع إن كان لفظيا جاز اجتاعه مع المفعول الأصلي إن كان له مفعول، وإن كان معنويا بأن يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لأنه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك ضرب الضرب على معنى ضرب الذي وقع به الضرب ضرباً شديداً، فوضعت بدل مصدره، وقبل: يجوز الجمع بينها على أن يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول به، وإذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتوسع فيه والمظلق.

وفي (البسيط) أيضاً: المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولا، كما يتسع في الفلروف فتكون إذا جرت أخباراً بمنزلة الأسهاء الجامدة، ولا تجري صفة بهذا الاعتبار، وإذا كان بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة ـ قال: وإذا توسع بها وكانت عامة على أصلها لم تثن ولم تجمع رعبا للمصادر، أو خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد، فربما جازت التثنية والجمع بينها _ انتهى.

وأما الاتساع في الظرف، ففيه مسائل.

الأولى، أنه يجوز التوسع في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفاً فلا يجوز التوسع في أزم الظرفية لأن عدم التصرف مناف للتوسع إذ يلزم من التوسع فيه كونه يستد إليه ويضاف إليه وذلك ممنوع في عادم التصرف، والمصدر وسواء في المتصرف المشتق نحو المشتى والمصيف، وغيره كاليوم، والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم الحاج وخفوق النجم، ومنه ولقد تقطع بينكم ه (١) ولا يمنع التوسع إضافة الظرف في المظروف المقطوع عن الإضافة المعرض مما أضيف إليه التنوين نحن سير عليه حينئذ.

الثانية: إذا توسع في الظرف جعل مفعولا به مجازاً، ويسوغ حينئذ إضهاره غير مقرون بفي نحو: اليوم سرته، وكان الأصل عند إرادة الظرفية صرت فيه، لأن الظرف على تقدير في، والإضهار يُوجب الرجوع إلى الأصل.

وقال الخضراوي: الضائر من الزمان والمكان لم تقع في شيء من كلام العرب خبرا للمبتدأ منصوبة كما يقع الظرف، ولم يسمع نحو يوم الخميس سفرى إياه، إلا أن يقرن (بغي) فدل هذا على أن الضائر لا تنتصب ظرفا، لأن كل ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا إذا كمان مما يصح عممل الاستقرار فيه، قال: ولم أرّ أحداً نبه على هذا التنبيه.

الثالثة: يضاف إلى الظرف ـ المتوسع فيه ـ المصدر على طريق الفاعلية نحو

⁽١) سورة الأنعام: آية ٩٤.

و بل مكر الليل والنهار ، وعلى طريق المفعولية نحو « تربص أربعة أشهر » (١) والوصف كذلك نحو: يا سارق الليلة أهل الدار ، ويا مسروق الليلة أهل الدار ، ذكرها سيبويه .

قال الفارسي: وإذا أضيف إلى الظرف لم يكن إلا اسا، وخرج بالإضافة عن أن يكون ظرفا، لأن (في) مقدرة في الظرف وتقديرها يمنع الإضافة إلىه، كما لا يجوز أن يحال بين المضاف والمضاف إليه بحرف جسر في تحو طلام لزيد. وقال الخضراوي هذا غير ظاهر، لأن المضاف يقدر باللام ومن، ومع ذلك لم يُمنع من الإضافة، قال وقولهم الظرف على تقدير (في) إنما هو تقدير معنى، وليس المراد أنها مضمرة ولا مضمنة؛ ولذا لم تقتض الناء.

وقال ابن عصفور: ما قاله الفارسي ضعيف عندي، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر ملفوظا به وُجد في باب (لا) والنداه، فإذا جاز ظاهراً فمقدراً أولى. قال: نعم، العلة الصحيحة أن يقال إن الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية؛ ألا ترى أن وسطا إذا دخل عليها الخافض صارت امها بدليل التزامهم فتح سينها، ووسط المفتوحة السين لا تكون إلا امها، والسبب في خروج الفلروف بالخفض عن الظرفية إلى الإسمية ما ذكره الأخفش في كتابه (الكبير) من أنهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به من حيث كان أكثر الظروف قد أخرج منها الإعراب، وأكثرها أيضاً لا تثنى ولا تجمع ولا تُوصف، قال فلها كانت كذلك كرهوا أن يدخلوا فيها ما يدخلون في الأسهاء.

الرابعة: قد يسند إلى المتوسع فيه فاعلا نحو وفي يوم عاصف؛ ويوما عبوسا قمطريرا، (٣) ونائبًا عن الفاعل نحو: ولد له ستون عاماً؛ وصيد عليه

⁽١) سورة القرة: آية ٢٢٦.

⁽٢) سورة الإنسان: آية ١٠

الليل والنهار، ويرفع خبراً نحو الضرب اليوم. قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه ويبدل وإن لم يجز ذلك في الظرف، لأنه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول، وتوقف في إجازته صاحب البسيط.

الخامسة: ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف.

وقال في (البسيط) ليس التوسع مطرداً في كل ظروف الأمكنة كما في الزمان، بل التوسع في الأمكنة سماع نحو: نحا نحوك، وقصد قصدك، وأقبل قبلك، ولا يجوز في (خُلف) وأخواتها، لا تقول: ضربت خلفك فتجملة مضروبا، وكذا لا يتوسع فيها بجعلها فاعلا كما في الزمان، وإنما كان ذلك لأن ظروف الزمان أشد تمكناً من ظروف المكان.

السادسة: لا يتوسع في الظرف، إذا كان عامله حرفا أو اسها جامداً بإجاعهم، لأن التوسع فيه تشبيه بالمفعول به، والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به.

وهل يتوسع فيه مع كان وأخواتها ؟ قال أبو حيان: يبني على الخلاف في كان، أتعمل في الظرف أم لا ؟ فإن قلنا لا تعمل فيه فلا توسع، وإن قلنا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز الاتساع معها لأنه يكثر المجاز فيها، لأنها إنما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدي إلى واحد فعمنا بالتشبيه وهو بجاز، فإذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازا أيضاً فيكثر المجاز فيمنع منه. ونظير ذلك قولهم: دخلت في الأمر، لا يجوز حذف (في) لأن هذا الدخول بجاز، ووصول دخل إلى الظرف بغير وساطة في بجاز فلم يجمع عليها بجازان؛ والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر.

ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي إلى واحد بلا خلاف. وهل يجوز مع المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة ؟ خلاف. ذهب الجمهور إلى الجواز، وصحح ابن عصفور المنع. لأنه لم يسمع معها كما سمع مع الأولين، قالوا:

يوم الجمعة صمته، وقال:

ويومأ شهدناه سليا وعامرا

لأنه ليس له أصل يشبه به، لأنه لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل، وباب أعلم وأرى فرع من علم ورأى، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع.

وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي إلى اثنين، والمنع مع المتعدي إلى ثلاثة، لأنه ليس لنا ما يشبه به، إذ ليس لنا فعل يتعدى إلى أربعة.

وأجاب الجمهور بأن الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه مع اللازم.

السابعة: إذا تُوسع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة أخرى؛ مثال ذلك أن يتوسع فتضيف إليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا، وهل يجوز أن يتوسع في الظرف ثم يتوسع في المصدر؟ إن قلنا: يتوسع في اللفظ لم يبعد أو في المعنى فيبعد؛ لأنه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد. وذهب بعضهم إلى أنه لا يتوسع في شيء من الأفعال إلا إذا حذف المفعول الصريح إن كان التوسع في المعنى، وإن كان توسع في اللفظ جاز مطلقا نحو: يا سارق الليلة أهل الدار، وسببه أن التوسع في المعنى، وحد في محلين من غير عطف ولا ما يجري بجراه.

اجتاع الأمثال مكروه

ولذلك يفر منه إلى القلب أو الحذف أو الفصل.

فمن الأول: قالوا في دهدهت الحجر: دهديت، قلبوا الهاء الأخيرة ياء كراهة اجتاع الأمثال، وكذلك قولهم في حاحا زيد حيحي زيد، قلبوا الألف ياء لذلك، وقال الخليل أصل مهما الشرطية، ماما، قلبوا الألف الأولى هاء لاستقباح التكرير.

وقالوا في النسب إلى نحو شج وعم: شجوى وعموى بقلب الياء واوآ كراهة لذلك، وكذا قالوا في نحو حي حيوي، وفي نحو تحية تحوي لذلك، ومنيهة أصلها هنية فأبدلت الهاء من الياء كراهة لاجتاع الأمثال – والحيوان من مضاعف الياء وأصله حييان، قلبت الياء الثانية واوآ وإن كان الواو أثقل منها كراهة اجتاع الأمثال، وكذا دينار وديباج وقيراط وديماس وديوان: أصلها دنار ودباج ودوان، قلب أحد حرفي التضعيف ياء لذلك. ولي أصله لب، قلبت الياء الثانية. التي هي اللام ياء هريا من التضعيف فصار لبي، ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار لبي، ونحو حراء وصفراء بقلب منه الخمزة في التثنية واوا.

قال الشلوبين: وسببه اجتاع الأمثال، فإن هناك ألفين وبينها همزة والهمزة قريبة من الألف، قال: وكان قلبها واواً أولى من قلبها ياء، لأن الياء قريبة من الألف والواو ليست في القرب إليها مثلها، والجمع بين الأمثال مكروه عندهم، فكان قلب الهمزة واواً أذهب في أن لا يجمع بين الأمثال من قلمها ياء.

ومن الثاني: حذف أحد مثلي ظللت ومسست وأحسست فقالوا ظلت ومست وأحست، وحذف إحدى الياثين من سيد وميت وهين ولين، وقيل وهو مقيس على الأصح، وقال ابن مالك يحفظ ولا يقاس، وقال الفارسي يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء، وحذف الياء المشددة من الاسم المنسوب إليه عند إلحاق ياء النسب كراهة اجتاع الأمثال ككرسي وشافعي ويختي ومرمى، إلا في نحو كساء إذ صغر ثم نسب إليه فانه يقال فيه كسي بيائين مشددتين وستأتي علته، وحذف الياء الأخيرة في تصغير نحو غطاء وكساء ورداء وإداوة وغاوية ومعاوية وأحوى؛ لأنه يقع في ذلك بعد ياء التصغير ياء ان فيثقل اجتاع الياءات.

وبيانه أن ياء التصغير تقع ثالثة فتنقلب ألف المد ياء وتعبود الهمزة إلى أصلها من الياء أو الواو، وتنقلب ياءً لانكسار ما قبلها، فاجتمع ثلاث ياءات: ياء التصغير وياء بدل لام الكلمة ولفظة غطيني ياءات: ياء التصغير وياء بدل ألف المد وياء بدل لام الكلمة ولفظة غطيني فتحدف الأخيرة لأنها طرف والطرف عمل التغيير، ولأن زيادة الثقل حصلت بها، ثم تدخم ياء التصغير في المنقلبة عن ألف المد ويقال غطيني، وفي إداوة تقع ياء التصغير بعد الدال فتنقلب الألف ياء وتحذف الياء الأخيرة، ويقال أدية ويقال في غاوية ومعاوية غوية ومعية، وفي أحوى أحيّ، ذكره في البسيط، ومن ذلك قولهم، لتضربون يا هند، فإن أصله لتضربونن ولتضربين يا هند، فإن أصله لتضربونن ولتضربين، عحذفت نون الرفع لاجتاع الأمثال، كما حذفت مع نون الوقاية.

قال ابن عصفور في (شرح الجمل) والتزم الحذف هنا ولم يلتزم في «أتحاجوني» ؟ لأن اجتاعها مع النون الشديدة أثقل من اجتاعها مع نون الوقاية، لأن النون الشديدة حرفان ونون الوقاية حرف، وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في النزام حذف علامة الإعراب معها لأنها في معناها ومخففة منها، انتهى.

ومن ذلك قال أبو البقاء في (التبين) تصغير ذا، ذيا، وأصله ثلاث ياءات: عين الكلمة، وياء التصغير ولام الكلمة، فحذفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات، والمحذوفة الأولى، لأن الثانية للتصغير فلا تحذف، والثالثة تقع بعدها الألف والألف لا تقع إلا بعد المتحركة، والألف فيها بدل عن المحذوف، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

ومن ذلك قولهم في الجمع أخون وأبون، ولم يرد المحذوف كها هو القياس فيقال أخوون وأبوون، قال الشلوبين الأنه كان يؤدي إلى اجتماع ضات أو كسرات، فلما أدى إلى ذلك لم يرد وأجرى الجمع على حكم

⁽١) سورة الأنعام: آية ٨٠.

المفرد، ولما كان هذا المانع مفقودا في التثنية رد فقيل: أخوان وأبوان. ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته: الأصل في يا بني يا بنيتي بثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء الإضافة، فأدخمت ياء التصغير فيا بعدها لأن ما أول المثلين فيه مُسكن فلا بد من إدغامه، وبقيت الثانية غير مدغم فيها؛ لأن المشدد لا يدغم لأنه واجب السكون فحذفت الثالثة.

ومنهم من بالغ في التخفيف فحذف الياء الثانية المتصركة المدغم فيها وقال يا بني بالسكون كها حذفوها في سيّد وميّت لما قالوا سيْد وميْت. ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة: إنما لم تدخل اللام في خبر إن إذا كان منفيا؛ لأن غالب حروف النفي أولها لام كلا ولم ولما ولن فيستثقل اجتاع اللامن. وطرَّد الحكم يأتي في باقي حروف النفي.

ومن الثالث: وجوب إظهار أن بعد لام كي إذا دخلت على لا نحو ولئلا يعلم، حذرا من توالي مثلين لو قبل للا يعلم، ووجوب إبقاء الياء والواو في النسب إلى نحو شديدة وضرورة، فيقال شديدي وضروري، إذ لو حذفت كما هو قاعدة فعيلة وفعولة وقبل شددي وضرري لاجتمع مثلان.

ومن كراهة اجتاع الأمثال: حكايتهم المنسوب بمن دون أي، خلافاً للأخفش، لما يؤدي إليه من اجتاع أربع ياءات فيقال لمن قال رأيت المكى المكى المنى، وأجاز الأخفش الأبي.

ومن ذلك قال الشلوبين (في شرح الجزولية) إنما قدرت الضمة في جاء القاضي وزيد يرمي ويغزو والكسرة في مررت بالقاضي لثقلها في أنفسها وانصاف إلى ثقلها اجتاع الأمثال، وهم يستثقلون اجتاع الأمثال، قال والأمثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو والحركة التي قبلها، والياء والواو مضارعتان للحركات لأنها من جنسها ألا ترى أنها

ينشئان عن إشباع الحركات، فلما اجتمعت الأمثال خففوا بأن أسقطوا الحركة المستثقلة.

قال ويدل على صحة هذه العلة أنهم إذا سكّنوا ما قبل الواو والباء في نحو فزو وظبي لم يستثقلوا الضمة لأنه قد قلت الأمثال هناك لكون ما قبل الواو والباء ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلته. ومن ذلك قال ابن عصفور: لم تدخل النون الخفية على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث لأنه يؤدي الى اجتاع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك، ولم يحكنهم الفصل بينها بالألف؛ فيقولون هل تضربنان لأن الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذفت، فيلزم أن يقال هل تضربنن فتعود إلى مثل ما فررت منه، فلذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفة وألحقوا الشديدة، وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالألف كراهية اجتاع الأمثال فقالوا هل تضربنان.

قال ابن فلاح في (المغني): فإن قبل قد وجد اجتاع الأمثال في نحو زيدي من غير استثقال، قلنا ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة، وقال ابن الدهان في (الفرة) إذا كنا قد استثقلنا الأمثال في الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وأدغمنا، ومنه ما حذفنا أحد الحرفين، ومنه ما قلبنا أحد الحروف. فمثال الأول: مد وأصله مدد، ومثال الثاني ظلت وأصله ظللت، ومثال الثالث، تقتضي البازي وأصله تقضض، فالأولى أن نستثقلها في الحروف المعتلة، فإن اعترض بزيدي واجتاع الأمثال ياءات وكسرات _ فالجواب أن ياء السب في تقدير الطرح كتاء التأنيث.

ومن كراهة اجتماع المثلين فتح من الرجل «والم الله» لتوالي الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل.

وفي (شرح المفصل) للسخاوي لا يجوز (إن أن زيداً منطلق يعجبني) عند سيبويه، وذكر أن العرب اجتنبت ذلك كراهة إجتاع اللفظين المشتبهين، وأجاز ذلك الكوفيون، فإن فصلت بشيء جاز ذلك باتفاق نحوه و إنه عندنا أن زيداً في الدار ».

ومن ذلك قال السيرافي: إن قبل لم وجب ضم الأول في المسغر ؟ قبل لم يكن بد من تغيير المصغر ليمتاز عن المكر بعلامة تلزم الدلالة على التصغير كان الضم أول، لأنهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضوارب فلم يبق إلا الكسر أو الضم، فاختاروا الفم لأن الياء علامة التصغير، وإن وقع بعدها حرف ليس حرف الإعراب وجب تحريك بالكسر، فلو كسروا الأول لاجتمعت كسرتان مع الياء، فعدلوا إلى الضمة فراراً من اجتاع الأمثال.

إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم

عقد لذلك ابن جنى بابا في الخصائص وقال من الأول قوله.

الحمد لله العلي الأجلل

وقوله: تشكو الوجى من أظلل وأظلل وقوله:

وإن رأيست الحجه الرواددا قواصرا بالعمس أو مواددا ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم، من المنفصل نحو، جعل لك، وضرب بكر، كما شبه في اللفظ: بشد ذلك باللازم فأدغم نحو: ضرب بكر، وجعل لك، فهذا مشبه في اللفظ: بشد ومد استعد ونحوه نما لزم فلم يفارق. ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم، عوى الكلب عوية، وهذا عندي _ وإن كان لازماً _ فإنه أجرى مجرى بنائك من باب طويت فعلة، وهو قولك طوية بنائك من باب طويت فعلة، وهو قولك طوية كقولك: امرأة جوية ولوية، من الجوي واللوي، فإن خففت حركة العين فأسكنتها قلت طوية وجوية ولوية، من الجوي واللوي، فإن خففت حركة العين فأسكنتها قلت طوية وجوية ولوية، من الجوي اللوي، فإن خففت حركة العين

والإدغام؛ لأن الحركة فيها منوية. وعلى ذلك قالوا في فعلان من قويت قويان، فإن أسكنوا صححوا العين أيضاً ولم يردوا اللام أيضاً، وإن زالت الكسرة من قبلها لأنها مرادة في العين فلذلك قالوا: عوى الكلب عوية، تشبهاً بباب « امرأة جوية ولوية وقويان».

فإن قلت: فهلا قالوا أيضاً على قياس هذا طويت الثوب طوية وشويت للحم شوية؟

فالجواب: أنه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرنا وأنه ليست لعوي فيه مزية على طوي وشوي، كما لم يكن لجاشم وقاشم مزية يجب لها العدل بها لل جسم وقشم على مالك وحاتم، إذ لم يقولوا ملك ولا حتم، وعلى أن تـرك الاستكتار مما فيه إعلال أو استثقال هو القياس. ومن ذلك قراءة ابن مسعود وققلا له قولا لينا، وذلك أنه أجرى حركة اللام هنا وان كانت لازمة مجراها إذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى، ﴿قل اللهم﴾، ﴿وقم الليل﴾، وقول الشاعر؛

زيـــــــارتنــــــا نعمان لا تنسيّهــــا تق الله فينا والكتــاب الذي نتلــو ويروى خف الله، ويروى لا تنسينها، تق الله، ونحوه ما أنشده أبو زيد من قول الشاع.:

وأطلس يهديه إلى الزاد أنفه أطاف بنا والليل داجي العساكر فقلت لعمرو صاحبي ورأيته ونحن على حوض دفاق عواسر أي عوى الذئب فسر أنت، فلم يحفل بحركة الراء فيرد العين التي كانت حذفت لالتقاء الساكنين، فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى: فقلا، وإن كانت لازمة بالحركة في التقاء الساكنين في ﴿قُلَ اللهم ﴾ وحركة الإطلاق الجارية بجرى حركة التقائها في سر، ومثله قول الضبي في فتية و كلما تجمعت البيد لم يهلموا ولم يخموا ع، يريد ولم يخيموا فلم يحفوا ، يريد ولم يخيموا فلم يحفل بضمة المير وأجراها بجرى غير اللازم نما ذكرناه وغيره، فلم يردد

العين المحذوفة من لم يخم، وإن شئت قلت في هذين: إنه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر بها منه في قوله:

كفَّاك كـف مـا تليــق درها جودا وأخرى تعط بالسيف الدمـا وقول الآخر، بالذي تردان، أي تريدان.

ومن التاني: وهو إجراء غير اللازم بجرى اللازم قول بعضهم في الأحر إذا خففت همزته لحمر حكاها أبو عثهان، ومن قال الحمر قال حركة اللام غير لازمة إنما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق لها جار فيها، ونحو ذلك قول الآخر:

وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فيح لان منها بالذي أنت بائسح فأسكن الحاء التي كانت محركة لالتقاء الساكنين في بع الآن لما تحركت لتخفيف اللام، وعليه قراءة من قرأ وقالوا الآن جئت بالحق، فأثبت واو قالوا لما تحركت لام لأن، والقراءة القوية وقالوا الآن، ياقرار الواو على حذفها لأن الحركة عارضة للتخفيف، وعلى القول الأول قول الآخر:

حد بد بي حد بد بي منكم لان إن بني فـــزارة بـــن ذبيـــان قد طرقت ناقتهم بإنسان مثيئـــاً سبحـــان ربي الرحن

أسكن ضم ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة عند التحقيق في قوله منكم الآن، فأعيد حركة اللام بالتخفيف وإن لم تكن لازمة. وينبغي أن تكون قراءة أبي عمرو و وأنه أهلك عاد الولي و على هذه اللغة وهي قولك مبتدياً لولي، لأن الحركة على هذا في اللام أثبت منها على قول من قال الحمروان، كان حلها على هذا أيضاً جائزاً ولأن الإدغام وإن كان بابه أن يكون في المتحرك فقد أدغم أيضاً في الساكن، فحرك في شد ومد وفر يا وحضر ونحو ذلك، ومئله ما أنشده أبو زيد:

ألا يسا هنسند هنسند بني عمير أرث لان وصلك أم جمديند؟؟

أدغم تنوين رث في لام لان.

ومما يجري على سمته قول الله عز وجل ﴿لكنا هو الله ربي﴾ وأصله ﴿لكن أنا﴾ فخفف الممزة بجذفها وإلقاء حركتها على نون لكن فصارت لكننا، فأجرى غير اللازم بجرى اللازم فاستثقل الثقاء المثلين المتحركين فأسكن الأول وأدغم في الثاني فصار لكنا كها ترى، وقياس قواءة من قرأ قال، لان، فحذف الواو ولم يحفل بجركة اللام أن يظهر النونين، لأن حركة الثانية غير لازمة فتقول لكننا بالإظهار، كها تقول في تخفيف جوأبة وجيأل، جوبة، وجيل، فيصح حرفا اللين هنا ولا يقلبان لما كانت حركتهها غير لازمة.

ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤي: رويا ونوي فيصح الواو هنا وإن سكنت قبل الياء من قبل أن التقدير فيها الهمزة كما صحت في ضو ونو تخفيف ضوء ونوء لتقديرك الهمزة وإرادتك إياه، وكذلك أيضاً صح نحو شي وفي تخفيف شيء وفيء كذلك.

وسألت أبا علي فقلت: من أجرى غير اللازم مجرى اللازم، فقال (لكنا) كيف قياس قوله إذا خفف نحو جوأبة وجيأل أتقلب فتقول جابة وجال، أم تقيم على الصحيح فتقول جوبة وجيل، قال: القلب هنا لا سبيل إليه وأوماً إلى أنه أغلظ من الإدغام فلا يقدم عليه.

فإن قيل: فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم ريا ورية في تخفيف رؤيا ورؤية.

قيل: الفرق أنك لما صرت إلى لفظ رؤيا ورؤية ثم قلبت الواو إلى الياء فصار إلى ريا ورية إنما قلبت حرفا إلى آخر كأنه هـو، ألا تـرى إلى قـوة شبه الواو بالياء وبعدها عن الألف، فكأنك لما قلبت مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه، لأن الواو كأنها هي الياء نفسها وليست كذلك الألف لبُعدها عنها بالأحكام الكثيرة التي قد أحطنا بها علما. قال: وما يجري من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير وفيا مضى كفاية ـ انتهى.

وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال ابن هشام الخضراوي: أجرت العرب حركات الإعراب للزومها على البدل مجرى الحركة اللازمة لكون حروفها لا تعرى من حركة؛ فلذلك قالوا: عصا ورحى، كما قالوا: قال وباع. وكذلك قالوا: يخشى ويرضى، كما قالوا في الماضي: رثمى وغزا حائيهى.

إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل

عقد ابن جني في الخصائص بابا لذلك قال فمن الأولى قولهم اقتتل القــوم واشتتموا فهذا بيانه بيان: شتت تلك، وجعل لك، إلا أنه أحسن من قوله:

الحمداله العلي الأجلل

وبابه، لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة، وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن وعن غير ضرورة.

وكذلك باب قوله: هم يضربونني وهما يضربانني أجرى وإن كان متصلا جرى يضربان نعم، ويشنان نافعا. ووجه الشبه بينهما أن نون الإعراب هذه
لا يلزم أن تكون بعدها نمون، ألا تمرى أنسك تقول يضربان زيداً
ويكرمونك، ولا تلزم هي أيضاً نحو لم يضرباني، ومن أدغم نحو هذا واحتج
بأن المثلين في كلمة واحدة فقال يضرباني وقل أتحاجونا، فإنه يدغم أيضاً
نحو اقتتل فتقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من
يقول اقتل فيثبت همزة الوصل مع حركة الفاء لما كانت الحركة عارضة
للتقل أو لالتقاء الساكنن.

ومن الثاني: قولهم ﴿ هَا الله ﴾ أجرى مجرى دابة وشابة، وكذلك قراءة

من قرأ ﴿فلا تناجوا (١)﴾ و ﴿حتى إذا ادَّاركوا فيها﴾ (١) ومنه عندي قول الراجز :

في أي يـومـي من الموت أفــر أيــوم لم يقـــدر أم يـــوم قـــدر

كذا أنشده أبو زيد يقدر بفتح الراء، وقال أراد النون الخفيفة فحذفها وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جار عندنا بحرى إدغام الملحق في أنه يقضي الفرض إذ كان التوكيد من مظان الإسهاب والإطناب، والحذف من مظان الإسهاب والإطناب، والحذف من مظان الإحمار، أنه أراد يوم لم يقدر أم يوم قدر، ثم خفف همزة أم فحذفها، وألقى حركتها على راء يقدر فمار تقديره أيوم لم يقدر أم فحدك الراء فصار تقديره أيوم لم يقدر أم فحدك الألف لالتقاء الساكنين وانقلبت همزة فصار بعد يقدر أم، واختار الفتحة اتراء لونحو من هذا التخفيف قولهم في المرأة والكمأة إذا خففت الهمزة المرأة والكمأة وكنت ذاكرت الشيخ أبا علي بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال: هذا إنما يجوز في المنفصل، قلت له فأنت أبداً تكرر ذكر إرائهم المنفصل بجرى المتصل فلم يردّ شيئاً.

ومن ذاك إجراء المنفصل بجرى المتصل قوله:
وقد بدا هنك من المئزر
فشبه هنك بعضد فأسكنه كما يسكن نحو ذلك، ومنه:
فاليوم أشرب غير مستحقب
كأنه شبه ربغ بعضد وكذلك ما أنشده أبو زيد:
قالت سليمي اشتر لنا دقيقا

⁽١) سورة المجادلة: آية ٩.

⁽٢) سورة الأعراف: آية ٣٨.

هو مشبه بقولهم في علم علم لأن نزل بوزن علم وكذلك ما أنشده أيضاً من قوله:

واحذر ولا تكتر كريا أعرجا

لأن ترك بوزن علم، قلت وقد خرج على ذلك قراءة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى المَلأُ مَن بني اسرائيل﴾ (١) بسكون الراء، ثم قال ابن جني وهذا الباب نحوّ من الذي قبله فيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه.

إجراء الأصلي مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلى

قال أبو حيان فمن الأولى قولهم في النسب إلى تحية تحوي بحذف الياء الأولى وقلب الثانية واواً. أما القلب ففراراً من اجتاع الياءات، وأما الحذف فإن تحية أجرتها العرب مجرى رمية، ووزن رمية فعيلة كصحيفة، فكها إذا نسبت إلى صحيفة تقول صحفي، كذلك إذا نسبت إلى رمية تقول رموي، لأنك تحذف ياء المدة وهي المدفعة في لام الكلمة كها حذفتها في صحيفة.

وأما تحية فالياء الأولى فيها ليست للمدة إنحا هي عين الكلمة والثانية لام الكلمة والثانية لام الكلمة وأصله تحيية، ثم أدغم وأجرى الأصلي بجرى الزائد لشبهها لفظاً لا أصلاً، فقالوا تحوي. قال ومثل تحية تثية وهي التمكث، قال: ولا أحفظ لها ثالثا، انتهى.

ومنه أيضاً ما أجازه أبو علي من قولهم في تثنية ما همزته أصلية نحو قراء ورضاء قراوان بالقلب واوا تشبيها لها بالزائدة، وغيره يقرها من غير قلب لأنها أصلية فيقول قراءان.

⁽١) سورة البقرة: آية ٢٤٦.

ومن الثاني قولهم في تثنية ما همزته منقلبة عن حرف إلحاق نحو علباء وحرباء علباءان بالإقرار تشبيها لها بالمنقلبة عن الأصل، وقبول بعض الكوفيين في تثنية نحو حراءان بإقرار الهمزة من غير تغيير، لأنه لما قلبت ألف التأنيث همزة التحقت بالأصلية فلم تغير كالأصلية.

الاختصار

هو جل مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب الشبائر لانها أخصر من الظواهر خصوصاً ضمير الغيبة، فانه يقوم مقام أساء كثيرة فإنه في قوله تعالى ﴿ أعد الله لهم مغفرة » قام مقام عشرين ظاهراً ، ولانا لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل، وباب الحصر بإلا وإنحا وثميرها لأن الجملة فيه تنوب مناب جلتين، وباب العطف لأن حروفه وضعت للاغناء عن إعادة العامل وباب التننية والجمع لأنها أغنيا عن العطف، وباب النائب عن الفاعل لأنه دل على الفاعل بإعطائه حكمه _ وعلى المفعول بوضعه. وباب التنازع، وباب علمت أنك قائم لأنه منحل لاسم واحد سد بوضعه. وباب التنازع، وباب علمت أنك قائم لأنه منحل لاسم واحد سد وباب النداء لأن الحرف فيه نائب مناب أدعو وأنادي، وأدوات الاستفهام والشرط، فإن كم مالك ، يغني عن قولك أهل عشرون أم ثلاثون ؟ وهكذا إلى ما لا يتناهى والألفاظ الملازمة للعموم كأحد وأكثروا الحذف تارة بحرف من الكلمة من الكلمة كلم يك ، ولم أبل ، وتارة للكلمة بأسرها ، وتارة للجملة كلم يك ، ولم أبل ، وتارة للكلمة بأسرها ، وتارة للجملة كله ، وتارة لأكثر من ذلك ، ولهذا تجد الخذف كثيراً عند الاستطالة ، كلمة والذكامة أنف التأنيث إذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة .

وقال ابن يعيش (في شرح المفصل): الكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع لـه لضرب مـن الايجاز والاستحسان، وقــال ابـن السراج (في الأصول) من الأفعال ضرب مستعارة للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو: مات زيد ومرض بكر وسقط الحائط. وقال ابن يعيش: المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الأسهاء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار كما تحيىء حروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال فلذلك قلت حروفها كها قلت حروف المعاني.

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) قولهم: لله درك من رجل، (من) فيه للتبعيض عند بعضهم والتقدير لقد عظمت من الرجال، فوضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبا للاختصار، قال ونظير هذا ، الأصل كل الرجال يفعل هذا، الأصل كل الرجال يفعل هذا، فاستخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلباً للاختصار.

وقال أبو البقاء في (اللباب) وتلميذه الأندلسي في (شرح المفصل) إنحا دخلت إنّ على الكلام للتوكيد عوضاً من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد. فإن دخلت اللام في خبرها كان آكد، وصارت إن واللام عوضا من ذكر الجملة ثلاث مرات، ومكذا أنّ المفتوحة إذ لولا إرادة التوكيد لقلت _ مكان قولك بلغني أن زيداً منطلق _ بلغني انطلاق زيد _ انتهى.

ومن الاختصار تركيب إما العاطفة على قول سيبويه من إن الشرطية وما النافية؛ لأنها تغني عن إظهار الجمل الشرطية حذراً من الإطالة، ذكره في البسيط، وتركيب أما المفتوحة من أن المصدرية وما المزيدة عوضاً من كان في نحو أما أنت منطلقاً انطلقت، وجعل اما الشرطية عوضاً من حرف الشرط وفاعله في نحو اما زيد فقائم.

وفاك ابن أياز في (شرح الفصول) إنما ضمنوا بعض الأسهاء معاني الحروف طلبا للاختصار، ألا ترى أنك لو لم تأت بمن وأردت الشرط على الأناسي لم تقدر أن تفي بالمعنى الذي تفى به من، لأنك إذا قلت من يقم أقم معه استغرقت ذوي العلم، ولو جئت بإن لاحتجت أن تذكر الأسهاء إن يقم زيد وعمرو وبكر، وتزيـد على ذلـك ولا تستغـرق الجنس، وكـذلـك في الاستفهام ــ انتهى.

وبما وضع للاختصار العدد فإن عشرة ومائة وألفاً قائم مقام درهم ودرهم إلى أن تأتي بجملة ما عندك مكرراً هكذا، ومن ثم قالوا ثلاث مائة درهم ولم يقولوا ثلاث مئات كما هو القياس في تمييز الثلاثة إلى العشرة أن يكون جمعاً كثلاثة دراهم؛ لأنهم أرادوا الاختصار تخفيفاً لاستطالة الكلام باجتاع ثلاثة أشياء: العدد الأول والثاني والمعدود، فخففوا بالتوحيد مع أمن اللبس، هكذا علله الزخشري في (الأحاجي) وأورد عليه السخاوي في تسرحه أنهم قالوا ثلاثة آلاف درهم فلم يخففوا بالتوحيد مع اجتاع ثلاثة أشياء، قال: والصواب في التوحيد أن المائة لما كانت مؤنثة استخني فيها بلغظ ألمياء، قال: والصواب في التوحيد أن المائة لما كانت مؤنثة استخني فيها بلغظ الإفراد عن الجمع لثقل التأنيث بخلاف الألف، وقيل إنما جمعوا في الألف دون المائة لأن الألف آخره مراتب العدد فحملوا الآخر على الأول كما قالوا ثلاثة رجال. وبما بني على الاختصار منع الاستثناء من العدد، لأن قولك عندي تسمون أخصر من مائة إلا عشرة.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته: باب التصغير معدول به عن الوصف، وقال إنهم استغنوا بياء وتغيير كلمة عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه، ألا ترى أن ما لا يوصف لا يجوز تصغيره، فدل ذلك على أن التصغير معدول به عن الوصف.

وقال الأندلسي الفرض من التصغير وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) وصاحب (البسيط) إنما أنى بالأعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات، ألا ترى أنه لولا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب، فأغنى العلّم عن ذلك أجع.

قال صاحب (البسيط) ولهذا المعنى قال النحاة العلم عبارة عن بجموع صفات.

قال صاحب (البسيط) فائدة وضع أساء الأفعال الاختصار والمبالغة، أما الاختصار فإنها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو صه يا زيد وصه يا هندات؛ ولو جئت بمسمى هذه اللفظة لقلت أسكت واسكتي واسكتا واسكتوا واسكتوا واسكتا واسكتا المبالغة فتعلم من لفظها فإن ميهات أبلغ في الدلالة على البعد من بعُد وكذلك باقيها، ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التي هي مسهاها تغني وضعها.

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المعرب: كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كها قالوا عبر وأتان وجدي وعناق وجل ورجل وحصان وحجر إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الاسم كامرىء وامرأة ومرء ومرأة في الحقيقي، وبلد وبلدة في غير الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جموا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصاً على البيان، فقالوا: كبش ونعجة وحل وناقة وبلد ومدينة.

وقال ابن القواس في (شرح ألفية ابن معطى) (١) التصغير وصف في المعنى وفائدته الاختصار، فإذا قلت رجل احتمل التكبير والتصغير، فإن

⁽١) أبن معطى أبر الحسين يجبي بن عبدالمعطي ابن عبدالنور الزواري المغربي اللقب بزين الدين التحري الحنفي. قرأ على الجزولي وسمع من ابن عساكر وصنف تصانيف كثيرة منها ألفيته في النحو المساة بالدرة الألفية، وتعرف بألفية ابن معطي توفي عام ٢٦٨ هجرية.

أردت تخصيصه قلت رجل صغير، فإن أردته مع الاختصار قلت وجَيْل، وكذلك لا يصغر الفعل.

وقال ابن النحاس: فإن قيل فها فائدة المدل، فالجواب أن عمر أخصر من عامر، وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) الفاعل إذا كان مخاطباً في أمره وجهان.

أحدهما: أن يبني فعل الفاعل بناءً مخصوصاً بالأمر وهو بناء أفعل وهو بمعناه نحو قم واقعد.

والتاني: أن يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال لنقم ولتقعد والأجود الأول لأنه أخصر: فاستغنوا بالأخصر عن غيره، كما استغنوا بالفجير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك قمت ولم يقولوا قام أنا في الله أنه قد جاء المستغني عنه في الأمر ولم يجيء في الأمر ولم يجيء في الأمر ولم يجيء بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم للمصدر ولمكان الفعل ولزمانه طلباً للاختصار والإيجاز، لأنهم لم لو يشتقوا منه أسهاءها للزم الإتيان بالفعل وربلغظ الزمان والمكان، وفيه ذهب بعضهم إلى أن باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر طلباً للمبالغة والاختصار.

وقال أيضاً: إنما عدل عن طلب التعيين بأي إلى الهمزة وأم طلباً للاختصار لان قولك، أزيد عنــدك أم عمــرو، أخصر مــن قــولــك، أي الرجلين عندك زيد أم عمرو.

وقال ابن يعيش فعمَّل سيبويه بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البياء في وفتحاً وفتحاً وجزماً، والثانية ضماً وفتحاً وكسراً ووقفا، للفرق والإغناء عن أن يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه، فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار.

اختصار المختصر لا يجوز

لأنه إجحاف به، ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسا. قال ابن جني في المحتسب: أخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لما هي أيضاً واختصار المختصر إجحاف به، ومن ثم أيضاً لم يجز حذف المصدر والحال إذا كانا بدلا من اللفظ بفعلها، ولا الحال النائبة عن الخبر، ولا اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل.

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان لا بجوز حذف (لا) من لاسيا، لأن حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي أن يقال لشيء منه إلا حيث سمع، وسبب ذلك أنهم يقولون حروف المعاني إنما وضعت بدلا من الأفعال طلبا للاختصار، ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرف أو حرفين، وما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف لها.

وقال ابن هشام في (حواشي التسهيل) لايجوز [حذف] جواب اما لأن تسرطها حذف فلو حذف الجواب أيضاً لكان إجحافا بها.

وقال صاحب (البسيط) القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها لأن وضعها للدلالة على المعاني؛ فإذا حذفت أخل حذفها بالمعنى الذي وضعت له، وإذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعنى، ولأنهم جاءوا بالحروف اختصاراً عن الجعل التي تدل معانيها عليها، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته، فلهذا مذهب البصريين: المصير إلى التأويل ما أمكن صيانة عن الحكم بإيادته، فلهذا مذهب البصريين: المصير إلى التأويل ما أمكن صيانة عن الحكم بالزيادة أو الحذف.

وقال ابن جني ^(١) في (الخصائص) تفسير قول أبي أنها دخلت الكلام

 ⁽١) ابن جني ٣٣٠ – ٣٣٠هـ أبو الفتح عثمان بن جني النحوي الموصلي البغدادي أحسن من صنف في التصريف.

لضرب من الاختصار. أنك إذا قلت ماقام زيد، فقد أغنت ما عن أنفى وهي جلة فعل وفاعل، وإذا قلت قام القوم إلا زيداً فقد نابت (إلا) عن (استثنى)، وإذا قلت قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن أعطف، وكذا لبت نابت عن أتمنى وهل عن استفهم، والباء في قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا، والبتة غير ذي شك، وفي قولك أمسكت بالحبل نابت عن المباشرة وملاصقة يدي له، (ومِن) في قولك أكلت من الطعام نابت عن البعض أي أكلت في بعض الطعام، وكذا بقية ما لم نسمه، فإذا كمانت هذه الحروف نوائب عا هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك أن تُنتهك ويُجحف مها.

قال: ولأجل ما ذكرناه من إرادة الاختصار فيها لم يجز أن تعمل في شيء من الفضلات: الظرف والحال والتمييز والاستتناء وغير ذلك، وعلته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار، فلو أعملوها لنقضوا ما أجموه وتراجعوا عها التزموه.

وقال ابن يعيش: حذف الحرف يأباه القياس لأن الحروف إنما جيء بها اختصاراً ونائبة عن الأفعال، فها النافية نائبة عن أنفي، وهمزة الاستفهام نائبة عن استفهم، وحروف النداء نائبة عن أنطف، وحروف النداء نائبة عن أنادي، فإذا أخذت تحذفها كان اختصاراً لمختصر وهو إجحاف. إلا أنه ورد حذف حرف النداء كثيراً لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرائن الدالمة على المحذوف كالتلفظ به. وقال أيضاً: لبس الأصل في الحروف الحذف إلا أن يكون مضاعفاً فيخفف نحو إنّ ولكن ورب.

إذا اجتمع مثلان وحذف أحدهما فالمحذوف الأول أو الثاني فيه فروع.

أحدها: إذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جار حذف إحداهما تخفيفا نحو: أتحاجوني وتأمروني، وهل المحذوف نـون الرفـع أو نــون الوقــايـــة؟ خلاف. ذهب سيبويه إلى الأول، ورجحه ابن مالك؛ لأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب.

كقوله:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي

ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضمة ، وقد عهمد حمدفها تخفيفا في نحو : ﴿ إِنَ الله يَـأَمـر كم ﴾ ، ﴿ وما يشعر كم ﴾ ، في قراءة من سكن ولأنها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل.

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني وأكثر المتأخرين، منهم: صاحب البسيط وابن هشام إلى الثاني، لأنها لا تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف، لأنها دخلت لغير عامل، ونون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه، ولأن الثقل نشأ من الثانية فهي أحق بالحذف.

الثاني: إذا اجتمع نون الوقاية ونون إن وأن وكأن ولكن، جاز حذف أحدها، وفي المحدوقة قولان. أحدها نون الوقاية وعليه الجمهور، وقيل نون إن لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إنني وإني، وما دخل للفرق لا يحذف، ثم اختلف، هل المحدوقة الأولى المدخمة لأنها ساكنة والساكن يسرع إلى الحذف، أو الثانية المدغم فيها لأنها طرف؟ على قولين، صحح أبو البقاء في (اللباب) أولها.

الثالث: إذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الأربعة المذكورة جاز حذف أحدها نحو، إنّا ولكنا، وهل المحذوفة الأولى المدغمة أو الثانية المدغم فيها ؟ القولان السابقان، ولم يجز هنا القول بأن المحذوف نون الضمير لأنها اسم فلا تخذف. ثم رأيت ابن الصائغ قال في (تذكرته) في كلام أبي على في الاغفال ما يدل على أن المحذوف نون ضمير النصب في قولنا، كأنا، وتاء تفعل في قولنا، هل تكلم، قال ذلك على لسان أبي العباس نقلا عن أبي بكر تقوية لمن يذهب في أن المحذوف من (لاه) اللام الأصلية لا لام الإضافة كها ذهب إليه سيبويه، وقال: لأن ما يحذف من المكررات إنما يحذف للاستثقال وإنما يقع الاستثقال فيا يتكرر لا في المبدوء به الأول، ثم قال عقب ذلك: والذي رجحه أبو علي أن المحذوف من انا وكأننا إنما هو النون الوسطى دون نون الضمير، قال: لأنه عهد حذفها دون حذف نون الضمير.

الرابع: إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث.

نحو:

يسوء الفاليات إذاً فلبني

والأصل فلينني، فحذف إحدى النونين، واختلف في المحذوفة فقال المبردهي نون الوقاية لأن الأولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف، ورجحه ابن جني والخضراوي وأبو حيان وابن هشام. وفي السيط أنه بجم عليه. وقال سيبويه هي نون الإناث واختاره ابن مالك قياسا على تأمروني، ورده أبو حيان لأنه قياس على مختلف فيه.

الخامس: المضارع المبدوء بالتاء إذا كان ثانية تاء نحو تتمام وتتكام يجوز الاقتصار فيه على إحدى التائين، وهل المحدوف الأولى أو الثانية؟ قولان أصحها الثاني وعليه البصريون، لأن الأولى دالة على معنى وهي المضارعة، ورجحه ابن مالك في شرح الكافية بأن الاستثقال في اجتاع المثلين إتما يحصل عند التطق بثانيها فكان هو الأحق بالحذف. قال وقد يفعل ذلك بما صدر فيه نونان كقراءة بعضهم ﴿ونزل الملائكة تنزيلا ﴾ قال وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوف من التائين هي الثانية لأن المحذوف من النونين في القراءة المذكورة إنما هي الثانية، ورجحه الزنجاني في شرح الهادي، بأن الثانية

هي التي تعل فتسكن وتدغم في تذكرون، فلما لحقها الإعلال دون الأولى لحقها الحذف دون الأولى، إذ الحذف مثل الإعلال.

السادس: الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظلّ ومس وأحس إذا أسند إلى الضمير المتحرك نحو ظللت ومسست وأحسست، جاز حذف أحد حرفي التضعيف فيقال ظلت ومست وأحست، وهل المحذوف الأول وهو العين أو الثاني وهو اللام؟ قولان أصحها الأول، وبه جزم في التسهيل، وقال أبو علي في الاغفال قد حذف الأول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني وذلك قولهم: ظلت ومست ونحو ذلك.

فإن قيل ما الدليل على أن المحدوف الأول ? قيل قول من قال ظلت ومست، فألقى حركة العين المحدوفة على الفاء، كها ألقاها عليها في خفت وهبت وطلت، ولو كان المحدوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير، وكذلك قلب الأول من المتكررة نحو دينار كها قلب الثاني نحو: تظليت وتقضيت: وخففت الهمزة الأولى كها خففت الشانيسة نحو ﴿ جساء المواطها ﴾ (١٠).

السابع: لاسها إذا خففت ياؤها كقوله:

بالعقود وبالأيمان لاسها عقد وفاء به من أعظم القرب

فهل المحذرف الياء الأولى وهي العين أو التانية وهي اللام ؟ اختار ابن جني الثانية وأبو حيان الأولى.

قال ابن أياز في (شرح الفصول) واعلم أنه قد جاء تخفيف سي من لاسبها، إلا أنهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها أو لامها، والذي يقتضيه القياس أن يكون المحذوف اللام لأن الحذف منها هل هو عينها أو لامها،

⁽١) سورة محمد (鑑) . آيه ١٨.

والذي يقتضيه القياس أن يكون المحدوف اللام لأن الحذف إعلال، والإعلال في اللام شائع كثير بخلافه في العين، وبعضهم يزعم أنهم حذفوا الياء الأولى لأمرين، أحدهما سكونها والثانية متحركة والمتحرك أقوى من الساكن، فكانت الأولى أولى بالحذف لضعفها، والثانية: أنها زائدة والأولى منقلة عن واو أصلية، والزائد أولى من الأصلي بالحذف، ولما حذفت الياء الأخيرة لم ترد الياء إلى أصلها لإرادة المحذوف، انتهى، وفي الكلام الأخير نظر.

الثامن: باب الأمتلة الخمسة إذا أكد بالنون الشديدة نحو والله لتضربنَّ، فإنه يجتمع فيه ثلاث نونات نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة وهي نون الرفع كيا جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا.

التاسع: ذو بمعنى صاحب، أصله عند الخليل ذوو بوزن فعل، وعند ابن كيسان ذوو بالفتح فحذف إحدى الواوين، قال أبو حيان وفي المحذوف قولان أحدها: التانية وهي اللام وعليه أهل الأندلس وهو الظاهر، والثاني: الأولى وهي المين وعليه أهل قرطية.

العاشر: قال الشمس بن الصائغ في قوله:

أيها السائل عنهسم وعني لست من قيسٍ ولا قيس مني الذي ذكروه أن المحذوف من مني وعني نون الوقاية، ويحتمل أن تكون باقية ونون من وعن هي المحذوفة، إلا أن يقال إن الحروف بعيدة عن الحذف منها.

الحادي عشر: ذا المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع، وألفها منقلبة عن ياء عند الأكثرين وعن واو عند آخرين، ولامها عن ياء بانفاق، وجزموا بأن المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا، ثم رأيت الحلاف فيه محكيا في (البسيط) قال أكثر النحاة على أن المحذوف لامه لأنها طرف فهي أحق بالحذف قياسا على الإعلال، ولأن حذف اللام أكثر من حذف العين فتعليق

الحكم بالأعم أولى. ومنهم من قال المحذوف هينه والموجود لامه؛ لأن العين ساكنة والساكن أضعف من المتحرك فهو أحق بالحذف، ولأنه لو كان المحذوف لامه لعدمت علة قلب الياء ألفا، لأن العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علة القلب، وأما اللام فمتحركة، فإذا حذفت العين وجدت علة الإعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله.

الثاني عشر: قال بدر الدين بن مالك في قوله تعالى: ﴿ فأما إن كان من المقربين فروح﴾ (٩٠١ إن أصل الفاء داخلة على (إن كان) وأخرت للزوم الفصل بين أما والفاء فالتقى فاء إن فاء أما، وفاء جواب إن، فحذفت الثانية حلا على أكثر الحذفين نظائر.

الثالث عشر: إذا صغرت كساء قلت كسي، وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات: ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء التي هي لام الكلمة فتحذف أحدها، وهل المحذوف الياء الأخيرة التي هي لام الكلمة أو الياء المنقلبة عن الألف؟ قولان، نص سيبويه على الأول، كذا نقله أبو حيان بعد أن جزم بالثاني.

الرابع عشر: إذا نسبت إلى نحو طيب وسيد وميت حذفت إحدى اليائين فقلت طبيي وسيدي تخفيفا ، وقد جزموا بأن المحدوف الثانية لا الأولى ، كذا جزم به ابن مالك وأبو حيان في كتبها ، وعلله أبو حيان بأن موجب الحذف توالى الحركات واجتاع الياءات فكان حذف المتحركة أولى ، وقال الزمخشري في الفائق هيْن ولين مخففان من هيّن ولين والمحذوف من يائيها الأولى ، وقيل الثانية .

الحنامس عشر: يجوز حذف إحدى اليائين من أيّ، قال الشاعر: تنظرت نسرا والسهاكين أيها

⁽١) سورة الواقعة: آية ٨٩.

وقد جزم ابن جني في ذا بأن المحذوف الثانية، وهي اللام لقلة حذف العين، قال ولهذا بقيت الأخرى ساكنة كها كانت.

السادم عشر: إذا اجتمعت همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو (أمنم من في السهاء) فإنها ترسم بـألـف واحدة وتحذف الأخـرى كـذا في خط المصحف، واختلف في المحذوفة فقيل الأولى وعليه الكسائي (١) لأن الأصلية أولى بالنبوت، وقيل الثانية وعليه الفراء وثعلب وابن كيسان لأن بها حصل الاستثقال ولأنها تسهل والمسهل أولى بالحذف، ولأن الأولى حرف معنى فهي لأولى بالنبوت.

السابع عشر: إذا وقف على المقصور المنون غو رأيت عصا وقف عليه بالألف، قال ابن الخباز وكان في التقدير ألفان: لام الكلمة والألف التي هي بعدل من التنوين، كما في رأيت زيدا في الوقف، قال: وحذفت إحدى الألفين لأنه لا يمكن اجتاع ألفين، قال: والمحذوفة هي الأولى عند سببويه والباقية التي هي بدل من التنوين، قال: وكانت الأولى أولى بالحذف لأن المطارىء يزيل حكم الثابت، قال: فإن كان المقصور غير منون نحو رأيت المصا فالألف هي لام الكلمة انفاقا وفي (شرح الإيضاح) لأبي الحسين ابن أبي الربع: اختلف النحويون في هذه الألف الموجودة في الوقف في الأحوال الثلاثة: في الرفع والنصب والجر، فرجعت الألف الأصلية لزوال ما أزالها. وذهب أبو على عصا في الأحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك رأيت زيدا. وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها في الرفع والخفض بدل عن الألف الأصلية لزوال التنوين،

⁽١) الكسائي علي بن حزة (٣٣٧ – ٨٠٥ م) تحوي مترى، ولد بالعراق، درس الترآن على حزة الزيات، وتحول إلى دراسة النحو على الهراء والرواسي الكوفيين وغيرهم!. صاحب واحدة من القراءات السبع.

الثاهن عشر: تحية وتثبة إذا نسبت إليهها قلت تحوي وتأوي بحذف إحدى اليائين وقلب الأخرى واوا، والياء المحذوفة هي الأولى التي هي عين الكلمة، والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة، جزم به أبو حيان.

التاسع عشر: باب رمية ينسب إليه رموي كذلك، والمحذوف الياء الأولى وهي الياء المدغمة في لام الكلمة جزم به أيضا. وكذلك باب مرمي إذا قيل فيه مرموي، المحذوف منه الياء الأولى وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول، والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزموا به.

العشرون: قال صاحب الترشيح: إذا صغرت أسود وعقابا وقضيبا وحارا قلت أسيّد وعقب وقضيب وحير، بياء مشددة مكسورة، فإذا نسبت إلى هذه حذفت الياء المتحركة التي آخر الاسم فقلت أسيدي وقضيبي بياء ساكنة.

الحادي والعشرون: قال أبو حيان إذا صغوت مبيطر ومسيطر ومهيمن، أساء فاعل من بيطر وسيطر وهيمن، تخذف الياء الأولى لأنها أولى بالحذف وتثبت ياء التصغير.

الثاني والعشروف: إذا اجتمعت همزتان متفقتان في كلمتين نحو جاة أجهلهم، والبغضاء إلى، أولياء أولائك، جاز حذف إحداها تخفيفا، ثم منهم من يقول المحذوف الأولى لأنها وقعت آخر الكلمة محل التغيير، ومنهم من يقول المحذوف الثانية لأن الاستثقال إنما جاء عندها. حكاه السيد ركن الدين في شرح الشافية.

الثالث والعشرون: باب الافعال والاستفعال مما اعتلت عينه كإقامة واستقامة أصلها قوام واستقوام، نقلت حركة الواو فيهما وهي العين إلى الفاء فانقلبت ألفا لتجانس الفتحة، فالتقى ألفان فحدفت إحداهما لالتقاء الساكتين ثم عوض منها تاء التأنيث.

واختلف النحويون أيتها المحذوفة، فـذهـب الخليـل وسيبـويــه إلى أن

المحذوف ألف إفعال واستفعال لأنها الزائدة ولقربها من الطرف، ولأن الاستثقال بها حصل، وإليه ذهب ابن مالك. وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف عن الكلمة.

الرابع والعشرون: باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون أصلهها مبيوع ومصوون، ففعل بها ما فعل بإقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة، فوجب حذف أحدها، واختلف في أبها حذف، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف عين الكلمة لأن واو مفعول لمعنى، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حُذف الأول.

الخامس والعشرون: يستحيي بيائين في لفة الحجاز، وأما تميم فتقول: يستحي بياء واحدة قال في (التسهيل): فيحذفون إحدى اليائين، قال أبو حيان إما التي هي لام الكلمة وإما التي هي عين الكلمة، أما حذف لام الكلمة فلأرن الأطراف محل التغيير، فلم احذفت بقبت يستحي كحاله جزوما، فقيل نقل حركة الياء التي هي عين إلى الحاء فالتقى ساكنان: الياء التي هي عين الكلمة، والياء التي هي لام، فحذف الأولى لالتقاء الساكنين. فعلى التقدير الأولى يكون وزنها يستفى

السادس والعشرون: باب صحارى وعذارى فيه لغات: التشديد وهو الأصل، والتخفيف هروبا من ثقل الجمع مع ثقل التشديد، ثم الأولى بالحذف الياء التي هي بدل من ألف المد، لأنه قد عهد حذفها، ولأن الكلمة خاسية، والمبدئة من ألف التأنيث بمنزلة الأصلي فهي أحق بالثبوت، وما قبلها أحق بالخذف. قاله في (السبط).

السابع والعشرون: قراءة ابن محيصن ﴿ سواء عليهم أنذرتهم ﴾ (١) بحذف

⁽١) سورة البقرة: آية ٦.

إحدى الهمزتين. قال ابن جني في (المحتسب) المحذوف الأولى وهي همزة الاستفهام، قال فإن قيل: فلعل المحذوف الثانية، قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام، وأما حذف همزة أفعل في الماضي فبعيد.

الثامن والعشرون: باب جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء أصله جاءي وشاءي لأن لام الفعل همزة، فمذهب الخليل أن الهمزة الأولى هي لام الفعل قدمت إلى موضع العين كما قدمت في شاك وهار، ومذهب سيبويه هي عين الفعل، استنقل اجتاع الهمزتين فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض، فوزنه على هذا فاعل، وعلى قـول الخليل فالع لأنه مقلوب، وآل هذا إلى أن في المحذوف قولين: قول سيبويه اللام وقول الخليل العين.

التاسع والعشرون: نحو يازيد زيد اليعملات، وبين ذراعي وجبهة الأسد، في المحذوف خلاف، قال المبرد: الأول وقال سيبويه: الشائي، ورجحه ابن هشام، قال ابن النحاس في التعليقة. قولهم قطع الله يد ورجل من قالها، أجموا على أن هنا مضافا إليه محذوفا من أحدها، واختلفوا من أيها حذف فمذهب سيبويه حذف من الثاني وهو أسهل لأنه ليس فيه وضع نظهر موضع مضمر، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وحشن ذلك وشجعه كون الدليل يكون مقدما على المدلول عليه، ومذهب المبرد أن الحذف من الأول وأن (رجل) مضاف إلى من المذكورة ويد مضافة إلى (من قالها) أخرى محذوفة، ويلزمه أن يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر، إذ الأصل يد من قالها ورجله، وحسن ذلك وضع الظاهر موضع المضمر، إذ الأصل يد من قالها ورجله، وحسن ذلك عدد كون الأول معدوما في اللفظ، فلم يستنكره لذلك انتهى.

الثلاثون: نحو: زيد وعمرو قائم، ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول، مع أن مذهبه في نحو: زيد زيد اليعملات، أن الحذف من الثاني: قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب، وأما هنا فلو كان قائم خبراً عن الأول لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره، إذا كان الخبر بحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح في ذلك ــ انتهى، وقبل أيضاً كل من المبتدئين عامل في الخبر، فالأولى إعمال الثاني لقربه، قال ابن هشام: ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة، قال: والخلاف إنما هو عند التردد، وإلا فلا تردد في أن الحذف من الأول في قوله:

> نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف ومن الثاني قوله:

> > فإني وقيّار بها لغريب

الحادي والثلاثون: ذات أصلها ذوية، تحركت الواو والياء فقلب كل منها ألفا فالتقى ألفان فحذف أحدهما.

قال ابن هشام في (تذكرته) وينبغي أن ينظر هل المحذوف فيها الألف الأولى أو التانية؟ فقياس قول سيبويه والخليل في إقامة واستقامة أن يكون المحذوف الأولى؛ وقياس قولها في مثل مصون أن يكون المحذوف الثانية.

الثاني والثلاثون: قولهم لاه أبوك، في لله أبوك. قال الشلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه: مذهبنا أن المحذوف حرف الجر واللام التي للتعريف، وزعم المبرد أن المحذوف اللام المعرفة ولام الله الأصلية، والمبقاة لام الجر فتحت ردا إلى أصلها، كما تفتح مع المضمر، قال: وهذا أولى لأن في مذهبكم حذف ما لا معنى له. قال الشلوبين: وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيع بين حرف الجر وحرف الأصل، فزعمنا أن المحذوف حرف الجر، وزعم أن المحذوف اللام الأصلية ورجع مذهبه بأن حرف الجر لمعنى وفيه إبقاء عمله.

وينبغى أن يترجح مذهبنا لأنه قد ثبت حرف الجر محذوفا وعمله مبقى

في نحو (خير عافاك الله) وفي مذهبه ادعاء فتح اللام، ونحن نبقي الكلام على ظاهره، وأيضاً فإن الذين يفتحون اللام الجارة قوم بأعيانهم، لايفعل ذلك غيرهم. وجميع العرب يقولون لاه أبوك بالفتح فدل على أنها ليست الجارة، إذ لو كانت الجارة لما فتحها إلا من لغته أن يقول المال لزيد ولعمرو فهذا يؤيد ما ذهبنا إليه ما انتهى.

الثالث والثلاثون: الآن أصله أوان ثم قيل حذفت الألف بعد الواو وقلبت الواو ألفا، وقيل بل حذفت الواو وبقيت الألف بعدها فوقعت بعد الهمزة. حكاها في البسيط.

فصل من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة

قال أبو حيان: اختلف النحويون في أي الحرفين من المضاعف هو الزائد، فذهب الخليل إلى أن الزائد هو الأول فاللام الأولى من سلم هي الزائدة، وكذلك الزاي الأولى من فلز، وذهب يونس فيا ذكره الفارسي عنه إلى أن الثاني هو الزائد.

حجة الخليل: أن المثل الأول قد وقع موقعاً يكثر فيه أمهات الزوائد وهي الياء والواو والألف، ألا ترى أنها تقع زائدة ساكنة ثانية نحو حوقل وصيقل وكاهل، وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضيب؛ فإذا جعلنا الأولى من سلم وفلز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف، وكذلك في قردد وما أشبه مما تحوك فيه المضاعفان، الأول هو الزائد عند الخليل.

وحجة يونس: أن المثل الثاني يقع موقعا يكثر فيه أمهات الزوائد، ألا ترى أن الواو والياء تزادان متحركتين نحو جهور وعثير، ورابعين نحو كتهور وعفرية، فإذا كان الثاني من سلم وفلز زائداً كان واقعاً موقع هذين الحرفين، قال أبو حيان: ولا حجة فيا استدل به الخليل ويونس لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير، وأما سيبويه فقد حكم بأن الثاني هو الزائد، ثم قال بعد ذلك؛ وكلا الوجهين صواب ومذهب، فهذا يدل على احتال الوجهين.

واختلف في الصحيح، فذهب الفارسي إلى أن الصحيح مذهب سيبويه. واستدل على ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس وشبهها في كلامهم، قال: وذلك أن النون في افعنلل من الرباعي لم توجد قط الا بين أصلين نحو احرنجم، فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثي بين أصلين لئلا يخالف لللحق به، ولا يمكن ذلك الا بجعل الاول هو الاصل والثاني هو الزائد، واذا تبت ذلك في هذا حلت سائر المضاعفات عليه. وذهب ابن عصفور الى أن الصحيح مذهب الخليل بدليلين.

أحدها: قول العرب في تصغير صمحمع صميع، فحذفوا الحاء الأولى، فثبت أنها الزائدة، لأنه لا يجوز حذف الأصلي وإبقاء الزائد.

والثناني: أن العين إذا تضعفت وفصل بينها حرف، فذلك الحرف لا يكون إلا زائدا نحو عتوثل وعقنقل، ألا ترى أن الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان، فإذا ثبت ذلك تبين أن الزائد من الحائين في صمحمح هي الأولى لأنها فاصلة بين العينين، فلا ينبغي أن تكون أصلا، لثلا يكون في ذلك كسر لما استقر في كلامهم من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد، وإذا ثبت أن الزائد من المثلين في هذين الموضعين هو الأول حلت سائر المواضع عليها.

وذهب ابن خروف والشلوبين إلى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه.

وذهب ابن مالك إلى تفصيل فحكم بزيادة التاني والثالث في صمحمح ونحوه، والثالث والرابع في مرمريس، وأن الثاني في نحو اقمنسس والأول في نحو علم أولى بالزيادة. قال أبو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا لأحد، وإنما هو إحداث قول ثالث جريا على عادته.

وفي (البسيط): اختلف في مغْدَودَن هل الزائد فيه الدال الأولى أو الثانية، فعلى الأول يقال في تصغيره مغيدن بحذف الواو مع الدال، لأن الواو وقعت ثالثة، وعلى الثاني مغيدين بقلبها ياء لأنها رابعة فلا تحذف.

ومن ذلك أيضاً قال أبو حيان: سألني شيخنا بهاء الدين ابن النحاس عن قولهم هاذانّ بالتشديد ما النون المزيدة.

قلت له: الأولى، فقال: قال الفارسي في (التذكرة) هي الثانية لئلا يفصل بين ألف التثنية ونونها ولا يفصل بينها، قلت له يكثر العمل في ذلك لأثا بكن زدنا نونا متحركة ثم أسكنا الأولى وأدغمنا أو زدناها ساكنة ثم أسكنا الأولى وأدغمنا فتحركت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وعلى ما ذكرتُه نكون زدنا نونا ساكنة وأدغمنا فقط فهذا أولى عندي لقلة العمل، ثم ظهر لي تقويته أيضاً بأن الالف والنون ليستا متلازمتين فيكره المفصل بينها، ألا ترى إلى انفكاكها منها بالحذف والإضافة وتقصير الصلة _

وقال الشلوبين: قال بعض النحويين: إن النون الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذلك قول زهير:

أراني إذا ما بت بت على هوى فتم إذا أصبحت أصبحت غاديا وقول الآخر:

فرأيت ما فيه فثم رزئته

قال السخاوي في (شرح المفصل) أحد الحموفين فيهما زائد الفاء أو ثم، قال وزيادة الفاء قد وقعت كثيراً ولم تقع زيادة (ثم) إلا نادراً فالقضاء بزيادة الفاء أولى. وقال صاحب البسيط: زاد الفاء مع ثم وقيل ثم هي الزائدة دون الفاء لحرمة التصدر.

تنبیه باب اقعنسس

قال ابن مالك: ثاني المثلين فيه أولى بالزيادة بوقوعه موقع ألف احربي، قال أبو حيان: جهة الأولوية أنه لما ألحق احربي باحربجم واحربي من باب الثلاثة، لم يأتوا بالزائد الذي للإلحاق إلا أخيراً وهي الألف، وكذلك ما جيء به للإلحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الألف، والمقابل لها في القنسس إنما هي السين الثانية، فلذلك حكم عليها بانها الزائدة ليجري باب الثلاثي في الإلحاق مجرى واحداً، ألا ترى أنها مشتقان من الحرب والقعس، فلذلك كان الأولى أن تكون السين الثانية هي الزائدة.

فصل ما يناظر ما نحن فيه

ويناظر ما نحن فيه مسألة، قال الشبخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة: أجم النحاة على أن ما فيه تاء التأنيث يكون في الوصل تاة وفي الوقف هاء على اللغة الفصحى، واختلفوا أيها بدل من الأخرى، فذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل وأن الهاء بدل عنها، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك.

واستدل البصريون بأن بعض العـرب يقـول التـاء في الوصـل والوقـف كقوله:

الله نجاك بكفي مسلمت

ولا كذلك الهاء ، فعلمنا أن التاء هي الأصل ، وأن الهاء بدل عنها ، وبأن

لنا موضعا قد ثبتت فيه التاء للتأثيث بالإجماع وهو في الفعل نحو قامت وقعدت، وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء فيه، فللصير إلى أن التاء هي الاصل، أول لما يؤدي قولهم إليه من تكثير الأصول.

واستدلوا أيضاً بأن التأنيث في الوصل الذي ليس بمحل التغيير، والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير، فالمصير إلى أن ما جاء في محل التغيير هو البدل أولى من المصير إلى أن البدل ما ليس في محل التغيير.

(إذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة) تقـول هـذا زيـد ورجـل منطلقين، فتنصب منطلقين على الحال تغليبا للمعرفة؛ ولا يجوز الرفع. ذكره الأندلسي في (شرح المفصل).

(إذا اجتمع للذكر والمؤنث) غلب المذكر وبذلك استدل على أنه الأصل والمؤنث فرع عليه، وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد.

(إذا اجتمع طالبان روعي الأول) فيه فروع.

منها: إذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للأول منها، إذا لم يتقدمها شيء.

ومنها أن العرب راعت المتقدم في قولهم عندي ثلاثة ذكور من البط وعندي ثلاث من البط ذكور، فأتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور، وحذفوها لما تقدم لفظ البط.

ومنها: قال الكوفيون: إذا تنازع عاملان فالأولى إعمال الأول جويا على هذه القاعدة، إذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصليا فيها أو غير أصلي، فكونه أصليا أو منقلبا عنه أولى، ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجزولية، وبنى عليها أن الواو والألف والياء في الأسهاء الستة لامات للكلمة لا زائدة للإشباء.

(إذا اجتمع الواو والياء) غلبت الياء نحو طويت طيا والأصل طويا. ذكره ابن الدهان في الفرة.

(إذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب) غلب المتكلم نحو قمنا، وإذا اجتمع مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو قمتها.

(إذا تم الفعل بفاعله) أشبها حينتذ الحرف فلذلك لم يستحقا الإعراب ذكره ابن جني في (الخاطريات). قال وجه شبه الفعل وفاعله بالحرف أنها جزما الفعل عند أبي الحسن في نحو قولنا: إن تقم أقم، وأيضا فإن الفعل بفاعله قد ألفيا كما يلغى الحرف، وذلك نحو زيد ظننت قائم.

(إذا دار الأمر بين الاشتراك والمجاز أولى) ومن ثم رجع أبو حيان وغيره قول البصريين: إن اللام، في نحو (فَالْتَقَطُهُ آل فرعون لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُواً) (١) همي لام السبب على جهة المجاز، لا لام أخرى تسمى لام الصيورة، أو لام العاقبة، لأنه إذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجرد، كان المجاز أولى؛ لأن الوضع يؤول فيه الحرف إلى الاشتراك، والمجاز ليس كذلك.

وقال ابن فلاح في (المغنى) اختلف هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال أو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال؟ قال والثاني أرجح، لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى على المختار.

وقال ابن القواس في (شرح الدرة) الكلمة تطلق مجازا على الجمل المركبة.

فإن قيل: هلا كان إطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة؟

أجيب: بأنه إذا أمكن الحمل على المجاز كان أولى إذا دار الأمر بين الترادف والحذف لا لعلة؛ فادعاء الترادف أولى؛ لأن باب الترادف أكثر من

⁽١) سورة القصص: الآية ٨.

باب الحذف لا لعلة، مثاله قولهم: سبط وسبط و ودمث ودمثر وهندي وهندي فهذه ألفاظ بمعنى واحد وتصارض امران: أحدهما أن يكونا أصلين ويصير هذا من الترادف، والآخر أن تقول: حذفت الراء من سبط ودمث شذوذاً إذ لا يمكن أن يدعي أن الراء زائدة لأنها ليست من حروف الزيادة، فكان ادعاء الأصالة في كل من الكلمتين أولى من ادعاء ان أصلهما واحد وأنه حذفت لام الكلمة شذوذاً وانها لفظ واحد.

(إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى كان في اللفظ من أولى) لأن المعنى أعظم حرمة إذ اللفظ حدم المعنى، وإنما أتي باللفظ من أجله. ذكره ابن الصائغ في (تذكرته) وبنى عليه ترجيح زيادة (كان) في قوله:

وجبران لنا كانوا كرامآ

على القول بأنها تامة، لأن المعنى حينئذ وجدوا فيا مضى، وذلك معلوم، فنصير المجملة حينئذ حشواً لا معنى لها.

(إذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسهاء) ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصل) ومن ثم قطعت همزة (أصمت) اسما للفلاة وأصله فعل أمر.

(إذا وقع إبن بين علمين فله خصائص) أحدها أنه يحذف التنوين من الأول، لأن العلمين مع ابن كشيء واحد نحو جاء زيد بن عمرو، قال ابن يعيش وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله:

ما زلتُ أغلـق أبـوابـاً وأفتحهـا حتى أتيـتُ أبـا عَمــرِو بـن عمار قال فحذف التنوين من أبي عمرو بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار. التاني: يحوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال، رأيت زيد بن عمرو، ومن زيد بن عمرو؟ لأنها صارا بمنزلة واحدة، ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره، بل ولا المتبع لشيء من التوابع أصلا.

الثالث: إذا نودي نحو، يا زيد بن حموو، كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان، أحدها الفم على الأصل، والثاني: الاتباع، فتفتح الدال من زيدا تباعا لفتحة النون. قال ابن يعيش وهو غريب، لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب، وهنا قد تبع الموصوف الصفة، والملة في ذلك أنها جعلا لكثرة الاستعال كالاسم الواحد، ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الأول ويبتدأ بالثاني فيقال: ابن فلان.

الرابع: يحذف ألف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ولأنه لا ينوى فصله مما قىله.

أسبق الأفعال

قال الزجاجي في كتاب (ايضاح علل النحو) اعلم أن أسبق الافعال في التقدم الفعل المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق، ثم يصبر في الحال، ثم يصبر ماضيا فيخبر عنه بالماضي، فأسبق الأفعال في الرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم فعل الماضي.

فإن قيل: هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرد به عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال كها كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماض؟..

فالجواب: قالوا لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوى فأعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملا له على شبه الأسهاء ، كما أن من الأسهاء ما يقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها ، كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالأسهاء حين ضارعها ، والماضي لم يضارع الأسهاء فيكون له قوتها فبقي على حاله .

الاستغناء

هو باب واسع فكثيراً ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ، من ذلك استغناؤهم عن تثنية سواء بتثنية سي فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان، وتثنية ضبع الذي هو اسم لمؤنث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم لمذكر فقالوا ضبعان ولم يقولوا ضبعاتان.

قال أبو حيان: العرب تستغني ببعض الألفاظ عن بعض، ألا تــرى استغناءهم بترك وتارك عن، وذر، وواذر، وبقولهم رجل آلي عن أعجز وامرأة عجزاء عن الياء في أشهر اللغات.

وقد عقد ابن جني في (الخصائص) بابا في الاستغناء بالشيء عن الشيء، قال سيبويه: اعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة، فمن ذلك استغناؤهم بترك عن وذر وودع، وبلمحة عن ملمحة وعليها كسرت ملامح، وبشبه عن مشبه، وعليه جاء مشابه، وبليلة عن ليلاة، وعليها جاءت ليلني، على أن ابن الأعرابي قد أنشد:

في كل يوم ما وكل ليلاه

وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة، وكذلك استغنوا بأنيق عن ان يأتوا به والعين في موضعها، فالزموه القلب أو الإبدال فلم يقولوا أنوق إلا في شيء شاذ حكاه الفراء، وكذلك استغنوا بقسى عن قووس فلم يأت إلا مقلوبا، ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم أرجل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة.

وكذلك آذان جمع أذن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة، وكذلك شسوع لم يأتوا فيه بجمع القلة، وكذلك أيام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة، كذلك استغناؤهم بقولهم ما أجود جوابه عن: هو أفعل منه في الجواب، واستغناؤهم باشتد وافتقر عن قولهم فقر وشد، وعليه جاء فقير، ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل بجرداً عن الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة، وهو صدر صالح من اللغة كقولهم حوشب لم يستعمل منه حشب عارية من الواو الزائدة، ومثله كوكب لم يستعمل منه ككب، ومنه قولهم دودري لأنا لا نعرف درر، ومثله كنير في ذوات الأربعة وهو في الخصسة أكثر منه في الأربعة، فمن الأربعة فلنتس وصر نفح وسميدع وعميثل ومرومط وجحجبا وقسقب وقسحب وهرشف، ومن ذوات الخمسة جعفليق وحنبريت ودردبيس وعضرفوط وقرطوس وقرعبلانة، وفنجيلس.

ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثن وباثنين عن واحدين وبستة عن ثلاثتين وبعشرة عن خستين وبعشرين عن عشرتين وما جرى هذا المجرى، وأجاز أبو الحسن أظننت زيدا عمرا عاقلا ونحو ذلك، وامتنع منه أبو عثمان، وقال: استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عاقلا ـ انتهى كلام ابن جني.

وقال الزمخشري في (الأحاجي) سرادق وحام وبوان في الأساء وسبحل وسبطر في الصفات لم يجمعوها إلا بالألف والتاء وهي مذكرات وإنما قصر جمعها على ذلك استغناء به عن التكسير، كما استغنوا بأشياء عن اشياء.

ومن ذلك استغناؤهم باليه عن حتّاه وبمثله عن كه، وقال سيبويه وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به استغناء، وذكر سيات وشيات، ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه وشياه عن الجمع بالألف والتاء. وقال الشلوبين استغنوا عن تثنية أجمع وأبصع وأبتع في باب التوكيد بكليها، كها استغنوا عن جع امرء بقولهم قوم.

وقال أيضاً : كان العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم بغيره مما هو في معناه على عادتهم، من أنهم قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه، وكان هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأساء ليس أصلا، كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتاء في اللاتي فقالوا: اللتيا، واستغنوا بذلك عن اللويتيا في تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في الأساء المبهمة.

وقال أبو حيان: واستغنوا بتصغير عشى عن تصغير قصر بمعناه، وبقولهم في صغير في حضير وغلام: صبية وغلمة عن أصبية وأغلمة، وبقولهم في صغير وصبيح وسمين: صغار وصباح وسهان عن صغراء وصبحاء وسمناء، وبقولهم في نحو ولي وغني: أولياء وأغنياء عن فعلاء، وبقولهم حكام وحفاظ جم حاكم وحافظ عن جم حكيم وحفيظ.

قال أبو حيان: هذا عندي من باب الاستغناء خلافاً لقول ابن مالك في (التسهيل) إنها جع حكم وحفظ على وجه الندور، قال وكذا قولهم بررة عندي أنه من باب الاستغناء عن جم بر بجمع بار إذ قد سمع بار وبررة وليس جمعا لبر ندوراً خلافا لما قيل في (التسهيل)، وباب الاستغناء في الجموع أكثر من أن يحصى.

وقال ابن يعيش: العلم الخاص لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر. وفي (البسيط) باب أفعل فعلاء، وفعلان فعلى لا تلحقه تاء التأنيث استغناء بفعلاء أو فعلى عن التأنيث بها.

وقال: قد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغنى بجمع المقدر عن جم الملفوظ به، كما استغنى بمصدر بعض الأفعال عن مطاوع بعض مصدر بعضها نحو، أنا أدعه تركا، وبمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحو، أنحته فبرك ولم يقولوا فناخ. فمها جاء من الجمع لمفرد مقدر: باطل وأباطيل وقياس مفرده وأباطيل وقياس مفرده إعلان أو إبطيل، وعروض وأعاريض وقياس مفرده إعريض، وحديث وأحاديث وقطيع وأقاطيع.

الاسم أصل للفعل والحرف

قال الشلوبين؛ ولذلك جعل فيه التنوين دونها ليدل على أنه أصل وأنهما فرعان، قال: وإنما قلنا إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان، لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه. وأيضا فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل لا يكون إلا خبرا به، والحرف لا يخبر به ولا يخبر به ويغبر عنه، فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يغبر به ويخبر عنه . دون الفعل والحرف در ذلك على أنه أصل في الكلام دونها انتهى.

وقال الزجاجي في كتاب (إيضاح علل النحو):

باب القول في الاسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقديم

قال البصريون والكوفيون: الأسهاء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسهاء، وذلك ان الأفعال احداث الأسهاء، يعنون بالأسهاء أصحاب الأسهاء، والاسم قبل الفعل، لأن الفعل منه، والفاعل سابق لفعله. وأما الحروف فإنما تدخل على الأسهاء والأفعال لمعان تحدث فيها، وإعراب تؤثره، وقد دللنا على أن الأسهاء سابقة للإعراب والإعراب داخل عليها، والحروف عواصل في الأسهاء، والخروف عواصل في الأعماء، والخروف عواصل في

سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة.

يقال لهم: قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه كها أن الفاعل قبل فعله، وكها أن المحدث سابق لحدثه. وأنتم مُقرَّون أن الحروف عوامل في الأسهاء والأفعال، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها، وهذا لازم على أوضاعكم ومعانيكم. الجواب، أن يقال: هذه مغالطة ليس شبه هذا الحديث والمحدث ولا العلة ولا المعلول، وذلك إنا نقول: إن الفاعل في جسم فعلا ما من حركة وغيرها سابق لفمربه الفي أوقعه بالمضروب ولا يجب من ذلك أن يكون المضروب أكبر سنا من الضارب، ونقول أيضاً: إن النجار سابق للباب الذي نجره، ولا يجب من ذلك أن يكون سابقا للخشب الذي نجر منه الباب، وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسهاء والأفعال وإن لم تكن أجساما، فنقول: الحروف، سابقة لعلمها في هذه الأسهاء والأفعال الذي هو الرفع والنصب والحفض والجزم، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأمهاء والأفعال نفسها، وهذا شيء بين واضح – انتهى.

الاسم أخف من الصفة

وذلك أن الصفة ثقلت بالاشتقــاق وبــالحاجــة إلى الموصــوف وتتحمــل الضمير، وفرع على ذلك قروع.

منها: ان الجمع بالألف والتاء تسكن فيه العين في العمفة كصعبة وصعبات وجذلة وجذلة وجذلات وعيشة رغد وعيشات رغدات، وطريق نهج أي واضح وطرق نهجات، وتحرك في الاسم كجفنة وجفنات وهند وهندات وسدرة وسدرات وغرفة وغُرفات قال:

لنا الجفنّات الغر يلمعن في الضحي

وشذ تحريك الصفة في قولهم شاة لجبة لجبات أي قليلات الألبان. وقال أبو علي: من العرب من يحرك لجبة في الإفراد فجاء الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله:

أبت ذِكَرٌ عموَّدن أحشاء قلبه خفوقا ورقصات الهوى في المفاصل

قال في (البسيط): وإنما فعل ذلك فرقا بين الاسم والصفة، وخص الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة.

قال: وبيان ثقل الصفة من أوجه:

أحدها: أنها تناسب الفعل في الاشتقاق.

التاني: أنها تناسبه في تحمل الضمير.

الثالث: أنها تناسبه في العمل.

الرابع: أنها تفتقر إلى موصوف تتبعه، فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المركب، فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف أولى من زيادتها على الثقيل.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ أن الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل، والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو اسم الفاهل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبهها من الصفات الفعلية، وأحر وأصغر وما أشبهها من صفات الخلية، ومصري ومغربي ونحوها من صفات النسبة.

قال: والفرق بينها من حيث المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود متلا، فهذه الكلمة تدل على شيئين، أحدهما: الذات والآخر السواد، إلا أن دلالتها على الذات دلالة اسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو خارج. وغير الصفة لا يدل إلا على شيء واحد وهو ذات المسمى.

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيا يتعلق باللغة في (المزهر)(١) وتذكر هنا فوائد متعلقة بالنحو.

الفعل والمصدر أيهما أصل: الأولى: مذهب البصريين. أن الفعل مشتق من المصدر، وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل، قال أبو البقاء في (التبيين) ولما كان الخلاف واقعا في اشتقاق أحدهما من الآخر لزم في ذلك بيان شبئين.

أحدها: حد الاشتقاق _ والثاني أن المشتق فرع على المشتق منه، فأما الحد، فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني وهو قوله: الاشتقاق اقطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والأصل.

أما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرها في صناعة الأقيسة اللقهية، فالأصل ههنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أولياً، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل، والمثال في ذلك الفهرب مثلا، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المساة ضربا، ولا يدل لفظ الفهر ب على أكثر من ذلك، فأما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الأصل وهي: الفساد والراء والباء، وزيادات لفظية لزم من بجوعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر.

وقى ال الزملك اني في (شرح المفصل) مسأخف الخلاف بين البصريين والكوفيين في أن المصدر مشتق من الفعل أو عكسه، الحلاف في حد الاشتقاق، فقال قوم: هو عبارة عن الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد مم

⁽١) كتاب آخر للمؤلف في اللغة، مطبوع.

زيادة أحدهما على الآخر في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَقَمَ وَجَهَكَ لَلَّدَيْنِ القَمِ﴾ .

وقوله عليه الصلاة والسلام: ﴿ ذَو الرجهين لا يكون عند الله وجيها ﴾ وأما قوله تعالى: ﴿ وجنى الجنتين دان﴾ (١) فشبه المشتق وليس به لأن الجنا ليس في معنى الاجتنان.

وقال بعضهم الاشتقاق أن تجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الأصول مع تغيير ما _ أما المشاركة في المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق، وأما المشاركة في الحروف الأصول فلأنهم لا يقولون إن الكاذب والمائن من أصل واحد. وأما التغيير من وجه فلا بد منحه وإلا لكان هو إياه.

م إن التغيير قد يكون بزيادة، وقد يكون بنقصان، وقد يكون بتغيير حركة. ولا بد من زيادة أحدها على الآخر في المعنى وإلا لزم أن تكون المصادر التي هي من أصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو، كلَّ بَصَرى كلولا وكلة، وحسبت الحساب حسبا وحسبانا، وقدرت الشيء من التقدير _ قدراً وقدرانا، وقدرت على الشيء بمعنى قويت عليه قدرة وقدرانا وتقدرة ومقدرة، فهذا ونحوه متحد الأصل، مع أنه لا ينبغي أن يقال أحدها مشتق من الآخر، على أن ذلك بحث لفظي آثل إلى مجرد اصطلاح.

وأما المشتق فهو ما وافق غيره في حروفه الأصول ومعناه الأصلي وزاد معنى من غير جنس معناه.

قال: وإنما قلت من غير جنس معناه لتخرج التثنية والجمع ويدخل المصغر والمنسوب، فنسبة المشتق إلى المشتق منه نسبة الأخص إلى الأحم، نحو إنسان وحيوان. قال: وهذا إن سلمه الكوفيون لزم أن يكون الفعل مشتقا من

⁽١) سورة الرحمن: آية ٥٤.

المصدر لموافقته للمصدر في معناه وزيادته عليه بالدلالة على الزمان المخصوص.

الثانية: قال أبو البقام في (النبيين): الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق.

منها: وجود حد الاشتقاق في الفعل، وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب، وتحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل، وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص، فهو بمنزلة اللفظ المركب، فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المخدو، ولا تركيب إلا بعد الإفراد، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده، وقد مثل ذلك بالسُقْرَة من الفضة، فإنها كالمادة المجردة عن الصورة، فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لما، فإذا صيغ منها جام أو مرآة أو قارورة، كانت تلك الصورة مادة محصوصة فهي فرع على المادة المجردة، كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره، والمصدر دليل الحدث وحده، فبهذا يتحقق كون الفعل هو دليل الحدث المحروة والمصدر دليل الحدث وحده، فبهذا يتحقق كون الفعل هو المذا الأصل.

طريقة أخرى: وهي أن نقول: الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر، تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر، فكان مشتقا من المصدر كضارب ومضروب ونحوهما، ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة.

طريقة أخرى: وهي أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لأدى ذلك إلى نقض المعاني الأولى، وذلك يخل بالأصول.

بيانه: أن لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة وهي دلالة على الزمان المخصوص، وعلى الفاعـل الواحـد والجباعـة والمؤنـث والحاضر والغائب والمصدر، يذهب ذلك كله إلا الدلالة على الحدث، وهذا نقض للأوضاع الأول، والاشتقاق ينبغي أن يفيد تشييد الأصول وتوسعة المعاني، وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل.

قال: واحتج الآخرون بوجهين، أحدها: أن المصدر يعتل باعتلال الفعل والاعتلال حكم تسبقه علته، فإذا كان الاعتلال في الفعل أو لا وجب أن يكون أصلا، ومثال ذلك قولك صام صياما وقام قياما، قالوا وفي قام أصل اعتلت في الفعل فاعتلت في القيام، وأنت لا تقول: اعتل قام لاعتلال القيام.

والثاني: أن الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربته ضرباً، فضرباً منصوب بضربت، والعامل مؤثر في المعمول، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، والقوة تجعل القوى أصلا لغيره.

قال: والجواب عن الأول أنه غير دال على قولهم، وذلك أن الاعتلال شيء يوجبه التصريف وثقل الحروف، وباب ذلك الأفعال؛ صيّفها تختلف الاختلاف معانيها، فقام أصله قوم فأبدلت الواو ألفا لتحركها [وانفتاح ما قبلها]، فإذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر وهو الثقل.

وأما الوجه الثاني: فهو في غاية السقوط، وبيانه من ثلاثة أوجه، أحدها: أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ، والاشتقاق من قبيل المعاني، ولا يدل أحدها على الآخر اشتقاقا والثاني: أن المصادر قد تعمل عمل الفعل، كقولك: يعجبني ضرب زيد عمراً، ولا يدل ذلك على أنه أصل. الثالث: أن الحروف تعمل في الأساء والأفعال، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة أصلا، فضلا عن أن تكون مشتقة من الأساء والأفعال - انتهى.

الثالثة: قال السهيلي فائدة اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسهاء يخبر عنه كها يخبر عنها كقولك: أعجبني خروج زيد، فإذا ذكر المصدر وأخبر عنه كمان الاسم الذي همو فاصل مجروراً بالإضافة والمضاف إليه تابع للمضاف، فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يكن الإخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره، وحق المخبر عنه أن يكون مرفوعا مبدوءاً به فلم يبق إلا أن يدخلوا عليه حرفا يدل على انه غبر عنه، كما تدل الحروف على معان في الأساء، وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً بينه وبين الحدث في اللفظ، والحدث يستحيل انفصاله لأنه تابع للمعنى، فلم يبق إلا أن يشتق من لفت الحدث لفت يكون كالحرف في النيابة عنه دالا على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفت الحدث، فإنه يدل على الحدث بالتضمن ويدل على الاسم خبراً عنه لا مضافا إليه، إذ يستحيل إضافة لفت الفعل إلى الاسم، كاستحالة إضافة الحرف، لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في الفاعل وهو كونه غيراً عنه.

فإن قلت: كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث؟ قلنا: إنما يدل على الحدث بالتضمن والدال عليه بالمطابقة هو الضرب

والقتل، لا ضرب وقتل، ومن ثم وجب أن لا يضاف ولا يعرف بشيء من والقتل، لا ضرب وقتل، ومن ثم وجب أن لا يضاف ولا يعرف بشيء من غيره، ومن ثم وجب أن لا يشط يدل على معنى في غيره، ومن ثم وجب أن لا يثنى ولا يجمع كالحرف، وأن يبنى كالحرف، وأن يكون عاملا في الاسم كالحرف. وإثما أعرب المضارع لأنه تضمن معنى الاسم، كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بنى، ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم وهو كون الاسم خبراً عنه وجب أن يخلو عن ذلك الاسم مضمراً أو مظهراً بخلاف الحدث، فإنك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمراً ولا مظهراً، والفعل لا بد بعد الحرف من الاسم، مظهراً، والفعل لا بد من ذكر الفاعل معنى في فإذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج في الأفعال الثلاثة إلا إلى صيغة واحدة، وتلك الصيغة هي لفت الماضي، لأنه أخف وأشبه بلفت الحدث، إلا أن تقوم الدلالة على

اختلاف أحوال المحدث فتختلف صيغة الفعل، ألا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد (ما) الظرفية نحو لا أفعله ما لاح برق وما طار طائر، لأنهم يريدون الحدث غبراً عنه على الإطلاق من غير تعرض لزمن ولا حال من أحوال الحدث، فاقتصروا على صيغة واصدة وهمي أخف أبنية الفصل. وكذلك فعلوا بعد التسرية نحو: سواء علي أقمت أم قعدت، لأنه أريد التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد بوقت ولا حال، فلذلك لم يحتج إلا إلى صيغة واحدة وهمي صيغة الماضي، فالحدث إذاً على ثلاثة أضرب:

ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيشنق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث.

وضرب يحتاج إلى الاخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال، فيشتق منه الفعل، ولا تختلف أبنيته.

وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، لكن يحتاج الى ذكره خاصة على الإطلاق مضافا إلى ما بعده نحو (سبحان الله) فإنه ينبىء عن العظمة والتنزيه ، فوقع القصد إلى ذكره مجرداً من التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه ، كما يجب خصب كل مقصود إليه بالذكر ، نحو إياك وويله وويحه ، وهما مصدران لم يشتق منها فعل، حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلها ولا إلى تخصيصها بزمن ونصبها كنصبه لأنه مقصود إليه.

وبما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر (زيداً ضربته) في قول شبخنا أبي المسن وغيره من النحويين، وكذلك زيداً ضربت ـ بلا ضمير ـ لا يجعله معمولا مقدما، لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي، ولكن لا يبعد عندي قول النحويين إنه مفعول مقدم، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل، والفعل كالحرف، لأنه عامل في الاسم، وذلك على معنى فيه، فلاسم أن يتقدم على الفعل كا لا يتقدم على الحرف، ولكن الفعل

في قولك (ضربت زيدا) قد أخذ معموله وهو الفاعل فمعتمدة عليه ومن أجله صيغ.

وأما المفعول فلم يبالوا به، إذ ليس اعتاد الفعل عليه كاعتاده على الفاعل، ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه وأما زيدا ضربته فينتصب بالقصد إليه كما قال الشيخ لنتهى كلام السهيلي.

قال ابن القيم في (بدائع الفوائد) وهذا الفصل من أعجب كلامه ولا أعرف أحدا من النحوين سبقه إليه.

الرابعة: قال ابن يعيش في (شرح المفصل) قد يكون الاسهان مشتقين من شيء المعنى فيها واحد وبناءهما مختلف فيختص أحد البنائين شيئا دون شيء للفرق، ألا ترى أنهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع، وعديل لما يعادل من الأناسي والأصل واحد وهو، عدل، والمعنى واحد، ولكنهم خصوا كل بناء بمنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق، ومثله بناء حصين وامرأة حصان، والأصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز، فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ إليه، والمرأة تحرز فرجها، وكذلك النجوم اختصت بهذه الأبنية التي هي الدتران والساك وإن كانت بمناها للفرق.

الخامسة: قال ابن يعيش الفرق بين المدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف، لأنه اشتق من الأصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب، والمعدل هو أن تريد لفظا تم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى، إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سببا في منع الصرف لأنه فرع عن المعدول عنه. انتهى.

وقال الرماني: العدل ضرب من الاشتقاق، إلا أنه مضمن بتقدير وضعه موضع المشتق منه، ولذلك ثقل المعدول لأنه مضمن، ولم يثقل المشتق لعدم وقوعه موضع المشتق منه، حكاه في (البسيط).

السادسة: قال في (البسيط) اختلف في وزن الأساء الأعجمية، فذهب قوم إلى أنها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد، وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف. وذهب قوم إلى أنها توزن ولا يخفى بُعده لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد ولا يتحقق ذلك في الأعجمية.

السابعة: اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العلم مرتجلا ؟ فقيل لا ، لأن غطفان من الغطف وهو سعة العيش ، وعمران وحدان لها أفعال ، وإنما الذي يقدح فيه أن يكون موضوعا لمسمى ثمرينقل إلى غيره ، قال صاحب (البسيط) والتحقيق أن الاشتقاق يقدح في الارتجال لأنه حال الاشتقاق لا بد وأن يكون اشتقاقه لمعنى ، فإذا سعي به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلا .

الثامنة: قال ابن جني في (الخاطريات) لاته يليته حقه - أي انتقصه إياه - يجوز أن يكون من قولهم ليت لي كذا، وذلك أن المتمنى للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته إليه، فإن قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف؟ قبل وما في ذلك من الإنكار؟! قد قالوا أنعم له بكذا أي قال له نعم، وسوفت الرجل إذا قلت له سوف أفعل، وسألتك حاجة فلوليت لي أي قلت لي لالا، وقالوا صهصيت بالرجل أي قلت له صه صه، ودعدعت الغنم أي قلت له اداع داع، وها هيت وحا حيت وعا عيت، فاشتقوا من الأصوات كما ترى، وهي في حكم الحروف، فكذلك يكون لاته أي انتقصه من قولهم ليست إذا تمنيت وذلك دليل النقص.

فإن قيل: فكان يجب على هذا أن يكون في قولهم لاته يليته معنى التمني، كما أن في لا ليت معنى الرد، وفي لو ليت معنى التعذر، وفي أنعمت معنى الإجابة، قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه ألا تراهم سموا الحرقة التي تشير بها الناتجة المثلاة وذلك لأنها لا تألو أن تشير بها فمثلاة على هذا مفعلة من ألوت وحده لفظا، وإن كان المراد بها أنها لا تألو أن تشير بها، وسموا الحرم (النالة) وذلك أنه لا ينال من حله، فهذه فعلة من نال وهو بعض لا ينال، وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت أصول كلامهم الأول إذ كانت جامدة غير مشتقة، كها أن الأوائل كذلك.

الأصل مطابقة المعنى للفظ

ومن شم قال الكوفيون؛ إن معنى (افعل به) في التعجب أمر كلفظه، وأما البصريون فقالوا إن معناه التعجب لا الأمر، وأجابوا عن القاعدة بأن هذا الأصل قد ترك في مواضع عديدة فليكن متروكا هنا. قال ابن النحاس في التعليقة، وللكوفيين أن يقولوا لم يترك هذا الأصل في موضع إلا لحامل، في الذي حلهم على تركه هنا، ويجاب بأن الحامل موجود وهو أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعال فكر كان أبلغ وآكد بما إذا لم يكن كذلك، لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فكر وتعب فتكون به أكثر كلفا وضنة بما إذا لم تتعب في تحصيله، وباب التعجب موضع المبالغة، فكان في خالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصل باتفاقها فخالفنا لذلك، وقد ورد الخبر بلفظ الأمر في قوله تعلى و فليمدد له الرحن مداء (١) وجاء عكس ذلك _ انتهى.

ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في:

⁽١) سورة مرم: آية ٧٥.

سواء عليّ أقمت أم قعدت، ولفظ النداء بمعنى الاختصاص في (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة).

الأصل أن يكون الأمر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني

والمعاني إنما الموضوع لها الحروف فجاء الأمر ما عدا المخاطب الازم اللام على الأصل، واستغنى في فعل المخاطب عنها فحدثت هي وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد، وقد يؤتى بها على الأصل كقوله تعالى فلننفر حوا ﴾ فيمن قرأها بالتاء الفوقية، وفي الحديث ولتأخذوا مصافكم إلى وإتبانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس في التعليقة.

الأصل في الأفعال: التصرف

ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضمائر المختلفة بها ذكره ابو البقاء في (التبيين) قال: وقد استثنى منها نعم وبئس وعسى وفعل التحجب فإن تقديم المنصوب فيها غير جائز.

إصلاح اللفظ

عقد له ابن جنى بابا في (الخصائص) قال: اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة وعليها أدلة وإليها موصلة وعلى المراد بها محصلة عنيت بها وأوليتها صدراً صابحاً من تثقيفها وإصلاحها. فمن ذلك قولهم (أما زيد فمنطلق) ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت مها يكن من شيء فزيد منطلق، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزئين مقدمة عليها وأنت في قولك أما زيد فمنطلق، إنحا

تجد الفاء واسطة بين الجزئين، ولا تقول أما زيد منطلق كما تقول فيا هو بمعناه مها يكن من شيء فزيد منطلق، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ، ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جوابا ولم تكن عاطفة، فإنما هي على لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا أما فزيد منطلق كما يقولون مها يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية بجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم وإنما قبلها في اللفظ حرف وهو أما، فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الجزئين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة فقالوا أما زيد فمنطلق، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعموو، ومثله امتناعهم أن يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس فينصبوه على أنه مفعول معه، كما ينصبون نحو (قمت وزيداً) أي مع زيد.

قال أبر الحسن: وإنحا ذلك لأن الواو التي بمعنى (مع) لا تستعمل إلا في الوضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز، ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس أي وانتظرتك طلوع الشمس لم يجز، أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير الماطفة في هذا مجرى الماطفة، فكذلك أيضا تجري الفاء غير الماطفة في غز أما زيد فمنطلق مجرى الماطفة، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز المصلف عليه قبلها، ذلك قولهم في جع تمرة وبسرة ونحو ذلك تمرات وبسرات، وكرهوا إقرار التاء تناكراً لاجتاع علامتي تأنيث في لفظ امم واحد، فحذفت وهي في النية مرادة البتة، لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ لأنها في المعنى مقدرة منوية، ألا ترى أنك إذا قلت تمرات لم يعترض شك في أن الواحدة منها تمرة وهذا واضح، فالعناية إذاً في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتض لها حاكم بموضعها.

ومن ذلك قولهم إن زيداً لقائم، فهذه لام الابتداء، وموضعها أول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها، فتقديرها أول لأن زيداً منطلق، فلها كره تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد أخرت اللام إلى الحبر، فصار إن زيداً لمنطلق. وإنما أخرت اللام ولم تؤخر إن لأوجه.

منها: أن اللام لو تقدمت وتأخرت (إن) لم يجز أن تنصب اسمها الذي من عادتها نصبه.

ومنها: أنه لو تأخرت ونصب لأدى إلى عمل إن فيا قبلها (وإن) لا تعمل إلا فيا بعدها.

ومن: إصلاح اللفظ، قولهم كأن زيداً عمرو وأصل الكلام زيد كعمرو، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه إن فقالوا إن زيداً كعمرو، ثم إنهم بالغوا في توكيد الشبه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلاما أن عهد الكلام عليه فلى تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر إن لأنها تقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها فقالوا كأن زيدا عمرو.

ومن ذلك قولهم لك مال، وعليك دين، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلها خبر عنها، إلا أنك لو رمت تقديمها إلى المكان المقدر لها لم يجز لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب، فلها جفا ذلك في اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الحبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا ما فسد عندهم، وإنحا كان تأخيره مستحسنا من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فلذلك صلح به اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علها بأنه في المعنى مبتدأ، فأما من رفع الاسم في نحو هذا بالفلرف فقد كفى مؤونة هذا الاعتذار، لأنه ليس مبتدأ عنده، ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقم آخرا يمو أرطى ومعزى وحبنطى وسرندى، وذلك أنها إذا وقعت طرفا وقعت موقع حرف متحرك، فدل ذلك على قوتها عندهم، وإذا وقعت طرفا وقعت موقع الساكن فضعفت، لذلك فلم تقو، فيعلم بدلك إلحاقها بما هي على مسمت متحركة، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية فقلت حاتم ملحق بجعفر، لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لما وأدل على شدة تمكنها وليعلم شوتها أيضاً

وكون ما هي فيه على وزن أصل من الأصول له أنها للإلحاق به، وليست كذلك ألف قبعثري وضبغطري؛ لأنها وإن كانت طرفا ومنونة فإن المثال الذي هي فيه لا مصعد للأصول إليه فيلحق هذا به، لأنه لا أصل لنا سداسيا فإنما ألف قبعثري قسم من الألفات الزوائد في أواخر الكام ثالث لا للتأنيث ولا للإلحاق.

ومن ذلك: أنهم لما أجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة كما زادوا في آخر بنات الخمسة كما زادوا في آخر بنات الأربعة خصوا بالزيادة فيه الألف استخفافاً لها ورغبة فيها هناك دون أخنيها الياء والواو، وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا ينتهي إلى آخرها إلا وقد ملت، فلما تحملوا الزيادة في آخرها طلبوا أخف الثلاثة وهي الألف فخصوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا في نحو عضرفوط وجعفليق، لأنهم لو جاءوا بها طرفاً وسداسيين مع ثقلهما لظهرت الكلفة في تجشمها، وكدت في احتال النطق بها كل ذلك لإصلاح اللفظ. ومن ذلك باب الإدغام في المتقارب نحو ود في وتد ومن الناس من يقول ميقول في من يقول ومنه جميع باب التقريب نحو، اصطبر وازدان، وجميع باب المضارعة نحو مصدر وبابه.

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل علم الضمير المرفوع نحو ضربتُ وضربن وضربنا، وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل فكره اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد فأسكنوا ما قبل الضمير (اللام) إصلاحاً للفظ.

ومن ذلك: أنهم أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كها وصفوا بها النكرة ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة، فأصلحوا اللفظ بإدخال (الذي) ليباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا مررت بزيد الذي قام أخوه، وطريق إصلاح اللفظ كثير واسم.

وذكر ابن يعيش في قولهم سواء علي أقمت أم قعدت: أن سـواء مبـتــدأ والفعلان بعده كالخبر لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة، قال: فكأنهم

أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه.

وقال ابن يعيش: اعلم أن قولهم أقائم الزيدان: إنما أفاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى أيقوم الزيدان، فتم الكلام لأنه فعل وفاعل، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلها كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا أقائم مبتدأ والزيدان يرتفع به وقد سد مسد الحبر، من حيث أن الكلام تم به ولم يكن ثم خمر محذوف.

قال: وأما قولهم (ضربي زيداً قاتماً) فهو كلام تام باعتبار المعنى، إلا أنه لا بد من النظر للفظ وإصلاحه، لكون المبتدأ فيه بلا خبر، وذلك أن (ضربي) مبتدأ وهو مصدر مضاف للفاعل، (وزيداً) مفعول به (وقاتماً) حال وقد سد مسد خبر المبتدأ، ولا يصح الذي هو الفرب ليس القائم، ولا يصح أن يكون حالاً من لكان العامل فيه المصدر يصح أن يكون حالاً من لكان العامل فيه المصدر المدي هو ضربي، لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من جلته لم يصح أن يسد مسد الحبر، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدراً فيه ضمير فاعل يعود إلى زيداً إذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدراً فيه ضمير فاعل يعود ضربي زيداً إذا كان قائماً، فإذا هي الخبر.

وقال ابن يعيش أيضاً: إذا قلت ما أتاني إلا زيداً إلا عمرو فلا بد من رفع أحدها ونصب الآخر ولا يجوز رفعها جيماً ولا نصبها جيماً وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه، وذلك أن المستثنى منه محذوف، والتقدير ما أتاني أحد إلا زيداً إلا عمراً، لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرعاً بلا فاعل، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع أحدها وتعن نصب الآخر.

وقال ابن عصفور زيدت الباء في فاعل أفعل به في التعجب ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك (أمرر بزيد) إصلاحاً للفظ من جهة أن أفعل في هذا الباب لفظه كلفظ الأمر بغير لام، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوباً نحو اضرب زيداً، أو مجروراً نحو امرر بزيد، فزادوا الباء والتزموا زيادتها حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرر بزيد، ذكره في شرح (المغرب).

قال ابن هشام في تذكرته: هذا باب ما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ في مسائل.

أحدها: قولهم (لهنك قائم) لأنهم لو قالوا لأنك لكان رجوعاً إلى ما فروا منه، لكنهم لما أرادوا الرجوع إلى الأصل أبدلوا الهمزة هاء لإصلاح اللفظ. هذا قول المحققين.

وقال أبو عبيد فيا حكي عنه صاحب الصحاح: إن الأصل (لله إنك) فحذفت إحدى اللامين وألف الله وهمزة إنك.

الثانية: زيادة الباء في فاعل أحسن ونحوه لئلا يكون نظير فاعل فهل أمر بغير اللام.

الثالثة: زيادة الباء في فاعل أحسن ونحوه ليلا يكون نظير فاعل فعل أمر بغير اللام.

الثالثة: تأخير الفاء في أما زيد فمنطلق، مع أن حقها أن تكون في أول الجواب، إلا أنهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه.

الرابعة: اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله:

وجیران لنا کانوا کرام *

على تقرير ابن جني.

الخامسة: تقديم المعمول في (زيداً فاضرب) على ما قيل إن الفاء عاطفة جملة على جملة وإن الأصل، تنبه فاضرب زيداً. السادسة: زيادة اللام في (لا أبا لك) على الصحيح لئلا تدخل لا على معرفة.

السابعة: تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه نحو واسكن أنت وزوجك (١٠).

الثامنة: تأكيد المجرور في (مررت بك أنت وزيد) على ما حكاه ابن أياز في (شرح الفصول).

التاسعة: إدخالهم الفصل في نحو زيد هو العالم.

العاشرة: الفصل بين أن والفعل في (نحو علم أن سيكون) لئلا يليها الفعل في اللفظ.

وقال أبو حيان قال بعض أصحابنا: الذي ظهر بعد البحث أن الأصل في (زيداً فاضرب) (تنبه فاضرب زيداً) ثم حذف تنبه فصار فاضرب زيداً، فلها وقعت الفاء صدراً قدموا الاسم إصلاحاً للفظ.

الأصول المرفوضة

منها جملة الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الواقع خبراً.

قال ابن يعيش: حذف الحبر الذي هو استقر أو مستقر وأقيم الظرف مقامه وصار الظرف هو الحبر والمعاملة معه، ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كها كان مرتفعاً بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف.

ومنها: خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو لولا زيد لخرج عمرو، تقديره لو لا زيد حاضر.

سورة البقرة؛ اية ٣٥.

قال ابن يعيش ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة، وحذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعاله.

ومنها: قولهم (افعل هذا إما لا) قال ابن يعيش ومعناه أن رجلا أمر بأشياء يفعلها فتوقف في فعلها، فقيل له: افعل هذا إن كنت لا تفعل الجميع، وزادوا على إن (ما) وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجوراً.

ومنها: قال ابن يعيش بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البتة ويقولون هو من الأصول المرفوضة.

وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): الإخبار عن سبحان الله يصبح كما يصح الإخبار عن البراءة من السوء، لكن العرب رفضت ذلك، كما أن مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به، وكذلك لبيلة تصغير لشيء لم ينطق به، وإن كان أصله أن ينطق به، وكذلك سبحان الله إذا نظرت إلى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحاً، لكن العرب رفضت ذلك، وكذلك لكاع ولكم وجميع الأساء التي لا تستعمل إلا في النداء إذا رجعت إلى معانيها وجدت الإخبار ممكناً فيها، بدليل الإخبار عملى في معناه، لكن العرب رفضت ذلك.

وقال أيضاً في قولك زيداً اضربه: ضعف فيه الرفع على الابتداء، والمختار النصب وفيه إشكال من جهة الإسناد لأن حقيقة المسند والمسند إليه ما لا يستقل الكلام بأحدها دون صاحبه، واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده، ولا تقدر هنا أن تقدر مفرداً تكون هذه الجملة في موضعه، كما قدرت في زيد ضربته.

فإن قلت: فكيف جاء هذا مرفوعاً وأنت لا تقدر على مفود يعطي هذا المعنى؟

قلت: جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به واستغنى عنه بهذا الذي

وضع مكانه، وهذا وإن كان فيه بُعد اذا أنت تدبرته وجدت له نظائر، ألا ترى أن (قام) أجمع النحويون على أن أصله قوم وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره، فكذلك زيداً ضربه، كان اضربه وضع موضع مفرد مسند إلى زيد على معنى الأمر ولم ينطق به قط، ويكون كقام، وقال أيضاً: مصدر عسى لا يستعمل وإن كان الأصل، لأنه أصل مرفوض.

الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها

ولذلك أعربت (أي) مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافة فردتها إلى الإعراب الذي هو الأصل في الأساه ، وإذا أضيف ما لا ينصرف رد إلى أصله من الجر.

الإضار أسهل من التضمين

لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع والإضهار زيادة بغير تفيير قاله بدرالدين ابن مالك في (تكملة شرح التسهيل) واستدل به على أن الجزم في نحو: وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن، بإضهار أن لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط.

الإضار أحسن من الاشتراك

ولذلك كان قول البصريين أن النصب بعد حتى بأن مضمرة أرجح من قول الكوفيين إنه بحتى نفسها وإنها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم.

قال ابن أياز فإن قيل يلزم على مذهب البصريين إضهار الناصب والإضهار خلاف الأصل، قلنا؛ الإضهار مجاز والمجاز أولى من الاشتراك.

الإضار خلاف الأصل

ولذلك رد على قول من قال: إن الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الإضهار، فإنه لا دليل على ذلك مع أن الإضهار خلاف الأصل، وعلى من قال في قوله تعلى ﴿ أَلا يوم يأتيهم ليس مصروفا عِنهم ﴾ (أ) إن يوم ليس منصوبا بمصرف بل بفعل دل الكلام عليه، تقديره يلازمهم يوم يأتيهم أو يهجم عليهم، لأنه لا حاجة إليه مع أن الإضهار خلاف القياس.

⁽١) سورة هود الآية ٨.

الإعراب

فيه مباحث:

المبحث الأول في حقيقته

قال ابن فلاح (في المغني) اختلف في حقيقة الإعراب، فذهب قوم إلى أن الإعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين.

أحدهما: إضافة الحركات إلى الإعراب، والشيء لا يضاف إلى نفسه.

والثاني: أن الحركات قد تكون في المبنى فلا تكون إعراباً، وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم، مطية حرب، أي صالحة للحرب، وكذلك همذه الحركاتُ صالحة للاختلاف في آخر الكلمة.

وذهب قوم إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين. أحدهما: أن الاختلاف أمر لا يُعقل إلا بعد التعدد، فلو جعل الاختلاف إعراماً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف.

الثاني: أنه يقال أنواع الإعراب رفع ونصب وجر وجزم، ونوع الجنس مستلزم الجنس، والجواب عن الإضافة أنها من باب إضافة الأعم إلى الأخص للبيان كقولنا (كل الدراهم)، وعن الوجه الثاني أنه لا يدل وجود الحركات في المبني على أنها حركات الإعراب، لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب، وإلا فهي للبناه، ولذلك خصصها البصريون بالقاب غير ألقاب الإعراب، وقال غيره في الإعراب مذهبان.

أحدهما: أنه لفظي وهو اختيار ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وحدّه في (التسهيل) بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكدن أو حذف.

والثاني: أنه معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه، هو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم وكثير من المتأخرين ـ وحدَّوه بقولهم: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، وجعله ابن أياز قول أكثر أهل العربية. قال: ويدل عليه وجوه.

منها أنه يقال حركات الإعراب، فلو كانت الحركة الإعراب لامتنعت الإضافة إذ الثبيء لا يضاف إلى نفسه.

ومنها: أن الحركة والحرف يكونان في المبنى فلو كانت الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه.

> ومنها: أنه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالإعراب. ومنها: أن السكون قد يكون إعراباً.

.
 ومنها تفسيرهم بالتغيير والاختلاف، ولكل واحد منها معنى.

ثر قال: ولقائل أن يقول لا دلالة في جميع ذلك.

أما الأول فجوابه: أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب وحركة بناء قيل حركة الإعراب، وصحة الإضافة للتخصيص، فالحركة عامة والإعراب خاص، ولا شبهة في مغايرة العام للخاص، فمسوغ الإضافة المغايرة، وهي هنا موجودة.

وأما الثاني فجوابه: أنّا لم نقل إن مطلق الحركة يكون إصراباً، بـل الحادث بالعامل هو الإعراب ولا يوجد في المبنى شي، من ذلك.

وأما الثالث فجوابه: أن الوقف عارض لا اعتبار به وإنما الاعتبار بحال الوصل وأصولهم تقتضى ذلك.

وأما الرابع فجوابه: أن الإعراب هو الحركة أو حذفها، ولهذا قال ابن الحاجب: إنه ما اختلف أواخر المعرب به، والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها، وإذا لم يكن مرادهم أن الحركة وحدها الإعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون.

وأما الحامس فجوابه: أن الإعراب إنما يفسره بالتغيير أو الاختلاف من كان مذهبه أنه معنوي؛ ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك، وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفة.

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل): الإحراب عند المحقفين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامها، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو (ضرب زيد غلام عمرو) وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع، لا نولك أن تفصل ولممسرك، وكنصب سبحان الله ورويدك، وكجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع وأم عريط.

وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغييراً. وقد اعتذر عن ذلك بوجهين.

أحدها: أن ما لا يلزم وجهاً واحداً من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير، وعلى الوجه الذي لازمه تغيير.

والثاني: أن الإعراب تجدد في حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا إليه من السكون الذي كان قبل التركيب.

والجواب عن الأول: أن الصالح لمعنى لم يوجد بَعد لينسب إليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائباً به، ألا ترى أن رجلا صالح للبناء إذا ركب مع لا، وخسة عشر صالح للإعراب إذا فك تركيبه، ومع ذلك لا ينسب إليها إلا ما هو حاصل في الحال من إعراب رجل وبناء خسة عشر، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغيير له في الحال له.

والجواب عن الثاني: أن المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون فهو متغر أيضاً وحاله تغير ، فلا يصلح أن يحد بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء ، ولا يخلص من هذا القدح قولم : لتغير العامل ، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة لعامل تغير غله عامل آخر حال التركيب وذلك باطل بيقين ، إذ لا عامل قبل التركيب ، وإذا لم يصح أن يعبر عن الإعراب بالتغيير ، صح التعبير عنه بالمجمول آخراً من حركة وغيرها على الوجه المذكور.

وقال بعضهم: لو كانت الحركات وما يجري بجراها إعراباً لم تضف إلى الإعراب، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، وهذا قول صادر عمن لا تأمل له، لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقها معنى أو تقاربها واقعة في كلامهم بإجاع، وأكثر ذلك فها يقدر أولها بعضاً أو نوعاً، والثاني: كلاً أو جنساً، وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالح، فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا _ انتهى.

المبحث الثاني

في وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين

قال ابن فلاح في (المغني) فيه خسة أوجه.

أحدها: أنه منقول من الإعراب الذي هو البيان، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام د والتيب يعرب عنها لسانها ، أي يبين، والمعنى على هذا أن الإعراب يبن معنى الكلمة كما يبين الإنسان عما في نفسه.

الثاني: أنه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل إذا فسدت وأعربتها أي أصلحتها والهمزة للسلب كما تقول أشكيت الرجل إذا أزلت شكايته، والمعنى على هذا أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه.

الثالث: أنه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب، والمعنى على هذا الكلام كان فاسداً لالتباس المعاني، فلم أعرب فسد بالتغيير الذي لحقه، وظاهر التغيير فساد وإن كان صلاحاً في المعنى.

الرابع: أنه منقول من التحبب ومنه امرأة عروب إذا كانت متحببة إلى زوجها، والمعنى على هذا أن المتكلم بالإعراب يتحبب إلى السامع.

الحنامس: أنه منقول من أعرب الرجل إذا تكام بالعربية، لأن المتكام بغير الإعراب غير متكام بالعربية لأن اللغة الفاسدة ليست من العربية - انتهى. والمعنى على هذا أن المتكام بالإعراب موافق للغة العربية.

المبحث الثالث في الاعراب والكلام أيهما أسبق

قال الزجاجي في (إيضاح علل النحو) فإن قال قائل: أخبروني عن الإعراب والكلام أيها أسبق؟

قيل له: إن للأشباء مراتب في التقديم والتأخير إما بالتضاف أو بالإستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجه المعقول، فنقول: إن الكلام سببله أن يكون سابقاً للإعراب، لأنا قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يغتل معناه، ونرى الإعراب يدخل عليه ويغرج ومعناه في ذاته غير معدوم، مثل ذلك أن الاسم نحو زيد ومحد وجعفر وما أشبه ذلك معرباً كان أو غير معرب لا يرول عنه معنى الإسمية، وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب معرباً كان أو غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية، وإنما يدخل الإعراب لمعان تعتور هذه الأشياء، ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من معربه كثرة؛ وذلك أن الأفعال الماضية مبنية على القتح وفعل الأمر للواحد إذا كان بغير اللام مبني على الوقف نحو (يا زيد اذهب واركب) وحروف المعاني مبنية كلها، وكثير من الأسماء بعد هذا مبني ولم تسقط دلالتها على الإسمية ولا معانيها على وضعت له، فعلمنا بذلك أن الإعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه، فالكلام إذا سابق في الرتبة والإعراب تابع من توابعه.

فإن قال: فأخبرني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا أتقولون:
 إن العرب كانت نطقت به زماناً غير معرب ثم أدخلت عليه الإعراب أم
 هكذا نطقت به في أول تبلبل ألسنتها به؟

قيل له: هكذا نطقت به في أول وهلة ولم تنطق به زماناً غير معرب ثم أعربته. فإن قال: من أين حكمتم على سبق بعضه بعضاً ، وجعلتم الإعراب الذي لا يعقل أكثر المعاني إلا به ثانياً ، وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جملة.

قيل له: قد عرَّفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة، ألا ترى أنا نقول: إن العرض داخل في الأسود، عرض الأسود والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق، وإن العرض قد يجوز أن يتوهم زائلًا عن الجسم والجسم باق، فنقول: إن الجسم الأسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خالياً من السواد الذي هو فيه ولا رأينا السواد قط عارياً عن الجسم بل يجوز رؤيته لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام، ولا الأجسام غير ملونة، ولم نرد بالأسود ههنا جسماً أسود بحضرتنا بلي ما شوهد كذلك من الأجسام، وكذا القول في الأبيض والأحمر وما أشبُّه ذلك، ومنها: أنا نعلم أن الذِّكر في المرتبة مقدم على الأنشى، ونحن لم نشاهد العالم خالياً من أحدهما، ثم حدث بعده الآخر إلا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الذكر الأنثى في خلق آدم وحواء، وأما في غيرهما فكذلك إن علم بخبر صادق وإلا جاز تقدم كل واحد منها صاحبه، فكذلك في الكلام والإعراب نقول: ان الإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما يوجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول، وإن كان لم يوجدا مفترقين؛ ونظير ذلك أنا نقول: إن الأسهاء قبل الأفعال، لأن الأفعال أحداث الأسهاء ولم توجد الأسهاء زماناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها، بل نطق بهما معاً، ولكل حقه ومرتبته، وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت أولا بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، ثم نقل معرباً فتُكلّم به.

المبحث الرابع في أن الاعراب لم يدخل في الكلام؟

قال الزجاجي في الكتاب المذكور، فإن قـال قـائـل، قـد ذكــرت أن الإعراب داخل عقب الكلام فها الذي دعا إليه واحتبج إليه من أجله؟

فالجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذا المعاني بل كانت مشتركة، جملت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيد عمراً فدلوا برفع زيد على أن الفعل له وبنصب عمر على أن الفعل واقع به وقالوا (ضرب زيد) فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا الما غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر الماني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على الماني، هذا قول جميع النحويين إلا أبا على قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، قد نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب عنتلفة المعاني، وأسماء مختلفة قد نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب عنتلفة المعاني، وأسماء فتلفة

فيها اتفق إعرابه واختلف معناه قولك، إن زيداً أخوك ولعل زيداً أخوك وكأن زيداً أخوك، اتفق إعرابه واختلف معناه.

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه، قولك، ما زيد قائياً وما زيد بقائم ثم اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان و (لا مال اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله أل الدار أحد ألا زيد وما في الدار أحد إلا زيداً، ومتله: إن القوم كلهم ذاهبون، وإن القوم كلهم ذاهبون ومثله ا إن الأمر كله لله، قرى، بالوجهين جيماً، ومثله ليس زيد

جبان ولا بخيلا ولا بخيل، ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه. قال فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله.

قال قطرب: وإنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، فكانوا يبطئون عند الإدراج، فلم وصلوا وأمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم، فجعلوا الحركة حقيب الإسكان.

قيل له: فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزية لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعقب سكوناً؟

فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة، هذا مذهب قطرب واحتجاجه.

وقال المخالفون له رداً عليه؛ لو كان كها ذكر لجاز جر الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل بها الكلام، فأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو غنير في ذلك، وفي هذا إفساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظم في كلامهم.

واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها بأن قالوا: إنما كان أصل دخول الإعراب في الأساء التي تذكر بعد الأفعال لأنه يذكر بعدها اسان أحدها: فاعل والآخر مفعول، ومعناهما مختلف فوجب الفرق بينها ثم جعل سائر الكلام على ذلك، وأما الحروف التي ذكرها فمنحمولة على الأفعال.

المبحث الخامس في أن الاعراب حركة أم حرف؟

قال الزجاجي: باب القول في الاحراب أحركة أم حرف: قمد قلنا ان الإعراب دال على المعاني وإنه حركة داخلة على الكلام بعد كيال بنائه، فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك هذا جعفر، والفتحة في قولك رأيت جعفراً والكسرة في قولك مررت بجعفر، هذا أصله، ومن المجمع عليه أن الاعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع، وذلك الحرف هو حرف الإعراب فلو كان الإعراب حرفا ما دخل على حرف، هذا مذهب البصرين.

وعند الكوفيين: أن الإعراب يكون حركة وحرفا، فإذا كان حرفا قام بنفسه، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف، ثم قد يكون الإعراب سكونا وحذفا وذلك الجزم في الأفعال المضارعة وحرفا، وهذا مما قد ذكرت لك أن الشه، قد يكون له أصل ثم يتسم.

فإن قال قائل: فأين يكون الإعراب سكونا وحذفا وحرفا؟

قيل له يكون سكونا في الأفعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب، ولم يذهب، وحذفاً في هذه الأفعال إذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش، ولكل شيء من هذا علة.

فإن قال قائل: فهل يكون الإعراب حرفا عند سيبويه في شيء من الكلام؟ قلنا: هذا الذي ذكرنا الأصل وعليه أكثر مدار كلام العرب، وقد ذكرنا الشيء يكون له أصل يلزمه وتحوّ يطرد فيه، ثم يعرض لبعضه علة تخرجه عن جهور بابا، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالإطلاق (الصلاة واجبة على البالغين) (من مرق من حرز قطع)، فقد تجد القطع ساقطاً عن بعضهم. ولهذا نظائر كثيرة، فكذلك حكم الإعراب. وحقيقة ما ذكرنا من أنه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حرفا وذلك في تثنية الأفعال المضارعة وجمها وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل وذلك في تشنية الأفعال المفعل وهي يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلن يا هذه، وعلامة الرفع في هذه الأفعال الخمسة إثبات النون، وحذفها علامة الجزم والنصب.

فإن قال قائل: ما الذي أوجب تصبير الإعراب في هذه الأفعال حرفا وهي النون؟

قبل له ما قال سببويه: وهو أنه قال: الإعراب يدخل على آخر حرف عدف حذف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الإعراب، وآخر حرف في هذه الأغمال النون، فلو جعلت النون حرف الإعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب، وكان يلزم من ذلك أن تسكن في حال الجزم، ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها والواو والياء الانتقاء الساكنين، وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تأخير الأفمال بعد الأسماء، ويسقط علم ذلك في تقديم الأفمال على الأسماء في لفة من يثنى ويجمع الفمل مقدما فكان تنبير الفمل كأنه للواحد ويبطل المنى، فلها صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم، لأن الجازم قد يحذف ما يثبت في الرفع، فإن كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يثبت في ينش، فجعلت النون محذوقة في الجزم لسكونها كها حذفت الياء والواو والألف لسكونها، وجعل النصب مضموما إلى الجزم، فحذفت النون فيه والمنا أيضاً فقبل لم يفعلا ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلوا، كما ضم النصب في

تثنية الأسهاء وجمعها إلى الجر، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسهاء.

فإن قال قائل: فبإن النسون في يفعلان وتفعلان وسائس همذه الأفعال متحركة، وقد حكمت عليها بالسكون وزحمت أن الجازم إنما دخل على حرف ساكن حذفه، فلم حذفت النون وهي متحركة، ولم زعمت أنها ساكنة ؟

والجواب في ذلك أن يقال له: إن النون في هذه الأفعال مضارعة للسكون كها ذكرنا لأنها ليست بحرف إعراب، فلما أسكنت وقبلها ساكن حركت لالنقاء الساكنين، وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقاً، فحكمها حكم الساكن، فلذلك حذفها الجازم.

فإن قال قــائــل: فهلا جعلـت الحروف التي قبــل هــذه النــون حــروف الإعراب.

فالجواب في ذلك: أن الألف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان، والواو في يفعلون وتفعلون، والياء في تفعلين، ليست من بناء الفعل ولا تمامه، إنما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا، ولم يجز أن تكون حروف الإعراب كذلك.

فإن قال قائل: ولم جاز أن يجيء إعراب الفعل للمستقبل بعد الفاعل في قولك الزيدان يقومان والزيدون يقومون وما أشبه ذلك جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهي ثبات النون، وهو بعد الفاعل يجوز أن يكون إعراب شيء موجوداً في غيره ويكون ذلك الشيء معرباً؟

قيل له: إن الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضرورة ثم اتصل به مضمرا صار كبعض حروفه، وصارت الجملة كلمة واحدة، فجاز لذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة، والدليل على ذلك إسكان لام الفعل في قولك فعلتُ، أسكنت اللام لئلا يتوالى في كلمة واحدة أربع متحركات.

المبحث السادس في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون أوله وأوسطه

قال الزجاجي: باب القول في الإعراب لم وقع في آخر الاسم دون أوله وأوسطه؟

قال بعض النحويين: الإعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب أن يلفظ به بكماله ثم يؤتى بالإعراب في آخره.

وقال أبو بكر بن الخياط: ليس هذا القول بمرضي لأنا قد رأينا الأسهاء يدخلها حروف المماني أولاً ووسطاً، فها دخلها أولا كقولك الرجل والغلام، وما دخلها وسطا ياء التصغير في قولك: فريخ وفليْسن.

ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب أن لا يدخل على اسم حرف معنى إلا بعد كمال بناه، قال: والقول عندي فيه هو الذي عليه جملة النحويين أن الأسم ينبنى على أنية مختلفة.

منها: فَعَل وفُيل وفَيل وفِيل وما أشبه ذلك من الأبنية، فلو جعل الإعراب وسطا، لم يدر السامم أحركة إعراب أم حركة بناء، فجعل الإعراب في آخر الاسم، لأن الوقف يدرك فيسكن فيعلم أنه إعراب، فإذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه.

وقال أبو إسحاق الزجاج: كان أبو العباس المبرد يقول لم يجعل الإعراب أولا لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب، لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولا لم يمكن أن تجعل وسطا، لأن أوساط الأساء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخاسية وسداسية وسباعية وأوساطها غتلفة، فلما فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته.

وقال آخرون: الإعراب إنما دخل في الكلام دليلا على المعاني، فوجب أن يكون تابعاً للأساء، لأنه قد قام الدليل على أنه ثان بعدها، وهذا القول قريب من الأول، وكل من هذه الأقوال مقنع في معناه.

إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان

قال ابن الشجري في أماليه: من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان.

فمن ذلك قولم: أخطب ما يكون الأمير قائيا، فأخطب إنما هو للأمير، وقد أضافوه إلى (ما) المصدرية، ولفظة أقمل التي وضعوها للمفاضلة مها أضيفت إليه صارت بعضه، ولما أضافوا أخطب إلى (ما) وهي موصولة بيكون صار أخطب كونا فالتقدير أخطب كون الأمير، فهاذا وصف بيكون صار أخطب كونا فالتقدير أخطب كون الأمير، فلذلك سدت الحال للمصدر بما يوصف به المين، والمعنى راجع إلى الأمير، قلذلك سدت الحال مصد خبر هذا المبتدأ إذ الحال لا تسد صد خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ كان المبت

ومن إعطاء العين حكم المصادر ختى وصفوه بالمصدر أو جرى خبرا عنه قوله تعالى و وجاءوا على قميصه بدم كذب ع^(۱) أي مكذوب به، وقوله و إن أصبح ماؤكم خوراء (۱) أي غائرا وقوله و ثم ادعهن يأتينك سعياء (۱) أي ساعيات، فسعيا مصدر وقع موقع الحال كقولهم، قتلته صبرا، أي مصبوراً، والمعنى محبوسا.

⁽١) سورة يوسف: آية ١٨.

⁽٢) سورة الملك: آية ٣٠

⁽٣) سورة البقرة: آية ٢٦٠.

ومن ذلك قوله تعالى و إنه عمل غير صالح ا أي ابنك عمل في أحد الأقوال وهو أوجهها ، جعله العمل اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم، ما أنت إلا نوم، وما زيد إلا أكل وشرب، وإنما أنت دخول وخووج، ومنه قول الحنساء:

فإنما هي إقبال وإدبار

فهذا كله من تنزيل الأعيان منزلة المسادر.

فأما تنزيل المصادر منزلة الأعيان فكقولهم موت ماثت، وشيب شائب، وشعر شاعر _ انتهى.

الأفعال نكرات

لأنها موضوعه للخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد ، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب قائدة؛ لأن حد الكلام أن تبتدىء بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده، ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل).

ومن فروعه: أن الإضافة الى الأفعال لا تصح، قال ابن يعيش: لأن الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه، والأفعال لا تكون إلا نكرات، ولا يكون شيء منها أخص من شيء فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها، إلا أنهم قد أضافوا أسهاء الزمان إلى الأفعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر، واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسها لملابسة بين الفعل وبينه، وذلك لأن الزمان حركة الفاعل، ولاقتران الزمان بالحدث.

وقال أبو القامم الزجـاجـي في كتــاب (إيضــاح أسرار النحــو) أجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات، قالوا والدليل على ذلك أنها لا تنفك من الفاعلين، والفعل والفاعل جلة تقع بها الفائدة، والجمل كلها نكرات، لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة، فلما كانت الجمل مستفادة علم أنها نكرات فلذلك لم تضمر، وكذلك الأفعال لما كانت مع الفاعلين جملا كانت نكرات ولم يجز إضهارها.

فإن قيل: فإذا كانت الأفعال نكرات فهلا عُرِّفت كما تعرف النكرات؟ فالجواب عند الفريقين: أن تعريف الأفعال محال، لأنها لا تضاف كما أنها لا يضاف إليها ولا يدخلها الألف واللام لأنها جلة، ودخول الألف واللام على الجمل محال.

فإن قيل: لم لا يجوز إضافتها وإن لم يضف إليها؟

قلنا لأن الفعل لا ينفك من فاعل مظهر أو مضمر، والفعل والفاعل جلة بمنزلة المبتدأ وخبره، فكما لا يجوز إضافة الجمل كذلك لم يجز إضافة الفعل _ انتهى.

الأفعال كلها مذكرة

نص على ذلك الزجاجي في (الجمل) قال الشلوبين في تعليله: لأن التأنيث الحقيقي والمجازي وعلامات التأنيث وأحكامه معدومة فيها، قال: ومنهم من قال إن فيها مذكرة ومؤنثة بحسب مصادرها، فإذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر قبل فيه مذكر بتذكير مصدره، وإذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث قبل فيه مؤنث بتأنيث مصدره.

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل): الدليل على أن الأفعال كلها مذكرة أنها إذا أخبر بها عن الأسهاء فإنما المقصود الإخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر، والمصدر مذكر، فدل ذلك على أنها مذكرة، إذ اللفظ على حسب ما يراد به من تذكير أو تأثيث، ألا ترى أن لفظ هند لما أريد به المؤنث كان هو مؤنثاً، ولفظ زيد لما أريد به المذكر كان هو مذكرا.

اقتضاء الموضع لفظا وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جني في (الخصائص) وأورد فيه فروعا، منها قبولهم لا رجل عندك، فإن (لا) هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح، إلا أن الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تتقاضاها (لا) بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الإعراب الذي عمل لا في المشاف. قال واصنع من ذلك قولك لا خشم عشر لك. فهذه الفتحة التي في راء عشر فتحة بناء وللتركيب في هذين الاسمين، وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك لا خلام رجل عندك؛ ويدل لام رجل واقعة موقع فتحة الإعراب في قولك لا خلام رجل عندك؛ ويدل على أن فتحة خسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين لا التي تحدثها لا، لأن خسة عشر لا يغيرها العامل الأقوى، أعني الفعل في نحو جاءك خسة عشر، والجار في مررت بخمسة عشر، فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثر فيها فالعامل الأضعف الذي هر (لا) أولى.

ومنها: قولهم مررت بغلامي، فالم تستحق جرة الإعراب بالباء والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر، بل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح، ويدل لذلك ثباتها في الرفع والنصب، نحو هذا غلامي ورأيت غلامي، وهذا يؤذن أنها ليست كسرة الإعراب وإن كانت بلفظها.

ومنها: قولك يسعني حيثُ يسعك، فالضمة في حيث ضمة بناء واقعة موقع ضمة رفع الفاعل، فاللفظ واحد والتقدير مختلف.

ومنها: قولك جئتك الآن، فالفتحة فتحة بناء الآن، وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف.

ومنها: قولك كنت عندك في أمس، فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الإعراب المقتضية الجر.

ومنها: قوله:

وإني وقفت اليموم والأمس قبلم ببابك حتى كادت الشمس تغـرب

روى قوله والأمس بالنصب على الإعراب لأنه لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه تضمنها فأعرب، وبالكسر على البناء المعهود فيه، واللام فيه زائدة، فإنما يعرف الأمس بلام أخرى مرادة غير هذه مقدرة، وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد.

قال: ومثله نما يعرف بلام مرادة وفيه لام أخرى غيرها زائدة، قولك (الآن) فهو ممروف بلام مقدرة، وهذه الظاهرة فيه زائدة كيا ذكره أبو على.

الإلغاء

فيه قوائد:

الأولى قال في (الإيضاح): حقيقته ترك المعنى مع التسليط نحو زيد قائم ظننت.

قال: وأما قول النحويين في نحو (إن زيداً إذن يكرمك) أن إذن ألغيت عنه العمل ففيه تجوَّز حيث سموه الإلفاء، لأن يكرمك في المثال خبر، وما دخلت عليه إذن تحذوف كجواب (إن) في نحو (زيد إن قمت يقوم) لأن ما يطلب جواباً لا بدله منه لفظاً أو تقديراً، فكيف يصح أن يقال ألغي عنه وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه، لكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه إلغاء من حيث دخل على فعل قد يعمل فيه في موضع ما على وجه ما فل يعمل فيه في موضع ما على وجه ما فلي يعمل فيه. قال: ويدل على هذا أنك إذا قلت (أنا أكرمك إذن) كيف يصح تسليط إذن على ما قبلها، وإنما حذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه ...

الثانية: قال أبو حيان لا ينكر معاني إلغاء الألفاظ كما يتأول في الشيء ما لا يكون في أصله.

وأما إلغاء العمل فلا يكون إلا فيا لا يكون أصله العمل وهو سهاع في الأفعال فأجرى في الحروف إذا لم يُلغ منها إلا ما كفّ.

الثالثة: نظير باب ظن وأرى في الإلغاء عند التأخر وفي التوسط دونه إذن فإنها تلغى إذا تأخرت فلا تنصب بحال نحو أكرمك إذن وتلغى في التوسط في أكثر صورها، وذلك إذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو إن تزرفي إذن أكثر صورها، وذلك إذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو إن تزرفي أزرك، وإذن أحسن إليك، فإن كان اله محل من الإعراب نحو: إن تزرفي أزرك، وإذن أحسن إليك، فإن كان العطف على ما لا محل له بأن تقدره في المثال على جلة الشرط جاز حينئذ الإلغاء رعياً لحرف العطف والإعمال؛ لأن المعنى على استثناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها، وكذا إذا توسطت بين مبدأ وخبر نحو: زيد إذن يكرمك، جاز الإلفاء والإعمال؛ بقلة عنيد الكوفيين، واختاره ابن مالك. ومذهب البصريين أنه يتحتم الإلغاء كما يتحتم الإساعة.

ونظير" آخر رأيته في (الخاطريات) لابن جني، قال: إذا كانت العين حرف علة وليت همزة حفظت نفسها في موضعها نحو قائم وقويئم، وكذا إن تقدمت نحو آدر وأدور، فإن تأخرت لم تحفظ نفسها نحو شائك وشاك ولالث ولات، وذلك أنها لما تأخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها.

الرابعة: قال ابن يعيش: الإلغاء ثلاثة أقسام: إلغاء في اللفظ والمعنى وإلغاء في اللفظ دون المعنى والمكس، فالأول: مثل (لا) في و لئلا يعلم أهل الكتاب، والثاني: نحو (كان) في (ما كان أحسن زيد) والثالث: حروف الجر الزوائد نحو (كفى بالله شهيداً).

الأمثال لا تغبر

من ذلك قولهم في مَثل (شر أهر ذا ناب) فابتدأوا بالنكرة وجسرى مثلا فاحتمل، والأمثال تحتمل ولا تغير، ومثله قولهم في المثل (شيء ما جاء بك) يقوله الرجل لرجل جاء، وبحيثه غير معهود في ذلك الوقت.

ومن ذلك قولهم في المثل (في أكفانه لف الميت) (وفي بيته يُؤنى الحكم) بتقديم الخبر، وفيه ضمع يعود على المبتدأ المتأخر.

ومن ذلك قولهم (أصبح ليل وأطرق كرا) بحذف حرف النداء من النكرة لأنها أمثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها. قال المبرد الأمثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها.

ومن ذلك قولهم (هذا ولا زعماتك) أي هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتُك، قال ابن يعيش: ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي قبله أتوهم لأنه جرى أتوهم مثلاً، والأمثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغير.

ومثله: قــولهم (كليهها وتمرا) أي أعطني (واسرأ ونفسه) أي دعــه (وأهلك والليل) أي بادرهم، و (كل شيء ولا شتيمة حر) أي ايت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر.

قال ابن يعيش: ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلها لأنها أمثال. وقال ابن السراج في (الأصول): يعم وبئس وحبذا جعلت كالأمثال لا ينبغى أن نستجيز فيها إلا ما أجازوه.

وقال الزجاجي (في الإيضاح) وأما القول في إضافة ذي إلى الفعل في قولهم (اذهب بذي تسلم) فإن هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل.

قال الأصمعي تقول العرب (اذهـب بـذي تسلم) والمعنى اذهـب والله يسلمك دعاء له بالسلامة، واذهبا بذي تسلمان. والمعنى اذهبا والله يسلمكها، واذهبوا بذي تسلمون، والمعنى والله يسلمكم. وإذا كمانت هذه الكلمة جارية بجرى المثل فإن الأمثال تحتمل ما لا يحتمل غيرها وتزال كثيرا عن القياس، كذلك مجراها في كلامهم، واحتمل ذلك فيها لقلة دورها في الكلام.

الإيجاب

الإيجاب أصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها تقول مثلا قام زيد، ثم تقول في النفي ما قام زيد، وفي الاستفهام أقام زيد؟ وفي النهي لا تقم، وفي الأمر قم، فترى الإيجاب يتركب من مسند ومستد إليه، وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير، وكلما كان فرعا احتاج الى ما يدل به عليه كها احتاج التمريف إلى علامة من (ال) ونحوها، لأنه فرع التنكير، والتأنيث إلى علامة من تاء أو ألف لأنه فرع التذكير، ذكره أبو حيان في (شرح التسهيل)

حرف الباء

باب الشرط مبناه على الإبهام وباب الاضافة مبناه على التوضيح

ولهذا لما أريد دخول إذ وحيث في باب الشرط لزمتها ما لأنها لازمان للإضافة والإضافة توضحها فلا يصلحان للشرط حينئذ، فاشترطنا (ما) لتكفها عن الإضافة فيبهان فيصلح دخولها في الشرط حينئذ، ذكره ابن النحاس في التعليقة.

البدل

قال الشيخ بها، الدين بن النحاس في التعليقة: الفرق بين البدل والعوض أن العوض لا يحل محل المعوض منه، والبدل إنما يكون محل المبدل منه، وقال أبو حيان في تذكرته: البدل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح، والبدل أحد التوابع يجتمع مع المبدل منه؛ وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلا، ولا يكون إلا في موضع المبدل منه، والعوض لا يكون في موضعه، وربما اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مرادفا للبدل في الاصطلاح ــ انتهى.

وقال ابن فلاح في (المغني) في قول الشاعر:

هم نفثا في فيٌّ من فمويها

فيه وجهان: أحدها أنه جم بين الموض والمعوض لضرورة الشعر، والثاني، أن الميم بدل من الواو وليست بعوض، والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل مررت بأخيك زيد؛ والعوض لا يجتمع مع المعوض، قالبدل أعم من العوض، قال: وهذا ضعيف، لأن الكلام في إبدال الحرف من الحرف كألف قام وياء ميزان ولا يجمع بين البدل والمبدل منه في ذلك، وقال في موضع آخر قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه ، بدليل أن التاء في بنت وأخت بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث.

وقال ابن يعيش: البدل على ضربين، بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخبمة وتكأة، وبدل هو قلب الحرف بنفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والألف. وفي الممزة أيضاً لمقارنتها إياها وكثرة تغيرها وذلك نحو؛ قام، أصله قوم، فالألف واو في الأصل وموسر أصله الياء. ورأس وآدم أصل الألف الهمزة، وإنما لينت همزتها فاستحالت ألفا، فكل قلب بدل وليس كل

وقال ابن جني في (الخصائص) باب في فرق بين العوض والبدل، جاع ما في هذا ان البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه، وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك. ألا تراك تقول في الألف من قام إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها إنها عوض منها. وكذلك يقال في (واو) جون وياء بير أنها بدل للتخفيف من همزة جون ويئر، ولا تقول إنها عوض منها، وتقول في لام غازي وداعي إنها بدل من الواو ولا تقول إنها عوض منها، وتقول في العوض: إن التاء في عدة وزنة عوض من قاء الفعل، ولا تقول إنها بدل منها.

فإن قلت ذلك فها أقله وهو تجوّز في العبارة! وتقول في ميم اللهم إنها

عوض من ياء في أوله ولا تقول بدل، وتقول في تاء زنادقة إنها عوض من ياء زناديق ولا تقول بدل منها وفي ياء أينق إنها عوض من واو أنوق فيمن جعلها أيفل، ومن جعلها عينا مقدمة مفيرة إلى الياء جعلها بدلا من الواو، فالمبدل أعم تصرفا من العوض، فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا، والعوض مأخوذ من لفظ عوض وهو الدهر، وذلك أن الدهر نما هو مرور الليالي والأيام وتصرم أجزائها، فكلم مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضا منه، فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول، فلهذا كان العوض أشد مخالفة للمعوض منه من البدل _ انتهى.

حرف التاء

التأليف

قال الإمام تقي الدين منصور بن فلاح في (المغني) التأليف حقيقة في الأجسام مجاز في الحروف؛ وقال الإمام بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة) الفرق بين التأليف والتركيب أنه لا بد في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب، فللركب أعم من المؤلف، وقال ابن القواس في (شرح ألفية ابن معط): التأليف أخص من التركيب من الألفة وهي الملائمة أصله في الأجسام، وأطلق على الألفاظ المتالية تشبيها بها.

التابع لا يتقدم على المتبوع

ومن فروعه: إذا قلت ما قام إلا زيد إلا عمرو، إن رفعت الأول على الفاعلية جاز فيا بعده الرفع على البدل بدل البدأ، أو النصب على الاستثناء فتقول ما قام إلا زيد إلا عمر وإن شئت إلا عمراً، وإن أقمت إلا خبر نصبت المتقدم على الاستثناء لأن التابع لا يتقدم على المتبوع.

التثنية ترد الأشياء إلى أصولها

قال أبو الحسن الأبذي في (شرح الجزولية) يعترض على الجزولية في إطلاقه بناء اسهاء الزمان المضافة إلى الجمل: بأنه كان ينبغي أن يقول بشرط ان لا تكون مثنى لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها من الإعراب، ولذلك لم يُبن اثنا عشر، وأما قولهم يا زيدان فإنحا جاز لأنه يشابه الإعراب، ألا ترى أنه يتبع على لفظه كالمعرب – انتهى.

ومن ذلك قول من قال إن المثنى من أساء الإشارة والموصولات معرب لأن التثنية ردتها إلى أصولها من الإعراب.

وبما ترده التنتية إلى الأصل قولهم أبوان وأخوان وحموان وفعوان وفعيان ويديان ودميان وذواتا في تثنية ذات، وقلب ألف المقصور إلى الياء أو الواو والتي هي الأصل نحو فتيان وقفوان، وقلب الهمزة المبدلة من واو، واواً.

التحريف

عقد له ابن جني في (الخصائص) فصلا قال وقد جاء في ثلاثة أضرب: الاسم والفعل والحرف، فالاسم يأتي تحريفه على ضربين مقيس ومسموع.

الأول ما غيّره النسب قياسا كقولك في نمر نمري وفي قاضي قاضوي وفي حنيفة حنفي وفي عدي عدوي ونحو ذلك، وكذلك التحقير وجمع التكسير نحو رُجِيُّل ورجال.

والمسموع كثير كقولهم في خراسان خرسى وفي دستوا دستواني وفي الأفق أفقي، وتحريف الفعل كقولهم في ظللت ظلت وفي أحسست أحست. وحكى ابن الأعرابي في ظننت ظنت، وهذا كله لا يقاس، لا يقال في شممت شمت ولا في أقصصت أقصت. ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوبا كقولهم في اضمحل امضحل، وفي اكفهر اكرهف، وفي أطيبت أيطبت، وكذا قولهم لم أبله، وتحريف الحرف قولهم لابل ولابن وقام زيد قم عمرو أي ثم عمرو، وهو إن كان بدلا فإنه ضرب من التحريف، وقالوا في سوف سووسف حرفوا الواو تارة والفاء أخرى، وخففوا رب وإن وأن وحذفوا ما من إما في قوله:

سقت الرواعد من صيف وإن من خريف فلن بعدما مذهب سيبويه أنه أرادوا ما من خريف.

التركيب

التركيب فيه مباحث:

الأول: أنه خلاف الأصل لأنه بعد الإفراد، ثم رد على من زعم ان ألا وأما للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام ولا وما النافية، وعلى من زعم تركيب لن ولولا وإذن ومنذ ومها وإما.

قال ابن يعيش: وإنما قلنا إن المفرد أصل لأنه الأول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقع الجملة فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه.

قال ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل.

الثاني: قال ابن يعيش وصاحب السيط: المركب من الأعلام هو الذي يدل بعد النقل على حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك وكان يدل بعض لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة أضرب: الجملي نحو: تأبط شرآ، وشاب قوناها، وبرق نحره. والإضافي: نحو ذي النون، وعبدالله، وامرى، القيس. والمزجي وهو اميان ركب أحدها مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو: حضر موت وبعلبك؛ ومعد يكرب، وشبه بما فيه هاء

التأنيث ولذلك لا ينصرف، ومن هذا النوع سيبويه، ونفطويه، وعمرويه، إلا أنه مركب من اسم وصوت أعجمي فانحط عن درجة إسمميل وإبراهيم فبنى على الكسر لذلك.

وقال السخاوي في (شرح المفصل) أكثر ما يطلق النحاة المركب على بعلبك وبابه.

الثالث: قال ابن يعيش: التركيب من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعا على الواحد وثانياً له، لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين.

أحدها: أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى، فيكون حكمها حكم المعطوف أحدها على الآخر، فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف، وذلك نحو خسة عشر وبابه، ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد، كما لو عطفت أحدها على الآخر فقلت خسة وعشرة، فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه.

وأما القسم الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف: فهو أن يكون الامهان لشيء واحد ولا يدل كل واحد منها على معنى، ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التأنيث، وما كان من هذا النوع فإنه يجري مجرى ما فيه هاء التأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو حضرموت، والاسم الثاني من المصدر بمنزلة تاء التأنيث بما دخلت عليه، ألا ترى أنك تفتح آخر الأول منها كها تفتح ما قبل تاء التأنيث.

الرابع: قال ابن يعيش أمر المركب في الترخيم كأمر تاء التأنيث، فنقول . في بخت نصر اسم رجل يا بخت وفي حضرموت يا حضر وفي سيبويه ياسيب، كما تقول في مرجانة اسم امرأة يا مرجان فلا تزيد على حذف التاء، وفي المسمى بخمسة عشر يا خسة، جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في تمرة إذّ كان حكم الأمر الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم، من ذلك التصغير فإنه إذا كان جعل الاسهان اسها واحداً ولحقه التصغير فإنه إنما يصغر المصدر منها ثم يُوقى بالاسم الثاني بعد تصغيره كها يصغر ما قبل الهاء فتقول حضيرموت وبعيلبك وعميرويه كها تقول تميرة.

ومن ذلك النسب فإنك تقول في النسب الى حضرموت حضري، كما تقول في النسب إلى البصرة بصري، وإلى مكة مكي، فيقع النسب إلى الصدر لا غير كما يكون كذلك فها فيه الهاء، وبما يؤيد عندك ما ذكرناه أن هاء التأنيث لا تلحق باب الثلاثة بالأربعة ولا باب الأربعة بالخمسة، كما أن الاسم الثاني لا يلحق الاسم الأول بشيء، من الأبنية.

وأيضاً فإن الاسم الثاني إذا دخل على الأول وركب معه لم تغير بنيته كها أن التاء كذلك إذا دخلت على الاسم المؤنث لم تغير بناؤه كتمر وتمرة وقائم وقائمة فلها كان بينها من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في التركب في التركب في المركب في علم فون فيه تاء التأنيث.

الخامس: قال ابن يعيش: ركبت (لا) مع اسمها وصدارا شيشاً واحداً وخصداً كخمسة عشر، فإن قبل أيكون الحرف مع الاسم اسا واحداً ؟ فقبل هذا موجود في كلامهم، ألا ترى أنك تقول قد علمت أن زيداً منطلق (فأن) موجود في كلامهم، ألا ترى أنك تقول قد علمت انطلاق زيد، وكذلك حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد، والمعنى حلمت انطلاق زيد، وكذلك (أن الخفيفة مع الفعل المضارع إذا قلت أريد أن تقوم، والمعنى أريد قيامك، فكذلك لا، والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد، ونظيره قولك يا ابن آدم، فالاسم الثاني في موضع خفض بالإضافة، وجعلا اسا واحداً، كذلك (لا رجل في الدار) فرجل في موضع نصب منون وجعل مع لا اسا واحداء ولذلك حذف منه التنوين وبنى. قال: وتركيب الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم غو خسة عشر وبابه، وهو جاري يبت بيت

ولمحوه، قال وأما جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد فهو إجحاف، ولذلك لم يحكم ببناء لا سيا، ولم يجز تركيب الصفة مع اسم (لا) لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحدا.

السادس: قال أبو حيان: قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله، ألا ترى أن هل حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، فإذا ركبت مع (لا) فقيل هلا صار المعنى على التحضيض، ولم تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مضمراً، وكذلك (لو) كانت ليا كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فإذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية.

وقال الزمخشري: ألا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا. وقال الشيخ أكمل الدين في حاشية الكشاف: قد تركب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان أولا، كهلا وألا ولولا ولوما وإلا كذلك.

وقال ابن يعيش: كأي مركبة أصلها أي زيد عليها كاف التشبيه وجعلا كلمة واحدة وحصل من بحوعها معنى ثالث لم يكن لكل واحد منها في حال الإفراد.

قال: ولذلك نظائر من العربية. وقال السخاوي في (تنوير الدياجي) فإن قيل: ليس في (كأي) معنى التشبيه ولا الاستفهام.

قيل: لما ركبت أزيل عن الكاف معنى التشبيه وعن أي معناها.

فإن قيل: فكيف قلبت وهي كلمتان؟

قبل: صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة، كما قالوا رعملى، في لعمري، قال: ولما دخل هذه الكلمة هذا التفير صار التنوين بمنزلة النون التي في أصل الكلمة وصارت بمنزلة لام فاعل، فعلى هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون وهي قراءة الجهاعة غير أبي عمرو.

قال: ومثل ذلك تنزيلهم النون من لدن منزلة التنوين في ضارب، فلهذا نصبوا غدوة، فكما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون _ انتهى.

وقال الشلوبين في (شرح الجزولية): ذهب الخليل إلى أن لن مركبة من لا أن، وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله، قال وللخليل أن يقول رداً على من قال الأصل عدم التركيب مأخذنا، تقليل الأصول ما أمكن لا تكثيرها، لذلك لم تقلل في: ضرب ويضرب ونضرب واضرب ومضروب وضروب، إنها أصول كلها، بل جعلنا واحداً أصلا والباقى فروعاً عليه.

وقال أيضاً: إذ ما مركبة من إذ التي هي ظرف لما مضى من الزمان ومما، وأحدث التركيب فيها أن نقلها إلى الحرفية وإلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل، وذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه.

وقال أيضاً: قيل إن مها أصلها مه التي بمعنى اكفف، ضمت إليها ما فتركبا فصارا واحدة، وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط، ولهذا نظائر كثيرة. فإذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل: إن أصلها ما الشرطية ضمت إليها ما الزائدة.

وفي (شرح المفصل) للأندلسي: اتفق البصريون والكوفيون على تركيب
هلم، وإنما اختلفوا فها ركبت منه، والذي حمل النحويين على القول بالتركيب
وإن كان يجوز أن تكون كلمة برأسها أنهم رأوا بني تميم يصرفونها تصرف
الأفعال فتكون فعلا، ولا تكون فعلا إلا إذا قيل إنها مركبة، والتركيب
عندهم مألوف، ألا ترى أن قولك إما تفعل أفعل مركبة بدليل قول الشاعر:

★ وإن من خريف فان يعدما ★

قال سيبويه: هي إما العاطفة حذفت منها ما ويقيت إن، فتفكيكها يدل على تركيبها، إلا أن لقائل أن يقول: لو كانت مركبة لوجب أن تتصرف في لغة أهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى، إذ لا يجوز أن يكون الفعل اسم فعل. ولغة بني تميم على هذا تكون القوية، وإن حكم بأنه اسم ينبغي أن تضمف اللغة التميمية، فكان الأولى أن تجعل في لغة أهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بني تميم فعلا، إلا أن لقائل أن يقول: المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل، وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر، فلا بعد أن تكون هل في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلا جميعا اسم فعل فجعلت له أحمله الأساء والأفعال، وبقي حكم اتصال الفهائر على لغة فعل أصله.

قال في الحواشي: تركب أسهاء من الكلمات كها تركب من الحووف فتكثر فوائدها عند التركيب _ انتهى.

السابع: قال ابن يعيش: التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى.

فالأول: نحو أحد عشر وبابه، وحيْص بيْص، ولقيته كفة، كفة، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا، لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو الواو العاطفة إذ الأصل أحد وعشرة، فحذفت الواو من اللفظ، والمعنى على إرادتها.

والثاني: نحو حضرموت، ومعد يكدب، وقدالى قلا، وسائس الأعلام المركبة فهذا أصله الواو أيضا حذفت من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى، بل مزج الاسهان وصارا اسها واحداً بإزاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب فبنى الأول لأنه كالصدر من عجز الكلمة، وجزء الكلمة لا يعرب، وأعرب الثاني لأنه لم يتضمن معنى الحرف إذ لم يكن المعنى على إرادته.

الثامن: قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): التركيب لا يكون في الأفعال ولا في المصادر ولا في الأسهاء الجارية على الأفعال.

قال: ومن ثم كان قول من ذهب إلى أن حبذا فعل ماض وما بعده فاعل به غلطا، وأما قول العرب، لا تحبذه. فإنحا معناه لا تقل له حبذا كها تقول بسمل أو لا تبسمل، قال ولذا إذا ركبت إن مع ما لا تعمل لأنها زال عنها شبه الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب.

وقال غيره: لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حبذا.

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل): التركيب في الأساء أكثر من التركيب في الأفعال، بل لا يحفظ التركيب في الأفعال إلا في هام في لفة إلحاقها الفهائر.

التاسع: قال ابن الحباز إنما لم يبنوا اثني عشر لأنه لا نظير له إذ ليس لهم مركب صدره مثني.

العاشر: من تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم من كتاب (المستوفي) في النحو لقاضي القضاة كمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محود بن الحكم الفرخان قولهم نفطويه وسيبويه، الأول من جزءي المركب هو الأصل في التسمية وكان قبل التركيب معرباً، والثاني حكاية صوت حقه أن يكون مبنياً وإن أفرد، وههنا أصل لا يسعك إهماله، وهو أن تعلم أن نحو هذا من الأعلام، إنما ورد عليه البناء بسبب الاستعال العجمي، وذلك أن العجم كأنهم وجدوا لفظي نفط وسيب أصلين دعوا يها، إلا أن لهم في لفتهم أن يضيفوا إلى مثل هذه الأساء في النداء وغيره واوا ساكنة قبلها ضمة نحو لوا نفطو وسيبو، وقد سمعت العرب به ولم يجدوا مثل هذا في كلامهم، فحولوا هذا الصوت (ويه) إذ هو نما يعرفونه، وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخره واوا قبلها ضمة، ثم بنوا الاسمين اسها واحداً.

الحادي عشر: قال ابن أبي الربيع: تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس فيجب أن يقتصر على موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه، والوارد فيه باب (لا رجل) فقط.

الثاني عشر: قال في (المستوفي) ومن الحروف ما هو مركب نحو لولا، ذهب أصحابنا إلى أن الاسم بعده لا يرتفع إلا بالابتداء، وقالوا إن الحكم قد تغير بالتركيب لأن (لو) لا يليها إلا الفع ولولا هذه في نحو، لولا الفيث لهلكت الماشية، لا يليها إلا الاسم، فهذا وجه له من الفظاعة ما ترى.

وأنت إذا استأنفت النظر ونفضت يدك من طاعة العصبية وأيقنت أن الحق لا يُعرف بالرجال، يوشك أن يلوح لك فيه وجه آخر، وذلك أن تكون (لا) بعد (لو) دلت علي الفعل المنفي بها فخذف تحريا للإيجاز ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعهال، والتقدير لو لم يحصل الفيث لهلكت الماشية، فعلى هذا يرفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعا عن فعل مقدر كما في توله تعالى ﴿إذا الساء انشقت﴾ (١) فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه قبل، ودالاً على امتناع الشيء لامتناع غيره، إذ المعنى لو انقطع الفيث لهلكت الماشية، وقولنا لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع وانتفى، وبما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لولا التي للتحضيض في نحو قوله و لولا الكمى المقنعا، أليس قد أجموا على أن التقدير لولا تعدون، فكذلك ثم _ النهى.

التصغير يرد الأشياء إلى أصولها

ولذلك تظهر التاء في المؤنث الخالي منها إذا صغر كقولك في قدر قديرة وفي قوس قويسة وفي هند هنيدة.

⁽١) سورة الانشقاق، آية ١.

التضمين

قال الزبخشري: من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه بجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمن. قال: والغرض في التضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى، ألا ترى كيف رجع معنى و ولا تعد عيناك عنهم عناً إلى قولـك ولا تقتحمهم عيناك بجاوزتين إلى غيرهم و ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم، أي ولا تضموها إليها آكلين _ انتهى.

قال الشيخ سعدالدين التفتازاني في حاشية الكشاف فبإن قيل: الفعل المذكور إن كان مستعملا في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان فيها جميعا لذي معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيها جميعا لزم المجمع بين الحقيقة والمجاز.

قلنا: هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، فمعنى يقلب كفيه على كذا، نادماً على كذا، ولا بد من اعتبار الحال وإلا لكان مجازاً محضا لا تضمينا، وكذا قوله: ﴿يؤمنون بالغيب﴾ (٢) تقديره معترفين بالغيب ... انتهى.

وقال ابن يعيش: الظرف منتصب على تقدير (في) وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو (مِن) (وكم) في الاستفهام وإنما (في) محذوفة من اللفظ لفمرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به، ألا ترى أنه يجوز ظهور (في) معه نحو قمت اليوم وقمت في اليوم، ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكم، وذلك من قبل أن من وكم لما تضمنا معنى الهمزة، صارا كالمشتملين عليها. فظهور الهمزة

⁽١) سورة الكهف: آية ٢٨.

⁽٢) سورة البقرة: آية ٢.

حينتذ كالتكرار، وليس كذلك الظرف، فإن الظرفية مفهومة من تقدير (في) ولذلك يصح ظهورها، فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته _ انتهى.

وقال ابن أياز: معنى تضمن الاسم معنى الحرف معه أن يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه، قال ابن المتحاس في (التعليقة): الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن، أن المتضمن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان، وغير المتضمن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان، كما إذا قلنا في الظرف إنه يزاد فيه معنى (في) فإنا لا نريد به أن الظرف متضمن معنى (في)، كيف ولو كان كذلك لبني، وإنما نعني به أن قوة الكلام قوة كلام آخر فيه في ظاهره، وكذلك يجوز إظهار (في) مع الظرف فتقول في خرجت يوم الجمعة، خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في أين وكيف مثلا هل أين ولا الكيف ولا أكيف.

وقال ابن جني في (الخصائص) اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدها يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَحَل لَكُم لِيلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾ (١) وأنت لا تقول رفئت إلى المرأة، وإنما تقول رفئت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدى أفضيت بإلى كقولك أفضيت إلى المرأة جئت إلى مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه، كما صححوا عور وحول لما كان في معنى أعور وأحول، وكما جاءوا بالمصدر فأجروه على غير فعله الماكان في معناه نحو

١) سورة البقرة: آية ١٨٤.

وإن شئتم تعاودنا عوادا

لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضا، وعليه جاء قوله (وليس بأن تتبعه اتباعا) ومنه قول الله تعالى ﴿وتبتل إليه تبتيلا﴾ (١) وأصنع من هذا قول الهذلى:

ما أن يمس الأرض إلا منكــب منه وحرف الساق طيّ المحمــل

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر، ألا ترى أن معناه طوى طي المحمل فحمل المصدر على فعل دل أول الكلام عليه؛ وكذلك قوله تعالى: ﴿من أنصارى إلى الله﴾ أي مع الله، وأنت لا تقول سرت إلى زيد أي معه، أي لما كان معناه من ينضاف في نصرتي إلى الله جاز لذلك أن تأتي هنا بإلى، وكذلك قوله تعالى: ﴿ هل لك إلى أن تزكى ﴾ وأنت إنما تقول هل لك في كذا، لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم له صار تقديره أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى، وعليه قول الفرزدق (قد قتل الله زياداً عنى) لما كان معناه صرفه عداه بعن. ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جع أكثره لا جيمه لجاء كتابا ضخا، وقد عرفت طريقه فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن _ انتهى.

وقال ابن هشام في (تذكرته): زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب المارديني أنه يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صير ويكون من باب ظن، فأجاز حفرت وسط الدار بئرا، أي صيرت، قال وليس بئرا تمييزاً إذ لا يصلح لمن، وكذا أجاز بنيت الدار مسجدا، وقطعت الثوب قميصا، وقطعت الجلد نعلا، وصبغت الثوب أبيض. وجعمل من ذلك قمول أبي الطب:

⁽١) سورة المزمل: آية ٨.

فمضت وقد صبغ الحياء بياضها لوني أي صبغ اللجين العسجدا الأن المعنى صبر الحياء بياضها لوني أي مثل لوني، قال: والحق أن التضمين لا ينقاس. وقال ابن هشام في (المغني) قد يُشربون لفظا معنى لفظ فيعلونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا، وفائدته أن ترودي كلمة مرودي كلمتين، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة منها قوله: «وما تغملوا من خير فلن تكفروه ع ضمن معنى تحرموه، قعدى إلى اثنين لا إلى واحد وولا تعزموا الملأ الأعلى، ضمن معنى تتووه فعدى بنفسه لا بعلى ولا يسمعون إلى اللأ الأعلى، ضمن معنى يصغون فعدى بيلى، وأصله أن يتعدى بنفسه (سمع الله لم لحده) ضمن معنى استجاب فعدى بالام ووالله يعلم المفسد من المصلح و (ت ضمن معنى عيز فجي، بوذكر ابن هشام في موضع آخر من (المغني) أن التضمين لا ينقاس، وكذا ذكر أبو حيان.

قاعدة

الفرق بين التضمين والتقدير

قال ابن الحاجب في أماليه: الفرق بين التضمين وبين التقدير في قولنا بني (أين) لتضمنه معنى حرف الاستفهام، وضربته تأديباً منصوب بتقدير اللام، وغلام زيد مجرور بتقدير اللام، وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير في، أن التضمن يراد به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أم والتقدير أن يكون على وجه يصحح إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أم اختلف، فإنه قد يختلف في مثل قولك ضربته يوم الجمعة وضربته في يوم الجمعة، وقد لا يختلف في مثل قولك والله لأفعلن والله أفعلن، والفرق بينها أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده، وكان حكمه حكم الموجود،

⁽١) سورة البقرة: آية ٢٣٥.

⁽٢) سورة المقرة: آية ١٣٠.

وإذا اختلف الإعراب كان المقدر غير مراد وجوده فيصل الفعل إلى متعلقه بنفسه ــ انتهى.

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) الأساء المتضعنة للحرف على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجوز إظهار الحرف معه نحو من وكم فيبنى لا محالة، وضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كالمنطوق به لكن عدل عن النطق به إلى النطق بدونه فكأنه ملفوظ به، ولو كان ملفوظاً به لما بنى الاسم، فكذلك إذا عدل عن النطق به، وضرب وهو الإضافة والظرف، إن شئت أظهرت الحرف وإن شئت لم تظهر، فلما جاز إظهاره لم يُبن، وهذا ضابط في كل ما ينوب عن الحرف من الأساء منا يبنى منها ومنا لا يبنى فافهمه انتهى.

قاعدة

كل ما تضمن ما ليس له في الأصل منع شيئاً عا له في الأصل

ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه: مثاله نعم وبئس إنما منما التصرف لأن لفظها ماض ومعناهما إنشاء المدح والذم في الحال، فلما تضمنا ما ليس لحل في الأصل وهو الدلالة على الحال منعا التصرف لذلك، قال: وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الأصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف إلى الحال، فمنع التصرف لذلك.

قاعدة

المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء

ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط، نحو الذي يأتيني فله درهم، وكل رجل يأتيني فله درهم، وامتنع في الاختيار جزمه عند المسريين، ولم يجيزوا الذي يأتيني أحسن إليه، أو كل من يأتيني أحسن إليه بالجزم إلا في الضرورة. وأجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك: قال أبو حيان لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلا في الشعر.

قاعدة رأي النحاة في بناء أمس

قال ابن القواس في شرح (الدرة): أمس مبنى لتضمنه معنى لام التعريف فإنه معرفة بدليل أمس الدابر، وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر ولا بلام ظاهرة فتمين تقديرها، والفرق بين المعدول والمتضمن أن المعدول يجوز إظهار اللام معه والمتضمن لا. قولنا الأمس اللام دخلت بعد تنكيره وإعرابه كما يعرب إذا أضيف أو صغر أو ثنى أو جع، وقيل زائدة كاتي في النسر _ انتهى.

وفي (البسيط): في علة بناء أمس أقوال: قول الجمهور أنه بني لتضمنه لام التعريف لوجهين.

أحدهما: أنه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف.

والثاني: أنه يوصف بما فيه اللام كقولهم لقيته أمس الأحدث وأمس

الدابر، ولولا أنه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لأنه ليس أحد المعارف، وهذا بما وقعت معرفته قبل نكرته، والفرق بين العدل والتضمين أن المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه فلذلك أعرب، والمتضمن لها لا يجوز إظهارها معه كأساء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك يني في التضمن ـ انتهى.

وقال ابن الدهان في (الغرة): الفرق بين العدل والتضمين أن العدل هو أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى غيره كعمر من عامر وسحر من السحر، والتضمين أن تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة.

التعادل

فيه فروع:

منها: قال الشلوبين لما كان الاسم أخف من الفعل تصرف بحركات الإحراب فيه وزيادة التنوين، فإن الحفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل التقيل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيا يثقل عليهم، فلها كان وضع الأساء عددهم على أنها خفاف تصرّف فيها بزيادة حركات الإعراب والتنوين، ولما كان الجزم حذفاً والحذف تخفيفاً والتخفيف لا يليق بالحفيف إنما يليق بالتقيل، فلذلك جزمت الأفعال ولم تجزم الأسهاء.

ومنها: قال ابن النحاس في (التعليقة) إنما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لا يكون إلا لفظاً واحداً وكثرة المفعول لكونه متعدداً، والرفع أثقل من النصب فأعطى الثقيل للواحد والنصب للمتعدد ليتعادلا.

ومنها: قال ابن فلاح في (المغنى): إنما كسرت نون التثنية وفتحت نون المجمع لأن التثنية أخف من المجمع والكسرة أثقل من الفتحة، فخص الأخف بالأثقل والأثقل بالأخف للتعادل. قال: وإنما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع لأن نون التثنية مكسورة ونون الجمع مكسورة ونون الجمع مكسورة ونون الجمع طلباً للتعادل لتقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور، ولأن الثنية أكثر فخصت بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف والقلة مع التقيل.

ومنها: قال بعضهم: إن التاء إنما لحقت حدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث لأن المؤنث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا، حكاه في (البسيط).

ومنها: قال السخاوي: باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء في النسب نحو حنيفة وحنفي، وباب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمي، لأن المؤنث ثقيل فنا_يسب الحذف منه تخفيفاً بخلاف المذكر.

ومنها: قال ابن فلاح في (المغني): إنما خص الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لأن الرباعي أقل والضم أتقل فجعل الأثقل للأقل والأخف للأكثر طلباً للتعادل.

ومنها: قالوا إنما زيد في التصغير الياء دون غيرها من الحروف لأن الدليل كان يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم، فنكبوا عن الواو لثقلها، وعن الألف لأن التكسير قد استبد بها في نحو مساجد ودراهم، فتعينت الياء، وخص الجمع بالألف لأنها أخف من الياء والجمع أثقل من المصغر تمادًلا.

ومنها. قيل: إنما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل والمنحركة بالاسم لنقل الفعل وخفة الاسم، والسكون أخف من الحركة فأعطي الأخف للأثقل والأثقل للأخف تعادلا بينها.

تعارض الأصل والغالب

فيه فروع:

الأول: اختلف في رحمن هل يصرف لأنه ليس له فعلي، أو لا لأنه ليس له فعلانة على قولين:

أحدهما: نعم؛ لأن الأصل في الأساء الصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فعلي.

والتاني: لا ، قال في (البسيط) وعليه الأكثرون؛ لأن الغالب في باب فعلان عدم الصرف فالحمل عليه أولى من الحمل على الأقل ــ الثاني، قال في (البسيط) لو سمي بفعل بما لم يثبت كيفية استماله ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: الأولى منع صرفه، حملا له على الأكثر.

والثاني: صرفه نظراً إلى الأصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس.

والثالث: إن كان مشتقاً من فعل منه من الصرف حملا على الأكثر وإلا صرف، وهو فحوى كلام سيبويه.

التعويض

وترجم عليه ابن جني في الخصائص (باب زيادة حرف عوضاً من آخر تحذوف) وقال: أعلم أن الحرف الذي يحذف فيجاء بآخر زائداً عوضاً منه على ضربين. أحدهما: أصلي، والآخر، زائد، فالأول، على ثلاثة أضرب فاء وعين ولام، فأما ما حذفت فاؤه وجيء بزائد عوضاً منها قباب فعله في المصدر نحو عدة وزنة وشية وجهة، والأصل وعدة ووزنة ووشية ووجهة، حذفت الفاء لما ذكر في تصريف ذلك وجعلت التاء بدلا من الفاء، ويدل على أن أصله ذلك قوله تعالى ﴿ولكل وجهة﴾ (١)، وأنشد أبو زيد:

الم تسسر أنني ولسسك شيء إذا لم تُسوت وجهتم تعادي أطعمت الآمسريّ بصرم ليل ولم أسمع بها قمول الأعمادي

وقد حذفت الفاء في أناس وجعلت ألف فعال بدلا منها فقيل ناس ووزنها عال، كما أن وزن عدة علة، وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضاً منها، وذلك قولهم تقي يتقي والأصل اتقى يتقي فحذفت الفاء فصار تقي ووزئه تعل ويتقي يتعل. قال أوس:

تقاك بكمسب واحد وتلذه يداك إذا ما هز بالكف يعسل وقال:

جلاها الصيقلون فأخلصوها خفافا كلها يتقمي بأشر وأنشد أم الحسن:

★ تق الله فينا والكتاب الذي تتلو ★

ومنه قولهم أيضاً: تجه يتعجه، والأصل اتجه يتجه، ووزن تجه تعل كتقي سواء أنشد أبو زيد:

فصرت لسه القبيلة إذ تجهنسا وما ضاقت بشدته ذراعسي

فأما ما رواه أبو زيد من قولهم تجه يتجه فهذا من لفظ. آخر وفاؤه تاه، وأما قولهم اتخذت فليست تاؤه بدلا من شيء بل هي قاء أصلية بمنزلة اتبعت من تبع، يدل على ذلك ما أنشده الأصممى من قوله:

وقد تخذت رجلي إلى جنب غرزها نسيفا كأفحوص القطباة المطرق

⁽١) سورة البقرة: آية ١٤٨.

وعليه قوله تعالى: « لو شئت لتخذت عليه أجراً » (١). وذهب أبر إسحاق إلى أن اتخذت كاتقيت واتزنت، وأن الهمزة أجريت في ذلك بجرى الواو وهذا ضعيف، إنما جاء منه شيء شاذ، وأنشد ابن الأعرابي:

في داره تقسم الأزواد بينهـــــم كَــأنما أهلــه منهـــا الذي انهلا

وروى لنا أبر علي عن أبي الحسن علي بن سليان متمن وأنشد (مبيض اتمن) والذي يقطع على أبي إسحق قول الله تعالى التخذت عليه أجراً الاكارة فكها أن تجه ليس من لفظ الأخذ، وعذر من قال اتمن وتهل من الأهل أن لفظ هذا إذا لم يدخم يصبع إلى صورة ما أصله حرف لين، وكذلك قولهم في افتعل من الأكل ايتكل ومن الأزرة ايتزر فأشبه حينئذ ايتعد في لفة من لم يبدل الفاء تاء فقال اتهل وألمن لقول غيره ايتهل وايتمن، وأجود اللفتين إقرار الهمزة، قال الأحشى:

أيا ثبيت أما تنفك تأتكل

وكذلك أيتزر يأتزر، فأما اتكلت عليه فمن الواو على الباب كقولهم الوكالة والوكيل، وقد حذفت الفاء همزة وجعلت ألف فعال بدلا منها وذلك قولهم:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب

في أحد قولي سيبويه، وأما ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضاً منها فأينق في أحد قولي سيبويه، وذلك أن أصلها أنوق، فأحد قوليه فيها إن الواو هي عين حذفت وعوضت منها ياء فصارت أينق، ومثالها على هذا القول أيفل، والآخر أن العين قدمت على الفاء وأبدلت ياء فصارت أينق ومثالها على هذا أعفل، وقد حذفت العين حرف علة وجعلت ألف فاعل عوضاً منها، وذلك في رجل خاف ورجل مال وهاع لاع، فيجوز أن يكون

⁽١) سورة الكهف: آية ٧٧.

فأصلها فيعل سيد وميت وهين ولين، حذفت عينها وجعلت ياء فيعل عوضاً منها، وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكينونة، وأصلها فيعلولة حذفت عينها وصارت ياء فيعلولة عوضاً منها.

فإن قلت: فهلا كانت لام فيعلولة الزائدة عوضاً منها ؟

قيل: قد صح في فيعل - من نحو سيد وبابه - أن الياء الزائدة عوض من العين، وجوَّز العين، وكذلك الألف الزائدة في خاف وهاع لاع عوض من العين، وجوَّز سببويه أيضاً ذلك في أينق، فكذلك أيضاً ينبغي أن يحمل فيعلولة على ذلك، وأيضاً فإن الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكينونة، وأيضاً فقد جعلت ياء التفعيل عوضاً من عين الفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعاً وكسرته تكسيراً، ألا ترى أن الأصل قطاع وكسار بدلالة قول الله تعلى: ﴿ وكنوا مَالتا عَذَاناً ﴾.

وحكى الفراء قال سألني أعرابي فقال: أحلق أحب إليك أم قصار، فكما أن الياء زائدة في التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغي أن تكون الياء في قيدودة عوضاً من العين لا المدال.

فإن قلت: فإن اللام أشبه بالعين من الزائد فهلا كانت لام القيدودة عوض من عينها ؟

قيل: إن الحرف الأصلي القوي إذا حذف لحق بالمعتل الضعيف، فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف.

وأيضاً، فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عوضاً من عينه،

يا دار هند حفت إلا أثافيها

وقوله: كان أيديهن بالقاع الفرق

ونحو ذلك. وقوله:

وأن يصرين إن كسى الجواري فتنبو العين عن كرم عجاف

نعم: وإذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو إلى اخترامه وحذفه كان بأن يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه أحرى وأحجى، وذلك نحو قـول الله تعـالى ﴿ والليـل إذا يسر ﴾ (١) ﴿ وذلـك ما كنـا نبغ ﴾ (١) ﴿ وذلـك ما كنـا نبغ ﴾ (١) و ﴿ الكبير المتمال ﴾ (١) وقوله:

⁽١) سورة الفجر: آية 1.

⁽٢) سورة الكهف: آية ٦٤.

⁽٣) سورة الرعد: آية ٩.

قرقر قمر الواد بالشاهق

وقول الأسود بن يعفر:

* فألحقت أخراهم طريق الأهم *

يريد أولاهم ﴿ وبمِح الله الباطل ﴾ (١) و ﴿ سندع الزبانية ﴾ (١) كتبت في المصحف بلا واو للوقف عليها كذلك، وقد حذفت الألف في نحو ذلك قال رؤبة وصاني المجاج فيا وصنى، يريد فيا وصانى، وذهب أبو عثمان في قوله تمالى ﴿ يَا أَبِتَ ﴾ أنه أراد أبتاه وحذف الألف، ومن أبيات الكتاب قول لبد:

رهط مرجوم ورهط ابن المعل

يريد المعلى، وحكى أبو عبيد وأبو الحسن وقطرب وغيرهم رأيت فرخ وغو ذلك. فإذا كانت هذه الحروف تتساقط وتهي عن حفظ أنفسها وتحمل خواصها وحواني ذواتها، فكيف بها إذا جشمت احتال الحركات النيفات على مقصور صورتها، نعم، وقد أعرب بهذه الحروف أنفسها كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضها وذلك في باب أبوك وأخوك والزيدان والزيدون والزيدين، وأجريت هذه الحروف تجرى الحركات في (زيد)، (وزيداً)، (وزيداً) معدوم أن الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات، فأقرب أحكام وتكاءدتها، ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثة أنك إذا وجدت أواهن وهما الواو والياء مفتوحاً ما قبلها فإنها كأنها تابعان لما هو منها، ألا ترى إلى نحو ما جاء عنهم من غو نوبة ونوب وجوبة وجوب ودولة ودول، فمجيء فعلة على فعل يريك أنها كأنها إنما جاءت عندهم من فعلة، ودكان دولة وجوبة وجوب ودولة ودول فمجيء فعلة على فعل يريك أنها كأنها إنما جاءت عندهم من فعلة،

⁽١) سورة الشورى: آية ٢٤.

⁽٢) سورة العلق: آية ١٧.

يأتي للضمة تابعاً، وكذلك ما جاء من فعلة بما عينه ياء على فعل نحو، ضيعة . وضيعة وخيمة وخيم وعيبة وعيب، كأنه إنما جاء على أن واحدته فعلة نحو ضيعة وخيمة وعيبة، أفلا تراهما مفتوحاً ما قبلهما مجريين مجراهما مكسوراً ومضموماً ما قبلهما، فهل هذا إلا لأن الصيغة مقتضية لسياغ الاعتلال فيهما.

قان قلت: ما أنكرت أن لا يكون ما جاء من نحو فعلة على فعل نوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء، ولا يكون ما جاء من فعلة على فعل لحو ضبع وغيم وعيب لما ذكرته من تصور الكسرة في الفاء بل لأن ذلك ضرب من التكسير ركبوه فيا عينه معتلة كما ركبوه فيا عينه مصحيحة نحو لأمة ولؤم وعرصة وعرص وقرية وقرى وبروة وبرى فيا ذكره أبو العباس، وحلقة وحلق وفلكة وفلك. وقيل كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شك في أن الياء والواو أين وقعتا وكيف تصرفتا معتدتان حرفي علة، ومن أحكام الاعتلال أن يتبعا ما هو ويوب ونوب وضيع وخيم، فجاء تكسيرها تكسير ما واحدة مضموم الفاء ومكسورها، فنحن الآن بين أمرين إما أن نرتاح لذلك ونعلله، وإما أن محكسورها، فيه ونتقبله غفل الحال ساذجاً وفيه ضمير يعود على المتأخر، وذلك نهاك غيه ونتقبله غفل الحال ساذجاً وفيه ضمير يعود على المتأخر، وذلك

فإن يقال: إن ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيها أن يكونا في الحكم تابعين لما قبلها أولم من أن ننقض الباب فيه ونعطي اليد عنوة به من غير نظر له ولا اشتمال من الصنعة إليه، ألا ترى إلى قوله: وليس شيء بما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها، فإذا لم يخل مع الضرورة من وجه من القياص محاول فهم بذلك مع الفسحة وفي حال السعة، أولى بأن يحاولوه، وأحجى بأن يناهدوه، فيتمللوا به ولا يهملوه، فإذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياء أو واو جعلته الأصل في ذلك، وجعلت ما عينه صحيحة فرعاً له ومحولاً عليه غو، حلق وفلك وعرص ولؤم وقرى وبرى، كما أغربوا بالواو

والياء والألف في الزيدون والزيدين والزيدان تجاوزوا بذلك إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين وهو النون في تقومان وتقعديــن وتــذهبــون، فهــذا جنس من تدريج اللغة.

وأما ما حذفت لامه وصار الزائد عوضاً منها فكثير ـ منه: باب سنة ومئة وفئة ورثة وعضة وضعة، فهذا ونحوه مما حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث، ألا تراها كيف تعاقب اللام في نحو: برة وبرى وثبة وثبيم.

وحكي أبو الحسن عنهم رأيت ميثاً بوزن معياً فلما حذفوا قالوا مئة. فأما بنت وأخت فالتاء عندنا بدل من لامي الفعل وليست عوضاً.

وأما ما حذف الانتقاء الساكنين من هذا النحو، فليس الساكن الثافي عندنا بدلا ولا عوضا لأنه ليس لازماً وذلك نحو هذه عصا ورحى وكلمة معلى، فليس التنوين في الوصل ولا الألف التي هي بدل منه في الوقف: نحو رأيت عصا ورحى عند الجياعة، وهذه عصا ومررت بعصا عند أبي عثمان والفراء بدلاً من لام الفعل ولا عوضاً، ألا تواه غير لازم إذا كان التنوين يزيله الوقف، والألف التي هي بدل منه يزيلها الوصل، وليست كذلك تاء مئة وعضة وسنة ولغة وشفة لأنها ثابتة في الوصل ومبدلة هاء في الوقف.

فأما الحذف فلا حذف، وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو القاضيون والأعلون والأعلين، فعلم الجمع ليس عوضاً ولا بدلاً لأنه ليس لازماً. فأما تولهم هذان وهاتان واللذان واللتان والذون والذين، فلو قال قائل الازماً. فأما تولهم هذان وهاتان واللذان واللتان والذون والذين، فلو قال قائل صيفت للتثنية والجمع فيها عوض من الألف والياء من حيث كانت هذه أسهاء صيفت للتثنية والجمع لا على حد: رجلان وفرسان وقائمون وقاعدون، ولكن على قولك هما وهم وهن لكان مذهباً، ألا ترى أن هذين من هذا ليس على رجلين من رجل، ولو كان كذلك لوجب أن تنكره البتة كها تنكر ليس على رجلين من رجل، ولو كان كذلك لوجب أن تنكره البتة كها تنكر الأعلام نحو زيدان وزيدين وزيدون وزيدين، والأمر في هذه الأسهاء بخلاف، ألا تراها تجري مليها

مفردة، وذلك قولك مررت بالزيدين هذين، وجاءني أخواك اللذان في الدار، وكذلك قد توصف هي أيضاً بالمعارف نحو قولك، جاءني ذانك الغلامان، ورأيت اللذين في الدار الظريفين، وكذلك أيضاً تجدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال ما كانت تعمله مفردة وذلك نحو قولك، هاذان قائمين الزيدان، وهؤلاء منطلقين أخوتك.

وقريب من هاذان واللذان، قولهم هيهيات مصروفة وغير مصروفة وذلك أنها جمع هيهات، وهيات عندنا رباعية مكسورة فاءها ولامها الأول هاء وعينها ولامها الثانية ياء، فهي لذلك من باب صيصية وعكسها باب يليل ويهاه، قال ذو الرمة:

تلــــرَم يهـــــاه بيــــاه وقـــد مضى من الليل جوز واسبطرَّت كواكبــه وقال كثير:

وكيف ينال الحاجبية آلف بيليل ممساه وقد جاوزت رقدا

فهيهات من مضاعف الياء بمنزلة المرمرة والقرقرة، وكان قياسها إذا جمت أن تقلب اللام ياء فيقال هوهيات كشوشيات وضوضيات، إلا أنهم حذفوا اللام لأنها في آخر امم غير متمكن ليخالف آخرها آخر الأسهاء المتمكنة نحو رحيان وموليان، فعلى هذه قد يمكن أن يقال إن الألف والتاء في هيهات عوض من لام الفعل في هيهيات، لأن هذا ينبغي أن يكون اساً صيغ للجمع بمنزلة الذين وهؤلاء.

فإن قبل: وكيف ذاك وقد يجوز تنكيره في قولهم هيهات هيهات، وهؤلاء والذين لا يمكن تنكيره، فقد صار إذاً هيهات بمنزلة قصاع وجفان؟

قيل ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حده في غيره من المعرب، ألا ترى أنه لو كان هيهات من هيهيات بمنزلة أرطيات من أرطاة وسعليات من سعلاة لما كانت إلا نكرة، كما أن سعليان وأرطيات لا يكونان إلا نكرتين. فإن قيل: ولم لا تكون سعليات معرفة إذا جعلتها علما لرجل أو امرأة سميتها بسعليات وأرطيات، وكذلك أنت في هيهات إذا عرفتها فقد جعلتها علما على معنى البعد، كما أن غاق في من لم ينون قد جعل علماً لمعنى الفراق ومن نون فقال خاق غاق وهيهاه هيهاه وهيهات هيهات، فكأنه قال بُعداً بعداً، فجعل التنوين علماً لهذا المعنى، كما جعل حذفه علماً لذلك؟

قيل: أما على التحصيل فلا يصح هناك حقيقة معنى العلمية، وكيف يصح ذلك، وإنما هذه أسهاه سمي بها الفعل في الخبر نحو شتان وسرعان وأف وأتاوه، وإذا كانت أسهاء للأفعال، والأفعال أقعد شيء في التنكير وأبعده عن التعريف، علمت أنه تعليق لفظ متأول فيه التعريف على معنى لا يضامه إلا التنكير، فلهذا قلنا إن تعريف باب هيهات لا يعتد تعريفاً، وكذلك غاق وإن لم يكن اسم فعل فإنه على سمته، ألا تراه صَوتاً بمنزلة حاء وعاء وهاء، وتعرف الأصوات من جنس تعرف الأسهاء المسهاة يها.

فإن قيل: ألا تعلم أن معك من الأساء ما يكون فائدة معرفته كفائدة نكرته البتة، وذلك قولهم غدوة هي في معنى غداة إلا أن غدوة معرفة وغداة نكرة، وكذلك أسد وأسامة وثعلب وثمالة وذئب وذؤالة، وأبو جعدة وأبو معطة، فقد تجد هذا التعريف المساوي لمعنى التنكير فاشياً في غير ما ذكرته، ثم لم يمنع ذلك أسامة وثمالة وأبا جعدة وأبا معطة ونحو ذلك أن يعد في الأعلام، وإن لم يخص الواحد من جنسه، فلذلك لم يلا يكون هيهات كها ذك نا ؟

قبل: هذه الأهلام وإن كانت معنياتها نكرات فقد يمكن في كل واحد منها أن يكون معرفة صحيحة، كقولك فرقت ذلك الأسد الذي فرقته، وتباركت بالثعلب الذي تباركت به، وخسأت الذئب الذي خسأته، فأما الفعل فمها لا يمكن تعريفه على وجه، فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظاً سمة خاصة ولا تعريفاً. وأيضاً، فإن هذه الأصوات عندنا في حكم الحروف، فالفعل إذاً أقرب إليها ومعترض بين الأسهاء وبينها، ألا ترى أن البناء الذي سرى في باب صه ومه وحيهلا ورويد وإيه وأيها وهام ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونظار ومناع، إنما أتاها من قبل تضمن هذه الأشياء معنى لام الأمر، لأن أصل صه اسم له وهو اسكت والأصل لنسكت كقراءة النبي عليه السلام ﴿ فَبذلك فلتفرحوا ﴾ (١).

وكذلك مه هو اسم اكفف، والأصل لتكفف، وكذلك نزال هو اسم انزل وأصله لتنزل، فلما كان معنى اللام عابراً في هذا النسق وسارياً في إيجابه ومقصور في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى، كما دخل أين وكيف لتضمنها معنى حرف الاستفهام، وأمس لتضمنه معنى حرف التعريف ومنى ذلك، فأما أف حرف التعريف ومن لتضمنه معنى عرف الشرط وسوى ذلك، فأما أف الأمر، وكان الموضوع في ذلك إنما هو لصه ومو ورويد ونحو ذلك. ثم حل عليه باب أف وشتان ووشكان من حيث كان اسماً سعى به الفعل، وإذا جاز لأحد وهر اسم علم أن يشبه بأركب وهو فعل نكرة كان أن يشبه اسم سعي به الفعل في الأمر أولى، ألا ترى أن كل واحد منها اسم، وأن المسمى به أيضاً فعل، ومع ذا فقد تجد لفظ الأمر في معنى منها اسم، وأن الله تعالى ﴿ السعم بهم وأبصر ﴾ "ا وقوله ﴿ قل من كان في المشلالة فليمدد له الرحن مدا ﴾ (") أي فليمدن، ووقع أيضاً لفظ الخير في معنى الأمر نحو قوله اتمالى ﴿ لا تضار والدة بولدها ﴾ (") وقولهم (هذا الهلال) معناه انظر إليه، ونظائره كثيرة، فلما كان أف كصه في كونه اساً الهلال) معناه انظر إليه، ونظائره كثيرة، فلما كان أف كصه في كونه اساً

⁽١) سورة يونس: آية ٥٨.

⁽٢) سورة مرم: آية ٣٨.

⁽٣) سورة مرم: آية ٧٥.

⁽¹⁾ سورة البقرة: آية ٢٢٣.

للفعل كما أن صه كذا ولم يكن بينها إلا أن هذا اسم لفعل مأمور به وهذا اسم لفعل عثير به، وكان كل واحد من لفظ الخبر والأمر قد يقع موقع صاحبه، صار كأن كل واحد منها هو صاحبه، فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى، وما كان على بعض هذه القربي والشبكة ألحق بحكم ما حمل عليه، فكيف بما ثبتت فيه ووفت عليه واطأنت به _ فاعرف ذلك.

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عوضاً منها، فرزدق وفريزيد وسفرجل وسفيريج، وهو باب واسع، فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف عوضاً من حرف أصلي محذوف.

وأما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد فكثير، منه التاء في فرازنة وزنادقة وجحا جحة ألحقت عـوضـا مـن يـاء المد في فـرازيـن وزنــاديــق وجحاجيح.

ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضا من حرف زائد حذف منه نحو قولهم في تكسير مدسوج وتحقيره دحيريج ودحاريج فالياء عوضا من ميمه، وكذلك جحافيل وجحيفيل، الياء عوضا من نونه، وكذلك مغاسيل ومميسيل، الياء عوضا من يائه، وكذلك زعافير، الياء عوضا من ألفه ونونه، وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عوضا من ياء تفعيل أو ألف فعال، وذلك نحو سليته تسلية وربيته تربية، الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلي وتربي، أو ألف سلاء ورباء، أنشد أبو زيد.

باتت تنزَّي دلوها تنسزيا كما تنسزي شهلسة صبيسا ومن ذلك تاء الفعلة في الرباعي نحو الهملجة والسرهقة كأنها عوض من ألف فعلال نحو الهملاج والسرهاف، قال العجاج:

شرهفته ما شئت من سرهاف

وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة،

كأنها عوض من ألف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء، ومن ذلك قول التغلبي.

متى كنا لأمك مقتوينا

والواحد مقتوى، وهو منسوب إلى مقتى وهو مفعل من القتو وهو الخدمة قال:

إني امسرؤ مسن بني خسزيمة لا أحسن قسو الملسوك والحفسدا

فكان قياسه إذا جمع أن يقال مقتويون ومقتويين، كما أنه إذا جمع بصري وكوفي قبل بصريون وكوفيون ونحو ذلك، إلا أنه جعل علم الجمع معاقبا لياء الإضافة فصحت اللام لنيه الإضافة، كما يصح معها، ولولا ذلك لوجب حفها لالتقاء الساكنين، وأن يقال مقتون ومقتين، كما يقال هم الأعلون وهم المصطفون فقد ترى إلى تعويض علم الجمع من يأتي الإضافة والجمع زائداً، وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة، إنها عوض من ألف فاعلته، ومنع ذلك المبرد فقال ألف فاعلته موجودة في المفاعلة فكيف يعوض من حرف هو موجود غير معدوم.

قال ابن جني: وقد ذكرنا ما في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يمني في كتاب (التعاقب) وفيه أن أبا علي رد قول المبرد في الجزه الستين من (التذكرة) وحاصله أن تلك الألف ذهبت وهذه غيرها وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر، وأضاف زيادتها بين ألف الإفعال وياء التفعيل، قال: لكن الألف في المفاعل بغير هاء هي ألف فاعلته لا محالة، وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضاربته مضاربا، قا الشاعر:

أقــانـــل حتى لا أرى لي مقـــاتلا وأنجو اذا غُم الجبان مـن الكــرب فأما أقمت إقامة وأردت إرادة ونحو ذلك، فإن الهاء فيها على مذهب الحليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة، وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال على مذهبها في باب مفعول من نحو: مبيع ومقول، والخلاف في ذلك قد عرف وأحيط بحال المذهبين فيه فتركناه لذلك، ومن ذلك الألف في يمان وتهام وشآم هي عوض من أحد يأبي الإضافة في يمنى وتهامي وشآمي، وكذلك ألف ثمان، قلت لأبيا علي لم زعمتها للنسب فقال: لأنها ليست بجمع مكسر فتكون كصحار، قلت له نعم ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البئة نحو عباقية وكراهية وسهية، فقال نعم هو كذلك. ومن ذلك ياه التفعيل بدل من ألف الفعال، كما أن الناء في أوله عوض من إحدى عينيه، وقد وقع هذا التعارض في الحروف المنفصلة عن الكم غير المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صيفها، وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل: إن الكرم _ وأبيسك _ يعتمسل إن لم يجد يسوما على من يتكل أي من يتكل عليه، فحذف عليه هذه، وزاد على متقدمه، ألا ترى أنه يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه، فحذف عليه هذه، وزاد على متقدمه، ألا ترى أنه الخذ :

أولى فأولى بامرىء القيس بعدما خصف بآتار المطمى الحوافرا أي خصفن بالحوافر آثار المطي يعني آثار أخفافه، فحذف الياء من الحوافر وزاد أخرى عوضا منها في آثار المطي، هذا على قول من لم يعتقد القلب وهو أمثل، فما وجدت مندوحة عن القلب لم يرتكبه، وقياس هذا الحذف والتعويض قولك بأيهم تضرب امرره، أي أيهم تضرب امرر به، وهو كثير _ انتهى ما أورده ابن جني في هذا الباب، وبقي تتات نوردها مزيدة عليه.

منها: قال ابن خوليه: من العرب من إذا حَذف عَوَّض، من ذلك تشديد المي في النم في أو المحذوفة فإن أصله فعى أو فمو، أنشد الأصمعي:

يا لبتها قد خرجت من فمه

وتشديد أب وأخ عوضا من لاميها، فإن أصلها أبو وأخو. قال في الجمهرة ذكر ابن الكلبي أن بعض العرب يقولون أخّ وأخّة، وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) ذكر الأزهري أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة، قال وكذا تشديد نون هن، قال سحم:

ألا لبت شعرى هل أبيتن ليلة وهني جساذبين لهزمتي هسن وتشديد مع دم عوضا من لامه المحذوفة، فإن أصله دمي قال:

والدم يجري بينهم كالجدول

وقال:

أهان دمك فرغا بعد عزته يا عمرو بغيك إصراراً على الحسد فقد شقيت شقاء لا انقضاء له وسعد مُرديك موفور على الأبد

وذهب جماعة إلى أن تشديد النون في هذان عوضٍ من ألف ذا المحدوفة، وقوم إلى أن النون في المثنى والجمع عوض من حركة المقرد، وآخرون إلى أنها عوض من تنوينه، وآخرون إلى أنها عوض منها معا، ومن هذا الباب تعويض هاء التأنيث من ألف التأنيث.

الخامسة: تقول في جمع حبنطي وعفرني حبائط وعفارن، فإذا عوضت من الألف فإن شئت تعوض الباء تقول حبانيط وعفارين، وإن شئت تعوض الهاء فتقول حبائطة وعفارنة.

قال أبو حيان: لكن باب تعويض الياء واسع جداً لأنه يجوز دخولها في كل ما حدف منه شيء غير باب لغيزي، وأما تعويض الهاء فمقصور على ما ذكر، وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحدوفة كأشمش وأشاهثة وأذرقي وأزارقة ومهلمي ومهالبة.

ومن تعويض الهاء عن ألف التأنيث قولهم في تصغير لغيزي لغيغيزة وفي تصغير حباري حبيرة. ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف إليه في أي وإذ ومن حرف العلة المحذوف في نحو جوار وغواش واعيم وقاض وداع.

قال ابن النحاس في (التعليقة): واختلف في تنوين كل وبعض فقيل عوض عن المضاف إليه كإذ.

قال الزيخشري: والأولى أن يقال ليس بعوض عن المحذوف وإنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه ـ انتهى.

قاعدة

آراء بعض العلماء في التعويض

قال أبو حيان: قد يكون التمويض مكان المعوض كما قالوا، يا أبت فالتاء عوض من ياء المتكلم، وقد يكون العوض في الآخر من محذوف كان في الأول كمدة وزنة وعكسه كاسم واست، لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا في أوله همزة الوصل.

وقد يكون التعويض من حرف ليس أولا ولا آخرا فيعوض منه حرف آخر، نحو. زنادقة في زناديق.

وقال أبو البقاء في (التبيين): هوفنا من طريقة العرب أنهم إذا حذفوا من الأول عرضوا أخيراً مثل عدة وزنة، وإذا حذفوا من الآخر عوضوا في الأول مثل ابن، وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في أوله مكان المحذوف من آخره.

قال: والعوض مخالف للبدل، فبدل الشيء يكون في موضعه والعوض يكون في غير موضع المعوض عنه. قال: فإن قيل التعويض في موضع لا يوثق بأن المعوض عنه في غيره، لأن القصد منه تكميل الكلمة، فأين كملت حصل غرض التعويض، ألا ترى أن همزة الوصل في اضرب وبابه عوض من حركة أول الكلمة، وقد وقعت في موضع الحركة.

فالجواب: إن التعويض على ما ذكرنا يفلب على الظن أن موضعه مخالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين، قولهم الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك، وإنما الغرض العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه، والخفة تحصل بمخالفة الموضع، فأما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة، لأن الحرف قد يثقل بموضعه فإذا أزيل عنه حصل التخفيف.

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان اختلف في باب قضاة ورماة، فالذي عليه الجمهور أن وزنه فعلة وأنه من الأوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل.

وقال بعضهم: وزنه فعلة ككامل وكملة، وإن هذه الضمة للفرق بين المعتل الآخر والصحيح.

وقال الفراء: وزنه فقل بتضعيف العين كنازل ونزل، والهاء فيه أعني في غزاة ورماة عوض بما ذهب من التضعيف، كالهاء في إقامة واستقامة عوض مما حذف.

قال أبو حيان وقد نظم هذا الحلاف أحمد بن منصور البشكري في أرجوزته في النحو، وهي أرجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتًا. احتوت على نظم سهل وعلم جم فقال:

والوزن في الغـــزاة والرمـــاة في الأصــل عنــد حمــة الرواة فعَــــــــــــــــة ليس لها نظير في ســالم من شــأنــه الظهــور وآخـرون فيفـه قــالــوا فعلــة كها تقــول في الصحيــع الجملــة

فخص في ذلك حسوف الفساء وخالسف الفسراء مسا أنبسات وعنسده وزن غسزاة فعسل فالهاء من ساقطها معتساضه كالأصل في إقسامة إقسوام وبعضها جساء على التسأصيل

بالغم في ذي الراو أو ذي الساء وحجه م بقصولم سراة كما تقسول نسازل ونسزل وإنما تعسرف بالسريافسة بالاعتياص اطسرد الكلام غزي وعفى ليس بالمجهول

الفرق بين البدل والعموض: وقال الزخشري في (الأحاجي): معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فبتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها كها انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنها فتدارك ذلك بزيادة النون، والفرق بين العوض والبدل أن البلد يقع حيث يقع المبدل منه، والعوض لا يراعي فيه ذلك، ألا ترى أن العوض في اللهم في آخر الاسم والمعوض منه في أوله.

وقد ألف ابن جني (كتاب التعاقب) في أقسام البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه، وقال في أوله: اعلم أن كل واحد من ضربي التعاقب وهما البدل والعوض قد يقع في الاستعال موضع صاحبه، وربما امتاز أحدهما بالموضع دون وسيلة، إلا أن البدل أعم استعالا من العوض، وذلك أنا نقول إن الله قام بدل من الواو في قوم، ولا نقول إنها عوض منها، وإن ياه الم في آخر اللهم بدل من ياه في أوله كها نقول إنها عوض منها، وإن ياه أينق بدل من عينها كها نقول إنها عوض منها، أو لا ترى إلى سعة البدل، وضيق العوض، وكذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه شائماً والعوض ضيقا، فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا، كذا وضع هذين اللفظين أهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم وأجروا عليه عاداتهم، وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس، وذلك أن تصرف (ع و ض) في كلام العرب أين وقعت إنما هو لأن يأتي مستقبل ثان غالفا لمنقض، ومن ذلك تسميتهم الدهر وقعت إنما هو لأن يأتي مستقبل ثان غالفا لمنقض، ومن ذلك تسميتهم الدهر،

ومعلوم أن ما يمضي من الدهر فانه لا يعاد ومعاد لا يرتجع، وبما ورد في فوت المعوض منه قوله:

عاضها الله غلاما بعدما شابت الأصداغ والضرس نقد

أي عوضها الله الولد مما أخذه منها من سواد الشعر وصحة الفم، فهذه حال تصرف (ب د ل) لأن البدل من الشيء قد يكون والشيئان جميعاً موجودان، ألا ترى إلى قول النحويين في مررت بأخيك زيد، أن زيدا بدل من أخيك، وإن كانا جميعا موجودين، فأما من قال إن زيدا مترجم عن الأخ فإنه لا يأيي أيضاً أن يقول بدل منه، وإنما آثر لفظ البرجة هنا وإن كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه كألفاظ يختارها أحد الفريقين ويجيز مع ذلك ما أجاز الفريق الآخر كالجر والخفض والصفة والنحت والظرف والمحل والتمسير وغير ذلك.

وبما ينبني أن تعرف قرقا بين البدل والعوض أن من حكم البدل أن يكون في موضع المعاض يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس بابه أن يكون في موضع المعاض منه، ألا ترى أن ياء ميزان بدل من الواو التي هي فاؤها وهي مع ذلك واقعة موقعها، وكذلك واو موسر بدل من الياء التي هي فاؤها وهي في مكانها، ودال ود الأولى بدل من تاء وتدوهي في مكانها، والألف في رأيت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانه، وليس أحد يقول إن ياء ميزان عوض من واوه، ولا ألف رأيت زيدا عوض من تنوينه في الوصل، وسبب ذلك ما قدمناه من أن (ع و ض) إنما هي لعدم الأول وتعويض الثاني منه، وليس كذلك الألف في قام وباع لأنها فيها كأنها الواو والياء، ومن نطقت بواحد من هذه الأحرف الثلاثة فكأنك نطقت بالآخر، وكذلك الألف التي هي بدل من التنوين ومن نون التوكيد في (اضربا) جارية عندهم بجرى ما هي بدل من التنوين ومن نون التوكيد في (اضربا) جارية عندهم بجرى ما هي بدل من التنوين ومن نون التوكيد في (اضربا) بالنون، فالألف إذاً كأنها هي الدون.

وعلى هذا ساق سيبويه حروف البدل الأحد عشر ، لأن كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدما عليه ولا متراخياً عنه ولم يسم شيئاً من ذلك عوضاً ، وليس كذلك هاء زنادقة لأنها عوض من ياء زناديق ، قبل لها عوض لأنها لم تقع موقع ما هي عوض منه ، وكذلك هاء التفعلة نحو التقدمة والتجربة ، وتاء التفعيل عوض من عين فعال فتاء تكذيب عوض من إحدى عيني كذاب ، لأنها ليست في موضعها ، ولكن ياء التفعيل بدل من ألف فعال لأنها في موضعها ، ولكن ياء التفعيل بدل من ألف فعال لأنها في موضعها ، ولأنها هي والبدل منه من العوض بالمعوض منه ، انتهى .

قاعدة

لا يجتمع العوض والمعوض منه

العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد أبو حيان قول شيخية ابن عصفور والآمدي، أنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام أو حذفه وحذف الجواب معاً إلا بشرط تعويض (لا) من المحذوف نحو اضرب زيد إن أساء وإلا فلا، فقال ليس بشيء بل (لا) نائبة وليست عوضا من الفعل لأنه بجوز الجمع بينها تقول: اضرب زيداً إن أساء وإن لا يسيء فلا تضربه، ولو كان تعويضا لما جاز الجمع بينها، ورد أيضاً قول أبي موسى الجزولي أن (ما) اللاحقة لأي الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى، فقال لو كانت عوضا لم تجتمع مع الإضافة في قوله تعالى ﴿أيا الأجلين﴾ لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه، بل الصواب أنها زائدة لمجرد الذلك لم تلزم، ولو كانت عوضا للزمت.

وللقاعدة عدة فروع:

أحدها: قولهم اللهم، الميم فيه عوض من حُرّف النداء، ولذا لا يجمع بينها. الثاني: قولهم في النداء يا أبت ويا أمّت الناء فيهما عوض من ياء الإضافة ، ولذا لا يجمع بينهما .

الثالث: قولهم يماني وشآمي وتهامي، الألف فيه عوض من إحدى يأمي النسب، ولذا لا يجمع بينهها.

الرابع: قولهم عِدّة وزنة ونحو ذلك، الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة، والأصل وعد ووزن، ولذلك لا يجتمعان.

الحنامس: قولهم زنادقة الهاء فيه عوض من الياء في زناديق، ولذلك لا يجتمعان، ومثله دجاجلة وجبابرة وما أشبه ذلك.

السادس: قال أبو حيان يختص كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق شين عند بعض العرب وسين عند بعضهم في الوقف، وذلك عوض من الهاء، فلذلك لا يجتمعان.

السابع: قال أبو حيان قد نابت الألف عن هاء السكت في الوقف في بعض المواضع وذلك في حيهل، وإن قالوا حيهلة وحيهل وحيهلا، والهاء الأصل والألف كأنها عوض عنها وأما إن فسمع فيه أنه بالهاء ووقف عليه أيضاً بالألف فقالوا إنا وليست الألف من الضمير خلافا للكوفيين، إذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه هذا هذاه.

الثامن: باب جوار وغواش يقال فيه في حالة النصب رأيت جواري بمنع الصر ف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء، وفي حالة الرفع والجر تحذف ياؤه ويلحقه التنوين، والأصح أنه عوض من الياء، ولذا لا يجتمعان.

قال في (البسيط) وهذه المسئلة نما يعايابها ويقال، أي اسم إذا تم لفظه نقص حكمه، وإذا نقص لفظه تم حكمه، ونقصان لفظه بحذف يائه وإتمام حكمه بلحوق التنوين به.

التاسع: قال الكوفيون (لولا) في قولك او لا زيدا لأكرمتك، أصلها

لو والفعل، والتقدير لو لم يمنعني زيد من إكرامك الأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً وزادوا (لا) عوضا فصار بمنزلة حرف واحد، وصار هذا لمنزلة قولك أما أنت منطلقا، فحذفوا الفعل وزادوا أما عوضا من الفعل.

قالوا: يوالذي يدل على أنها عوض أنهم لا يجمعون بينها وبين الفعل، لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه.

العاشرة: قال أبو حيان في (شرح التسهيل): لا يجوز أن يجمع بين إذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو إن نقم فإذا زيد قائم، لأنها عوض منها، فلا يحتمعان.

الحادي عشر: قال في (البسيط): تصحب اللام اسم الإشارة فيقال ذلك وهي حوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار إليه، ولذلك لا يجوز الجمع بينها فيقال هذا لك، لثلا يجمع بين الموض والمعوض، بخلاف الكاف فإنه يجوز الجمع بينها لعدم العوض.

الثاني: قال الزمخشري في (الأحاجي): نحو قولهم سنون وقلون وأرضون وحرون _ جمع حرة _ جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من المحذوف فيها من لام أو حرف تأنيث.

وقال في (البسيط): سنة حذف لامها وجعل جمها بالواو والنون عوضا من عود لامها، فيقال سنون، فإذا جمعت على سنوات، عادت اللام لأنه قياس جمها وليس عوضاً، وأما قلة فتجمع على قلون وقلات، ولا تعود لامها في الجمعين لأن علامتها كالعوض من لامها يخلاف جمها على قلى، وكذا هنة تجمع على هنوات، ولا تعود اللام لأن الألف والتاء صارا كالعوض، وكذا فئة وفئات وشية وشيات ورئة ورئون ورئات، ومئة ومئون ورئات، ومئة ومئون

وقال ابن فلاح (في المغنى): سمعت ألفاظا مجموعة جع التصحيح جبرا له الم دخلها من الوهن بحذف لام أو تاء تأنيث أو إدغام قالوا: سنة وسنون وقلة وقلون وبرة وبرون وثبة وثبون وكرة وكرون ورثة ورئون ومئة ومئون وأرض وأرضون وحرة وحرون، وهذا يتوقف على المساع لا مجال للقياس فيه، وقد غيروا بنية بغضه إشعاراً بعدم أصالته في هذا الجمع فكسروا أول سنين، وكسروا وضموا أول ثبين وكرين. وقيل إن جعها ليس عوضا عن تاء التأنيث بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقل، وقد كثر التعويض من عدوف اللام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سنخها، ولم يوجد التعويض في محذوف التاء إلا في أرض ليكون الزائد في قوة الأصلي في المراعاة والطلب ـ انتهى.

الثالث عشر: الأسهاء الستة حذفت لاماتها في حال إفرادهـا وجمـل إعرابها بـالحروف كـالعـوض مـن لامـاتها، ذكـره ابـن يعيش في (شرح المفصل).

الرابع عشر: قال ابن يعيش الناصب للمنادي فعل مضمر تقديره أنادى زيداً أو أدعو ونحو ذلك، ولا يجوز إظهار ذلك ولا التلفظ به لأن (يا) نابت عنه.

الحامس عشر: قال ابن يعيش قال الخليل: اللام في المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو يا زيداه ولذلك يتعاقبان، فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ومجراها واحد، لأنك لا تدعو واحدا منها ليستجيب في الحال كما في النداء.

السادس عشر: قال ابن يعيش هاء التنبيه في يا أيها الرجل زيدت لازمة عوضا بما حذف منها، والذي حذف منها الإضافة في قولك، أي الرجلين، والصلة التي في نظيرها وهي من ترى أنك إذا ناديت من، قلت: يا من أبوه قائم، ويا من في الدار. السابع عشر: قال ابن يعيش الناس أصله أناس حذفوا الهمزة وصارت الله عشر: قال الله عوضاً منها، ولذلك لا يجتمعان، فأما قوله:

إن المنسسايسسا يطلعسسن على الأنسساس إلا منيسسا فمردود لا يعوف قائله:

الثامن عشر: قال ابن يعيش لا يجوز إظهار الفعل في التحذير إذا كرر الاسم نحو الأسد الأسد، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينها.

التاسع عشر: قال ابن يعيش قولهم عذيرك من فلان مصدر بمعنى العذر، ورد منصوباً بفعل مقدر كأنه قال هات عذيرك أو احضره، وضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به، فلذلك لا يجوز إظهار الفعل لأنه أتم مقام الفعل.

العشرون: قال ابن يعيش الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو من، وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ وليس بمنزلته في العمل، قال: ونظير ذلك واو رب، الخفض في الحقيقة ليس بها بل برب المقدرة، لأن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض، وإنحا هي نائبة في اللفظ عن رب.

الحادي والعشرون: قال ابن يعيش إذا قلت رأيت القوم أجمعين كان في تقدير رأيت القوم جيمهم، وكان يجب أن تقول جاء القوم كلهم أجمهم أكتمهم أبصعهم، فحذفوا المضاف إليه وعرضوا من ذلك الجمع بالواو والنون، فصارت الكلمة بذلك يراد بها المضاف والمضاف إليه، ولهذا لم يجرين على نكرة، وصار ذلك كجمعهم أرضاً على أرضين عوضاً من تاء التأنيث.

فإن قيل: تاء التأنيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت

حروف الإعراب منه، فقالوا قائمة وقاعدة، عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة، نحو مائة ومئين وقلة وقلين وثبة وثبين، والمضاف إليه كلمة قائمة بنفسها وحرف إلاعراب ما قبلها.

من الجواب: أن المضاف إليه أيضاً يتنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم، ولذلك لا يفصل بينها، وإذا صغرت نحو عبدالله وامرى القيس إنحا يصغر الاسم المضاف دون المضاف إليه، كها تفعل ذلك في علم التأنيث نحو طليحة وحبراء، يصغر الصدر ويبقى علم التأنيث بجاله، فلها تنزّل المضاف إليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوض منه إذا حذف وأريد

الثاني والعشرون: قال ابن هشام في (المغنى) لا يجوز حذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، ومن ثم لا يجتمعان.

وقال ابن القواس في (شرح الدرة): كان من حيث أنها فعل لها مصدر في الأصل إلا أنه لا يستعمل مع خبرها، لأن الخبر عوض منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

الثالث والعشرون: قـال السخاوي في (تنمويــــ الديــاجــي في تفسير الديــاجــي في تفسير الأحاجــي) (ما) في قولك أما أنت منطلقاً عوض من كان، إذ الأصل لأن كنت منطلقاً، ولهذا لا يجوز إظهار الفعل معها عند سيبويه، وإن جعلت ما توكيداً لم يمتنع إظهار الفعل وهو قول المبرد.

الرابع والعشرون: أما في قولهم أما زيد فمنطلق جعلت عوضاً عن مهما يكن من شيء، ولهذا لا يذكر الفعل بعدها، ذكره السخاوي.

الخامس والعشرون: ما في قولم افعل هذا إما لا، عوض من جملة، إذ الأصل إن كنت لا تفعل غيره، حذفت الجملة وصارت (ما) عوضاً منها، فلا يجمع بينهها، ذكره السخاوي. السادس والعشرون: قد وسوف والسين وحرف النفي جعلت عوضاً مما سقط من أن المفتوحة المخففة إذا دخلت على الفعل، فإذا عاد الساقط زال العوض، ذكره الزيخشري في (الأحاجي).

السابع والعشرون: قولهم، زرني أزرك، حقيقته، زرني فإنك إن تزرني أزرك، فحذفت جملة الشرط وجعل الأمر عوضاً منها، ذكره ابن جنى في (كتاب التعاقب).

قال: ومثل ذلك أيضاً الفعل المجزوم في جواب النهي والاستفهام والتمني والدعاء والموض وجميع ذلك الجمل الظاهرة، فيه أعواض من الجمل المخذوفة المقدرة، وتقدير الشرط نحو لا تشتمه يكن خيراً لك، أين بيتك أزره، أي إن أعرفه أزره، ليت لي ما لا أتصدق به، اللهم ارزقني بعيراً أحج عليه، ألا تنزل عندنا تصب خيراً، فكل ذلك محذوفة منه جلة الشرط معوضاً منها الجمل المذكورة.

الثامن والعشرون: قولهم أنت ظالم إن فعلت، تقديره إن فعلت ظلمت، حذف جواب الشرط وجعلت الجملة المقدمة فيه عوضاً من المحذوف، ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب لأن جواب الشرط لا يتقدم، ذكره ابن جني.

التاسع والعشرون: (ما) في حيثها وإذما جيء بها عوضاً من إضافتهما إلى الجملة، ذكره ابن جني.

الثلاثون: الجملة التي هي جواب القسم جعلت عوضاً من خبر المبتدأ في نحو لعمرك لأفعلن واتين الله لأفعلن فوجب حذفه ولم يجز ذكره، ذكره ابن جني.

الحادي والثلاثون: جواب لولا في قولك لولا زيد لقمت، جعل عوضاً من خر المبتدأ أو معاقباً له فوجب حذفه، ذكره ابن جني. الثاني والثلاثون: قولك لبت شعري هل قام زيد، فهل قام زيد جلة منصوبة المحل بشعري لأنه مصدر شعرت، وشعرت فعل متعد فمصدره متعد مثله، وهذه الجملة نابت عن خير لبت وصارت عوضاً منه فلا تظهر في هذا الموضع اكتفاء بها، ذكره ابن جني.

الثالث والثلاثون: يدوغد أصلها يدى وغدو، بسكون العين، حذفت اللام وعوض منها حركة العين، ذكره ابن جني.

الرابع والثلاثون: قال ابن هشام في (المغنى) لكون الباء والهمزة متعاقبتين لم بحز أقمت بزيد، وكذا قال الحريري في (درة الغواص) الجمع بينها ممتنع، كما لا يجمع بين حرفي الاستفهام.

الخامس والثلاثون، والسادس والثلاثون: قال ابن جني في (سر الصناعة) أما قولهم لاها الله فإن (ها) صارت عندهم عوضاً من الواو، ألا تراها لا تجتمع معها، كما صارت همزة الاستفهام في آلله إنك لقائم عوضاً من الواو، وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) أما الله بللد فعل أن همزة الاستفهام صارت عوضاً من حوف القسم، ودليل كونها عوضاً أنه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول أو الله لأفعلن.

السابع والثلاثون: قال الأندلسي في (شرح المفصل) يقال: إن واو القسم عوض من الفعل بخلاف الباء، فإنها لينست عوضاً منه، ومن ثم جاز أقسمت الله ولم يجز أقسمت والله.

الثامن والثلاثون: قال ابن أياز لا يجوز إظهار أن الناضبة بعد حتى، لأن حتى جعلت عوضاً منها فلا يجوز إظهارها، لئلا يكون جماً بين العوض والمعوض منه.

التاسع والثلاثون: قال ابن عصفور في (شرح الجمل): المنصوب على إضار فعل تارة يجعل عوضاً من الفعل المحذوف وتارة لا، فإن لم يجعل عوضاً منه جاز إضاره وإظهاره كقولك لمن تأهب للحج: مكة، أي تريد، ولمن سدد سها القرطاس أي أصبت، وإن شئت أظهرته، وإن جعل عوضاً منه لم يجز إظهاره لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه، إلا أن جعل الاسم المنصوب عوضاً من الفعل المحذوف لا يطرد، وإنما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها.

فمن ذلك قولهم مرحبا وأهلا وسهلا وسعة ورحبا، فإنما جعلت العرب هذه الأساء عوضاً من الأفعال لكثرة الاستعمال.

ومن ذلك هنيئاً مريئاً، وكرامة ومسرة، ونعمة عيش، وسقيا ورعيا، وسحقا وبعد وتعسا ونكسا، وبهرا، وما أشبه ذلك من المصادر التي استعملت في الدعاء للإنسان أو عليه، أو هي حاكية لذلك، كلها منصوبة بإضار فعل لا يظهر، لأنها صارت عوضاً من الفعل الناصب لها _ انتهى.

الأربعون: قال ابن الدهان في (الغرة): قال قوم إنما امتنع دخول الجر في الفعل لأن الجزم في الفعل عوض من الجر في الاسم، فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه.

الحادي والأربعون: قال ابن الصائغ في (تذكرته) نقلت من مجموع بخط على ابن عبدالصمد بن محمد بن الرماح قال: الفرق بين حسن وجهه وعبد بطنه وواحد أمه حيث يبعد الأول لأن فيه جماً بين العوض والمعوض منه. إذ إثبات الهاء في وجهه يقتضي أن يكون الوجه فاعلاً بالصفة دون الثاني، لأنه لا يصح رفع البطن بعبد، والأم بواحد، ثم ينقل كما في حسن، نحو حسن أبوه ثم حسن الأب.

الثاني والأربعون: قال ابن القواس في (شرح الدرة) قد عرضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف هاء التنبيه وألف الاستفهام وقطع همزة الوصل فجروا بها لنيابتها عنها، بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها.

نبيه

الجمع بين العوضين

قال السخاوي في (تنوير الدياجي) أبدلوا من ياء الإضافة تاء في نحو يا أيت ويا أمت وأبدلوا منها ألفا فقالوا يا أباويا أما فلها بدلان التاء والألف ثم جعوا بينها فقالوا يا أبتا ويا أمتا ولم يعدوا ذلك جماً بين العوض والمعوض عنه لأنه جم بين العوضين، وكذا ذكر ابن النحاس في (التعليقة) وقال لا يكره الجمع بين العوضوض كما يكره الجمع بين العوض والمعوض منه.

ننبيه

عدم الجمع بين الابدال من الحرف والتعويض

قال ابن جني في (كتاب التعاقب) لا يجمع بين أن يبدل من الحرف ويعوض منه، هذا لم يأت في شيء من كلامهم.

نبية

لا بد في التعويض من فائدة

قال أبو حيان قال بعض أصحابنا: في قول النحاة إن التاء في فرازنة عوض من الياء نظر، إذ يمكن أن تكون للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع وأمكن أنهم لم يجمعوا بينها وبين التاء، لأن الاسم يطول بها وهما غير واجبين في الكلمة، وعندما رأى النحاة أنها تعاقبها اعتقدوا فيها أنها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا أنهم وضعوها على معنى المعاوضة، والمعاوضة ليس معنى تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقصد، بل هذه عبارة تكون من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم، وإن كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعواض، إلا أنه لا يقدح فيه معنى، بل إنما ينبغي أن ينسب إلى العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدة، وأي فائدة في إسقاط حرف وزيادة آخر! _ انتهى.

قلت: هذا السؤال قد تعرض له ابن جني وأجاب عنه فقال في (كتاب التعاقب). فإن قلت فلعل الهاء في زنادقة وجحاجحة لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وصياقلة فلا تكون عوضاً، قلنا لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل، إنما جاءت في مثال مفاعلة نحو ملائكة ــ انتهى.

قاعدة العوض لا يحذف التغليب

ما كان عوضاً لا يحذف فلا تحذف (ما) في أما أنت منطلقاً انطلقت، ولا كلمة (لا) من قولهم افعل هذا إما لا، ولا التاء من عدة وإقامة واستقامة. فأما قوله تعالى ﴿واقام الصلوة﴾ (١) فمها يجب الوقوف عنده، ومن هنا قال ابن مالك: إن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضاً من ادعو أو أنادي لإجازتهم حذفها. وقال الأبذي في (شرح الجزولية) إن قال قائل: لم جاز دخول (يا) على هذا ولا تدخل على الألف واللام؟

فالجواب ما قال المازني: إن أصل هذا أن تشير به إلى واحد حاضر، فلما دعوته نزعت منه إلاشارة التي كانت فيه وألزمته إشارة النداء فصارت (يا) قد عوضاً من نزع الإشارة، ومن أجل ذلك لا يقال هذا أقبل، لأن (يا) قد صارت عوضاً من الاشارة.

⁽١) سورة الأنبياء: آية ٧٣.

التغليب

قال ابن هشام في (المغنى): القاعدة الرابعة أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره المناسب بينها أو اختلاط، فلهذا قالوا الأبوين في الأب والأم وفي الأب والخالة، والمشرقين والمغربين وإنحا الحافق المغرب سمي خافقاً مجازاً، وإما هو مخفوق فيه، والقمرين في السمس والمورتين في الصمريين في أبي بكر وعمر، والمجاجين في رؤبة والعجاج، والمروتين في الصما والمروق، ولأجل الاختلاط أطلقت (من) على ما لا يعقل في نحو فحفهم من يمشي على بطنه أن الآية. واسم المخاطبين على الغائبين في نحو قوله تعالى فواعدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون أن لأن لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا، والمذكوين على المؤنث حتى عدت منهم في فو وكانت من القانتين أن والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم في فوسجدوا إلا إبليس أن.

ومن التغليب ﴿ أُو لتمودن في ملتنا﴾ (٥) فإن شعيبا عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه، وقوله ﴿ يذرؤكم فيه ﴾ (١) فإن الخطاب فيه شامل للمقلاء والأنعام، فغلب المخاطبون والمقلاء على الغائبين والأنعام. قالوا: ويغلب المؤنث على المذكر في مسئلتين.

إحداها: ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر، إذ لم يقولوا ضبعاتان.

⁽١) سورة البور: آية 10.

⁽٢) سورة البقرة: آية ٢١.

⁽٣) سورة التحريم: آية ١٢.

⁽٤) سورة البقرة: آية ٣٤.

⁽٥) سورة الأعراف: آية ٨٨.

⁽٦) سورة الشورى: آية ١١.

والثانية: التاريخ، فإنهم أرخوا بالليالي دون الأيام، ذكر ذلك الزجاجي وجماعة.

قال ابن هشام: وهو سهو، فإن حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم احدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنما أرخت العرب بالليائي لسبقها إذ كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنما يطلع ليلاً.

وقال ابن فلاح في (مغنيه) العرب تفلب الأقرب على الأبعد بدليل تغليب المتكام على المخاطب، وهما على الغائب في الأسهاء، نحو أنا وأنت قمنا، وأنت وزيد قمتا. واستدل بذلك على أن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، لأن الحال أقرب والعرب تغلب الأقرب على الأبعد.

التغيير يأنس بالتغيير

فمن ذلك قال أبو حيان: باب النسب بنى على ثلاث تغييرات. لفظي: وهو كسر ما قبل الباء وانتقال الإعراب إليها، ومعنوي: وهو صيرورته اسباً لم يكن له، ألا ترى أن علياً مثلاً يطلق على رجل اسمه على، فإذا نسب إلى على. وحكمي: وهو رفعه لما بعده على الفاعلية المشتقة نحو مررت برجل قرشي أبوه كأنك قلت منتسب إلى قريش أبوه، ويطرد ذلك فيه، وإن لم يكن مشتقاً وإن لم يوفع الظاهر رفع الضمير مستكناً فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق، فهذه ثلاث تغييرات، ولما كان فيه هذه التغيير يأنس بالتغيير.

وقال غيره: النسب يغير الاسم تغييرات. منها أنه ينقله من التعريف إلى التنكير تقول في تميم تميمي، والإضافة في غير هذا الباب حكمها في الأكثر أن تعرف. ومنها: أنه ينقله من الجمود إلى الاشتقاق وإلا لما جاز وصف المؤنث به ولحاقه الناء، ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر أو ضمير.

ومن ذلك قال ابن يعيش: إنما اختصت الأعلام بالحكاية دون سائر المداف اكترة دورها وسعة استعالها في باب الإخبارات والعلامات ونحوها، ولأن الحكاية ضرب من التغيير إذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل، والأعلام مخصوصة بالنغيير، ألا ترى أنهم قالوا حبوة ومحبب ومكره، وشاع فيها الترخيم دون غيرها من الأسهاء؛ لأنها في أصلها مفيرة ينقلها إلى العلمية، والتغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال السخاوي في (تنوير الدياجي) دخلت تاء النأنيت في أم وأب في حال النداء عوضاً من ياء الإضافة نحو: يا أمت ويا أبت، والأصل يا أمي ويا أبي، والدليل على أنها تاء النأنيث قولهم في الوقف يا أبه ويا أمه، وإنما اختص ذلك بالنداء لأنه من باب التغيير.

ومن ذلك قال ابن يعيش: يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وإن لم يكن علماً نحو، ياثب وياعض، في ثبة وعضة، لأنها تبدل هاء في الوقف أبداً لا مطرداً، فساغ حذفها؛ لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف، لأن التغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قاب ابن النحاس في (التعليقة): لا يرخم المتعجب منه لأنا لا نرخم إلا ما أحدث فيه النداء البناء، وليس بمندوب، لأنه لما تطرق إليه التغيير بالبناء جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر بالترخيم، لأن التغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن فلاح في (المغنى): إنما اتبعت حركة المنادي لحركة الصفة إذا كانت ابنا بين علمين لكثرة تغيير الأعلام بالنقل. والتغيير يأنس بالتغيير. ومن ذلك قال السخاوي: باب فعيلة إذا نسب إليه يحذف منه التاء فيقال في حنيفة حنفي، لأن ياء النسبة لما تسلطت على حذف الناء تسلطت على حذف الزائد الآخر، والتغيير يأنس بالتغيير، بخلاف باب فعيل فلا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمي لفقد العلة المذكورة، وكذا قال ابن النحاس: لما تطرق إليه التغيير بحذف تاء التأنيث جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر لأن التغيير يأنس بالتغيير.

وقال ابن فلاح في (المغنى): إنما اختص العلم بالترخيم لوجهين.

أحدها: أن الأعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثان، والنقل تغيير والترخيم تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير، كما قلنا في حذف الياء في النسب إلى حنيفة تبعاً لحذف الناء دون حذفها من حنيف.

والثاني: أن النداء أثر فيها التغيير بالبناء، والتغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن عصفور في (شرح الجمل): والذي خرج عن نظائره (أيّ) من الموصولات، وذلك أن كل موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول وكان المبتدأ مضحراً لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في ضرورة شعر، ويجوز حذف المبتدأ في أي، في فصيح الكلام، نحو يعجبني أيهم هو قائم، وإن شئت قلت أيهم قائم، فلما غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها أيضاً بالبناء، لأن التغيير يأنس بالتغيير.

التقاص

منه حل الجر على النصب في باب مالا ينصرف، كما حل النصب على الجر في باب جع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذكر السالم طلباً للمقاصة، ذكره في (البسيط).

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): أبدلت الهمزة من الهاء في ماء وشاء

والأصل موه وشوه، وفي أيهات والأصل هيهات، وكان ذلك لفعرب من التقاص لكثرة إبدال الهاء من الهمزة، قالوا: هن فعلت، والمراد أن، وهبرت الثوب في أبرته.

وقال ابن فلاح في (المغنى): قلبت الهمزة في نحو صحراء وعشراء ونفساء واواً في الجمع بالألف والتاء، فيقال صحراوات وعشراوات ونفساوات، لأن الواو قد تبدل همزة فأبدلت الهمزة واوا طلبا للتقاص.

تقارض اللفظين

هو قريب من الباب الذي قبله، وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغني فقال: القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللغظين ولذلك أمثلة.

أحدها: إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء بها، وإعطاء إلا حكم غير في الوصف بها.

. الثاني: إعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية في الإهمال كقوله:

أن تقـــــرآن على أسهاء ويحكها مني السلام وأن لا تشعرا أحــداً

وأعمال (ما) حملا على أن نحو (كما تكونوا يولى عليكم) ذكره ابن الحاجب.

الثالث: إعطاء إن الشرطية حكم لو في الإهال (نحو فإن لا تراه فإنه يراك) وإعطاء لو حكم إن في الجزم نحو (لو يشأ طار بها ذو ميعة) ذكره ابن الشجري.

الرابع: إعطاء إذا حكم متى في الجزم بها كقوله (وذا تصبك خصاصة فتحمل) وإهمال متى حملا على إذا كقول عائشة رضى الله عنها ﴿ وَإِنَّهُ مَتَّى يقوم مقامك لا يُسمع التاس﴾ (١).

الخامس: إعطاء لم حكم لن في عمل النصب قرى، ﴿ أَلَمْ نَشْرَ ـَ﴾ (٢) وفي إعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله:

لن يخبُ الآن من رجائك من حرّك من دون بابك الحلقـة

السادس: إعطاء ما النافية حكم ليس في الإعمال وإعطاء ليس حكم ما في الإهمال عند انتقاض النفي بالا كقولهم (ليس الطيب إلا المسك).

السابع: إعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله (يا أبتا علك أو عساك)، وإعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بأن.

الثامن: إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه كقولهم، خرق الثوبُ المسهرَ، وقوله (أو بلغت سوآتهم هجر).

التاسع: إعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب، وإعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر.

العاشر: إعطاء أفعل في التعجب حكم أفعل التفضيل في جواز التصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر.

قال ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.

وذكر محمد بن مسعود بن الزكي في كتابه (البديع) أن (الذي) (وأن) المصدرية يتقارضان فتقم الذي مصدرية كقوله:

أتقرح أكباد المحبين كالسذي أرى كبدي من حب ميّة تقرح

⁽١) حين حاولت الاعتذار لأبيها عن إمامته المسلمين في الصلاة.

⁽٢) سورة الانشراح: آية ١.

وتقع أن بمعنى الذي كقولهم (زيد أعقل من أن يكذب) أي من الذي يكذب.

قال ابن هشام: فأما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن حروف وابن مالك، وجعلموا منه ﴿ ذلك الذي يبشر الله عباده ﴾ (١) ﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾ (٢) وأما عكسه فلم أعرف قائلا به، والذي جرى علمه إشكال هذا الكلام بأن ظاهرة تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعال وقل من يتنبه لإشكالها.

قال: وظهر لي توجيهان:

أحدها: أن يكون في الكلام تأويل على تأويل فيؤول أن والفعل بالمصدر فيؤول إلى المعنى الذي أراده ولكن بوجه يقبله العلماء، ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى ﴿وما كان هذا القرآن أن يفتري﴾ (¹⁾ أن النقدير ما كان افتراء، ومعنى هذا ما كان مفتري.

⁽١) سورة الشوري. آية ٢٣.

⁽٢) سورة النوبة. آيه ٦٩.

⁽٣) سورة يونس: آية ٣٧

⁽٤) سورة هود. آية ١١١.

فائدة تقارض إلا وغير

قال الزنخشري (في المفصل) واعلم أن إلا وغير يتقارضان ما لكل واحد منها.

قال ابن يعيش معنى التقارض أن كل واحد منها يستمير من الآخر حكماً هو أخص به ، فأصل غير أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارض معارٌ من إلا.

التقدير

قه ماحث:

الأول قال ابن هشام: القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي، لثلا يخالف الأصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله، فيجب أن يقدر المفسر في نحو زيدا رأيته مقدما صليه.

وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه، وقالوا إنه يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا، وإنما يُرتكب ذلك عند تعذر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوي نذلك. فالأول نحو أيهم رأيته إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ولمحو ﴿ وأما نمود فهديناهم ﴾ (١) فيمن نصب، إذ لا يلي أما فعل، وكنا قدمنا في خو في الدار زيد أن متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن زيد لأنه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر وهو أنه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير، الأن الخبر الغمل لا

⁽١) سورة فصلت: آية ٧.

يتقدم على المبتدأ في مثل هذا، وإذا قلت إن خلفك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان أو اسها، لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها، وإذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان، ولو قدرته فعلا لأن خبره كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية.

والثاني: نحو متعلق البسملة الشريفة، فإن الزِعشري قدره مؤخراً عنها، لأن قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً تفخياً لشأنه بالتقديم فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فإنه الحقيقي بذلك.

الثاني: ينبغي تقليل المقدر ما أمكن لنقل مخالفة الأصل، ولذلك كان تقدير الأخفش ضربي زيداً قائباً، ضربه قبائها، أولى من تقدير بباقي البصريين: حاصل إذ كان، أو إذ كان قائبا، لأنه قدر اثنين وقدروا خسة، ولأن التقدير من اللفظ أولى، وكان تقديره في أنت متى فرسخان، بعدك مني فرسخان، أولى من تقدير الفارسي أنت مني ذو مسافة فرسخين، لأنه قدر مضافا لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف، والفارسي قدر شيئين يحتاج معها إلى تقدير ثالث، وضعف قول بعضهم في ﴿وأشربوا في قلربهم المجل﴾ (١) إن التقدير حب عبادة المجل، والأولى تقدير الحب فقط، ووالملائي لم يحضن فعد تهن وافقه في و واللائي يشسن عن الأصل واللائي لم يحضن فعد تهن ثلاثة أشهر والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن فعد تهن ثلاثة أشهر والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن خذلك، تقليلا للمحذوف.

الثالث: إذا استدعى الكلام تقدير أساء متضايفة أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور ومضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج، فالأول نحو ﴿ كالذي يغشى

⁽١) سورة البقرة: آية ٩٣.

⁽٢) سورة الطلاق: آية ٤.

عليه ﴾ (') أي كدوران عين الذي والثاني. نحو ، إذا قامتا تضوع المسك منها... نسيم الصبا ، أي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا. والثالث: كقوله تعالى ﴿ واتقوا يوما لا نجزى فيه ، ثم حذف في فصار لا نجزيه ، ثم حذف في فصار لا نحزيه ، ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضا قاله الأخفش.

الرابع: ينبغي أن يقدر المقدر من لفظ المذكور مها أمكن، فيقدر في ضربي زيدا قائبا، فبربه قائبا، فإنه من لفظ المبتدأ دون إذ كان أو إذا كان، ويقدر اضرب دون أهن في زيدا اضربه، فإن منع من تقدير المذكور مانع معنوي أو صناعي قدر ما لا مانع له، فالأول نحو زيدا اضرب أخاه يقدر فيه أهن دون اضرب. فإن قلت: زيدا أهن أخاه قدرت أهن، والتاني نحو زيدا امرر به يقدر فيه جاوز دون امرر، لأنه لا يتعدى بنفسه، نعم إن كان المامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح في قولك زيدا نصحت له، جاز أن نقدر نصحت زيدا، بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ

ومما لا يقدر فيه مثل الذكور لمانع صناعي قوله (يا أيها المائح دولي دونك) إذا قدر دلوى منصوبا فالمقدر خذ، لا دونك وقوله و واضرب منا بالسيوف القوانساء الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل مخذوف، لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدر. وقولك هذا معطى زيدا أمس درها، التقدير أعطاه، ولا يقدر اسم فاعل، لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل المنجيد المنجود من ال.

الخامس: قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو ﴿ وما كان هذا القرآن أن يفتري﴾ (٢) فان يفتري مـؤول بـالافتراء مـؤول

⁽١) سورة الأجزاب: آية ١٩.

⁽٢) سورة يونس: آية ٣٧.

بمفترى ﴿مَ يعودون لما قالوا﴾ (١) قيل ما قالوا بمعنى القول والقول بتأويل المقول، وقال أبو البقاء في ﴿حتى تنفقوا مما تحبون﴾ (١) يجوز عند أبي علي كون ما مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعول.

السادس: قال أبو البقاء في (التبيين) ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور، فإن الإعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه، وكذلك الأسهاء الستة عند سيبويه، الإعراب مقدر في حروف المد منها، وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه.

التقديم والتأخير

قال ابن السراج في الأصول: الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاتة عشر (1) الصلة على الموصول (Υ) والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء منه على تريطة التفسير (Υ) والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الأساء (Υ) والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف (Υ) وما غلى فيه حرف أو اتصل به لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف على فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها (Υ) والمفاعل لا يقدم على المفعل (Υ) والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها (Υ) والمفات المشبهة بأسهاء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسهاء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه (Υ) والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها (Υ) ولا يقدم ما بعدها على ما قبلها (Υ) ولا يقدم ما بعدها (Υ) ولا يقدم المتمناء لا تعمل فيا على ما يعده والمعمول (Υ) ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات.

⁽١) سورة المجادلة: آيه ٣

⁽۲) سورة آل عمران آیة ۹۲.

وأما ما يجوز تقديمه: فكل شيء عمل فيه فعل يتصرف وكان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا ـ انتهى كلام ابن السراج.

تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى

قال ابن جني في (الخاطريات) العرب تضعف الأقوى وتقوى الأضعف تصرفا وتلعبا.

فمن تقوية الأضعف الوصف بالاسم نحر، مررت بقاع عرفيج كله، وبصحيفة طين خاتمها، وهو كثير. وذلك أن معنى الوصف في الاسم حكم زائد على شرط الإسمية، ألا ترى كل وصف اسما أو واقعا موقع الاسم، وليس كل اسم وصفا، فالوصية معنى زائد على الإسمية.

ومن تقوية الأسماء إعمالها عمل الفعل، وذلك أن العمل معنى قوى زائد على شرط الإسمية.

ومن إضعاف الأقوى: منع فعل التعجب التصرف أو تقديم مفعوله عليه، وكذلك نعم وبئس وعسر، ومنه: والد، وصاحب، وعبد، أصلها الوصف ثم منعته، وكذلك (لله درك) أصله المصدر ثم منع المصدرية، وكذلك ما لا ينصرف أصله الانصراف، ومبنى الأساء أصله الإعراب، والموجود من هذين الفربين كثير إلا إن هذا وجه حديثها ـ انتهى.

تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى

عقد له ابن جني بابا في (الخصائص) وترجم عليه، باب في قوة اللفظ لقوة المعنى.

قال: هذا فصل من العربية حسن. منه قولهم خشن، واخشوشن، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو، وكذا قولهم أهشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا اعشوشب، ومثله حلا واحلولى، وخلق واخلولق وغدن واغدودن، ومنه باب فعل واقتعل نحو قدر واقتدر، فاقتدر أقوى معنى من قدر، كذا قال أبو العباس، وهو محض القياس وقال تعالى ﴿أَخَذ عزيز مقتدر﴾ (١) فمقدر هنا أوثق من قادر، حيث كان الوضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ، وعليه قوله تعالى ﴿لما ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾ (۱) لأن كسب الحسنة بالإضافة إلى كسب السيئة أمر يسير، ومثله قول الشاعر:

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

عبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتال، ومن ذلك قولم رجل جميل ووضى، ، فإذا أرادوا المبالغة قالوا جال ووضاه، وكذلك حسن وحسان، ومنه باب تضعيف العين نحو قطّع، وقطّع، وكسر وكسر، وقام الفرس وقومت الحيل، ومات البعير وموتت الإبل، ومنه باب فعمال في النسب كالبراًز والعطّار والقصاب، إنما هو لكثرة تعاطي هذه الأشياء، وكذلك النساف هذا الطائر، كأنه قبل له ذلك لكثرة نسفه بجناحه، والحضاري للطائر أيضا، كأنه قبل له ذلك لكثرة نسفه بجناحه، والحضاري للطائر والحارى لقوة حوره وهو بياضه،

قال: ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى المعدول عن معتاد حاله، وذلك فعال في معنى فعيل نحو طوال فهو أبلغ من معنى طويل، وعراض أبلغ معنى من عريض، وكذا خفاف من خفيف، وقلال من قليل، وسراع من سريع، فغمال وإن كانت أخت فعيل في باب الصفة فإن فعيلا أخص بالباب من فعال لأنه أشد انقيادا منه، تقول جيل ولا تقول جال، وبطي،، ولا تقول بطا،، وشديد، ولا تقول شداد، وكم غريض، ولا تقول خواض، فلها

⁽١) سورة القمر: آية ٤٣.

⁽٢) سورة البقرة: آية ٢٨٦.

كانت فعيل هي الباب المطرد وأريدت المبالغة عدلت إلى فعال فضارعت فعال بذلك فعالا، والمعنى الجامع بينها خروج كل واحد منها عن أصله، أما فعال فبالزيادة وأما فعال الخفيف فبالانحراف عن فعيل.

وبعد: فإذا كانت الألفاظ أدلة على المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة به زيادة المعنى له، وكذلك إن انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلا على حادث متجدد له.

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) (ذا) إشارة للقريب فإذا أرادوا الإشارة إلى متنح متباعد زادوا كاف الخطاب فقالوا ذاك، فإن زاد بعد المشار إليه أنوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك، واستفيد باجتاعها زيادة في التباعد، لأن قوة اللفظ مشمرة بقوة المعنى.

تنبيه

ما خرج عن قاعدة تكثير المبنى يدل على تكثير المعنى

خرج عن هذه القاعدة باب التصغير فإنه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال العلَم السخاري:

وأساء إذا ما صغروها تزيد حروفها شططا وتعلمو وعادتهم إذا زادوا حروفا يزيد لأجلها المعنى ويعلمو يشير إلى مغيربان تصغير مغرب، وإنيسان تصغير إنسان، وعشيان تصغير عشاء، وعشيشة تصغير عشة.

تلاقى اللغة

عقد له ابن جني بابا في الخصائص، قال: هذا موضع لم أسمع لأحد فه شيئا إلا لأبي على، وذلك أنه كان يقول في باب أجم وجمعاء وما يتبع ذلك من أكتع وكتماء وبقيته: إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها، قال: لأن باب أفسل وفعلاء إنما هو للصفات وجميعها يجيء على هذا الوضع نكرات، نحو أحر وحراء وأصفر وصفواء وأخرق وحرقاء، فأما أجع وجماء فاسهان معرفتان وليسا بصفتين، وإنحاء ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها. قال: ومتله ليلة طلقة وليال طوالق. قال: وليس طوالق تكسير علمقة لأن فعلة لا يكسر على فواعل، وإنما طوالق جم طالقة وقعت موقع جمع طلقة، وهذا الذي قاله وجه صحيح، وأبين منه عندي وأوضح قولهم في العلم، سلمان وسلمى، فليس سلمان إذا من سلمى كسكران من سكرى لأن باب سكران وسكرى اللمفة، وليس سلمان ولا أنها لما كانا من لفظ واحد تلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعها، أنها لما كانا من لفظ واحد تلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعها، كذلك أيهم للجمل الهاتج ويهاء للفلاة، ليسا كأدهم ودهما، الأنها لو كانا كذلك لوجب أن يأتي فيها يهم كدهم، ولم يسمع، فعلم بذلك أن هذا تلاق من اللغة، وأن أيهم لا مؤنث له، ويهاء لا مذكر لها.

ومن التلاقي قولهم في العلم: أسلم وسلمى، ومثله شتان وشتى، كل ذلك توارد وتلاق وقع في أثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض.

التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد

أشار ابن جني إلى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة، وترجم عليها: باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل.

قال: وذلك كقولهم وزنَ حَبْطى فعنلى فيظهرون النـون السـاكنـة قبـل اللام، وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم، ألا ترى أن سيبويه قال ليس في الكلام مثل قنروعنل، ويقولون في تمثيل عوند فعنل وجحنفل فعنلل وعرنقصان فعنللان وهو كالأول ولا بد في هذا ونحوه من الإظهار ، ولا يجوز إدغام النون في الملام في هذه الأماكن لأنه لو فعل ذلك لفسد الفرض وبطل المراد المعتمد ، ألا ترى أنك لو أدغمت وقلت وزن عرند فعل لم يكن فرق بينه وبين قمد وعتل وصمل ، ولو قلت وزن جحنفل فعل لالتبس بباب سفرجل وفرزدق وبباب عدبس وهمله ، ولو قلت في حينطى فعلى لالتبس بباب صلخدي وجلعيى.

وقال: وبهذا يعلم أن التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد، ألا ترى لو قبل لك ابني من دخل مثل جحنفل لم تجزه لأنك كنت تصبر إلى دخنلل فتظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا غير موجود، فدل أنك في التمثيل لست ببان ولا جاعل ما تمثله من جلة كلام العرب، كما تجعله منها إذا بنيته غير بمثل، ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل لجاز أن تقول وزن جحفل من دخل دخنلل، كما قلت في التمثيل وزن جحفل من دخل دخنلل، كما قلت في التمثيل وزن جحفل من العرف فرقا بين الموضعين.

حرف الثاء

الثقل والخفة

يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في (التبيين) قال فالحنفيف من الكلهات ما قلت مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه، كلفظة رجل فإن معناها ومسهاها الذكر من بني آدم، والفرس هو الحيوان الصهال، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمان، وللوازمه الفاصل والتصرف وغير ذلك.

ثبوت الحدث في اسم الفاعل أقل من ثبوته في الفعل

ذكره ابن الصائغ في (تذكرته) قال فعثا زيد وهو مفسد، متقاربان، بخلاف عثا وقد أفسد، ولهذا جعل الزمخشري مفسدين من قوله تعالى: ﴿ولا تعشرا في الأرض مفسدين﴾ (ا)، حالا مؤكدة.

⁽١) سورة البقرة: آية ٦٠.

حرف الجيم

الجمل نكرات

قال ابن يعيش: ألا ترى أنها تجري أوصافا على النكرات، قال ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة، لأن ما يعرف لا يستفاد، فلها كانت تجري أوصافا على النكرات لتنكيرها، أرادوا أن يكون في المعارف متل ذلك، فلم يكن أن يقال مررت بزيد قام أبوه وأنت تريد النعت لزيد، مثل ذلك، فلم يكن أن يقال مررت بزيد قام أبوه وأنت تريد النعت لزيد، لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات، والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة، ولم يمكن إدخال لام المعرفة على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسهاء، والجملة لا تخصص بالأسهاء، بل تكون جلة إسمية وفعلية فجاءوا حينتذ بالذي متوصلين بها إلى للذي هو الصفة في اللفظ والغرض الجملة، كيا جاءوا بأي متوصلين بها إلى لنداء ما فيه الألف واللام، فقالوا يا أيها الرجل، والمقصود نداء الرجل و أيء صلة، وكيا جاءوا بذي التي يمنى صاحب متوصلين بها إلى وصف الأسه، بالأجناس، إلا أن لفظ الذي قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف، فزادوا في أولها الألف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المحرفة الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته: بني ابن عصفور ، على أن

إضافة أفعل لا تفيد تعريفا: أنه لا بد من حذف في قوله تعالى: ﴿ إِنْ أُولَ بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا ﴾ (١) والتقدير لهر الذي ببكة، فالخبر جلة إسمية لا مفرد معوفة، والجمل نكرات كها قاله الزجاج في ﴿ إِنْ هذان لساحران﴾ (١) إِنْ التقدير لها ساحران.

وقال صاحب (البسيط): انما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين.

أحدهما أنها تطابقها في التنكير بدليل وضعها على التنكير الذي لا يقبل التعريف.

والثاني: أن فائدة الجمل في أحكامها وهي نكرات، ولو فرض تعريف الحكم في بعض الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم، وإنما يحمله السامع فيحصل بذلك فائدة، وإذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقاً لموصوفه في التنكير.

الجوار

عقد له ابن جني بابا في (الخصائص) ولخصه ابن هشام في (المغنى) بزيادة ونقص فقال (القاعدة الثانية) إن الشيء يعطي حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم (هذا جحر ضب خرب) بالجر وقوله (كبير أناس في بجاد مزمل).

قال ابن هشام وقيل في ﴿وأرجلكم﴾ (٣) بالخفض إنه عطف على أيديكم لا على رؤوسكم، إذ الأرجل مفسولة لا ممسوحة، ولكنه خفض لمجاورة رؤوسكم. والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا

⁽١) سورة آل عمران: آية ٩٦.

⁽٢) سورة طه: آية ٦٣.

⁽٣) سورة المائدة: آية ٦.

وفي التوكيد نادرا كقوله (يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم) ولا يكون في النسق؛ لأن العاطف يمنع التجاور، قال ومن ذلك قولهم، هنأني ومرأني، والأصل أمرأني وقولهم، هو رِجْس نِجْس، بكسر النون وسكون الجيم والأصل نجس بفتح النون وكسر الجيم.

قال ابن هشام: كذا قالوا، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا نَحِس بفتحة فكسرة، وحينتُذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب، وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس، إذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق، وقالوا أخذه ما قدم وما حدث بفم دال حدث، وقرأ بعضهم وسلاسلا وأغلالا فه (ا) بصرف سلاسل، وفي الحديث وارجمين مسأزورات غير مأجورات، والأصل موزورات بالواو، لأنه من الوزر، وقرأ أبو حيوة يؤتنون بالهمزة، وقال جرير (لحب المؤتدان إلى مؤسى) بهمزة المؤقدان ومؤسى على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمونة فهمزت، كيا قيل في وجوه أجوه وفي وقتت أقتت، ومن ذلك قولمم في صوم صيم وفي جوع جيع، حملا على قولم في عصو عصي لأن العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب.

وكان أبر على ينشد في مثل ذلك وقد يؤخذ الجار بجرم الجار ، قال ابن جني ، وطلبه أيضاً أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو هذا بكر ومررت ببكر ، ألا تراها لما جاورت اللام بكونها في العين صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها ، وكذلك أيضاً قولهم شابة ودابة صار فضل الاعتاد بالمد في الألف كأنه تحريك الحرف الأول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين ، فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف.

قال: ومن الجوار استقباح الخليل العقق من الحمق المخترق، وذلك أن

⁽١) سورة الإنسان: آية ٤.

هذه الحركات قبل الروي المقيد لما جاورته وكان الروي في أكثر الأمر وغالب العرف مطلقاً لا مقيدا صارت الحركة قبله كأنها فيه، وكاد يلحق ذلك بقبح الإقواء وقال ابن جني في قوله:

في أي يـومـي من الموت أفسر أيـوم لم يقـدر أم يـوم قـدر ١٩

الأصل يقدر بالسكون، ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد أجرى المتحرك والمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى المتحرك المساكن إعطاء للجار حكم مجاوره، أبدلوا الهمزة المنحركة ألفا، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة معنى، ولزم حينئذ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة، قال وعلى ذلك قولهم المرأة والكمأة بالألف، وعليه خرج أبو على قوله:

و كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً ،

أصله ترءا بهمزة بعدها ألف.

قال سراقة: دأرى عيني ما لم تراياه، ثم حذفت الألف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفا لما ذكرنا.

وقال: ابن يعيش: اختار البصريون في باب التنازع إعمال الثاني لأنه أقرب إلى المعمول، فروعي فيه جانب القرب وحرمة المجاورة.

قال: ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا جمو ضبّ خرب وماء؛ شن بارد، فاتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه، ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة، وإنما هما من وصف الجحر والماء.

قال: ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدره وصدر زيد، فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض، فاختاروا الخفض هنا حملا على الباء وإن كانت زائدة في حكم الساقط، للقرب والمجاورة، فكان إعمال الثاني في ما نحن بصدده أولى للقرب والمجاورة والمعنى فيها واحد. ,

وقال أبو البقاء في (التبيين): المجاورة توجب كثيراً من أحكام الأول للثاني والثاني للأول، ألا ترى إلى قولهم الشمس طلعت وأنه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاور الضمير الفعل، وكذلك قامت هندلا يجوز فيه حذف التاء، فلو فصلت بينها جاز حذفها، وما كان ذاك إلا لأجل المجاورة.

وقال في موضع آخر: قد أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاور على المجاور على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى، كقولهم جحر ضب خرب، وكقولهم (إني لآتيه بالغدايا والعشايا). والغداة لا تجمع على غدايا، ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير.

وقال في موضع آخر: ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم وللمجاورة أثر، ألا ترى أن كلا لما جاورت المنصوب والمجزور حملت على ما قبلها ولا سبب إلا الجوار، وما حل على ما قبله بسبب الجوار كثير جداً ثم قال: وكل موضع حل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجاعا للحاجة.

حرف الحاء

الحركة فيها فوائد الفائدة الأول حدوث الحركة مع الحرف

اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف أو معه أو قبله، على ثلاثة مذاهب.

قال ابن جني: والأول هو مذهب سيبويه، قال الفارسي: وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال.

قال: ويشهد للقول بأنها تحدث بعده وفساد القول بأنها قبله وجودنا إياها فاصلة بين المثلين مانعة من إدغام الأول في الآخر، نحو الملل والضفف والمشش، كما تفصل الألف بعدها بينها نحو الملال والضفف والمشش، فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الإدغام، ونحو من ذلك قولمم: ميزان وميعاد، فقلب الواو ياء يدل على أن الكسرة لم تحدث قبل الميم، لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو، وإنما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب لأنها لم تلها، وأيضاً لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام لأن حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين.

وقال: ويفسد كونها حادثة مع الحرف أنا لو أمرنا مذكراً من الطي تم اتبعناه أمرأ آخر له من الوجل من غير حرف عطف لقلنا اطويجل والأصل فيه اطووجل، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فلو لا أن كسرة واو اطو في الرتبة بعدها لما قلبت واو وجل، وذلك أن الكسرة إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها في جنس الصوت فتجتذبها إلى ما هي بعضه ومن جنسه وهي الياء ، وكما أن هناك كسرة في الواو فهناك أيضاً الواو وهي وفق الواو الثانية لفظاً وحساً، وليست الكسرة على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانية من الواو الأولى ، لأنه يروم أن يثبتها جيعاً في زمان واحد، ومعلوم أن الحرف أوفي صوتاً وأقوى جَرْساً من الحركة ، فإذا لم يقل لك أنها أقوى من الكسرة التي فيها فلا أقل من أن تكون في القوة والصوت مثلها، وإذا كان كذلك لزم أن لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها، لأنها بإزاء الكسرة المخالفة للواو الأولى الموافقة للفظ الثانية، فإذا تأدى الأمر بالمعادلة إلى هنا توفت الواو والكسرة أحكامها فكان لا كسرة قبلها ولا واو، وإذا كان كذلك لم تجد أمراً تقلب له الواو الثانية ياء، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من اطووجل صحيحة غير معلة لتوفى ما قبلها من الواو والكسرة أحكامها وتكافيها فها ذكرنا، فدل قلب الواو الثانية ياء حتى صارت اطو يجل، على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها ، وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة.

قال الفارسي: ويقوى قول من قال إنها تحدث مع الحرف أن النون، الساكنة عرجها مع حروف الغم من الأنف، والمتحركة مخرجها من الغم، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف، وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها، فكان ينبغي أن لا تغني عنها شيئاً لسبقها هي لحركتها.

قال ابن جني: كذا قال: الفارسي قال: ورأيته معنيا بهذا الدليل، وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له، لأنه لا ينكر أن يؤثر الشيء فها قبله من قبل وجوده، لأنه قد علم أن سيرد فيا بعده، وذلك كثير، فعنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميا في اللفظ وذلك نحو عمبر وشباء، فكها لا يشك في أن الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها، فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف، بل إذا كانت الباء أبعد عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد أثرت على بعدها ما أترته، كانت حركة النون التي هي أقرب إليها وأدل بأن تجتذبها وتنقلها من الأنف إلى الفم، وبما غير متقدما لتوقع ما يرد من بعده ضمهم همزة الوصل لتوقع الضمة بعدها نحو ادخل. استصغر، استخرج.

قال ابن جني: وبما يقوى عندي قول من قال إن الحركة تحدث قبل الحرف: إجماع النحويين على قولهم إن الواو في نحو يعد ويزن إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، يعنون في يوعد ويوزن لو خرج على أصله، فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين، وفي يوزن بين فتحة وزاء، فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو يوعد عين فتحة وزاء، فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو يوعد إليها من فتحها وكسرة العين التي هي أدنى إليها من فتحها وكسرة العين التي هي أدنى يلزم من موضعين.

أحدها: أنه لا يجب أن يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبه السائل إلى أنهم مريدوه ومعتقدوه، ألا ترى أن من يقول إن الحركة تحدث بعد الحرف ومن يقول إنها معه، قد أطلقوا جميعاً عددا القول الذي هو قولم عان الواو حذفت من يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين، وهذا أمر لا يُعلن بهم.

والآخر: أن أكثر ما في هذا أن يكون القوم أرادوه، وهذا لا يصلح دلبلاً على وضع الخلاف: لأن همذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس رس، ولا يرجع فيه إلى إجماع لأن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة، لأن كلامهم إنما يرجع فيه إلى التأمل والطبع، لا إلى التبعية والشرع، وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في أن الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها.

قال: وقد كنا قلنا فيه قديماً قولا آخر مستقيا، وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف؛ فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الله والضمة بعض الوو، فكها أن الحرف لا يجامع حرفاً آخر في وقت واحد فينشآن معا في وقت واحد، فكذا بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد، لأن حكم البعض في هذا جار بجري حكم الكل، ولا يجوز أن تتصور أن حرفاً من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في زمانين؛ فهذا يفسد قول من قال غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في زمانين؛ فهذا يفسد قول من قال ان الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها وقبله أيضاً، ألا ترى أن الحرف الناشيء عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركة، وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة والألف التابعة لما في نحو ضارب وقائم، وكذلك اعتراف معترف بين الفتجة والألف التابعة لما في نحو ضارب وقائم، وكذلك المتراف حدم العيان ما انتهى والباء والضمة والواو إذا تبعتاها، وهذا تناه في البيان البروز إلى حكم العيان ما انتهى.

وقد جزم أكثر النحاة بالقول الذي صار إليه سيبويه، فقال ابن الخباز في (شرح الدرة) بعد أن تكلم على إعراب الاسم المنصرف: وههنا ترتيب، وهو أن حرف الإعراب قبل الحركة، والتنوين بعد الحركة لكن خالفه أبو البقاء العكبري فقال في (اللباب): الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده، وقال قوم منهم ابن جني هي بعده، والدليل على الأول من وجهين

أحدهما: أن الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمد والجهر والشدة ونحو ذلك، وإنما كانت كذلك لأن صفة الشيء كالعرف والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه إذ في ذلك قيامها بنفسها.

والناني: أن الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حركتها همزة،ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتها، بل كنت تخرجها من الخيشوم، وفي العدول عن ذلك دليل على أن الحركة معها.

واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين.

أحدهما: أنك لما تدغم الحرف المتحرك فيا بعده نحو طلل، دل على أن بينهما حاجزاً وليس إلا الحركة.

والثاني: أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف، والحرف لا ينشأ منه حرف آخر فكذلك ما قاربه.

والجواب عن الأول: أن الإدغام امتنع لتحصن الأول لتحركه لا لحاجز بينها، كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض.

وعن الثاني من وجهين.

أحدهما: أن حدوث الحرف عن الحركة كان لأنها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه وليست بعضاله؛ ولهذا إذا حذفت الحرف بقيت الحركة بمالها، ولو كان الحادث تماماً للحركة لم تبق الحركة، ومن سمي الحركة بعض حرف أو حرفاً صغيراً فقد تجوز، ولهذا لا يصح النطق بالحركة وحدها.

والثاني: لو قدرنا أن الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن تقارن الحرف الأول، كما أنه ينطق بالحرف المشدد حرفاً واحداً وإن كانا حرفين في التحقيق، إلا أن الأول لما ضعف عن الثاني أمكن أن يصاحب، والحركة أضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع أن يصاحب الحرف الحرف انتهى.

الفائدة الثانية

الحرف غير مجتمع من الحركات

قال أبو البقاء ويتعلق بهذا الاختلاف مسئلة أخرى وهي أن الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين.

أحدها: أن الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى، لقول من قال إنه مجتمع من حركتين، لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين.

أحدها: ما سبق من أن الحركة ليست بعض الحرف.

والثاني: أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكيالها، فلو كان الحرف كحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف ـ انتهى، وكأنه يشير بذلك إلى مخالفة ابن جني أيضاً فإنه عقد لذلك بابا في (الخصائص) قال فيه الحركة حرف صغير ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاعر:

نفي الدارهيم تنقاد الصياريف

وقوله:

وإنني حيثها يسري الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنو فأنظـور يريد فأنظر، وقول ابن هرمة يرثى ابنه:

فأنت مَن الغوائـل حين تــرمــي ومــــن ذم الرجـــــال بمنتــــزاح يريد بمنتزح، وهو مفتعل من النزوح، ولكون الحركات أبعاض الحروف أجريت الحروف مجراها في الإعراب بها، في الأبواب المعروفة من الأسماء الستة والتننية والجمع على حدها، والأفعال الخمسة، وتضارعت الحروف والحركات في الحذف للتخفيف فحذفت الحركة في قوله ومن يتق فإن الله معه، وقوله (وقد بـدا هنك من المشزر) وقول، (فاليـوم أشرب غير مستحقب). وحذف الحرف في قوله (فألحقت أخراهم طريق ألاهم) يريد أولاهم وقوله (وصاني العجاج فيا وصني). يريد فيا وصاني.

قال: ومن مضارعة الحرف للحركة أن الأحرف الثلاثة الألف والياء والواو إذا أشبعن ومطلن أدين إلى حرف آخر غيرمن إلا أنه شبيه بهن وهو الهمزة، فإنك إذا مطلت الألف أدتك إلى الهمزة فقلت، أأا، وكذلك الياء في قولك إيء، والواو في قولك أوء، فهذا كالحركة إلى الهمزة فقلت آآا – وكذلك الثاني في قولك أي، أو الواو في قولك أو، فهذا كالحركة أدتك إلى صورة أخرى غير صورتها وهي الألف والياء والواو في منتزاح والصياريف وأنظور، وهذا غريب في موضعه.

ومن ذلك أن تاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا نحو حزة وطلحة وقائمة، ولا يكون ساكنا، فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو قطاة وحصاة وأرطاة وحبطاة، ألا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي هي.

وقال: وهذا أحد ما يدل على أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أختيها، لأنها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونها، ومن ذلك أنهم قد بينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة بها، وذلك نحو قولهم وازيداه واغلامها واغلامها واغلامها في المجرهيه، فهذا نحو قولهم أعطيتكه ومررت بكه واعزه ولا تدعه، والماء في الجميم لبيان الحركة لا ضمير.

ومن ذلك أن أقعد الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه وهو الألف، فجرت لذلك مجرى الحركة، ألا ترى أن الحركة لا يمكن تحريكها فهذا وجه أيضاً من المضارعة فمها. وأما شبه الحركة بالحرف ففي نحو تسميتك امرأة بهند وجل فلك فيها مذهبان الصرف وتركه، فإن تحرك الأوسط ثقل الاسم فبتمين منع الصرف نحو قدم اسم امرأة، فجرت الحركة مجرى الحرف في منم الصرف كسعاد ونحوه.

ومن ذلك أنك إذا أضفت أي نسبت الرباعي المقصور اجزت إقرار ألفه وقلبها ألما فتقول في حبلي حبلي وإن شئت حبلوي، وفي الخياسي تحذف ألفه البتة كحباري ومصطفى، وكذلك إن تحرك الثاني من الرباعي تحذف ألفه البتة كقولك في جزي جزي وفي بشكي بشكي فأوجبت الحرف الزائد على الأربعة.

ومن مشابهة الحركة للحرف أنك تفصل بها ولا تصل إلى الإدغام معها، كما تفصل بالحرف ولا تصل إليه معه، وذلك نحو وتد ونظر فحجزت الحركة بين متقاربين، كما يحجز الحرف بينهما نحو شمليل وجدير.

ومنها: أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد، وذلك أنه إذا وقع رويا في الشعر المقيد سكن، كما أن الحرف المشدد إذا وقع رويا فيه خفف، والمتحرك كقوله:

> وقاتم الأعاق خاوي المخترقُ فأسكن القاف وهي مجرورة، والمشدد كقوله: أصحوت اليوم أم ساقتكُ هر

فحذف إحدى الرائين كها حذف الحركة من قاف المخترق.

قال: وهذا إن شئت قلبته فقلت إن الحرف أجرى فيه بجرى الحركة، وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم لحق بها الحرف.

قال: وهو عندي أقيس.

ومن ذلك استكراههم اختلاف التوجيه أن يجتمع مع الحركة غيرها من أختيها، نحو الجمع بين المخترق وبين الفقق والحمق. فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الألف مع الياء أو الواو ردفين.

قال: ومن ذلك عندي أن حرفي العلة الياء والواو قد صحافي بعض المواضع للحركة بعدها كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدها، وذلك نحو القود والحوكة والحونة والغيب والصيد وحول وروع و وإن بيوتنا عورة آ (۱) فيمن قرأ كذلك فجرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة بعدها مجراها فيها لوقوع حرف اللين ساكنا بعدها، نحو القواد والحواكة والخوانة والخوانة والخوانة والخوانة والخوانة والخوانة والخوانة منافيا من غو قولهم هيؤ الرجل من الهيأة هو جار مجرى صحة هيؤ لو قيل. فاعرف ذلك فإنه لطيف غريب.

الفائدة الثالثة كمية الحركات

قال ابن جني في باب كمية الحركات: أما ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فغلاث، وهي الضمة والكسرة والفتحة، ومحصولها على الحقيقة ست، وذلك أن بين كل حركتين حركة، فالتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف المالة نحو فتحة هين عالم وكاتب، كها أن الألف التي بعدها بين الألف والياء، والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم نحو فتحة لام الصلوة والزكوة، وكذلك قام وعاد، والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف قبل وسين سير، فهذه الكسرة المشمة ضماً، ومثلها الضمة المشمة كسرة كنحو قاف القص الكسرة وضمة عين مذعور وابن بور، فهذه ضمة أشربت كسرة، كا

⁽١) الأحزاب.

أنها في قبل وسير كسرة أشربت ضماً، فها لذلك كالصوت الواحد، لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة، ولا كسرة مشربة فتحة.

ويدل على أن هذه الحركات معتدات، اعتداد سيبويه بألف الإمالة وألف التفخير حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها.

وقال صاحب البسيط: جملة الحركات المتنوعة أربع عشرة حركة ثلاث للإعراب، وثلاث اللبناء، وثلاث متوسطة بين حركتين.

أحدها: بين الضمة والفتحة، وهي الحركة التي قبل الألف المفخمة في قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحيوة.

والثانية: بين الكسرة والضمة، وهي حركة الإشهام في نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي.

والثالثة: بين الفتحة والكسرة، وهي الحركة قبل الألف المالة نحو رمى. والعاشرة: حركة إعراب تشبه حركة البناء، وهي فتحة مالا ينصرف في حال الجر على مذهب من جعلها حركة إعراب.

والحادية عشرة: حركة بناء تشبه حركة الإعراب، وهي ضمة المنادي وفتحة المبنى مع (لا) على مذهب من جعلها حركة بناء.

الثانية عشرة: حركة الاتباع.

الثالثة عشرة: حركة التقاء الساكنين.

الرابعة عشرة: حركة ما قبل ياء المتكام على مذهب من جعله معرباً، فإنه جيء بها لتصح الياء، وليست حركة إعراب ولا حركة بناء.

قال: وإنما لقبت الحركة بهذا اللقب لأنها تطلق الحروف بعد سكونها، فكل حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين، فأشبهت بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه، وقال المهلمي في (نظم الفرائد): عددنا جلة الحركمات ستما وستما بعمدهما ثم اثنتين فاعمراب ثلاث أو بنساء ثلاث أو ثلاث بين بين ومشبهتسان والاتبساع حماد وأخرى لالتقماء السماكنين وواحمدة ممذب ذبة تمردت لمسدى أخسواتها في حيثين

وقال بعضهم الحركات سبع: حركة إعراب، وحركة بناء، وحركة حكاية، وحركة ابتاع، وحركة نقل، وحركة تخلص من سكونين، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم.

الفائدة الرابعة الحركة الاعرابية أقوى من البنائية

قال الشريف الجرجاني في حاشية الكشاف، الحركة الإعرابية مع كونها طارئة أقوى من البنائية الدائمة، لأن الإعرابية علم لمعان معتورة يتميز بعضها عن بعض، فالإخلال بها يفضي إلى التباس المعاني وفوات ما هو الغرض الأصلى من وضع الألفاظ وهياتها، أعني الإبانة عما في الضمير.

الفائدة الخامسة أسهاء حركات الاعراب وحركات البناء

يقال في حركات الإعراب، رفع ونصب وجر ــ أو خفض ــ وجزم. وفي حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف.

قال بعض شراح الجمل: والسبب في ذلك أن الإعراب جعلت ألقابه مشتقة من ألقاب عوامله، فالرفع مشتق من رافع، والنصب من ناصب، والجر أو الحفض من جار وخافض، والجزم من جازم. قال: وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو العمومة والخؤولة لأنها مشتقان من العم والخال، فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم لقبة للإعراب، ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق له منه ألقاب، جعلت ألقابه الضم والفتح والكسر والوقف.

وقال أبو النقاء العكبري في (اللباب) إنما خصوا الإعراب بذلك لأن الرفع ضمة مخصوصة، والنصب فتحة مخصوصة، وكذلك الجر والجزم، وحركة البناء حركة مطلقة، والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الآدميين، إذا أردت تعريفه غلبت عليه علماً، كزيد وعمرو، ولا تسميه رجلا لاشتراك الجنس في ذلك، فضمة الإعراب كالشخص المخصوص وضمة البناء كالواحد المطلق.

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة على المقرب) اختلف النحاة هل يطلق أحدها على الآخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبني مرفوع أم لا ، على ثلاثة مذاهب، فمنهم من قال لا يجوز إطلاق واحد منها على الآخر، لأن المراد الفرق وذلك يعدمه، ومنهم من قال يجوز إطلاق والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبينه، ومنهم من قال يجوز إطلاق أماء البناء على الإعراب ولا ينعكس.

الفائدة السادسة حركات الاعراب والبناء أيها أصل

قال أبر البقاء المكبري في (اللباب) اختلفوا في حركات الإعراب هل هي أصل لحركات البناء أم بالعكس، أم كل واحد منها أصل في موضعه ؟ فقد قوم إلى الأول، وعلته أن حركات البناء، وما ثبت بعلة أصل لفيره، وذهب قوم إلى الثاني وعلته: أن حركات البناء لازمة وحركات الإعراب منتقلة واللازم أصل للمتزلزل، إذ كان أقوى منه، وهذا ضعيف لأن تنقل

حركات الإعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لغير معنى. وذهب قوم إلى الثالث، لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام، وكل منها له علة غير علة الآخر، ولا معنى لبناء أحدهما على الآخر.

وعبر في (التبيين) عن هذا الخلاف بقوله: اختلفوا في حركات الإعراب هل هي سابقة على حركات البناء أو بالعكس، أو هما متطابقان من غير ترنس، قال والأقوى هو الأول.

الفائدة السابعة أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة

قال رجل للخليل لا أجد بين الحركات فرقاً ، فقال له الخليل: ما أقل من يبيز أفعاله ، أخبرني بأخف الأفعال عليك ، فقال لا أدري، قال أخف الأفعال عليك السعم لأنك لا تحتاج فيه إلى استمال جارحة إنما تسمعه من الصوت وأنت تمكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت، فل عمل فيه عضوان أثقل بما عمل فيه عضو واحد، هكذا نقله الزجاجي في (كتاب الإيضاح) في أصرار النحو.

وقال ابن جنى: أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون من السكون.

إذا علمت ذلك فتتفرع عليه فروع.

الفرع الأول: اختصاص الرفع بما اختص به والنصب والكسر بما اختص به، وذلك أن المرفوعات قليلة بالنسبة إلى المنصوبات إذ هي الفاعل والمبتدأ والحبر، وما ألحق بها من نائب الفاعل، واسم كمان، وخبر إن، بخلاف المنصوبات فإنها أكثر من عشرة، فجعل الأثقل للأقل لقلة دورانه، والأخف للأكثر ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقل.

وأيضاً فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف، والفرع الواحد من المنصوبات يتعدد، كالمفعول به والظرف والحال والمستثني، قال الزجاجي: الفعل ليس له إلا مرفوع واحد وينصب عشرة أشياء، ولما كانت المجرورات أكثر من المرفوعات وأقل من المنصوبات أعطيت الحركة الوسطى في النقل والخفة.

الفرع الثاني: اختصاص الضم بما بني عليه والفتح والكسر بما بني عليه لما ذكر أيضاً، فإن المبني على الفتح أكثر من المبني على الكسر، ومنه ما كان بحوار باء، نحو أين وكيف، فزاد بعداً عن الكسرة طلباً للخفة، إذ هو مع الياء أثقل منه وحده، والمبني على الضم أقل من المبني على الكسر، إذ لم يبن عليه إلا حيث والظروف الستة وغير وأي في بعض أحوالها والمنادي وبعض الضائر.

الثالث: اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع، فأعطى الأخف، وأعطيت التثنية لخفتها الكسر ليتعادلا.

الرابع: قلة وجود الضم في جنس الفعل فلم يوجد فيه إلا إعراباً في بعض الأحوال وذلك لأنه أثقل من الأسماء، فنحى في الغالب عن الفم لئلا يكثر الثقل.

الحناص : امتناع الجر والكسر في الأفعال جملة فراراً من الثقل أيضاً. وفي (البسيط): لا خلاف أن الفتح أخف عندهم من الكسر، والألف أخف من الياء، وفيه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة، ولذا حل الجر على النصب في مالا ينصرف، والنصب على الجر في جع المؤنث السالم حلاً على القرب.

وقال السخاوي في (شرح المفصل): قال الخليل: أول الحركات الضمة

لأَنها من الشفة، وأول ما يقع في الكلام الفاعل، فكان حق الكلام إذا حمل على المشاكلة أن يقسم أول الحركات لأول الأشياء.

وقال ابن الدهان في (الغرة): الضمة والكمرة مستقلتان مبائنتان للسكون، والفتحة قريبة من السكون بدلالة أن العرب تفر إلى الفتحة كها تفر إلى السكون من الضمة والكسرة، وذلك أنهم يقولون في غرفة نُحرُقات وفي كسرة كسرات بالاتباع، ثم إنهم يستثقلون ذلك فيقولون كسرات وغرفات بالسكون، وبعضهم يقول غرفات وكسرات بالفتح، فيعرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة، ولا يقولون ذلك في ضربة وإنما يقولون ضربات بالفتح لا غير، وأيضاً فإن العرب تخفف الكسرة في فخذ والضمة في عضد، ولا تخفف الفتحة في جل فأما القدر والقدر فلختان، وكذلك الدرك

و مما يدل على مناسبة الفتحة السكون أن الواحد إذا اعتلت عينه بالسكون اعتل في الجمع بالقلب إلى الياء على شرائط، تقول ثوب وثياب وسوط وسياط، ولم يقولوا أنواب. كها قالوا طوال، لأن الواو في طويل متحركة، وقالوا في جواد جياد، فقلبوا في الجمع لأنها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون _ انتهى.

الفائدة الثامنة مطل الحركات ومطل الحروف

قال ابن جني: باب في مطل الحركات ومطل الحروف:

أما الأول فينشأ عن الحركة حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحة ألف وبعد الكسرة ياء وبعد الضمة واو، وقد تقدمت أمثلته في الفائدة الثانية، قال: ومن مطل الفتحة قول عنترة:

ينباع من ذفري غضوب جسرة

وقال أبو علي: أراد ينبع فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً.

وقال الأصمعي: يقال انباع الشجاع ينباع انبياعاً إذا انخرط من بين الصفين ماضياً وأنشد فيه:

يطسرق حلم وأنساة معسا ثمت ينباع انبيساع الشجساع فهذا انفعل ينفعل انفعالاً ، والألف فيه عين وينبغي أن يكون عينه واوآ لأنها أقرب معنى من الياء هنا، نعم، قد يمكن عندي ان تكون هذه لغة تولدت ، وذلك أنه لما سمع ينباع أشبه في اللفظ ينفعل فجاءوا منها بحاض ومصدر ، كما ذهب أبو بكر إليه فيا حكاه أبو زيد من قولهم ضفن الرجل يضفن ، إذا جاء ضيفاً مع الضيف، وذلك أنه لما سمعهم يقولون ضيفن وكانت فيعل في الكلام أكثر من فعلن توهمه فيعلا فاشتق الفعل منه بعد أن سبق إلى وهمه هذا فيه ، فقال ضفن يضفن ، فلو سئلت عن مثال ضفن يضفن على هذا القول لقلت فلن يفلن ، لأن العين قد حذفت ، قال ومن مطل الفتحة عندنا قول المذلى:

بينا تعنق الكهاة وروغسة يوما أتيح له جريء سلفسع أي بين أوقات تعنقه فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً. وحدثنا أبو على أن أحد ابن يحيى حكي (خذه من حيث وليسا) قال وهو إشباع ليس، وحكي الفراء عنهم، أكلت لحيا شاة، أراد لحم شاة، فمطل الفتحة فأنشأ عنها ألفاً. ومن إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلاعيد، والأصل جلاعد جع جلعد وهو التشديد، فأما ياء مطالبق ومطيليق فعوض من النون المحذوفة وليست مطلا. ومن مطل الضمة قوله:

ممكورة جم العظام عطبول كسأن في أنسابها القرنفول وأما الثاني فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة المصوتة: الألف والياء والواو، وهي من حيث وقعت فيها امتداد ولين، إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتاً ويتمكن مدتها ثلاثة، وهي أن تقع بعدها وهي سواكن توابع لما هن منهن وهو الحركات من جنسهن الهمزة والحرف المشدد وأن يوقف عليها عند التذكر. فالهمزة نحو كساء ورداء وخطيئة ورزيئة ومقروءة وخبوءة، وإنما تمكن المد فيهى مع الهمزة لأن الهمزة حرف نأي منشأة وتراخي مخرجه، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله ثم تماديت بهن نحوه طلمن وشعن في الصوت فوفين له وزدن لبنائه ولمكانه، ولبس كذلك إذا وقع بعدهن فيهما وغير المشدد، ألا تراك إذا قلت كتاب وحساب وسعيد وعمود وصروب وركوب لم تجدهن لدنات ناعات ولا وافيات مستطيلات، كما تجدهن كذلك إذا تلاهن الهمز أو الحرف المشدد.

وأما سبب نعمهن ووفائهن وتماديهن إذا وقع المشدد بعدهن فلأنهن كما ترى سواكن، وأول المثلين مع التشديد ساكن، فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم، فحينئذ ما ينهضون الألف بقوة الاعتاد عليها فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضاً بما كان يجب لالتقاء الساكنين، من تحريكها إذ لم يجدوا عليه تطرقاً ولا بالاستراحة إليه معلقاً وذلك نحو شابة كان دلك فكلها رسخ الحرف في المد كان حينئذ محقوقاً بنامه وغادي كان كذلك فكلها رسخ الحرف في المد كان حينئذ محقوقاً بنامه وغادي الصوت به، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو، فشابه إذا أوفي صوتاً وأنمم جرساً من أختيها وقضيبكر أنعم وأثم من قوص به وتمود الثوب، لبعد الواو من أختيها وقضيبكر أنعم وأثم من قوص به وتمود الثوب، لبعد المواو من تقوى لغته ويتمال تمكينه وجهارته بما تجشمه من مد الألف في هذا الموضع دون أن يطغي به طبعه وينحط به اعتاده ووطوءه إلى أن يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كلغا بها ومصانعاً بطول المد عنها فيقول شابة ودابة، قال كثير:

إذا ما العوالي بالعبيط احمارت

وللأرض إما سودها فتجللت بياضا وإما بيضها فاسوأدت

وهذا الهمز الذي تراه أمر يخص الألف دون أختيها، وعلة اختصاصه بها أن همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودها ههنا ساكنة بعدها الحرف المدغم، فتحاملوا وحلوا أنفسهم على قلمها همزة تطرفا إلى الحركة، إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلاً لا في هذا الموضع ولا في غيره، وليست كذلك أختاها، لأنها وإن سكنتا في نحو قضيبكر وقوص به، فإنها قد يتحركان كثيراً في غير هذا الموضع، فصار تحركان كثيراً في غير هذا الموضع، فصار تحركها في غير هذا الموضع عوضاً من سكونها فيه، فاعرف ذلك فرقاً.

وقد أجروا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلها مجرى التابعين لما هو منها، وذلك نحو قولهم هذا جيبكر أي جيب بكر، وثوبكر أي ثوب بكر، وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو، فإن فيها سرآ له، ومن أجله جاز أت تمتد الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا، وذلك أن أصل المد وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه إنما هو للألف، وإنما الياء والواو في ذلك محولان عليها وملحقان في الحكم بها، والفتحة بعض الألف، فكانها إذا قدمت قبلها في نحو بيت وسوط إنما قدمت الألف إذ كانت الفتحة بعضها، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتها إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة فكان ذلك سبباً للأنس بالمد ولا سيا وهما بعد الفتحة، لكونها أختي الألف وقويتي الشبه بها، فصار شيخ وثوب نحو امرء شاخ وثاب، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدها _ قاعرف ذلك.

وأما مدها عند التذكر فنحو قولك أخواك ضرباً إذا كنت متذكراً المفعول به أي ضربا زيدا ونحوه، وكذلك مطل الواو إذا تذكرت في نحو ضربوا إذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك، أي ضربوا زيدا وضربوا يوم الجمعة أو ضربوا قياما فتتذكر الحال، وكذلك الياء في نحو اضربي، أي اضربي زيدا ونحوه، وإنما مطلت ومدت هذه الأحرف في الوقف عند التذكر لأنك لو وقفت عليها غير بمطولة ولا ممكنة المد وأنت متذكر ولم يمكن في لفظك دليل على أنك متذكر شيئاً ولا وهمت أن كلامك قد تم ولم يمكن في بعده مطلوب متوقع لك، فلما وقفت ومطلت علم أنك متطاول إلى كلام تال للأول منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته، ووجه الدلالة من ذلك أن حروف اللين الثلاثة إذا وقف عليهن ضمغن وضفاءلن ولم يعب مدهن، وإذا وقعن بعد الحرفين تمكن واعترض الصدى

ولذلك قال أبو الحسن: إن الألف إذا وقعت بعد الحرفين كان لها صدى، ويدل على ذلك أن العرب لما أرادت مطلهن للندبة وإطالة الصوت بهن في الوقف وعلمت أن السكوت عليهن ينتقصهن ولا يفي بهن اتبعتهن الياء في الوقف توفية لهن وتطاولا إلى إطالتهن وذلك قولم: وازيداه. ولا بد من ألهاء في الوقف، فإن وضلت أسقطها وقام التابع في إطالة المصوت مقامها نحو، وازيداه واعمراه، وكذلك أختاها، نحو وانقطاع ظهرهيه وافلامكيه واغلامهمو واغلامهموه، وتقول في الوصل: واغلامهمو لقد كان كرياً، وانقطاع ظهر هي من هذا الأمر.

والمعنى الجامع بين التذكر والندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت في الموضعين، فلما كان هذه حال هذه الأحرف، وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر، صار كأنه الملفوظ به فتمت هذه الأحرف، وإن وقعن أطرافاً يتممن إذا وقعن حشوا لا أواخر _ فاعرف ذلك.

وكذلك الحركات عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفًا، فإذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توأم فيمطلن أيضاً حينئذ كما تمطل الحروف، وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت قمتا، أي قمت يوم الجمعة، ومع الكسرة أنتي أي أنت عاقلة، ومع الضمة قمتو أي قمت إلى زيد، فإن كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكناً صحيحاً كسر، لأنه لا يجري الصوت في الحركة. ثم انتهى إلى الصوت في الحركة. ثم انتهى إلى الحرف، ثم أشبعت ذلك الحرف ومطلته، كقولك في قدو انت تريد قد قام لقدي، وفي من مني، وفي هل هلي، وفي نعم نعمي، وفي لام التعريف من الغلام مثلاً إلى، وإنحا حرك بالكسرة دون أختيها لأنه ساكن احتيج إلى حركة فجرى مجرى التقاء الساكنين، نحو قم الليل، وعبه أطلق المجزوم والموقوف في القوافي المطلقة إلى الكسر كقوله (وأنك مها تأمري القلب يفعل).

وقوله (لما تزل برحالنا وكأن قدي)، ونحو بما نحن عليه حكاية الكتاب هذا سيفني يريد سيف، من أمرة كذا فلها أراد الوصل أثبت التنوين، ولما كان ساكناً صحيحاً لم يجز الصوت به كسر، ثم أشبع فأنشأ عنها ياء فقال سيفني، وإن كان الموقوف عليه عند التذكر ساكناً ممتلاً غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتح، نحو أي وكي ولو وأو كسر نحو، قمت كي، أي كي تقوم، ومن كان من لفته أن يفتح أو يضم لالتقاء الساكنين نحو «قم الليل» فقياس قوله أن يفتح ويضم عند التذكر، نحو قها وبعا وسرا.

وعن قطرب أن من العرب من يقول شم يا رجل، فإن تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة واواً فقلت شموا.

ومن العرب من يقرأ ﴿اشتروا الضلالة﴾ (١) بالضم، ومنهم من يكسر، ومنهم من يفتح، فإن مطلت مستذكراً قلت على من ضم اشترووا وعلى من كسر اشتروي، وعلى من فنح اشتروا. وروينا عن محمد بن محمد عن أحد بن موسى عن محمد بن الجيهم عن يجيى ابن زياد قول الشاعر؛

⁽١) سورة البقرة: آية ١٧٥.

فهم بطانتهم وهم وزراؤهم وهم القضماة ومنهم الحكام

فإن وقفت على هم من قوله وهم القضاة قلت وهمي، وكذا الوقف على منهم الحكام منهمي، وإن وقفت على هم من قوله وزراؤهم قلت وهمو لأنك كأنك رأيته فعل الشاعر، وإن شئت عكست حملا للتاني على الأول، وللأول على التاني، لأنك إذا فعلت ذلك لم تعد أن حلت على نظيره.

ولكها جاز شيء من ذلك عند وقفة التذكر، جاز في القافية البتة على ما تقدم وعلبه يقول عجبت منا أي من القوم على من فتح النون، ومن كسرها فقال من القوم قال مني.

التاسعة _ إنابة الحركة والمحرف: في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة، قال ابن جني الاولى أن تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه ودليلاً عليه كقوله:

كفاك كف لا تليستى درها جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما يريد تعطي، وقوله (وآخر صفوان متى يشأ يصبر منه) وقوله، (دوامي الأيد يخبطن السربحا) ومنه قوله تعالى ﴿يا عباد فاتقون﴾ (١) وهو كنير في الكسرة، وقد جاء في الضمة منه قوله:

إن الفقير بيننــا قــاض حكــم إن يــرد الماء إذا فــاب النجــم يريد النجوم، فحذف الواو وأناب عنها الضمة وقوله (حتى إذا بلت حلاقيم الحلق) يريد الحلوق، وقال الأخطل:

كلع أيـدي مشـاكبـل مثلبــة يندبن ضرص بنات الدهر والخطب يريد الخطوب، ومنه قوله تعالى ﴿وَيُعِج الله الباطل ــ ويوم يدع الداع ــ وسندع الزبانية﴾ كتب ذلك بغير واو دليلا في الخط على الوقف عليه بغير

⁽١) سورة الزمر: آية ١٦.

واو في اللفظ، وله نظائر، وهذا في المفتوح قليل لخفة الألف، قال (مثل النقاء لبده ضرب الطلل) يريد الطلال، ونحو منه قوله:

ألا لا بارك الله في سهيسل إذا ما الله بارك في الرجال

فحذف الألف من لفظة الله ومنه قوله، (أو الفا مكة من ورق الحمى) لأنه أراد الحهام، فحذف الألف فالتقت المهان، فغير على ما ترى. وقال أبو عثهان في قوله تعالى: يا أبت، أراد يا أبتا، فحذف الألف، وقال الشاعر:

فلست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لـواني يريد بلهفاً.

والثاني منها: وهو إنابة الحرف عن الحركة في بعض الآحاد وهي الأسهاء السنة وجميع التثنية، وكثير من الجمع، فإن الألف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الإعراب، وكذا النون في الأفعال الخمسة نائبة عن الضمة، وليس من هذا الباب إشباع الحركات على الحركات في نحو مستراح والمساريف وأنظور؛ لأن الحركة في نحو هذا لم تحذف، ويثبت الحرف عنها بل هي موجودة لا مزيد فيها ولا منتقص منها.

العاشرة _ هجوم الحركات: في هجوم الحركات على الحركات، قال ابن جني هو على ضربين، أحدها مقيس والآخر قليل غير مقيس.

فالأول قسان، أحدها: أن تنفق فيه الحركات والآخران مختلفان، فيكون الحكم للطارى، منها على ما مضى، فالمتفقان نحوهم يغزون ويدعون، أصله يغزوون، فأسكنت الواو الأولى التي هي اللام؛ وحدفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها، ونقلت تلك الضمة المحدوفة عن اللام إلى الزاي التي هي العين فحدفت لها الضمة الأصلية في الزاي لطروء الثانية على الأولى الراتبة عليها، ولا بد من هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الأولى الراتبة اعتباراً في ذلك بحكم المختلفين، ألا تراك تقول في العين المكسورة بنقل

الضمة إليها مكان كسرتها نحو يرمون ويقضون، نقلت ضمة ياء يرميون إلى ميمها فابتزت الضمة المج لكسرتها، أو حلت محلها فصارت يرمون، فكما لا نشك في أن ضمة مع يرمون غير كسرتها في يرميون لفظاً، فكذلك نحكم على أن ضمة زاي يغزون غير ضمتها في يغزوون تقديراً وحكماً. ونحو من ذلك قولم في جمع مئة مئون، فكسرة مع مئون غير كسرتها في مئة اعتباراً بحال المختلفين في سنة وسنون وبرة وبرون، ومثله ترخيم برئن ومنصور فيمن قال، يا حار، إذا قلت يا منص ويا برث، فالضمة فيها غير الضمة فيمن قال يا برث ويا منف على يا حار اعتباراً بالمختلفين، فكها لا يشك في أن ضمة يا حار، غير كسرة يا حار سهاعاً ولفظاً، فكذلك الضمة على يا حار في يا برث ويا منص خير الضمة فيها على يا حار تقديراً وحكاً.

وكذلك كسرة صاد صنو وقاف قنو غير كسرتها في صنوان وقنوان.

وكذلك كسرة ضاد تقضين في الجمع غير كسرتها للقدرة فيها في أصل حالها وهو تقضين في المغرد على حد ما تقدم في يغزون ويدعون.

وأما المختلفتان فأمرهما واضح نحو يرمون ويقضون، والأصل يوميون ويقضيون فأسكنت الياء استثقالاً للضمة عليها ونقلت إلى ما قبلها فابتزته كسرته لطروءها عليها، فصارت يرمون ويقضون.

وكذلك أنت تغزين أصله تغزوين، نقلت الكسرة من الواو إلى الزاي فابتزتها ضمتها فصار تغزين، إلا أن منهم من يشم الضمة إرادة للضمة المقدرة، ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم، ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبتزة عن هذين الموضعين أنهم إذا أمروا ضموا همزة الوصل وكسروها إرادة لها، نحو اقضوا ارموا ونحو اغزى ادعى، فكسرهم مع ضمة التالث وضمهم مع كسرته يدل على قوة مراعاتهم للأصل المغير، وأنه عندهم مراعى معتد مقدر.

ومن المتفقة حركتاه، ما كانت فيه الفتحتان نحو اسم المفعول من نحو

اشتد واحمر وهو مشتد ومجمر وأصله مشتدد ومجمرر، فأسكنت الدال والراء الأوليان وأدغمتا في المثل ولم تنقل الحركة إلى ما قبلها فتغلبه على حركته التي فيه، كما نقلت في يغزون ويرمون، يدل على ذلك قولهم في اسم الفاعل أيضاً كذلك مشتد ومجمر، فلا نقلت هنا لوجب أن تقول مشتد ومجمر، فلما لم تقل ذلك وصح في المختلفين اللذين الثقل فيها موجود لفظاً امتنعت من الحكم به فيا تحصل الصيغة فيه تقديراً ووهماً.

وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه، ألا ترى إلى صحة الواو والياء جيعاً بعد الفتحة، وتعذر صحة الياء الساكنة بعد الكسرة، وذلك أنك لو حذفت الضمة في يرميون ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرمون؛ ثم وجب قلب الواو ياء وأن تقول هم يرمين، فيصبر إلى لفظ جاعة المؤنث.

وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزوين إلى الزاي لصار التقدير إلى تغزين، ثم يجب قلب الياء واواً لانضهام الزاي قبلها فتقول للمرأة، أنت تغزون فيلتبس بجهاعة المذكر؛ فهذا حكم المضموم مع المكسور، وليس كذلك المفتوح؛ ألا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو هؤلاء يخشون ويسعون، وأنت ترضين وتخشين، فلها لم تغير الفتحة هنا في المختلفين اللذين تغييرها واجب لم تغير الفتحتان اللئان إنما هما في التغيير محولتان على الضمة مع الكسرة.

فإن قيل: قد يقع اللبس أيضاً حيث رمت الفوق لأنك تقول للرجال أنتم تغزون؛ وللنساء أنتن تغزون، وتقول للمرأة أنت ترمين، ولجمع النساء أنتن ترمين.

قيل: إنما احتمل هذا النحو في هذه الأماكن ضرورة، ولولا ذلك لما احتمل. وكذلك أنت ترمين، أصله ترميين فالحركتان أيضاً متفقتان، فإذا أسكنت المكور الأول ونقلت إليه ضمة التاني وأسكنت المكور الأول ونقلت إليه كسرة الثاني بقي اللفظ بجاله كأن لم تنقله ولم تغير شيئاً منه فوقع اللبس، فاحتمل لما يصحب الكلام من أوله وآخره كأشياء كثيرة يقع اللبس في فنظها فيعتمد في بيانها على ما يقارنها كالتحقير والتكسير وغير ذلك؛ فلها وجدت إلى رفع اللبس بحيث وجدته طريقاً سلكتها، ولما لم تجد إليه طريقاً في موضع آخر احتملته ودللت بما يقارنه عليه.

الضرب الثاني: بما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله، وقال (اضرب الساقين إمك هابل)، أصله أمك فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرأ (فلإمه الثلث) فصار إمك ثم اتبع الكسر الكسر فهجمت كسرة الاتباع على ضمة الإعراب فابنزتها موضعها، فهذا ثاذ لا يقاس عليه، ألا تراك لا تقول، قدرك، واسعة ولا عدلك ثقيل ولا بنتك عاقلة، ونحو من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي (بما انزليك) وقياسه في تخفيف الهمزة أن تبعل الممزة بين بين، فتقول بما أنزل واليك، لكنه حذف الممزة حذفاً وألقى كسرتها على لام أنزل وقد كانت مفتوحة، فغلبت المحسرة المتحدة على الموضع، فصار تقديره بما أنزلليك فالتقت اللاسان متحركتين فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية، كقله تعالى ﴿لكنا هو الله منه

ونحو منه ما حكاه لنا أبو علي عن أبي حبيدة أنه سمع (دعه في حرمه) وذلك أنه نقل ضمة الهمزة بعد أن حذفها على الراء وهي مكسورة، فنفى الكسرة وأعقب منها ضمة.

ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى في خبر له مع ابن الأعرابي بحضرة سعيد بن مسلم، عن امرأة قالت لبنات لها وقد خلون إلى أعرابي كان يألفهن (أفي السوءة تنتنه) قال أحمد بن يحيى فقال لي ابن الأعرابي تعال إلى هنا اسمع ما تقول، قلت وما في هذا أرادت استفهام إنكار أفي السوء أنتنه، فألقت فتحة أنتن على كسرة الهاء، فصارت تخفيف السوءة أفي السوء تنتنه، فهذا نحو مما نحن بسبيله، وجيعه غير مقيس، لأنه ليس على حد التخفيف القياسي، لأن طريق قياسه أن تقول في حر أمه فتقر كسرة الراء عليها وتجعل همزة أمه بين بين، أي بين الهمزة والواو ولأنها مضمومة، كقوله تعالى وسنهزون فيمن خفف، أو في حريمه فيبدلها ياء البتة على يستهزيون، وهو رأي أبي الحسن، فأما في حرمه فليس على قياس البتة وكذلك قياس وهو رأي أبي الحسن، فأما في حرمه فليس على قياس البتة وكذلك قياس تخفيف تولها أبي السوءة أنتنه أن تقول أفي السوء تنتنه فتخلص همزة أنتنه ياء البتة لانفتاحها وانكسار ما قبلها، كقولك في تخفيف مئزر ميزر _ انتهى ما ذكره ابن جني.

ومن فروع هذا الباب كسرة شرب إذا بني للمفعول، وكسرة زبرج إذا صغر هل تبقى؟

ظاهر كلامهم نعم، قال أبو حيان ولو قيل إنها زالت وجاءت كسرة أخرى لكان وجها، كما قالوا فيمن زيد في الحكاية على أحد القولين وفي منصور إذا رخت منص على لفة من لا ينتظر، فإنهم زعموا أنها ضمة بناء غير الضمة في منصور التي هي من حركات الكلمة الأصلية، قال: وإذا صغرت فعلا على فصيل فضمة فعيل غير ضمة فعل، وقيل هي هي.

الحادية عشرة ـ قولهم حرف متحرك: قال ابن القيم في (بدائم الفوائد) قال السهيلي قولهم حرف متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم، فإن الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز إلى حيز، والحرف جزء من الصوت وتحال أن تقوم الحركة بالحرف الأنه عرض، والحركة لا تقوم بالعرض، وإنما المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحدث الذي يخرج منه الحرف، فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت خفي مقارب للحرف إن امتد كان واوآ

وان قصر كان ضمة، والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة، وكذا القول في الكسرة.

والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، ولا يعدث بعد الحرف صوت، فينجزم عند ذلك أي ينقط، فلذلك سمي جزءاً اعتباراً بانجزام الصوت وهو انقطاعه، وسكوناً اعتباراً مالعضو الساكن، فقولم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو، وإذا سميت ذلك رفعاً ونصباً وجزماً فهي من صفة العموت، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحها وينخفض عند كسرها وينجزم عند سكونها، وعبروا بهذه عن حركات الإعراب لأنها لا تكون إلا بسبب وهو العامل، كما أن هذه إنحا لا تكون بسبب وهو العامل، كما أن هذه إنحا لا تكون بسبب وهو حركة العضو وعن أحوال البناء تلك، لأنه لا يكون بسبب أعني بعامل، كما أن هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة.

قال ابن القم: وعندي أن هذا ليس باستدراك على النحاة، فإن الحرف وإن كان عرضاً فقد يوصف بالحركة تبعاً لحركة محله، فإن الأعراض وإن لم تتحرك بأنفسها فهي تتحرك بحركة محالها فاندفع الإشكال جلة.

الثانية عشرة ـ الحركات هل هي مأخوذة من حروف المد: قال أبو حبان في (شرح التسهيل) اختلف النحاة في الحركات الثلاث، أهي مأخوذة من حروف المد واللين أم لا ؟ فذهب الأكثرون إلى أن الفتحة من الألف والضمة من الواو والكسرة من الياء اعتاداً على أن الحروف قبل الحركات، والثاني مأخوذ من الأول.

وذهب بعض النحويين إلى أن هـذه الحروف مـأخـوذة مـن الحركـات الثلاث: الألف من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة، اعتاداً على أن الحركات قبل الحروف، وبدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت، وأن العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالأصل على فرعه. وذهب بعض النحويين إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات، ولا الحركات مأخوذة من الحروف، اعتاداً على أن أحدهما لم يسبق الآخر، وصححه بعضهم ــ انتهى.

الثالثة عشرة تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركة: قال في (البسيط) تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركة.

الرابعة عشرة تقدير الحرف ساكناً: الأصل في تقدير الحرف أن يقدر ساكناً، لأن الحركة أمر زائد فلا يقدم عليه إلا بدليل، ومن ثم كان مذهب سيبويه في شاة أن الأصل فيها شوهت بسكون الواو كصحفة، لا شوّهة بالفتح، وفي دم أن وزنه فعل بالسكون لا فعل بالتحريك.

الخامسة عشرة ـ قيام الحركة مقام الحرف: الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي المؤنث بغيرها، نحو، سقر، فإنه يمنع الصرف كها لو كان فوق ثلاثة إقامة للحركة مقام حرف رابع، بدليل تحتم حذف ألف جزي في النسب؛ كتحتم ألف مصطفى لا كتخبير ألف حبلي المشاركة لها في عدد الحروف.

قال في (البسيط) فإن قيل، لو جرت الحركة مجرى المحرف الرابع لم تلحقه ناء التأنيث في التصغير كالرباعي، ولا شك في لحوقها نحو سقيرة.

قلت: نحن لا ندعي أن الحركة تجري مجرى الحرف الرابع في كل حكم بل في موضع يثقل اللفظ بها، وذلك في المكبر بخلاف المصغر.

السادسة عشرة _ الحركة المنقولة في الوقف: قال أبو البقاء في (التبين) أعلم أنهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو، هذا بكر ومررت ببكر؛ أن حركة الإعراب صارت في الكاف إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف وإنما يريدون أنها مثلها.

السابعة عشرة _ تسمية المتقدمين للحركات: قال ابن يعيش: كان

المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكمرة الياء الصغيرة، لأن الحركات والحروف أصوات، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت فسموا العظيم حرفاً والضعيف حركة؛ وإن كانا في الحقيقة شئاً واحداً، ولذلك دخلت الإمالة على الحركة كما دخلت الألف إذ الغرض أنما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض.

فائدة

السؤال عن مبادىء اللغات يؤدي إلى التسلسل

قال بعض شراح الجمل: السؤال عن مبادي اللغات يؤدي إلى التسلسل، فلهذا لا ينبغي أن يسأل لأي شيء انفردت الأساء بالجر وانفردت الألهال بالجزم، وإنما ينبغي أن يسأل ها كان يجب قامتنع، وهو خفض الأفعال المضارع بالمجزمة بالإضافة، لأن الفعل مرفوع، وإن أضيف إليه كقوله تعلى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) (١) وجزم الأساء التي لا تنصر ف وذلك أنها لما أشبهت الفعل المضارع وحكم لها يحكمه فلم تنون ولم تخفض كالفعل، كان يجب أن يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي أشبهته بدل حله على النصب، ويكون الاسم الذي لا ينصر ف ساكناً في حال الحفض ويكون فيه ترك العلامة علامة.

والجواب على ذلك: ما ذكره الزجاجي أنه لم تخفض الأفعال المضارعة لأن الخفض لو كان فيها إنما كان يكون بالإضافة، لأنه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلا الإضافة إما للملك أو للإستحقاق، والأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه فلا يكون فيها إضافة، وإذا لم يكن فيها إضافة لم يكن فيها خفض، فإن أضيف إلى الفعل فإنما يضاف إليه في اللفظ ولصدره

⁽١) سورة المائدة: آية ١١٩.

في المعنى، ولذلك لا تؤثر الإصافة فيه، ولم تجزم الأسهاء التي لا تنصرف لأنها قد ذهب منها التنوين، فلو ذهبت الحركة لأدى ذلك إلى ذهاب شيئين من جهة واحدة، وذلك إخلال بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها.

حكاية الحال من القواعد الشهبرة

قال ابن هشام في (المغني) القاعدة السادسة، أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كيا يعبرون عن اللشيء الخاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار نحو ﴿ وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة ﴾ (أ) لأن لام المبتداء للحال ونحو ﴿ هذا من شيعته وهذا من عدوه ﴾ (أ) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلاة والسلام، كيا تقول هذا كتابك فخذه، وإنما الإشارة كانت إليها في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله فذه، وإنما الإيارة كانت إليها في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله الأرض ﴾ (أ) ألا ترى أنه تعالى قصد بقوله فتثير سحاباً إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تبدر أولا قطعاً ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاماً، ومنه ﴿ ثم قال له كن فيكون ﴾ (أ) أي فكان ﴿ ومن يشرك بالله فكأغا خر من الساء فتخطفه الطير أو تهوي به الربح في مكان سحيق ﴾ (أ) . ﴿ ونريد أن نمن على الذين استضعفوا ﴾ (أ) إلى الربح في مكان سحيق ﴾ (أ) .

⁽١) سورة النحل: آية ١٣٤.

⁽٢) سورة القصيص: آية ١٥.

⁽٣) سورة الروم: آية ١٤.

⁽٤) سورة البقرة: آية ١٧.

⁽٥) سورة الحج: آية ٣١.

⁽٦) سورة القصص: آية ٥.

ذراعيه (١) أي يبسط ذراعيه، بدليل ونقلبهم، ولم يقل وقلبناهم، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام أن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومتله ووالله مخرج ما كنتم تكتمون ع إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارى، وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية.

ومثلها قوله:

جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالإيماض ولولا حكاية الحال في قول حسان (يغشون حتى لا تهر كلابهم) لم يصح الرفع، لأنه لا يرفع إلا وهمو للحال، ومنه قوله تعالى ﴿حتى يقول السهل﴾.

الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير

وفيه فروع:

منها مروان، يحتمل أن يكون وزنه فعلان أو مفعالا أو فعوالا، والأول له نظير فيحمل عليه، والآخران مثالان لم يجيئًا، ذكره ابن جني.

ومنها: فم أصلها فوه فوز حذفت الهاء لشبهها بحرف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الألف، فحذفت كحذف حرف العلة، فبقيت الواو التي هي عين حرف الإعراب، وكان القياس قلبها ألفاً لتحركها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها، ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو عصا ورحى، فتحذف الألف لالتقاء الساكتين فيبقى المعرب على حرف واحد، وذلك معدوم النظير. فلما كان القياس يؤدي إلى ما ذكر، أبدلوا من الواو مهاً، لأن

⁽١) سورة الكهف: آية ١٨.

الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهها متقاربان، ذكره ابن يعيش.

ومنها: ألف كلا وليست زائدة لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم أصلا، ذكره ابن يعيش أيضاً.

ومنها: مذهب سيبويه أن التاء في كلتا بدل من لام الكلمة، كما أبدلت منها في بنت وأخت، وألفها للتأنيث، ووزنها فعلى كذكرى، وذهب الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما في كلا والوجه الأول، لأنه ليس في الأسهاء فعتل، ولم يعهد أن تاء التأنيث تكون حشواً في كلمة، ذكره ابن يعيش.

ومنها: قال ابن الأنباري في (الإنصاف) ذهب البصريون إلى أن الأسهاء الستة معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حووف الإعراب، وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين، قال والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه، أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب؛ فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، فإنه ليس في كلامهم، معرب له إعرابان، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير أولى من المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.

ومنها: قال ابن الأنباري: ذهب البصريون إلى أن الألف والواو والياء في الثنية والجمع حروف إعراب، وذهب الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وقد أفسده بعض النحويين بأن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم.

ومنها: قال ابن فلاح في (المغني) صفة اسم (لا) المبني يجوز فتحه نحو لا رجل ظريف في الدار، وهمي فتحـة بنـاء؛ لأن الموصـوف والصفـة جُعلا كالشي، الواحد بمنزلة خسة عشر، ثم دخلت (لا) عليهما بعد التركيب، ولا يجوز أن تكون دخلت عليها وهما معربان قبنيا معها؛ لأنه يؤدي إلى جعل ثلاتة أشياء كشيء واحد ولا نظير له.

ومنها: قال ابن فلاح ذهب البصريون إلى أن اللهم أصله يا ألل حذفت يا وعوض منها الميم المشددة في آخره.

وقال الكوفيون: ليست الميم بعرض بل أصله يا ألله أم أي أقصد فحدقت الهجزة من فعل الأمر واتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا وصارا كلمة واحدة، ولا يستنكر تركيب فعل الأمر مع غيره بدليل هام، فإنها مركبة حند البصريين من حرف التنبيه ولم، وعندنا من هل وأم، قالوا فها صرنا إليه له نظير وما صرتم إليه دعوى بلا دليل.

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): قال الكوفيون: ضمير الفصل إعرابه بإعراب ما قبله، لأنه توكيد لما قبله، ورده البصريون بأن المكنى لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز.

وقال ابن جني في الخصائص: إذا دل الدليل لا يجب إيجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب، فإنه حكى ما جاء على فعل إبلا وحدها، ولم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه، فأما إن لم يقم دليل فإنك عتاج إلى النظير، ألا ترى إلى غزويت لما لم يقم الدليل على أن واوه وياءه أصلان، احتجت إلى التعليل بالنظير، فمنعت أن يكون فعويلا لما تجد له نظيراً وحلته على فعليت لوجود النظير وهو عفريت ونفريت.

وكذلك قال أبو عثمان في الرد على من ادعى أن السين وسوف يرفعان الأفعال المضارعة: لم نر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال الله تعالى ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ (١) فجعل عدم النظير رداً على من أنكر

⁽١) سورة الضحى: آية ٥.

قوله، فأما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير، فإنك تحكم مع عدم النظير، وذلك قولك في الهمزة والنون من أندلس أنها زائدتان، وأن وزن الكلمة بها أنفعل؛ وإن كان هذا مثالا لا نظير له، وذلك أن النون لا محالة زائدة لأنه ليس في ذوات الحصسة شيء على فعلل، فتكون النون فيه أصلا لوقوعها أصول، وهي الدال واللام والسين وفي أول الكلمة همزة، ومتى وقع ذلك حكمت يكون الهمزة زائدة من أوائلها الا في الأساء الجارية على أفعالها نحو مدحرج وبابه، وقد وجب اذا أن الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بها على انفعل؛ وإن كان هذا كنون عنتر فالديل يقضي بكونها أصلا، لأنها مذهب بك عن ذلك وهذا كنون عنتر فالديل يقضي بكونها أصلا، لأنها مثابلة لعين جعفر؛ والمثال أيضاً معك وهو فعلل.

وقال ابن يعيش: ذهب المبرد إلى أن نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان وليسا بمبنيين مع لا، قال: لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اممياً واحداً فلم يوجد ذلك.

وقال ابن يعيش: وهذا إشارة إلى عدم النظير، قال: وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً. وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا.

وقال الشلوبين: قول من قال إن الحروف في الأسهاء الستة دلائل إهراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب؛ يؤدي إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك ذو مال، وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الإعراب؛ وذلك خروج عن النظائر، فلا ينبغي أن يقال به.

قاعدة

تسمية الرجل بما لا نظير له في الكلام

قال ابن يعيش: يجوز أن يسمى الرجل بما لا نظير له في كلام ولهذا لم يذكر سيبويه (دئل) في أبنية الأسماء لأنه اسم لقبيلة أبي الأسود، والمعارف غير معول عليها في الأبنية.

حل الشيء على نظيره

قال ابن الأثير في النهاية: الحُدَّاث جاعة يتحدثون؛ وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره، وهو سامر وسهار، فإن السهار المتحدثون.

الحمل على أحسن القبيحين

عقد له ابن جني باباً في الخصائص قال: وذلك أن تحفرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداها، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربها وأقلها فحشاً؛ وذلك كواو ورنئل أنت فيها بين ضرورتين.

إحداهما ان تدعى كونها أصلا في ذوات الأربعة غير مكررة، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكريس، نحو الوصوصة والوحوحة وضوضيت وقوقيت.

والأخرى: أن تجعلها زائدة أولا والواو لا تزاد أولا، فإذا كان كذلك كان أن الواو قد تكون كان أن تجعلها زائدة، وذلك أن الواو قد تكون أصلا في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه، أعني حال التضعيف؛ فأما أن تزاد أولا، فإن هذا أمر لم يوجد على حال، فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه، ومثل ذلك فيها قائماً رجل، لما كنت بين أن ترفع قائماً

فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون؛ وبين أن تنصب الحال من النكرة وهذا على قلته جائز، حملت المسئلة على الحال فنصبت، كذلك ما قام إلا ريداً أحد، عدلت إلى النصب لأنك إذا رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه، وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كل حال، فاعرف ذلك أصلا في العربية تحمل عليه غيره – انتهى.

وقال ابن أياز _ في نحو فيها قائماً رجل: أبو الفتح يسمى هذا الحمل أحسن القبيحين: لأن الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح، فحمل على أحسنها.

وقال ابن يعيش: إنما امتنع العطف على عاملين عند الخليل وسيبويه لأن حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه، وما قام مقام غيره فهر أضعف منه في سائر أبواب العربية، فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه، فإذا أقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الجر، فلاذا لم يخرجوا قولهم في المثل (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) على العطف على عاملين كما هو رأي الكوفيين، حيث جعلوا جر بيضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها كل، ونصب شحمة عطفا على خبر ما، ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو، ويخفضون قاعداً بالعطف على قائم المخفوض بالباء، ويرفعون عمرو بالعطف على اسم (ما) بل يخرجونه على حذف المضاف وإبقاء عمله.

فإن قيل: حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل وهو ضعيف والعطف على عاملين ضعيف أيضاً، فلم كان حمله على الجار أولى من حمله على العطف على عاملن؟!

قيل: لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس، فأما مجيئه فنحو (وبلدة ليس بها أنيس) أي ورب بلدة، وقولهم في القسم (الله لأفعلن) وقول رؤبة لما قبل له كيف أصبحت (خير عافاك الله) أي يخير وقد حل أصحابنا قراءة حزة اوالأرصام ، على حـذف الجار، وأن التقدير فيه وبالأرحام ، والأمر فيه ليس ببعيد ذلك البعد، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستمال، وإن كان قليلا ؛ ولم يثبت في الاستمال العطف على عاملين ، فكان حمله على ماله نظير أولى، وهو من قبيل أحسن القبيحين.

وأما من جهة القياس فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحرف الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة.

حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم

عقد له ابن جني بابا في الخصائص، قال: اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظني، وذلك كقولنا في النسب إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو وذلك نحو حراوي وصفراوي وعشراوي، وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تقرر بحالها لئلا تقع علامة التأنيث حشوا فيضى هذا على هذا لا يختلف. ثم إنهم قالوا في النسب إلى علباء علباوي وإلى حرباء، حرباوي، وأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث لكنها لما شابهت همزة حراء وبابها بالزيادة حلوا عليها همزة علباء، ونحن نعلم أن همزة حراء لم تقلب في حراء لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها. لكن لما انفقتا في الزيادة حلت همزة علباء على همزة حلباء من وقضاء كاوي وقضاوي فأبدلوا الهمزة واوا حلاً لها على همزة علباء من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس للتأنيث، فهذه علة غير الأولى، ألا تراك لم تبدل همزة علباء واواً في علباوي لأنها ليس للتأنيث، غهزة علاا

من بعد في قراء قراوي، فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت اصلا غير زائدة، كما أن همزة كساء غير زائدة، وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء في كساوي، من حيث كانت غير زائدة، لكن هذه أشباه لفظية يحمل أحدها على ما قبله تشبئاً به وتصوراً له.

وإليه وإلى نحوه أوماً سيبويه بقوله: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها، وعلى ذلك قالوا صحراوات فأبدلوا الهمزة واواً لثلا يحموا بين علمي تأنيث، ثم حلوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية، ثم قالوا علباوان حملا بالزيادة على حراوان، ثم قالوا كساوان تشبيهاً له بعلباوان، ثم قالوا قراوان حملا له على كساوان على ما تقدم.

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف بها والتركح في إثباتها لما يلابسون ويكثرون استعاله من الكلام المنشور والشعر الموزون والخطب والسجوع، ولقوة إحساسهم في كل شيء تخيلهم مالا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم، وعلى هذا ما منع الصرف من الأساء للشبه اللفظي نحو أحر وأصرم وأحمد وتألب وتنضب علمين لما في ذلك من شبه لفظ الفعل، قال: والشبه اللفظي كثير وفي هذا كفاية ... انتهى .

الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل

ومن ثم قال الأكثرون: إن رحمن غير منصرف، وإن لم يكن له فعلى، لأن ما لا ينصرف من فعلان أكثر، فالحمل عليه أولى، قاله صاحب البسيط.

وقال ابن يعيش: ذهب بعضهم إلى أن ألف كلا منقلبة عن ياء وذلك لأنه رآها قد أميلت. قال سيبويه: لو سميت بكلا وثنيت لقلبت الألف ياء، لأنه قد سمع فيها الإمالة، والأمثل ان تكون منقلبة عن واو لأنها قد أبدلت تاء في كلتا، وإبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء، والعمل إنما هو على الأكثر، وإنما إميلت لكثرة الكاف.

وقال السخاوي (في تنوير الدياجي): سأل سيبويه الخليل عن رمان فقال لا أصرفه في المعرفة وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف به.

قال السخاوي: أي اذا كان لا يعمل من أي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر، والأكثر زيادة الألف والنون.

وقال ابن يعيش: القياس يقتضي زيادة النون في حسان وأن لا ينصرف حملا على الأكتر.

وقال الشلوبين: المحذوف من ذو ياء أو واو لأن الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة منه ياء او واو، والأغلب فيها الواو، وقل أن يكون المحذوف غيرهما كالحاء من حر فينبغي أن يحكم على (ذو) بأن المحذوف منه ياء او واو لا غيرهما، لأنها أكثر من غيرهما وإن كان يمكون أن يكون المحذوف منه هاء.

وقال أيضاً: قد تكون الصفة بجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا تجمع بها إذا كانت مجولة على غيرها بما لا يجمع بالواو والنون، وذلك نحو ندمان، كان قياسه أن يقال في جعه ندمانون، لأن مؤنثه ندمانة، ولكن سيبويه قال: إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك، وتوجيه شذوذه أن المطرد في باب فعلان أن لا يقال فيه فعلانة، فحمل في ذلك على الأكثر، ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا أذكر منه إلا هذا.

وقال أيضاً : الألف المجهولة الأصل من الثلاثي إذا لم تمل تقلب في التثنية واواً وإذا أميلت تقلب ياء لأنه لا يمال من هذا النوع إلا ما كانت الفه منقلبة عن ياء، ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذاً، والأكثر بما يمال من هذا النوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء، فحمل هذا المجهول عليه، وما لم يمله المميلون من هذا النوع فألفه منقلبة عن واو، فحمل هذا المجهول عليه، قال فإن جهل أمر الإمالة أعني وجودها وعدمها في هذا النوع، حل على ما ألفه منقلبة عن الياء، لأن الأكثر زعموا فيا لامه ألف أن يكون انقلابها عن الياء لا عن الواو لأن الياء أغلب على اللام من الواو، ويقوي ذلك أن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلى الياء، نحو ملهيان ومدعيان، ولا ترجع الياء إلى الواو، نحو مرميان ـ انتهى.

وقال ابن عصفور: قول سيبويه إن المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر أولى من قول الكسائي إنه فاعل بإضهار فعل، لأن إضهار الخبر اكثر من إضهار الفعل، والحمل على الأكثر أولى.

وقال ابن أياز: ذهب الكسائي إلى أن (حتى) حرف تنصب المضارع دائماً وإذا وقع بعدها الاسم مجروراً كان بتقدير (إلى) وقول البصريين إنها حرف يجر الاسم دائماً، وإذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير أن أرجح، لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسياء أو من عوامل الأفعال فجعلها من عوامل الأسياء أولى، وذلك لأن عوامل الأسياء هي الأصول وعوامل الأناها فروع، وأيضا فعوامل الأسياء هي الاكثر ومن أصوفم الحمل على الاكثر

وقال ابن النحاس في باب الاشتغال: إذا كان العطف على جملة فعلية فالمختار الحمل على إضهار فعل، الأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتنفق الجمل، وإذا رفعت تكون قد عطفت جل اسمية على جملة فعلية فتختلف الجمل، وتوافق الجمل أولى من اختلافها.

فإن قيل: توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير واذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء. فالجواب: أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير أولى لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف، والحمل على الكثير أولى.

وقال ابن فلاح في (المغني): لام ذي بمعنى صاحب ياء على الأصح، حملا على الأكثر فيا عينه واو.

وقال ابن يعيش: الهاء مـن هـذه بـدل اليـاء مـن هـذي، وإنما كـمرت ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بها، الإضهار الذي قبله كـمـرة نحو به وبغلامه.

وقال سيبويه: ولا أعلم أحداً يضمها، لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير فحملوها على أكثر الكلام، وأكثر الكلام كسر الهاء إذا كان قبلها كسرة، ووصلوا بالياء كما وصلوا في به وبغلامه، ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجري على أصل القياس يقول هذه هند.

وقال أيضاً: الياء الثانية في قوقيت وضوضيت أصل لأنها الأولى كررت، وأصلها قوقوت وضوضوت، وإنما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابة على حد أغزيت وأدعيت.

فإن قيل: فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سعليت وجعييت؟

قيل: لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل، وباب زلزلت وقلقلت أكثر والعمل إنما هو على الأكثر، وقال: الميم من منيح ـ اسم لبلد ـ زائدة والنون أصل، لأن زيادة الميم أولا أكثر من زيادة النون أولا، والعمل إنما هو على الأكثر.

وقال المالقي في وصف المباني: ألا المفتوحة المشددة حرف تحضيض وتبدل همزتها هاء، فيقال هلا، ولا تنعكس القضية فتقول إن الهمزة بدل من الهاء، لأن بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء، لأنها لم تبدل إلا في ماء وأمواء والأصل ماه وأمواه، وفي أهل قالوا آل والأصل أل، فسهلوا الهمزة والهاء قد أبدلت من الهمزة في إياك فقالوا هياك، وفي أرحت الماشية قالوا هرحت، وفي أرقت الماء قالوا هرقت، وفي أشياء غير هذه، فالحمل على الأكثر أولى.

وقال أبو حيان في شرح (التسهيل): (إلى) إما أن تقترن بما بعدها قرينة
تدل على أنه داخل في حكم ما قبلها أو خارج عنه، إن اقترن بذلك قرينة
كان على حسبها، وإن لم تقترن به قرينة فالذي عليه اكثر المحققين أنه لا
يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح، لأن الأكثر في كلامهم إذا اقترنت
قرينة أن لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، فإذا عرى عن القرينة وجب
الحمل على الأكثر.

الحمل على المعنى

قال في الخصائص: اعلم أن هذا النوع غور من العربية بعيد ومذهب نازح فصيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجياعة والجياعة في الواحد، وفي حل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا، وغير ذلك.

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى وفلها رأى الشمس بازضة قال هذا ربي ا(). أي هذا الشخص وفمن جاءه موعظة من ربه الأن الموعظة والوعظ واحد، وإن رحة الله قريب، أراد بالرحة هنا المطر.

ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ ۽ تلتقطه بعض السيارة، وقولهم ذهبت بعض أصابعه، أنث ذلك، لما كانت بعض السيارة سيارة في المعنى وبعض

⁽١) سورة الأنعام: آية ٧٨

الأصابع اصبعا، وقولهم ما جاءت حاجتك، لما كانت (ما) هي الحاجة في المعنى، وأنشدوا:

أتهجر بيت بالحجاز تلفعست به الخوف والأعداء من كان جانب ذهب بالخوف إلى المخالفة، وقال:

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه المسوت أنث على معنى الاستفاثة، وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول (فلان لفوب جاءته كتابي فاحتقرها) فقلت له أتقول جاءته كتابي ؟ فقال: نعم أليس بصحيفة، قلت فما اللغوب قال الأحق، وقال:

لو كان في قلب كقدر قلامة حبا لغيرك قد أتاهما أرسلي كسر رسولا وهو مذكر على أرسل، وهو من تكسير المؤنث كأتان وأتن وعناق وأعنق، لما كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة، لأنها في غالب الأمر مما تستخدم في هذا الباب، وكذلك ما جاء عنهم من جناح وأجنح قالوا ذهب بالتأنيث إلى الويشة، وقال:

فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كماعبـان ومعمر أنث الشخص لأنه أراد به المرأة، وقال:

كها شرقت صدر القناة من الدم

فإن شئت قلت أنث لأنه أراد القناة، وإن شئت قلت إن صدر القناة قناة، وقال:

لما أتى خبر الزبير تــواضعــت سور المدينـة والجبــال الخشــع

وقال (طول الليالي أسرعت في نقضيي) وقال تعالى ﴿وَمِن يَقَنَتُ مَنَكُنَ لِلَّهُ ورسوله﴾ (ا) لأنه أراد امرأة.

ومن باب الواحد والجماعة قولهم (هو أحسن الصبيان وأجمله) أفرد الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك (هو أحسن فتى في الناس) وقال ذو الرمة:

وميــة أحســـن الثقلين وجهـــا وســالفــة وأحسنـــه قــــذالا

فأفرد الفسمير مع قدرته على جمعه، وقال تعالى ﴿ومن الشياطين من يخوصون له﴾ (٢) فحمل على المعنى، وقال تعالى وومن أسلم وجهه لله وهو يحسن فله أجره عند ربه، (٢) فأفرد على لفظ من ثم جمع من بعد، والحمل على المعنى واسع في هذه اللفة جدا، منه قوله تعالى ﴿أَمْ تَرَ إِلَى الذي حاج إبراهم في ربه ﴾ ثم قال ﴿أَوْ كَالذي مر على قرية ﴾ قيل فيه إنه محمول على المعنى، حتى كأنه قال أرأيت كالذي حاج إبراهيم، وكالذي مر على قرية، فجاء بالتالي على أن الأول قد سبق كذلك، ومن ذلك قول امرى، القيس:

ألا زعمت بسباسة اليوم أنني كبرت وأن لا يحسن السر أمثالي

بنصب يحسن، والظاهر أنه يرفع لأنه معطوف على أنّ الثقيلة، إلا أنه نصب لأن هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه الحفيفة، حتى كأنه قال ألا زحمت بسباسة أن يكبر فلان، ومنه قوله:

يـا ليـــت زوجــك قــد غــدا متقلــــداً سيفـــــا ورمحا أي وحاملا رمحا، فهذا محول على معنى الأول لا لفظه، وكذا قوله (علفتها تبنا وماء باردا) أي وسقيتها ماء باردا، وقوله:

⁽١) سورة الأنساء؛ آية ٨٣.

⁽٢) سورة الأحزاب: آية ٣١.

⁽٣) سورة البقرة: آية ٢٥٨.

نـــراه كــــأن الله يجدع أنفـــه وعينــه إن مــولاه ثــاب لــه وفــر أي ويفقأ عينه.

ومنه باب واسع لطيف ظريف

وهو اتصال الفعل بحرف ليس نما يتعدى به، لأنه في معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى: ﴿أَحَل لَكُم لِيلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾ (١٠ لما كان في معنى الإفضاء عداه يالى، ومثله قول الفرزدق (قد قتل الله زياداً عني) لأنه في معنى صرفه وقول الأعشى (سبحان من علقمه الفاخر) علق حرف الجر بسبحان وهو علم لما كان معناه براءة منه.

وقال ابن يعيش: فإن قبل قررتم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والحال في هذا زيد قائها ، من زيد العامل فيه الابتداء من حيث هو خر والابتداء لا يعمل نصبا.

فالجواب: أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه، والتقدير أشير إليه أنبه له فهو مفعول من جهة المعنى وصل إليه الفعل، قال وقولهم: نشدتك الله إلا فعلك، ومثل ذلك، شر أهر ذا ناب. وإذا ساغ أن يحمل شر أهر ذا ناب. وإذا ساغ أن يحمل شر أهر ذا ناب على معنى النفي كان معنى النفي في نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة ذا ناب على معنى النفي كان معنى النفي في نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول إلا لدلاتها عليه، ومثله من الحمل على المعنى قوله (وإنحا يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي) والمراد ما يدافع، ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى ما يدافع إلا أنا.

وقال أبو حيان في إعرابه: كلام العرب منه ما طابق اللفظ المعنى نحو قام زيد وزيد قام وهو أكثر كلام العرب وهو وجه الكلام ومنه ما غلب فيه

⁽١) سورة البقرة: آية ١٨٧.

حكم اللفظ على المعنى نحو علمت أقام زيد أم قعد لا يجوز تقدم الجملة على علمت، وإن كان ما بعد علمت ليس استفهاماً بل الممزة فيه للتسوية، ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ، وذلك نحو (على حين عاتبت المشيب على المسار) إذ قياس الفعل أن لا يضاف إليه، لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الإضافة.

وقال الزخشري في الأحاجي: قولهم نشدتك بالله لما فعلت كلام محرف عن وجهه معدول عن طريقته مذهوب مذهب ما أغربوا به على السامعين من أمثالهم ونوادر ألفازهم وأحاجيهم وملحهم وأعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصريفهم أعنة فصاحتهم كيف شاءوا ، وبيان عدله أن الإثبات فيه قائم مقام النفي والفعل قائم مقام الاسم وأصله ما أطلب منك إلا فملك .

وقال الشيخ علم الدين السخاوي في (تنوير الدياجي): هذا الكلام مما عدل من كلامهم عن طريقته إلى طريقة أخرى تصرفا في الفصاحة وتفننا في العبارة، وليس من قبيل الألغاز.

وقال أبو علي: هو كقولهم، شر أهر ذا ناب، معنى في أن اللفظ على معنى والمراد معنى آخر، لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شر.

قال: وقول الزمخشري: أقيم الفعل فيه مقام الاسم يعني إلا فعلت أقيم مقام إلا فعلك، قال ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك إظهاره، قوله:

أبا خُراشة أمّا أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

قال سيبويه: المعنى لأن كنت منطلقا انطقت لانطلاقك، أي لان كنت في نفر وجماعة من أسرتك فإن قومي كذلك وهم كثير لم تأكلهم السنة، ولا يجوز عند سيبويه إظهار كنت مع المفتوحة ولا حذفه مع المكسورة، وقال الزغشري: من المحمول على المعنى قولهم حسبك يتم الناس، ولذا جزم به كها يجزم بالأمر، لأنه بمعنى كفف، وقولهم، اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثب عليه، لأنه بمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً.

وقال أبو على الفارسي في (التذكرة): إذا كانوا قد حلوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ حيث لو حل على اللفظ لم يؤد إلى اختلال معنى ولا فساد فيه، وذلك نحو قولهم شر أهر ذا ناب، وشيء جاء بك، وقوله (وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي)، وقولهم قل أحد لا يقول ذاك، وقوله نشدتك الله إلا رفعلت، وكل هذا محمول على اللمنى ولو حل على اللفظ لا يؤدي إلى فساد والتباس، فإن الحمل على المعنى حيث يؤدي إلى الالتباس يكون واجبا، فمن ثم نفى سيبويه قوله مررت بزيد وعمرو، إذا مر قوله ضربت زيدا أو عمرا ما ضربت واحدا منها، لأنه لو قال ما ضربت زيدا أو عمرا ما ضربت واحدا منها، لأنه لو قال ما ضربت بيد وعمرو، أو نفي على اللمغل لا يمكن أن يكون نفي مروراً واحداً فنفاه بترير والمعمر واحداً منها منها مررت بزيد وحمرو، لو نفي على اللفظ لا يمكن أن يكون نفي مروراً واحداً فنفاه عمروت بتكرير الفعل لتخلص من هذا المعنى، كذلك جمع قوله ما مررت بيد أو عمرو ما مررت بواحد منها ليتخلص من المعنى الذي ذكرنا.

قاعدة البدء بالحمل على اللفظ

إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدى، بالحمل على اللفظ، وعلى اللفظ، وعلى اللفظ، وعلى ذات بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، وبأن اللفظ متقدم على المعنى، لأنك أول ما تسمم اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو عكس لحصل تراجع، لأنك اوضحت المراد أولا ثم رجعت إلى غير المراد، لأن المعول على المعنى فحصل الإبهام بعد التبيين.

وقال ابن جني في (الخصائص): اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ، لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه، لأنه انتكاث وتراجع، فجرت ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف، على أنه قد جاء منه شيء قال رءوس كبير بهن ينتطحان.

وقال ابن الحاجب: إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى أقوى فلا يتعدى حمل على المعنى أقوى فلا يتعدى الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوى الرجوع إلى الأضعف.

واعترض عليه صاحب (البسيط) بأن الاستقراء دل على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى وكترة موارده دليل على قوته، فلا يستقيم أن يكون قلبل الموارد أقوى من كتير الموارد.

قال: وأما ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل، كما ورد اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ، قال تعالى: ﴿ خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقاً ﴾ (١) فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وما ورد به التنزيل ليس بضعيف، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منها بعد الآخر من ضعف.

وقال الإمام أبو الحسن الآمدي في (شرح الجزولية): العرب تكره الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم، فكذلك يكرهونه في ألفاظهم وأنشد:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد إليه بسوجه آخر الدهس تسرجع ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ومعنى مجموع كمن وأخواتها، ولذلك يكرهون الرجوع إلى الاتباع بعد القطع

⁽١) سورة الطلاق: آية ١١.

في النعوت، قال الشلوبين في (شرح الجزولية) إذا قلت ما أظن أحداً يقول ذلك إلا زيداً، فالنصب أجود، على أنه بدل من أحد وأما الرفع على أنه بدل من الضمير فحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع الأثر مع وجود العين.

حل الشيء على نقيضه

فيه فروع:

حرف التعريف اللام وحدها: منها: قال في البسيط ذهب سببويه الى أن حرف التعريف اللام وحدها لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين، فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسا لأحد لنقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة كالتنوين.

ما يجمع من الصفات التي مذكرها أفعل على فعال: وقال في (الجمل) لم يجمع من الصفات التي مذكرها أفعل على فعال الا عجفاء وأعجف وعجاف.

قال في (السبط) والذي حسن جمها في قوله تعالى ﴿ سبع عجاف ﴾ (١) حلها على سبان، الأنهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير، وقال ابن جني في (الخصائص) كان أبو على يستحسن قول الكسائي في قوله، (إذا رضيت على بني قشير)، أنه لما كان رضيت ضد سخطت عدي رضيت بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره، وقد سلك سببويه هذه الطريق في المصادر كثيراً فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا وأحدهما ضد الآخر، وقال ابن أياز في (شرح الفصول): ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض لأن كل واحد منها ينافي الآخر، ولأن الذهن يتنبه لها معا بذكر أحدهها.

⁽١) سورة يوسف: آية ٤٣.

الذا جزمت لام الامر: قال وقد ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن لام الأمر إنما جزمت لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر نحو ذاهب فجعل لفظ المحرب كلفت المبني لأنه مثله في المعنى وحملت عليها لا في النهي من حيث كانت ضداً لها، وقال ابن عصفور في (شرح الجمل): كم إن كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام وإن كانت خبرية كان بناؤها حلاً على رب وذلك أنها ذاك للمباهاة والافتخار، كما أن رب كذلك وهي أيضاً للتكثير فهي نقيضة رب؛ لأن رب للتقليل، والنقيض يجرى مجرى ما يجانسه.

كسر النون في المثنى: وقال ابن النحاس في (التعليقة): إنما كسرت النون في المثنى لسكونها وسكون الألف قبلها والكسرة نقيض السكون، فأردوا أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه، لأن الشيء يحمل على نقيضه كها يحمل على نظيره، وقال السهيلي في «الروض الأنف» يحملون الصفة على ضدها قالوا عدوة بالهاء حملا على صديقة.

لم بني عـوض على الفم: وقـال الشيخ شمس الديـن ابـن الصـائــغ في (تذكرته): قيل لم بني عوض على الفم مع أنه غير مضاف إلى الجملة، قال ويكن أن يكون بني حلاً على نقيضه وهو قط كما قيل في كم، وقال ابن النحاس في (التعليقة) لا يثنى بعض ولا يحمع حلاً على كل لأنه نقيض وحكم النقيض أن يجري على نقيضه.

أمثلة الأشياء حلوها على نقيضها: وقــال ابــن فلاح في (المغني) ألحقــت العرب عدمت وفقدت بأفعال القلوب، فقالوا عدمتني حملاً على وجدت فيكون من باب حل الشيء على ضده.

وقال الجار بردى في (شرح الشافية): بطنان فعلان لا فعلال لأنه نقيض ظهران لأن ظهرانا اسم لظاهـر الريش وبطنــانــا لبــاطنــه، وظهــران فعلان بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض. وقال ابن هشام في (تذكرته) هذا باب ما حملوا فيه الشيء على نقيضه وذلك في مسائل.

الأولى: لا النافية، حملوها على أن في العمل في نحو لا طالعا جبلا حسن.
الثانية: رضى عدوها بعلى حملا على سخط قاله الكسائي.

الثالثة: فضل عدوه بعن حملا على نقص، ودليله قوله:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنـت ديـــاني فتخـــزوني قال ابن هشام: وهذا بما خطر لي.

الرابعة: نسى علقوها حملاً على علم، قال:

ومن أنتم إنسا نسينسا مسن أنتم وريحكم من أي ويح الأصاصر الخامسة: خلاصة حلوها على ضدها من باب فعالة لأنه وزن نقيض المرمى والمنفى، قال وهذا لما خطر أي عرضته على الشيخ فاعترضه بأن الدال هنا على خلاف باب زبالة وفضالة، لا نسلم أنه الوزن بل الحروف، قال وهو على نظر.

السادسة: جيعان وعطشان حلوهما على شبعان وريان وملآن لأن باب فعلان للامتلاء.

السابعة: دخل حملوها على خرج فجاءوا بمصدرها كمصدره فقالوا دخولا كخروجاً هذا إن قلنا إن دخل متمدية، وإن قلنا إنها قاصرة فلا حل.

الثامنة: شكر عدوها بالياء حملاً على كفر، فقالوا شكرته وله وبه، قاله ابن خالويه في الطارقيات.

المتاسعة: قالوا بطل بطالة، حملا على ضده من باب الصنائع كنجر نجارة. العاشرة: قالوا مات موتانا، حلا على حي حيوانا، لأن باب فعلان للتقلب والتحرك.

الحادية عشرة: كم الخبرية حملوها على رب في لزوم الصدرية لأنها نقيضتها.

الثانية عشرة: معمول ما بعد لم ولما قدم عليها حملا على نقيضه وهو الإيجاب قاله الشلوبين، واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه تقديم المعمول على ما ضرب زيداً لأنه أيضاً نقيضه الإيجاب، وليس بشيء لأنه لا يلزم اعتبار النقض.

الثالثة عشرة: قالوا كثير ما تقولن ذلك حلا على قلما تقولن ذلك، وإنما قالوا قلما تقولن ذلك، لأن قلما تكون للنفي ــ انتهى.

وقال في موضع آخر من تذكرته: كما يحملون النظير على النظير غالباً كذا يحملون النقيض على النقيض قليلاً، مثل لا النافية للجنس حلوها على إن، وكم للتكتير أجروها بحرى رب التي للتقليل فصدروها وخصوها بالنكرات، وقالوا امرأة عدوة فألحقوا فيها ناء التأنيث، وحكم فعول إذا كانت صفة للمؤنث وكان في معنى فاعل أن لا تدخله تاه التأنيث، وقالوا امرأة صبور وناقة رغو لأنهم أجروا عدوة بحرى صديقة وهي ضدها، فكما أدخلوا التاء في صديقة أدخلوها في عدوة، وقالوا الغذايا والعشايا فجمع غدوة وغداة على فعالى، وحكمه أن يقال فيه غداة وغدوات وضدوات وخدوة وغدوات، لأنهم حلوها على العشايا وهي في مقابلتها، لأن الغذاة أول النهار، كما أن المشة آخره.

حمل الأصول على الفروع

لا يضاف ضارب إلى فاعله: قال ابن جني قال أبو عثمان، لا يضاف ضارب إلى فاعله لأنك لا تضيفه إليه مضمراً فكذلك لا تضيفه إليه مظهراً، قال: وجازت إضافة المضمر إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مظهراً.

قال ابن جني، كأن أبا عنان إنما اعتبر في هذا المضمر فقدمه وحل عليه المظهر من قبل أن المضمر أقوى حكماً في باب الإضافة من المظهر، وذلك أن المضمر أشبه بما نحذفه الإضافة وهو التنوين من المظهر، ولذلك لا يحتمعان في نحو ضاربانك وقاتلونه. من حيث كان المضمر بلفظه وقوة اتصاله مشابها للتنوين بلفظه وقوة اتصاله، وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته ألا تراك تثبت معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان زيداً، فلما كان المضمر مما يقوى معه مراعاة الإضافة حل المظهر ـ وإن كان هو الأصل ـ

استواء النصب والجر في المظهر؛ ومن ذلك قولهم إنما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رأيت الزيدين لاستوائها في المضمر نحو رأيتك ومررت بك، وإنما كان هدا الموضع للمضمر حتى حل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عارياً من الإعراب، وإذا عرى منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره، وليس كذلك المظهر لأن باب الإظهار أن يكون موسوماً بالإعراب، فلذلك حلوا الظاهر على المضمر في التثنية، وإن كان المظهر هو الأصل، إذا تأملت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنما حلت فرعاً على أصل لا أصلاً على فرع، ألا ترى أن المضمر أصل في عدم الإعراب الإضافة من حيث كان المضمر هو الأصل في ملت المظهر على المضمر في باب الإضافة من حيث كان المضمر هو الأصل في مثابهته للتنوين، والمظهر فرع عليه في ذلك، لأنه إنما هو متأصل في الإعراب لا في البناء، فإذا بدهتك عليه في ذلك، لأنه إنما هو متأصل في الإعراب لا في البناء، فإذا بدهتك هذه المواضع فنعاظمتك فلا تجتمع لها ولا تعط باليد مع أول ورودها وتأن

لها ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها مناظراً كان أو خاطراً انتهى.

تشبيه الأصل بالفرع: وقال في باب غلبة الفروع على الأصل قد شبه النحاة الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الأصل، ألا ترى أن سبويه أجاز في قولك هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين، أحدهما الإضافة والآخر تشبيهه بالمضارب الرجل، الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسن الوجه، وذلك أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لها وعمرت به وجه الحال بينها، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمموا ذلك المعنى بينها بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه، وكذلـك شبهـوا الوقـف في نحو قـولهم: عليـه السلام والرحمت، وشبهرا الوصل بالوقف في نحو قولهم ثلثهربعة وفي قولهم سب سبا وكل كلا وأجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم (لحمروري) وهو الله وهي التي فعلت وقوله: ﴿ فقلت أهي سرت أم عادني حلم ﴾ وقوله: ﴿ ومن يتق فإن الله معه ﴾ أجرى تق ف مجرى علم حتى صار تقف كعلم، وأجروا اللازم مجرى غير اللازم في قوله تعالى ﴿ أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى ﴾ (١) فأجرى النصب مجرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً وهو كثير، وحل النصب على الجر في التثنية والجمع، وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف، وشبهت الياء بالألف في قوله (كأن أيديهن يالقاع القرق)، وحملت الألف على الياء في قوله:

إذا العجسوز غضبت فطلّسق ولا تسرضها ولا تملسق وضع الضمير المنفصل موضع المتصل والعكس: ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله (قد ضمنت إياهم الأرض) والمتصل موضع المنفصل في قوله (ألا بجاورنا إلاك ديار) وقلبت الواو ياء استحسانا لا عن قوة علة في غو غديان وعشيان وأبيض لياح، وقلبت الياء واو استحساناً لا عن قوة

⁽١) سورة القيامة: آية ٤٠.

علة في التقوى والبقوى والرعوى والفتوى وقولهم عوى الكلب عوية وعوة، واتبعوا الثاني الأول في نحو شد وفر وعض ومنذ، واتبعوا الأول والثاني نحو أقتل أدخل أخرج، فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه تنبيتاً لها وتعمياً لمعنى الشبه بينها حكم أيضاً لجر الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه أن يكون محمولاً على جر الرجل في قولهم هذا الضارب الرجل، كها أجازوا أيضاً النصب في قولهم هذا الحسن الوجه حملاً له منهم على هذا الضارب الرجل، ونظيره أيضاً قولهم يا أميمة، ألا تراهم لما حذفوا الهاء فقالوا يا أميم ثم أعادوا الهاء أقروا الفتحة بحالها اعتباراً للفتحة في الميم، وإن كان الحذف فرعاً، وكذلك قولهم اجتمعت أهل اليامة، أصله اجتمع أهل اليامة، ثم حذف المضاف فأنث الفعل فصار اجتمعت اليامة، ثم أعيد المحذوف فأقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله، فقيل اجتمعت أهل الهامة الاعراب في الآحاد بالحركات وفي غيرها بالحروف: قال ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات وفي التتنية والجمع بالحروف، فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو (أخوك وأباك وهنيك) فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العوب قدمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعوا من الإعراب في الجمع (والتثنية) بالحروف وهذا أيضاً نحوّ آخر من حل الأصل على الفرع، الا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملاً له على ذلك في التثنية والجمع.

فأما قولهم أنت تفعلين، فإنهم إنما أعربوا بالحروف، وإن كان في رتبة الآحاد والأول من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعية، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة فقد ترى إلى علم إعراب الواحد أضعف لفظاً من إعراب ما فوقه، فصار لذلك الأقوى كأنه الأصل والأضعف كأنه الفرع، ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع، ألا تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول، فقالوا لم يخش ولم يرم ولم يغز.

حدف ألف معزي ومدعي في النسب: ومن ذلك أيضاً أنهم حذفوا ألف معزى ومدعي في النسب فأجازوا معزيّ ومدعي فحملوا الألف هنا وهي لام على الألف الزائد في نحو حبلي وسكري.

حذف ياء تحية: ومن ذلك حذفهم ياء تحية وإن كانت أصلاً، حملا لها على ياء شقية وإن كانت زائدة، فقالوا تحوي كيا قالوا شقوى، وحذفوا النون الأصلية في قوله: (ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل) وقوله (كأنها ملآن لم يتغيرا) وقوله (غير الذي يقال ملكذب) كيا حذفوا الزائد في قوله (وحاتم الطائي وهاب المئي) وقوله (ولا ذاكر الله إلا قليلا).

حل التثنية على الجمع: ومن ذلك حملهم التثنية وهي أقرب إلى الواحد على الجمع وهي أنأى عنه ألا تراهيم قلبوا همزة التأنيث فيها واوآ فقالوا حراوان كما قلبوها فيه واوآ فقالوا حراوات.

ومن ذلك حلهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف نعم، وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه وهو الحرف فبنوه، وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرف ليس إلى أنها ألحقت بما في العمل، وكذلك قال أيضاً في عسى إنها منعت التصرف لحملهم إياها على لعل، فهذا ونحوه يدلك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحها واتصال أجزائها وتلاحقها وتناسب أوضاعها.

وقال ابن النحاس في (التعليقة) إنما عمل المصدر لأنه أصل للفعل وفيه حروف الفعل فأشبه فعمل.

حرف الخاء

خلع الأدلة

هكذا ترجم على هذا الأصل ابن جني في (الخصائص)، وقال من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب ضرب من منا أي إنساناً إنساناً، ورجل رجلا، ألا تراه كيف جرد من من الاستفهام ولذلك أهربها، ونحوه قولهم في الحتر مررت برجل أي رجل فجرد أياً من الاستفهام أيضاً، وعليه يبيئ الكتاب (والدهر أيتا حال دهادير) أي والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهادير، أي متلون ومتقلب بأهله وأنشدنا أبو على:

وقال فجرد أي من الاستفهام ومنعهـا الصرف لما فيهـا مـن التعــريــف والتأنيث، وذلك أنه وضعها علماً على الجهة التي حلتها، فأما قوله وأينا فكذلك أيضاً، غير أن لك في أينا وجهين.

أحدها: أن تكون الفتحة هي التي في موضع جر مالا ينصرف، لأنه جعله علما للبقعة أيضاً، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث وجعل ما زائدة بعدها للتأكيد. والآخر: أن نكون فتحة النون من أينا فتحة التركيب وتضم أين إلى (ما) فبني الأول على الفتح كها في حضرموت وبين بيت وحينئذ يقدر في الألف فتحة مالا ينصرف في موضع الجر، ويدل على أنه قد يضم (ما) هذه إلى ما قبلها ما أنشدناه أبو على عن أبي عثمان:

أثور ما أصيدكم أم ثورين أم تيكسم الجماء ذات القرنين

فقوله: أنور ما ، فتحة الراء منه فتحة تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راء حضرموت، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة، لأنه مصروف وبنيت ما مع الاسم مبقاة على حرفيها كها بنيت (لا) مع النكرة في نحو لا رجل، والكلام في ويحها هو الكلام في أثورما.

وأخبرنا أبو على أن أبا عنهان ذهب في قول الله تعالى: ﴿ إِنه لحق مثل ما أَنكم تنطقون ﴾ (١) إلى أنه جعل مثل وما اسهاً واحداً فبنى الأول على الفتح وها جيماً عنده في موضع رفع صفة لحق، وبما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر _ أنشدناه أبو على:

أني جزوا عـامـراً ســوءاً بفعلهـم أم كيف يجزونني السوء من الحســن أم كيف ينفع ما تعطى العلوق بــه ريمان أنــف إذا مــا ضــن بـــاللبن

فأم في أصل الوضع للاستفهام، كيا أن كيف كذلك، ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد، فلا بد أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام، وينبغي أن يكون ذلك الحرف (أم) دون كيف، كأنه قال بل كيف، حتى كأنه قال بل كيف ينفع، فجعلها بمنزلة بل للترك والتحول، ولا يجوز أن تكون كيف هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام، لأنها لو خلعت عنها لوجب إعرابها لأنها إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، فإذا

⁽١) سورة الذاريات: آية ٢٣.

زال ذلك عنها وجب إعرابها كيا أعربت من قولهم ضرب من منا، لما خلعت عنها دلالة الاستفهام.

ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو رأيتك، هي تغيد شيئين الإسمية والخطاب، تم قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم ذلك وأولائك وهاك وأبصرك زيدا، وأنت تريد ابصر زيدا وليسك أخاك في معنى ليس أخاك، وقولهم أرأيتك زيد أما صنع، وحكى أبو زيد، وبلاك والله وكلا، فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب عنلوعة عنه دلالة الإسمية ولا موضع لها من الإعراب، ونظير ذلك التاء من أنت فإنها خلعت عنها دلالة الإسمية وقنكست حرفا للخطاب والاسم إن وحده.

قال: ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف في قول الإنسان هو مثلاً للملك ضربت ذلك الرجل لهذا المعنى، وهو عروها من معنى الإسمية.

قال: فإن قبل فكان ينبغي أن لا يستنكر خطابه بأنت لما ذكر، قبل التاء وإن كانت حرف خطاب لا اساً فإن معها نفسها الاسم، وهو أن من أنت، فالاسم على كل حال حاضر، وليس كذلك قولنا ذلك لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف كها كان له مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو أن، والمقصود إعظام الملوك بأن لا تبتذل أسهاؤها، فاعرف الفرق بين الموضعين.

ومن ذلك الواو في نحو (أكلوني البراغيث) وقاموا أخوتك، والألف في قاما أخواك، والنون في (ويعصرن السليط أقاربه) كلها مخلوعة من معنى الإسمية، مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتأنيث.

ومن ذلك قولنا: إلا قد كان كذا وقول الله سبحانه ﴿ألا إنهم يثنون صدورهم﴾ فألا هذه فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام، فإذا جاء ممها (يا) خلصت افتتاحاً لا غير، وصار التنبيه الذي فيها (ليا) دونها، وذلك نحو قوله تمالى ﴿ألا يسجدوا الله﴾ وقول الشاعر: ياسنا برق على قلمل الحمسى لهنَّمَكُ مَمَن بَـرَقَ عَلَى كَــرَجِ ومن ذلك ولو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع، فإذا وضعت موضع (مع) خلصت للاجتاع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة.

ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان، والعطف والاتباع، فإذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت للاتباع، نحو إن تقم فأنا أقوم.

ومن ذلك همزة الخطاب في هاء يا رجل وهاء يا امرأة كقولك هاك وهاك، فإذا ألحقتها الكاف جردتها من الخطاب لأنه يصير بعدها الكاف وتفتح هي أبداً، وهو قولك هاءك وهاءكها وهاءكم.

ومن ذلك (يا) في النداء تكون تنبيهاً أو نداء في نحو يا زيد ويا عبدالله وقد تجرد من النداء للتنبيه نحو قول الله تعالى ﴿أَلَا يَاسَجَدُوا﴾ كأنه قال ألاها اسجدوا.

وقول أبي العباس أنه أراد لا يا هؤلاء اسجدوا مردود عندنا. وكذلك قول العجاج (يا دار سلمى اسلمي ثم اسلمي) إنما هو كقولك ها اسلمي، وكذلك قولهم هلم في التنبيه على الأمر. هذا خلاصة ما ذكره ابن جني في هذا الأصل، وقال شيخمه أبو علي في (المستذكرة) وقال أبو البقاء في (التبين): أصل كان وأخواتها أن تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها على الزمان.

حرف الراء

الرابط

يحتاج إليه في أحد عشر موضعاً.

الأول: جملة الخبر وروابطها عشرة أشياء تأتي (في الفن الثاني) الضوابط المبتدأ.

الثاني: جلة الصفة ولا يربطها إلا الضمير.

الثالث: جملة الصلة ولا يربطها غالباً إلا الضمير.

الرابع: جلة الحال ورابطها إما الواو أو الضمير أو كلاهها.

الحنامس: المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه، نحو زيداً ضربته أو ضربت ألحاه.

السادس والسابع: بدل البعض وبدل الاشتمال، ولا يربطها إلا الفسمير نحو ﴿عموا وصموا كثير منهم﴾ (١) ﴿عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ (١) وإنحا لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

⁽١) سورة المائدة: آية ٧١.

⁽٢) سورة البقرة: آية ٢١٧

الثامن: معمول الصفة المشبهة ولا يربطه أيضاً إلا الضمير.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه أيضاً إلا الضمير نحو ﴿فَمَن يَكُفُر مَنكُم فَإِنْي أَعَدْبِهِ﴾ (١).

العاشر: العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطها إما بعاطف كما في قام وقعد أخوك أو عمل أولها في ثانيها نحو ﴿ وأنه كان يقول سفيهنا ﴾ (٢٠ ﴿ وأنهم ظنوا كما ظننم أن لن يبعث الله أحد ﴾ (٢٠).

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأول وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم، وسائر ما تقدم يجوز أن يكون الضمير فيه مقدراً.

فائدة الرابط في مثال مررت برجل حسن الوجه

إذا قلت مررت برجل حسن الوجه ففي الرابط ثلاثة أقوال.

أحدها: قول الكوفيين أن أل نائبة عن الإضافة أي وجهه، فربطت كها ربطت الإضافة. الثاني: قول البصريين أنه محذوف أي الوجه منه. الثالث: قول الفارسي وتبعه ابن الخباز أنه ضمير في الصفة والوجه بدل منه، ذكره ابن هشام في تذكرته.

⁽١) سورة البقرة: آية ٢١٧.

⁽٢) سورة المائدة: آية ١١٥.

⁽٣) سورة الجن: آية ٤.

قاعدة أصل الحذف للرابط

قال الشلوبين في (شرح الجزولية) أصل الحذف للرابط إنما هو للصلة لا للصفة.

الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) إذا أسند الفعل المضارع إلى نون الإناث بني لشبهه حينئذ بالماضي، وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنيا وإنما أعرب لشبهه بالاسم من وجهين: العموم والاختصاص فإن يرجع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أفيس وأولى، لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه.

قال: وكذلك إذا اتصلت به نون التوكيد أشبه فعل الأمر من وجهين أنه لحق هذا ما لحق هذا، وإن المعنى الذي لحقت له الأمر هو المعنى الذي لحقت له المضارع، فبنته العرب لما ذكرناه، وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البناء في الأفعال أيسر من الانتقال عن الأصل، وتشبيه الشيء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جنسه.

قلت: ونظير ذلك أن الاسم منع الصرف إذا أشبه الفعل من وجهين، ثم يرجع إلى الأصل إذا دخله أن أو الإضافة التي هي من خصائص الأسهاء.

> رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة قال أبو على الفارسي في (البغداديات) في قوله:

لا تجزعي إن منفسا أهلكته

إن الفعل المحدوف والفعل المذكور مجزومان في التقدير وإن الجزم الثاني ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير إن، أي إن أهلكت منفسا إن أهلكته وساغ إضهار إن وإن لم يجر إضهار لام الأمر إلا ضرورة لاتساعهم فيها، بدليل إيلائهم إياها الاسم ولأن تقدمها مقوّ للدلالة عليها، ولهذا أجاز سببويه بمن تمرر أمرر ومنع من تصرف انزل حتى يقول عليه، وقال فيمن قال مررت برجل صالح إلا صالح فطالح بالخفف، أنه أسهل من إضهار رب بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للفرورة أصل من إضهار رب بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للفرورة كما في ضرب غلامه زيداً فإنه ضعيف جداً وحسن في ضربوني وضربت قومك، واستغنى في نحو أزيداً فلنت المذكورة عن ثانى مفعولى المقدرة.

رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا

قال ابن هشام في (المغني): أما حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها نحو فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذيس كفروا فيقولون (١٠) الآية ، ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر ، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء ، فإن قلت فقد استغنى عنها في قوله (فأما القتال لا قتال لديكم) قلت هو ضرورة ، فإن قلت فقد حُذفت في التنزيل في قوله تعالى ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم ﴾ (١) قلت الأصل فيقال لهم أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في

⁽١) سورة البقرة: آية ٣٦.

⁽١) سورة آل عمران: آية ١٠٦.

الحذف، ورب شيء تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح، ربما كان في الشيء لغتان فانفقوا على إحداهما في موضع كقولهم لعمر الله، وأنت تقول العمر والعمر، ذكره الفارسي في التذكرة.

حرف الزاي

الزيادة

فيها فوائد.

الأولى: قال ابن دريد في أول الجمهرة لا يستمنى الناظر في اللغة عن ممرفة الزوائد لأنها كثيرة الدخول في الأبنية قل ما يمتنع منها الرباعي والخاسي والخاسي والملحق بالسداسي، فإذا عرف مواقع الزوائد في الأبنية كان ذلك حريا أن لا يشذ عليه النظر فيها.

الثانية: قال ابن دريد: الزوائد عند بعض النحويين عشرة أحرف وقال بعضهم تسعة يجمع هذه الأحرف كلمتان وهو قوله (اليوم تنساه) وهذا عمله أو عثمان المازني وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): يحكى أن أبا المباس أبا هثمان عن حروف الزيادة فأنشده:

هـــويـــت السمان فشيبنني وما كنت قدما هويت السمان

فقال له: الجواب؟ فقال قد أجبتك مرتين، يعني هويت السهان، قال ابن يعيش: وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل، وأما الحروف فلا يكون فيها زيادة لأن الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف، قال ومعنى الزيادة إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها إما لإفادة معنى كألف ضارب وواو مضروب، وإما لضرب من التوسع في اللغة نحو ألف حمار وواو عمود وياء سعيد، قال: وإذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ثبتت زيادة عرف في لغة ثبتت زيادة الحرف في لغة ثبتت زيادة الحرف نحو جؤذر حكى فيه الجوهري الفتح والضم، فالهمزة فيه زائدة لم المناد عن الأسها وضم الجمن وإذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الأخرى لأنها لا تكون زائدة في لغة أصلا في لغة أخرى، هذا محال. وكذلك تتفل بفتح الغاء وضمها، فمن فتح كانت زائدة لا محالة لعدم النظير، ومن ضم كانت أيضا زائدة لأنها لا تكون أصلا في لغة زائدة في لفة أخرى ـ انتهى.

الثالثة: في زيادة حروف المعاني، قال الزمخشري في (المفصل) حروف الصلة إن وأن وما ولا ومن والباء.

قال ابن يعيش في (شرح المفصل): الزيادة والإلفاء من هبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، ونعنى بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، وجلة الحيروف التي تزاد هي هذه الستة قال: وقد أنكر بعضهم وقوع الأحرف زوائد لغير معنى، لأنه إذ ذاك يكون كالعبث، وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة، أو لما ذكروه من المعنى، فإن كان الأول فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى، وإن كان الثاني فليس كما ظنوه، لأن قولنا زائد ليس المراد أنه دخل يغير معنى البته، بل زيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح.

وقال السخاوي: من النحاة من قال في هذه الحروف إذا جاءت صلة لأنها قد وصل بها ما قبلها من الكلام، ومنهم من يقول زائدة، ومنهم من يقول لغو، ومنهم من يقول توكيد، وأبي بعضهم إلا هذا، ولم يجز فيها أن يقال صلة ولا لغو، لئلا يظن أنها دخلت لا لمعنى البتة.

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) حووف الزيادة سميت حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها. وقال الأندلسي في (شرح المفصل): أكثر مما تقع الصلـة في ألفـاظ الكوفيين ومعناه أنه حرف يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى.

وقال: والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد، قال عند ذكره فها نقضهم (١) فهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العمل وهو توكيد الكلام.

قال السيرافي بيَّن سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يسمونه لغوا وبين أنه للتأكيد، لئلا يظن إنسان أنه دخل الحرف لغير معنى البتة، لأن التوكيد معنى صحيح، ومذهب غيره أنها زيدت طلبا للفصاحة، إذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرها من الأمور اللفظية، فإذا زيد شيء من الزوائد تأتى له وصلح.

ومذهب الفراء: أن هذه الحروف معتبر فيها معانيها التي وضعت لها، وإنما كررت تأكيدا فهي عنده من التأكيد اللفظي، وعند سببويه تأكيد للمعنى، ويبطل مذهب الفراء بأنه لا يطرد في كل الحروف، ألا ترى أن (من) في قولك ما جاءني من أحد ليست حرف نفي وقد أكدت النفي وجعلته عاما.

فإن قلت: العرب تحذب من نفس الكلمة طلبا للاختصار فلا تزيد شيئًا لا يدل على معنى، وهل إلا تناقض في فعل الحكيم؟!

قلت: إنما يكون ما ذكرت لو كان زائداً لا لمعنى أصلا ورأسا، أما إذا كان فيه اذكرناه من الوجهين وهي التوسل إلى الفصاحة والتمكن وتوكيد المعنى وتقريره في النفس فكيف يقال إنها تزاد لا لمعنى؟!

فإن قلت: فكان ينبغي أن تزاد إن المشددة في هذا الباب قلت حروف

⁽١) سورة النساء: آية ١٥٥.

الصلة تتبين زيادتها بالإضافة إلى مالها من المعنى بالإضافة إلى أصل الكلام. بخلاف أن وإن فإنه لم يتبين زيادتها بالإضافة إلى ما لهما من المعنى ــ انتهى.

وقال النبلي معنى كون هذه الحروف زوائد أنك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي، ولِنها قلنا لم يتغير عن معناه الأصلي لأن زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد، ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة، لأن التوكيد معنى صحيح، لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى.

وقيل: إنما زيدت طلبا للفصاحة إذ ربما يتعذر الظم بدون الزيادة، وكذلك السجع، فأفادت الزيادة النوسعة في اللفظ ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى.

وقال الرضى (فائدة) ــ الحروف الزوائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في (من) الاستفراقية والباء في خبر ليس وما.

فإن قيل: فيجب أن تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية.

قيل: إنما سميت زائدة لأنها لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها.

ويلزمهم أن يعدوا على هذا: أن ولام الابتداء وألفاظ التأكيد أسهاء كانت أو لا زوائد، ولم يقولوا به، وبعض الزوائد يعمل كالباء (ومن) الزائدتين، وبعضها لا يعمل نحو «فها رحة من الله».

وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أقصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيئاً لاستقامة وزن الشعر أو حسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا، وإلا لعدت عبثا، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيا كلام الباري

تعالى، وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام.

وقد تجتمع الفائدتان في حرف: وقد تنفرد إحداها عن الأخرى، وإنحا سميت أيضا حروف الصلة لأنه يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجم.

الرابعة: قال ابن عصفور في (شرح المقرب) زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي أن يقال بها إلا أن يرد بذلك ساع أو قياس مطرد كما فعل بالباء في خبر (ما) وليس، ومن تم لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ لأنه لم يجيء منه إلا ما حكى من كلامهم أخوك فوجد بل أخوك فجهد، وقول الشاعر:

يموت أناس أو ويشيب فتاهم ويحدث نسساس والصغير فيكر

الخامسة: قال ابن أياز: من الزوائد ما يلزم، وذلك نحو الفاء في خرجت فإذا زيد، ذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة مع لزومها واختاره ابن جني في (سر الصناعة).

وكذلك قولهم أفعله آثر أما أي أول شيء ، فها زائدة لا يجوز حذفها ، وكذلك الألف واللام في الآن زائدة في القول المشهور مع لزومها ، وكذلك الألف واللام في الذي والتي ، وما في مها، وأن في خبر عسى، قال بعضهم إنها زائدة وهي لازمة وحينئذ لا تنقدر بالمصدر ويزول إشكال كيف يقع الحبر مصدرا عن الجنة في قولك عسى زيد أن يقوم ، حتى احتاج أبو علي إلى تأويله في (القصريات) بحذف المضاف، أي عسى زيد ذا القيام ـ انتهى .

السادسة: قال ابن يعيش إنما جاز أن تكون حروف النفي صلة للتأكيد لأنه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك ما جاءني إلا زيد، فهو إثبات قد نفى فيه النقيض وحقق المجيء لزيد، وكذلك قول العجاج (في بئر لا حور سرى وما شعر) المراد في بئر حور (ولا) مزيدة، وقالوا ما جاءني زيد ولا عمرو، قالوا وهي التي جمعت بين الثاني والأول في نفي المجيء (ولا) حققت النفي وأكدته، ألا ترى أنك لو أسقطت (لا) فقلت ما جائي زيد وعمرو لم يختلف المعنى.

وذهب الروماني في (شرح الأصول) إلى أنك إذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكون اجتمعا في المجيء، فهذا يفرق بين المحققة والصلة فالمحققة تفتقر إلى تقدم نفي، والصلة لا تغتقر إلى ذلك، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿لم يكن الله ليغفر لهم ولا اهيدهم سبيلا ﴾ فلا هنا المحققة وقال ﴿ولا تستوي الحسنة ولا السيثة ﴾ (أ) فلا فيها المؤكدة والمعنى ولا تستوي الحسنة والسيئة، لأن تستوي من الأفعال التي لا تكتفي بفاعل واحد كقولنا اصطلح واختصم، وفي الجملة لا تزاد إلا في موضوع لا لبس

السابعة: قال ابن السراج (لا) زائد في كلام العرب لأن كل ما يمكم بزيادته يفيد التأكيد، ونقل عنه ابن يعيش أنه قال: حق الملغى عندي أن لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد، واستغرب زيادة حروف الجر لأنها عاملة. قال ودخلت لمعان غير التأكيد.

فائدة القول في (عجبت من لا شيء)

قولهم عجبت من لا شيء، قال الطببي في حاشية الكشاف: يجوز فيه الفتح وهو ظاهر، والجر وفيه وجهان.

أحدهما: أن تكون لا زائدة لفظا لا معنى أي لا تكون عاملة في اللفظ وتكون مرادة من جهة المعنى فتكون صورتها صورة الزائدة، ومعنى النفي

⁽١) سورة فصلت: آية ٣٤.

فيه كقول النابغة (أمسى ببلدة لا عم ولا خال) وقول الشاخ: إذا ما أدلجت وضعت يـداهـا لها إدلاج ليلـــة لا هجــــوع لا هجوع صفة ليلة أي لليلة النوم فيها مفقود، لأن الهجوع النوم. والثاني أن تكون (لا) غير زائدة لا لفظا ولا معنى، كقولهم غضبت من لا شيء وجئت بلا مال، قال أبو علي (فلا) مع الاسم المكرر في موضع جر بمنزلة خسة عشر وقد بنى الاسم بلا.

حرف السين

سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه

عقد لذلك ابن جني بابا في (الخصائص) فمن ذلك الإدغام يقوى المعتل وهو أيضاً بعينه يضعف الصحيح، ومنه أن الحركة نفسها تقوى الحرف وهي بنفسها تضعفه.

سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك فيه نظائر

منها: إضافة الزمان إلى الفعل، وهو في الحقيقة إلى المصدر نحو وهذا يوم ينفعه.

ومنها: وقوع الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر، نحو سواء عليّ أقمت أم قعدت.

ومنها: وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الأجوبة الثانية نحو ما تأتينا فتحدثنا، أي ما يكون منك إتيان فحديث، فالفعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر، ولهذا صحح النصب على إضهار (أن) ليكون من عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم، ومن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو ما زيد يكرم فيكرمه أخانا، يريد ما زيد يكرم أخانا فيكرمه، لأنه كها تقرر معطوف على مصدر متوهم من مك يكرم، فكما لم يجز أن يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم في تقدير المصدر.

حرف الشين

الشذوذ

ويقابله الاطراد.

الاطراد: قال ابن جني في (الخصائـص) أصــل مــواضــع (طــرد) في كلامهم التتابع والاستمرار.

منه طردت الطريدة إذا اتبعتها واستمرت بين يديك.

ومنه مطاردة الفرسان واطراد الجدول إذا تتابع ماؤه بالربح.

وأما مواضم (ش ذ ذ) فالتفرق والتفرد هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قبل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا.

قال: والكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب، مطرد في القياس والاستعال جميعاً وهذا هو الغاية المطلوبة، وذلك نحو قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد، ومطرد في القياس شاذ في الاستعال وذلك نحو الماضي من يذر ويدع، وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس والأكثر في الساع

باقل والأول مسموع أيضاً، وبما يقوى في القياس ويضعف في الاستمال مفعول عسى اسها صريحا نحو عسى زيد قائماً أو قياما، هذا هو القياس غير أن الساع ورد بحظره والاقتصاد على ترك استمال الاسم هنا، وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم، وقد جاء عنهم شيء من الأول في قوله (لا تمذلن إني عسيت صائمًا) وقولهم (عسى العوير أبؤسا).

والثالث: المطرد في الاستعال الشاذ في القياس نحو قمولهم استحوذ وأخوص الرمث واستصوبت الأمر واستنبوق الجمل واستفيل الجمل واستيست الشاة وأغيلت المرأة، وقول زهر: (هنالك أن يستخولوا المال يخولوا).

والوابع: الشاذ في القياس والاستمال جيعا كتتيميم مفعول بما عينه واو أو ياء نحو ثوب مصوون ومسك مذووف وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه، وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد فيره إليه.

واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستمال وشد في القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به في نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب أديتها بحالها ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيها إلى غيرها، فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ولا في أعاد أعود، فإن كان الشيء شاذا في الساع مطرداً في القياس تجاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله.

من ذلك امتناعك من وذر وودع لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعها، فأما قول أبي الأسود: ليت شعري عن خليلي ما الذي عالما عن الحب حتى ودهسه فشاذ، فأما قولهم ودع الشيء يدع إذا سكن فإنه مسموع متبع، ومن ذلك استعمال (أن) بعد كاد نحو كاد زيد أن يقوم، وهو قليل شاذ في الاستعمال وإن لم يكن قبيحا ولا مأيا في القياس.

ومن ذلك قول العرب أقائم أخواك أم قاعدان هكذا كلامهم، قال أبو عثمان: والقياس يوجب أن تقول أقائم أخواك أم قاعدهما، إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان فتصل الضمير، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى.

قال: وبما ورد شاذا عن القياس مطردا في الاستعمال قولهم الخولة والخونة فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متأبً، ولا تقول على هذا في جمع قائم قومة ولا في صائم صومة، وقد قالوا على القياس خانة، ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح هذا في الياء لم يأت عنهم في نحو بائع وسائر بيعة ولا سيرة، وإنحا شذ ما شذ من هذا بما عينه واو لا ياء نحو الخونة والخولة والحول والدول، وعلته عندي قرب الألف من الياء في وبعدها عن الواو فإذا صححت نحو الحقونة كان أسهل من تصحيح نحو وبعدها عن الواو فإذا صححت نحو الحقونة كان أسهل من تصحيح نحو الجيعة، وذلك أن الألف لما قربت من الياء أمرع انقلاب الياء إليها، وكان ذلك أمرع من انقلاب الواو إليها لبعد الواو عنها.

وفي (شرح المفصل) لابن يعيش: من الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال على المضارع في قوله:

ويستخرج البربوع من نافقائه ومن جحره ذي الشيحة الينقصع قال والذي شجمه على ذلك أنه رأى الألف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على المعنى، وقوله:

من أجلك يا التي تيمست قلبي وأنت بخيلة بالسواد عسّي شاذ قياسا واستعهالاً، أما القياس فلما فيه من نداء ما فيه الألف واللام، وأما الاستعهال فلأنه لم يأت منه إلا حرف أو حرفان، وقولمم: يا صاح

واطرق كترخيم صاحب وكووان شاذ قيــاســا واستعمالا، أمــا القيــاس فلأن الترخيم بابه الأعلام، وأما الاستعمال فلقلة المستعملين له. قال: وقولهم من ابنك بالفتح شاذ في القياس دون الاستعهال وقولهم مِن الرجل بالكسر شــاذ في الاستعهال صحيح في القيــاس وهــي خبيشــة لقلــة المستعملين.

قال: وحكى بعضهم أن من العرب من يعتقد في أمس التنكير ويعربه ويصرفه، ويجريه مجرى الأساء المتمكنة، فيقول ذهب أمس بما فيه على التنكير وهو غريب في الاستمال دون القياس.

(فائدة) المراد بالشاذ

قال: الجاربردي في (شرح الشافية) اعلم أن المراد بالشاذ في استعهالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود، والنادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كخزعال، والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم.

الشي، إذا أشبه الشي، أعطى حكم من أحكامه على حسب قوة الشبه

ذكره ابن يعيش في (شرح المفصل) قال: وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدها حكما هو في الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قوى أوجب الحكم وإذا ضعف لم يوجب، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى وكلما كان أعم كان أضعف، فالشبه الأعم كشبه الفعل الاسم من جهة أنه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما لأنه عام في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثان باجتاع السبين فيه، لأن هذا يخص نوعاً من الأساء دون سائرها فهو خاص مقرب للاسم من الفعل. ومن فروع ذلك الحال لما أشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني كليت وكأن.

ومنها: ألف الإلحاق لما أشبهت ألف التأنيث من حيث إنها زائدة وإنها لا تدخل عليها تاء التأنيث كانت من أسباب منع الصرف.

ومنها: سراويل لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف.

ومنهما : الشبيه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه.

قال ابن يعيش: ووجه الشبه بينهها من ثلاثة أوجه.

أحدها أن الأول عامل في التاني كما كان المضاف عاملا في المضاف إليه.

فإن قيل: المضاف عامل في المضاف إليه الجر وهذا عامل نصبا أو رفعا فقد اختلفا.

قل الشيء إذا أشبه من جهة فلا بد أن تفارقه من جهات أخر ولولا تلك المفارقة لكان إياه فلم تكن المفارقة فادحة في الشبه.

الوجه الثاني: أن الاسم الأول يختـص بـالشـاني كما أن المضـاف يختـص بالمضاف إليه، ألا ترى أن قولنا يا ضاربا رجلا أخص من قولنا يا ضاربا.

الثالث: أن الاسم التاني من تمام الأول كها أن المضاف إليه من تمام المضاف.

وقال السخاوي في (شرح المفصل): إذا أشبه الشيء الشيء في أمرين فما زاد أعطى حكمه ما لم يفسد المعنى، ولهذا عملت (ما) عمل ليس لما أشبهتها في النفس مطلقا وفي نفي الحال خاصة.

وقال ابن هشام في (المغني): قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فيهما، فأما الأول فله صور كتعرة. إحداها: دخول الباء في خبر أن في قوله تعالى ﴿أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر ﴾ لأنه في معنى أو ليس الله بقادر، وفي و كفى بالله شهيدا، لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا، وفي قوله ـ لا يقرأن بالسور ـ لما دخله معنى لا يتقربن بقراءة السور، ولهذا قال السهيل: لا يجوز أن تقول وصل إلى كتابك فقرأت به على حد قوله ـ لا يقرأن بالسور ـ لأنه عار من معنى التقرب.

الثانية: جواز حذف خبر المبتدأ في نحو إن زيداً قائم وعموو اكتفاء بخبر إن لما كان إن زيدا قائم في معنى زيد قائم، ولهذا لم يجز ليت زيداً قائم وعموو.

الثالثة: جواز أنا زيداً غير ضارب، لما كان في معنى أبا زيدا لا أضرب ولولا ذلك لم يجز، إذ لا يتقدم المضاف، فكذا لا يتقدم معموله، لا تقول إنا زيدا أول ضارب أو مثل ضارب.

الوابعة: جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خير أو ذا مرفوع يغني عن الخبر.

الحنامسة: إعطاؤهم ضارب زيد الآن أو غدا حكم ضارب زيدا في التنكير، لأنه في معناه، فلهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وأدخلوا عليه أل، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضي لأنه حينئذ ليس في معنى الناصب.

السادسة: وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب نحو ووإنها لكبيرة إلا على الحاشعين: (١) وويأي الله إلا أن يتم نوره: (١) لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلا على الحاشمين، ولا يريد إلا أن يتم نوره.

⁽١) سورة البقرة: آية ٤٥.

⁽٢) سورة التوبة: آيه ٣٢.

السابعة: العطف بلا بعد الإيجاب في نحو قوله (أبى الله أن أسمو بأم ولا أب) لما كان معناه قال الله لي لا تسم بأم ولا أب.

الثامنة: زيادة لا في قوله تعالى ﴿ ما منعك أن لا تسجد ﴾ (١) قال ابن السيد: المانع من الشيء آمر للممنوع أن لا يفعل، فكانه قيل ما الذي قال لك لا تسجد.

الناسعة: تعدى رضي بعلي في قوله: (إذا رضيت عليّ بنو قشير لما كان رضي عنه بمعنى أقبل عليه بوجه وده، وقال الكسائمي: إنما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط.

العاشرة: رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم ، فشربوا منه إلا قليل منهم » لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل ، فمن شرب منه فليس منى ».

الحادية عشرة: تذكير الإشارة في قوله تعالى ﴿ فذانك برهانان ﴾ (*) مع أن المشار إليه اليد والعصا وهما مؤثنان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والرهان مذكر، ومتله ﴿ ثُم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾ (*) فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل.

الثانية عشرة: قولهم علمت زيد من هو برفع زيد جوازا لأنه نفس من في المعنى.

الثالثة عشرة: قولهم إن أحدا لا يقول ذلك، فأوقع أحداً في الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر في يقول، والضمير في سياق النفي فكأن أحداً كذلك.

⁽١) سورة الاعراف: آية ١٢

⁽٢) سورة الأنعام: آية ٢٣.

⁽٣) سورة القصص: آية ٣٢.

والثاني: وهو ما أعطى حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه له صور كتيرة، إحداها زيادة أن بعد ما المصدرية الظرفية وبعد (ما) التي بمعنى الذي لأنها بلفظ ما النافية كقوله (ورج الفتى للخير ما إن رأيته) وقوله (يرجى المرأ ما إن لا يراه) فهذان محمولان على نحو قوله (ما إن رأيت ولا سمعت عتله).

الثانية: دخول لام الابتداء على (ما) النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدءاً كقوله (لما أغفلت شكرك فاصطنعني) فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن.

الثالثة: توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حلالها في اللفظ على لا الناهية نحو (واتقوا فتنة لا تصين الذين ظلموا منكم خاصة)(١).

الرابعة: حذف الفاعل في نحو وأسمع بهم وأبصر ، لما كان (أحسن) بزيد مشبها في اللفظ لقولك امرر بزيد.

الحنامسة: دخول لام الابتداء بعد إن التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بأن المؤكدة قاله بعضهم في قراءة ﴿ إِن هذان لساحران﴾ (١)

السادسة: قولهم اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، بضم أية ورفع صفتها، كها يقال يا أيتها العصابة، وكان حقه النصب كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف، ولكنه لما كان اللفظ ـ بمنزلة المستعمل في النداء اعطى حكمه، وإن انتفى موجب البناء.

السابعة: بناء باب حذام تشبيها له بنزال.

الثاهنة: بناء حاشا في ﴿وقلن حاشا لله﴾ (٢) تشبيها في اللفظ بحاشا الحرفية.

⁽١) سورة الانفال: آبه ٢٥.

⁽٢) سورة طه: آية ٦٣.

⁽٣) سورة يوسف: آية ٣١.

التاسعة: قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط وآمنه، فأوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية.

العاشرة: إعطاء الحرف حكم مقاربة في المخرج حتى أدغم فيه نحو دخلق كل شيء ١٠٠٠ ﴿ ولك قصوراً ﴾ (٢) وحتى اجتمعا رويين كقوله:

بني إن البر شيء هين المنطيق اللين والطعيم

والثالث: وهو ما أعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى نحو امم التفضيل وأفعل في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الفلاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهم بأفعل التفضيل فها ذكرنا.

وقال الأبذي في (شرح الجزولية): حذفت أن مع عسى تشبيها بكاد، وزعم ابن السيد أن الأحسن أن يقال شبهت عسى بلعل، لأن كلا منها رجاء، وكها حلوا على عسى فأدخلوا في خبرها (أن) نحو (لعلك يوما أن تلم ملمة).

وقال ابن الصائخ: هذا الذي قاله بمكن وتشبيه الفعل بالفعل أولى من تشبهه بالحرف.

الشيئان إذا تضادا تضاد الحكم الصادر عنها

ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في (الغرة) قال: ولهذا نظائر في المعقولات وسائر المعلومات مشاهداً ومقيسا، ألا ترى أن الإعراب لما كان ضد البناء وكان الإعراب أصله الحركة والتنقل كان البناء أصله الثبوت والسكون، وكذلك الابتداء لما كان أصله الحركة ضرورة كان الوقف أصله السكون.

⁽١) سورة الأنعام: آية ٢٠١.

⁽٢) سورة الفرقان· آية ١٠.

الشروط المضادة في الأبواب المختلفة

قال ابن هشام: العرب يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

من ذلك: اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت، والتعريف لعطف البيان ونعت المعرفة والتنكير للحال، والتمييز، وأفعل من، ونعت النكرة، وتعريف العلمية بخصوصه لمنم الصرف وتعريف اللام الجنسية لنعت الإشارة، وأي في النداء، وفاعل نعم وبئس، والإبهام في ظروف المكان، والاختصاص في المبتدأ وصاحب الحال، والإضهار في مجرور لولا ووحد ولبي وسعدي وحناني، وفي مرفوع خبر كاد وأخواتها إلا عسى، تقول كاد زيد يموت ولا يجوز يموت أبوه، ومرفوع اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل، والإظهار في تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين، والإفراد في الفاعل ونائبه، والجملة في خبر أن المفتوحة إذا خففت، وخبر القول المحكى نحو قولي لا إله إلا الله، وخبر ضمير الشأن، والجملة الفعلية في الشروط غير لولا، وفي جواب لو ولولا، والجملتين بعد لما، والجمل التالية لأحرف التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر أن المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو (ولو أنهم آمنوا)(١) والإسمية بعد إذا الفجائية وليتا على الصحيح فيها، والإخبار في الصلة والصفة والحال، والخبر وجواب القسم غير الاستعطافي والإنشاء في جواب القسم الاستعطافي، والوصف في مجرور رب إذا كان ظاهرا، وأي في النداء، والجهاء في قولهم جاءوا الجهاء الغفير . وما وطيء به من خبر أو صفة أو حال، وعدم الوصف في فاعل نعم وبئس والأساء المتوغلة في شبه الحرف إلا (من) (وما) النكرتين، والضمير، والتقديم في الاستفهام والشرط، وكم الخبرية،

⁽١) سورة البقرة: آية ١٠٣.

والتأخير في الفاعل ونائبه، ومفعول التعجب، والمفعول الذي هو أي الموصولة، والمفعول الذي هو (ان) وصلتها، والمبتدأ الذي هو ان وصلتها، والحذف في الفاعلي ونائبه، والجار الجاقي عمله، والرابط في المواضع الأحد عشر السابقة، وعدم الرابط في المجالة المضاف إليها نحو يوم قام زيد، والإضافة في بناه (أي) الموصولة، والقطع عنها في بناه قبل وبعد وغير.

حرف الصاد

صدر الكلام

قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتحضيض وإن وأخواتها وغير ذلك، وأما الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة فإنها وإن أثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر إجراء لها مجرى سائر الأفعال.

وقال في (البسيط): الأسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وإن لم تكن معارف ولهذا تقدم الإشارة على العلم في قولك هذا زيد، وإن كان العلم أعرف لتضمنه معنى الإشارة.

ضابط

ما يعمل في الاستفهام

قال ابن يعيش: لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجر وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر، وإنما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم.

وفي (أمالي ابن الحاجب): سئل، العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل

على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وإن وأخواتها سوى إن فقولهم زيدا ضربت وضربت زيدا يقال عليه إنه إذا قبل زيدا ألبس على السامم أن يكون المذكور بعده ضربت أو اكرمت أو نحوه، وإذا قبل ضربت ألبس على السامع أن يكون زيدا وان يكون عمرا ونحوه، فأجاب بأمور.

أحدها: أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذا لأنه لا بد من تقديم مفرد على مفرد، فمها قدمت أحد المفردين فلا بد من احتاله كلما يقدر تجويزه في الآخر.

الثاني: أن هذا إلباس في آحاد المفردات وذاك إلباس في أصول أقسام الكلام فكان أهم.

الثالث: أن تلك الألفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشداً إلى ما وضع له، بخلاف هذه فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدى إلى التسلسل وهو محال.

مسئلة القول في دخول اللام على خبر إن

قال ابن هشام في (تذكرته): زعم بدر الدين بن مالك أن اللام لا تدخل على خبر إن إذا تقدم معموله عليه، فلا تقول إن زيداً طعامك لآكل، وكأنه رأى أن اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لأن لها الصدر، والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير أن يكون رآه الإمام، أما فساد الحكم فلأن الساع جاء بخلافه، وقال تمالى ﴿وإن كثيراً من الناس بلقاء ربهم لكافرون﴾ (١) وقال الشاع:

⁽١) سورة الروم: آية ٨.

فإني إلى قوم سواكم لأميل

وأما فساد التعليل فلأن هذه اللام مقدمة من تأخير فهي إنما تحمي ما هو في حيزها الآن، وإلا لم يصح إن في حيزها الآن، وإلا لم يصح إن زيداً لقائم ولا إن في الدار لزيدا، ألا ترى، أن العامل في خبر إن هو إن عند البصريين والعامل في اسمها هي بإجاع النحاة، فلو كانت اللام تحنع العمل لمنعت إن.

حرف الضاد

الضرورة

قال أبو حيان: لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء، فقال إنهم لا يلجأون إلى ذلك، إذ يمكن أن يقولوا كذا، فعلى زعمه لا توجد ضرورة, أصلا لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه وإلا كان لا توجد ضرورة، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره التهي.

وقال ابن جني في (الحنصائص): سألت أبا علي هل يجوز لنا في الشعر من الفرورة ما جاز للعرب أو لا ؟ فقال كيا جاز لنا أن نقيس منثورنا على منتورهم، فكذا يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم فها أجازته الفمرورة لم أجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا وإذا كان كذلك فها كان من أحسن ضروراتها، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أحسن ضروراتها، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أحسن فروراتها، ولما كان من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك.

فائدة استعمال الأصل المهجور

قال الأندلسي يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور كما استعمله من قال: (كأن بين فكها والفك).

فائدة علة الضرائر

قال الشلوبين علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل.

قاعدة

ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها

ومن فروعه: إذا دعت الضرورة إلى منع صرف المنصرف المجرور فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند الفارسي، لأن الفمرورة دعت إلى حذف التنوين فلا يتجاوز محل الفمرورة بإبطال عمل العامل، والكوفي يرى فتحة في محل الجر قياسا على ما لا ينصرف لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسرة، ذكره في (البسيط).

ومنها: لا يجوز الفصل بين أما والفاء بأكثر من اسم واحد لأن الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها، وإنما جاز هذا التقديم للضرورة وهي مندفعة باسم واحد قلم يتجاوز قدر الضرورة، ذكره السيرافي والرضي.

فائدة

ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها

قال ابن النحاس في (التعليقة) قول الشاعر (لاه ابن عمك) اختلف الناس فيه، هل المحذوف لام الجر دون الأصلية واللام التي هي موجودة مفتوحة، أو المحذوف اللام الأصلية والباقية هي لام الجر؟ والأظهر أن الباقية هي لام الجر لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي إلى أن يكون البيت ضرورة، والقول بحذف الأصلية لا يؤدي إلى ضرورة، وما لا يؤدي إلى الفرورة أولى بما يؤدي إليها.

الضائر ترد الأشياء إلى أصولها

هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع.

منها: قال ابن جني: الباء أصل حروف القسم والواو بدل منها، ولهذا لا تجر إلا الظاهر، فإذا أدخلت على المضمر ردت إلى الأصل وهي الباء فيقال بك لأفعان، لأن الضائر ترد الأشياء إلى أصولها.

ومنها: إذا أريد وصل مثل لم يك ولد بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال لم يكنه ومن لدنه لأن الضمعر يرد الأشياء إلى أصولها.

ومنها: قال الأندلسي إنما التزم دخول تاء التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي دون المسند إلى ظاهره، لأن الأصل إلحاق العلامة والضمير يرد الشيء إلى أصله فوجب أن لا تحذف العلامة لأن ذلك خلاف مقتضاه.

ومنها: إذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا،

وعمله ابن الدهان بأن أصله البناء وأصل البناء السكون والضمير يرد أكثر الأشياء إلى أصولها.

قال ابن أياز وهذا أحسن من التعليل بكراهة توالي أربع متحركات لأنه يطود في استخرجت وأشباهه.

ومنها: قال ابن أياز زعم بعضهم أن لولا صريحة في التعليل كقولك لولا إحسانك لما شكرتك.

قال ابن بري في (أماليه): ولهذا جروا بها المضمر تنبيها على هذا المعنى، لأن المضمر يعيد الشيء إلى أصله.

ومنها: قال ابن فلاح في (المغني): فإن قبل لم اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وليس اختلافه للتثنية لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقا.

قلنا: لشبهه بلدا وعلى وإلى فإنها مع المظهر بالألف ومع المضمر بالياء، فرقا بين المتمكن نحو ألف عصا وألف غير المتمكن نحو لدا، ووجه المشابهة بينها ملازمة الإضافة فيهها، ولم تقلب في الرفع لأن المشبه به ليس له حالة رفع، وخص التغيير مع المضمر دون المظهر لأن المضمر يرد الشيء إلى أصله.

ومنها: قــال الأنـــدلسي في (شرح المفصـــل): نحو قـــولـــه تعـــالى وأنــزمكموها ه (١) رد فيه الواو الساقطة في الوصل إذا كان الضمير يرد الشيء إلى أصله، كما تفتح لام الجر في قولك لك مال، حتى أنهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المضمر.

ومنها: قال الأندلسي: قيل إنما لم تدخل الكاف على مضمر لترددها بين

[.] (۱) سورة هود: آية ۲۸.

الاسم والحرف وذلك اشتراك فيهما، والاشتراك فرع، والضمير برد الأشياء إلى أصولها ولا أصل لها، ولهذه العلة امتنع دخول حتى أيضاً على المضمر.

ومنها: قال ابن فلاح في (المغني): بنى المضارع مع ضمير جع المؤنث على السكون منبهة على أن أصل الأفعال البناء على السكون، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله.

ومنها: قال ابن يعيش فائدة _ الانساع في الظرف تظهر إذا كنيت عنه فإن كان ظرفا لم يكن بد من ظهور (في) مع مضمره نحو اليوم قمت فيه، لأن الإضهار يرد الأشياء إلى أصولها، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تظهر (في) معه لأنها لم تكن منوية مع الظاهر، فتقول اليوم قمته، قال الشاعر (ويوم شهدناه): لم يظهر في حين أضمره لأنه جعله مفعولا به مجازا، ولو جعله ظرفا على أصله لقال شهدنا فيه.

تنبيه إضافة أل إلى الضمير

قال السهيلي قول عبد المطلب:

وانصر على آل الصلب ب وعابديم السوم آلك

فيه رد على ابن النحاس والزبيدي ومن قال بقولها حيث منعا إضافة ال إلى الضمير لأنه يرد الشيء إلى أصله، وأصله أهل، وما وجدنا قط مضمرا يرد معتلا إلى أصله ألا أعطيتكموه، وليس من هذا الباب في ورد ولا صدر.

تنبيه

لا يدخل على المقسم به غير الباء إذا كان مضمرا

قال السخاوي في (سفر السعادة): لا يدخل على المقسم به غير الباء إذا كان مضمرا لأنها الأصل. وقال أبو الفتح، لأن الإضار يرد الأشياء إلى أصولها في كتبر من المواضع، تقول أعطيتكم درهما، ثم تقول الدرهم أعطيتكموه، وما حكاه يونس من قولهم أعطيتكمه شاذ.

وقال أبر بكر محمد بن عبدالملك النحوي: إنما يرد الإضار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد لا لأجل الإضار، قلا يقاس عليه مالا سبب فيه، مع أن الثيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ولا يحتاج إلى تعليل إلا أن يخالف الاستمال، فقوله أعطيتكم درهما أصله أعطيتكمو فأسكنوا المم تخفيفاً وكرهوا الإسكان مع الهاء لخفائها وقربها من الساكن، ولذلك كان عليه مال أحسن من قولك عليهي مال، وكذلك اليوم صرت فيه لأن الإضار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه إلى (في) كسائر الأسهاء التي ليست ظروفا.

قال السخاوي: قوله إنما يرد الإضهار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد لا لأجل الإضهار كلام متناقض يقتضي أن الإضهار يرد ولا يرد، وقوله مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه، فأقول بلى وفيه سؤال لأن قولنا بك لأفعلن قد جاء على أصله، وفيه من السؤال لم لم يجز أن يقول وك ولاتك، فاختصاص الباء بهذا لا بد له من سبب ولا سبب إلا أن الباء الأصل، ولهذا تقول اقسم بالله ولا تقول أقسم والله ولا أقسم تالله يسبي.

ننبيه

المضمر لا يرد كل شيء إلى أصله

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) خرج قول الفرزدق (وإذا ما مثلهم بشر) على أن مثلهم مرفوع إلا أنه بني على الفتح الإضافته الى مبنى كقوله تعلى ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾ فإن قبل كيف يسوغ ذلك والمبنى الذي أضفت إليه مضمراً والمضمر يرد الأشياء إلى أصولها فكيف يكون سبباً في إخراج مثل عن أصلها من الإعراب إلى البناء ؟

فالجواب: أن المضمر لا يلزم رده الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع، ألا ترى أن التاء بدل من الواو في تكأة لأنه من توكأ، ثم إذا أضافوها إلى مضمر قالوا هذه تكأتك ولم يردوها إلى أصلها.

تنبيه

القول في بناء أي في (أيهم أشد)

قال الأبذي في (شرح الجزولية) بنيت أي في نحو قوله تعالى ﴿أيهم أشد﴾ عند سيبويه لخروجها عن نظائرها وكان حقها أن تعرب لتمكنها بالإضافة ولا سيا وهي مضافة إلى مضمر والمضمرات ترد الأشياء إلى أصولها، ولذلك تقول زيد ضربتم أخاه، ثم تقول وضربتموه ولا تقول وضربتمه.

مسئلة

القول في عساي وأخواتها

قال: ابن النحاس في (التعليقة): أجم النحاة على أنك إذا قلت عساي وعساك وعساه ولولاي ولولاك ولولاه أن هنا شيئاً قد تجوز فيه باستمإله على غير أصله، واختلف فها وقع المجاز، فقال سيبويه: إن عسى خرجت عن عمل كان وعملت عمل لعل لشبهها بلعل في الطمع، فالضمير منصوب على أنه اسمها، ولولا قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور.

وقال الأخفش: إن عسى على بابها من عملها عمل كان، ولولا على بابها من أنها غير عاملة واستعرنا في عسى ضمير المنصوب للمرفوع، فالضمير عنده في عسى في موضع رفع لا في موضع نصب، والضمير في لولا أيضا وإن كان صورة ضمير الجر مستعار للرفع فهو عنده أيضا في لولا في موضع رفع على الابتداء لا في موضع جو.

وقال ابن النحاس: والوجه ما ذكره سيبويه لأن التجوز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوز في الضمير، لأن المضمرات ترد الأشياء إلى أصولها فلا أقل من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها.

الضمير أطلب بالإضافة من الظاهر

بدليل جواز الإضافة والنصب في ضارب زيدا في الحال والاستقبال والاقتصار على الإضافة في نحو ضاربك وضاربه على مذهب سيبويه أنه مضاف ليس إلا، ذكره الشلوبين في (شرح الجزولية).

حرف الطاء

الطارىء يزيل حكم الثابت

عقد له ابن جني بابا في الخصائص وفيه فروع.

منها: لام التعريف والإضافة إذا دخلت على المنون حذف تنوينه.

ومنها: ياء النسبة إذا دخلت على ما فيه تاء التأنيث حذفت لها التاء، وإذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو كرسي وبختي حذفت لأجلها.

ومنها: علامة الجمع بالألف والناء إذا دخلت على ما فيه الناء حذفت لأجلها نحو تمرة وتمرات، ولو سميت رجلا أو امرأة بهندات لقلت في الجمع أيضا هندات بجذف الألف والناء الأوليين لا الأخريين.

ومن ذلك: نقض الأوضاع إذا طرأ عليها طارىء كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجب استحال خبرا، كقولك مررت برجل أي رجل، أو أيا رجل، فأنت الآن غبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفها، وإنحا كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية.

ومن ذلك أيضا: لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير صار نفيا، وإذا

لحقه لفظ النفي عاد إيجابا نحو وآلف أذن لكم و^(١) أي لم يأذن وألست بربكم ۽^(١) أي أنا كذلك.

ومن ذلك أن تصف العلم، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ما وضع له فأدخله معنى لولا الصفة لم يدخله إياه، وذلك أن وضع العلم أن يكون مستغنى بلفظه عن عدة من الصفات، فإذا أنت وصفته فقد سلبت الصفة له ما كان في أصل وضعه مرادا فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته ـ انتهى.

وقال ابن يعيش: فإن قبل هل التعريف الذي في يازيد في النداء تعريف العلمية بقي على حاله بعد النداء كها كان قبل النداء، أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية؟.

فالجواب: أن المعارف كلها إذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء، هذا قول المبرد وهو الصواب كإضافة الأعلام، وخالفه ابن السراج.

وقال الشلوبين: إذا جُمع المؤنث الحقيقي جم تكسير جاز ترك التاء من فعله نحو قام الهنود، لأنه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم للطارى.

وقال ابن الدهان في (الغرة): المقصور المنصرف يلحقه التنوين وهو ساكن والألف ساكنة فيستحيل الجمع بينها وبجحف الأمر بجذفها، ولم نر ساكنين التقيا حذفا معا، ولا يجوز تحريك التنوين لأنه تحريك للساكن إذا كان بعده لا له إذا كان قبله، ولا تحريك الألف لأنها تغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز، ولا يجوز حذف التنوين لأنه لمعى، فإذا زال زال المعنى، وأيضاً فإن الطارى، يزيل حكم التابت لأنه لو علم أنه إذا جيء به حذف لم يجاً به، فلم يبق إلا حذف الألف.

⁽١) سورة يونس: آية ٥٩.

⁽٢) سورة الأعراف: آية ١٧٢.

طرد الباب

قال أبو البقاء في (التبيين): إذا ثبت الحكم لعلة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة، ألا ترى أنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينها من طريق المعنى، كما لو قلت ضرب الله مثلا، فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعا.

قال: ونظيره من المشروع أن الرَّمَل في الطواف شرع في الابتداء لإظهار الجلد ثم زالت العلة وبقي الحكم.

ومتل ذلك: العدة عن النكاح شرعت لبراءة الرحم ثم ثبنت في مواضع ليس فيها شغل الرحم. قال وسبب ذلك أن النفوس تأنس بثبوت الحكم فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس.

قال: ونظيره في التصريف أن الواو في مضارع وعد ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو بعد، ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد، وله نظائر أخر ... انتهى.

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل): الإعراب أصل في الأساء لأنه يفتقر إليه للتفرقة بين المعاني نحو ما أحسن زيدا بنصب زيد، إن أردت التعجب من حسنه، وبرفعه إن أردت نفي الإحسان عنه، وبرفع أحسن وخفض زيد إن أردت الاستفهام عن الأحسن، ألا ترى أن هذه المعاني لولا الإعراب لالتبست.

فإن قبل: إن الإعراب قد يوجد في الأسهاء غير مفتقر إليه نحو شرب محمد الماء وركب الفرس عمرو وأشباه ذلك، ألا ترى أن الفاعل ههنا لا يلتبس بالمفعول إذا أزيل الإعراب.

فالجواب: أن الإعراب لما افتقر إليه في بعض الأسهاء حمل سائرها على

ذلك، كما أن العرب لما حذفت الباء من يعد لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من أعد ونعد وتمد حملا على ذلك.

وقال أبو البقاء في (النبيين): إذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هما له وجب إبراز الضمير فيهما مطلقاً عند البصريين، لأن ترك إبراز الضمير فيجب أن يبرز نفيا للبس.

تم يطرد الباب فيها لا يلبس نحو زيد هند ضاربته هي كما فعلوا ذلك في كتبر من المواضع نحو نعد وتعد وأعد، فإنهم حذفوا منها الواو كها حذفوها من يعد، وكذلك يكرم ونكرم وتكرم محولة على أكرم.

وقال ابن القواس في (شرح ألفية ابن معط): قدر الكسرة في المنقـوص لاجماع الأمنال، إذ الياء بكسرتين، والضم حملا على الكسر للمناسبة فيها بدليل اجتاع أصليها ردفين دون الألف، لأن الضمة أثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء إذا اجتمعتا مطلقا، وظهر النصب لخفة الفتحة، ولم تعد الواو في رأيت غازيا وداعيا فيقال غازوا وداعوا لثبوت القلب رفعا وجوا تغليبا للحالتين وطردا للباب.

وقال عبد القاهر: هذا أقيس من حل أعد ونعد وتعد لأن الحمل المؤدي لإعلال اللام أولى من المؤدي لإعلال الفاء، لأن اللام محل التغيير، ولأن المنقوص حل فيه حالة على حالتين، وباب يعد حمل فيه ثلاثة أشياء على شيء واحد.

وقال ابن النحاس في (التعليقة): من أجاز تقديم خبر ليس عليها دليله أن ليس فعل ناقص مثل أخواتها، فإذا جوزنا في كان وأخواتها يجوز في ليس أيضاً طرداً للماب.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): الأصل في نرى ويرى وترى نرأى ويرأى وترأى، لأن الماضي منه رأى، وإنما حذفت الهمزة لكثرة الاستمال تخفيفا، لأنه إذا قبل أر أي اجتمع همزتان بينها ساكن والساكن حاجز غير حصين، فكأنها قد توالتا فحذفت الثانية على حذفها في أكرم، ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هـ الأصل حتى هجر ورفض.

وقال ابن فلاح في (المغنى): قلبت الهمزة في صحراء واوا في الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع بين علامتي تأنيث، وقلبت في التثنية طردا للباب على سَنن واحد.

وقال ابن عصفور (في شرح المقرب): لما ألحقوا نون الوقاية لتقي الفعل من الكسر حملوا على ذلك يضربانني ويضربونني وضرباني وضربوني كما حملوا تعد وأخواته غير ذي الباء وأكرم وأخواته غير ذي الهمزة على يعد وأكرم.

وقال بعضهم: إنما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وضعا في كثير منها، ثم حل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد، وبهذا بدأ ابن مالك في (شرح التسهيل). وعبارة ابن أياز: لأن وضع المضمر بالأصالة وضم الحرف الواحد ألا تراه على حرف واحد في ضربت وضربك، ثم حل على ذلك في البناء ما هو على أكثر نحو نحن وإياك لأن الجميع من باب واحد.

وقال ابن فلاح في (المغنى): إنما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضربت، فرارا من اجتاع أربع حركات لوازم، ثم طرد الباب في مالم يجتمع فيه أربع حركات نحو دحرجت تعميا للكم، لأن الأفعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من أعد ونحوه والهمزة من نكرم ونحوه وإن انتفت علة الحذف.

وقال ابن القواس: ذهب الأكثرون إلى أن متعلق الظرف والمجرور إذا كان خبراً يقدر بفعل، لأنه إذا وقع صلة أو صفة يقدر بالفعل اتفاقا، فيجب أن يقدر في محل الخلاف طرداً للباب. وقال ابن أياز: المضاف لا يكون اسها، لأن الفرض الأهم بالإضافة تعريف المضاف، والفعل لا يعرف.

فإن قيل: هلا أضيف الفعل للتخصيص إذ يصح ذلك فيه ؟ ألا ترى أن سوف والسين يخصصانه بالحال.

فالجواب: أنه لما امتنع منه الغرض الأهم وهو التعريف امتنع الآخر طرداً للباب، وهذا من قواعدهم.

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الموجب لبناء أساء الإشارة تضمنها معنى الحرف، وذلك أن الإشارة معنى كالاستفهام وغيره فحقه أن يوضع له حرف، فلما أدى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فبنى، ويدل على أنه تضمن هذا المعنى أنهم لم يضعوا للإشارة حرفا، وكان هذا الاسم المسموع مبنيا يفيد معنى الحرف، فوجب اعتقاد تضمينهم وإياه هذا المعنى طرداً لأصولهم وإقامة سبب لبنائه.

قال ابن جني: بني (أولاء) لأنه تضمن حرف الإشارة، لأن الإشارة معنى لم يستعملوا لها حرفاً فتضمنها هذا الاسم فبني.

وقال ابن أياز: وأما اسم الإشارة فبنى لتضمنه معنى حرف الإشارة إذ الإشارة معنى والموضوع لإفادة المعاني الحروف، فلما أفادت هذه الاسهاء الإشارة علم أنها كان القياس يقتضي أن يكون لها حرف فلما تضمنت معناه بنيت وهذا هو قول السيرافي.

قال الأصفهاني: فلو قبل إن ذلك إنما يتصور في أولاء دون هؤلاء لظهور الحرف وهو (ها)، لأمكن أن يقال فيه إن الحرف الذي هو (ها) غير ذلك الذي تضمن معناه وإن هذا زائد كما أن الألف واللام في الأمس عند من بناه زائدة وأن الاسم بني لتضمنه معنى ألف ولام أخرى.

حرف الظاء

الظرف والمجرور

فيه مباحث.

الأول: لابد من تعلقها بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا قدر.

مثال الأول والثاني ﴿ أنعمت عليهم غير المفضوب عليهم ﴾ . (١)

والثالث: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّهَاءَ إِلَّهُ وَفِي الأَرْضُ إِلَّهُ ﴾ لأنه مؤول بمعبود.

والرابع: نحو فلان حاتم في قومه، تعلق بما في حاتم من معنى الجود.

ومثال المتعلق بالمحذوف (وإلى ثمود أخاهم صالحاً) (⁽¹⁾ بتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم على ذلك، وهل يتعلقان بالفعل الناقص ؟ فعه خلاف.

الثاني: يستتنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة أمور.

أحدها: الحرف الزائد كالباء ومن في ﴿ وَكَفِّي بِاللَّهُ شَهِيداً ﴾ (٣) ﴿ وَهُلَّ

 ⁽١) سورة الفاتحة: آية ٧.

⁽٢) سورة الأعراف: آية ٧٣.

⁽٣) سورة النساء: آية ٧٩.

من خالق غير الله ﴾ (١) وذلك لأن معنى التعليق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأساء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط.

الثاني والثالث: لعل ولولا عند من جر بهها.

الرابع: رب في قول الرماني وابن طاهر.

الخامس: كاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور.

السادس: حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما أن إلا كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم.

الثالث: يجب تعلقها بمحذوف في تمانية مواضع:

أن يقما صفة نحو ﴿أو كصيب من السباء﴾ (٢) أو حال نحو ﴿ فخرج على قومه في زينته﴾ (٢) أو صلة نحو ﴿ وله من في السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون﴾ (١) أو خبرا نحو زيد عندك أو في الدار، أو مثلا نحو قولهم للمعرس بالرفاء والبنين بإضهار أعرست، أو يرفعا الاسم الظاهر نحو ﴿ أَلِي الله شك ﴾ (٥) أعندك زيد، أو يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو أيرم الجمعة صمت. أو قسا بغير الباء نحو ﴿ والليل إذا يغشى ﴾ (١) ﴿ تَاللهُ لا كُيدن أصنامكم ﴾ (٧).

⁽١) سورة فاطر: آية ٣.

⁽٢) سورة البقرة: آية ١٩.

⁽٣) سورة القصص: آية ٧٩.

⁽¹⁾ سورة الأنبياء: آية ١٩.

⁽٥) سورة إبراهم: آية ١٠.

⁽٦) سورة الليل: آية ١.

⁽٧) سورة الأنبياء: آية ٥٧.

الوابع: هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟ لا خلاف في تعبين الفعل في بابي القسم والصلة لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جلتين.

واختلف في الخبر والصفة والحال، فمن قدر الفعل وهم الأكثرون فلأنه الأصل في العمل، ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الثلاثة الإفراد.

وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو أيوم الجمعة يعتكف فيه؟ والوصف في أيوم الجمعة أنت معتكف فيه؟

وقال ابن النحاس في (التعليقة) إذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد لها من عامل، واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو، فذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر فعل تقديره استقر أو كان أو وجد أو ثبت، قالوا لأن بنا حاجة إلى تقدير عامل وتقدير ما هو أصل في العمل وهو الفعل أولى من تقدير ما ليس بأصل.

قالوا: ولأن لنا موضعنا يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو ما إذا وقع الحرف والمجرور صلة لأن الصلة لا تكون مفرداً، فإذا وجب هنا تقديره بالفعل فإن لم يكن في الخبر واجباً فلا أقل من رجحانه.

وذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر هنا اسم لا فعل تقديره كأن أو مستقر أو موجود أو ثابت.

قالوا: لأن بنا حاجة إلى جعل الفلرف أو المجرور خبراً، والأفضل في الخبر المفرد فبقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفرداً على ماهو الأصل في الخبر.

قالوا: ولأن لنا موضعا يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد، وهو ما إذا وقع الظرف أو المجرور بين أما وقائها نحو أما عندك فزيد وأما في الدار فزيد، فهنا يجب تقديره بالمفرد، لأن أما وفاءها لا يفصل بينها بجملة، وإذا وجب تقديره هنا بامفرد فلا أقل من الرجحان فيا إذا وقع خبرا وهو رأى ابن عصفور، ويترجح هذا بأن تقديره بالفعل لزم في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد لزم في حال كونه خبرا فكان تقديره بالمفرد أولى.

قال: واعلم أنه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل أو اسم أنا نعتقد أنا حدفنا ذلك العامل لما اعتزمنا أن نجعل الحبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار، ولذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل إلى الظرف أو المجرور واستتاره فيه، ويبقى الضمير مرتفعا بالظرف أو بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة الظرف أو المجرور عن ذلك العامل، ولا يجوز إظهار ذلك العامل حينئذ، قال أبو علي إظهار عامل الظرف شريعة منسوخة.

الخامس: في كيفية تقديره ـ أما في القسم فتقديره أقسم، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به، وأما في الماش فيقدر بحسب المعنى، وأما في البواقي فيقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعها إن أريد الحال أو الاستقبال.

قال ابن هشام: ويقدر كان أو استقر أو وصفها إن أريد المضي، هذا هو الصواب وقد أغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائماً إن التقدير إذ كان، إن أريد المسقبل، ولا فرق، وإذا جهل المنتى قدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقته الحال، ولا يجوز تقدير السكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل، ويكون الخذف حينذ جائزاً لا واجباً.

قال ابن هشام: وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص، وببطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل، واشتراط النحويين القول المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه. ومما خرج على ذلك قوله تعالى ﴿ فطلقوهن لمدتهن ﴾ (١) أي مستقبلات ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ (١) الآية، أي تقتل وتفقأ وتصلم وتقلم، أو مقتولة، ومفقوءة ومصلومة ومقلوعة.

قال ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا في جيع المسائل، لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ، قال ومن هنا لا نحتاج إلى ما ذكره ابن مالك وجاعة أنه يتمين تقديره وصفا بعد أما، نحو أما نحو أما في الدار فزيد، وإذا الفجائية نحو ﴿إذا لهم مكر﴾ (٣) لأن إذا الفجائية لا يليها الفعل وأما لا يليها الفعل إلا مقرونا بحرف الشرط نحو ﴿فأما إن كان من المقربن﴾ (٤).

قال وهذا على ما بيناه غير وارد لأن الفعلي يقدر مؤخرا.

تنبيه

تقدير عامل الظرف والجار والمجرور إذا قدما على اسم إن

قال: ابن النحاس في (التعليقة): اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدما على اسم إن نقلا والمجرور إذا قدما على اسم إن، فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم إن لئلا نكون قد فصلنا بين إن واسمها بغير الظرف والمجرور. وقال قوم: لا، بل نقدره قبل الظرف والمجرور ولا تعتد بهذا فصلا لكونه لازم الإضار ولا يجوز إظهاره.

السادس (٥): في الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغو: قال الشيخ

⁽١) سورة الطلاق: آية ١.

 ⁽٢) سورة المائدة: آية ٤٥.

⁽٣) سورة يونس: آية ٢١.

⁽٤) سورة الواقعة: آية ٨٨.(٨) أم مد ما مد الاد الله الدارات

⁽٥) أي من مباحث الظرف والجار والمجرور.

سعد الدين ألتفتازاني في حاشية الكشاف، وفي شرح المفصل للأندلسي قال الحوارزمي في الظرف المستقر بفتح القاف كذا سباعنا في المفصل، وفي الكشاف. والمراد به الموضع، ولفظ ابن السراج إذا كان الظرف غير يحل سهاه الكوفيون الصغة الناقصة وجعله البصريون لغوا، ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا إليه، وسمي مستقرا لأنه يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه فهو مستقر فيه، تم حذف فيه اختصارا، وباللغو ما كان فضلة، وسمي لغوا لأنه لد حاجة اليه _ انتهى.

السابع: أنهم يتسعون في الظرف والمجرور مالا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله، نحو كان في الدار أو عندك زيد جالسا، وفعل التعجب من المتعجب منه، نحو ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد وما أثبت عند الحرب زيدا. وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو:

فلا تلحني فيها فيانَّ بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله

وبين الاستفهام والقول الجاري بجرى الظن كقوله (أبعد بُعد تقول الدار جامعة) وبين المضاف وحرف الجر ومجرورها نحو (لله در اليوم من لامها) واشتريته بوالله درهم، وهذا غلام والله زيد. وبين إذن ولن ومنصوبها نحو (إذن والله نرميهم بجرب).

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال وأشهد الهيجاء

وقدموهما خبرين على الاسم في باب إن نحو و إن لدينا أنكالا ، و إن في ذلك لعبرة ، ومعمولين للخبر في باب مانحو (وما كل من وافي مني أنا عارف) وما في الدار زيد جالسا وصلة أل نحو و وكانوا فيه من الزاهدين، وعلى الفعل المنفي بما نحو (ونحن عن فضلك ما استغنينا) وعلى أن معمولا لخبرها نحو أما بعد فإني أفعل كذا ، وعلى العامل المعنوي في قولهم أكل يوم لك ثوب.

وقال الخفاف في (شرح الإيضاح): الظرف والمجرور اتسع فيها ووجه ذلك أن جميع الأفعال وما كان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلالة قائمة وإن لم يذكرا، فإذا ذكرا فعلى التأكيد وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغني عنه أو في حكمه، فكأنك إذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشيء.

فائدة

رأي التميميين في التلفظ بخبر

قال الجزولي: بنو تميم لا تلفظ بخبر لا إلا أن يكون ظرفاً.

قال الشلوبين: هذا استثناء طريف لا أعلمه عن أحد ولا نقله أحد، ولا أدري من أين نقله وإن كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير منقول، وهذا ليس موضع القياس لأنه اتساع والاتساع إنحا هو منقول.

الثامن: في (تذكرة ابن الصائغ) قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح: وينبغي أن يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة أو صلة، كمررت برجل أو بالذي معه صقر، لما بين الصفة والصلة من المناسبة لا يكونان إلا بالفعل أو المشتق منه، فأما الخبر والحال كزيد في الدار أبوه ومررت بزيد في الدار أبوه، فإنه يجوز في الأب الابتداء والفاعلية، كونه فاعلاً لأنه يوفع الضمير كاسم الفاعل يل أقرى عند أبي علي، وكونه مبتدءاً لأن اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك كزيد قائم أبوه على، أن أبا على جعل الخميع شيئاً واحداً ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال، لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدرا بالفعل دون الاسم، وكذا ينبغي أن يكون قياسه، وأما ابن جي فخي فلا يرى ذلك إلا في الصفة والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه.

حرف العين

العامل

قيه مباحث:

الأول: العمل أصل في الأفعال فرع في الأسهاء والحروف، فها وجد من الأسهاء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله، كذا في (شرح الجمل).

وقال صاحب (البسيط): أصل العمل للغعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم المفعول، تم لما شبه بها من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصغة المشبهة، وأما أفعل النفضيل فإنه إذا صحبته (من) امتنمت منه هذه الأحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل، فلذلك لم يعمل في الظاهر.

وقال ابن السراج في (الأصول): إنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى، وإن افترقا في الزمان، كها أعربوا الفعل لما ضارع الاسم، فكها أعربوا هذا أعملوا ذاك، والمصدر أعمل كها أعمل اسم الفاعل إذ كان الفعل مشتقاً منه.

ثم قال: واعلم أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف. قال: والأصل عندنا أن الأساء لا تعمل في الأسهاء إلا ما ضارع الفعل منها، ولولا معنى الحرف ما جر الثاني إذا أضيف إليه الأول.

وقال الجرجاني: الأصل في الأسهاء أن لا تكون عاملة وباعتادها لا يذهب عنها بوصف الإسمية، فإن قبل إذا كان الاعتاد لا يوجب لها صفة زائدة فلم عملت أو لم اشترط الاعتاد.

قيل: الاسم الصريح هو الذي يصح أن يحدث عنه بوجه من الوجوه، والصفة إذا اعتمدت لم يصح أن يخبر عنها، بل هي بمنزلة خبر، لأن الاسم الصريح ليس فيه إلا تميز ذات عن ذات. وإذا عرفت ذلك تبين أن الاسم پكتسب بهذا الاعتاد تحقيقاً في شبه الفعل إذ هو واقع في موضع هو خاص بالفعل، والاستفهام والنفي أيضاً من حيث إنها يطلبان الفعل وها أخص به، حتى بلغ من قوة طلبه للفعل أن قدروا قبل الاسم فعلا يعمل في الاسم كقوله تعالى: ﴿ أَبْسِراً منا واحداً نتبعه ﴾ (أ) والنفي أخو _ الاستفهام.

وقال ابن النحاس في (التعليقة): الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقلة في الفاعل، وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقله في الفاعل، وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه، وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص، كها أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملاً فيه، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل وأنه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملاً بأصالة في العمل لذلك، ولا كذلك الاسم لأنه لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا إنه هو العامل، ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره - انتهى.

⁽١) سورة القمر: آية ٢٤.

الثاني: عوامل الأساء لا تعمل في الأفصال وإلا لبطل الاختصاص الموجب للعمل، ومن ثم كان الأصح في كي أنها حرف مشترك، تارة يكون حرف، جر بمعنى اللام، وتارة يكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع لا أنها حرف واحد تجر وتنصب، وكان الأصح في حتى أنها حرف جر فقط وأن نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضمرة لا بها لما ذكر.

الثالث: العامل المعنوي قبل به في مواضع.

أحدها: الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح، واختلف في تفسيره فقيل هو التعري من العوامل اللفظية، وقيل هو التعري وإسناد الفعل إليه.

قال ابن يعيش: والقول على ذلك أن التعري لا يصلح أن يكون سبباً ولا جزءاً من السبب، وذلك أن العواصل تـوجب عملاً إذ لا بـد للمـوجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة.

فإن قيل: العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيراً حسياً كالإحراق للنار والبرد للماء، وإنما هي أمارات ودلالات، والأمارات قد تكون بعدم الشيء كها تكون بوجوده.

قيل: هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم إن التعري عامل أنه معرف للعامل إذ لو زعم أنه معرض لكان اعترافاً بأن العامل غير التعري.

وكان أبو أسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الإخبار عنه، قال: لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ.

قال ابن يعيش: والصحيح أن الابتداء اهتامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لئان يكون خبراً عنه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقاً به وكانت رتبته متقدمة على غيره، وقبل إنه عامل في الخبر أيضاً، ثم قال ابن يعيش: والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما عاملا في المبتدأ، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة المبتدأ، الا أن عمله في الحبر بواسطة المبتدأ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للابتداء أثر في العمل إلا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدر ووضعتها على النار فإن النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها، فكذلك ههنا.

الثاني: عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح، بل ادعى بدر الدين ابن مالك في (تكملة شرح التسهيل) أنه لا خلاف فيه، وليس كذلك، بل الخلاف فيه موجود، فقد ذهب الكسائي إلى أن عامله لفظي وهو حروف المضارعة، وعلى أنه معنوي اختلف فيه فقيل هو تجرده من الناصب والجازم، وعليه الفراء.

وقيل هو تمرّيه من العوامل اللفظية مطلقاً وعليه جماعة من البصريين منهم الأخفش.

وقال الأعلم: ارتفع بالإهمال، قال أبو حيان: وهو قريب من الأول. وقال جهور البصريين: هو وقوعه موقع الاسم كقولك زيد يقوم، كونه وقع موقع قائم هو الذي أوجب له الرفع.

وقال تعلب: ارتفع بنفس المضارعة. وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب لأن الرفع نوع من الإعراب.

قال أبو حيان: فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع واحد منها لفظي وثلاثة معنوية وهي الأخيرة، وثلاثة معنوية عدمية وهي التي قبلها، قال: وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي.

الثالث: الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملاً للنصب في الفعل المضارع بعد (أو) وبعد الفاء وبعد الواو في الأجوبة الثمانية، يريدون بذلك خالمة التاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه، فهو عندهم نظير لو تركت والأسد لأكلك، نصبت لما لم ترد عطف الأسد على الضمير، إذ لا يتصور أن يكون التقدير لو تركت وترك الأسد، لأن الأسد لا يقدر عليه فيترك، وكذلك عندهم زيد أمامك وخلفك إنما انتصب بالخلاف لأن الظرف خلاف المبتدأ، ولذلك لم يرفع كما لم يرفع قائم من قولك زيد قائم ويد يرفعون أيضاً على المخالفة كقوله:

على الحكم المأتي يموما إذا قضى قضبتـــه أن لا يجور ويقصـــد قال الفراء: هو مرفوع على المخالفة.

قال ابن يعيش: معنى الخلاف عندهم عدم المائلة، وقال ابن يعيش: ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الحلاف، وذلك أنا إذا قلنا اسوى الماء والحشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الحشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الحلاف، قالوا وهذه قاعدتنا في الظرف نحو زيد عندك.

الرابع: عامل الفاعل _ ذهب قوم من الكوفيين إلى أن الفاعل ارتفع ياحداثه الفعل، وذهب خلف الأحر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس في (التعليقة)، وذهب ابن هشام إلى أنه يرتفع بالإسناد، قال ابن فلاح: ورد ذلك بأن العامل اللفظي بجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه.

الحّامس: عامل المعنوي ـ ذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، نقله ابن فلاح في (المغنى).

السادس: عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ـ ذهب الأخفش إلى أنه معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ أو الفعل المضارع، ذكره في (البسيط).

فائدة

العوامل اللفظية

قال ابن الحاجب في (أماليه): العوامل اللفظية مطلقة على كان وأخواتها، وعلى ظننت وأخواتها، وإن وأخواتها، وما الحجازية، وحروف الجر وإن كانت لفظية أيضاً إلا أنها لما كانت تقتضي شيئاً واحداً لم تُعد مع تيك بخلاف ما ذكر أولاً.

المبحث الرابع: كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل، ذكره الجزولي في (حواشيه) ونقله ابن الخباز في (شرح الدرة الألفية) قال: وقوله ولم ينزل إلى آخره يحترز به من قد والسين وسوف ولام التعريف فإنهن مختصات ولم يعملن لأنهن كالجزء بما يلينه، وسبقه إلى ذلك ابن السراج في (الأصول)، وفي بعض شروح (الجمل) مثله، وزاد أن الدليل على ذلك في سوف دخول اللام عليها في قوله تعالى ﴿ولسوف يعطيك ربك﴾ (۱) فلولا أنها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل، قال: فإن وأخواتها وحروف الجر إنما عملت في الأسماء لانفرادها بها، والنواصب والجوازم إنما عملت في الأفعال لانفرادها بها، وكن القياس في (ما) النافية أن لا تعمل إلا أنها لما كان لها شبهان شبه عام وشبه خاص عملت، فشبهها المعام شبهها بالمحروف غير المختصة في كونها تلي وشبه خاص عملت، فشبهها المخاص شبهها بليس، وذلك أنها للنفي كما أن ليس كذلك، وداخلة على المبتدأ والخبر، كما أن ليس كذلك، وتخلص الفعل كذلك، وداخلة على المبتدأ والخبر، كما أن ليس كذلك، وغضاها وهم بنو المحتمل للحال كما أن ليس كذلك، فمن راعي الشبه المام لم يعملها وهم بنو

وقال النبلي: الحق أن يقال الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصاً له

⁽١) سورة الضحى: آية ٥.

كلام التعريف وقد والسير وسوف، لأن المخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف، وهذا أولى من قولهم ولم ينزل منزلة الجزء منه لأنها منه، لأن أن المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لأنها موصولة.

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان: إنما أعملت (إذن) وإن كانت غير غتصة بالمضارع لشبهها بأن كما أعمل أهل الحجاز (ما) إعمال ليس، وإن كانت غير مختصة بالأسماء لشبهها بها، ووجه الشبه أن كل واحد منها حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل، وبعض العرب ألفت إذن مراعاة لعدم الاختصاص، كما ألني بنو تميم (ما) فلم يعملوها لعدم الاختصاص.

وفيه: قال بعض أصحابنا إنما لم تعمل أدوات التحضيض لأنها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل.

وفيه > أن لولا ولوما لم تعملا وإن كان لا يليها إلا الاسم لأنها ليستا غنصتين بالأساء إذ لو كانتا غنصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه ، وكان يكون عملهما الجر إعطاء المختص بالاسم المختص في الإعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل ، أو يكونان كان وأخواتها من الحروف المختصة بالأساء وإنما هما حرفان يدخلان على الجمل ، لكن تلك الجمل تكون إسمية ، وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب إلى أن تاليها مرفوع بها ، وهو مذهب الفراء وابن كيسان وعزاه أبو الركات ابن الأنباري إلى الكوفيين ، وقال إنه الصحيح وعزاه صاحب (الإفصاح) إلى جاعة من البغداديين .

وقال أبو الحسن الأبذي: الصواب مذهب البصريين أنه مرفوع بالابتداء، لأن كل حرف اختص باسم مفرد فإنه يعمل فيه الجر إن استحق العمل، فلو كانت لولا عاملة لجرت.

قال أيضاً: والصواب أن الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل، إذ لو كانت كذلك لعملت الهمزة التي للاستفهام لأنها بمعنى أستفهم، وما النافية لأنها بمعنى أنفي، ولا بالنيابة مناب الفعل، نعم تزاد كالعوض ولا ينسب إليها العمل.

وقىال ابنن يعيش: لم تعمل حروف العطف جسراً ولا غيره لأنها لا اختصاص لها بالأسهاء والحروف التي تباشر الأسهاء والأفعال لا يجوز أن تكون عاملة، إذ العامل لا يكون إلا مختصاً بما يعمل فيه، قال: وكذلك إلا في الاستناء لا تعمل لأنها تباشر الأسهاء والأفعال والحروف، تقول ما جاءني زيد قط إلا يقر أو لا رأيت بكراً إلا في المسجد، والعامل لا يكون إلا مختصاً

قال: واعلم أن (لا) من الحروف الداخلة على الأساء والأفعال فحكمها أن لا تعمل في واحد منها، غير أنها عملت في المنكرات خاصة لعلة عارضة وهو مضارعتها إن كها أعملت (ما) في لغة أهل الحجاز لمضارعتها ليس، والأصل أن لا تعمل.

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): أعلم أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل فالقياس أن تعمل فيا تختص به فيإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل، فمتى وجدت مختصاً لا يعمل أو غير مختص يعمل فسبيلك أن تسأل عن العلة في ذلك فإن لم تجد فيكون ذلك خارجاً عن القياس.

وقال: وإذا صحت هذه القاعدة فأقول إن (ما) النافية ليس لها اختصاص فيجب أن لا تعمل ولذلك لم يعملها بنو تمبم، فهي عندهم على القياس، فلا سؤال في كونها لم تعمل لأن الشيء إذا جاء على قياسه وقانونه لا يسأل عنه، وأما أهل الحجاز فأعملوها لشبهها بليس من وجوه _ وذكر الأوجه السابقة.

وقال أبو حيان في (شرح التسهيل): أصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب أن يكون مختصاً بنموع من الإعراب الذي اختص بـه ذلـك المعرب، ولذلك لما كان الجزم نوعاً من الإعراب مختصاً بالمضارع والحرف الجازم مختص به أعطى المختص للمختص، وكذا القول في حروف الجر _ انتهى.

وقال ابن عصفور في (شرح المقرب): لم يجيء من الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلا ألا التي للتمني فإن الاسم المبني معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه وذلك نحو قولك ألا مال، وسبب ذلك أنها تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيت.

ضابط ليس في كلامهم حرف يرفع والا ينصب

قال ابن أياز ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا بطل قول من قال إن لولا هي الرافعة للاسم.

وقال الشلوبين: قول من قال إن أصل عمل الحروف الجر خطأ، وإنما القول الصحيح أن أصل الحرف أن لا يعمل رفعاً ولا نصباً لأن الرفع والنصب إنما هما من عمل الأفعال، من حيث كان كل مرفوع فاعلا أو مشبهاً به، وكل منصوب مفعولا أو مشبهاً به، فإذا عملها الحرف فإنما يعملها لشبه الفعل، ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه إلا عمل الجر، إذا كان مضيفاً للفعل أو لما هو في معناه إلى الاصم.

الحنامس: قال السهيلي أصل الحروف أن تكون عاملة لأنها ليست لها معان في أنفسها وإنما معانيها في غيرها، وأما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل في غيره وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظاً لأن الألفاظ تابعة للمعافي، فلها تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظاً، وذلك هو العمل، فأصل الحرف أن يكون عاملاً، فنذكر الحروف التي تعمل وسبب المعمل، فأصل الحرف أن يكون عاملاً، فنذكر الحروف التي تعمل وسبب المعمل.

فمنها: هل ـ فإنها تدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض وسبق إليها الابتداء والفاعلية فدخلت لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه.

وكذلك الهمزة فإنها حرف دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه، ولو ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها واقتضاءه لها، كما فعلوا في إن وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً يجوز الوقوف عليها، كأنه وليته ولعله فأعملوها في الجملة إظهاراً لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها.

وربما أرادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة إذا كان مؤلفاً من حرفين لحو هل، فربما توهم الوقف عليه أو خيف ذهول السامع عنه، فأدخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه وقام ذلك الحرف مقام القلب، نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقائم، فإذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الثبوت تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام وأن الجملة غير منفصلة عنده.

ولذلك أعمل أهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة، ومن العرب من اكتنى في ذلك التعلق وتأكيده بإدخال الباء في الحبر ورآها نائبة في التأثير عن العمل الذي هو النصب وإنما اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل لمشاركة (ما) لليس في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد نفيها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر فيس وهو النصب، والنصب في باب ليس أقرى لأنها كلمة كليت ولعل وكأن، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عنها أحد منهم لأنه الابتداء السابق. وكذلك إذا قلت ما زيد إلا قائم فل يعملها أحد منهم لأنه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما، لأن إلا لا تكون إيجاباً إلا بعد نفي فلم يتوهم لا يتوهم انقطاع زيد عن ما، ولذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو ما قائم زيد،

إذ ليس من رتبة النكرة أن تكون مبتدءاً بها مخبراً عنها إلا مع الاعتاد على ما قبلها، فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عا قبلها لهذا السبب الحديث، فلم يحتج إلى إعالها وإظهارها ونفي الحديث كها كان قبل دخولها مستغنياً عن تأثيرها فيه.

وأما حرف (لا) فإن كان عاطفاً فحكمه حكم حروف العطف ولا شيء منها عامل، فإن لم تكن عاطفة غو لا زيد قائم ولا عمرو فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة لأنه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمرو لأن الواو مع لا الثانية تشعر بالأولى لا محالة وتربط الكلام بها، فلم يحتج إلى إعمالها وبقيت المجملة عاملاً فيها الابتداء كها كانت قبل دخول لا، إلا أنهم في النكرات قد أدخلوها على المبتدأ والخبر تشبيهاً بليس، لأن النكرة أبعد في باب الابتداء من المعرفة، والمعرفة أشد استبداداً بأول الكلام.

وأما التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف: أهي عاملة أم لا ؟ فإن كانت عاملة فكما أعملوا إن حرصاً على إظهار نسبتها بالحديث، وإن لم تكن هاملة فلا كلام.

وأما حرف النداء فعامل في المنادي عند بعضهم، والذي يظهر خلافه، ولو كان عاملاً لما جاز حذفه وإبقاء عمله.

فإن قلت: فلم عملت النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جلة ، ثم إن المضارع قبل دخولها كان مرفوعاً بعامل معنوي ، فلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل ، كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل ، إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في إن وأخواتها ؟

فالجواب من وجهين: أحدهما أن الابتداء أقرى من عامل المضارع وإن كان كل منها معنوياً، لأن عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له، فلم يقو قوته فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل. والثانى: أن هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة إنما دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كها وجب عمل حروف الجر في الأسهاء من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة.

وأما إلا في الاستنناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة، والصحيح انها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيا بعدها فاستغنوا بإيصالها العامل عن إعمالها عملا آخر وكأنها هي العاملة، ومتلها في ذلك حروف العطف.

ويقاس على ما تقدم لام التوكيد وتركهم إعمالها في الجملة، مع أنها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها.

قال: وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال الحروف وغيرها من العوامل، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسهاء، ومنبهة على سر امتناع الأسهاء أن تكون عاملة في غيرها. هذا لفظ السهيلي.

وقال الشلوبين: الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال خاصة، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها، إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل، فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها، وإنما يعمل منها ما توفرت فيه أشباه الفعل كتوفرها في إن وأخواتها وما الحجازية، ولهذا لم تعمل يا في النداء الأن تلك الأشباه ليست موجودة فيها.

السادس: قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيا يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به، أو فيا كان تابعاً لواحد من هذه نعتاً أو توكيداً أو بدلاً، لأن التابع هو الاسم الأول في المعنى فلم يعمل الفعل إلا فيا دل عليه لفظه، لأنك إذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضرباً وضارباً ومضارباً، وما عدا ذلك إنما يصل إليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف.

السابع: إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف، ومن تم ضعف بعضهم قول من قال: إن ناصب المعطوف في قول الشاعر: هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عون بن مراق فعل يدل عليه اسم الفاعل، وقال بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لأن التنوين فيه مراد. وإذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف. ذكره في البسيط:

وقال أيضاً: ذهب الكوفيون إلى أن أمثلة المبالغة لا تعمل، لأن اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها، والمنصوب بعدها محول على فعل يفسره الصفة، قال صاحب (البسيط): وهذا ضعيف لأن النص مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل فلا يصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود.

فائدة

المصدر المؤكد لا يعمل

قال ابن فلاح في (المغنى): المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بأن والفعل، فإن كان بما النزم حذف فعله كقولهم سقيًا زيداً ورعياً له ففيه وجهان.

أحدها: أن العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياساً على غيره من المصادر التي لا تقدر بأن والفعل.

والثاني: «أن المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه، ونظير هذا زيد في الدار واقفاً، هل العامل الظرف لنيابته عن الفعل أو نفس الفعل هو العامل؟ والأكثر على أن العامل الظرف _ انتهى.

الثامن: إذا امترج بعض الكليات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل، ولذلك تخطى لام التعريف وها التنبيه في قولك مررت بهذا، وما المزيدة في قوله ﴿ فِهَا رحة من ربك﴾ وعما قليل، ولا في نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء و ﴿ لئلا يكون للناس ۥ و ۥ إن لا تفعلوه﴾ .

التاسع: قال الكوفيون لا يمتنع أن يكون الشيء عاملاً في شيء والآخر عاملا فيه، وبنوا على ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان.

قالوا: وإنما قلنا ذلك لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من المبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منها في صاحبه.

قالوا: وقد جاء لذلك نظائر.

منها قوله تعالى:﴿أَيَا مَا تدعوا فله الأساء الحسنى﴾. فنصب أياً بتدعو وجزم تدعو بأياً فكان كل واحد منها عاملا في الآخر، ومثله ﴿أَيْنَا تَكُونُوا يدرككم الموت'') ﴾ فأينا منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينا، وذلك كثير في كلامهم.

وقال ابن النحاس في (التعليقة): حكى ابن جني في كتاب له يسمى (الدمشقيات) غير الدمشقيات المشهورة له بين الناس قولا عن الأخفش، أن فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كها قبل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر.

وقال ابن الدهان في (الغرة): قول الكوفيين فاسد من وجهين.

أحدها :أن الخبر إذا كان عاملا فرتبته التقديم وإذا كان معمولا فرتبته التأخير، والشيء الواحد لا يكون مقدماً ومؤخراً من كل وجه.

والثاني: أن الاسم ليس من حقه العمل وإنما يعمل بشبه الفعل الرفع والنصب، وبشبه الحرف الجر والجزم وليس فيهما شبه، وأماه أياً ما تدعوا،

⁽١) سورة النساء: آية ٧٨.

فإن تدعوا عمل في أي بحكم الأصل، وأي عمل في تدعو بحكم النيابة عن الحرف الشرطي، ويلزمهم أيضاً أن لا يعملوا إن وكان وظننت، لأن العامل موجود فكيف يجمع بينهها.

العاشر: فرق بين العامل والمقتضى - قال ابن يعيش في (شرح المفصل): ليست الإضافة هي العاملة للجر وإنحا هي المقتضبة له، والمعنى بالمقتضى هنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنها؛ إذ الإعراب إنحا وضع للفرق بين المعافي والعامل هو حرف الجر أو تقديره، فالإضافة معنى وحرف الجر لفظ وهي الأداة المحصلة له، كها كانت الفاعلية والمفعولية معنين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول، والفعل أداة محصلة لها فالمقتضي غير العامل -

الحادي عشر: قال ابن النحاس في (التمليقة): هنا نكتة لطيفة وهو أن الاسم العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف إليه في باب النداء وباب لا، فكما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، كذلك يحذف المامل ويبقى معموله، إلا أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف يعرب المضاف إليه بإعرابه، ولا كذلك العامل والمعمول، أكثر حذف المضاف وقبل حذف العامل.

الثاني عشر: قال ابن يعيش قد يكون للحرف عمل في حال لا يكون في حال أخرى وفيه نظائر.

الأول: لو لا تعمل الجر في المضمر ولا تعمله في المظهر.

الثاني: لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها.

الثالث: عسى تنصب المضمر نحو حساك وعساي، وعملها مع الظاهر الرفع. الرابع: لات تعمل عمل ليس في الأحيان، ومع غيرها لايكون لها عمل. هذا ما ذكره ابن يعيش.

وذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) مثله، وزاد في النظائر (تاه) القسم تختص باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو القسم ومذ ومنذ.

قال أبو البقاء في (التبيين): من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر، ألا ترى أن واو القسم تجر في القسم ولا تجر في موضع آخر، وما النافية تعمل في موضع آخر، وكذلك حتى تجر في موضع ولا تجر في موضع آخر، وذلك كثير، ولما ذكر سيبويه لولا وأنها تجر المضمر دون غيره واستأنس لها بنظائر منها لدن ولات قال: ولا ينبغي لك أن تكسر الباب وهر مطرد وأنت تجد له نظائر.

الثالث عشر: لا يجوز اجتاع عاملين على معمول واحد، ولهذا رد قول من قال: إن المتبوع من قال: الابتداء والمبتدأ مما عاملان في الخبر، وقول من قال: إن المتبوع وعامله معاً عاملان في التابع، وقول من قال إن (إن) وفعل الشرط معاً عاملان في الجزاء، وقول من قال: إن الفعل والفاعل معاً عاملان في المفعول. حكاه أبو البقاء في (التبيين) عن بعض الكوفيين، وابن فلاح في (المغني) عن الفواء.

وقال ابن النحاس في (التعليقة): إذا جعلنا مجموع حلو حامض خبراً فالعائد ضمير من طريق المعنى، لأن المعنى هذا مُز، ولا يكون ذلك العائد في أحدهما، لأنه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية، وليس المعنى عليه ولا فيهها، لأنها حينئذ يكونان قد رفعا ذلك الضمير، فيلزم اجتاع العاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز.

الرابع عشر: مرتبة العامل أن يكون مقدما على المعمول، قال ابن عصفور في (شرح المقرب): فإن قبل يناقض ذلك قولهم العامل في أساء الشرط وأسهاء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها؟

فالجواب، أن أساء الشرط تضمنت معنى إن، وأساء الاستفهام تضمنت معنى المعزة، فالأصل في من ضربت؟ أمن ضربت؟ ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها، وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أساء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل، وإنما تقديمه عليها في للفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام.

الخامس عشر: قال ابن أياز: العامل اللفظي وإن ضعف تعلقه أولى من العامل المعنوي، بدليل اختيارهم زيداً ضربت على زيد ضربت، وقولهم إن زيدا لا يجوز إلا في الضرورة.

السادس عشر: قال الشلوبين في (شرح الجزولية): العوامل لا يليها إلا المجامد لا الصفات، إلا أن تكون خاصة لجنس بها فيجوز حينئذ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فأجرى الاسم الذي بعد اسم الإشارة مجراه دون اسم الإشارة، فكما أنه ليس بمستحسن مررت بالحسن ولا مررت بهذا الجميل لأنه لا يخص جسا من جنس، فكذلك ليس بمستحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل، ولكن المستحسن إنما هو مررت بهذا الحصوف هنا.

السابع عشر: قال ابن عصفور العامل الضعيف لا يعمل فيا قبله، ولهذا لا يتقدم أخبار إن وأخواتها عليها ـ انتهى، ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم، ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبه كامم الإشارة، وليت ولعل وكأن كالحروف المتضمنة معنى الاستقرار، ولا التمييز على عامله الجامد إجماعا، ولا معمول المصدر، وفعل التعجب، واسم الفعل.

الثامن عشر: قال أبو البقاء في (التبيين): العامل مع المعمول كالعلة

العقلية مع المعلول، والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجع.

التاسع عشر: قال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شرح الايضاح): الحروف لم يأت فيها تعليق وقد جاء التعليق في الأنعاء قليلا، قالوا مررت بخير وأفضل من زيد فمن مخفوضة بالثاني والأول معلق، وأنشد سيبويه (بين فراعى وجبهة الأسد).

العشرون: قال ابن هشام العامل الضعيف لا يجذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها.

الحادي والعشرون: قال ابن جني يدل على ضعف عوامل الأفعال عن الأسهاء أن جواب الشرط جزم بأن وفعل الشرط كخبر المبتدأ والابتداء، فجرت إن مجرى الابتداء.

العارض لا يعتد به

فيه فروع.

منها: أفعل الوصف إذا طرأت عليه الإسمية فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كأدهم، وأفعل الاسم إذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على المصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كأربع في قولك مررت بنسوة أربع.

ومنها: قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في (شرح الإيضاح) العرب لا ننتقض أصولها للبس يعرض.

ومنها قولهم: صيد وخول بتصحيح الياء والواو وإن تحركا وانفتح ما قبلهها مراعاة للأصل وإهمال العارض. ومنها: الأصل في التقاء الساكنين أن يحرك الأول بالكسرة فإن كان يعده ضمة لازم: حرك بالضم اتباعا ولا عبرة بالضمة العارضة كضمة الإعراب نحو لم يضرب ابن زيد، فإنك تكسر الباء لا غير، وإن كانت النون من ابن مضمومة لعروض ضمتها.

ومنها: قال الشلوبين في (شرح الجزولية): إذا اتصل بالمضارع نون النسوة فإنه يبني عند الجمهور، وقال قوم هو باق على إعرابه، وإنما منم من ظهور الإعراب في الاسم المضاف إلى باء المتكلم، وهذا قول قد ذهبت إليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره أبو بكر بن طلحة وقال إنه هو الحق وإن مذهب أكثر المتقدمين في ذلك خطأ.

قال: وحجة الجمهور أن هذه النون لما أوجبت ذهاب الإعراب من الفعل وكان أصل الفعل البناء رجع إلى اصله، إذ قد ذهب الأمر الطاري، عليه الذي هو الإعراب، قال هؤلاء: وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الاسم الذي يتصل به ياء المتكلم، إذ الاسم ليس أصله البناء إنما أصله الإعراب، فإذا كان أصله الإعراب فلا أن ينتقل ينبغي عن الأصل ما وجدنا السبيل إليه بوجه، وقد وجدنا السبيل بأن نقول إن ذهاب الإعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به.

ومنها: قال أبو البقاء في (التبيين): يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا، ومنعه الكوفيون إذا كان قبل الطرف ساكن فإنه إذا حذف وحده كان الباقي ساكنا وذلك حكم الحروف ولا نظير له في الأساء المعربة.

وأجيب بأنه عارض، ألا ترى أن ترخيم حارث يصيره إلى بناء لا نظير له في الأصول وهو مانع، ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال، لأن الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى. ومنها: قال أبو البقاء أيضاً إذا كان ما قبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز في الوقف أن تنقل الضمة والكسرة إليه، واختلفوا في المنصوب الذي فيه الألف واللام، نحو رايت البكر، فمذهب البصريين أنه لا تنقل فتحة الراء الى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل، ووجهه أن هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الألف والفتحة قبلها نحو رأيت بكرا، فلم كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت في حال التعريف مثل حالهافي التنكير، لأن حالها حال واحد وهذا نظير امتناع الحزم في منفاعلن في الكامل لئلا يفضي إلى حال يلزم فيه الابتداء بالساكن، ويؤيد ذلك أن التنكير هو الأصل وللتعريف عارض فوجب أن لا يعتد بالعارض وأن يستمر حكم التنكير.

ومنها: قال بعضهم: كان ينبغي أن تثبت الياء في جوار في حال الجر كما تثبت في حال النصب لأنحركته في الجر الفتح فينبغي أن لا يحذف.

قال ابن النحاس في(التعليقة): فالجواب أن النظر الى أصل الحركة لا إلى العارض بعد منع الصرف لأنه لالتقائه مع تنوين الصرف نظر إلى ما يستحقه الاسم في الأصل.

ومنها: قال ابن النحاس: قاعدة الإعراب أن يثبت وصلا ويحذف وقغا.

فإن قيل: فإن لنا في الإعراب ما يثبت وقفا ويمدف وصلا وهو الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جمع المذكرين أو المخاطب المؤنثة وأكد، فإنه يمدف منه الضمير ونون الرفع لنون التركيد، فإذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف وأعيد الضمير ونون الإعراب اللذان حذفا لنون التوكيد، فهذا إعراب يثبت وقفا ويمدف وصلا.

قيل: الحذف هنا إنما كان لعارض فأعيد عند زوال العارض.

ومنها: قال ابن يعيش: إدا لحقت تاء التأنيث الفعل المعتل اللام حذفت اللام لالتقاء الساكنين نحو رمت فإن لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمت المرأة، ولا يرد الساكن المحذوف إذا لحركة عارضة، وكذلك تقول المرأتان رمتا فلا ترد الساكن وإن انفتحت التاء لأنها حركة عارضة، إذ ليس بلازم أن يسند الفعل الى اثنين، فأصل التاء السكون وإنما حركت بسبب ألف التثنية، وقد قال بعضهم رماتا فرد الألف الساقطة لتحرك التاء وأجرى الحركة المارضة مجرى اللازمة من نحو قولا وبيما وخافا وذلك قليل رديء من قبيل الفمرورة.

ومنها. قال الشلوبين: النحويون أنما يعقدون أبدا قوانينهم على الاصول لا على العوارض، ولذلك حدوا الاعراب بأنه تعيير أواخر الكام لاختلاف العوامل الداخلة عليها، ومن الاسهاء المصربة ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والحروف اللازمة للنصب، فان الأصل فيها أن تغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها فهي في حكم ما يتغير نظرا إلى الأصل وإلغاء للعرض.

ومنها: قال الشلوبين قول من قال: إن الضمة في الحناء من جاءني أخوك هي ضمة الرفع وإنها منقولة عن حوف الإعراب، وكذا الكسرة في مررت بأخيك فاسد، وذلك أن فيه كون الإعراب فيا قبل الآخر في الرفع والخفض، وهذا لا نظير له إلا في الوقف على بعض اللغات فيا قبل آخره ساكن، والوقف عارض، والعارض لا يعتد به، وهذا في الوصل، والوصل ليس عارضاً بل هو الأصل.

ومنها: قال الشلوبين إنما لحق الفعل علامة التأثيث إذا كان فاعله مؤنثاً ولم تلحقه علامة التثنية والجمع إذا كان فاعله مثنى وبجموعاً، لأن الأكثر لزوم التأثيث فاعتدوا به وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به، لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم بالعارض فإنه لا يعتد به في أكثر اللغة.

ومنها: قال ابن يعيش: قولهم يضع ويـدع إنما حـذفـت الواو منها لأن الأصل يوضع ويودع، لأن فعل مـن هـذا إنما يـأتي مضـارهـه على يفعـل بالكــر، وإنما فتح في يضع ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحة إذن عارضة والعارض لا اعتداد به لأنه كالمعدوم، فحذفت الواو فيهما لأن الكسرة في حكم المنطوق به.

ومنها: قال الشلوبين: ذهب بعضهم إلى أن الضمير في رب رجل وأخيه نكرة لأن العرب أجرته بجراها فهو في معنى رب رجل ورب أخي رجل، وسيبويه أبقاه على معرفته، لأن أصل وضع ضمير النكرة أن يكون معرفة لا نكرة، فأجراه سيبويه على أصله ولم يبان بهذا الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام لأنه أمر طارى، في هذا الموضع، والنكرة في كل موضع ليست كذلك، فلذلك جعل سيبويه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة.

ومنها: قال الشلوبين: أوجه اللغتين في باب قاضي أنه يقال فيه في الوقف في حالي الرفع والجر هذا قض ومررت بقاض، ويقال في الأخرى هذا قضي ومررت بقاضي ووجه هذه اللغة أن حاذف الياء في الوصل إنما كان التنوين لالتقائها معه وقد سقط في الوقف فرجعت الياء، ووجه اللغة الأولى أن حذف التنوين في الوقف عارض والعارض لا يعتد به فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لأنه لا يوقف على متحرك، وهذه اللغة أوجه اللغتين لأنها مبنية على حدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر.

حرف الفين

الغالب واللازم يجريان في العربية مجرى واحدا

ذكر هذه القاعدة الرماني، وبنى عليها أن وزن الفعل الذي يغلب مليه يجري في منع الصرف بجرى الوزن الذي يخص الفعل.

قال ابن النحاس في (التعليقة): لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم هنا الزيادة في أوله والمراد بالزيادة أحد حروف المضارعة.

حرف الفاء

الفرع أحط رتبة من الأصل

ومن ثم لم يجز إعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد. قال في (البسيط): لأنه فرع عن الفعل في العمل، والقاعدة حط الفروع عن رتب الأصول فاشتراط اعتماده على أحد الأمورالستة ليقوى بذلك على العمل.

وقال ابن يعيش: قال الكسائي في قوله تعالى ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ إنه نصب بعليكم على الإغراء، كأنه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصرب، قال ومثله قول الشاعر: (يا أيها المائح دلوى دونكا) أي دونك دلوى.

قال: وما قاله ضعيف، لأن هذه الظروف ليست أفعالا وإنما هي نائبة عن الأفعال وفي معناها فهني فروع في العمل على الأفعال، والفروع أبدآ منحطة عن درجات الأصول فإعمالها فيا تقدم عليها تسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز.

وقال أيضاً: إذا قلت عندي راقود خلا ورطل زيتاً، فلا يحسن أن يجري وصفاً على ما قبله، لأنه اسم جامد غير مشتق، ولا إضافته لأجل التنوين، فنصب على الفضلة تشبيهاً بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة أنه إذا نون نصب فعمل النصب، وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة، كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل،

حتى إذا أجرى على غير من هو له وجب إبراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو.

وقال أبو البقاء في (التبيين): اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جويا على غير من هاله وجب إبراز الضمير فيها لأنها فرعان على الفعل في العمل وتحمل الضمير، وقد انضم إلى ذلك جويانه على غير من هو له، فقد انضم فرع إلى فرع، والفرع يقصر عن الأصل، فيجب أن يبرز الضمير ليظهر أثر القصور ويمتاز الفرع عن الأصل.

وقال ابن يعيش: لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها ولا اسمها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعاً عن الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال.

وقال ابن فلاح في (المغني): إنما حل نصب جمع المؤنث السالم على جمره مع إمكان دخول النصب فيه لئلا يكون الفرع أوسع مجالا من الأصل مع أن الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتب الأصول، ولأنه يشارك المذكر في التصحيح. فشاركه عن رتبة الأصل.

وقال ابن النحاس في (التعليقة): إنما اختص الجر بالأساء لأنه لو دخل الأفعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهي فرع الأعراب على الأسهاء لكان الفرع أكثر تصرفاً في الإعراب من الأصل والفروع أبداً تنحط عن الأصول في التعرف لا تزيد عليها، فمنع الجر من الأفعال لذلك.

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل): لما كان جعل الواو بمعنى (مع) في المفعول معه فرعا عن كونها عاطفة، لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم يقدموه على العامل وإن كان متصرفا، ولا على الفاعل لا يقولون والطيالسة جاء البرد ولا جماء والطيالسة البرد، لأن الفروع لا تحتمل من التصرف ما نحتمله الأصول.

وقال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): إنما لم تعمل (ما)

عمل ليس مطلقاً بل بالشروط المعروفة وهي أن يكون الخبر مؤخراً وأن يكون منفياً وأن لا يقع بعد ما إن، فإن (إن) تكف ما عن العمل كما تكف ما إن عن العمل لأنها في الدرجة الثالثة في العمل، لأن (ما) مشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل، وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل أبداً إلا مختصاً ليفرق بينها، ألا ترى أن تاء القسم أختصت باسم الله وإن كانت بدلا من الواو والواو تخفض في القسم كل ظاهر، وإنما كان الاختصاص باسم الله في الناء لأنها مبدلة من الواو والواو بدل من الياء في الدرجة الثالثة فلذلك اختصت.

وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيهاً باس الفاعل، واسم الفاعل عمل لشبهه في الفعل، فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة فكان عملها مختصاً لأنها لا تعمل إلا ما كان من سبب الأول، ولهذا نظائر.

وقال ابن أياز: لما كانت (لا) فرعا في العمل عن إن ومشبهة بها وجب أن تنحط عنها، فلذلك اشترط في إعمالها شروط كتنكير معمولها وعدم فصلها.

وقال السخاوي في (تنوير الدياجي): انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في أشياء لأنه فرع عنه في العمل والفرع لا يساوي بالأصل، فمها انحط فيه عن الفعل بروز ضميره إدا جرى على غير من هو له نحو هند زيد ضاويته هي، ولو كان في مكان ضاربته تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل.

وقال أبو البقاء: لا فرع على إن، وإن فرع على كان، والفروع تنقص عن الأصل فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر إذ كانت فرتم فرع.

وقال ابن أياز: لما كان الفعل فرعا على الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم، إذ من عادتهم التصرف في الأصول دون الفروع.

وقال أيضاً: (أن) الناصبة للمضارع فرع (أنَّ) المشددة لأن كلا منها

حرف مصدري ولما كانت فرعا عليها نصبت فقط وأن الثقيلة لأصالتها نصبت ورفعت.

وقال أيضاً (أن) أصل نواصب المضارع وان وإذن وكي فروع عنها ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها، ولهذا عملت ظاهرة ومقدرة وأخواتها لا تعمل إلا في حل الظهور دون التقدير.

وقال ابن القواس: قبل إن تنوين عرفات مثل تنوين الصرف لفظا وصورة، والجر فيها دخل تبعا للتنوين، ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها.

وأجبب بأن الجر دخلها تبعا لتنوين المقابلة، وقيل التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب، وأبطل بأنه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الأصل.

وقال أيضاً إنما امتنعت إضافة العدد إلى المميز لأنه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل، فلو تصرف فيه بالإضافة تصرفها للزم مساواة الغرع والأصل وهو محال.

وقال ابن هشام في (تذكرته): نص العبدي على أن (ما) لا تستعمل في الإباحة لأنها دخيلة على (أو) وفرع لها، والفرع ينقص عن درجة الأصل.

قال ابن هشام: كأن العبدي لما لم يسمعه لم يجز قياسه وهو متجه ــ انتهى.

تنبيه

قد يكثر الفرع ويقل الأصل

قال الأندلسي في (شرح المفصل) فإن قيل الواو أكثر استعمالاً في القسم من الباء فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الأصل؟ قيل: لا يبعد أن يكثر الفرع ويقل الأصل بضرب من التأويل، ألا ترى أن نعم الرجل أكثر من نعم بالكسر.

الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة

قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة): وجدت ذلك بخط غالي بن عتبان ابن جنى عن أبيه، قال: بدليل أنك تقول في المذكر قائم وإذا أردت التأنيث قلت قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة، وتقول: رأيت رجلا فلا يحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت رأيت الرجل فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين ليدل بها على استقباله، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلاً لما حتاج إلى علامة _ انتهى.

وانظر إلى دين الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن أبيه ولم تسطر في كتاب فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه، لا كالسارق الذي أغار على تصانيفي التي أقمت في تتبعها سنين وهي (كتاب المعجزات الكبير) وكتاب الخصائص الصغرى وفير ذلك فسرقها وضمها وغيرها مما سرقه من كتب الخيضري والسخاوي في مجموع وادعاه لنفسه، ولم يعز إلى كتبي وكتب الخيضري والسخاوي شيئاً مما نقله منها، وليس هذا من أداء الأمانة في العلم.

الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها

ذكر ذلك ابن جني في الخصائص، وقال: من ذلك قول ذي الرمة:

ورمل كأوراك العذارى قطعته

والعادة أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء، فلم كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل أوراك العذارى أصلاً وشبه به الرمل، قال ولذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وإن كان مؤخراً في اللفظ كأنه مقدم في الرتبة، فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه وإن كان الفاعل مقدماً والمفعول مؤخراً، كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدماً على الفاعل وإن كان مؤخراً في قولنا ضرب غلامه زيد.

وقال ابن عصفود في (شرح الجمل): الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجمل فيه العلامة لا الأصل، أنهم جعلوا علامة التنتية والجمع ولم يجعلوا علامة الإفراد، وكذلك بجعلوا علامة الإفراد، لا كانت التنتية والجمع فرعين عن الإفراد، وكذلك أيضاً جعلوا علامة التكبير لأن التصغير فرع عن التكبير، وكذلك أيضاً جعلوا الألف واللام علامة للتعريف، ولم يجعلوا للتنكير علامة، لأن التعريف فرع عن التنكير، فإن كان التنكير فرعاً عن التنكير علامة للتوين نحو قولك سيبويه التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي التنوين نحو قولك سيبويه وسيبويه آخر، وأشباه ذلك في اللسان كثير.

الفرق

عللوا به أحكاماً كثيرة، منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء المتكلم وفتح تاء المخاطب وكسر تاء المخاطبة وتنوين التمكن دخل للفرق بين ما ينصرف ومالا ينصرف، وتنوين التنكير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات.

ومنها: بناء نحو سيبويه على الكسر ولم يعرب كبعلبك قال في (البسيط) فرقاً بين التركيب مع الأعجمي والتركيب مع العربي.

ومنها: كنّوا عن أعلام الأناسي بفلان وفلانة، قال في (البسيط): وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا عليها اللام فقالوا الفلان والفلانة فرقا بين الكنايتين، قال: وإنما اختصت باللام لوجهين.

أحدها: أنها أنقص عن درجة الأناسي في التعريف فخصت باللام إشعاراً بنقصان درجتها عن درجة الأصل.

والثاني: أن أعلام البهائم أقل فكت أقبل للزيادة لقلتها.

ومنها: قال في (البسيط): فتحت همزة الوصل في أداة التعريف لكثرة الاستعهال وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فإنها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة.

ومنها: قال في (البسيط): التاء الداخلة على العدد لم تدخل لتأنيث ما دخلت عليه لأنه مذكر، بل دخلت للفرق بين العددين.

ومنها: قال في (البسيط): لا يؤكد الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرقا بينه وبين البدل.

ومنها: قال في (البسيط): تحذف التاء من باب صبور وشكور فرقا بين فعول بممنى فاعل وفعول بمعنى مفعول، نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة ومركوبة، ومن باب جريح وقتيل فرقا بين فعيل بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كمليم وسميم.

ومنها: قال في (البسيط): حذفت ألف ذا في التثنية هرباً من التقاء

الساكنين، ولم تقلب كما قلبت ألف المعرب فرقا بين تثنية المبني وتثنية المعرب وشددت النون في ذان عند بعضهم فرقا بينها وبين النون في الأسماء المعربة.

وقال: فعيل بمعنى مفصول يكسر على قطي كجريح وجرحى وأسير وأسرى، ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل، وخص الثاني بجمع التصحيح لأنه أشرف من المفعول، وجمع التصحيح أدل على الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير متفيرة، قال: ولما لم يفرقوا في الذي بمعنى مفعول بين المذكر والمؤنث لم يفرقوا بينها في الجمع، ولما فرقوا في الذي بمعنى فاعل نحو كرم وكريمة فرقوا بينها في الجمع

ومنها: تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فرقا بينه وبين المبني للفاعل. قال ابن السراج في (الأصول): وقد جعل بينها في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعها وما فيه زائد منها فروق في الأبنية.

ومنها: قال ابن يعبش: أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد، فإذا قالوا رأيتك إياك كان بدلاً، وإذا قالوا رأيتك أنت كان تأكيداً، فلذلك استعمل ضمير المرفوع في تأكيد المنصوب والمجرور اشترك الجميع فيه كها اشتركن في نا، وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد.

ومنها: قال أبو الحسن علي بن مجد بن ثابت الحولاني المعروف بالحداد في (كتاب المفيد في معرفة التحقيق والتجويد) الهاء في هذه ليست من قبيل هاء الضمير بدليل امتناع جواز الفم فيها، وإنما هي هاء تأثيث مشههة بهاء تذكير وبجراها في الصفة بجراها من حيث كانت زائدة وعلامة لمؤنث، كما أن تلك زائدة وعلامة لمؤنث، كما أن تلك زائدة وعلامة لمؤنث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً لأنها بدل من ياء، وإنما أبدلت منها الهاء للتفرقة بين ذي التي بمعنى صاحب وبين ذي التي فيها معنى الإشارة.

ومنها: قال الجزولي: قد يبني المبني على حركة للفرق بين معنى أداة واحدة. قال الشلوبين: كالفتحة في أنا اسم المتكلم، لأن الألف إنما هي للوقف، فكان حق النون أن تكون ساكنة لأن أصل البناء السكون، إلا أنا فرقا بين أن إذا كانت أداة للدلالة على المتكام وبين التي تصير الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من أداة المتكام.

ومنها: قال ابن عصفور في (شرح الجمل) وابن النحاس في (التعليقة): أصل لام الجر أن تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحوك بالفتح طلباً للتخفيف، وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك لموسى غلام وللما بقدا بقيت مع المضمر على فتحها لأنه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفع، والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر، ولفظ ضهائر الجر وضهائر الرفع مختلف فلا لبس حينئذ، وكان ينبغي على هذا أن تكسر لام المستفاث في نحو يلدالزيد لدخولها على الظاهر، إلا أنهم فتحوها تفرقة بينها وبين لام المستفاث من أجله، وكانت أحق بالفتح من لام المستفاث من أجله لأن المستفاث به منادي والمنادي واقع موقعه.

وقال ابن فلاح في (مغنبه) أفعل فعلي كالأفضل والفضلي يجمع هو ومؤنته جم التصحيح فرقا بينه وبين أفعل فملاه.

وقال الأندلسي: إنما تبدل التاء في قائمة في الوقف هاء فرقا بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل.

خاتمة

التنوين نون صحيحة ساكنة

قال ابن السراج في (الأصول): التنوين نـون صحيحـة سـاكنـة، وإنما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنويناً ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع.

الفعل لا يثني

قال أبو جعفر بن الزبير في (تعليقه على كتاب سيبويه) وسبب ذلك أن النعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير، ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمرا ويمكن أن يكون ضرب مرة واحدة، ويمكن أن يكون ضرب مرات، فهو إذن دليل على القليل والكثير، والمثنى إنما يكون مدلوله مفردا نحو رجل، ألا ترى أن لفظ رجل لا يدل إلا على واحد، وإذا قلت رجلان دلت هذه الصيغة على الثين فقط، فلها كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة، وأيضاً فان العرب لم تثنه.

فإن قيل: إن الفعل مثنى في قولك يفعلان.

فالجواب: أن ذلك باطل، لأنه لو كان مثنى لجاز أن تقول زيد قاما إذا وقع منه القيام مرتين، والعرب لم تقل ذلك فبطل أن يكون مثنى في ذلك الفعل.

الفعل أثقل من الاسم

وعلله صاحب (البسيط) بوجهين.

أحدهما: أنه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركّب والاسم بمنزلة المِفرد.

والثاني: أن الاسم أكثر من الفعل بدليل أن تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة والنكرة.

قال: وإذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين.

أحدهها: أن الفعل مشتق من المصدر على مذهب أهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه لأنه يقف وجود الفرع على وجود الأصل. والثاني: أن الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التركيب، والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف.

وقال أبن يعيش: الأفعال أثقل من الأسهاء لوجهين.

أحدها: أن الاسم أكثر من الفعل من حيث إن كل فعل لا بد له من فاعل اسم أكثر من الفعل الم وإذا ثبت أنه أكثر في فاعل اسم يكون معه، وقد يستغنى الاسم عن الفعل، وإذا ثبت أنه تداوله، ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استماله، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العرب ثقيلاً عليه لقلة استماله،

والثاني: أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فصار كالمركب منها إذ لا يستغنى عنها، والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك فهو مفرد والمفرد أخف من المركب.

وقال ابن النحاس في (التعليقة): الاسم أخف من الفعل لوجوه.

منها: أن الأسهاء أكثر استعمالا من الأفعال، والشيء إذا كثر استعماله على السنتهم خف، وإنما قلنا إنه أكثر استعمالاً لأمور.

منها: الأوزان وعدد الحروف، أما في الأصول فلأن أصول الأسهاء ثلاثية ورباعية وخاسية، وليس في الأفعال خاسية وأما بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة وأكثر من ذلك على ما ذكر، والفعل لا يزاد على السنة، فقد زاد عليه في الأصول والزيادة، وأما الأبنية فأبنية الأصول في الاسهاء المجمع عليها تسمة عشر وأصول الأفعال أربعة. وأما الأبنية بالزيادة فالأسهاء تزيد على ثلاثمائة والفعل لا يبلغ التلاثي.

ومنها: أن الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد إلا بانضهام الاسم. ومنها: أن الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم.

فإن قلت: فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله.

قلنا: تعلق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بخبره، لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ.

ومنها: أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وناء التأنيث ونوني التوكيد والفهائر، فثقل بذلك.

ومنها: أن الأفعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع على المشتق منه فهي إذن فرع على الأسهاء، والفرع أثقل من الأصل _ انتهى.

فائدة الأمور التي يعبرون بها عن الفعل

قال ابن هشام: إنهم يعبرون بالفعل عن أمور. .

أحدها: وقوعه وهو الأصل.

الثاني: مشارفته نحو ﴿ وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن ﴾ (١) أي لو أي فشارفن انقضاء العدة ﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ﴾ (١) أي لو شارفوا أن يتركوا.

الثالث: إرادته؛ وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ ﴾ (٢) ﴿ إذا قضى أمرآ فإنما يقول له كن فيكون﴾ (٥).

⁽١) سورة البقرة: آية ٢٣١.

⁽٢) سورة النساء. آبة ٥.

⁽٣) سورة النحل: آيه ٩٨.

⁽٤) سورة المائدة: آية ٦.

⁽٥) سورة آل عمران: آية ٤٧.

الرابع: مقاربته كقوله:

إلى ملـك كـاد الجبــال لفقــده تزول وزال الراسيات من الصخـر

أي تزول الراسيات.

الخامس: القدرة عليه نحو ﴿وعداً علينا إنا كنا فاعلين﴾(١) أي قادرين على الإعادة. وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس.

(١) سورة الأنبياء: آية ١٠٤

حرف القاف

القلب

قال ابن هشام في (المغني) القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب، وأكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضي الله عنه:

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل ومماء

نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والأصل رفعه، ونصب العسل على أن المعرفة الاسم والنكرة الخبر، وقول رؤية:

ومهميه مغبرة أرجساؤه كسأن لسون أرضه سهاؤه

أي كأن لون سمائه لغبرته لون أرضه، فمكس التشبيه مبالغة وحدف المضاف، وقول عروة بن الورد (فديت بنفسه نفسي ومالي)، وقول القطامي (كيا طينت بالفدن السياعا) الفدن القصر والسياع الطين، ومنه في الكلام أدخلت القلنسوة في رأسي، وعرضت الناقة على الحوض وعلى الماء، قاله الجوهري وجاعة منهم الكسائي والزبخشري وجعل منه ﴿ ويوم يعرض الذين كفروا على النار﴾ (١).

⁽١) سورة الأحقاف: آية ٢٠.

وفي (كتاب التوسعة) لابن السكيت: أن عرضت الحوض على الناقة مقلوب، ويقال إذًا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء أي انتصب الحرباء في العود.

وقال ثعلب في قنول عنالى: ﴿ مَ فِي سلسلة ذرعها سبعنون ذراعاً فاسلكوه ﴾ ('' أن المعني اسلكوا فيه سلسلة ، وقيل إن منه ﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ﴾ (') ﴿ مُ دنى فتدلى ﴾ ('') ﴿ اذهب بكتاب هذا فألقه إليهم تم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون ﴾ (').

وقال الجوهري في ﴿ فَكَانَ قَابَ قُوسِينَ ﴾ (٥) أن أصله قابي قُوس فقلب التننية والإفراد، وهو حسن لأن القاب ما بين مقبض القوس وسيته أي طرفه وله طرفان فله قابان، ونظيره قوله؛

إذا أحسن ابن العم بعد إساءة فلسنت لشري فعلم بحمسول

أي لشر فعليه، وقيل في ﴿فعميت عليكم﴾ (٦) أن المعنى فعميتم عنها، وفي ﴿حقيق على أن لا أقول﴾ (٢) أن المعنى حقيق عليّ بياء المتكام كها قرأ نافع، وفي ﴿لتنوء بالعصبة﴾ (١) أن المعنى لتنوء العصبة بها.

⁽١) سورة الحاقة: آنة ٢٣.

⁽٢) سورة الأعراف: آية ٤.

⁽٣) سورة النجم: آيه ٨.

⁽٤) سورة النمل: آية ٢٨.

⁽٥) سورة النجم: آية ٩.

⁽٦) سورة هود: آية ٢٨.

⁽٧) سورة الأعراف. آيه ١٠٥.

⁽٨) سورة القصص: آية ٧٦.

قد يزاد على الكلام التام فيعود ناقصاً

قال ابن جني: وذلك قولك قام زيد كلام تام، فإن زدت عليه فقلت إن قام زيد صار شرطا واحتاج إلى جواب، وكذلك قولك زيد أخوك إن زدت عليه أعلمت لم تكتف بالاسمين تقول أعلمت زيدا بكرا أخاك، وتقول زيد منطلق فإذا زدت عليه أن المفتوحة احتاج إلى عامل يعمل في أن وصلتها فتقول بلغني أن زيدا منطلق، قال وجاع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتض لمواه، فالكلام باق بحاله، نحو زيد قائم وما زيد قائباً، وإن زدت شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كها تكون بنقصان فإن إذا دخلت على الجملة صيرتها جزء جملة أخرى وجملتها في حكم المفرد فتحتاج في تمامتها إلى أمر آخر، كما أن (أن) المصدرية إذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد وأخرجتها عن كونها كلاماً.

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه

من ذلك ما أنت وما شأنك فإنها مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدها بنحو قولك وزيداً، فإن جنت به، فأنت موفوع بفعل محذوف، والأصل ما تصنع أو ما تكون، فلها حذف الفعل برز الضمير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلية أو على أنه اسم لكان، وشأنك بتقدير ما يكون وما فيها في موضع نصب خبراً لكان أو مفعولاً لتصنع، ومثل ذلك كيف أنت وزيداً إلا أنك إذا قدرت تصنع كان كيف حالا إذ لا يقع مفعولاً به.

قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ

قال ابن يعيش: وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى؛ فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه، وفروع القاعدة كثيرة منها حذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفها.

حرف الكاف

كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية

منها حذف الخبر بعد لولا، قال ابن يعيش في (شرح المفصل) حذف خبر المبتدأ من قولك لولا زيد خرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله.

وقال صاحب (البسيط): إنما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة استعمال غدوة معها، وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره.

قال ابن جنى: أصل (هلم) عند الخليل (ها) للتنبيه (ولم) أي لُمَّ بنائم كثر استعالها فحذفت الألف تخفيفاً.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): قد توسعوا في الفلروف بالتقديم والفصل وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعال، وما حذف لكثرة الاستعال المتكلم عند الإضافة، والتنوين من هذا زيد بن عمرو، وقولهم ايش ولم المل ولا أدر ولم يك، وحذف الاسم في لا عليك أي لا بأس عليك، والتخفيف في قد وقعط إذ أصلها التثقيل لاشتقاقها من قددت الشيء وقطعته، وقولهم: الله لأفعلن بإضهار حرف الجر، قال سيبويه جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه الحواو كها حذفوا رب، قال وحذفوا الواو كها حذفوا

اللامين من قولهم لاه أبوك حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان.

وقال بعضهم: لهي أبوك فقلبت العين وجعل اللام ساكنة إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخرين ابن مفتوحاً، وإنما فعلوا ذلك به لكترته في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه. ذكر ذلك ابن السراج في (الأصول).

قال ابن يعيش: الكلمة إذا كتر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجيز في غيرها.

وفي (تذكرة الفارسي): حكى أبو الحسن والفراء أنهم يقولون ايش لك، قال والقول فيه عندنا أنه أي شيء فخفف الهمزة وألقى الحركة على الياء فتحركت الياء بالكسرة فكرهت الكسرة فيها فأسكنت فلحقها التنويسن فحذفت لالتقاء الساكنين، كما أنه لما خفف هو يرم إخوانه فحذفت الهمزة وطرح حركتها على الياء كره تحريكها فالكسرة فأسكنها وحذفها لالتقائها مع الخاء من الإخوان، فالتنوين في ايش مثل الخاء في إخوانه، قال؛ فإن قلت الاسم يبقى على حرف واحد قبل إذا كان كذلك شيء في ايش وحسن ذلك أن الإضافة لازمة فصار لزوم الإضافة مشبهاً له بما في نفس الكلمة حي حذف منها، فقالوا فيم وم ولم فكذلك أيس.

وقال الزمخشري في (المفصل): في الذي ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه، فقالوا اللذ بحذف الياء ثم اللذ بحذف الحركة ثم حذفوه رأساً واجتزوا بلام التعريف الذي في أوله وكذا فعلوا في التي.

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل): إنما بنيت أين على الفتح لكثرة الاستعمال إذ لو حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر وهي بما يكثر استعماله، فكان يؤدي ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل. قال: ومما يبين لك أن كثرة الاستمال أوجب فتع أين أنهم قالوا جير فحركوا بالكسر على أصل التقاء الساكنين، واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال؛ لأنها لا تستعمل إلا في القسم وهي مع ذلك من نادر القسم.

قال: وكذلك (ثم) بنيت على الفتح إذ لو حركوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقـل الكسر إلى ثقـل التضعيف مع أنها كثيرة الاستمال، فكان يلزم من ذلك كثرة استمال الثقيل.

قال: وكذلك إن وأخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين استثقالاً للكسرة مع التضعيف أو الياء في ليت، مع أن هذه الحروف كثيرة الاستعهال فلو كسرت لأدى ذلك إلى كثرة استعهال الثقيل.

وقال ابن النحاس في (التعليقة): إنما لزم إضهار الفعل في باب التحذير لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه.

وقال الرماني: لأن التحذير نما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخرف بالمخاطب قبل تمام الكلام.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعهالهم آنروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، ولما كان القسم مما يكثر استعهاله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة، فمن ذلك حذف فعل القسم نحو بالله لأقو من أي أحلف، وربما حذفوا المقسم به واجتزوا بدلالة الفعل عليه نحو أقسم لأفعلن، والمعنى أقسم بالله، ومن ذلك حذف الحبر من الجملة الابتدائية نحو لمعمرك وايمن الله وأمانة الله، فهذه كلها مبتدءات محذوفة الأخبار؛ ومن ذلك إبدال الناء من الواو نحو والله تفتو في أ، ومن ذلك قولهم لعمر الله، فالعمر البقاء والحياة وفيه

⁽١) سورة يوسف: آية ٨٥.

لغات عمر بفتح العين وسكون الميم وبضم العين وسكون الميم وبضمهها، فإذا جئت إلى القسم لم تستعمل منه إلا المفتوح العين لأنها أخف اللفات الثلاث والقسم كثير فاختاروا له الأخف.

وقال أبو البقاء في (التبيين) لاسم الله تعالى خصائص منها دخول (يا) عليه مع وجود اللام فيه، ومنها زيادة الميم في آخره نحو اللهم ولا يجوز في غيره، ومنها الإبدال كقوله ها الله وآله وذلك لكثرة الاستعال.

وقال أيضاً يجوز حدف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره، ووجهه أن الشيء إذا كثر كان حذفه كذكره، لأن كثرته تجريه بحرى المذكور، ولذلك جاز التغيير والحكاية في الأعلام دون غيرها، وإنما سَوَّخ ذلك الكثرة.

وقال ابن النحاس في (التعليقة)؛ إذا التقى ساكنان والثاني لام التعريف اختبر فتح الأول (نحو من الناس) طلباً للخفة فيا يكثر استعاله، ويقل الكسر الثقل توالي الكسرتين فيا يكثر استعاله.

وقال ابن فلاح في (المغني): شرط الترخيم أن يكون المرخم منادي، وذلك لأنه حذف والنداء يكثر استمهاله ولذلك أوقعوه على الحي والمبيت والحياد، فناسب كثرة استمهاله تخفيف لفظه بالحذف. كما حذفوا منه التنوين وياء المنكلم المضاف إليه، قال: وشرطه أن يكون علما وإنحا رخوا صاحياً فقالوا يا صاح لأنه لما كثر استمهاله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العلم، قال واختص يا ابن أم ويا ابن عم بحذف الباء لكثرة الاستمهال، حتى أن العرب تلقي الغريب فتقول له يا ابن أم ويا ابن عم استعطافاً وتقربا إليه وإن لم يكن بينها نسب.

قال: وإنما وجب إضهار الفعل العامل في المنادي وفي التحذير لأن الواضع تصور في الذهن أنه لو نطق به لكثر استعهاله، فألزمه الإضهار طلباً للخفة، لأن كثرة الاستمال مظنة التخفيف، وأقام مقامه في النداء حرفاً يدل عليه في محله.

وقال: المصدر الذي يجب إضهار فعله إنما وجب إضهاره لكثرة الاستعمال، ومعنى كثرة الاستعمال أنه تقرر في أذهانهم أنهم لو استعملوها لكثر استعمالها فخففوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضاً منها.

وقال ابن الدهان في (الفرة): ذهب الأخفش إلى أن ما غُير لكثرة استماله إنما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت أنه لا بد من استماله فابتدأوا بتغييره، علماً بأن لا بد من كثرة استعاله الداعية إلى تفييره، كها قال:

رأى الأمر يفضي إلى آخر نصبي من الأمر المستور آخير أولا وقال السخاوي في (شرح المفصل): هم يغيرون الأكثر ويحذفون منه كها فعلوا في لم ابل وربما ألحقوا فيه كقولهم أمهات وكقولهم اللهم ويا أبت ويا أمت.

حرف اللام

اللبس محذور

ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف واستغنى عن لحاق نحوه إذا أمن.

فمن الأول الإعراب، إنما وضع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها، ولـذلـك استغنى عنه الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج إليه، ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها، ومنه وفع الفاعل ونصب المفعول فإن ذلك لحوف اللبس منها لو استويا في الرفع أو في النصب.

ومن ذلك: قال في (البسيط): يضاف اسم الفاعل المتعدي إلى المفعول دون الفاعل لأن إضافته إلى الفاعل والمفعول تفضي إلى اللبس لعدم تعين المضاف إليه فالتزم إضافته إلى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف إليه، يخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فإنه لا لبس في إضافته إلى فاعلد لتعينه فجازت إضافته لذلك.

ومن ذلك، قال في (البسيط) كان قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مفعل بأن يقال مضرب ومقتل ليكون جارياً على يضرب ويقتل، إلا أنه عدل عنه إلى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من أفعل نحو مكرم ومضرب من أكرم وأضرب، وخص الثلاثي بالزيادة لقلة حروفه.

ومن ذلك ، قال في (البسيط): قياس التفضيل في أفعل أن يكون على الفاعل نحو زيد فاضل وعمرو أفضل منه ، لا على المفعول نحو خالد مفضول وبكر أفضل منه ، لأنهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لا تلبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول ، فلما كان يفضي إلى اللبس كان التفضيل على الفاعل أولى لأنه كالجزء من الفعل، والمفعول فضلة ، فكان التفضيل على ما هم كالجزء أولى من التفضيل على الفضلة .

ومن ذلك، قال في (البسيط): الجمهور على أن الصرف عبارة عن التنوين وحده، وعلة منع الصرف إنما أزالت التنوين خاصة وليس الجر من الصرف، وإنما حذف مع التنوين كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم، لأنه حكى حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة في غير النداء قال:

شرقت دموع بهن فهي سجوم وكراهة أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام.

ومن ذلك، قال في (البسيط): فائدة العدل في الأعلام خفة اللفظ ورفع لبس الصفة، لأن فاعلا أصل وضعه الصفة فإذا عمد إلى فعل زال ذلك اللسي.

وقال: تكسير الصفة ضعيف لأنها إذا كسرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصور عند حذف الموصوف، نحو قامت الصعاب، تحتمل الرجال والنساء، وإذا جعت بالواو والنون أو الألف والتاء انتفى اللسر.

ومن ذلك يجوز أن: يقال في النداء: يا أبت ويا أمت بحذف ياء الإضافة وتعويض الناء عنها. قال ابن يعيش: ولا تدخل هذه الناء عوضاً فيا له مؤنث من لفظه لو قلت في يا خللي ويا عمي يا خالة ويا عمة لم يجز، لأنه كان يلتبس بالمؤنث، فأما دخول الناء على الأم فلا إشكال لأنها مؤنثة وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالفة من نحو راوية وعلامة.

ومن ذلك قولهم: لله دره من فارس وحسبك به من ناصر.

قال ابن يعيش: فإن قيل كيف جاز دخول (من) هنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على إفرادها ولا يقال هو أفرس منك من عبد ولا عندي عشرون من درهم، بل يرد إلى الجمع عند ظهور (من) نحو من المبيد ومن الدراهم.

فالجواب أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز.

ومن ذلك، قال ابن يعيش: إنما أنى بالمضمرات كلها لفعرب من الإيجاز واحتراساً من الإلباس، أما الإيجاز فظاهر لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكاله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم، وأما الإلباس فلأن الأسهاء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت زيد فعل زيد جاز أن يتوهم في زيد الثاني أنه غير الأول، وليس للأسهاء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست؛ وإنما يزيل الالنباس منها في كثير من أحوالها الصفات، والمضمرات لا لبس فيها واستغنت عن الصفات لأن الأحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغائب تغني عن الصفات.

ومن ذلك، قال ابن فلاح في (المغنى)؛ إنما ضم حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو، ضرب يضرب وأكرم يكرم ، لأن الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة ، فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي، ثم حل بقية أبنية الرباعي على ما فيه الهمزة، وإنما خص الضم بالرباعي لأن الثلاثي

أصل والرباعي بزيادة الهمزة فرع، فيجعل للأصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة، وما زاد على التلاثى محمول على الثلاثي.

وخرج عن هذا الأصل أهراق يهريق واستطاع يستطيع فإنه ضم حرف المضارعة منها مع أنهما أكثر من أربعة، وفي ذلك وجهان.

أحدهما: أن الهاء والسين زيدتا على غير قياس، والمعنى على الفعل الرباعي فهماً في حكم العدم.

والثاني: أنها جعلا عوضاً عن حركة عين الكلمة فإنها نقلت إلى فائها، وإذا كانا عوضاً عنها لم يعتد بها حرفان مستقلان، فلذلك لم يتغير حكم الرباعي، ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا إلى الخياسي وتغيرت صيغة الرباعي من المضم وقعلم الهمزة. وإنما حكمنا بكرنها بدلا عن نقل حركة العين إلى الفاء، وإن كان نقل حركة العين إلى الفاء لا يقتضي عوضاً لكون الرباعي لم تتغير صيغته بهها فصارا بمنزلة الحركتين لكونها عوضاً عن نقل الحركتين لا عن الحركتين، لأن الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنها مع وجودها -

ومن ذلك، قال الحفاف في (شرح الإيضاح): يقول في التعجب ما أحسنا!! وفي النفي ما أحسنا وفي الاستفهام ما أحسننا لا تدغم في التعجب ولا في الاستفهام لئلا يلتبس أحدها بالآخر والنفي بهها.

ومن ذلك، قال ابن النحاس في (التعليقة): لا يجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأساء المبهمة نحو إني هذا أفعل كدا، لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضمير، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضمير، ولذلك لا يجوز أن يؤتي به نكرة فلا يقال إنا قوماً نفعل كذا لأن النكرة لا تزيل لبسا.

ومن ذلك، قال ابن فلاح في (المغنى): إنما امتنع حذف حرف النداء من

اسم الإشارة عند البصرين لئلا تلبس الإشارة المقترنة بقصد النداء بالإشارة العارية عن قصد النداء ، لا يقال: ينتقض هذا بالعالم لأنه تلتبس العلمية المقترنة بقصد النداء ، لأنا نقول بناؤه على الفقر أعم الصور قرينة تدل على النداء ، وهذه القرينة منتفية في اسم الاشارة.

قال: وإنما امتنع حذف حرف النداء من المستفاث به لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء، فإنها مفتوحة مثلها، ولا يكفي الإعراب فارقا لوجود اللبس في المقصور والمبنى في حالة الوقف.

ومن ذلك، لم يجمعوا حية على حي لئلا يلتبس بالحي الذي هو ضد الميت، بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة فإنهم أسقطوا في جمعه الهاء وكذا في مذكره، قال الكسائي: سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء إلا في حية، فإنهم يقولون حية للمذكر والمؤنث فيقولون (رأيت حية على حية) فلا يطرحون الهاء من ذكره.

ومن ذلك، إذا التقى ساكنان وخيف من تحرك أحدهما بالكسر الإلباس، حرك بالفتح، نحو أنت في خطاب المذكر واضربن ولا تضربن في خطابه لأنه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث.

ومن ذلك، إذا خيف من النسب إلى صدر المضاف لبس حذف الصدر ونسب إلى العجز، فيقال في النسب إلى عبد مناف وعبد أشهل منافي وأشهلي، لأنهم لو قالوا عبدي لالتبس بالنسبة إلى عبد القيس، فإنهم قالوا في النسبة إليه عبدي، فرقوا بين ما يكون الأول مضافاً إلى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الأول به وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلمية - وبين ما ليس كذلك، فإن القيس ليس بشيء معروف معنى يضاف إليه عبد.

وقال الأخفش في (الأوسط): في النسب إلى المركّب المزجي وإن خفت الالتباس قلت رامي هرمزي. ومن الناني: عدم لحاقم الناء في صفات المؤنث الخاصة بالإناث كحائض وطالق ومرضع وكاعب وناهد وهي كثيرة جداً لأنها لاختصاصها بالمؤنث أمن اللبس فيها بالمذكر فلم يحتج إلى فارق.

ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليقة): إنما لم يجز حكاية المضمر والمشار به وإن كانا من جملة المعارف لأن كلا منهما لا يدخله لبس.

حرف الميم

ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصل).

ومن فروعها، أنهم قـالـوا ذلــذل وجنــدل فـاجتمع في الكلمــة أربــع متحركات متواليات لأن المراد ذلاذل وجنادل لكنهم حذفوا الألف منها تخفيفاً وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به.

ومن فروعها، قال ابن فلاح في (المغنى): أفصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم أن يكون المحذوف مراداً في حكم المنطوق به.

وقال ابن جني في (الخصائص): باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة علم كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع به، ومن ذلك أن نرى رجلاً قد سدد سهاً نحو الفرض ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، فأصاب الآن في حكم الملفوظ به البتة وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف في يده _ زيد، أي اضرب زيدا، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به، وكذلك قولهم للقادم من سفر خير مقدم، أي قدمت خير مقدم، وقولك قد مررت برجل إن زيدا وإن

عمرا أي إن كان زيداً وإن كان عمراً، وقولك للقادم من حجه مبروراً مأجراً.

وكذلك قولهم:

رسم دار وقفت في طلله

أي رب رسم دار، وكان رؤبة إذا قيل له كيف أصبحت؟ يقول. خير عافاك الله أي بخير، ويحذف الباء لدلالة الحال عليها لجري العادة والعرف يها.

وكذلك قولهم: الذي ضربت زيد تريد الهاء ونحذفها لأن في الموضع دليلا عليها، وعلى نحو من هذا يتوجه عندنا قراءة حزة ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والضعف على ما رآه فيها أبو العباس: بل الأمر فيها أقرب وأخف وألطف، وذلك أن لحزة أن يقول لأبي العباس: لم أحمل الأرحام على المعلف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن يكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت وبالأرحام، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها أيضاً في نحو قولك بمن تمرل أمرز: وعلى من تنزل أنزل، وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجرلدلة ما قبله عليه مع مخالفته في الحكم له في قوله:

وإني من قـوم بهم يتقـي العـــدا ورأب النأي والجانـب المتخـوف

أي وبهم رأب الثاني، فحذف الياء في هذا الموضع لتقدمها في قوله بهم يتقي يتقي العدا، وإن كانت حالاهما مختلفين، ألا ترى أن الباء في قوله بهم يتقي العدا منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يتقي، كقولك بالسيف يضرب زيد، والبياء في قوله وبهم رأب الثاني مرفوعة الموضع عند قوم، وعلى كل حال فهي متعلقة بمحذوف ورافعة للرأب _ ونظائر هذا كثيرة،

كان حذف الباء من قوله و والأرحام ، لمشابهتها الباء في (به) موضعاً وحكماً أجدر .

وقد أجازوا تباً له وويل على تقدير وويل له: فحذفوها، وإن كان اللام في تبا له لا ضمير فيها وهي متعلقة بنفس تبا مثلها في هلم لك، وكانت اللام في وويل خبرا ومتعلقة بمحذوف فيها ضمير.

فإن قلت: فإذا كان المحذوف لدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر، فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك الذي ضربت زيد فتقول الذي ضربت نفسه زيد، كما تقول الذي ضربت نفسه زيد ؟

قيل: هذا عندنا غير جائز، وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لأمر آخر وهو أن الحدف هنا إنما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلها كان الأمر كذلك تدافع الحكهان فلم يجز أن يجتمعا، كما لا يجوز إدغام الملحق نحوا قعنسس لما يلحق فيه من نقض الغرض.

ومن هذا الباب قولهم: راكب الناقة طليحان، أي راكب الناقة والناقة، فحذف المعطوف لتقدم ذكر الناقة الدال عليه، ولما كان المحذوف لدليل بمنزلة الملفوظ به جاء الحبر مثنى.

وقال ابن هشام في (المغنى): أول من شرط للحذف أن لا يكون مؤكداً الأخفش، فإنه منع في نحو الذي رأيت زيد أن يؤكد المائد المحذوف بقولك نفسه، لأن المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار، وتبعه الفارسي فرد في كتاب (الاغفال) قول الزجاج في (إن هذان لساحران) إن المتقدير إن هذان لما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان، وتبع أبا علي أبر الفتح فقال في (الخصائص) لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد، كما لا يجوز إدغام نحو اقعنسس لما فيها جيعاً من نقض الغرض، وتبعهم ابن مالك فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضرباً، لأن

المقصود تقوية عامله وتقرير معناه، والحذف مناف لذلك.

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه، سئل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسها كيف ينطق بالتوكيد فأجابه بأنه يرفع بتقدير هما صاحباي أنفسها، وينصب بتقدير ها صاحباي أنفسها، وينصب بتقدير أعينها أنفسها، ووافقها على ذلك جاعة واستدلوا بقول العرب:

إن محلا وإن مرتحلا

وإن مالا وإن ولدا فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بإن، وفيه نظر؛ فإن المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر.

وقال الصفار: إنما فر الأخفش من حذف العائد في نحو الذي رأيته نفسه زيد، لأن المقتضى لحذفه الطول، ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد، فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون؟!

وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهها، لأن المحذوف للدليل كالثابت، ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسئلة بحث أجاد فيه _ انتهى ما أورده ابن هشام في (المغنى).

والبحث الذي أشار إليه هو ما قال ابن المصنف في (شرح الألفية).

وقال ابن النحاس في (التعليقة): إذا كان للفعل مفعولات أقيم مقام الفاعل المفعول المصرح لفظاً وتقديراً دون المصرح لفظاً فقط. وكذلك عمل الفردق في قوله:

منا الذي اختبر الرجالَ سهاحة

فأقام المصرح وهو الضمير المستتر في اختير ونصب غير المصرح وهو الرجال، ولا تحفل بقول من قال يجوز إقامة أيهها شئت، وذلك أن القاعدة أن المحذوف المنوي كالملفوظ به، وههنا حرف الحبر المحذوف مراد، فلو ظهر لم يجز إلا إقامة المصرح، فكذلك إذا كان مراداً ـ انتهى. وقال ابن فلاح في (المغنى): أهل الحجاز يحذفون خبر (لا) كثيراً، وإنما يحذف للعلم به وهو مراد فهو في حكم المنطوق.

ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها

وفيه فروع.

الأول: الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها لأنها بمنزلة الجزء من الموصول.

الثاني: الفاعل لا يتقدم على فعله الأنه كالجزء منه.

الثالث: الصفة لا تتقدم على الموصوف لأنها من حيث إنها مكملة له ومتممة له أشبهت الجزء منه.

الرابع: المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف قلا يتقدم عليه.

الحنامس: حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور.

وقال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) خسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد الجار والمجرور كالشيء الواحد، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، والصفة والموصوف كالشيء الواحد.

ما يجوز تعدده وما لا يجوز

فيه فروع.

الأول: خبر المبتدأ وفيه خلاف، منهم من أجازه مطلقاً وبه جزم ابن

مالك، ومنهم من منعه وأوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق، إلا أن يريد التصافه بذلك في حين واحد فيجوز نحو هذا حلو حامض أي مُزّ، وهذا أحسر يسر أي أضبط، قال أبو أبو حيان: وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ.

الثاني: الحال وفيه خلاف، قال في (الارتشاف): ذهب الفارسي وجماعة إلى أنه لا يجوز تعدده، ويجعلون نحو قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا الحال الأول فقط وضاحكا صفة مسرعا أو حالا من الضمير المستكن، وذهب ابن جنى إلى جواز ذلك.

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل): الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت، فكها جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعدا أو نعتان فصاعدا، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا، وزعم ابن عصفور أن فعلا واحداً لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف، وقال كها لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة، كذلك لا يقال جاء زيد ضاحكاً مسرعاً، واستثنى الحال المنصوب بأفعل التفضيل نحو زيد راكباً أحسن منه ماشيا، قال فجاز هذا كالظرف نحو زيد اليوم أفضل منه غدا، وزيد خلفك أسرع منه أمامك، قال وضح هذا في أفعل التفضيل لأنه قام مقام فعلين، ألا ترى أن معنى قولك زيد اليوم أفضل منه غدا زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا.

الثالث: المستثنى، والجمهور على أنه لا يستثنى بأداة واحدة _ دون عطف _ شيئان، وأجازه قوم، نحو ما أخذ أحد إلا زيد درهما، وما ضرب القوم إلا بعضهم بعضا ؟!

الرابع: الظرف وتعدده ممتنع بلا خلاف، فقد اتفقوا على أن الفعل لا يعمل في ظرفين. لا يقال مثلا: قمت يوم الجمعة يوم السبت، لأن وقوع قيام واحد في يوم الجمعة ويوم السبت محال، وكذا جلست أمامك خلفك لأن

وقوع جلوس واحد في يوم الجمعة ويوم السبت محال، وكذا جلست أمامك خلفك لأن وقوع جلوس واحد في مكانين محال، ولهذا قالوا في قوله تعالى ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمة﴾ (١) لا يصح أن يكون إذ ظرفا لينفع لأنه لا يصع أن يكون إذ ظرفا لينفع لأنه لا يعمل في ظرفين.

الخامس: النعت ويجوز تعدده بلا خلاف.

السادس: عطف البيان ذكره الزغشري في قوله تعالى ﴿ملك الناس إله الناس﴾ ^(۱) إنها عطفا بيان لرب الناس، وقال أبو حيان لا أنقل عن النحاة شيئاً في عطف البيان هل يجوز أن يكرر المعطوف في علم واحد أم لا يجوز ذلك.

السابع: البدل، قال أبو حيان في (البحر): أما بدل البداء عند من أثبته فيكرر فيه الإبدال، وأما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتال فلا نص عن أحد من النحو بين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعه، إلا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أن البدل لا يتكرر.

⁽١) سورة الزخرف: آية ٣٩.

⁽٢) سورة الناس: آية ٢.

مراجعة الأصول

فيها مباحث.

المبحث الأول: فيا يراجع من الأصول مما لا يراجع

قال ابن جني اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين.

أحدها :إذا احتبج إليه جاز أن يراجع، والآخر مالا بمكن مراجعته لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله.

فالأول منه كالصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه، ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله:

لا بـارك الله فــي القــواني هــل يصبحــــن إلا لهــــن مطلـــــب ويقبة الباب.

ومنه: إظهار التضعيف كلححت عينه وضبب البلد وألل السقاء وقوله: الحمد لله العلم الأجلل

وبقية الباب، ومنه قوله:

سهاء الإله فوق سبع سهائيا

ومنه قوله:

أهبى التراب فوقه اهبايا

وهو کثیر.

والثاني: وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة وذلك لا كالثلاثي

المعتل العين نحو قام وباع وخاف وهاب وطال، فهذا لا يراجع أصله أبداً. ألا ترى أنه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصححا نحو قوم ولا بيع ولا خوف، وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع، فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم هيؤ الرجل من الهيئة فوجهه أنه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم قضو الرجل إذا جاد قضاؤه ورمو إذا جاد رميه، فكما بني فعل مما لامه ياء كذلك خرج هذا على أصله في فعل بما عينه ياء، وعلتها جيعاً أن هذا بناء لا يتصرف لمضارعته لما فيه من المبالغة لباب التعجب ونعم ويئس، فلما لم يتصرف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفا للباب، ألا تراهم إنما تحاموا أن يبنوا فعل مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الأثقل إلى ما هو أثقل منه، لأنه كان يلزمهم أن (يقولوا) بعت أبوع ويبوع وبوعا وبوعوا وبوعي ونحو ذلك من تصاريفه، وكذلك لو جاء فعل مما لامه ياء متصرفا للزم أن ' يقولوا رموت ارمو ويرموان وهن يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واوأ وهي أثقل من الياء، فأما قولهم رموا الرجل فإنه لا يتصرف فلا يفارق موضعه هذا كما لا يتصرف نعم وبئس، فاحتمل ذلك فيه لجموده عليه وأمنهم تعديه إلى غيره، كذلك احتمل هيؤ الرجل ولم يُعلُّ لأنه لا يتصرف لمضارعته بالمبالغة فيه باب التعجب ونعم وبئس، ولو صرف للزم إعلاله وأن يقال هاء يهوء، فلما لم يتصرف لحق بصحة الأسهاء، فكما صح نحو القود والحوكة والصيد والغيب كذلك صح هيؤ الرجل، فاعرفه، كما صح ما أطوله وأبيعه ونحو ذلك.

ونما لا يراجع باب افتمل إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء أو ظاء فإن تاءه تقلب طاء نحو اصطبر واضطرب واطرد واظلم، وكذلك إذا كانت دالا أو ذالا أو زايا فإن تاءه تبدل دالا نحو ادلج وادكر وازدان، ولا يجوز خروج هذه التاء على أصلها ولم يأت ذلك في نظم ولا نثر، فأما ما حكاه خلف من قول بعضهم التقطت النوى واستقطته واضتقطته فقد يجوز أن تكون الضاد بدلا من اللام في التقطته فيترك إبدال التاء طاء مم الشاد ليكون

إيذانا بأنها بدل من اللام أو السين فتصح التاء مع الضاد كما صحت مع الضاد بدل منه. ونظير ذلك قول الشاعر:

يارب أباز من العفر صدع تقبض الذئب إليه واجتمع لم رأى أن لادمة ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطجع

فأبدل لام الطجع من الضاد وأقر الطاء بحالها مع اللام ليكون ذلك دليلا على أنها بدل من الضاد. وهذا كصحة عور لأنه في معنى ما يجب صحته وهو أعور.

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة، ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة، فأما قراءة أبي عمرو في ترك الهمزة ﴿يا صالح ايننا﴾ (١) بتصحيح الياء بعد ضمه الحاء فلا يلزمه عليه أن يقول ياغلام اوجل والفرق بينها أن صحة الياء في صالح ايتنا بعد الضمة له نظير وهو قولم قيل وبيع فحمل المنفصل على المتصل، وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز قياسا عليها ياغلام اوجل.

فإن قلت: فإن الضمة في نحر قيل وبيع لم تصح لأنها إشهام ضم الكسرة، والكسرة في يا غلام اوجل كسرة صحيحة فهذا فرق.

قيل: الضمة في حاء يا صالح ضمة بناء فأشبهت ضمة قبل من حيث كانت بناء، وليس لقولك ياغلام اوجل شبيه فيحمل عليه لا كسرة صريحة ولا كسرة مشوبة، فأما تفاوت ما بين الحركتين في كون إحداها ضمة صريحة والأخرى ضمة غير صريحة فأمر تغتفر العرب ماهو أعلى وأظهر منه، وذلك أنهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمهم في القافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم، فإذا تسامحوا بخلاف الحرفين مع

 ⁽١) في قوله تعلل: ﴿وقالوا ياصالح اثننا بما تعدنا إن كنت من المرسلين﴾ سورة الأعراف;
 آية ٧٧.

الحركتين كان تسامحهم بخلاف الحركتين وحدهما في يا صالح ايتنا وقيل وبيع أجدر بالجواز.

فــان قلــت: فقــد صحــت الواو الســاكنــة بعــد الكسرة نحو اجلــو اذ واخرواط.

قيل: الساكنة هنا لما أدغمت في المتحركة فلبا اللسان عنها جيعا نبوة واحدة جرتا لذلك بجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول وحول، على أن بعضهم قد قال أجليو اذا فأعل مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف ولم يبدل الواو بعدها لمكان الياء إذ كانت هذه الياء غير لازمة فجرى ذلك في الصحة بجرى ديوان فيها، ومن قال ثهرة وطيال فقياس قوله هنا أن يقوله الجلياذا فيقلبها جيعاً إذ كانا قد جريا بجرى الواو الواحدة المتحركة.

فإن قبل: فالحركات قبل الألفين في سالم وقادم كلتاهما فتحة وإنحا شببت إحداهما بشيء من الكسرة، وليست كدلك الحركتان في حاء ياصالح وقاف قبل قبل، من حيث كانت الحركة في حاء يا صالح ضمة البتة وحركة قاف قبل كسرة مشوبة بالضم، فقد ترى الأصلين هنا مختلفين، وهما هناك أمني في سالم قادم متفقان.

قيل: كيف تصرفت الحال، فالضمة في قيل مشوبة غير مخلصة كما أن الفتحة في سلم مشوبة غير مخلصة ، نمم: ولو تطعمت الحركة في قاف قيل لوجدت حصة الضم فيها أكثر من حصة الكسر، وأدون أحوالها أن تكون في الذوق مثلها، ثم من بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الأنفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلها الناشئة هما عنها، وليست الياء في قيل كذلك بل هي ياء مخلصة وإن كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصة، وسبب ذلك أن اللها الساكنة سائم غير مستحيل فيها أن تصح بعد الضمة المخلصة فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم، ألا تراك لا يتعذر عليك صحة الياء وإن أخلصت الحراجه على المناحل من اليسر لو تجشمت إخراجه على

الصحة، وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان قبل القلب وإنما في ذلك تجشم الكلفة في إخراج الحرفين مصححين غير معلين، فأما الألف فحديث غير هذا، ألا ترى أنه ليس في الطوق ولا من تحت القدرة صحة الألف بعد الضمة ولا الكسرة؟ بل إنما هي تابعة للفتحة قبلها، فإن صحت الفتحة قبلها صحت بعدها، وإن شيبت الفتحة بالكسرة نحي بالألف نحو الياء نحو سالم وعالم، وإن شيبت بالضمة نحي بالألف نحو الواو في الصلوة والزكوة وهي ألف التفيم، فقد بان لك بذلك فرق بين الألف وبين الياء والواو فهذا طرف من القول على ما يراجع من الأصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع، فاعرفه وتنه لأشاك فإنها كثيرة انتهى.

المبحث الثاني: في مراعاتهم الأصول تارة واهالهم إياها أخرى

عقد له ابن جني بابا بعد الباب الذي تقدم قال: فمن الأول قولهم صغت الخاتم وحكت الثوب ونحو ذلك، وذلك أن فعلت ههنا عديت فلولا أن أصل هذا فعلت بفتح العين لما جاز أن تعمل فعلت ومن ذلك قوله:

ليبك يزيد ضارع لخصومة وعنبط بما تطبح الطحوائح ألا ترى أن أول البيت مبني على اطراح ذكر الفاهل، وأن آخره قد عوود فيه الحديث عن الفاعل، فإن تقديره فيا بعد ليبكه مختبط، فدل قوله ليبك على ما أراده من قوله ليبك. ونحوه قوله تعالى: ﴿إِن الإنسان خلق ملوعا ﴾ (۱) ﴿ وخلق الإنسان ضعيفا ﴾ (۱) مع قوله تعالى ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق الإنسان من علق ﴾ (۱) وقوله ﴿ خلق الإنسان علمه البيان ﴾ (۱) وأمثاله كثيرة، ونحو من البيت قوله تعالى ﴿ في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والأصال رجال ﴾ (۱) أي يسبح له

ومن الأصول المراعاة قولهم مررت برجل ضارب زيد وعمرا، وليس زيد بقائم ولا قاعدا ﴿إنا منجوك وأهلك﴾ (¹)، وإذا جاز أن تراعي الفروع نحو قوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيشاً إذا كان جائياً

⁽١) سورة المارج: ١٩.

⁽٢) سورة النساء: آية ٢٨.

 ⁽٣) سورة العلق: آية ١، ٢.
 (٤) سورة الرحمن: آية ٣، ٤.

⁽١) سوره الرحمن: ايه ٢٠١٢.

⁽۵) سورة النور: آية ٣٦، ٣٧.

⁽٦) سورة العنكبوت: آية ٣.

وقوله:

مشمائيم ليسموا مصلحين عشيرة ولا نساعمب إلا ببين غمسرابها كانت مراجعة الأصول أولى وأجدر.

ومن ضد ذلك هذان ضارباك، ألا تسرى أنك لمو اعتمددت بالنمون المحدوفة لكنت كأنك قد جعت بين الزيادتين المتعقبتين في آخر الاسم، وعلى هذا القبيل أكثر الكلام أن يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه وهو شاهد لقوة إعمال الثاني من الفعلين لقربه وغلبته على إعمال الأول لبعده.

ومن ذلك قوله (وما كل من وافي منى أنا عارف) في من نوَّن أو أطلق مع رفع كل، ووجه ذلك أنه إذا رفع كلا فلا بد من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير وكل واحد من التنوين في عارف ومدة الإطلاق في عارفونا في اجتاعه مع الهاء المرادة المقدرة، ألا ترى أنك لو جمت بينها فقلت عارفنه أو عارفوه لم يجز شيء من ذينك، وإنما هذا لمعاملة الحاضر وإطراح حكم الفائب فاعرفه وقسه فإنه باب واسع.

المبحث الثالث في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد

قال ابن جني هذا موضع بحث قلما وقع تفصيله وهو معنى يجب أن ينبه عليه ويحرر القول فيه.

من ذلك تولم في ضمة الذال من قولك ما رأيته مذ اليوم إنهم يقولون في ذلك إنهم لا حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها لكنهم ضموها. لأن أصلها الضم في منذ كذا لعمري!! لكنه الأصل الأقرب، ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنة وأنها إنما ضمت لالتقاء الساكنين اتباعاً لضمه الميم، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول، فأما ضم ذال منذ فإنحا هبعد سكونها الأول المقدر، ويدل على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين أنه الم إزال التقاؤها سكنت الذال في مذ وهذا واضح، فضمة الذال إذن من قولم مذ اليوم إنما هو رد إلى الأصل الأقرب الذي هو منذ دون الأبعد المقدر الذي هو سكون الذال في منذ قبل أن تحوك، ولا يستنكر الاعتداد بما لم يجر على ألسنتهم استماله، ألا ترى إلى قول سيبويه في سردد أنه إنما ظهر نصميفه لأنه ملحق بما لم يجيء وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة لفظية، ومع هذا فل يظهر ذاك الذي قدره ملحقا هذا به، فلولا ما يقوم الدليل عليه علم يظهر إلى النطق بمنزلة الملفوظ به الم أعقوا سرددا بما لم يفوهوا به.

ومن ذلك قولهم: بعت وقلت، فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد، لأن أصلها فعل بفتح العين بيع وقول، ثم نقلا من فعل إلى فعل وفعل، ثم قلبت الواو والياء في فعلت ألفا فالتقى ساكتان العين المعتلة المقلوبة ألفا ولام الفعل، فحذفت العين لالتقائها فصار التقدير قلت وبعت، فهذه مراجعة أصل، إلا أنه ذلك الأصل الأقرب لا الأبعد، ألا ترى أن أول أحوال هذه العين في صيغة المثال إنما هو فتحة العين التي أبدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح.

ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا: أنها لما أصارتها الصنعة إلى مطاء وعطاء أبدلوا الهمزة على أصل ما في الواحد وهو الياء في مطية وعطية، في الأصل مطيوة وعطيوة لأنها من مطرت وعطوت، فأصل الياء فيها الواو ولوحظ ما فيها من الياء دون الأصل الذي هو الواو رجوعا إلى الظاهر الأقرب إليك دون الأول الأبعد عنك، ففي هذا تقوية لإعمال الثاني من الفعلمن لأنه الأقرب.

وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا إظهار التضعيف، لأن هذا هو الأصل الأول على الحقيقة وليس وراءه أصل هذا أدنى إليك منه كها كان في تقدم، فاعرف الفرق بين ما هو مردود إلى أول دون ما هو أسبق رتبة منه، وبين ما يرد إلى أول ليست وراءه رتبة متقدمة له.

المبحث الرابع: في مراجعة أصل واستئناف فرع

قال ابن جني: اعلم أن كل حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه فإنك حينئذ ترتجل له فرعا ولست تراجع به أصلا.

ومن ذلك الألغات غير المنقلبة الواقعة أطرافا للإلحاق أو للتأنيث أو لغيرها من الصيغة لا غير، فالتي للإلحاق كألف أرطي فيمن قال مأروط وحنيطي ودلنظي، والتي للتشيث كالف سكري وغضبي وجادي، والتي للصيغة لا غير كالف ضبغطري وقيمثري وزبعري، فعتى احتجت إلى تحريك واحدة من هذه الألفات للتثنية أو الجمع قلبتها ياء فقلت أرطيان وحبنطيان وكذا الباقي، فهذه الياء فرع مرتجل وليست مُراجعا بها أصل، لأنه ليس واحدة منها منقلبة أصلا لا عن ياء ولا غيرها، بخلاف الألف المنقلبة كألف مغزى ومدعي، لأن هذه منقلبة عن ياء منقلبة عن واو في غزوت ودعوت وأصلها مغزو ومدعو، فلم اوقمت الواو رابعة هكذا قلبت ياء فهارت مغزى ومدعي، ثم قلبت الياء ألفا فصارت مغزى ومدعي، فلما احتجت إلى تحريك هذه الألف راجعت بها الأصل الأقرب وهو الياء فهارتا ياء في مغزيان ومدعيان.

وقد يكون الحرف منقلبا فتضطر إلى قلبه فلا ترده إلى أصله الذي كان منقلبا عنه، وذلك كقولك في حراء حراوي وحراوات فتقلب الهمزة واوآ وإن كانت منقلبة عن ألف، وكذلك إذا نسبت إلى شقاوة فقلت شقاوي فهذه الواو في شقاوي بدل من همزة مقدرة، كأنك لما حذفت الهاء فصارت الواو طرفا أبدلنها همزة فصارت في التقدير إلى شقاء فأبدلت الهمزة واوا فصارت شقاوي، فالواو إذن في شقاوي غير الواو في شقاوة، ولهذا نظائر في المربية كثيرة.

ومنها: قولهم في الإضافة إلى عدوة عدوي، وذلك أنك لما حذفت الهاء حذفت لها واو فعولة، كما حذفت لحذف تاء حنيفة ياءها فصارت في التقدير إلى عدو فأبدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصار إلى عد. فبجرت في ذلك بجرى عم، فأبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصارت إلى عدي كهدي، فأبدلت من الألف واوا لوقوع يائي الإضافة بعدها فصارت عدوي كهدوي، فالواو في عدوي ليست بالواو في عدوة إنما هي بدل من ألف بدل من راواو الثانية في عدوة _ فاعرفه.

وفي (البسيط) قبل: إن تعريف ألفاظ التأكيد أجمع وأجمعون وجماء وجمع بالإضافة المقدرة كسائر أخواتها، والدليل على مراجعة الشاعر للأصل قال:

> إن الخليط باك أجمه فأجمه تأكد للضمير في باك.

مراعاة الصورة

قال ابن هشام في (تذكرته): هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة.

ومن ذلك (الذين) خصوه بالعاقل لأنه على صورة ما يختص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون وإلا فمرده الذي وهو غير مختص بالعاقل، قاله ابن عصفور في (شرح المقرب).

ومن ذلك (ذو) الموصولة أعربها بعضهم تشبيهاً بذي التي بمعنى صاحب لتعاقبها في اللفظ، وإن كانت الموصولة فيها مقتضيا للبناء وهو الافتقار للتأصل.

معنى النفي مبني على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج

ذكر هده القاعدة ابن النحاس في (التعليقة)، وبنى عليها أن لما لنفي الماضي القريب من الحال لأنها لنفي قد فعل، وقد فعل إنما هو الماضي المقرب من الحال وأنه يجوز حذف الفعل مع (لما) دون (لم) وذلك لأن لما نفي قد فعل، وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله:

[لما تزل برحالنا] وكأن قد

وتقديره وكأنه قد زالت فجاز أيضاً حذف الفعل مع (لما) حملا للنفي على الإثبات، وأما (لم) فإنما هي نفي فعل، وفعل لا يجوز حذفها لأنه حينئذ يكون سكوتا وعدم كلام لا حذفا، فلها لم يحذف الفعل في إيجابه لم يحذف في نفيه.

حرف النون

النادر لا حكم له

قال الأندلسي في (شرح المفصل) يعنون أنه لا يفرد بحكم يصير به أصلا، بل ينبغي أن يرد إلى أحد الأصول المعلومة محافظة على تقريرها واحتراسا من نقضها، قال: ومامن علم إلا وقد شذت منه جزئيات مشكلة فترد إلى القواعد الكلية والضوابط الجميلة.

نقض الغرض

قال ابـن جني حـذف خبر كــان ضعيـف في القيــاس وقلما يــوجــد في الاستمال.

فإن قلت: خبر كان يتجاذبه شيئان أحدها خبر المبتدأ، لأنه أصله، والثاني المفعول به، لأنه منصوب بعد مرفوع، وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز حذفه.

قيل: إلا أنه قد وجد فيه منع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر، فلو حذفه لنقضت الغرض الذي جئت به من أجله وكان نحوا من إدغام الملحق وحذف المؤكد. قال ابن جني: لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقية القسم، لأن الغرض إنما هو توكيد المقسم عليه بالقسم، فمحال أن يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لأنه نقض الغرض، كما لا يجوز أن يؤتى بأجمعين من غير تقدم المؤكد.

قال ابن يعيش: حذف المضاف إليه أقل من حذف المضاف وأبعد قياسا، لأن الفرض من المضاف إليه التعريف أو التخصيص، وإذا كان العرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود.

قال: وكذلك الموصوف والصفة القياس أن لا يحذف واحد منهما، لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما النزموه لأنها كالشيء الواحد من حيث كان البيان والايضاح إنما يحصل من مجموعها.

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الأصل في هاء السكت أن تكون ساكنة لأنها إنما زيدت لأجل الوقف، والوقف لا يكون إلا على ساكن، ومنه سمي وقفا؛ لأنه وقوف عن الحركة فتحريكه يناقض الغرض الذي جي، بها لأحله.

النهي والنفي من واد واحد

ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في (كتاب كُل) قال: فإذا قلت لا تضرب كل رجل أو كل الرجال، فالنهي عن المجموع لا عن كل واحد، إلا أن تكون قرينة تقتضي الهي عن كل فرد.

النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجها

الأول: أن تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة، كما تكون الألف والواو علامة للرفع في الأمهاء المثناة والمجموعة.

الثاني: أنها تكون ضميراً للجمع المؤنث، كما تكون الواو ضميراً للجمع المذكر.

الثالث: أن الجازم قد بحذفها في لم يك ، كما يحذف الواو والياء والألف.

الرابع: أن الاسمين إذا ركبا وهي في آخر الاسم الأول فإنها قد تسكن نحو دستنبويه، وباذنجانة، كما تسكن الياء في معدى كرب.

> الحنامس: أنها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله: ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

كما تحذف الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين.

السادس: أن النون قد تحذف اعتباطا عينا ولاماً في منذ ولدن في قوله (من لد شولا) كما تحذف الواو عينا ولاما في ثبة في أحد القولين وفي أخ.

السابع: أنها تحذف للطول في قوله:

أبنى كليب إن عمى اللذا

كما تحذف الياء للطول في قولهم أشهباب يريدون اشهيبابا.

الثامن: أن الألف تبدل منها في الوقف نجو رأيت زيدا واضربا.

التاسع: أن فيها غنة كما أن في الألف وأختيها مدا.

العاشر: أنها تكون علامة للجمع لا ضميراً، كما تكون الألف والنون علامة في قوله:

يعصرن السليط أقاربه

وقوله:

يلومونني في اشتراء النخيل قومي

وقوله (التقتا حلقتا البطان).

الحادي عشر: أنها من حروف الزيادة كها أن حروف المد واللين من حروف الزيادة.

الثاني عشر: أنها تدغم في الواو والياء في قولك زيد وعمرو، وزيد يضرب.

الثالث عشر: مصاحبتها حروف المد واللين وحركمات الإعراب في قولك زيدان وزيدون وزيدين وزيد وحذفها بحذف حركات الإعراب في الوقف في قولك زيد.

الرابع عشر: تعاقبها في المحل الواحد نحو جرنفش وجرافش.

الخامس عشر : حذفها في المحل الواحد الذي تحذف فيه الألف فيجتمع بحذفها أربعة أحرف متحركات نحو عرنتن وعرتن وعلابط وعلبط.

السادس عشر: حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك، وذلك نحو بلعنبر وبلحرث، كما قالوا لا أدر، ذكر ذلك ابن الدهان في (الغرة) قال: فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع.

حرف الواو

الواسطة

قيل بها في أبواب، الأول باب المعرب والمبني فقيل إن بينهما واسطة لا توصف بالإعراب ولا بالبناء وذلك في أشياء.

أحدها: الأسهاء قبل التركيب، ذهب قوم إلى أنها واسطة لا معربة لعدم موجب الإعراب، ولا مبنية لعدم مناسبة مبني الأصل، واختاره ابن عصفور وأبو حبان، واختار الزمخشرى أنها معربة.

الثاني: المنادى المفرد نحو يا زيد، ذهب قوم إلى أنه واسطة بين المعرب والمبني، حكاه ابن يعيش في (شرح المفصل) والصحيح أنه مبني.

الثالث: المضاف إلى ياء المتكلم، قال ابن يعيش: اختلفوا في كسرته فذهب قوم إلى أنها حركة بناء وليست إعراباً لأنها لم تحدث بعامل، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل، إلا أنها وإن كانت بناء فهي عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها، وإذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية، ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل، فهذه الكسرة ليست إعراباً، لأن لم لا تعمل الكسر، ومم ذلك فالكلمة باقية على إعرابها لكونها عارضة تزول

عند زوال الساكن فهي كالضمة في نحو لم يضربوا، وكالفتحة في نحو لم يضربا في كونها عارضة للواو والألف.

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الحركة لها حكم حكمين، وليست إعراباً ولا بناء، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعاً أو منصوباً وهمي فيه، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء.

وقال ابن جني في (الخصائص): باب في الحكم يقف بين الحكمين؛ هذا فصل موجود في العربية لفظاً وقد أعطته مفاداً عليه وقياساً، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو صاحبي وغلامي، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعاً أو منصوباً وهي فيه، وليس بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ولحوه نسبة ولا مقاربة، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة في آخره ببناء، ألا ترى أن غلامي في التمكن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا.

فإن قلت: فيا هذه الكسرة في نحو غلامي؟

قلت هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب، أكره الحرف عليها فلزمت في الحالات، وليست إعراباً إلا أن لفظها كلفظ حركة الإعراب، كما أن كسرة الصاد من صنو غير كسرة الصاد في صنوان حكماً وإن كانت إياها لفظاً.

وقال أبو البقاء في (اللباب): ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين، لأن حد المعرب ضد حد المبني، وليس بين الضدين هنا واسطة، وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غير مبني إذ لا علمة فيه توجب البناء، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحة حرف إعرابه، وسموه خصياً، والذي ذهبوا إليه قاسد لأنه معرب عند قوم ومبني عند آخرين، على أن تسميتهم إياه خصياً خطأ لأن الخصى ذكر حقيقة

وأحكام الذكور ثابتة له، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خنثى مشكلةً.

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاص في (التعليقة): اختلف في المضاف إلى
ياء المتكلم فقيل مبني وكسرته كسرة بناء لأنه لا يحدثها عامل الجر، وعلة
بنائه شبهه بالحروف لخروجه عن كل مضاف، لأن كل مضاف لا يتغير آخره
لأجل المضاف إليه، وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف، إذ لا نظير
لما من الأساء؛ وقيل معرب لعدم علة البناء، ولأن الإضافة إلى المبني لا
توجب بناء المضاف ولا تجوزه إلا في الفاروف وفيا أجرى بجراه كمثل وغير
فوجب أن يكون معرب، وقيل لا معرب ولا ببني، لأن الإعراب غير موجود
والبناء لا علة له فوجب أن يحكم بعدمها، أو يكون للاسم منزلة بين منزلتين
ونحو ذلك الرجل ونحوه مما فيه ألف ولام، فإنه لا منصرف لأن المعرف
التنوين ولا تنوين، ولا غير منصرف لأنه لا يشبه الفعل.

والجواب: أن هذا لا نظير له، وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح لأن الصرف التنوين وغير المنصرف أشبه الفصل فليسما متقىابلين، بخلاف الإعراب والبناء لأن الاسم إما معرب وهو المتمكن وإما غير متمكن وهو المبني، فها قسها الإثبات والنغى ولا واسطة بينها _ انتهى.

الرابع: قال ابن الدهان في (الغرة): الكلام على ضربين معرب ومبني، وعند الرماني وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو سَحّر المعدول لأنه لا يزول عن هذه الحال، وما فيه شيء يوجب البناء، وادعى قوم ذلك في غلامي وهدا خطأ عند الأكثرين لأنه يؤدي هذا القول إلى أن عصا كذلك.

الخامس: قال أبو حيان في (الارتشاف) زعم قوم منهم الكسائي أن أمس ليس مبنياً ولا معرباً بل هو محكى من فعل الأمر من الإمساء، فإذا قلت جئت أمس فمعناه اليوم الذي كنت تقول فيه أمس.

الباب الثانى: باب المنصرف وغير المنصرف

قيل: إن بينها واسطة لا توصف بالصرف ولا بعدمه، قال ابن جنى في الباب المشار إليه: ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل، فهذه الأسياء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة، وذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارة لكونه غير منصرف كأحد وعمر.

وكذلك التثنية والجمع على حدها، ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف معرفة كان أو نكرة من حيث كانت هذه الأسهاء ليس نما ينون مثلها، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمارة لترك صرفها.

وقال (صاحب البسيط): من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل السع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرها منع الجر والتنوين لفظاً أو تقديراً، فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل في القيد التثنية والجمع والأسهاء الستة وما فيه اللام والمفاف في غير مالا ينصرف، فيكون على هذا رجلان امم امرأة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية رجل منصرفاً لعدم العلين.

وأما من قـال المنصرف مـا دخلـه الحركـات الثلاث والتنـويــن، وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين، فإن التثنية والجمع والمعرف باللام والإضافة تخرج عن الحصر، فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة.

وقال أبو علي ما دخله اللام أو الإضافة من باب ما لا ينصرف، لا أقول فيه بصر ف ولا بعدمه ولا أقول إنه منصرف، لأن المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل، وليس اللام أو الإضافة بسالبة إياه شبه الفعل، ولا أقول إنه غير منصرف، لأن امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف وإنما هو لدخول الألف واللام عليه فإنها مانع من التنوين.

وقال الكزولي: وأما أقسام الأسهاء من جهة العموم فعلى ثلاثة أضرب: منصرف وغير منصرف، وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف، وهو أربعة: المضاف وما عرّف باللام والتثنية والجمع، لا يقال منصرفة إذ ليس فيها تنوين، ولا يقال فيها غير منصرف إذ ليس فيها علة تمنع من الصرف.

وقال ابن الحاجب: ظاهر كلام النحويين أن القسمة إلى المنصرف وغيره حاصرة، وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر.

الباب الثالث: باب العلم

منه منقول ومنه مرتجل ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل، وهو الذي علميته بالغلبة، ذكره أبو حيان.

وقال في (البسيط): العلم المعدل كعمر وزفر فيه ثلاثة أقوال.

أحدها: أنه مشتق من المعدول عنه، فعلى هذا يكون منقولا.

والثاني: أنه مرتجل غير مشتق لأن لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى ثم نقل منه، وليس وزن المعدول مواقتاً لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولا.

والثالث: أنه ليس منقولا على الإطلاق ولا مرتجلا على الإطلاق، بل هو مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه، ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه.

الباب الرابع: باب الظاهر والمضمر

قال الأندلسي في (شرح المفصل): قال ابن درستويه (إبا) متوسط بين الظاهر والمضمر كاسم الإشارة ولذلك ألبس أمره لكونه أخذ شبها من هذا وشبها من هذا.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قال ابن درستويه: (إيا) اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كنى به عن المنصوب وجعلت الكاف والهاء والياء بياناً عن المقصود وليعم المخاطب من الفائب ولا موضع لها من الإعراب، ويعزي هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش، إلا أنه أشكل عليه أمر (إيا) فقال هي مبهمة بين الظاهر والمضمر، والجمهور على أنها اسم مضمر، وذهب الزجاج إلى أنها اسم ظاهر يضاف إلى المضمورات.

وقال ابن يعيش أيضاً: قد جعل بعضهم اسم الإشارة من الأسهاء الظاهرة وهو القياس: إذ لا تفتقر إلى تقدم ظاهر فتكون كناية عنه، ولأنه غلب عليه أحكام الأسهاء الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره، وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسياً ثالثاً بين الأسهاء الظاهرة والمضمرة لأن له شبهاً بالظاهرة وشبهاً بالمضمرة، فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الإشارة كانت كالمضمرة، ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة.

وقال الأندلسي: بعض النحاة يقول أنواع المعارف ثلاثة ظاهر ومضمر وبينها وهو المبهم.

الباب الخامس: باب الوقف والوصل

قال ابن جنى ومن ذلك قوله (له زجل كأنه صوت حاد) فحدف الواد من كأنه لا على حد الوصل، أما الوصف فيقضي بالسكون كأنه، وأما الوصل فيقضى بالمطل وتحكن الواو كأنهو، فقوله كأنه منزلة

بين الوصل والوقف، وكذلك قوله:

يا مرحباه بحمار ناجيه إذا أتسى قدريت للسانيسه فثبات الحاء في مرحباً ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل، أما الوقف فيؤذن بعذفها أصلا يا مرحبا بحيار ناجيه فثباتها في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين. وكذلك أن قوله (بيازل وجناه أو عيهل) فإثبات الياء مع التضعيف طريف، وذلك أن التنقيل من أمارة الوقف والناء من أمارة الإطلاق فهو منزلة بين المنزلتين.

الباب السادس: باب حروف الجر

قال ابن هشام في (المغني) التحقيق في اللام المقوية نحو و مصدقاً ، ﴿ مصدقاً لما معهم ﴾ (١) ﴿ فعال لما يريد ﴾ (١) ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ (١) .

أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة .

القاصر ، ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها فلها منزلة بين منزلتين .

فصل مراتب المنادى والإشارة

قال ابن أياز: جعل ابن معط للمنادى مرتبتين البعد والقرب، فيا وأيا وهيا للأول، وأي والممزة للثاني، وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدي وقربي ووسطي بينها، فللأ ولي أيا وهيا وللثانية الهمزة، وللثالثة أي، وجعل يا مستعملة في الجميع ـ انتهى.

⁽١) سورة البقرة: آية ٩١.

⁽٢) سورة البروج: آية ١٦.

⁽٣) سورة يوسف: آية ٤٣.

ونظير ذلك الإشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا ووسطى وقصوى، فللأ ولي ذا وتي وللثانية ذاك وتيك بالكاف دون اللام، وللثالثة ذلك وتلك بالكاف واللام وجعل له... مرتبتين فقط.

ورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه

قال ابن جنى وذلك أضرب منها: اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة نفو رجل علامة وامرأة علامة ورجل نسابة وامرأة نسابة، ورجل هُمزة لمزة، ورجل والمرأة همزة لمزة، ورجل مرورة وفروقة وامرأة صرورة وفروقة، ورجل هلباجة فقاقة، وامرأة كذلك، وهو كثير، وذلك أن الهاء في نحو ذلك لم الموصوف بما هي فيه وإنما لحقت لاعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه وإنما لحقت لاعلام السامع أن هذا أريد من تأنيث الفيلة والمبالغة، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة أمارة لما مؤنثاً، يدل على ذلك أن الهاء لو كانت في نحو امرأة فروقة إنما لحقت لأن المراة مؤنثة لوجب أن تحذف في المذكر فيقال رجل فروق، كما أن الناء في قائمة وظريفة لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح.

ونحو" من تأنيث هذه الصفة ـ ليعام أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنث أيضاً ـ تصحيحهم العين في نحو حول وصيد واعتونوا واجتوروا، إيذاناً بأن ذلك في معنى ما لا بد من تصحيحه وهو أحول وأصيد وتعاونوا وتجاوروا، وكما كررت الألفاظ لتكرير المعاني نحو الزلزلة والصلصلة والصرصرة وهو باب واسم.

ومنها: اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة وذلك نحو رجل خصم وامرأة خصم ورجل عدل وامرأة عدل ورجل ضعيف وامرأة ضعيف ورجل رضا وامرأة رضا، وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضا وعدل وقوم رضا وعدل، قال زهير:

متى يشتجر قدم يقسل سرواتهم هم بيننا فهم رضا وهم هدل وسبب اجتاعها هنا في هذه الصفة أن التذكير إنما أياها من قبل المصدرية فإذا قبل رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ونحو ذلك، فوصف الجنس أجع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً، وقد ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله:

ألا أصبحت أسهاء جاذمة الحبل وضنت علينا والضنين من البخل

فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومطين من الخير وهي مخلوقة من البخل، وهذا أوفق معنى من أن تجمله على القلب وأنه يريد به: والبخل من اللهنين، لأن فيه من الإعظام والمبالغة ما ليس في القلب، ومنه قوله (وهن من الإخلاف والولمان) وأقوى التأويلين في قولما (فإنما هي إقبال وإدبار) أن تكون من هذا، أي كأنها خلقت من الإقبال والإدبار لا على أن يكون من باب حذف المضاف أي ذات إقبال وذات إدبار، ويكفيك من هذا كله قول الله تعلى ﴿ خلق الإنسان من عجل ﴾ (أ) وذلك لكثرة فعله إياه واعتياده له، وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد خلق العجل من الإنسان، لأنه أمر قد اطرد واتسع فحمله على القلب يبعد في الصنمة ويصغر في المعنى، وكأن هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله إن العجل هنا العلين، ولعمري إنه في اللغة كها ذكر غير أنه في هذا الموضع لا يراد به إلا نفس المجلة والسرعة، و فذا قال عقبة ﴿ سأريكم آياتي فلا تستعجلون﴾ (أ) المجلة والسرعة، و فذا قال عقبة ﴿ سأريكم آياتي فلا تستعجلون﴾ (أ) المجلة والسرعة، و فذا قال عقبة ﴿ سأريكم آياتي فلا تستعجلون﴾ (أ)

⁽١) سورة الأنبياء؛ آية ٣٧.

⁽٢) سورة الأنبياء: آية ٣٧.

ونظيره قـولـه تعـالى ﴿وخلـق الإنسـان عجـولا ﴾ (') ﴿وخلـق الإنسـان ضعيفاً ﴾ (') لأن العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة، فلما كان الفرض من قولهم رجل عدل وامرأة عدل إنما هو إرادة المصدر والجنس جعل الإفراد والتذكير أمارة للمصدر.

فإن قلت فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثاً نحو الزيارة والعيادة والضؤولة والجهومة والمحمية والموجدة والصلاقة والبساطة وهو كثير جداً، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً، فها هو في معناه ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيثه.

قيل: الأصل لقوته أحل لهذا المعنى من الغرع لضعفه، وذلك أن الزيارة والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها فلحاق التاء لها لا يخرجها عها أثبت في النفس من مصدريتها، وليس كذلك الصفة، لأنها ليست في الحقيقة مصدراً، وإنما هي متأولة عليه ومردودة بالصنعة إليه، فلو قبل رجل عدل وامرأة عدلة وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن أن يظن بها صفة حقيقة كصعبة من صعب وندبة من ندب وفخمة من فخم ورطبة من رطب، فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة والطلاقة والخلافة، فالأصول لقوتها يتصرف فيها، والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوة لأصولها.

فإن قلت: فقد قالوا رجل عدل وامرأة عدلة وفرس طوعة القياد، وقال أمية:

والحية الحتفة الرقشاء أخرجها من بيتها آمات الله والكلم قيل: هذا إنما خرج على صورة الصفة لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل

⁽١) سورة الأسر: آية ١١ ﴿ويدع الإنسان بالشر دعاءه بالخير وكان الإنسان صجولا﴾.

⁽٢) سورة النساء: آية ٢٨

البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق فيه بين مذكره ومؤنثه، فجرى هذا _ في حفظ الأصول والتلفت إليها للمباقاة لها والتنبيه عليها _ جرى إخراج بعض المعتل على أصله نحو استحوذ ومجرى إعمال صنته وعذته، وإن كانٍ قد قد نقل إلى فُعلت ما كان أصله فعلت، وعلى ذلك أنث بعضهم فقال خصمة وضيفة، وجم فقال:

يسا عين هلا بكيست أربد إذ قمنا وقام الخصوم في كبد وعليه قول الآخر:

إذا نزل الأضياف كمان عمزوراً على الحي حتى تستقـل مـراجلــه الأضياف هنا بلفظ القلة ومعناها أيضاً، وليس كقوله:

وأسيافاً يقطرن من نجدة دماً

في أن المراد بها معنى الكثرة وذلك أمدح لأنه إذا قرى الأضياف وهم قليل بمراحل الحي أجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان الكثيرون.

فإن قبل: فلم أنث المصدر أصلاً، وما الذي سوغ التأنيث فيه مع معنى المعموم والجنس وكلاهما إلى التذكير حتى احتجت إلى الاعتذار له بقولك إنه أصل وإن الأصول تحتمل ما لا تحتمله الفروع؟

قيل: علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أن المصادر أجناس للمعاني، كما أن يرها أجناس للأعيان نحو رجل وفرش ودار وبستان، فكما أن أسماء الأجناس الأعيان قد تأتي مؤثثة الألفاظ ولا حقيقة تأنيث في معناها نحو غرفة ومشرفة وعلية ومروحة ومقرمة، كذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤنثاً بعضها لفظاً لا معنى، وذلك نحو المحمدة والمرشاقة ونحوها، نعم وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف به لم يكن تأنيثه وجمعه وقد جرى وصفاً وحل المحل الذي من عادته أن يفرق فيه بين مذكره ومؤثمه وواحده وجاعته قبيحاً ولا مستنكرها

أعني ضيفة وخصمة وأضيافاً وخصوماً، وإن كان التذكير والإفراد أقرى في اللغة وأعلى في الصنعة قال تعالى: ﴿ وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب ﴿ () وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل إنك لما وصفت بلكسدر أردت المبالغة بذلك، وكان من تمام المعنى وكياله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع كما يجب للمصدر في أول أحواله، ألا ترى أنك إذا أنت وجعت سلكت به مسلك الصفة الحقيقية التي لا معنى لمبالغة فيها نحو قائمة ومنطقة وضاربات ومكرمات، فكان ذلك يكون نيقضاً للغرض أو كالنقض له، فذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً أو مجموعاً.

ونما جاء من المصادر مجموعاً ومعملاً أيضاً قولمم:

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

ومنه عندي قولهم _ تركته بملاحس البقر أولادها _ فالملاحس جمع ملحس ولا يخلو أن يكون مكاناً أو مصدراً، فلا يجوز أن يكون هنا مكاناً لأنه قد عمل في الأولاد فنصبها والمكان لا يعمل في المفعول به، كها أن الزمان لا يعمل فيه، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفاً مقدراً وكانه قال تركته بمكان ملاحس البقر أولادها، كها أن قوله:

وصا همي إلا إزار وعلقمه مغار ابن هام على حمي خثمها عدوف المضاف أي وقت إغارة ابن هام على حي خثمه، ألا تراه قد عداه إلى قوله على حي خثما، فملاحس البقر إذن مصدر بجموع يعمل في المفعول به كها أن مواحيد عرقوب أخاه بيثرب كذلك وهو غريب، وكان أبو على يورد مواعيد عرقوب أخاه مورد الطريف المتعجب منه، فأما قوله:

كم جربوه فما زادت تجماريهم أبا قدامة إلا المجمد والفنعما فقد يجوز أن يكون من هذا، وقد يجوز أن يكون أبا قدامة منصوباً

⁽١) سورة ص: آية ٢١.

بزادت أي في زادت أبا قدامة تجاربهم إياه إلا المجد، والوجه أن تنصبه بتجاربهم لأنها العامل الأقرب، ولأنه لو أراد إعمال الأول لكان حري أن يممل الثاني أيضاً فيقول في زادت تجاربهم إياه أبا قدامة إلا كذا، كما تقول ضربت فأوجعت زيدا على إعمال الأول، وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بُعده وجب إعمال الثاني أيضاً لقربه، لأنه يكون الأبعد أقوى حالا من الأقرب، فإن قلت اكتفى بمفعول العامل الأول من مفعول العامل الشاني، قبل لىك وإذا كنت مكتفياً مختصراً الأول من اكتفائك بإعمال الأبعد، فاكتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد، وليس لك في هذا مالك في الفاعل لأنك تقول لا أضمر على غير تقدم ذكر وليس لك في مندا مالك في الفاعل لأنك تقول لا أضمر على غير تقدم ذكر إلى مستنكرها، فتعمل الأول فنقول قام وقعدا أخواك فأما المفعول فيه منه. فعلا ينبع أن يتباعد بالعمل إليه ويترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه.

ومن ذلك فرس وساع، الذكر والأنثى فيه سواء، وفرس جواد، و**ناقة** ضامر وجمل ضامر، وناقة بازل وجمل بازل، وهو لباب قومه وهي لباب قومها وهم لباب قومهم، قال جرير:

تـدري فـوق متنيهـا قــرونـا علــى بشـــر وآنسـة لبـــاب وقال ذو الرمة:

سبحلا أبا شرخيسن أيحا بنماتـه مقاليتهـا فهـي اللبـاب الحبـائس

فأما ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وأدرع دلاص فليس من هذا الباب، بل فعال منه في الجمع تكسير فعال في الواحد، وهو من باب ما انفق لفظه واختلف تقديره ــ انتهى.

قلت قد اشتمل هذا الأصل على ثلاثة أبواب: باب ما دخلت فيه التاء في صفة المذكر، وباب ما دخلت فيه التاء في صفة المؤنث، وباب ما استوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجمع، وها أنا أسوق جلاً من نظائرها، ذكر نظائر الباب الأول..

ورود الوفاق مع وجوب الخلاف

قال ابن جنى: هذا الباب ينفصل من الذي قبله بأن ذاك تم فيه اللفظ ما ليس وفقاً له نحو رجل نسابة وامرأة عدل، وهذا الباب ليس بلفظ تبع لفظاً بل هو قائم برأسه وذلك قولهم غاض الماء وغضته سووا فيه بين المتعدي وغير المتعدي، ومثله جبرت يده وجبرتها، وعمر المنزل وعمرته، وسار اللدابة وسرته، ودان الرجل ودنته من الدين في معنى أدنته، وعليه جاء مديون في لغة بنى تميم، وهلك الشيء وهلكته، قال العجاج:

ومهمه هالك من تعرجا

فيه قولان أحدهما أن هالكا بمعنى مهلك أي مهلك من تعرج فيه، والآخر ومهمه هالك المتعرجين فيه كقوله هذا رجل حسن الوجه، فوضع (من) موضع الألف واللام، ومثله هبط الشيء وهبطته، قال:

ما راعني إلا جناح هابطا على البيوت قـوطـه العلابطا أي مهبطا قوطه، ويجوز أن يكون أراد هابطا بقوطه فلما حذف حرف الجر نصب الفعل ضرورة والأول أقوى، فأما قوله تعالى: ﴿وإن منها لما يهبط من خشية الله﴾ (١) فأجود القولين فيه أن يكون معناه وإن منها لما يهبط من نظر إليه لخشية الله، وذلك أن الإنسان إذا فكر في عظم هذه المخلوقات تضاءل وخشع وهبطت نفسه لعظم ما شاهد، فنسب الفعل إلى تلك الحجارة لما كان الخشوع والسقوط مسبباً عنها وحادثاً لأجل النظر إليها كقوله تعالى:

﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمي ﴾ (١) وأنشدوا قول الآخر: فاذكري موقفي إذا التقت الخيـ ل وسارت إلى الرجال الرجالا

أي سارت الحيل الرجال إلى الرجال، وقد يجوز أن يكون أراد وسارت

⁽١) سورة البقرة: آية ٧٤.

⁽٢) سورة الأنفال. آية ١٧

إلى الرجال بالرجال فحذف الجر فنصب، والأول أقوى، وقال زهير: فلا تغضبا من سيرة أنست سرتها فأول راض سنة مسن يسيرها ورجنت الدابة بالمكان إذا أقامت فيه ورجنتها، وعاب الشيء وعبته، وهجمت على القوم وهجمت غيري عليهم أيضاً، وعفا الشيء كثر وعفوته كثرته، وفغر فاه وفغر فه وفعر فوه وشحا فاه وشحا فوه، وعثمت يده وعثمتها أي جرتها على غير استواء، ومد النهر ومددته، قال تعالى فوالبحر يمده من بعده سبعة أبحرك (۱) قال الشاعر (ماء خليج مده حليجان) وسرحت الماشية وردته، وزاد الشيء وزدته، وذرا الشيء وزدته، وذا الشيء وزدته، وهاج القوم وهجتهم، وطاخ الرجل وطخته أي الطخته بالقبيع في معنى أطخته، ورفو الشيء يفر ووفرته، وقال الأصمعي رفع البعير ورفعته في السير المرفوع، وقالوا نفي الشيء ونفيته أي أقللت ماهها، ونزفت ونزفتها.

فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطردا في الاستمال، إلا أن له عندي وجها لأجله جاز، وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما الفعل فيه شيء أعيره وأعطيه وأقدر عليه، فهو وإن كان فاعلا بإنه لما كان ممانا مقدرا صار كأن فعله لغيره ألا ترى إلى قوله تعلى ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾ (١) وقد قال قوم _ يعني أهل السنة فإن ابن جني كان معتزليا كشيخه الفارسي _ إن الفعل لله وإن العبد مكتسب، فلما كان قولمم غاض الماء وغضته أن غيره أغاضه وإن جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعل بلفظ الأول متعديا لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إياه، إنما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه خروجا واحداً فاعرفه _ انتهى.

 ⁽١) سورة لقهان: آية ٢٧

⁽٢) سورة الأنفال: آية ١٧.

ورود الشيء على خلاف العادة

قال ابن جني: المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان فعل غير متعد كان أفعل متمديا، لأن هذه الهمزة أكثر ما تجيء للتعدية، وذلك نحو قام زيد وأقمت زيدا وقمد بكر وأقمدت بكرا فإن كان فعل متعديا إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعديا إلى اثنين نحو طعم زيد خبزا وأطعمته خبزا وعلم بكر درها وأعطيته درها.

فأما كَسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال، ألا تراه نقل من فعل إلى فعل وإنما جاز نقله بفعل لما كان فعل وأفعل كثيراً ما يعتقبان على المعنى الواحد، نحو جد في الأمر وأجد، وصحدته عن كذا وأصدته من كذا وأصدته الله وأسحته الله وأسحته وفح ذلك، فلم كانت فعل وأفعل على ما ذكرنا من الاعتقاب والتعاوض ونقل بأفعل نقل أيضاً فعل بفعل نحو كسي زيد وكسوته وشترت عينه وشرتها وغور ذلك، هذا هو الحديث أن تنقل بالهمزة فيحدث النقل تعديا لم يكن قبله، غير أن ضربا من اللغة جاءت فيه هذه أجفل الظليم وجفلته، وأشنق البعير وشنقته، وأنزفت البئر إذا ذهب ماؤها التقياء وأقشع الذيم وقشعته الربح، وأنسل ريش الطائر ونسلته، وأمرت أنتها، وأقم المدرس أذنه وأصر بأذنه، وكبه الله على وجهه وأكب هو، وعلوت ومر الفرس أذنه وأصر بأذنه، وكبه الله على وجهه وأكب هو، وعلوت الرسادة وأعليت عليها، فهذا نقض عادة الاستعال، لأن فعلت فيه متعد.

وعلة ذلك عندي أنه جعل تعدي فعلت وجمود أفعلت كالعوض لفعلت من غلبة أفعلت لها على التعدي، نحو جلس وأجلسته ونهض وأنهضته، كها جعل قلب الياء واوآ في التقوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها، وكها جعل لزوم الفعرب الأول من المنسرح لمفتعلن وحظر مجيئه تاما أو محبونا بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضا للضرب من كثرة السواكن فيه نحو مفعولن ومفعولات ومستفعلات ونحو ذلك مما التقى في آخره من الفعروب ساكنان، ونحو من ذلك ما جاء عنهم من أفعلته فهو مفعول وذلك نحو أحببته فهو محبوب، وأجنه الله فهو مخرون، وأرضه الله فهو مزكوم، وأكزه الله فهو مكزوز، وأقره الله فهو مقروم، وأرضه الله فهو مأروض، وأملأه الله فهو مملوء، وأضأده فهو مضؤود، وأحمد من الحمّى فهو محرم، وأهمه من الهم فهو مهموم، وأزعقه فهو مزحوق أي مذعور، ومثله قوله:

إذا ما استحمت أرضه من سهائم جرى وهو مودوع وواعد مصدق وهو من أودعته، وينبغي أن يكون جاء على ودع، وأما أحزنه الله فهو عزون فقد حل على هذا، غير أنه قد قال أبو زيد: يقولون الأمر يوزنني ولا يقولون حزنني، إلا أن يجيء المضارع يشهد للهاضي فهذا أمثل بما مضى، وقد قالوا أيضاً فيه محزن على القياس، ومثله قولهم محب، قال هنترة: ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحسب المكرم وقال الآخه:

ومن يناد آل يربسوع يُجب يأتل منهم خير فتيان العرب وقال:

لأنكحــــــــن بيــــــــه جــــاريــــة خــــــدبــــــه مكرمة عبه

قالوا: وعلة ما جاء من أفعلته فهو مفعول نحو أجنه الله مجنون وأسله فهو مسلول وبابه أنهم جاءوا به على فعل نحو جن فهو مجنون وزكم فهو مزكوم وسل فهو مسلول وكذلك بقيته. فإن قيل: وما بال هذا خالف فيه الفعل مسنداً إلى الفاعل صورته مسنداً إلى المفعول، وعادة الاستعمال خلاف هذا، وهو أن يجيء الضربان معاً في عدة واحدة، نحو ضربته وضرب وأكرمته وأكرم وكذلك معاذ هذا الباب؟!

قيل: إن العرب لما قوي في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل، وحتى قال سببويه فيهها وإن كانا جميعا يههانهم ويعنيانهم خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة أحدهما تغيير صيغة المثال مسندا إلى المفعول عن صورته مسنداً إلى الفاعل والعدة واحدة، وذلك نحو ضُرب زيد وضَرب وقتل وقتل وأكرم وأكرم ودحرج ودحرج، والآخر أنهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيروا عدة الحروف مع ضم أوله كما غيروا في الأول الصورة والصيغة وحدها وذلك الحروف مع ضم أوله كما غيروا في الأول الصورة والصيغة وحدها وذلك قولم أزكمه الله وزكم وأضأده وضئد وأملأه ومليء.

قال أبو علي: فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله في أنفسهم إذ أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا ضرب من تدريج اللغة ألا ترى أنهم لما غيروا الصيغة والمعدة واحدة في نح ضَرب وضُرب وشرب وشرب تدرجوا من ذلك إلى أن غيروا الصيغة مع نقصان العدة نحو أزكمه الله وزكم وآرضه الله وأرض، فهذا كقولهم في حنيفة حنفي لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا أيضاً ياءها، ولما لم يكن في حنيف تاء تحذف لها الياء صحت الياء فقالوا فيه حنيفي.

وهذا الموضع هو الذي دعا ثملبا في كتاب (فصيحه) أن أفرد له بـابـاً فقال هذا باب قُعل بضم الفاء نحو قولك عنيت بحاجتك وبقية الباب، إنما غرضه فيه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ولا تسند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة، ألا ترى أنهم يقولون نخي زيد من النخوة ولا يقال نخاه كذا، ويقولون امتقع لونه ولا امتقعه كذا، ويقولون انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع به كذا، فلهذا جاء بهذا الباب أي لهريك أفعالا خصت بالإسناد إلى المقعول دون الفاعل كما خصت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول نحو قام زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق، ولو كان غرضه أن يريك صور ما لم يسم فاعله مجملا غير مفصل على ما ذكرنا لأورد فبه نحو ضرب وركب وأكرم واستقصى، وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهاية له، فاعرف هذا الفرض فإنه أشرف من مائة ورقة لفة.

ونطير بجيء اسم المفعول هنا على حذف الزيادة نحو أحببته فهو محبوب وبجيء اسم الفاعل على حذفها أيضاً وذلك نحو قولهم أورس الرمث فهو وارس وأيفع الفلام فهو يافع وأبقل المكان فهو باقل: قال تعالى ﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾ وقياسه ملاقح لأن الريح تلقيح السحاب فتستدره، وقد يحوز أن يكون على لقحت [فهي لاقح فإذا لقحت فركت] القحت السحاب، فيكون هذا بما اكتفى فيه بالسبب من المسب، وقد جاء عنهم مبقل حكاها أبو زيد، وقال دؤاد بن أبي دؤاد:

أعــاشني يعـــدك واد مبقـــل آكــل مــن حــوذانــه وأنســل وقد جاء أيضاً حببته قال:

ووالله لسولا تمسرة مسا حببت ولا كان أدنى من عبيد ومشرق ونظير بجيء اسم الفاعل والمفعول جيماً على حذف الزيادة بجيء المسدر أيضاً على حذفها نحو قولهم جاء زيد وحده، فأصل هذا أو حدته بمروري إيحاداً ثم حذفت زيادتاه فجاء على الفعل، ومئله قولهم عمرك الله لا فعلت أي عمرتك الله تعميراً، وقوله (قيد الأوابد هيكل) أي تقييد الأوابد، ثم حذف زائدتيه، وإن شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله:

فلـــولا الله والمهـــر المفـــدي لرحت وأنـت غربـال الإهـاب فوضع الغربال موضع المخرق، وقوله (مثبرة الموقوب أشفى المرفق) أي حادة المرفق وهو كثير، فأما قوله (وبعد عطائك المائة الرتاعا) فليس على حذف الزيادة، ألا ترى أن في عطاء ألف فعال الزائدة، ولو كان على حذف الزيادة لقال وبعد عطوك ليكون كوحده.

ولما كان الجمع مضارعاً للفعل بالفرعية فيهها جاءت فيه أيضاً ألفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحدة، وذلك نحو كروان وكروان وورشان وورشان فجاء هذا على حذف زائدتيه، حتى كأنه صار إلى فعل فجري مجري خرب وخربان ويرق ويرقان قال ذو الرمة:

من آل أبي موسى ترى الناس حوله كأنهم الكروان أبصرن بـــازيــــــا

ومنه تكسيرهم فعالا على أفعال حتى كأنه صار إلى فعل نحو جواد وأجواد وعياء وأعياء وحياء وأحياء، ومن ذلك قولهم نعمة وأنعم وشدة وأشد في قول سببويه جاء ذلك على حذف التاء، كقولهم ذئب وأذؤب وقطع وأقطع وضرس وأضرس وذلك كثير جداً، وما يجيء مخالفا ومنتقضا أوسع من ذلك إلا أن لكل شيء منه عذراً وطريقاً.

وفصل للعرب ظريف: وهو إجاعهم على عين مضارع فعلته إذا كان من فاعلني مضمومة البتة وذلك نحو قولهم ضاربني فضربته أضربه، وعالمني فعلمته أعلمه، وعاقلني _ من العقل _ فعقلته أعقله وكارمني فكرمته أكسرمه، وفاخرني ففخرته أفخره، وشاعرني فشعرته أشعره. وحكى الكسائي فاخرني ففخرته أفخره بفتح الخاء وحكاها أبو زيد أفخره بالضم على الباب، كل هذا إذا كنت أقرم بذلك الأمر منه.

ووجه استغرابنا له: أن خص مضارعه بالضم وذلك أنا قد دللنا على أن قياس باب مضارع فعل أن يأتي بالكسرة نحو ضرب يضرب وباب، ورأينا وجه دخول يفعل على يفعل فيه فكان الأحجي به هنا إذا أريد الاقتصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل وهو يفعل بكسر المين، وذلك أن العرف والعادة إذا أريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصر عليه هو أقيسهما فيه، ألا تراك تقول في تحقير أسود وجدول أسيد وجديل بالقلب، وتجيز من بعد الإظهار أن تقول أسيود وجديمول، فإذا صرت إلى باب مقام وعجز اقتصرت على الإعلال البتة فقلت مقيم وعجيز، فأوجبت أقوى القياسين لا أضمفها، وكذلك نظائره.

فإن قلت: فقد تقول فيها رجل قائم وتجيز فيه النصب فتقول فيها رجل قائراً، فإذا قدمت أوجبت أضعف الجائزين، فكذلك أيضاً يقتصر في هذه الأفعال نحو أكرمه وأشعره على أضعف الجائزين وهو الضم.

قيل: هذا إبعاد في التشبيه، وذلك أنك لم توجب النصب في قائم من قولك فيها رجل قائمً، وقائبًا هذا متأخر عن رجل في مكانه في حال الرفع، وإنما اقتصرت على النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع أو لم يقو، فجعلت أضعف المجائزين واجبا ضرورة لا اختباراً، وليس كذلك كرمته أكرمه لأنه لم ينقص شيء عن موضعه ولم يقدم ولم يؤخر، فلو قيل كرمته أكرمه لكان كشبته أشتمه وهزمته أهزمه.

وكذلك القول في نحو قولنا ما جاءني إلا زيداً أحد في إيجاب نصبه، وقد كان النصب لو تأخر أضعف الجائزين فيه إذا قلت ما جاءني أحد إلا زيداً، الحال فيهما واحدة، وذلك أنك لما لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به الفحرورة إلى النصب الذي كان جائراً فيه متأخراً هذا كنصب فيها قائباً رجل البتة، والجواب عنها واحد.

وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب في الصحيح كله بالفم، وعلته عندي أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة فدخله لذلك معنى الطبيعة التي تغلب ولا تُغلب وتلازم ولا تغارق وتلك الأفعال بابها فعل يفعل كفقه يفقه إذا أجاد الفقه وعلم يعلم إذا أجاد العلم، وروينا عن أحمد بن يحي عن الكوفيين: ضربت اليد يده على وجه المبالغة،

وكذلك تعتقد نحن أيضاً في الفعل المبني منه فعل التعجب أنه قد نقل عن فعل وفعل إلى فعل حتى صارت له صفة التمكن والتقدم ، ثم بنى منه الفعل فقيل ما أفعله نحو ما أشعره إنما هو من شعر ، وقد حكاها أيضاً أبو زيد ، وكذلك ما أقلته وأكفره هو عندنا من قتل وكفر تقديراً وإن لم يظهر إلى المفظ استمإلا ، فلم كان قولهم كارمني فكرمته أكرمه وبابه صائر إلى معنى فعلت أفعل أتاه الضم من هناك ، فاعرفه .

فإن قلت: فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه فقالوا كرمته أكرمه وفخرته أفخره؟!

قيل: منع من ذلك أن فعلت لا يتعدى إلى المفعول به أبداً، ويفعل قد يكون في المتعدي كما يكون في غيره كسلبه يسلبه وجلبه يحلبه فلم يمنع من المضارع ما منع من الماضي، فأخذوا منها ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ.

فإن قلت: فقد قالوا قاضاني فقضيته أقضيه، وساعاني فسعيته أسعيه.

قيل: لم يكن من يفعله هنا بد، مخافة أن يأتي على يفعل فتنقلب الياء واوا وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام، وكما لم يحيى، وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام، وكما لم يحكن من هذا بد هنا لم يحيى، أيضاً مضارع فعل منه مما فاؤه واو بالفمم بل جاء بالكسرة على الرسم وعادة العرب، فقالوا واعدني فوعدته أعده وواجلني فوجلته أجله وواضأني فوضأته أضه، فهذا كوضعنه في هذا الباب أضعه.

ويدلك على أن لهذا الباب أثراً في تغيير باب فعل في مضارعه قولهم فسعيته أسعيه ولم يقولوا أسعاه على قولهم سعى يسعى، لما كان مكانا قد رتب وقرر وزوى عن نظيره في غير هذا الموضع.

فإن قلت: فهلا غيروا ما فاؤه واو كها غيروا ما لامه ياء فيها ذكوت، نقالوا واعدني فوعدته أوعده لما دخله من المعنى المتجدد.

قيل: فعلُّ نما فاؤه واو لا يأتي مضارعه أبداً بالضم إنما هو بالكسم ، نحو

وجد يجد ووزن يزن وبابه، وما لامه باء فقد يكون على يفعل كبرمي ويقضي وعلى يفعَل كبرعي ويسعى، فأمر الفاء إذا كانت واوا في فعل أغلظ حكها من أمر اللام إذا كانت ياء، فاعرف ذلك فرقا.

الوصلة

من ذلك ذو دخلت وصلة إلى وصف الأساء بالأجناس، ونظيرها الذي وأخواته دخلت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، وأي وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، واسم الإشارة وصلة إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشارة.

مثال ذلك: أن يكون بحضرتك شخصان فتريد الإخبار عن أحدها ولا بد من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد، فتدخل في الألف واللام، فأتى باسم الإشارة وصلة إلى تعريفه ونقله من تعريف المهد إلى تعريف الحضور، فتقول هذا الرجل فعل أو يفعل، ذكر ذلك كله ابن يعيش في (شرح المفصل).

قال: ويجوز أن يتوصل بهذا إلى نداء ما فيه الألف واللام، فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل، وقد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول ياهذا، فإذا جملته وصلة لزمته الصفة وإذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة.

ومن ذلك قول بعضهم: إن أيا وصلة إلى اللفظ بالمضمر الذي هو الياء والكاف والهاء لما أريد فصلها عن العامل إما بالتقديم أو بالتأخير، ولم تكن ثما تقوم بأنفسها لضعفها وقلتها أدغمت بأيا وجعلت وصلة إلى اللفظ بها فأيا عندهم اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر، كما أن كلا اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر في قولك كلاهما.

قال ابن يعيش: وهذا القول واه لأن كلا تضاف إلى الظاهر كما تضاف

إلى المضمر، ولو كانت كلا وصلة إلى المضمر لم تضف إلى غيره.

وفي (أماني ابن الحاجب): أي جيء بها متوصلا بها إلى نداء ما فيه الألف واللام، والغرض الألف واللام، والغرض الألف واللام، والغرض هنا أن يأتي ما فيه الألف واللام تفسيراً لها قلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى. والذي يدل على ذلك أن أسهاء الإشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقم فقيل ياهذا الرجل وياهؤلاء الرجال.

وفي (شرح المفصل) للأندلسي: اعلم أن (ذو) إنما استعمل في الكلام وصف وصف بأساء الأجناس كما وضع (الذي) وصلة إلى وصف الممارف بالجمل فأرادوا أن يقولوا زيد المال فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقا لأن الصفة حقها أن تكون مشتقة، وأما قبحه من حيث المعنى فلأنهم جعلوا ما كان قويا ضميفا لأن الأجناس هي القوية فلها جعلوها صفة صارت ضعيفة لأنها مقدمة في الرتبة لجنسيتها فجعلوها متأخرة تابعة بعد أن كانت متبوعة، فلها اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاءوا باسم يكون معناه فها بعده فجعلوه صفة في اللفظ وهم مريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده، لأنه قد زال القبح اللفظي وبقي الآخر لم يمكنهم إزائته، فلهذا لم يضف إلى مضمر لأن المضمر لا يوصف به البتة.

الوصل

الوصل: مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف بما تغير فيه الأشياء عن أصولها.

ذكر هذه القاعدة ابن جني في (سر الصناعة) قال: ألا ترى أن من قال من العرب في الوقف هدا بكر ومررت ببكر فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته فقال هذا بكـر ومــررت ببكر، وكذلك من قال في الوقف هذا خالد فإنه إذا وصل خفف اللام، قال وبذلك استدل على أن الناء في نحو قائمة هي الأصل والهاء في الوقف بدل منها.

قال ابن القيم في (البدائع) الوصلات في كلامهم التي وضعوها للنوصل بها إلى غيرها خمسة أقسام.

أحدها: حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالأقعال إلى المجرور بها، ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرها.

الثناني: حرف (ها) التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها إلى نداء ما فيه.أل. الثالث: ذو وضعوه وصلة إلى وصف النكرات بأساء الأجناس غير المشتقة.

الرابع: الذي وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفات عليها.

الخامس: الضمير الذي يسربط الجمل الجاريـة على المفـردات أحـوالا وأخباراً وصفات وصلات، فإن الضمير هو الوصلة إلى ذلك.

وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لايؤخذ بقياس

ذكر هـذه القاعدة ابن عصفور في (شرح الجمل) وبني عليها أن الصحيح: أن الإغراء وهو وضع الظرف أو المجرور موضع فعل الأمر لا يجوز إلا فيا سمع عن العرب نحو عليك، وعندك، ودونك، ومكانك، ووراءك، وأمامك، وإليك، ولدنك. ورد قول من أجاز الإغراء لسائر المغروف والمجرورات، وبني عليها أيضاً أن المصدر الموضوع موضع اسم الغاعل أو اسم المفعول لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه.

وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ

ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبنى عليها ترجيح قول من قال: إن (لم) دخلت على المضارع فقلبت معناه إلى الماضي فقلبت لفظه على ما كان عليه، وضعف قول من قال: إنها دخلت على الماضي فقلبت لفظه إلى المضارع وتركت المعنى على ما كان عليه.

حرف لا

لا يجتمع أداتان لمعنى

ومن ثم لا يجمع بين أل والإضافة لأنها أداتــا تعريف، ولا بين أل وحروف النداء لذلك أيضاً ، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس، لأن الجميع أدوات استقبال، ولا بين كي إذا كانت جارة واللام بخلاف ما إذا كانت ناصبة ، ولا بين كي إذا كانت ناصبة وأن فلا يقال جئت كي أن أزورك خلاقا للكوفيين، ولا بين أداتي استثناء، لا يقال قام القوم إلا خلا زيداً ولا إلا حاشا زيداً، قاله ابن السراج (في الأصول)، قال إلا أن يكون الثاني اسما نحو إلا ما خلا زيداً وإلا ما عدا فإنه يجوز وفي بعض حواشي (الكشاف): لا يجمع بين أداتي تعدية فلا يقال أذهبت بزيد بل إما الهمزة أو الباء، ومن ثم أيضا رد قول الأخفش في نحو حواء إن الألف والهمزة معا للتأنيث، لأنه لا يوجد في كلامهم ما أنث بحرفين، وإذا دخلت الواو على لكن انتقل العطف إليها وتجردت لكن للاستدراك كها إن حرف الاستفهام إذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلم دلالة الاستفهام كما في قوله (أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم) فإن هل بمعنى قد، وكما في قوله (أم كيف ينفع ما يعطى العلوق به) فإن أم خلعت من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل، ولا يجوز تجريد كيف دون أم لأن تجريدها عن الاستفهام يزيل عنها علة البناء فيجب إعرابها، ذكره في (البسيط).

وقال ابن يعيش: الدليل على أن ألف أرطي للإلحاق لا للتأنيث أنه سمع عنهم أرطاة بإلحاق تاء التأنيث، ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث.

وقال يونس وابن كيسان والزجاج والفارسي (ما) ليست عـاطفــة لانها تقترن بالواو، وهي حرف عطف ولا يجتمع حرفا عطف، واختاره ابو البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والأندلسي والسخاوي والرضي.

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل): كم يعُـد الفــارسي (إمــا) مــن حروف العطف لدخول العاطف عليها، وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين حرفي عطف.

وقال ابن السراج: ليس (إما) بحرف عطف لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت شيئا من ذلك في كلامهم فقد خرج أحدها عن أن يكون حرف عطف، نحو قولك ما زيد ولا عمرو (فلا) في هذه المسئلة عاطفة إتما هي نافية.

وقال الشلوبين: إنما حذفت تاه التأنيث من نحو مسلمة في المجمع بالألف والتاء نحو مسلمات لأنها لو لم تحذف لأجتمع في الاسم علامتا تأنيث وهم يكرهون ذلك.

وقال ابن هشام في (تذكرته): لا يجوز كسرت لزيد رباعيتين علياتين وسفلاتين لأن فيهما الجمع بين الألف والتاء، واجتاع علامتي تأنيث لا يجوز ــ انتهى.

وقد استشكل جمع علامتي تأنيث في إحدى عشرة واثنتي عشرة. قال في (البسيط): وجواب الاشكال من ثلاثة أوجه.

أحدها: أنها اسان في الأصل فانفرد كل واحد منها بما يستحقه في الأصل، وإنما الممتنع اجتاع علامتي تأنيث في كلمة واحدة.

الثاني: أن ألف إحدى للإلحاق كألف معزى إلا أن التركيب منع من تنوينها ، والتاء في اثنتين للإلحاق بجنديج، وحمل اثنتان عليها لكونها بمعنى واحد.

الثالث: أن علامتي التأنيث في إحدى عشرة مختلفتان لفظاً، وإنما الممتنع اتفاق لفظها، والتاء في اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تتمحضر للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تأنيث.

ومن فروع القاعدة أيضا: تأخيرهم لام الابتداء إلى خبر إن، وكان حقها أن تكون في أول الجملة وصدرها لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وهو التأكيد، ذكره ابن جني.

وقال في موضوع آخر: ليس في الكلام اجتاع حرفين لمعنى واحد ، لأن في ذلك نقضاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعال الحروف، إلا في التأكيد ، كقوله: (ما إن لا تحاك لهم ثياب) فإن (ما) وحدها للنفي وإن ولا مما للتوكيد ، قال: ولا ينكر اجتاع حرفين للتأكيد لجملة الكلام لأنهم أكدوا بأكثر من الحرف الواحد في قولهم لتقومن فاللام والنون جيماً للتأكيد ، وقوله تعالى: وفإن ماترين من البشر أحداً ، (أ) فها والنون جيماً للتأكيد .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) : قول الفراء في إن الواقعة بعد ما النافية إنها حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التركيد في قولك إن زيداً لقائم ليس بالجيد، لأنه لم يعهد اجتاع حرفين لمعنى واحد، ومثل إن زيداً لقائم قد فصل بينها لذلك.

وقال ابن القواس في (شرح الكافية): لم يعهد اجتاع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل، ولذلك جاز إن زيداً لقائم وامتنع إن لزيداً قائم. وقال ابن أياز: إنما تعمل (لا) في المعرف بلام الجنس وإن كان في

 ⁽۱) سورة مرج: آية ۲٦.

المعنى نكرة، لأن لام الجنس تقبل الاستغراق وكذلك (لا) فلو أعملوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى وذلك ممنوع عندهم.

وقال الشلوبين : النحويون يقولون إن حروف المعاني إنما هي مختصر الأفعال فهي نائبة مناب الأفعال تعطي من المعنى ما تعطيه الأفعال، إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف فإن الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثاً ومفعولين وقاعلين وعالا لأفعالم وغير ذلك من معمولات الأفعال، فاختصر ذلك كله بأن جعل في مواضعها ما لا يقتضي شيئاً من ذلك، ولذلك كرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد، ولم يكرهوا ذلك في الأسهاء والأفعال لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار، قال وبهذا يبطل قول من قال إن الأسهاء الستة وامرءا وابنا معربة بشيئين من مكانين، لأن العرب إذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه نقيض موضوعها من الاختصار فلأن لا تغمل ذلك في الحركة أخصر من الحرف.

وقال ابن الدهان في (الغرة): فإن قيل فهلا جاز إن لزيدا قائم بالجمع بينها لأنها للتأكيد كما جمع بين تأكيدين في أجمع وأكتم ؟

فالجواب: أن الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني إنما هــو التخفيف والاختصار فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى إذ فيه نقض الغرض، وإذا تباعد عنه استجيز الجمع بينها كما جمع بين حرف النداء والإضافة، ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف.

لا يجتمع ألفان

قال ابن الخباز: إذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالألف التي هي بدل من التنوين فتقول رأيت عصا، فهذه الألف كالألف في رأيت زيداً، وكان معك في التقدير ألفان بدل من واو وبدل من التنوين، فحذفت إحداهما لئلا يجتمع ألفان. قال: وجاء رجل إلى أبي إسحاق الزجاج فقال له زعمتم أنه لا يمكن الجمع بين ألمين فقال نعم، فقال أنا أجع، فقال (ما) ومد صوته، فقال له الزجاج حسبك ولو مددت صوتك من غدوة إلى العصر لم تكن إلا ألفاً واحدة. قال وكانت الأولى أولى بالحذف لأن الطاريء يزيل حكم التابت. ومن فروع هده القاعدة: إذا جم المقصور بالألف والتاء قبلت ألفه ياء كقولك في حبلي حبليات لأنه لا يجتمع ألفا، وحذفها هنا غير بمكن.

لا يجتمع خطابان في كلام واحد

قال أبو علي في (التذكرة): الدليل على هذا الأصل قولهم أرأيتك زيداً ما فعل، ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلم من التاء، والدليل على خلع الحنطاب من التاء والدليل على حام الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجم وتأثيث يأخلامك، لأن الفلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الفلام فقد حصل ياغلامك، لأن الفلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الفلام فقد حصل ألى الكلام خطابان فامتنع لذلك، ولو قال يا ذاك كان (ذا) قد وقع موقع الحلاب فإذا وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو أشبه من الأول؛ لأن ذا هو الكاف وليس الفلام الكاف، قال وقد عمل أبو الحسن في (المسائل الكبير): أبرابا ومسائل، وهذا أصل تلك المسائل عندي، هذا كلم كلام الي علي. وفي (اللمع الكاملية) لموفى الدين عبد اللطيف البغدادي: فإن قبل قولهم وفي (اللمع الكاملية) لموفى الدين عبد اللطيف البغدادي: فإن قبل قولهم وغيم جمعون بين واحد؟!

قيل: ان الناء ضمير مجرد عن الخطاب والكاف مجرد عن الضمير فكل منها خلع منه معنى وبقي عليه معنى.

وقال الابذي في (شرح الجزولية): لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لأن أحدهما يغنى عن الآخر.

لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث

قال ابن جني في (الخصائص)، وجعل منه امتناع تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيداً، والمبتدأ في نحو عندك رجل، ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرط لما طرأ فيها.

لا يقع التابع في موضوع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في(التبيين) وبنى عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جهور البصريين لتقديم معمول الخبر في قوله تعالى: ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ه (١) وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه، لأن المعمول تابع للعامل، ولا يقع التابع في موضوع لا يقع فيه المتبوع.

⁽١) سورة هود. آية ٨.

حرف الياء

يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل

ومثله قولهم يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع. من فروع ذلك ظهور أن مع المعطوف على منصوب (حتى) كقوله:

حتى يكون عزيـزآ في نفـوسهـم أو أن يبين جيعـاً وهــو مختــار وإن كان لا يجوز ظهور بعد حتى لأن الثواني تحتمل ما لا تحتمل الأوائل.

وقال في (البسيط): جوَّز الفراء إضافة امم الفاعل المعرف بأل إذا كان للحال أو ألاستقبال، نحو الضارب زيد الآن أو غداً واحتج بالقياس على قول الشاعر:

الواهب المائة الهجان وعبدها

والجواب : أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبع بدليل قولهم رب شاة وسلختها ، ورب لا تدخل على معرفة ، وإذا عطف غير العلم على العلم نحو مررت بزيد وأخيك فنقل ابن بابشاذ جواز حكايته ، لأن المتنوع تجوز حكايته فحكى التابع تبعا له .

ونقل ابن الدهان منعها لأن التابع لا تجوز حكايته ولا يمكن حكاية

أحدها بدون الآخر فغلب جانب المنع، أما عكس ذلك نحو مررت بأخيك وزيد فلا تجوز فيه الحكاية اتفاقا، بل يجب الرفع فيقال من أخوك وزيد، لأن المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع، ذكره في (البسيط).

وقال أيضا: قد أجاز النجاة كم رجلا ونساؤهم جاءوك عطفا على معنى كم، وأجازوا النصب عطفا على التمييز وإن كان نكرة لأنه لا يجوز في الثواني ما لا بجوز في الأوائل للبعد عن كم، ومثله كم ثناة وسلختها وكم ناقة وفصيلها.

وقال ابن هشام في (المغنى): القاعدة التامنة كثيراً ما يغتفر في الثوافي ما لا يغتفر في الأوائل، فمن ذلك كل شة وسخلتها بدرهم (وأي فتى هيجاء أنت وجادها) ورب رجل وأخيه «وإن نشأ ننزل عليهم من السهاء آية فظلت» (١) ولا يجوز كل سلختها ولا رب أخيه ولا أي جارها ولا أن يقم زيد قام عمرو إلا في الشعر، ويقولون مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وعتنع قائمين لا قاعد أبواه على إعمال الثاني وربط المعنى بالأول.

وقال ابن القواس في (شرح الدرة): بعد أن حكى قولهم في (أنا ابن التارك البكري بشر) إن بشراً عطف بيان للبكري ولا يجوز جعله بدلاً لأن البدل في حكم تكرير العامل، ولا يجوز أنا ابن التارك بشر، وفي امتناع البدل نظر، لأنه يجوز التابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل كل شاة وسلختها رتبعه ابن هشام في (حواشي التسهيل).

وقال في (تذكرته): إن قبل لأي شيء فتحت لام المستغاث ؟ فالجواب فرقا بينها وبين لام المستغاث له.

فإن قيل: لأي شيء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه في التغير في الثانية، لأن عندها تتحقق الحاجة فهو أجرى على قياسهم، كها أنهم لا

⁽١) سورة الشعراء: آية ٤.

يحذفون في نحو سفرجل إلا ما ارتدعوا عنده؟

فالجواب: أن الأول حال محل المضمر واللام تفتح إذا دخلت عليه . فإن قبل: فلأي شئء كورت في المعلوف عليه ؟

فالجواب: أنه بعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك وساعد عليه أن المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه، تقول يا زيد والرجل، وإن لم يجز يا الرجل.

فإن قبل: فلأي شيء يفتح في يا لزيد ويا لعمرو مع أنه معطوف؟ فالجواب: أنه نداء ثان مستقل والمعطوف الجملة. قال فهذا تحرير لا تجد لأحد مثله _ إن شاء اللة تعالى.

وقال الأبذي في (شرح الجزولية): إذا عطفت على المستغات به كسرت اللام؛ لأن الثوافي يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل.

وقال ابن هشام في (تذكرته): سُئلت عن لولاي إذا يعطف عليها اسم ظاهر.

فقلت: يجب الرفع نحو لولاي وزيد لكان كذا وكذا كما تقول ما في الدار من رجل ولا امرأة،وذلك لأن الاسم المضمر بعد لولا وإن كان في موضوع الحفض بها إلا أنه أيضاً في موضوع رفع بالابتداء، ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعل على لغة عقيل إذ قيل لعل زيد قائم، ألا ترى أن قائم خبر مرفوع وليس معمولا لعل، لأنها هنا حرف جر كالياء واللام فلا تعمل غير الجر، وإن عطف على عله من الخفض فإن التزمت إعادة الخافض لم ينأت هنا، لأنا إذا قلنا لولاك ولولا زيد لزم جر او لا للظاهرة وهو ممتنع ياجاع، وإن لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرناه لأن العامل حينئذ هو اولا الثانية. وقد يصحح بأن يدعي أنهم اغتفروا كثيراً في الثواني ما لم يغتفروا في الأوائل.

وقال ابن أياز في (شرح الفصول): فإن قبل هلا أضيف الفعل لفظاً والتقدير إضافة مصدره؟

فالجواب: أن ذلك اتساع وتجوّز وهو قبيح في الأواثل والمبادي، ، دون الأواخر والثواني.

وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى و إنك أنت العليم الحكيم ۽ (١) قبل أنت تأكيد للكاف كما في قولك مررت بك أنت وإن لم يجز مررت بأنت إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع، ولذلك جاز يا هذا الرجل وإن لم يجز يا مرجل.

وقال ابن الصائغ في (تذكرته) أبو عمرو يختار النصب في الغلام من نحو يا زيد والغلام وإن كان عطف النسق يقدر معه العامل، وحرف النداء لا يباشر اللام، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل.

وقال ابن النحاس في (التعليقة): إنما جاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل من قبل أنه إذا كان ثانياً يكون ما قبله قد وفي الموضوع ما يقتضيه، فجاز التوسع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسيم من أول الأنر فإننا حينئذ لا نعطى الموضع شيئاً مما يستحقه .. انتهى.

وإذا عطف على غدوة المنصوب ما بعدها فقيل لدن غدوة وعشية جاز عند الأخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ.

وضعف ابن مالك (في شرح الكافية) النصب، واوجبه أبو حيان، ومنع الجر لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع.

قال: ولا يلزم من ذلك أن يكون (لدن) انتصب بعدها ظرف غير غدوة

⁽١) سورة البقرة: أية ٣٢.

وهو غير محفوظ إلا فيها، لأنه لا يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل ــ انتهى.

بعون اللة وحسن توفيقه تم الجزء الأول من:

الأشباه والنظائر النحوية

للإمام السيوطي ــ ويليه ــ إن شاء الله ــ الجزء الثاني وأوله الفن الثاني في التدريب أعان الله على إتمامه.



الأشبالا في النَّفْ الْمَا الْمَ

للشِيخ العَلامهُ حَلاً لالتين ليِّي يُوطِي

المولود ٨٤٩ هـ ـ ١٤٤٥ م المتوفي ٩١١ هـ ـ ١٥٠٥ م

الجسزء الشايي

حار الكتب الهامة منيوت البنان مِمَيعِ الجِفوُ*ق مِجَ*فوظَة ل*دُلُولُلِكُنّ* لِالْجِلْمِيَّ كُ بَدِيوت - لبنتان

يطلب من : دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان هاتف : ۸۰۰۸٤۷ ــ ۸۰۵۳۰۶ ــ ۸۰۰۹۳۲۲ صرب ۱۱–۹۵۲۳ ــ تلكس : ما ۱۱–۹۵۲۳



الفن الثاني في التدريب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

وبعد: هذا هو الفن الثاني من الأشباه والنظائر، وهو فن القواعد الخاصة والضوابط والاستنساءات والتقسيات، مسرتب على الأبسواب وسميتسه (بالتدريب).

باب الألفاظ

تقسيم

ما خرج من الغم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول. فإن كان مفردا فكلمة، أو مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فكلم.

باب الكلمة

تقسيم

الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف، ولا رابع لها. والأدلة على ذلك ثلاثة

أحدها: الأثر، روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه أبو القامم الزجاجي في (أماليه) بسنده إليه.

الثاني: الاستقراء التام من أثمة العربية، كأبي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم.

الثالث: الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات.

منها: قول ابن معط: إن المنطوق به إما أن يدل على معنى يصبح الإخبار عنه وبه وهو الاسم، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل، وإما أن لا يصح الإخبار عنه ولا به وهو الحرف.

قال ابن أياز: في هذا الاستدلال خلل، وذلك أن قسمته غير حاصرة، إذ يحتمل وجها رابعاً، وهو أن يخبر عنه لا به، وسواء كان هذا القسم واقعاً أو غير واقع، بل سواء كان ممكن الوقوع أم محالا، إذ استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصبي بها القسمة عند الإخلال به حاصرة.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في (شرح اللمحة): هذا أفسد ما قيل في ذلك لأنها غير حاصرة.

ومنها: قول بعضهم: إن العبارات بحسب المعبر، والمعبر عنه من المعاني ثلاث: ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث، يدل على إثباته لها أو نفيه عنها، فالذات الاسم والحدث الفعل، والواسطة الحرف.

ومنها: قول بعضهم: إن الكلمة إما أن تستقل بالدلالة على ما وضعت له

أو لا تستقل، وغير المستقل الحرف، والمستقل إما أن تشمر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل أو لا تشعر [فإن لم تشعر] فهي الاسم، وإن أشعرت فهي الفعل.

قال ابن أياز : وهذا الوجه أقوى لأنه يشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والإثبات.

ومنها: قول بعضهم إن الكلمة إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أو لا، إن لم يصح فهي الحرف، وإن صح، فإما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، إن اقترنت فهي الفعل، وإلا فهي الاسم.

قال ابن هشام: وهذه أحسن الطرق، وهي احسن من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب، وهي أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا، الثاني الخرف، والأول إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم والأول الفعل، وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من أمريس مشكلين اشتملت عليها هذه الطريقة.

أحدها: دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ، وهذا يقتضي بظاهره قيام المسميات بالألفاظ الدالة عليها وذلك محال، وهذا وإن كان جوابه ممكنا إلا أنه أقل ما فيه الإبهام.

والثاني: دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره، وهذا وإن كان مشهوراً بين النحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين ابن النحاس نازعهم في ذلك وزعم أنه دال على معنى في نفسه، وتابعه أبو حيان في (شرح التسهيل).

باب الاسم

ضابط

علامات الاسم: تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاتين علامة وهي: الجر، وحروفه، والتنوين، والنداه، وألى، والإسناد إليه، وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسهاه، وعود ضمير إليه، وإبدال اسم صريح منه، والإخبار به مع مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الإسمية في لفظه ومعناه، هذا ما في كتب ابن مالك ـ ونعته، وجمعه وتتنيته، وتكبيره، وتأنيته، ولحوق ياء النسبة له، ذكر هذه الأربعة صاحبا (اللب) و (اللباب) وكونه فاعلا، أو مفعولا. ذكرها أبو البقاء العكبري في (اللباب). وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء، وواو الحال، في (اللباب). وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء، وواو الحال، معطى لحوق ألف الندبة، وترخيمه، وكونه مضمراً، أو علما، أو مفعوداً مضمراً، أو علما، أو مفعوداً منكراً، أو تمسزاً، أو منصوبا حالا.

فائدة الإسنماد في الأسهاء الأسهاء في الإسنماد على أربعة أقسام. قسم يسند وبسند إليه وهو الغالب وقسم لا يسند ولا يسند إليه كالظروف، والمصادر التي لا تتصرف، والأسهاء الملازمة للنداء. وقسم يسند ولا يسند إليه كأسهاء الأفعال. وقسم يسند إليه ولا يسند كالتاء من ضربت، والياء من افعل، والألف من اضربا، والواو من اضربوا، والنون من اضربن، وايمن، والمحرك.

فائدة أقوال في المسند والمسند إليه: قال أبو حيان في (شرح السهيل) في المسند والمسند إليه أقوال أحدها: المسند المحكوم به والمسند إليه المحكوم عليه وهو الأصح.

وثانيها: أن كلاً منها مسند ومسند إليه.

وثالثها: أن المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه الثاني، فقام من قام زيد، وزيد من زيد قائم مسند، والأخير منها مسند إليه.

رابعها: عكس هـذا، فـزيـد وقــام في التركيبين مسنـد، والأول مـن التركيبين مسند إليه، ولهذه المسئلة نظائر.

أحدها: المضاف والمضاف إليه فيهما أقوال، أصحها أن الأول هو المضاف والثاني هو المضاف إليه وهو قول سيبويه، والثاني عكسه، والثالث يجوز في كل منهما.

ثانيها: بدل الاشتال، قال في (السيط): وفي تسميته بذلك أقوال، أحدها: لاشتال الأول على الثاني فإن زيداً مشتمل على علمه، والثاني: لاشتال الثاني على الأول: لأنه دائر بين التعلق بالأول كأعجبني زيد غلامه، والدخول في الأول كأعجبني زيد علمه وحسنه، والثالث: أنه سمي بذلك للقدر المشترك بينها وهو عموم الملابسة والتعليق، إذ لا ينفك أحدها عن ذلك.

فائدة الاسناد أعم من الاخبار: قال أبو البقاء العبكري في (اللبساب): الإسناد أعم من الإخبار إذا كان يقع على الاسنفهام والأمر وغيرها، وليس الإخبار كذلك بل هو مخصوص بما صح أن يقابل بالتصديق والتكذيب، فكل إخبار إسناد، وليس كل إسناد إخباراً.

فائدة ما يتعاقب على المفرد: قال ابن الدهان في (الغرة) ثلاثة أشباء ننعاقب على المفرد ولا يوجد فـه منها اثنان، وهي التنوين والألف واللام والإضافة.

قاعدة

الاتفاق والاختلاف في كل خاصتي نوع

قال ابن القواس في (شرح الدرة) كل خاصتي نوع إما أن يتفقا أو السين والإضافة في الفمل، وإن اختلفا فإن تضادا لم يجتمعا كالتنوين والإضافة في الاسم وسوف وتاء التأنيث في الفمل، لأن سوف تقتضي المستقبل والتاء نقتضي الماضي. وإن لم يتضادا جاز اجتاعها كالألف واللام والتصغير، وقد وتا التأنث.

ضابط الكلمات التي تأتي اسها وفعلا وحرفا

وتتبمتها فوصلت ثماني عشرة كلمة أشهرها (على) فإنها تكون حرف جر، وامها تجر بمن قال الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها

وفعلا ماضيا من العلو، ومنه ﴿ إِنْ فَرَعُونَ عَلا فِي الْأَرْضَ ﴾ (١).

و (من) تكون حرف جر واسها، قال الزيخشري في قوله تعالى ﴿ فأخرج به من الشمرات رزقا لكم﴾ (١) إذا كانت من للتبعيض، فهي في موضع المفعول به، ورزقا مفعول لأجله.

قال الطبيي: وإذا قدرت (من) مفعولا كانت اسها كعن في قوله:

⁽١) سورة القصص: آيه ٤.

⁽٢) سورة البقرة: آية ٢٢.

من عن بميني مرة وأمامي

وتكون فعل أمر من مان يمين.

و (في) تكون حرف جر، وإما بمعنى الغم في حالة الجر، ومنه 1 حتى ما تجعل في في امرأتك، وفعل أمر من وفي يفي.

و (الهمزة) تكون حرف استفهام وفعل أمر من وأي، واسها في قول بعضهم إن حروف النداء أسهاء أفعال.

و (الهاء المفردة) تكون اسها ضميرا نحو ضربته ومررت به، وحرفا في إياه، وفعل أمر من وهي يهي.

 و (لحاً) تكون حرف نفي جازم بمعنى لم، وظرفاً نحو لما جاء زيد أكرمته، وفعلا ماضيا متصلا بضمير الفائبين من لم.

و (هل) تكون حرف استفهام، واسم فعل في (حي هل) وفعل أمر من وهل يهل.

و (ها) تكون حرف تنبيه، واسها بمعنى خذ، وزجرا للإبل يمد ويقصر، وفعل أمر من هاء يهاء.

و (حاشا) تكون حرف استثناء ، واسها مصدرا بمعنى التنزيه نحو حاشا الله ، ولهذا قرىء بتنوينه ، وفعلا ماضيا بمعنى استثنى ، يقال حاش يحاشى ، وفي الحديث وأحب الناس إليّ أسامة ، قال الراوي ما حاشا فاطمة ولا غيرها ، وقال النابغة :

ولا أحاشي من الأقوام من أحد

و (رب) بفتح الراء تكون حرف جر لغة في رب بضم الراء، واسها بمعنى السيد والمالك، وفعلا ماضيا يقال ربه، بمعنى رباه وأصلحه. و (النون) تكون اسها ضميرا نحو قمن، وحرفا وهي نون الوقاية، وفعل أمر من ونى يني.

و (الكاف) تكون حرف جر، واسها كها قال في (الألفية) (واستعمل اسها) وفعل أمر من وكمي يكمي.

و (عل) تكون حرفا لغة في لعل، وفعلا ماضيا من عله إذا سقاه مرة
 بعد مرة، واسما للقواد المهزول وللشيخ المسن.

و (بلي) تكون حرف جواب، وفعلا ماضيا يقال بلاه إذا اختبره، واسها لغة في البلاء الممدود.

و (أن) تكون حرف تأكيد، وفعلا ماضيا من الأنين، واسما مصدراً بمعنى الأنني.

و (ألاً) تكون حرف استفتاح، واسها بمعنى النعمة والجمع آلاء، وفعلا ماضيا بمعنى قصر، وبمعنى استطاع.

و (إلى) تكون حرف جر، واسها بمعنى النعمة، وفعل أمر للاثنين من وأل بمعنى لجأ، أو أمرا للواحد فيه نون التركيد الحفيفة في الوقف، ذكره ابن الدهان (في الغرة).

و (خلا) تكون حرف استثناء، وفعلا ماضيا ومنه ﴿وإذا خلوا إلى شياطينهم﴾(١) واسها للرطب من الحشيش.

و (لات) تكون حرف نفي بمعنى ليس، وفعلا ماضيا بمعنى صرف، واسها للصنم وقد نظمتُ هده الكلمات فقلت:

وردتُ في النحــو كلمات أتــت تــارة حـرفـــا وفعـــــــلا وســـــا وهــي مِـن والها، والهـــز وهـــل رب والنون وفــــي أعنــى فمـــــا

⁽١) سورة المعرة: آنه ١٤.

علمى لمما وبلمى حماشما ألا وخملا لات وهما فيممما رووا

وقال الجهال السرمدي:

إذا طارح النحوي أيــة كلمــة تقل هيـــ إن فكرت في شأنها ــ على نمدت من عليه، قد علا قدر خالــد وقل قد سمعت اللفظ مــن في محمد ولما رأى الزيــدان حــالي تحولـت مــواردهـا تنبي بما قــد ذكــرتـــه

هي اسم وفعل ثم حرف بلا مرا وفي ثم لما ظاهر لمن اقتسرى على قدر عمرو بالساحة في الورى وفي موعدي يا هند لو كان في الكرى إلى شمست لما قلما أخسف عسرا وإن لم أصرح بالدليس محسراً

وعلى والكياف فيما نظما

وإلى أن فيرر الكلميا

ثم رأيت في (تذكرة ابن مكتوم) قال ذكر الزين أحمد بن قطنة أحد من ينسب إلى النوح بمصر وكنيته ابن حطة أن (حتى) تكون حرفا واسما لامرأة وأنشد:

ماذا ابتغت حتى إلى كـل القـرى أحسبتني جثت مـن وادي القـرى واسها لموضع بعهان: قال، وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعر له حيث قال: فيا لكـم إن لم تحوطــوا ذمــاركم ســـوام ولا دار بحتـــى ورامـــة وفعلا لاثنن من الحت. انتهى.

باب الفعل ضابط

علامات الفعل: جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي: تاء الفاعل وياۋه، وتاء التأنيث الساكنة، وقد، والسين، وسوف، ولو، والنواصب، والجوازم، وأحرف المضارعة، ونونا التوكيد، وانصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وتغيير صيّغه لاختلاف الزمان.

تقسيم

أقسام الفعل؛ قال أبو حيان في (شرح التسهيل) ينقسم الفعل انقسامات بحسب الزمان، والتعدي واللزوم، والتصرف: والجمود، والتام والنقصان، والخاص والمشترك، والمفرد والمركب، وفي علم التصريف: إلى صحيح، ومهموز، ومثال، وأجوف، ولفيف ومنقوص ومضاعف، وغير ذلك.

قال بعضهم: وإلى معلم وساذج، فالأول الماضي إذا كان مصوغا للمؤنثة الغائبة مفرداً أو مثنى، فالعلامة هي التاء في آخره.

فائدة

اقسام الفعل بالنسبة إلى الزمان

قال أبو البقــاء المكبري في (اللبــاب) أقســام الأفعــال ثلائــة: مــاض، وحاضر، ومستقبل.

أي الأفعال أصل لغيره: واختلفوا في أي أقسام الفعل أصل لفيره منها، فقال الأكثرون هو فعل الحال، لأن الأصل في الفعل أن يكون خبرا والأصل في الفعل أن يكون صدقا، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظ من الوجود، والماضي والمستقبل، لأنه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل إلى الوجود، فيخبر عنه بعد وجوده. وقال آخرون عو الماضي لأنه لا زيادة فيه، لأنه أكمل وجوده فاستحق أن يسمى أصلا.

ضابط

أقسام الفعل بالنسبة إلى التصرف وعدمه

كل الأفعال متصرفة إلا سنة، نعم وبئس وعسى وليس، وفعل التعجب وحبذا، كذا قال ابن الخباز في (شرح الدرة) وهي أكثر من ذلك، وقال ابن الصائغ في (تذكرته) الأفعال التي لا تتصرف عشرة وزاد: قلما، ويذر، ويدم، وتبارك الله تعالى.

قاعدة

كل خاصتي نوع إن اتفقا لم يجتمعا

قال ابن القواس في (شرح الدرة) كل خاصتي نوع إن اتفقا لم يجتمعا كالألف واللام والإضافة والسين وسوف وإلا، فإن تضادا فكذلك كالتنوين والإضافة والتاء والسين، فإن التاء للمضي والسين للاستقبال، وإلا اجتمعا كأل والتصغير وقد وتاء التأنيث.

باب الحرف أنواع الحروف

قال أبو القاسم الزجاجي في كتاب (إيضاح علل النحو) الحروف على للائة أضرب، حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عربيها وعجميها، وحروف الأسهاء والأفعال، والحروف التي هي أبعاضها، نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما أشبه ذلك، ونحو النون من لن واللام من لم وما أشبه ذلك، وعم الأسهاء والأفعال لمعان.

حروف المعجم: فأما حد حروف المعجم فهي أصوات غير مؤلفة ولا

مقترنة ولا دالة على معنى من معاني الأساء والأفعال والحروف إلا أنها أصل تركيبها .

حروف أبعاض الكلم: وأما الحروف التي هي أبعاض الكلم فالبعض حد منسوب إلى ما هو أكثر منه، كما أن الكل منسوب إلى ما هو أصغر منه.

حروف المعاني: وأما حد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من وإلى وثم، وشرحه أن ومن الدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها وكذلك سائر وجوهها. وكذلك وإلى الدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها لا على منتهى نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني. انتهى.

ضابط عدة الحروف

قال ابن فلاح في (المغني) عدة الحروف سبعون حرفا بطرح المشترك.

ثلاثة عشر أحادية وهي: الهمزة. والألف. والباء، والناء، والسين، والفاء، والكاف، والللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء.

وأربعة وعشرون ثنائية وهي: آ، وأم، وأن، وإن، وأو، وأي، وإي، وبل، وعن، وفي، وقد، وكي، ولا، ولم، ولن، وما، ومذ، ومع (على رأي),ومن، وهل، واو، ووي، ويا، وبقي عليه لو، وأل، على رأي الخليل.

وتسعة عشر ثلاثية وهي: اجل، وإذن، وإلى، وألا، وأمّا، وإنّ، وأن،

وأيا، وبلى، وثم، وجير، وخلا، ورب، وسوف، وعدا، وعلى، وليت، ونعم، وهيا.

وثلاثة عشر رباعية وهي: إلاّ، وألا، وإما، وأما، وحاشا، وحتى، وكأن، وكلا، ولعل، ولما، ولولا، ولوما، وهلا.

وحماسي واحد هو لكن.

ضابط موقع الحروف

ترجم ابن السراج في (الأصول) مواقع الحروف، ثم قال: الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع، إما أن يدخل على الاسم وحده (كلام) التمريف، أو الفعل وحده كسوف والسين، أو ليربط اسها باسم أو فعلا بفعل كواو العطف نحو جاء زيد وعمرو وقام وقعد، أو فعلا باسم كمررت بزيد، أو على كلام تام نحو أعمرو أخوك وما قام زيد، أو ليربط جلة بجملة نحو إن يقم زيد يقعد عمرو، أو يكون زائدا نحو ﴿ فَهَا رحة من الله ﴾ (١).

أقسام الحروف: وقال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): الحروف تأتي على عشرة أقسام _ أحدها: أن يدل على معنى في الفعل وهو الخلف والللام. السين وسوف. الثاني: أن يدل على على معنى في الاسم وهو الألف والللام. الثالث: أن يكون رابطا بين اسمين أو فعلين وهي حروف العطف. الرابع: أن يكون رابطا بين فعل واسم وهي حروف الجر. الخامس: أن يربط بين جلتين وهي الكلم الدالة على الشرط. السادس: أن يدخل على الجملة مفيرا لفظها دون معناها وذلك أن ، السابع: أن يدخل على الجملة فيغير معناها وذلك أن ، السابع: أن يدخل على الجملة فيغير معناها دون لفظها، وذلك هل وما أشبهها الثامن: أن يدخل على الجملة غيغر معناها نفطها،

⁽١) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

ومعناها نحو لام الابتداء. التاسع: أن يدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها نحو (ما) الحجازية. العاشر: أن يكون زائداً نحو ﴿ فَهَا رحمة من الله لنت لهم﴾ (أ. وقال المهلمي أقسام ما جاءت له الحووف:

تفطنُ فإن الحرف يـأتي لستــة لنقل وتخصيـص وربـط وتعـديـة وقد زيد في بعض المواضع واغتدي جوابا كسيت العز والأمن تــرديــه

وقال في الشرح: النقل من الإيجاب إلى النفي ومن الخبر إلى الاستخبار وإلى الاستخبار وإلى التمني والترجي والتشبيه ونحوها، والتخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف، وللامم بلام التصريف، والربط بحروف الجر وحروف العطف، والتعدية تدخل فيها الواو في المفعول معه وإلا في الاستثناء، والجواب كنعم ولا.

تقسيم الأندلسي للحروف: وقال الأندلسي في شرح (المفصل) اعلم أن للحروف انقسامات كثيرة فتقسم إلى ما يكون على حرف واحد وإلى ما يكون على اثنين فصاعدا إلى خسة نحو لكن، والزائد على حرف إما أن يكون على اثنين فصاعدا إلى خسة نحو لكن، والزائد على حرف إما أن يكون مفردا أو مركبا نحو من وإلى وإما ولولا. وتنقسم أيضاً إلى عاملة وغير عاملة. وتنقسم إلى مختص بأحد القسمين وغير مختص، وقد قبل إن الحرف إما أن يجيء لمعنى في الاسم خاصة نحو لام التعريف وحرف الإضافة والنداء وغير ذلك، أو في الفعل خاصة نحو قد والسين وسوف والجوازم والنواصب، أو رابطا بين اسمين أو بين فعلين كحروف العطف، أو بين فعل وامر كحروف الجرا على جلة واسم كحروف الجر، أو بين جلتين كحروف الشرط، أو داخلا على جلة تامة قارنا لمعناها نحو إن، أو زائداً للتأكيد نحو الباء في نحو ليس زيد بقائم.

قال: وربما قبل بعبارة أخرى إن الحرف إنما جيء به ليربط اسها باسم أو فعلا بفعل أو جملة بجملة، أو يعين اسها فقط أو فعلا فقط، أو ينفي فعلا

⁽١) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

فقط أو ينفي اسها فقط، أو يؤكد فعلا فقط أو أسها فقط، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب.

أقسام الحروف بالنسبة لتغيير الاعراب: ولها أقسام بالنسبة إلى تغيير الإعراب: قسم لا يغير الإعراب ولا المعنى نحو ما الزائدة في قوله تعالى ﴿فها رحمة من الله﴾ وقسم يغير الإعراب والمعنى نحو ليست ولعسل، وقسم يغير الإعراب دون المعنى نحو إن، وقسم يغير المعنى دون الإعراب نحو هل.

هدة الحروف العاملة: فأما عدة الحروف العاملة فيهانية وثلاثون حرفا، ستة منها تنصب الأسم وترفع الخبر وهي إن وأخواتها، وأربعة تنصب الفعل بنفسها وهي أن ولن وكي وإذن، وخسة تنصب نيابة وهي الفاء والواو وأو ولام كي والجحود وحتى، وثمانية عشر تجر الاسم، وخسة تجزم الفعل.

الحروف غير العاملة: وأما الحروف الفير العاملة فنيف وستون حرفا، منها ستة غير حرف ابتداء، وهي إنما وكأنما وأخواتها، وعشرة للعطف، وأربعة للمضارعة، وأربعة للإعراب، وأربعة تختص بالفصل وثلاثة للاستفهام، وثلاثة للتأنيث، وحرفان للتأكيد، وحرفان للتعريف، وحرف للتنكير، وحرفا النسبة.

حروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفة: ومنها حروف تعمل على صفة ولا تعمل هلى صفة وهي ما ولا وحروف النداء _ انتهى كلام الأندلسي.

رأي ابن الدهان في تقسيم الحروف بالنسبة إلى عملها: وقال ابن الدهان في (الغرة) الحروف تنقسم في أحوالها إلى ستة أقسام، الأول: ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو ما جاءني من أحد، والثالث: ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ نحو هل زيد قائم، والرابع: ما يعمل في اللفظ والمعنى ولا يعمل في اللفظ ولا معنى ولا يعمل في المفظ ولا معنى، وإنما يعمل

في الحكم نحو علمت لزيد منطلق. والسادس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم نحو ﴿ فَهَا رحمة من الله﴾ (١) في أحد القولين _ انتهى.

رأى ابن الزجاج في أنواع الحروف: وفي (تذكرة) ابن الصائغ قال: نقلت من مجموع بخط ابن الزجاج: الحروف على ثلاثة أضرب، ضرب يدخل للائتلاف، وضرب لحدوث معنى لم يكن، وضرب زائد مؤكد، فالأول لو سقط أصل الكلام، والثاني لو سقط تغير المعنى ولم يختل، والثالث لو سقط لم يتغير المعنى، والأول على أربعة أوجه ربط اسم باسم، وربط فعل باسم، وربط فعل بفعل، وربط جملة بجملة. والثاني: على ثلاثة أوجه، تخصيص الاسم كالرجل، والفعل كسيضرب، وينقل الكلام كحروف النفي. والثالث على وجهين، عامل كأن زيداً قائم، وغير عامل نحو لزيد قائم.

تقسيم ابن فلاح للحروف: وقال ابن فلاح في (مغنيه) الحرف يدخل إما للربط، أو للنقل أو للتأكيد أو للتنبيه أو للزيادة، ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والإنكار والمصدر، لأن الربط هو الداخل على الشيء لتعلقه بغيره، ويندرج تحت النقل حروف النفي والتنفيس والتأنيث، ويندرج تحت التنبيه حروف النداء والاستفهام والاستفتاح والردع والتذكير والحطاب.

تقسيم ابن الخباز للحروف: قال ابن الحباز في (شرح الدرة) الحروف العاملة أربعة اقسام، قسم يرفع وينصب وهو إن وأخواتها، ولا المشبهة بان، وما ولا المشبهتان بليس، وقسم ينصب فقط وذلك حروف النداء ونواصب الفعل المضارع. قال وأضاف عبد القاهر إلى ذلك إلا في الاستثناء والواو التي بمعنى مع، قال وفيه نظر، وقسم يجر فقط وهي حروف الجر، وقسم يجزم فقط وهي حروف الجزم.

⁽١) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

فائدة أشبه الحروف بالأمهاء وأشبهها بالأفعال: قبال عبيد اللطيف في (اللمع الكاملية) أشبه الحروف بالأسهاء، نَعم وبلي وجبر وقطه وبالأنعال يا وأخواتها وقد في «كأن قد» وأضعفها الزائدة والمتطرفة كالتنوين.

باب الكلام والجملة

قال أبو طلحة بن فرقد الأندلسي في (شرح فصول ابن معط) الذي يتصور من التأليف مع الإفادة وبدونها سبعة، الاسم مع مثله، والفعل مع متله، والحرف مع مثله أو مع المجموع، أو كل واحد مع خلافه، وذلك الاسم مع الفعل أو مع الحرف، أو الفعل مع الحرف، وأما المجموع فليس بقسم زائد؛ لأن الحرف لا يدخل على غير مفيد فيعتد به، إنما فائدته ربط المفيد _ انتهى. نقله ابن مكتوم في (تذكرته). *

ضابط الجمل التي لا محل لها من الاعراب

الجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع، قال ابن هشام في (المغني) بدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل.

الأول: الابتدائية، وتسمى أيضاً المستأنفة كالجمل المفتتح بها السور، والجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان _ رحمه الله. .

الثانية: المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتحسينا كقوله تعالى ﴿ وَاللَّهِ وَالْحَقِ وَالْحَقِ أَقُولُ اللَّهِ ﴿ وَاللَّ ﴿ وَاللَّهِ وَالْحَقِ وَالْحَقِ أَقُولُ اللَّهِ ﴿ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَالْحَقِ وَالْحَقِ أَقُولُ الْمُعْرِفُ ﴿ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّالَا اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا ال

⁽١) سورة البقرة. آية ٢٤

⁽٢) سورة ص: آيه ٨٤

لقرآن كرم ﴾ (١) ﴿ وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر ﴾ (١).

الثالثة: التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم ﴾ (٢) فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فكون﴾ (١) فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم ﴿ هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب ألم تؤمنون بالله ﴾ (٥) فجملة تؤمنون تفسير للتجارة.

الرابعــة: المجــاب بها القسم نحو ﴿ يس والقـــرآن الحكيم إنــك لمن المرسلن (١٠).

الخامسة: الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا نحو جواب لو ولولا ولما وكيف، أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية، نحو إن تقم أقم وإن قمت قمت قمت، أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها.

السادسة: الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه، وأعجبني أن قمت، فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها، وبجوع أن قمت في موضع رفع لا أن وحدها، لأن الحرف لا إعراب له لا لفظا ولا محلا، ولا قمت وحدها.

⁽١) سورة الواقعة. آية ٧٥.

⁽٢) سورة النحل: آية ١٠١.

⁽٣) سورة الأنبياء. آية ٣.

 ⁽٤) سورة آل عمران: آية ٥٩.
 (۵) سورة الصف: آية ١٠.

⁽٦) سورة يس: آيه ١ - ٣

السابعة: النابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو، إذا قدرت الواو عاطفة.

الجمل التي لها محل من الاعراب: وأما الجمل التي لها محل من الأعراب فهى أيضاً سبع.

الأولى: الواقعة خبراً، نحو زيد، أبوه قائم.

الثانية: الواقعة حالا نحو ﴿ لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى ﴾ (١).

الثالثة: المحكية بالقول نحو ﴿قال إني عبد الله﴾ (٢) ﴿ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون﴾ (٢)

الرابعة: المضاف إليها نحو ﴿يوم ولدت﴾ (أ) ﴿يوم لا ينطقون﴾ (٥) ﴿يوم هم بارزون﴾ (١) .

الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم نحو ﴿وَمِن يَصْلُلُ الله فلا هادي له﴾ (٧) ﴿وإن تَاللههم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾ (٨).

السادسة: التابعة لمفرد نحو ﴿يوم لا بيع فيـه﴾ (١) ﴿واتقـوا يــومـا

⁽١) سورة النساء: آيه ٣٤.

⁽٢) سورة مرم: آية ٣٠.

⁽٣) سورة المطففين: آية ١٧.

⁽٤) سورة مرج: آية ٣٣

⁽٥) سورة المرسلات: آية ٣٥.

⁽٦) سورة غافر: آية ١٦.

⁽٧) سورة الأعراف: آية ١٨٦.

⁽٨) سورة الروم: آية ٢٦.

⁽٩) سوره البقرة؛ آيه ٢٥٤.

ترجعون فيه﴾ (١) ﴿ ليوم لا ريب فيه ﴾ (١).

السابعة: التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه ﴿قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤن﴾ (٣).

قال ابن هشام: والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة نحو ﴿ إِلاَ من تولى وكفر فيعذبه الله﴾ (٤) والجملة المسند إليها نحو ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ (٥) تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وقال الشيخ بدر الدبن ابن أم قاسم:

> جل أتست وله محل معسرب خريسة حساليسة محكيسة ومعلىق عنهسا وتسابعسة لما وجواب شرط جازم بالفاء أو وأتلك سبع مالها صن موضع وجواب أقسام وماقد فسرت وبعيد تخصيص وبعسد معلىق وكذلك تابعة لشيء ماله

سبع لأن حلت محل المفسود وكسدا المفساف لها بغير تسودد هو معرب أو ذو محل فاعسدد بإذا وبعسض قسال غير مقيسد صلة وعارضة وجلة مبسدى في أشهسر والخلف غير مبعسد لا جازم وجاوب ذلك أورد من موضع فاحفظه غير مفند

وقال أبو حيان أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدر بالمفرد، لأن المعرب إنما هو المفرد، والأصل في الجملة أن لا تكون مقدرة بالمفرد. والجمل على قسمين قسم موضع له من الإعراب وقد حصرته في اتنى عشر قسها.

⁽١) سورة النقرة: أية ٢٨١.

⁽٢) سوره آل عمران، آيه ٩، ٢٥.

⁽٣) سورة البقرة. آيه ١٤

⁽¹⁾ سوره الغائبه: آیه ۲۳.

⁽٥) سوره البقرة آمه ٦.

الأول: أن تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونية او نية لا لفظا، نحو زيد قائم، وقام زيد، وراكبا جاء زيد، فإن وقعت أول كلام لفظا لا نية كان لها محل من الإعراب، نحو أبوه قائم زيد.

الثنافي: أن تقع بعد أدوات الابتداء، فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو إنما زيد قائم، وإذا الفجائية نحو خرجت فإذا زيد قائم، وهل وبل ولكن وإلا وأما وما النافية غير الحجازية وبينا وبينا، نحو هل زيد قائم وما زيد منطلق، وقول الأفوه الأودى:

بين النساس على عليسائهسسا إذ همر وافي هموة فيها فغاروا وقال:

فبينا نحن نسرقب أنسانسا معلمة فضة وزنا دراهسي الثائث: أن تقع بعد أدوات التحضيض، نحو هلا ضربت زيدا.

الرابع: أن تقع بعد حروف الشرط غير العاملة، نحو لمولا زيد لأكرمتك، ولو جاء زيد أكرمتك، ولما جاء زيد أكرمتك على مذهب سيبويه في لما، فإنه يذهب إلى أنها حرف، ومذهب الفارسي أنها اسم ظرف، فتكون الجملة عنده في موضع جر بإضافة الظرف إليه ويقدرها بحين.

الحاصس: أن تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل، نحو المثل السابقة.

السادس: أن تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل، نحو المثل السابقة.

السادس: أن تقع صلة لحرف أو اسم، نحو قام الذي وجهه حسن، ونحو قول الشاعر:

يسر المرء ما ذهب الليالي وكنان ذهبابهن لنه ذهباب

السابع: أن تقع اعتراضية، نحو قوله تعالى ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾(۱).

الثامن: أن تقع تفسيرية، نحو قولك أشرت إليه أن قم، وكتبت إليه أن اضرب زيداً.

التاسع: أن تقع توكيدا لما لا محل له من الإعراب، نحو قام زيد قام زيد.

العاشر: أن تقع جواب قسم، نحو والله ما زيد قائبا والله ليخرجن. الحادي عشر: أن تكون معطوفة على مالا محل له من الإعراب، نحو جاء زيد وخرج عمرو.

الثاني عشر: الجملة الشرطية إذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه نحو قول العرب أنت ظالم إن فعلت، التقدير إن فعلت فأنت ظالم، أو تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها، نحو والله إن قام زيد ليقومن عمرو، فالقسم يطلب ليقومن، وليقومن دليل على جواب الشرط، التقدير إن قام زيد يقم عمرو.

وقسم له موضع من الإعراب وينحصر في أنواع الإعراب.

فمنها: ما هو في موضع رفع، وهو ثمانيه أقسام، ستة باتفاق، واثنان باختلاف.

الأول: أن تقع خبراً للمبتدأ نحو زيد أبوه قائم.

الثاني: أن تقع خبراً للا لنفي الجنس نحو لا ربيثة قوم تجيء بخير. الثالث: أن تقع خبراً بعد إن وأخواتها نحو إن زيدا وجهه حسن.

⁾ سورة الواقعة: آية ٧٦.

الرابع: أن تقع صفه لموصوف مرفوع نحو جاءني رجل يكتب غلامه. الخامس: أن تقع معطوفة على ما هو مرفوع، نحو جاءني رجل عاقل ويكتب خطا حسنا.

السادس: أن تقع بدلا من مرفوع، نحو أنت تأتينا تلم بنا في ديارنا. هذه الستة باتفاق، واثنان اللذان فيها الحلاف.

الأول: أن تكون في موضع الفاعل نحو يعجبني يقوم زيد.

والثاني: أن تكون في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قَيْلُ لَمْمُ لا تفسدوا في الأرض﴾ (١) والصحيح أن الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي لم يسم فاعله إلا أن اقترن بها ما يصيرها وإياه في تقدير المفرد.

ومنها: ما هو في موضع نصب وهو ثلاثة عشر قسها، عشرة باتفاق، وثلاثة باختلاف.

الأول: أن تقع خبرا لكان وأخواتها، نحو كان زيد يخرج أخوه.

الثاني: أن تقع في موضع المفعول الثاني لظننت وأخواتها، نحو ظننت زيداً يقوم أخوه.

الثالث: أن تقع في موضع المفعول النالث لأعلمت وأخواتها. نحو أعلمت زيدا عمرا ينطلق غلامه.

الرابع: أن تقع خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيد أبوه قائم. الخامس: أن ىقم خبر للا أخت ما نحو لا رجل يصدق.

السادس: أن تفع في موضع المفعول للقول الذي يحكي به نحو ، قال زيد

⁽١) سورة النقره آيه ١١

عمرو منطلق، فعمرو منطلق في موضع مفعول قال.

السابع: أن تقع في موضع المفعول للفعل المعلق، نحو علمت ما زيد قائم وسألت أيهم أفضل.

الثامن: أن تقع معطوفة على ما هو منصوب أو موضعه نصب، نحو ظننت زيدا قائما ويخرج أبوه، وظننت زيدا يقوم ويخرج.

التاسع: أن تقع في موضع الصفه لمنصوب، نحو قتلت رجلا يشتم زيدا.

العاشر: أن تقع في موضع الحال نحو قوله: ﴿ وقد اغتدى والطبر في وكناتها ﴾

الحادي عشر: أن تكون في موضع نصب على البدل نحو قولك عرفت زيداً أبو من هو، على خلاف في هذا القسم الأخير، فقولك أبو من هو، في موضع نصب على البدل من زيد على تقدير مضاف أي عرفت قصة زيد أبو من هو.

الثاني عشر: أن تقع مصدرة بمذ أو منذ، نحو قولك ما رأيته مذ خلقه الله، ففي هذه الجملة خلاف. ذهب الجمهور إلى أنها لا موضع لها من الإعراب وذهب السيراني إلى أنها في موضع نصب على الحال.

الثالث عشر: أن تقع مستثنى بها نحو قام القوم إلا زيداً، وقاموا ليس خالدا، ففيها خلاف.

ومنها: ما هو في موضع جر، وذلك سنة أقسام، ثلاثة باتفاق، وثلاثة باختلاف، فالتي باتفاق.

أحدها: أن تقع مضافا إليها أسهاء الزمان نحو جئتك يوم زيد أمير، وقال · تعالى ﴿يوم يقوم الناس لرب العالمين﴾ (١).

⁽١) سورة الملفقين: آية ٦.

الثاني: أن تقع موضع الصفة، نحو مررت برجل يكتب مصحفا. الثالث: أن تقع موضع الصفة، نحو مررت برجل يكتب مصحفا. الثالث: أن تقع معطوفة على مخفوض أو ما موضعه خفض، نحو مررت برجل كاتب ويجيد الشعر، ومررت برجل يكتب ويحيد.

والتي باختلاف:

أحدها: أن تقع بعد ذو ، في نحو قول العرب اذهب بذي تسلم. وذهب بعضهم إلى أنها في محل جر ، وذهب بعضهم إلى أنها لا محل لها من الإعراب. - -

الثاني: أن تقع بعد آية بمعنى علامة، نحو قول الشاعر:

بآيــة قــام ينطــق كــل شيء وخـان أمـانـة الديــك الغـــراب دهب بعضهم إلى أنها في موضع جر بالإضافة، وذهب بعضهم إلى أنها لا

موضع لها من الإعراب، بل يقدر معها حرف يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جو.

الثالث: أن تقع بعد حتى الابتدائية، نحو قول امرى، القيس؛

سريت بهم حتى تكــل مطيهــم وحتى الجياد ما يقـدن بأرسان

ذهب الجمهور إلى أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب، وذهب الزجاج وابن درستويه إلى أنها في محل جر بحتى.

ومنها: ما هو في موضع جزم، وذلك ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تقع بعد أداة شرط عاملة ولم يظهر لها عمل، نحو إن قام زيد يقم عمرو.فهاتان ال

التاني: أن تقع جواباً للشرط العامل، نحو إن يقم زيد فعمروا قائم، وإن يفم زيد قام عمرو،فهاتان الجملتان في محل جزم، ولهذا يجوز العطف عليها بالجزم، قال تعالى ﴿ من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ﴾ (١).

الثالث: أن تكون معطوفة على مجزوم أو ما موضعه جزم، نحو إن قام زيد ويخرج عمرو أكرمتها، وقوله تعالى ﴿ فلا هادي له ويذرهم ﴾ فذلك اثنان وأربعون قسما بالمتفق عليه والمختلف فيه _ انتهى.وقال الشيخ سراج الدين الدمنهوري في الجمل التي لها محل والتي لا محل لها:

لها موضع الإعراب جاء مبينا مضاف إليها واحك بالقول معلنا إذا عامل يأتي بلا عمل هنا أنت صلة مبدوءة سرك الهنا جواب يمين مثله فمانك العنا كذلك في التخصيص نلت به الغنا

وخذ جملا عشر أو ستــا فنصفهــا فـــوصفيــة حــاليــة خبريـــة كذلك في التعليــق والشرط والجزا وفي الشرط قــالــوا لا محل لها كها وفي الشرط لم يعمل كذاك جوابــه مفسرة أيضاً وحشــوا كــذا أتــت

وجمعن في هذين البيتين:

بالقول ذات إضافة ومعلسق ولتابع حكم التقدم أطلقوا خبریـــة حـــالبـــة محکیــــة وجـواب ذی جـزم بفـــإ أو إذا

فائدة ــ معاني استعمال المفرد:قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب) المفرد يستعمل في كلام النحاة بأحد معان خسة.

أحدها: المفرد الذي هو مقابل للجملة، يذكر في خبر المبتدأ ونواسخه. والثاني المفرد الذي هو قبالة المركب، نحو بعلبك.

والثالث: ألمفرد الذي هو مقابل المضاف.

⁽١) سورة الأعراف. آية ١٨٦

والرابع:المفرد الذي هو مقابل المثنى والمجموع.

والخامس: المفرد الذي هو باب النداء وباب لا لنفي الجنس، وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف.

ضابط

لا توجد جملة في اللفظ كلمة واحدة إلا الظرف

قال السخاوي في (شرح المفصل) ليس لنا جلة في اللفظ كلمة واحدة إلا الظرف نحو مررت بالذي عندك أو خلفك.

باب المعرب والمبنى قاعدة الأصل في الاعراب الحركات

أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها. قال ابن يعيش: وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين.

أحدها :أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لأنها أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل، ولذلك كثرت في بابها أعفنى الحركات، وقل غيرها بما أعرب به وقدر غيرها بها ولم تقدر هي به.

والثاني بأنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على الماني وتفرق بينها وكانت الكلمة من الحروف، لأن العلامة غير الحروف، لأن العلامة غير المطراز في الثوب، فلذلك كانت الحركات هي الأصل، وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه _ انتهى.

وقال أبو البقاء في (اللباب): الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه.

أحدها :أن الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينها من التناسب.

والشاني: أن الحركة أيسر من الحرف وهمي كافية في الدلالـة على الإعراب، وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يصر إلى غيره.

والثالث:أن الحرف من جلة الصيغة الدالة على

والثالث:أن الحرف من جلة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها، فلو جعل الحرف دليلا على الإعراب لأدى إلى أن يدل الشيء الواحد على معنين وفي ذلك اشتراك، والأصل أن يخص كل معنى بدليل.

قاعدة الأصل في البناء السكون

الأصل في البناء السكون لثلاثة أوجه.

أحدها:أنه أخف من الحركة، فكان أحق بالأصالة لخفته.

الثاني أن البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب الحركات، فأصل البناء السكون.

الثالث:أن البناء يكسب الكلمة ثقلا فناسب ذلك أصالة البناء على السكون.

أسباب البناء على الحركة بوأما البناء على الحركة فلأحد أربعة أشياء : إما لأن له أصلا في التمكن كالمنادى ، والظروف المقطوعة عن الإضافة ، ولا رجل، وخسة عشر ، وهذا أقرب للمبنيات إلى المعرب. وإما تفضيلا له على غيره كالماضي بني على حركة تفضيلا على فعل الأم .

وإما للهرب من التقاء الساكنين كأين وكيف وحيث وأمس.

وإما لأن حركته ضرورية وهي الحروف الأحادية كالباء واللام والواو والفاء، لأنه لا يمكن النطق بالساكن أولا، سواء كان في الأول لفظاً أو تقديراً كلكاف في نحو رأيتك، لأنها وإن كانت متصلة لفظا فهي منفصلة تقديراً وحكما، لأن ضمير المنصوب في حكم المنفصل، وإذا كانت منفصلة حكما لزم الابتداء بالساكن لو لم يحرك، بخلاف الألف والواو في قاما، وقاموا، لأن ضمير الفاعل ليس في حكم المنفصل، فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكما، ذكر ذلك في (البسيط).

قاعدة

القول في بناء الكلمة التي على حرف واحد

قال ابن النحاس في (التعليقة): كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركة تقوية لها، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف، فإن سكن منها شيء كالياء في غلامي فطلبا لمزيد التخفيف.

فائدة الخلاف في علل البناء

قال ابن النحاس في (التعليقة) في علل البناء خلاف، فعذهب ابن السراج وأبي علي ومن تبعه أن علل البناء منحصرة في شبه الحرف أو تضمن معناه، وعد الزنخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب وجماعة آخرون علل البناء خسة، هذان ، والوقوع موقع المبنى، ومناسبة المبنى، والإضافة إلى المبنى. وزاد ابن عصفور سادسة وهي الخروج عن النظائر كأي في أيهم أشد، ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول.

قال ابن النحاس: وينبغي على هذا التعداد أن يضاف إليهن سابعة وهي تنزل الكلمة منزلة الصدر من العجز، كبعل في بعلبك، وخسة في خسة عشر.

وعلل بعضهم بناء الأفسال بأنها لا تعقد ولا تسركب على الأصمح،
والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب، فتكون هذه علمة أخرى مضافة
إلى ما عددنا من العلل فتكون ثامنة، وقد علل بهذه العلمة بناء حروف با. تا.
ثا. وأساء العدد في قولهم واحد، إثنان، ثلاثة، أربعة، وكذا كل ما لم يعقد
ولم يركب.

وجعل ابن عصفور علة بناء المنادى وأسهاء الأفعال واحدة وهي وقوعهها موقع الفعل.

وفرق الزغشري، فجعل علة بناء أساء الأفعال هذه وجعل علة المنادى وقوعه موقع ماأشبه ما لا تمكن له، وهو أنه يقول إن المنادى واقع موقع كاف أدعوك، وكاف أدعوك أشبهت كاف ذاك والتجاءك لاشتراكها في الخطاب فتكون تاسعة.

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافة إلى مبنى مطلقا علة واحدة، والزيخشري عبر عنها بأن قال أو إضافته إليه يعني الى مالا تمكن له، فناقشه ابن عمرون وقال يرد عليه يومئذ فإنه مضاف إلى ما أشبه ما لا تمكن له، فيحتاج أن يقول الزيخشري إلى ما لا تمكن له كالمضاف إلى الفعل أو إلى ما أشبه ما لا تمكن له كالمضاف إلى إذ، نحو يومئذ وما أشبهه فتكون عاشرة. ويضاف إليه حادية عشر وهي تركيب المعرب مع الحرف، نحو لا رجل، والفعل المؤكد بالنونين على أحد التعليلين في كل واحد منها، وهذه العلل كلها موجبة إلا الإضافة إلى المبنى فإنها مجوزة ــ انتهى.

تنبيه

رأي ابن مالك في علة البناء والود عليه

حصر ابن مالك علة البناء في شبه الحرف، وتعقبه أبو حيان بأن الناس ذكروا للمناء أسباباً غيره.

وأجبب بأنه لم ينفرد به، فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه، ونقله ابن القواس عن أبي علي الفارسي وغيره.

وقال صاحب (البسيط): اختلف النحاة في علة البناء، فذهب أبو الفتح إلى أنها شبه الحرف فقط _ انتهى.

ورأيته أنا في (الخصائص)لأبي الفتح (ابن جني) وعبارته إنحا سبب بناء الاسم مشابهته للحرف لا غير، ورأيته أيضا في (الأصول) لابن السراج وفي (التعليقتين) لأبي البقاء، وفي (الجمل) للزجاجي، وذكر بعض شراحه أنه مذهب الحذاق من النحويين.

ضابط

أقسام المركب من المبنيات

قال ابن الدهان في (الغرة): المركب من المبنيات سبعة أقسام. الأول: امم بني مع اسم، نحو خسة عشر ونحوه.

الثاني: اسم بني مع صوت، نحو سيبويه.

الثالث: فعل بني مع اسم، نحو حبذا.

الرابع: حرف بني مع اسم، نحو لا رجل.

الخامس: حرف بني مع افعل، نحو هام.

السادس: صوت بني مع صوت، نحو حي هلا.

السابع: حرف بني مع حرف، نحو هلا. ولم يذكره ابن السراج في القسمة وزاد قوم قسما آخر فقالوا: فعل بني مع حرف نحو تضرين ويبن ويضربن، وهذا يستغنى عنه بهلم وقسمه.

ضابط

المبنى الذي يرجع إلى الاعراب

قال الشيخ علم الدين السخاوي في (تنوير الدياجي): ليس في العربية مبنى
تدخل عليه اللام إلا رجع إلى الإعراب، كأمس إذا عرف باللام صار
معربا، إلا المبنى في حال التنكير فإن اللام إذا دخلته لا تمكنه لأنه قد أصابه
البناء في الحال التي توجب التخفيف والتمكن وهي حال التنكير، فإذا دخلته
اللام لم تمكنه ولم يعرف نحو خسة عشر وأخواته فإنه مبنى، فإذا دخلته اللام
بقى معها على بنائه.

ضابط

الرأي في بناء بعض الحروف

قال ابن الدهان في (الفرة) ليس في الحروف ما هو مبنى على الضم غير منذ، والأفعال ليس فيها ذلك، وأما ضربوا فالضمة عارضة للـواو، والعارض لا اعتداد به، كما نقول في حركة التقاء الساكنين، ولهذا لم يرد الحذوف في لم يقم الآن، ومثل ذلك مذ فمن ضم، وجاعة يعتدون به بناء منهم الربعي، وقد بنى حرف آخر على الضم وهو رب في لفة قوم وجعل بعضهم من الله من هذا القسم.

قاعدة النصب اخو الجر

النصب أخو الجر، ولذا حل عليه في بابي المنتى والجمع دون المرفوع، قال ابن بابشاذ في (شرح المحتسب): وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كتاية الإضهار، نحو رأيتك ومررت بك، ورأيته ومررت به، وهم جيماً من حركات الفضلات، أعني النصب والجر، والرفع من حركات العُمد.

فائدة

معنى: الجمع على حد التثنية

قال السخاوي في (شرح المفصل): معنى قولهم الجمع على حد التثنية، أن هذا الجمع لا يكون إلا لما يجوز تنكير معرفته وتعريف نكرته كالتثنية، فكما أن التثنية لا تكون إلا كذلك، فهذا الجمع على حد المحدود لها، ويسمى جمع السلامة وجمع الصحة لسلامة بناء الواحد فيه وصحته، ويسمى الجمع على هجائين، لأنه مرة بالواو ومرة بالياء.

قال: وقد عد بعض النحاة لهذه الواو ثمانية معان؛ فقال: هي علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الإعراب والنذكير.

فائدة سبب إعراب الأسماء السنة بالحروف: قــال ابـن يعيش: ذهــب قوم إلى أن الأسماء السنة إنما أعربت بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف، وذلك أنهم لما التزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف، جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف، قال: ونظير التوطئة هنا قول أبي إسحاق أن اللام الأولى في نحو قولهم والله لئن زرتني لأكرمتك إنما دخلت زائدة موطئة مؤذنة باللام الثانية، والثانية هي جواب القسم ومعتمده.

فائدة ـ قال ابن النحاس في (التعليقة): المضمر الذي هو مضاف إليه كلا وكلتا ثلاثة ألفاظ كها، وهما، ونا.

قاعدة

لا يجتمع إعرابان في آخر كلمة

قال في (البسيط) لا يمكن اجتاع إعرابين في آخر كلمة، ولهذا حكيت الجمل المسمى بها ولم تعرب، ولأنها لو أعربت لم تخل، إما أن تعرب الأول أو الثاني أو مجموعها، لا جائز تخصيص الأول بالإعراب لأنه كالجزء من الكلمة، ولادائه في التركيب والإعراب قبل النقل، فتخصيصه بعد النقل بالثاني ترجيح بلا مرجح، ولا جائز إعرابها معا لأن الإعراب يقع في الآخر، ولا يمكن اشتراكها في شيء يقع الإعراب عليه كآخر المفردات، فلذلك تعذر إعرابها.

ضابط

ليس في الأساء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة

قال ابن فلاح في (المغنى) لا يوجد في الأسهاء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة، لأنهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم، كها خصوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل؛ ولأنه لو كان لأدى إلى اجتماع ما يستثقل في النسبة والإضافة فلذلك رفض، وأما السمندو قاسم أعجمي، وأما هو فعني، وأما الأسهاء الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة.

فائدة ـ المراد: يلفظ الثقل في حروف العلة: في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنى، المراد بالثقل في حروف العلة الضعف لا ضد الحفة، فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها، ويدل على أن المراد بالثقل هذا لأن الألف أخف الحروف وهي لا تتحرك أبداً.

ضابط أقسام حذف نون الرفع

قال ابن هشام في تذكرته حذف نون الرفع على ثلاثة أقسام واجب، وذلك بعد الجازم والناصب.

وجائز، وذلك قبل لفظ (ني) أي قبل نون الوقاية، فالحاصل أنها تحذف باطراد بعد الجازم والناصب وقبل (ني)، لكن الأول واجب، وهذا جائز يجوز معه الإثبات وهو الأصل، ولك فيه الفك على الأصل والإدغام تخفيفاً.

ونادر لا يقع إلا في ضرورة أو شذوذ، وذلك في ما عدا هذين نحو ﴿لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا﴾. وقوله:

أبيست أسري وتبيتي تسدلكسي وجهلك بالعنبر والمسك الذكسي ومعتمد الأول عندي اقترانه بتدخلوا وتحابوا، فنوسب بينهن مع تشبيه (لا) في اللفظ بالناهية ـ انتهى.

باب المنصرف وغير المنصرف

واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى قاله في البسيط.

قال: والعلل المانعة من الصرف تسع، وإنما انحصرت فيها لأن النحاة سبروا الأشباء التي يصير الاسم بها فرغاً فوجدوها تسعاً ويجمعها قوله:

إذا اثنان مع تسبع ألمَّا بلفظة وأشباه فعمل واختصار ومعرف وجم وتأنيث وعمدل وتحجمسة وأشباه فعمل واختصار ومعموفه

وقال ابن خروف في (شرح الجمل): أنشد الأستاذ أبو بكر بن طاهر في العلل المانعة من الصرف:

> موانع صرف الاسم عشر فهاكها فجمع وتعريف وعدل وعجمة وما زيد في عدة وعمران فانتب

ملخصة إن كنـت في العلم تحرص ووصف وتبأنيبث ووزن مخصيص وعاشرها التركيب هلذا ملخص

وقال الإمام أبو القاسم الشاطي صاحب (الشاطبية) رحمه الله:

وقعلان قعلي ثم ذي الوصف أقعلا والاعجم في التعريف خص مطـولا بوزن يخص الفعل أو غالب علا وذو هماء وقمف والمؤنسث اثقلا

دعوا صرف جع ليس بالفرد أشكلا وذو ألف التأنبث والعدل عدة وذو العدل والتركيب بالخف والذي وما ألف مع نون أخراه زيـدتــا

وقال بعضهم:

ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

اجع وزن عادلا أنبث بمعرف قال آخر.

وعجمسة ثم جمع ثم تسركيسب ووزن فعل وهذا القمول تقريب عدل ووصف وتأنيث ومعرفة والنون زائدة من قبلها ألف ونقلت من خط الإمام أبي حيان قال أنشدنا شيخنا الإمام بهاء الدين ابن النحاس في موانع الصرف لنفسه:

وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثاً وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في ذلك:

موانع الصرف وزن الفعل تتبعه عدل ووصف وتأنيث وتمنعه نون تلت ألفا زيدا ومصرفة وعجمة ثم تسركيب وتجمعه أى وجمه وقال أيضاً:

إذا رمت إحصاء الموانع للصرف قعدل وتعريف مع الوزن والوصف وجمع وتركيب وتسأنيث صيغة وزائدتي فعلان والعجمة المعرف وقال أيضاً:

موانع صرف الاسم تسع فهاكها منظمة إن كنت في العلم ترغب هي العدل والتأثيث والوصف عجمة وزائدتا فعلان جم مـركـب وثامنها التصريف والوزن تـاسم وزاد سـواهـا باحث يتطلـب

قاعدة الأصل في الاساء الصرف

الأصل في الأسهاء الصرف، ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقاً ما لم يعتضد بآخر تجذبه عن الأصالة إلى الفرعية.

قال في (البسيط): ونظيره في الشرعيات أن الأصل براءة الذمة فلا يقوى التناهد على شغل الدمة ما لم يعتضد بآخر، ومن فروع ذلك أنه يكفي في عودة إلى الأصل أدنى شبهة لأنه على وفق الدليل، ولذا صرف أربع من قولك مررت بنسوة أربع، مع أن فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل وضعه وهو العدد.

وقال ابن أياز: أصل الأسهاء الصرف لعلتين.

إحداها: أن أصلها الإعراب، فينبغى أن تستوفي أنواعه.

والثانية: أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد والصرف يحصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد.

فإن قيل: لم لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف؟

قيل: لوجوه.

أحدها: أن الأصل في الأساء أن تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الأصل وشبهوا ذلك ببراءة الذمة فإنها لما كانت هي الأصل لم تصر مشتغلة إلا بشهادة عدلين وذلك لأن الأصول تراعى ويُحافظ عليها.

الثاني: أن الأساء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة، ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثراً كان أكثر الأسهاء غير منصرف وحينئذ تكثر خالفة الأصل.

الثالث: أن الفعل فرع عن الاسم في الإعراب، فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوي.

فائدة: قال ابن مكتوم (في تذكرته) انشد ابـن خـالـويـه في (كتــاب لبس):

نا خليت إلا الثلاثة والتنسى ولا قبلت إلا قسريباً مقالها وهو حجة، لأنه أدخل تاء التأثيث على ثلاث المعدول وهو غريب. فعائدة: باب فعلان فعلى ساعسى: قال في (البسيط)، فعلان فعلى

تخسكران وسكري وغضبان وغضبي وعطشان وعطشي إنما يعسرف بـالسهاع دون القياس، وقال ابن مالك رحمه الله:

إذا استثنيست حبلانسا وسيفانسا وصحيسانسا وقشسوانسا ومصانسا والمسانسا والتبعهسن نصرانسسا

أجـــز فعلـــی لفعلانـــا
ودخنــانــا وسخنــانــا
وصــوحــانــا وعلانــا
ومــوتــانــا ونــدمــانــا

ضابط أنواع العدل

في (شرح المفصل) للأندلسي قال الخوارزمي العدل على أربعة أوجه: عدل في الأعداد نحو أحاد ومثني وثلاث، وعدل في الأعلام نحو عمر والقياس عامر، وعدل من اللام نحو سحر، وعدل من اللام حكماً نحو أخر، وهذا لأن آخر في الأصل أفعل التفضيل، وهو ضد أول، ورجل آخر معناه تأخراً في الذكر، هذا أصله، ثم أجرى مجرى غيره، ومن شأن أفعل التفضيل أن يتعقب عليه أحد الثلاثة، وهنا لا مدخل لمن، لأن أفعل من متى اقترن به من لم يجز تصريفه وهنا قد صرف، فعلم أنه غير مقترن بمن وأخر لا يضاف، فلا يقال هن أخر النساء، فتعين أن يكون معرفا باللام، وهو غير معرف لفظاً بل منكر لفظاً ومعرف معنى وحكماً منزل منزلة اسم بمن، وإنما التزم حذف (من) لأنه أجرى مجرى غير، وإنما وجب تصريفه لأنه غير مضاف، وإنما حذف اللام لكونه معلوماً.

قاعدة

لا عبرة باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان للمنع من الصرف

قال في (البسيط): لا عبرة باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان.

أما الأول: فإسحاق ويعقوب وموسى أساء الأنبياء غير منصرفة، وإسحاق مصدر أسحق الفعرع إذا ذهب لبنه، ويعقوب لذكر الحجل، وموسى لما يحلق به مصروفة، ومن قال إنما سمي يعقوب لأنه خرج من بطن أمه آخذاً بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق، لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف، وكذلك إبليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة، ومن زعم أنه مشتق من أبلس إذا يئس فقد غلط، لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وإنما هو من اتفاق الألفاظ.

وأما الثاني: فإن جالوت وطالــوت وقــارون غير منصرفــة، وجــامــوس رطاووس وراقود مصروفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن.

ضابط ما لا ينصرف ضربان

ما لا ينصرف ضربان. ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة، وضرب لا ينصرف في المعرفة فإذا تنكر انصرف، وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوي فقال:

> مساجد مع حبلی وحمراء بعـدهـا فذی ستة لم تنصرف کیف ما أتـت وعثمان إبـــراهیم طلحـــة زینـــب وأحمد فاعدد سبعـة جــاء صرفهــا

وسكران يتلبوه أحماد وأحمر سواه إذا ما عُرَّفت أو تنكر ومع عمر قل حضرموت يسطر إذا نكرت والباب في ذاك يحصر

قاعدة

الألف واللام تلحق الأعجمي بالعربي

الأعجمي إذا دخلته الألف واللام النحق بالعربي، فحموسي رجل يهودي صرف على كل حال إذا قلنا إنه أعجمي ياؤه من نفس الكلمة، وإن قلنا إن ياءه زائدة كيقوم لم. ينصرف في المعرفة لأنه على وزن يقوم.

قاعدة

التعريف يثبت التأنيث والعجمة والتركيب

قال ابن جنى في (الخاطريات) التعريف يشبت التأنيث والمجمة والتركيب، والتنكير يسقط حكم ذلك، ومن قوة حكم التعريف في منعه العمرف أنك تعند معه العجمة والتأنيث والتركيب، ولا تعتد واحداً من ذلك مع عدم التعريف وإن اجتمع فيه سببان أحدهما ما ذكرنا، ألا ترى أنك تصرف أربعاً وإن كان فيه الوزن والتأنيث، وباذلجانا وإن كان فيه التركيب والتأنيث، وبادلجانا فيه التركيب والتأنيث، ولا تصرف شيئاً من ذلك معرفة، فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف وأنه سب أقوى من التأنيث والعجمة.

ضابط

صرف ما لا ينصرف في الشعر

يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة، لأنه يرده إلى أصله وهو الصرف، أو يستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن.

قال في (البسيط): ويستثنى ما في آخره ألف التأنيث المقصورة نحو حبلي

ودنيا وسكرى، فإنه لا يجوز له صرفه، إذ لا يستفيد به فائدة، لأن التنوين يحذف الألف فيؤدي إلى الإتيان بجرف ساكن وحدف حرف ساكن، ويستثنى أيضاً أفعل منك عند الكوفيين، فإنهم لا يجيزون صرفه لملازمته (منك) الدالة على المفاضلة فصار لذلك بمنزلة المضاف، ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف، ووجود من لا يمنع من تنوينه، كما لم يمنم من تنوين خيراً منه وشراً منه، وها بوزن أفعل في التقدير.

وقال ابن يعيش: جم ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لأنه ردَّ إلى الأصل، ولا خلاف في ذلك إلا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة، فإنه لا يجوز للضرورة صرفه، لأنه لا ينتفع بصرفه لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشعر، وذلك أنك إذا نونت مثل حبلي وسكرى حذفست ألمف التأنيث لمكونها وسكرن التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع، لأنك زدت التنوين وحذفت الألف فما ربحت إلا كسر قياس ولم تحظ بغائدة.

وقال ابن هشام في (تذكرته): قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة إنه يستثنى من قولنا ما لا ينصرف إذا اضطر إلى تنويته صرف ـ ما فيه ألف التأنيث المقصورة، وتوجيهه؛ أنه لا يجوز في الضرورة صرفه بوجه، لأنك لو فعلته لم تعمل أكتر من أن تحذف حرفا وتضع آخر مكانه، ولا ضرورة بك إلى ذلك.

قال ابن هشام: وكنت أقول لا يحتاج النحاة إلى استثناء هذا، الأن ما فيه ألف التأثيث المقصورة لم يضطر إلى تنوينه على ما قال، وكلا منا فيا يضطر إلى تنوينه، تم حكي لي عن ابن الصائغ أنه رد عليه فيا له على (المقرب) استثناء هذا، وأنه أفسد تعليله وقال: سلمنا أنه لا فائدة في إزالة حرف ورضع حرف لكن ثم أمر آخر، وهو أن هذا الحرف الذي وضعنا موضع الألف حرف صحيح قابل للحركة، فإذا حرك بأن يكسر لالتقاء الساكنين

حصل به ما لم يكن قبل، وهذا أحسن جداً.

(فائدة) في (تذكرة) التاج بن مكتوم قال في (المستوفي): لا تكاد التثنية توجد إلا في اللغة العربية.

باب النكرة والمعرفة قاعدة

التنكير أصل في الأساء: الأصل في الأساء التنكير والتعريف فرع عن التنكير.

قال ابن يعيش في (شرح المفصل): أصل الأسهاء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقلها عن الأصل. وقال صاحب (البسيط): النكرة سابقة على المعرفة الأربعة أوجه.

أحدها: أن مسمى النكرة أسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل سريان التعريف على التنكير.

والثاني: أن التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وضع أو آلة بخلاف النكرة، ولذلك كان التعريف فرعاً على التنكير.

الثالث: أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والتكرة، فاندراج المعرفة تحت عمومهما دليل على أصالتها، كأصالة العام بالنسبة إلى الخاص، فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعاً منه، والمجنس أصل لأنواعه.

الرابع: أن فائدة التعريف تعيين المسمى عند الإخبار للسامع، والإخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب. وقبل التركيب لا إخبار فلا تعريف قبل التركيب.

قال: ومع أن النكرة الأصل، فإنها إذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة،

كقولك هذا رجل وزيد ضاحكين، فينصب على الحال ولا يرفع على الصفة، لأن الحال قد جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة. ونظيره تغليب أعرف المعرفتين على الأخرى كقولك أنا وأنت قمنا، وأنت وزيد قمتا.

وقال في باب ما لا ينصرف: التعريف فرع التنكير لأنه مسبوق بالتنكير، ودليل على سبق التنكير من ثلاثة أوجه.

أحدها: أن النكرة أعم والعام قبل الخاص، لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة.

والثاني: أن لفظة شيء تعم الموجودات، فإذا أريـد بعضهـا خصـص الوصف أو ما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف.

والثالث: أن التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية.

وقال ابن هشام في (تذكرته) يدل على أن الأصل في الأسهاء التنكير أن التعريف علة منع الصرف، وعلل الباب كلها فرعية، وأنه لا يجوز في رأيت البكر أن ينقل على من قال (علمنا إخواننا بنو عجل) حملا على رأيت بكراً، والمجال يجمراً، والمجال على الأصل.

علامة النكرة: (فائدة) قال في (البسيط) علامات النكرة دخول لام التمريف عليهانحو رجل والرجل، وخدول رب نحو رب رجل. وتختص بالدخول غلى غيرك ومثلك وشبهك من دون اللام، والتنوين في أسها الأفعال، وفي الأعلام فيا لا ينصرف، نحو صه ومه وإبراهيم، والجواب في كيف كقولك كيف زيد فيقال صالح فإنه إنما عرف تنكيرها بالجواب، كها عرف أن متى ظرف زمان وأين ظرف مكان بالجواب، ودخول (من) المفيدة للاستغراق، نحو ما جاءني من رجل وما لزيد من درهم، ودخول لا نحيها اسمار رجل جاءني، ودخول لا التي تعمل وعمل إن التي تعمل عمل ليس عليها اسمار وخبراً، وصلاحية نصبها على الحال أو التمييز.

ضابط

أنواع المعارف ودليل حصرها في هذه الأنواع

قال في (البسيط): المعارف سبعة أنواع، المضمرات، والأعلام، وأسهاء

الإشارة، والموصولات، وما عرف باللام، وما أضيف إلى واحد من هذه الخمسة، والنكرة المتعرفة بقصد النداء، وزاد قوم أمثلة التأكيد أجمعون وأجمع وجمعاء وجُمع وقالوا إنها صيغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارج وتقدير المعرف الخارجي بعيد، قال ويؤكد هذا القول: أن أجمعين لم يتنكر بجمعه ولو كان جمع أجمع لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع، فدل على أنه صيغة مرتجلة لتأكيد الجمع المعرف. قال: وعلى هذا القول فتكون أنواع المعارف ثمانية، وإنما انحصرت فيها لأن اللفظ إما أن يدل على التعريف بنفسه أو بقرينة زائدة عليه، والدال بنفسه إما أن يكون بالنظر إلى مسهاه وهو العلم، أو بالنظر إلى تبعيته لتقوية المعرفة قبله وهي هذه الألفاظ الدالة على التأكيد، والدال بقرينة زائدة إما أن تكون متقدمة أو متأخرة، والمتقدمة إما أن تكون متصلة أو منفصلة، فالمتصلة لام التعريف، والمنفصلة إما أن تعرف بالقصد وهي حروف النداء، أو بغيره وهي القرائن المعرفة الضائر، والمتأخرة إما أن تكون متصلة أو منفصلة فالمتصلة الإضافة، والمنفصلة إما أن تكون جنساً وهو صفة، اسم الإشارة، أو جملة وهي صلة الموصولات، فإنها تعرف بها، واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف، بدليل أن بقية الموصولات معارف وهي عارية عن اللام، وإنما تعرف بالصلة لأن الذي توصل به إلى وصف المعارف بالجمل، والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياساً على سائر الصفات. فائدة _ تقسيم الاسم إلى مظهر ومضمر ومبهم: قال ابن الدهان في

فائدة _ فصيم الاسم إلى مشهور ومصمر ومبهم: قال ابن الدمال في (الغرة): الأساء تنقسم إلى ثلاثة أقسام: مظهر، ومضمر، ومبهم، والمبهات هي أساء الإشارة والموصولات.

وقال قوم: الأسهاء تنقسم إلى مظهر ومضمر ولا مظهر ولا مضمر.

باب المضمر قاعدة المضمرات على صيغة واحدة

قال ابن يعيش: أصل المضمرات أن تكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر، كها كانت الأساء الظاهرة على صيغة واحدة والإعراب في آخرها يبين أحوالها، وكها كانت الأساء المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل على إعرابها ومواضعها.

قاعدة أصل الضمير المنفصل للمرفوع

قال ابن يعيش: أصل الضمير المنفصل للمرفوع لأن أول أحواله الابتداء، وعامل الابتداء ليس بلفظ، فإذا أضمر فلا بد أن يكون ضميره منفصلا، والمنصوب والمجرور عاملها لا يكون إلا لفظاً، فإذا أضمرا الصلا به فصار المرفوع مختصا بالانفصال.

قاعدة الضمير المجرور والمنصوب من أصل واحد

قال ابن يعيش: الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد فلذا حل عليه في التأكيد بالمرفوع المنفصل، تقول مررت بك أنت كما تقول رأيتك أنت.

ضابط

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة

أحدها: أن يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبابها ولا مفسر إلا التمييز نحو نعم رجلا زيد.

الثاني: أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني

الثالث: أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو وإن هي إلا حياتنا الدنياء قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه، وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها وبينها. قال ابن مالك: وهذا من جيد كلامه.

الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو وقل هو الله أحد، فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا.

الخامس: أن يجر برب ويفسره التمبيز نحو ربه رجلا.

السادس: أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا.

السابع: أن يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر، كضرب غُلامه زيدا.

قاعدة

متى يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد في فعل من الأفعال إلا في ظننت وأخواتها وفي فقدت وعدمت. قاله البهاء ابن النحاس في تعليقه على (المقرب).

باب العام ضابط

قال في (البسيط) العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعا، قال ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب: المنقول عن المركب كتأبط شرا وشاب قرناها، أو عن الجمع نحو كلاب وأنمار، وعن التثنية نحو ظبيان، وعن مصغر كعمير وسهيل وزهير وحريث، وعن منسوب كربعي وصيفي، وعن اسم عين كتور وأسد لحيوانين، وجعفر لنهر، وعمرو لواحد عمور الأسنان، فإنه نقل من حقيقة عامة إلى حقيقة خاصة، وعن اسم معنى كزيد وإياس مصدري زاد وآسي إياسا أعطى، وليس هو مصدر أيس مقلوب يئس؛ لأن مصدر المقلوب يأتي على الأصل، وعن اسم فاعل كمالك وحارث وحام وفاطمة وعائشة، وعن اسم مفعول كمسعود ومظفر، وعن صوت كبيه، وعن الفعل الماضي كشمر وبذر وعثر وخضم ولا خامس لها على هذا الوزن، وكعس، وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب، وعن الأم

أحدها: يسمى بععل الأمر من غير فاعل في قولهم اصمت لواد بعينه.

والثاني: مع الفاعل في قولهم، اطرقا لموضع معين، قلت: وينبغي أن يزاد المنقول من صفة مشبهة كخديج وخديجة وشيخ وعفيف، وممن أفعمل التفضيل، كأحد فإنه أولى من نقله من المضارع.

قاعدة الشذوذ يكثر في الأعلام

قال الشلوبين: الأعلام يكتر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها والشيء إذا كثر استعماله غيروه.

قاعدة

الأعلام لا تفيد معنى

الأعلام لا تفيد معنى لأنها تقع على الشيء وعنائفه نوعا واحدا، نحو زيد فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض، وعلى القصير كما يقع على الطويل، وليست أساء الأجناس كذلك، لأنها مفيدة، ألا ترى أن رجلا يفيد صنيعة مخصوصة، ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيدا، وزيد يصلح أن يكون علما على الرجل والمرأة، ولذلك قال النحويون العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللفة، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ومن بكر إلى محمد، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة، وليس كذلك امم الجنس، فإنك لو سميت الرجل فرسا أو الفرس جملا كان تغيير اللغة، ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل).

وفي (البسيط) يطلق لفظ العلم على الشيء وضده، كإطلاق زيد على الأسود والأبيض، ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ كنقل اسم ولدك من جعفر إلى محمد، لكونه لم يوضع لمعنى في المسمى، بدليل تسمية القبيح بحسن والجبان بأسد والأسود بكافور، بخلاف أسهاء الاجناس فإنها وضعت لمعنى عام فيلزم من نقلها تغير اللغة كنقل رجل إلى فرس أو جمل بخلاف نقل العلم.

قاعدة

تعليق الأعلام على المعاني أقل من تعليقها على الأعيان

قال ابن جني في (الخصائص) ثم ابن يعيش: تعليق الأعلام على المعاني أقل من تعليقها على الأعيان، وذلك لأن الغرض منها التعريف، والأعيان أقعد في التحريف من المعاني، وذلك لأن الأعيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعاني، لأنها تثبت بالنظر والاستدلال، وفرق بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال.

فائدة وجود العلم جنسا معرفا باللام: في تذكرة ابن (الصائخ) قال: نقلت من جموع بخط الرماح قد يرد العلم جنسا معرفا باللام لتعريف الجنس وذلك بعد نعم وبئس، فتقول نعم العمر عمر بن الخطاب، وبئس الحجاج حجاج بن يوسف، لأن نعم لا تدخل إلا على جنس معرّف، وقد يجعل العلم جنسا منكراً وذلك بعد لا نحو (لا هيتم الليلة للمطبي) ولا بصرة لكم ولا بصم، ولا أبا حسن لها.

باب الإشارة

قال ابن هشام في (تذكرته): من أسهاء الإشارة ما لا يستعمل إلا بها أو بالكاف وهو (تي).

ومنها: ما لا يستعمل بالكاف وهو ذي. قال أحمد بن يحبى: لا يقال ذيك، ولا أعلم منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع من ها فهذا قسم ساقط، والباقى يستعمل تارة بهذا وتارة بهذا بجسب ما يرد من المعنى.

باب الموصول أساء الصلة

فائدة: قال ابن يعيش: أكثر النحويين سمى صلة الموصول صلة، وسيبويه يسميها حشوا أي أنها ليست أصلا، وإنما هي زيادة يتم بها الاسم وتوضيح معناه. وقال الأندلسي: الصلة تقال بالاشتراك عندهم على ثلاتة أشياء: صلة الموصول، وهذا الحرف صلة أي زائد، وحرف الجر صلة بمعنى وصلة. كقولك مردت بزيد، فالباء صلة أي وصلة.

فائدة ـ تعريف الموصولات بالالف واللام: ذهب قوم إلى أن تعريف الموصولات بالألف واللام ظاهرة في الذي والتي وتثنيتها وجعها، ومنوية في من وما ونحوها، والصحيح أن تعريف الجميع بالصلة، ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل، قبل يعرف بالخطاب وقبل باللام المحذوفة وكأن (يا) أنيبت مناها. قال الأبذي في (شرح الجزولية): وهو الصحيح، ألا ترى أنك تقول أنت رجل قائم ولا يتعرف رجل بالخطاب فكأن يا رجل في الأصل يجتلب (الى) التي للحضور، ثم اختصرت، لذا ألزمت يا ولم تحذف لئلا يتوالى الحذف ولأنها صارت عوضا _ انتهى.

ضابط في حذف العائد

قال ابن الصباغ في (شرح الألفية): تلخيص القول في حذف العائد أن يقال إما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجروراً. إن كان مرفوعا فإما أن يكون مبتدءاً ، يكون مبتدءاً أو غيره، إن كان غير مبتدإ لم بجز الحذف، وإن كان مبتدءاً ، فإما أن يعطف عليه أو يعطف علي غيره وإما لا ، في الأول لا تحذف، والثاني إما أن يصلح ما بعده للصلة أو لا ، في الأول لا تحذف، والثاني إما أن يقع صدرا وإما لا ، بأن تسبقه لو أو ما، في الثاني لاحذف، والأول إما أن تطول الصلة أو لا ، الأول الله غيرها، والأول يجرز مطلقا.

وإن كان منصوبا فإما بفعل أو وصف وإما بغيرها، إن كان بغيرها لم
يجز الحذف، وإن كان بها فإما متصل أو منفصل، المنفصل لا يحذف،
والمتصل إما أن يكون في الصلة ضمير غيره أو لا، إن كان ضمير غيره لم
يحذف، وإلا فإن كان من باب كان لم يحذف، وإلا حذف.

وإن كان بجروراً فإما باسم أو بحرف، إن كان باسم فإما وصف أو غيره، إن كان غير وصف لم يحذف، وإن كان وصفا فإما عامل أو لا، إن لم يكن عاملا فلا حذف، وإلا جاز الحذف. وإن كان بحرف فإما أن يكون الموصول مجروراً أو لا، إن لم يكن فلا حذف، وإن كان، فإما بحرف أو عبره، إن كان بغيره فلا حذف، وإن كان بحرف فإما أن يماثل الضمير لفظا ومعنى وعاملا أو لا، إن لم يماثله لا يحذف، وإن ماثله في ذلك كله جاز الحذف بانتهى وكتب بعض الفضلاء إلى تاج الدين بن متكوم:

تسنم بحدا قدره ذروة العملا مدا السبق حلالا لما قد تشكلا أبى حمالة التسمآل إلا تسلسلا وأوصافك الأعلام طاولين يدبلا يعود على الموصول نظا مسهلا وعش دائم الإقبال ترفيل في الحلا أيا تماج ديـن الله والأوحـد الذي وجامع أشتات الفضـائـل حـاويـا وبحر علـوم في ريــاض مكــارم لعلـك والإحسان منـك سجيــة تعدد في نظها مواضع حــذف مـا وأكثر من الإيضاح واعــذر مقصرا

فأجابه:

إذا راح شعر الناس في البيد فسكلا عليها من التنميق ما سمج الحلى ومستخرج الألفاظ تجلب كالطلا وجاني من ثمر الفضائل ما حلا ووصفك في الآفاق ما زال أفضلا وتمثيل ما ألوى وإيضاح ما جلا ومن بذلك المجهود جهدا فها ألا وسؤلا إلى بحر وسحقا لذى ملا فطالع تجد ما قد نظمت مفصلا فأثبت وأما الحذف فاتركه واحظلا وفي وصل أي صدرا احذف مسهلا

فقيل بتجويز لحذف وقيل لا بشرط بناء أي وإما إن اعربت وإن يك ذا صدر لوصلة غيرها فدونك فاحذفه وإن لم تطل فقد وشاهــد ذا فــاقــرآ تمام على الذي واثبته محصوراً كدا إن نفيت مــا وفي حدفه خلف لدى عطف غيره وما كان مفعولا لغير ظننــت وهــــ وبشرط في ذا عبوده وحبده فبإن وهذا إذا الموصول لم يكن ال فإن وما كان خفضا بالإضافة لفظـه وخافضه إن ناب عن حرف مصدر كقولك تتلو فاقض ما أنت قاض أو وموصوله أحجى لذلك فاحذفهن وأعنى به لفظا ومعنى ولم يكسن ولم يك أيضا قد أقيم مقام ما ويشرب مما تشربون وإن غدا

وطالت فإن لم يصلح العجز موصلا أجيز على قبول ضعيف وأخلا وأحسن مرفوعا لذا نقلل من تلا تميم كجاء اللمذ سا هسو ذو ولا عليه ومنع الحذف في عكسـه انجلا ـو متصل فاحذفه تظفر بـالاعتلا يعد غيره فالحذف ليس مسهلا يكنها فلا تحذف وقد جا مقللا ومعناه نصب كان بالحذف أسهلا وفعل فام يحذف أعنى السموءلا فإن كان مجرورا بحرف قــد اعملا إذا ما استوى الحرفان يا حاوى العلا فديتك حرف العائد الحصم قد تلا غدا فباعلا فاسمع مقالي مثلا تساويهما في اللفظ منفسردا حلا

باب المعرف بالأداة ضابط

أقسام الام التعريف: قال: في (البسيط) تنقسم اللام إلى تسعة أقسام. أحدها: لتعريف الجنس نحو قولهم: الرجل خير من المرأة، إذا قوبل جنس الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال أفضل، وإلا فكم من امرأة خير من رجل.

الثانى: لتعريف عهد وجودي بين المتكلم والمخاطب كقولك قدم الرجل

وأنفقت الدينار لمعهود بينك وبين المخاطب، وفي التنزيل ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول﴾ (١) وقوله ﴿أن جاءه الأعمى﴾ (١) لأن المراد به عبدالله ابن أم مكتوم.

الثالث: لتعريف عهد ذهني كقولك أكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق، فإنه لا يمكن حمله على إرادة الجنس ولا على المعهود في الوجود لعدم المهد بين المتكام والمخاطب، فلم يبق إلا حمله على الإشارة إلى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذهن، إلا أن هذا التعريف قريب من النكرة، لأن حقيقة التعريف إنما يكون باعتبار الوجود، وهو باعتبار الوجود نكرة، لأنه لم يقصد مسمى معهوداً في الوجود، ولمذا قال المحققون إن نحو قوله: ولقد أمر على اللئم يسبنى، صفة لكونه لم يقصد مسمى معهوداً في الوجود.

الرابع: لتعريف الحضور، كقـولـك هـذا الرجـل وهـو يصحـب اسم الإشارة، وقباس يا إيها الرجل وما شاكله أن يكون من تعريف الحضور لوجود القصد إليه بالنداء.

الخامس: أن تكون بمعنى الذي، إذا اتصلت باسم فاعل أو اسم مفعول.

السادس: أن تكون عوضا من تعريف الإضافة، نحو مروت بالرجل الحسن الوجه، فالقياس أن لا تجتمع الألف واللام والإضافة، إلا أن الإضافة لما لم تعرف احتبج إلى الألف واللام ليجرى صفة للمعرفة السابقة.

السابع: أن تكون زائدة في الأعلام.

الثامن: أن تكون تحسينية والتعريف بغيرها كلام الذي والتي.

التاسع: أن تكون للمح.

⁽١) سورة المزمل: آية ١٦.

١٠ سورة عبس: آية ٢.

قال: واعلم أن أقوى تعريف اللام للحضور ثم العهد ثم الجنس. وقال المهلي:

تعلم فللتعسريف ستـــة أوجــه إذا لامــه زيـــدت إلى أول الاسم حضــور وتفخيم وجنس ومعهــد ومعنــى الذي ثم الزيـــادة في الرسم

فائدة _ القول في فينة وها يتعاقب عليه تعريفان: فينة اسم من أسها الزمان معرفة، قال ابن يعيش وهو معرفة علم، فلذلك لا ينصرف، تقول لقيته فينة بعد فينة أي الحين بعد الحين، وحكى أبو زيد الفينة بعد الفينة بالألف واللام، فهذا يكون مما اعتقب عليه، تعريفان أحدهما بالألف واللاخر بالوضع والعلمية، وليس كالحسن والعباس، لأنه ليس بصفة في الأصل، ومثله قولهم للشمس إلاهة وإلالاهة في اعتقاب تعريفين عليه وأسها العدد معارف أعلام وقد يدخلها الألف واللام فيقال الثلاثة نصف الستة، فيكون مما اعتقب عليه تعريفان، وذكر وابن جني في (الخصائص) الأول فيكال وهو كقولك شعوب والشعوب للمنية وندري والندرى، ذكر المهلمي من ذلك غدوة والغدوة، ونسر والشعو.

باب المبتدأ والخبر

قال ابن يعيش: ذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأصل والأول في استحقاق الرفع وغيرها من المرفوعات محمول عليها، وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية وتعرى الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره.

قال: والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم أن الفاعل هو الأصل لأنه يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس، فالرفع إنما هو الفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منها فاعلا ومفعولا، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لفهرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل من يحث كان كل واحد منها مخبراً عنه، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ الخبر.

فائدة _ المبتدآت التي لا أخبار لها: قال ابن النحاس في (التعليقة) قولنا أقائم الزيدان وما ذاهب أخواك مبتدأ ليس له خبر لا ملفوظ ولا مقدر.

قال: ومن المبتدآت التي لا خبر لها أيضاً قولهم: أقل رجل يقول ذلك، فأقل مبتدأ لا خبر له، لأنه بمعنى الفعل في قولهم قل رجل يقول ذلك، ويقول ذاك صفة لرجل وليس بخبر، بدليل جريه على رجل في تشنيته وجمه، وكذلك قولهم كل رجل وضيعته، فإنه لا خبر له على الوجهين، وكذلك قولهم حسبك، مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين لكونه في معنى اكتف.

غير مأسوف علمى زمن ينقضي بالهم والحسون ومثله قول الآخر:

غير لاه عداك فناطرح الله بو لا تغترر بعنارض سلم فغير في البيتين مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين لأنه محمول على ما، كأنه قبل ما يؤسف على زمن، كما في قولهم ما قائم أخواك.

قاعدة

أصل المبتدأ والخبر

أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه فإن أفاد جاز.

مسوغات الابتداء بالنكرة: قال الشيخ جال الدين بن هشام في والمغني عنه لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة، قال: والذي يظهر في أنها منحصرة في عشرة أمور.

أحدها: أن تكون موصوفة لفظا نحو ﴿ وأجل مسمى عنده ﴾ (١) ﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾ (١) أو تقديراً نحو السمن منوان بدرهم أي منه، أو معنى نحو رجيل جاءني لأنه في معنى رجل صفير.

الثاني: أن تكون عاملة إما رفعا نحو قائم الزيدان عند من أجازه، أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة، أو جرا نحو غلام رجل جاءني.

الثالث: العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه بما يسوغ الابتداء به نحو ﴿طاعة وقول معروف﴾ (٢) أي أمثل من غيرها، ونحو ﴿قول معروف ومففرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾(٤).

الرابع: أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا. قال ابن مالك أو جملة نحو

⁽١) سورة الانعام: آية ٢.

⁽٢) سورة البقرة: آية ٢٢١.

⁽٣) سورة محمد عليه السلام: آية ٢١.

⁽¹⁾ سورة البقرة: آية ٢٦٣.

﴿ولدينا مزيد﴾ (١) ﴿لكل أجل كتاب﴾ (٢) قصدك غلامه رجل.

الخامس: أن تكون عامة إما بذاتها كأسهاء الشوط والاستفهام أو بغيرها، نحو ما رجل في الدار، وهل رجل في الدار، و وأإله مع الله، وفي (شرح منظومة ابن الحاجب) له، أن استفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة الممادلة بأم، نحو أرجل في الدار أم امرأة كما مثل في والكافية، وليس كما قال.

السادس: أن يكون مرادا بها الحقيقة من حيث هي، نحو رجل خير من امرأة، وتمرة خير من جرادة.

السابع: أن تكون معنى الفعل وهو شامل لنحو عجب لزيد، وضبطوه بأن يسراد بها التعجب، وهمو نحو ﴿سلام على إل يسين﴾(٢) و ﴿ويسل للمطففين﴾(١) وضبطوه بأن يراد بها الدعاء.

الثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت.

التاسع: أن تقع بعد إذا الفجائية، نحو خرجت فإذا رجل بالباب. العاشر: أن تقع في أول جلة حالية، نحو وشربنا ونجم قد أضاء ». (وكل يوم ترافي مدية بيدي) وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضوع قول ابن عصفور في (شرح الجمل) تكسر إن إذا وقعت بعد واو الحال، وإنما الضابط ان تقع في أول الجملة الحالية بدليل قوله تعالى: ووما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطماع » ـ انتهى.

⁽١) سورة ق: آية ٣٥.

⁽٢) سورة الرعد: آية ٣٨.

⁽٣) سورة الصافات: آية ١٣٠.

⁽٤) سورة المصطففين: آية ١.

وقد ذكر أبو حيان في أرجوزته المساة (بنهاية الأعراب في علمي التصريف والإعراب) جملة من المسوغات ثم قال:

وكـــل مــا ذكـــرت في التتميم ينرجـــع للتخصيـــص والتعميم وقال المهلي في (نظم الفرائد)

في تمسان وأربسع للخبيسر أو لمعناه موجبا كالنظيسر لسسؤال وسسابسق مجسرور رفعت ظاهر الذي مستخيسر أو عمسوم ونعتهسا للبصيسر وقع الابتداء بالتنكير بعد نفسي أو جدواب لنفسي ثم إن كنست سائلا أو مجيبا ثم مدوصلة بمن وإذا مسا ولمعنسى تعجب أو دعساء

وقال أيضاً:

في حــذفــه وزواله في اثني عشر أو حــالـف بـــر ومعمـــول الخبر وحديث معطوف كغانــا مــن غبر وقد جاء ما أغنى وسد عمن الخبر حال وشرط أو جمواب مسائسل وجمواب لمولا ثم وصنف بعسده

مثل الحال، أكثر شربي السوبق ملتوتا، والشرط، سروري بزيد إن أطاعني أي ثابت إذا أطاعني، حذف الخبر فأقيم الشرط مقامه، والجواب لسؤال زيد لمن قال من عندك، وجواب القسم لعمر الله الأفعلن، ومعمول الخبر، ما أنت ألا سيرا أي تسير سيرا، وجواب لولا، لولا زيد لأكرمتك، والوصف، اقل رجل يقول ذلك فيقول في موضع خفض لرجل وقد "سد صد الخبر، والفاعل، أقائم الزيدان، ونقض النفي: بلى زيد لمن قال ما عندي أحد، والسؤال في العموم، هل طعام، أي عندكم، وواو مع، كل رجل وضيعته، والعطف:

نحن بما عندنا وأنست بما عندك راض [والرأي مختلف]

ضابط

المواضع التي يعطف فيها الخبر على المبتدأ

قال ابن الدهان في (الغرة) المبتدأ لا يعطف عليه خره بحرف البتة إلا بالفاء في موضعين أحدهما: يلزمه الفاء، والآخر: لا يلزمه الفاء، فأما الذي يلزمه الفاء في موضعين، أحدهما في بعض الخبر وهو أن يكون المبتدأ شرطا جازما بالنيابة وجزاؤه جملة اسمية أو أمرية أو نهيية، نحو من يأتني فله درهم، ومن عاد فبنتقم الله منه ﴿ومن يتوكل على الله فهو حسبه﴾ (١) والتاني قولهم أما زيد فقائم، فأما الذي يجوز دخول الفاء في خبره ولا يلزم فلوصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا نحو ﴿وما بكم من نعمة فعن الله﴾ (١) والذي يأتيني فله درهم ﴿واللذان يأتيانها منكم فآذوها﴾ (١) وكل رجل يأتين فله درهم.

فائدة الليلة الهلال: قال ابن مكتوم في (تذكرته) قال أبو الخصيب الفارسي نحوي من من أصحاب المبرد في (كتاب النوادر) له، الليلة الهلال ليس في الكلام شخص خبره ظرف من الزمان إلا هذا ومثله (قوله أكل عام نعم تحوونه) ـ انتهى.

ضابط

روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة. والأول: الضمير وهو الأصل. الثاني: الإشارة نحو ﴿ولباس التقوى ذلك خبر﴾ (¹)

⁽١) سورة الطلاق: آية ٣

 ⁽۲) سورة النحل: آية ۵۳.
 (۳) سورة النساء: آية ۱٦.

⁽¹⁾ سورة الأعراف: آية ٢٦.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه نحو ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ (١).

الرابع: إعادته بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبدالله إذا كان كنية له. الخامس: عموم يشمل المبتدأ نحو ﴿والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيم أجر المصلحين﴾ (٢٠.

السادس: أن يعطف بفاء السنبية جلة ذات ضمير على جملة حالية منه أو بالعكس نحو ﴿ أَلْمُ تَــر أَنَ الله أنـــزل مـــن السهاء مـــاء فتصبــــج الأرض بخضرة ﴾ (٣).

وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق

السابع: العطف بالواو عند ابـن هشـام وحـده نحو زيــد قـامــت هنــد وأكرمها.

الثامن: شرط بشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام.

التاسع: أَل النائبة عن الضمير في قول طائفة، نحو ﴿ فَإِن الجِنة هِي المَّاوِي ﴾ (١) أي مأواه.

العاصر: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيري أبي بكر، لا إله إلا الله.

⁽١) سورة الحافة: آية ١.

⁽٢) سورة الأعراف: آية ١٧.

⁽٣) سورة الحج: آية ٦٣.

⁽٤) سورة النازعان: آية ٤١.

قاعدة

متى يمتنع تقديم الخبر والفاعل

إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلبس، إذ كل واحد منها يجوز أن يكون خبرا وخيرا عنه.

قال ابن يعيش: ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا بما لا يظهر فيهما الإعراب، فإنه لا يجوز نحو ضرب موسى عيسي.

قاعدة ما هو الأولى بالحذف: المبتدأ أو الخبر

قال ابن أياز: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبنده أخبراً فأيها أولى ؟ قال الواسطي الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة ومعتمدها، وقال العبدي في (البرهان) الأولى كونه الخبر لأن الحذف اتساع وتصرف، وذلك في الحبر دون المبتدأ إذ الخبر يكون مفرداً جامداً ومشتقا وجلة على تشعب أقسامها، والمبتدأ لا يكون إلا اسهاً مفرداً، وقال شيخنا الحذف والأعجاز والأواخر أليق منه بالصدر والأوائل، مثاله ﴿فصبر جميل﴾ (١) أي شأني صبر جيل أو صبري جيل أمثل من غيره، ومثله ﴿طاعة وقول معروف﴾ (١) أي المطلوب منكم طاعة أو طاعة أمثل لكم، قال ابن هشام في معروف﴾ (١) أي المطلوب منكم طاعة أو طاعة أمثل لكم، قال ابن هشام في خدف الخبر إلا إذا سد شيء مسده، وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لأفعلن واين الله لأفعلن، بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور كونه المبدأ.

⁽١) سورة يوسف: آية ١٨.

⁽٢) سورة محمد عليه السلام: آيه ٢١.

قاعدة

ما هو الأولى بالحذف: الفعل أو الفاعل

قال ابن هشام في (المغني) إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا، وكونه مبتدءاً والباقي خبر، اما فالثاني أولى، لأن المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حدفا كلا حدف قأما الفمل فإنه غير الفاعل اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى كقراءة شعبة ﴿ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ﴾ (۱) بفتح الباء فإنه يقدر الفعل والموجود فاعل لا مبتدأ لوقوعه فاعلا في قراءة من كسر الباء أو بموضع آخر يشبهه نحو ﴿ لئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ﴾ (۱) فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله السموات والأرض ليقولن خلقهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهم من خلق السموات

وقال ابن النحاس في (التعليقة) إذا تردد الإضهار بين أن نكون قد أضمرنا خبرا أو أضمرنا فعلا كان إضهار الخبر وحذفه أولى من إضهار الفعل وحذفه، لأن آخر الجملة أولى بالحذف من أولها لأن أولها موضع استجهام وراحة، وآخرها موضع تعب وطلب استراحة.

فائدة تنكير المبتدأ: قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على (المقرب): اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النحاة، فقال ابن السراج: المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة، فعنى حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء، وجد شيء من الشرائط أو لم يوجد.

وقال الجرجاني يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك النفوس في

⁽١) سورة التور: آية ٣٦.

⁽٢) سورة الزخرف: آية ٨٧.

⁽٣) سورة الزحرف: آية ٩.

معرفته نحو رجل من تميم شاعر أو فارس، فالمجوز عنده شيء واحد وهو جهالة بعض النفوس ذلك، وما ذكره لا يحصر المواضع.

وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرون: الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لا غير، وفسر قربها من المعرفة بأحد شبئين إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة، أو بكونها في غاية العموم، كقولنا ثمر خير من جرادة، فعلى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الأماكن، بل نعتبر كل ما يرد، فإن كان جاريا على ضابط أجزناه وإلا منعناه، وإن سلكنا مسلك تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة كل فعل جاعة كثيرة فنقول: الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين، وإن لم أجد أحداً من النحاة بلغ بها زائدا على أربعة وعشرين فيا علمته.

أحدها: أن تكون موصوفة وهذا تحته نوعان، موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ (١) وموصوف بصفة مقدرة كمسألة السمن منوان بدرهم، فإن تقديره منوان منه بدرهم، ومنه في موضع الصفة للمنويْن.

السَّاني: أن تكون خلفا من موصوف، كقولهم ضعيف عاذ بقرملة، أي إنسان ضعيف أو حيوان النجأ إلى ضعيف.

الثالث: مقاربة المعرفة في عدم قبول الألف واللام كقولك أفضل من زيد صاحبك.

السرابع: أن تكون اسم استفهام، نحو من جاءك.

الحامس: اسم شرط، نحو من يأتني أكرمه.

السادس: كم الخبرية، نحو كم غلام لي!!.

السابع: أن يكون معنى الكلام التعجب، كقولهم عجب لك11. الثامن: أن يتقدمها أداة نفي نحو ما رجل قائم.

⁽١) سورة البقرة: آية ٢٢١.

التاسع: أن يتقدمها أداة استفهام، نحو أرجل قائم؟ العاشر: أن يتقدمها خبرها ظرفا، نحو عندي رجل.

الحادي عشر: أن يتقدمها خبرها جاراً ومجروراً نحو في الدار رجل. وينبغي أن يشترط في هذين القسمين أن يكون مع المجرور أو الظرف معرفة، وإلا فلو قبل في دار رجل لم يجز، وإن كان الخبر مجروراً وقد تقدم، وأجاز الجزولي والواحدي في كتابه في النحو تأخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف، نقله عنها شيخنا.

السثاني عشر:أن يكون فيها معنى الدعاء، نحو سلام عليكم، وويل له. الثالث عشر: أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر، كقولم شيء ما جاء بك، وقولهم شر أهر ذا ناب، لأنه في معنى النفي، أي ما أهر ذا ناب إلا شر.

الــرابع عشر: أن تكون النكرة عامة، نحو قول عمر تمرة خير من جرادة ونحو مسألة خير من بطالة.

الخامس عشر: أن تكون في جواب من يسأل بالهمزة وأم، نحو رجل قائم، في جواب من قال: أرجل قائم أم امرأة.

السادس عشر: أن يكون الموضع موضع تفصيـل نحو قـولنـا: النـاس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته، وقول امرىء القيس:

فأقبلتُ زحفًا على الركبتيـــن فتـــوب عليّ وثـــوب أجـــر

السابع عشر: أن تكون معتمدة على لام الابتداء نحو لرجل قائم. الثاهن عشم: أن تكون عاملة نحو أمر بمعروف صدقة.

التاسع عشر: أن تكون ما التعجبية نحو ما أحسن زيداً، على رأي سيبويه.

العشرون: أن تكون مضافة إضافة محضة نحو غلام امرأة خارج.

الحادي والعشرون: أن تكون مضّافة إضافة غير محضة، نحو مثلك لا يفعل كذا.

الـثاني والعشرون: أن تكون في معنى الموصـوفـة، وهــو أن تكــون مصغرة، نحو رجيل قائم، فالتصغير وصف في المعنى بالصغر.

الثالث والعشرون: أن تكون النكرة يراد بها واحد مخصوص نحو ما حُكي أنه لما أسلم عمر بن الخطاب قالت قريش صبأ عمر فقال أبو جهل مهْ رجل اختار لنفسه أمرا فها تريدون؟ ذكره الجرجاني في مسائله.

السرامع والعشرون: أن يتقدم خبرها غير ظرف ولا مجرور بل جلة، نحو قام أبوه رجل، بشرط أن تكون فيه معرفة أيضاً.

الحامس والعشرون: ما دخل عليها (إن) في جواب النفي نحو قولك إن رجلا في الدار، في جواب من قال ما رجل في الدار.

السادس والعشرون: أن تكون في معنى الفعل من غير اعتاد، نحو قائم الزيدان على راى الكوفيين والأخفش.

السابع والعشرون: أن تكون معتمدة على واو الحال كقول تعالى ﴿ وَطَائِفَةً قَدُّ أَهُمَتُهُمْ أَنْهُ مِنْهُ ﴿ الْ

الثامن والعشرون: أن تكون معطوفة على نكرة قد وجد فيها شيء من شروط الابتداء بالنكرة فصيرت مبتداة كقول الشاعر:

عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي

التاسع والعشرون: أن يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى ﴿ طاعة وقول معروف﴾ (٣) على أحد الوجهين.

⁽١) سورة آل عمران: آية ١٥٤.

⁽٢) سورة محمد عليه السلام: آية ٣١.

الثلاثون: أن تلي لولا كقول الشاعر:
لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة
الحادي والثلاثون: أن تلي فاء الجزاء، نحو قولهم في المثل:
إن مضى عبر فعير في الرباط

قال: فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة، ولا أدعي الإحاطة فلمل غيري يقف على ما لم أقف عليه، ويهتدي إلى ما لم اهتد إليه، فمن كانت عنده زيادة فليضفها إلى ما ذكرته راجياً ثواب الله عز وجل _ إن شاء الله تعالى _ انتهى كلام ابن النحاس.

ثم رأيت بعد ذلك مؤلفا لبعض المتأخرين قال فيه قد تتبع النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة وأنهاها بعض المتأخرين إلى اثنين وثلاثين قال، وقد أنهيتها بعون الله إلى نيف وأربعين، فذكر الاثنين والتلاثين التي ذكرها ابن النحاس، وزاد: أن تكون معطوفة على معرفة كقولك زيد ورجل قائبان، فرجل نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة، وأن تلي إذا المعجائية، وأن تقع جوابا، كقولك درهم، في جواب ما عندك، أي درهم عندي، وأن تكون محصورة، غو إنما في الدار رجل، وأن تكون للمفاجأة، قاله ابن الطراوة، ومثله بقولهم: شيء ما جاء بك، وجعل منه الملل: ليس عبد بأخ لك وهذه زيادة غريبة، وأن يؤتى بها للمناقشة كقولك رجل قام لمن زعم أن امرأة قامت، وأن يقصد بها الأمر كقوله تعالى ﴿ وصية لأزواجهم ﴾ (١) على قراءة الرفع، وأن يفيد خبرها، نحو ديناران أخذا، من المأخوذ منه درهان، وإنسان صبر على الجوع عشرين يوما ثم سار أربعة برد في يومه، وأن يتقدم معمول خبرها، نحو في دراهمك ألف بيض، على أن

⁽١) سورة البقرة: آية ٣٤٠.

(مرسعة بين أرساعه) لأنه لا يريد مرسعة دون مرسعة، وهذا عموم الشمول ــ انتهى.

وقال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم ــ رحمه الله تعالى:

بتمريفه إلا مواضع نكرا ثلاثها فاحفظ لكي تتمهرا خصوص وتعميم أفاد وأشرا عن النفي واستفهامه قد تأخرا أضيف وما قد عم أوجا منكرا اعدك دينار فكن متبصرا لأل وكذا ما كان في الحصر قد جرا ولولا وما كالفعل أو جا مصغرا وما كان معطوفا على ما تنكرا سؤال بأم والهمز فاخير لتخبرا وما نحو ما أسخاه في القر بالقرا عن الظرف والمجرور أيضا مؤخرا غن الظرف والمجرور أيضا مؤخرا إذا لفجأة فاحوها تحو جموهرا إذا ما جعلت الاسم مبتدءاً فقل بها وهي إن عدت ثلاثون بعدها ومرجعها لاثنين منها فقل ها فأولها الموصوف والوصف والذي كذاك اسم الاستفهام والشرط والذي كقدالك دينار لدي لقائل وما كدا كم لإخبار وما ليس قابلا وما بعد واو الحال جاء وفا الجزا وساغ ومخصوصا غدا وجواب ذي وما قدمت أخباره وهي جلة وما قدمت أخباره وهي جلة وما كان في معنى التعجب أو تلا

فائدة _ في قولهم راكب الناقة طليحان: في (تذكرة) التاج ابن مكتوم قالوا: راكب الناقة طليحان، في الناقة طليحين، قالوا: راكب الناقة طليحان، وقيم المضاف إليه مقام المحذوف، وقيل التقدير راكب الناقة والناقة طليحان، وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان، وفيه حذف خر وحذف مبتدأ _ انتهى.

باب كان وأخواتها

قال ابن بابشاذ (كان) أم الأفعال لأن كل شيء داخل تحت الكون لا ينفك شيء من معناها ومن ثم صرفوها تصرفا ليس لغيرها، وأصبح وأمسى أختال. لأنها طرفا الزمان، وظل وأضحى أختان لأنها لصدر النهار، وبات وصار أختان، لاعتلال عينها، وزال وفتىء، وانفك وبرح ودام أخوات، للزوم أولها ما، وليس منفردة لأنها لا تتصرف.

قال ابن هشام في (تذكرته): الصواب. أن يقال إن ما قبل دام أخوات لأنهن لا يعملن إلا في النفي وشبهه، وليس وما دام أختان لعدم تصرفها، وإلا فيا غير لازمة في الأربعة إنما يلزم قبلها نفى أو شبه أعم من أن يكون النفي بما أو غيرها، فإن اعتر أنها قد تنفي بما فليعد كان وأمسى ونحو ذلك، ثم إن ما الداخلة على دام غير ما الداخلة عليهن. قال فالذي قاله خطأ والذي قلناه هو الصواب.

قال أبو البقاء في (اللباب): إنما كانت كان أم هذه الأفعال لخمسة أوجه.

أحدها: سعة أقسامها.

الثاني: إن كان التامة دالة على الكون. وكل شيء داخل الكون.

الثالث: إن كان دالة على مطلق الزمان الماضي، ويـُـــون دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها فإنها تـــدل على زمــان مخصــوص كــالصبـــاح والمساء.

الرابع: إنها أكثر في كلامهم، ولهذا حذفوا منها النون في قولهم لم يك. الخامس: إن بقية أخواتها تصلح أن تقع أخباراً لها، كقولك كان زيد أصبح منطلقاً ولا يحسن أصبح زيد كان منطلقا. (مسألة) قال الزجاجي في (أماليـه) قــال أبــو بكــر أحمد بــن الحسين النحوي المعروف بابن شقير كان زيد آكلا طعامك جائز من كل قول، كان طعامك آكلا زيد، جائز من قول الكوفيين، وخطأ من قول البصريين، طعامك آكلا كان زيد، جائر من قول البصريين والكسائي وخطأ من قول الفراء، طعامك كان زيد آكلا، جائز من كل قول، كان طعامك زيد آكلا جائز من قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين، آكلا كان زيد طعامك جائز من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين، إلا على كلامين من قول الكسائي، آكلا كان طعامك زيد من خطأ من كل قول، طعامك كان آكلا زيد جائز من كل قول، كان آكلا زيد طعامك جائز من كل قول، وفي هاتين قبح من قول الكوفيين، وإذا قدمت زيدا فقلت زيد كان آكلا طعامك وزيد آكلا طعامك كان، وآكلا طعامك زيد كان، وزيد طعامك كان آكلا. فهذه كلها جاز من قول البصريين والكسائي وكانتا خطأ من قول الفراء، لأنه لا يقدم مفعول خبر كان عليه إذا كان خبر كان مقدما، من قبل أنه لو أراد رده إلى فعل ويفعل لم يجز عنده، والكسائي يجيز تقديمه، كما يجيز تقديم الحال، فإذا قلت طعامك زيد كان آكلا جازت من كل قول، وإن قلت زید طعامك كان آكلا جازت من كل قول، وقولك آكلا زید طعامك جائزة من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائي على كلامين، فإن قلت طعامك زيد آكلا كان جازت من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائي على كلامين. انتهى.

ضابط القول في تقديم أخبار كان وأخواتها عليها

قال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): كان وأخواتها في نقديم أخبارها عليها على أربعة أقسام. قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق، وهو ما دام.

وقسم يتقدم عند الجمهور إلا المبرد، وذلك ليس.

وقسم لا يتقدم خبرها عليها عند الجمهور إلا ابن كيسان، وهي ما زال وما انفك وما فتى، وما برح.

وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض، وهي كان وبقية أفريله الباب.

باب (ما) وأخواتها قاعدة

قال أبو البقاء في (التبيين) (ما)هي الأصل في النفي، وهي أم بابه، والنفى فيها. أكيد.

فائدة ـ (ما) في القرآن: قال الشيخ تاج الدين بن مكنوم في تذكرته لم تقع ما في القرآن إلا على لغة الحجاز ما خلا حرفا واحداً وهوه وما أنت بهادي العمى عن ضلالتهم ۽ (۱) على قراءة حمزة فإنها هنا على لغة تمم ، وزعم الأصمعي أن (ما) لم تقع في الشعر إلا على لغة تمم ، قال بعض النحويين فتصفحت ذلك فوجدته كا ذكر ما خلا ثلاثة أبيات، منها اثنان فيها خلاف، قول الفرزدق و إذا ما مثلهم بشر ، والآخر قوله:

رؤبسة والحجساج أورثساني نجريسن مسا مثلهمسا نجسران

كذا روى بنصب مثلها، وهو مثل قول الفرزدق، والثالث:

وأنا النذير بحره مسودة يصل الأعم إليكم أقوادها أبناؤها متكنفون أباهم حنقوا الصدور وماهم أولادها

⁽١) النمل آيه ٨١

قاعدة

التصرف في لا وما النافيتين: التصرف في لا النافية أكثر من التصرف في ما النافيه، ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم نحو (وتالله تفتؤ ﴾ (١) أي لا نفتاً، ولم بجز حذف ما، كذا نقله ابن الخباز عن شيخه معترضا به على ابن معط إذ قال في ألفيته:

وإن أتسى الجسواب منفيا بلا أو ما كقولي والسمساء ما فطيطلا فسأنسه يجوز حسدف الحرف إذا أمنوا الإلباس حال الحذف قال ابن الخياز وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا.

فائدة _ زيادة الباء في الخبر: قال ابن هشام في (تذكرته) زيارة الباء في الخبر على ثلاثة أقسام كثير وقليل وأقل، فالكثير في ثلاثة مواضع وذلك بعد الحبر وما نحو ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ (٦) ﴿ وما ربك بغافل ﴾ (٦) وبعد أو لم ﴿ أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يبعي بخلقهن بقادر ﴾ (٤) وذلك لأنه في معنى أو ليس الله بقادر فهو راجع إلى المسألة الأولى في المعنى، والقليل في ثلاثة مواضع بعد كان وأخواتها منفية كقول:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القـوم أعجـل وبعد ظن وأخواتها منفيه كقوله:

دعماني أخي والخيـل بيني وبينـه فلما دعــــاني لم يجـــدني بقعـــــدد وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله:

⁽١) سورة يوسف آية ٨٥

⁽۲) سوره الرمر آیه ۳۲

⁽٣) سوره الأنعام آيه ١٣٢

⁽٤) سورة الاحماف آيه ٣٣

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بـن قـارب والأقل في ثلاثة مواضع بعد أن ولكن وهل، فالأول كقوله.

فإن تنا عنها حقبة لا تلاقها فإنك بما أحدثت بالمجرب والثاني كقوله: وولكن أجراً لو علمت بهين، والثالث كقوله:

★ ألا أخو عيش لديذ بدائم ★

فائدة ــ نظرت بليس: قال ابن هشام في تذكرتــه نظــر سببــويــه لات بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث إنه لا يستعمل معها إلا أحد الاسمين والآخر مضمر دائــال.

باب إن واخواتها ضابط

قال في (المفصل) جميع ما ذكر في خبر المبتــدأ مــن أوصــافــه وأحــواله وشرائطه قائم في خبر إن ما خلا جواز تقديمه، إلا إذا وقع ظرفا كقولك، إن في الدار زيدا.

وقال ابن يعيش في الشرح: كل ما جاز في المبتدأ والخير جاز مع إن وأخواتها لا فرق بينها، ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديم الحنبر فيها على الاسم، ويجوز ذلك في المبتدأ، وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال، فحجاز التقديم في الأفعال نحو قائها كان زيد، وكان قائها زيد، ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم إلا أن يكون الحتر ظرفا أو جارا ويجرورا، وذلك أنهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعال.

قاعدة (إن) أصل الباب

قال أبو البقاء في (التبيين) أصل الباب إن.

ضابط مواضع كسر إن

قال ابن هشام في (شرح الشذور) تكسر إن في تسعة مواضع. أحدها: في ابتداء الكلام نحو ﴿إِنَّا أَنْزِلْنَاهُ (١٠).

الثاني: أن تقع في أول الصلة نحو ﴿وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوه﴾ (١٠).

الثالث: في أول الصفة كمررت برجل إنه فاضل.

الوابع: في أول الجملة الحالية نحو ﴿ كَمَا أَخْرِجَكَ رَبُّكُ مِن بِينَكَ بِالْحَقِّ وإن فريقًا من المؤمنين لكارهون﴾ (٣).

الخامس: في أول الجملة المضاف إليها ما يخص بالجمل وهو إذ وإذا وحيث، نحو جلست حيث إن زيدا جالس.

السادس: أن تقع قبل اللام المعلقة نحو ﴿ الله يعلم إنك لرسول والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾(١).

 ⁽١) سورة القدر, آية ١

⁽٢) سورة القصم آية ٧٦

⁽٣) سورة الأنعال. آية ٥

⁽٤) سوره المنافقون. آيه ١

السابع: أن تقع محكية بالقول نحو ﴿قال إنَّي عبد اللهُ (١٠).

الثامن: أن تقع جوابا للقسم نحو (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه). مواضع فتح (إن) يوتفتح في ثمانية مواضع.

أحدها: أن تقع فاعلا نحو ﴿ أو لم يكفهم أنا أنزلنا ﴾ (١).

الثاني: أن تقع نائبا عن الفاعل نحو ﴿أوحى إلى أنه استمع﴾ (٣).

الشالث: أن تقع مغمولا لغير القول نحو ﴿ ولا تخافون أنكم أَمْ كُمْ ﴾ (١٠).

الرابع: أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة﴾ (٥٠).

الحامس: أن تقع في موضع خبر اسم معنى، نحو اعتقادي أنك فاضل. السادس: أن تقع مجرورة بالحرف نحو، ﴿ ذَلَكُ بَأَنَ اللهُ هُوَ الحَنَّ﴾ (١).

السابع: أن تقع مجرورة بالإضافة نحو، ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾ ♥،.

الثامن: أن تقع تابعة لشيء بما ذكر نحو ﴿اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم﴾ (١/ ﴿وإذا يعـــدكم الله إحـــدى الطـــاثفتين أنها لكم﴾ (١) .

⁽١) سورة مرم. آيه ٣٠

⁽٢) سورة العنكبوت. آية ٥٠

⁽٣) سورة الجن. آية ١

⁽²⁾ سورة الأنعام. آية ٨١

⁽۵) سورة فصلت, آية ۳۹

⁽٦) سورة الحج. آية ٦٢

⁽٧) سورة الذاريات. آبة ٢٣

⁽٨) سورة البقرة. آية ٤٧

⁽٩) سورة الأنفال آية ٧

ويجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع.

أحدها: بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا إن (أن) زيدا بالباب. الثاني: بعد الفاء الجزائية نحو ﴿من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحمي﴾ (١).

الثالث: إذا وقعت خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو أول قول أنى (إني) أحد الله.

ضابط

إن المخففة

قال أبو حيان: حال إن المخففة إذا عملت كحالها وهي مشددة في جميع الأحكام إلا في شيء واحد، وهو أنها لا تعمل في الضمير إلا ضرورة بخلاف المشددة، تقول إنّك قائم ولا يجوز إنْك قائم.

فائدة _ إن واللام أيهما أشد تأكيدا: قال السخاوي في (شرح المفصل) اختلفت النحاة في إن واللام أيهما أشد تأكيداً فقال بعضهم: (إن) لتأثيرها في المعول وتغييرها لفظ الابتداء أشد تأكيداً وأقعد من اللام، وقال آخرون: اللام أشد تأكيداً لأنه يتمحض دخوله لذلك، ولا يكون له شبه بالمغمل.

باب لا

(فائدة) قال ابن يعيش نظير لا في اختصاصها بالنكرة رب وكم، لأن رب للتقليل، وكم للتكثير، وهذه معاني الإبهام أولى بها.

 ⁽١) سورة الأنعام. آية ٥٤

فائدة ـ ما يشابه ما الكافة: في تعاليق ابن هشام نظير ما في كفها إن وأخواتها عن العمل، اللام في لا أنا لزيد، ولا غلامي لعمرو، في أنها هيأت لا للعمل في المعارف ولولا وجودها لم تكن أن تعمل فأما قوله:

أبالموت السذي لا بسد أنسي مسلاق ـ لا أباك ـ تخوفينسى فإنه على نيتها كما أن قوله (إني رأيت ملاك الشيمة الأدب) على نية اللام المعلقة حذفت وأبقى حكمها.

ضابط ما تعمل فيه رب تعمل فيه لا

قال سببويه كل شيء حسن أن تعمل فيه رب حسن أن تعمل فيه لا.

باب ظن وأخواتها ضابط

قال ابن عصفور لم يعلق من الأفعال إلا أفعال القلوب، وهي: ظننت وعلمت ونحوهما، ولم يعلق من غير أفعال القلوف إلا انظر واسأل، قالوا انظر مَن أبو زيد واسأل من أبو عمرو، وكأن الذي سوغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم، والعلم من أفعال القلوب، فأجرى السبب مجرى المسبب.

فائدة ـ الخواص التي لظن وأخواتها: قال ابن القواس في (شرح الدرة) لهذه الأفعال خواص لا يشاركها فيها غيرها من الأفعال المتقدمة. منها: أن مفعوليها مبتدأ وخير في الأصل.

ومنها: أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها غالباً، كما جاز في باب أعطمت. ومنها: الإلغاء، ومنها التعليق.

ومنها: جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لمسمى واحد، نحو ظننتني قائماً وعلمتنى منطلقاً.

والمخاطب: ظننتك منطلقاً أي نفسك.

والغائب: زيد رآه عالماً أي نفسه، وفي التنزيل وأن رآه استغنى؛ أي رأى نفسه. وإنما جاز ذلك فيها دون غيرها لأمرين.

أحدها: أنه لما كان المقصود هو الثاني لتعلق العلم او الظن به لأنه مجلها بقي الأول كأنه غير موجود، بخلاف ضربتني وضربتك، فإن المفعول محل الفعل، فلا يتوهم عدمه، ونشأ منها أن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر من علمه بأمور غيره، فلما كثر فيها وقل في غيرها جع بينها حلا على الأكثر، فإذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها من الأفعال أبدل المفعول بالنفس نحو ضربت نفس وضربت نفسك، وقد حلوا عدمت وفقدت في ذلك على أفعال القلوب، فقالوا عدمتني وفقدتني لأنه لما كان دعاء على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره فكأنه قال عدمني غيري _ انتهى.

باب الفاعل

(فائدة) قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): الإسناد والبناء والتفريع والشغل ألفاظ مترادفة لمعنى واحد يدلك على ذلك أن سيبويه قال والفاعل شغل به الفعل، وقال في موضع وفرع له، وفي موضع وبني له، وفي موضع وأسند له، لأنها كلها معنى واحد.

قاعدة

الفاعل كجزء من الفعل

الفاعل كجزء من أجزاء الفعل قال أبو البقاء في (اللباب) والدليل على ذلك اثنا عشم وجهاً.

أحدها: أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى أربع متحركات كضربت وضربنا، ولم يسكنوه مع ضمير المفعول نحو ضربنا زيد لأنه في حكم المنفصل.

الثاني: أنهم جعلوا النون في الأمتلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حبلولة الفاعل بينها ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك.

الثالث: أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد، لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به.

الرابع: أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه.

الخامس: أنهم قالوا ألقيا وقفا مكان الق الق، ولولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيبت منابه.

السادس: أنهم نسبوا إلى كنت فقالوا كنتيّ، ولولا جعلم الناء كجزء من الفعل لم تبق مع النسب.

السابع: أنهم ألفوا ظننت إذا توسطت أو تأخرت، ولا وجه إلى ذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل ذلك لا يعمل.

الثامن: امتناعهم من تقدم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدم بعض حروفه. التاسع: أنهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل.

العاشر: أن من النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتداء وأخر عنه، والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا سمى بها.

الحادي عشر: أنهم جعلوا إذا في حبذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث، كما يفعل ذلك في الحرف الواحد.

الثاني عشر: أنهم قالوا في تصغير حبذا ما أحيبذه، فصغروا الفعل وحذفوا منه إحدى البائين ومن العرب من يقول لا تحبذه فاشتق منها _ انتهى. وهذه الأوجه مأخوذة من (سر الصناعة) لابن جنى.

قاعدة

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول، قال ابن النحاس وإنما كان الأصل في الفاعل التقديم لأنه يتنزل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول. وقال ابن عصفور في (المقرب): ينقسم الفاعل بالنظر إلى تقديم المفعول عليه وحده وتأخير عنه ثلاثة أقسام.

قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً، أو لا يكون في الكلام شيء معين، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر بأن والفعل، أو بأن التي خبرها فعل، أو اسم مشتق منه.

وقسم يلزم فيه تقديم عليه، وهو أن يكون المفعول ضمير مستعلاً والفاعل ظاهراً أو يكون متصلاً بالفاعل ضمير يعود على المفعول، أو على ما اتصل بالمفعول، أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتصل بالمفعول أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو المصدر المقدر بأن والفعل أو بأن خبرها فعل، أو يكون الفاعل مقرونا بإلا أو في معنى المقرون بها.

وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وهو ما عدا ذلك.

ضابط حذ**ف** الفاعل

قال ابن النحاس في (التعليقة) اعلم أن الفاعل يجذف في ثلاثة مواضع.

أحدها: إذا بني الفعل للمفعول، نحو ضرب زيد، فههنا يحذف الفاعل وهو غير مراد.

الثاني: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهراً يكون محذوفاً ولا يكون مضمراً، لأن المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميراً، بل يكون الفاعل محذوفاً مراداً إليه، نحو يعجبني ضرب زيدا، ويعجبني شرب الماء

والثالث: إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى، كقولك للجماعة اضربوا القوم، وللمخاطبة اضربي القوم، ومنه نــونـــا التــوكيـــد نحو، هــل الزيدون يقومن، وهل تضربن يا هند.

ضابط

أقسام المضمر والمظهر من جهة التقديم

قال ابن النحاس في (التعليقة) المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير على أربعة أقسام. أحدها: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً ورتبة، نحو ضرب زيد غلامه.

والثاني: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً دون رتبة، نحو ضرب زيدا خلامه.

والثالث: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر رتبة دون لفظ، نحو ضرب خلامه زيد، فهذه الثلاثة تجوز بالإجاع.

والرابع: أن يكون الظاهر مؤخراً لفظاً ورتبة، نحو ضرب غلامه زيدا، فهذا أكثر النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمر، ومنهم من أجازه.

باب النائب عن الفاعل ضابط الأفعال التي تبني للمفعول

قال ابن عصفور في (المقرب) الأفعال ثلاثة أقسام.

قسم: لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق وهو الأفعال التي لا تتصرف، نحو نعم وبئس.

وقسم: فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة.

وقسم: لا خلاف في جواز بنائه للمفعول هو ما بقي من الأفعال المتصرفة.

فنابط

حروف الجر التي يجوز بناء الفعل لها

قال ابن الخباز في (شرح الجزولية) حروف الجريجوز بناء الفعل لها إلا ما استنتيته لك، ولم يتمرض أحد لهذا، فمن ذلك لام التعليل لا يقال اكرم لزيد، وكذلك الياء، ومن، إذا أفادتا ذلك، ورب لأن لها صدر الكلام، ومنذ الأنهما ضعيفتا التصرف، وزاد ابن أياز، الباء الحالية، نحو خرج زيد بتيابه فإنها لا تقوم مقام الفاعل، وكذلك خلا، وحدا، وحاشا، إذا جررن، والمميز إذا كان معه نحو طبت من نفس، لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل.

لغز لغوي: قال ابن معط في ألفيته:

مسئلة بها امتحسان النشسة اعطسي بالمطي به ألف مائة وكسي المكسسو فسروا جب ونقسص المسوزون ألف حب قال ابن القواس هذه المسئلة تذكر في هذا الباب لامتحان النشأة بها ولإفادة الرياضة والتدرب ولها أربع صور.

الأولى: أن يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء ، نحو اعطي بالمعطي به ألف مائة ، فأعطي ... فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى في الأصل إلى مفعولين ، والمعطي اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم يسم فاعله ، ويتعدى أيضاً إلى المنعلي اثنين فلا بد لها من أربعة مفاعيل اثنين لأعطي ، واثنين للمعطي ، أما أعطى فمفعوله الأول مائة والثاني بالمعطى ، ويتعين رفع المائة بأعطى لوجوب قيامها مقام الفاعل ، وامتناع قيام الحال والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح ، فالمعطى في محل النصب على ما كان أولاً ، وأما المعطى فمفعوله الأول ألف ويتعين رفعه لقامه مقام الفاعل ، والثاني في محل النصب وهو المضمير المجرور بالباء الذي هو به لامتناع قيامه مقام الفاعل.

فإن قيل: فهلا جعلت المائة مرتفعة بالمعطى والألف بأعطى ؟

أجيب: بأن الألف واللام لما كانت في المعطى اسباً موصولاً بمعنى الذي وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لامتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي وهو الألف والضمير في وبه، يعود على الأنف واللام في المعطى، لأن التقدير أعطيت بالثوب المعطى به زيد ألفا مائة، فلها حذف الفاعل منها وبنيا للمفعول، أقيم المائة والألف مقامه.

الثانية: أن يجرد من حرف الجر، نحو كسى المكسو فروا جبه، فالمكسو مرفوع بالفعل الذي هو كسى، وجبة منصوبة لأنها مفعوله الثاني، وفي المكسو ضمير يعود على الألف واللام وهو قائم مقام فاعلمه و (فروا) منصوب لأنها المفعول الثاني الممكسو، ولا يجوز أن يكون الغرو منصوباً بكسى لامتناع الفصل بين الصلة والموصول، ويجوز أن يرفع الفرو والجبة، لقيامها مقام الفاعل، وينصب المكسو والضمير الذي كان في امم الفاعل فيعود منفصلاً منصوباً فيقال، كسى المكسو إياه فرو جبة، لعدم اللبس، كها يجوز أعطى زيدا درهم.

الثالثة: أن يشتغل الفعل بالباء ويجرد اسم المفعول، فيقال أعطى بالمعطى ألفا مائة، فيتعين رفع المائة لقيامها مقام فاعل أعطى لاشتخال الفعل عن المعطى بالباء، وأما الألف فالأولى نصبه لقيام الضمير المستكن مقام الفاعل، ويجوز رفع الألف وجعل الضمير منصوباً على المكس.

الرابعة: أن يجرد الفعل ويشتغل اسم المفعول بالباء فيقال أعطى المعطى به ألف مائة، فيقام المعطى مقام الفاعل لعدم اشتغاله بحرف وينصب المائة، ويجوز أن يقام المائة مقام الفاعل وينصب المعطى على المكس، وأما الألف فيتعين رفعه بالمعطى لقيامة مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه.

وأما (ونقص الموزون ألفا حبه) فالأولى أن يحمل نقص على ضده وهو

زاد، ووزن على نظيره وهو نقد، وإلا لم يتصور فيهها ما ذكر لكونهها لا يتعديان إلى مفعولين ــ انتهى.

باب المفعول به ضابط ما يعرف به الفاعل من المفعول

نها يعرف به الفاعل من المفعول، قال ابن هشام في (المغنى) وأكثر ما يشبه ذلك إذا كان أحدها اسهاً ناقصاً والآخر اسهاً تاماً، وطريق معرقة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميره المنتسوب، وتبدل من الناقص اسهاً بمعناه في العقل وعدمه، فإن صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة وإلا فهي فاسدة، فلا يجوز أعجب زيد ماكره عمرو، إن أوقعت و ما عطى ما لا يعقل، لأنه لا يجوز أعجبتي الثوب، فإن أوقعت (ما) على أنواع من يعقل جاز لأنه يجوز أعجبتي الثرب، فإن أوقعت (ما) على أنواع من يعقل جاز لأنه يجوز أعجبت النساء، وإن كان الاسم الناقص (من) أو (الذي) جاز الوجهان أيضاً. تقول أمكنت السفر، وتقول ما دعا زيدا إلى الخروج وما كره زيد من الخروج، تنصب زيدا في الأولى مفعولاً والفاعل ضمير ما مستتراً، وترفعه في الثانية فاعلاً، والمفعول ضمير ما معتراً، وترفعه في الثانية فاعلاً، والمفعول ضمير ما عدونا، لأنك تقول ما دعافي إلى الخروج، وما كرهت منه، ويمتنع المكس، لأنه لا يجوز دعوت التوب إلى الخروج، وما كره من الخروج.

ضابط

إذا أطلق لفظ مفعول فهو المفعول به

قال ابن هشام: جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام خففوا اسمه، وإن كان حق ذلك أن لا يصدق إلا على المفعول المطلق. ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول بقيد إلا مقيداً بقيد الإطلاق، وقال السخاوي: قال الحويون أقوى تعدي الفعل إلى المصدر، لأن الفعل صيغ منه فلذلك كان أحق باسم المفعول.

ضابط

أقسام المفعول بالنسبة إلى تقديمه وتأخيره

نقلت من خط الشيخ شمس الدين بن الصائغ في (تذكرته) بما لخصه من (شرح الإيضاح) للخفاف ـ المفعول ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الفعل والفاعل وتأخيره عنها وتوسيطه بيئها سبعة أقسام.

أحدها: أن يكون جائزاً فيه الثلاثة كضرب زيد عمرا.

الثاني: أن يلزم واحداً، التقدم نحو من ضربت، أو التوسط نحو أعجبني. أن ضرب زيد إلا عمرا، لا يجوز أن ضرب زيد إلا عمرا، لا يجوز تقديم على الفاعل، لأنلث أوجبت له بالا ما نفيت عن الفاعل، فذكر الفاعل من تمام النفي، فكها أن الإيجاب لا يتقدم على النفي فكذا لا يتقدم على ما هو من تمامه، وإنما ضرب زيد عمرا مثله، وكذا نحو ضرب موسى عيسى وأعجبني ضرب زيد عمرا يلزم تأخير المفعول فيها، وقد اشتمل هذا القسم التاني على ثلاثة أقسام من السبعة.

الثالث: أن يجوز فيه وجها من الثلاثة: إما التقديم والتأخير فقط نحو ضربت زيداً، وإما التقديم والتوسط، نحو ضرب زيدا علامه، وإما التأخر والتوسط، نحو أعجبني أن ضرب زيد عمرا، وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة أقسام أيضاً وكملت السبعة.

باب التعدي واللزوم ضابط

قال ابن عصفور في (شرح الجمل): الأفعال بالنظر إلى التعدي وعدم التعدي تنقسم ثمانية أقسام.

فعل لا يتعدى التعدي الاصطلاحي، والمتعدي ينقسم سبعة أقسام.

قسم يتعدى إلى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً لا على معنى حرف من حروف الجر، نحو ضرب وأكرم. ·

وقسم يتعدى إلى واحد بحرف جر، نحو مر وسار.

وقسم يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر وهي أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو، نصح وشكر وكال ووزن، تقول نصحت زيدا ولزيد وشكرت زيدا ولزيد.

وقسم يتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر، نحو اختار واستغفر وأمر وسمى وكنى ودعا.

وقسم يتعدى إلى مفعولين بنفسه وليس أصلها المبتدأ والخبر، وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منها فاعلاً في المعنى، نحو أعطى وكسا. وقسم يتعدى إلى مفعولين وأصلها المبتدأ والخبر وهو ظننت وأخواتها. وقسم يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو أعلم وأرى وأخواتها.

ضابط

معديات الفعل اللازم

قال ابن هشام في (المغنى) معديات الفعل اللازم سبعة.

أحدها: همزة أفعل كذهب زيد وأذهبت زيدا.

الثاني: ألف المفاعلة كجلس زيد وجالسته.

الثالث: صوغه على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة ، نحو كرمت زيدا أي غلبته بالكرم.

الرابع: صوغه على استفعل للطلب والنسبة للشيء كاستخرجت المال واستبحت الظلم.

الخامس: تضعيف العين كفرح زيد وفرحته.

السادس: التضمين.

السابع: حذف الجار توسعاً.

وزاد الكوفيون ثامناً وهو تحويل حركة العين نحو شترت عينه بالكسر، وشترها الله بالفتح، وقال المهلبي:

خصال تعدي الفعل بعد لزومه إلى كل مفعلول وعدتها عشر مفاعلة والسين والتاء بعدها وواو لم والحرف معملولة الجر وتضعيف عين ثم لام وهملة وتوسعة في الظرف كالبوم سرته ففكر فلم يجعل لما قلته ستر

فزادوا ومع في المفعول معه إلا في الاستثناء وتضعيف اللام نحو صوعر خده وصعرته أنا.

ضابط

الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً

قال ابن هشام: الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً عشرون: كونه على فعل بالفم كظرف وشرف، وسعع رحبتكم الطاعة، وإن نسراً طلع اليمن ولا ثالث لهما، لأنها ضمنا معنى وسع وبلغ، أو على فعل بالفتح، أو فعل بالكسر ووصفها على فعيل، نحو ذل وقوي، أو على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو أغد البعير وأحصد الزرع إذا صارا ذوي غدة وحصاداً، وعلى افعلل كاقشعر، أو على أفوعل كأكوهد الفرخ إذا ارتعد، أو على افعنلل بأصالة اللامين كاحر نجم، أو على افعنلل بزيادة إحداها كاتعنسس، أو على افعنلي كاحرنبي الديك إذا انتفش، أو على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين، أو على انفعل كانطلق، أو على استفعل وهو دال على يخو كسرته فانكسر وعلمته فتعلم وضاعفت الحساب فطاوعاً لمتعد إلى واحد غو كسرته فانكسر وعلمته فتعلم وضاعفت الحساب فطاوعاً لمتعد إلى واحد مزيداً فيه نحو تدحرج واقشعر، أو يتضمن معنى قاصراً ويدل على سجية كاؤم وجبن، أو عرض كفرح وكسل، أو نظافة كطهر، أو دنس كنجس، أو لمون كاحر وأخضر واسود، أو حلية كدعج وسمن [أو عيب] كهزل.

باب الاشتغال

قال ابن النحاس في (التعليقة): ضابط لمسائل باب الاشتفال: يجوز تعدي فعل المضمر المنفصل والسببي إلى ضميره في جميع الأبواب، ويجوز تعدي الفعل المذكور إلى الظاهر مطلقاً سواء ظاهره وغيره في جميع الأبواب، ويجوز تعدي فعل الظاهر إلى مضمره المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت، ولا يجوز في غير ذلك، ويجوز تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت، ولا يجوز في غير ذلك، ولا يجوز تعدي فعل المضمر إلى ظاهره في باب من الأبواب إلا لفظ

النفس، ولا يجوز تعدي فعل الظاهر إلى ظاهره في باب من الأبواب إلا لفظ النفس _ انتهى.

باب المصدر قاعدة

قال ابن فلاح في (المغنى) لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك، لأن الفعل لا يكون مشتقاً من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد، ولا يكون الفعل الواحد في زمانين أو مكانين في حالة واحدة.

باب المفعول له ما لا ينصبه الفعل

قال الأندلسي في (شرح المفصل) قال الخوارزمي: المفاعيل في الحقيقة ثلاثة، فأما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا مفعولين.

باب المفعول فيه

قال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): كان أبو علي الشلوبين يقول: إن الأصل في الظروف التصرف، وأصل الأساء أن لا تقتصر على باب دون باب، فمتى وجد الاسم لا يستعمل إلا في باب واحد علمت أنه قد خرج عن أصله، ولا يوجد هذا إلا في الظروف والمصادر، وإلا في باب النداء لأنها أبواب وضعت على التغيير، وقال أبو إسحاق ابن ملكون الأصل في الظروف أن لا، تتصرف وتصرفها خروج عن القياس،

قال ابن أبي الربيع: وهذا القول خروج عن النظر لأنه مخالف الاسم في غير هذه الأبواب الثلاثة، فالحق ما ذهب إليه الشلوبين.

ضابط أقسام ظرف الزمان

قال ابن مالك في (شرح العمدة) ظرف الزمان على أربعة أقسام ثابت التصرف والانصراف، ومنفيها، وثابت التصرف منفي الانصراف، وثابت الانصراف منفي التصرف أي لازم الفلوفية.

فالأول كثير كيوم وليلة وحين ومدة.

والثاني مثالان: أحدها مشهور والآخر غير مشهور، فللشهور سحر إذا قصد به التعين مجردا من الألف واللام والإضافة والتصغير نحو رأيت زيدا أمس سحر، قلا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه، والموافق له في عدم الانصراف والتصرف عشية إذا قصد بها التعيين مجردة عن الألف واللام والإضافة، عزا ذلك سيبويه إلى بعض العرب، وأكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة.

والقسم الثالث: وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثالان خدوة وبكرة إذا جعلا علمين فإنها لا ينصرفان للعلمية والتأنيث، ويتصرفان فيقال في الفلرفية، لقيت زيدا أمس خدوة، ولقبت عمرا أول من أمس بكرة، ويقال في عدم الظرفية، سهرت البارحة إلى خدوة، وإلى بكرة، فلو لم يقصد بعلمية تصرفا وانصرافا كقولك، ما من بكرة أفضل من بكرة يوم الجمعة، وكل خدوة يستحب فيها الاستغفار.

الرابع: وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف ما عين من ضحى وسحر وبكر ونهار وليل وعتمة وعشاء ومساء وعشية في الأشهر، فهذه إذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها والزمت الظرفية فلم تنصرف، والاعتاد في هذا على النقل.

(فائدة) قال بعضهم: مأخمذ التصرف والانصراف في الظـروف هــو الساع، حكاه الشلوبين في (شرح الجزولية).

ضابط المتمكن يطلق على نوعين من الاسم

قال ابن الخباز في (شرح الدرة) المتمكن يطلقه النحويون على نوعين على الاسم المعرب، وعلى الظرف الذي يعتقب عليه العوامل كيوم وليلة.

(فائدة) قال ابن يعيش كما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به إلا بحرف جر، كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جر نحو _ وقفت في الدار، وقمت في المسجد.

ضابط التصرف في الأسهاء والأفعال

قال أبو حيان في (شرح التسهيل): التصرف في الأساء أن تستعمل بوجوه الإعراب فيكون مبتدأ ومفعولا ويضاف إليه، ويقابله أن يقتصر فيه على بعض الإعراب كاقتصار وايمن، على الابتداء و وسبحان، على المصدرية و وعندك، على الفلرف، ونحو ذلك. والتصرف في الأفعال أن بحتلف أبنية الفعل لاختلاف زمانه نحو ضرب يضرب اضرب. وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) والأعلم في (شرح الجمل): التصرف وعدمه في عبارات النحويين يقال على ثلاثة معان، فمرة يقال متصرف وغير متصرف

ويراد به اختلاف الأبنية لاختلاف الأزمنة وهو المختص بالأفعال، ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به الظرف الذي يستعمل مفعولا فيه وغيره، وإذا أرادوا الظرف الذي لا يستعمل إلا منصوبا على أنه مفعول فيه خاصة أو مخفوضا مع ذلك بمن خاصة قالوا فيه غير متصرف، ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به أنه ما يتصرف ذاته ومادته على أبنية مختلفة، كضارب وقائم وما لا يكون كذلك كاسم الإشارة.

ضابط المذكر والمؤنث من الظروف

. قال ابن عصفور في (شرح الجمل): الظروف كلها مذكرة إلا قدام ووراء وهما شاذان.

قاعدة

نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول من الفاعل

قال الفارسي في (التذكرة): نزلت عند بابه على زيد، جائز لأن نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول من الفاعل فكيا يصح ضرب غلامه زيد، كذلك يصح ما ذكرناه.

(فائدة) قال أبو الحسن علي بن المبارك البغدادي المعروف بابن الزاهدة رحمه الله تعالى:

إذا امم بمعنى الوقت يبنى لأنه تضمن معنى الشرط موضعه النصب ويعمل فيه النصب معنى جدوابه وما بعده في موضع الجريا ندب

ضابط

ظروف لا يدخل علمها من حروف الجر سوى من

قال الأندلسي الفاروف التي لا تدخل عليها من حروف الجر سوى من خسة، عند ومع وقبل وبعد ولدى: انتهى ـ قلت وقد نظمتها فقلت: من الفاروف خسة قد خصصت بمسن ولسم يجرهسا سسواهسا عند ومع وقبل بعسد ولسدى شرح الإمام اللورقي حواها الأندلسي شارح (المفصل) المشهور هو الإمام علم الدين اللورقي له ترجة جيدة في سير النبلاء للذهبي.

ضابط أنواع الظروف المبنية

قال ابن الشجري في (أماليه): الظروف المبنية ثلاثة أضرب، ضرب زماني، وضرب مكاني، وضرب تجاذبه الزمان والمكان، فالزماني أمس والآن ومتى وإيان وقط المشددة وإذ وإذا المقتضية جوابا، والمكان لدن وحيث وأين وهنا وثم وإذا المستعملة بمعنى ثم، والثالث قبل وبعد.

ضابط

أقسام اسم المكان

قال السخاوي في (شرح المفصل): اسم المكان ينقسم على ثلاثة أقسام. قسم لا يستعمل ظرفا. وقسم لا يستعمل إلا ظرفا. وقسم، لا يلزم الظرفية. فالأول: ما كان محدوداً نحو البيت والدار والبلد والحجاز والشام والعراق واليمن. والثاني: نحو عند وسوى وسواء ولدن ودون.

والثالث: كالجهات الست فوق وتحت وخلف ووراء وأمام وقدام ويمين وشهال وحذاء وذات اليمين.

باب الاستثناء قاعدة إلا أم الباب

قال ابن يعيش أصل الاستثناء أن يكون إلا وإنما كانت هي الأصل لأنها حرف وأنها تنقل الكلام من حال إلى حال كالحروف، كما أن (ما) تنقل من الإيجاب إلى النفي، والهمزة تنقل من الخبر إلى الاستخبار، واللام تنقل من النكرة إلى المعرفة فعلى هذا تكون (إلا) هي الأصل لأنها تنقل الكلام من المعموم إلى الخصوص، ويكتفي بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت ما قام إلا زيد، وما عداها بما يستثنى به فموضوع موضعها ومحول عليها لمشابهة بينها. وقال ابن أياز (إلا) اصل الأدوات في هذا الباب لوجهين.

أحدها: أنها حرف والموضوع لإفادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء.

والثاني: أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط وغيرها في أمكنة مخصوصة بها وتستعمل في أبواب آخر.

قاعدة

الأصل في إلا وغير

قال أبو البقاء في (التبيين): الأصل في _ إلا _ الاستثناء وقد استعملت وصفا، والأصل في غير أن تكون صفة، وقد استعملت في الاستثناء، والأصل في سواء وسوى الظرفية، وقد استعملت بمعنى غير.

فائدة _ أنواع الاستثناء؛ قال ابن الدهان في (الفرة)، الاستثناء على ثلاثة أضرب، استثناء بعد استثناء، واستثناء من استثناء، واستثناء، واستثناء.

فالاستثناء بعد الاستثناء تكون (إلا) فيه بمعنى الواو كقولـه تعـالى ﴿ وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾ (١) فكأنه قال إلا يعلمها وهي في كتاب مبين.

والاستئناء من الاستئناء كقوله تعالى ﴿ إِنَّا أَرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ مِحْرِمْيِنَ إِلاَ آلَ لوط إِنَّا لمنجوهم أجمعني إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين ﴾ (٢) فتقديره _ إِنَّا أَرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ بَحْرِمِينَ لَئُلا نَبقى منهم أحدا بالإهلاك إلا آل لوط إِنَّا لمنجوهم أجمعين ثم استئنى من الموجب فقال و إلا امرأته قدرنا إنها لمن العابرين ٤ فالأصل في هذا إن الذي يقع بعد معنى النفي يكون بإلا موجبا وبعد معنى الموجب يكون منفيا.

وأما الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه أكثر الكلام كقولك سار القوم إلا زيدا.

⁽١) سورة الأنعام: آية ٥٩.

⁽٢) سورة الحجر: آية ٥٨ ــ ٦٠.

قاعدة

ما يجب توفره ليعمل ما قبل إلا فها بعدها

لا يعمل ما قبل إلا فها بعدها إلا أن يكون مستثنى، نحو ما قام إلا زيداً أو مستثنى منه نحو ما قام إلا زيداً أحد، أو تابعة له نحو ما قام أحد إلا زيد فاضل.

ضابط

ليس في المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا في الستثناء

قال ابن الدهان في (الغرة): ليس في المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا في الإستثناء وحده، وذلك أنك إذا قلت ما قام أحد إلا زيد، فقد نفيت القيام عن أحد وأثبت القيام لزيد وهو بدل منه.

ضابط

الذي ينصب بعد إلا

قال ابن الدهان في (الغرة): الذي ينصب بعد إلا ينصب في ستة مواضع.

الأول: الاستثناء من الموجب لفظاً ومعنى نحو ما قام القوم إلا زيداً.

الثاني: أن يكون موجبا في المعنى دون اللفظ نحو ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً، لأن التقدير يؤدي إلى الإيجاب، فكأنه ال كل الناس أكلوا الخبز إلا زيداً. الثالث: أن يكون للمستثنى منه حال موجبة، نحو ما جاءني أحد إلا راكبا إلا زيداً، لأنه يؤدي أيضا إلى الإيحاب فيكون تقديره كل الناس جاءوني راكبين إلا زيدا.

الرابع: أن تكرر إلا مع اسمين مستثنين فلا بد من نصب أحدهما، نحو ما جاءني أحد إلا زيد إلا عمرا وإلا زيدا إلا عمرو.

الحامس: أن يقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو ما جاءني إلا زيدا أحد.

السادس: الاستثناء من غير الجنس، نحو ما في الدار إلا حاراً.

فائدة _ قال ابن يعيش خلا فعل لازم في أصله لا يتعدى إلا في الاستثناء خاصة.

(فائدة) _ القول في تقدم المستثنى على المستثنى منه: قال ابن يعيش: إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في الإيجاب تمين نصبه، وامتنع البدل اللذي كان غتارا قبل التقدم نحو، ما جاء في إلا زيدا أحد، لأن البدل لا يتقدم المبدل من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد وليس قبله ما يكون بدلا منه فتمين النصب الذي هو مرجوح للضرورة، ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين، ونظير هذه المسئلة صفة النكرة إذا تقدمت، نحو فيها قائم، إلا النصب، وكان قبل التقديم فيه وجهان الرفع على النعت نحو فيها رجل قائم، والنصب على الحال إلا أنه ضعيف، لأن نعت النكرة أجود من الحال منها فإذا قدم بطل النعت وتمين النصب على الحال ضرورة، فصار ما كان مرجوحا محتارا _ انتهى.

(فائدة) قال ابن يعيش: الاستثناء من الجنس تخصيص ومن غيره استدراك.

قاعدة

لا ينسق على حروف الاستثناء

قال ابن السراج في الأصول: لا ينسق على حروف الاستثناء لا تقول قام القوم ليس زيدا ولا عمرا، ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو، قال: والنفي في جميع العربية ينسق عليه بلا إلا في الاستثناء.

فائدة ـ الا والواو التي بمعنى مع نظيرتان: قال ابن أياز إلا والواو التي بمعنى مع نظيرتان، لأن كل واحدة منها تعدى الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه، ألا ترى أنك لو أسقطت (إلا) لكان الفعل غير مقتض للاسم.

فائدة _ الاستثناء المقطع شبه بالعطف: قال عبد القاهر: الاستثناء المنقطع شبه بالعطف: قال عبد القاهر: الاستثناء المنقطع مشبه الله عطف الشيء على ما هو من غير جنسه، كقولك جاءني رجل لا حار، فشبهت إلا بلا، لأن الاستثناء والنفي متقاربان، فقيل ما مررت بأحد إلا حارا، كما قبل مررت برجل لا حار.

قاعدة

ما بعد إلا لا يعمل فيا قبلها

قال ابن أياز: لا يعمل ما بعد إلا فيا قبلها فلا يجوز ما قومه زيدا إلا ضاربون؛ لأن تقديم الاسم الواقع بعد إلا عليها غير جائز فكذا معموله، لأن من أصولهم أن المعمول يقع حيث يقع العامل إذا كان تابعا وفرعا عليه، فإن جاء شيء يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور، وقبل إنما امتنع ذلك في إلا حلا لها على (واو) مع، ولا يتقدم ما بعد الواو عليها فكذلك إلا.

ضابط المنفي عند العرب في جل الاستثناء

قال أبو الحسن الأبذي في (شرح الجزولية) المنفي عندهم هو ما دخلت عليه أداة النفي، نحو ما قام القوم إلا زيدا، وما كان خبرا لما دخلت عليه أداة النفي، نحو ما أحد يقوم إلا زيدا، وما كان في موضع المفعول الثاني من باب ظننت نحو ما ظننت أحداً يقوم إلا زيدا، وكذلك ما دخلت عليه أداة الاستفهام وأريد بها معنى النفي، وكذلك ما كان من الأفعال بعد قل أو ما يقرب منها نحو: قل رجل يقول ذاك إلا زيد، وأقل رجل يقول ذاك إلا زيد، وقلما يقوم إلا عمرو، لأن العرب تستعمل قل بمعنى النفي، فإذا قلت قل رجل يقول ذاك إلا زيد، وأقل رجل يقول ذاك إلا زيد، فالبدل فيها محمول على المعنى دون اللفظ؛ لأن المعنى ما رجل يقول ذاك إلا زيد، ولا يجوز أن يكون إلا زيد بدلا من أقل المرفوع، لأنه لا يحل محله، لأن (إلا) لا يبتدأ بها، ولا من الضمر، لأنه لا يقال يقول إلا زبد، وكذلك لا بكون بدلا من رجل في قل رجل، لأنه لا يقال قل إلا زيد، ولأن قل لا تعمل إلا في نكرة ولا يقع بعدها إلا زيد، ولا من الضمير لأن الفعل في موضع الصفة ولا تنتفي الصفة، وأيضا فلا يقال، يقول ذاك إلا زيد، ولا يحوز أقل رجل يقول ذاك إلا زيد بالخفض، لأن أقل لا يدخل على المعارف، فهي كرُب، وإنما هو بدل من رجل على الموضع لأنه في معنى ما رجل يقول ذاك إلا زيد.

قاعدة

لا يجوز أن يستثنى بالا اسمين

قال الأبذي: ومن أصل هذا الباب أنه لا يجوز أن يستتنى بإلا اسمين، كما لا يعطف بلا إسمين ولا تعمل واو المفعول معه في إسمين، فإذا قلت أعطيت الناس الملل إلا عمرا الدينار، لم يجز، وكذلك النفي لا يجوز ما أعطيت الناس الملل إلا عمرا الدينار، إذا أردت الاستناه، وإن أردت البدل جاز في النفي إبدال الاسمين وصار المعنى - إلا عمرا الدينار، ومن هنا منع القارسي أن يقال: ما ضرب القوم إلا بضعهم بعضا، لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منها اسمين، وتصحيح المسئلة عنده ما ضرب القوم أحدا إلا بعضهم بعضا، وأجاز غيرهما المسئلة من نعير تغيير للفظ، على أن يكون البعض المتأخر منصوبا بضرب انتصاب غير تغيير للفظ، على أن يكون البعض المتأخر منصوبا بضرب انتصاب المغلى بعضا به لا بدل ولا مستثنى، وإنما هو بمنزلة ـ ما ضرب بعضا إلا بعض القوم.

باب الحال

تقسيم

الحال تنقسم باعتبارات، فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين _ منتقلة، وهو الغالب، وملازمة، وذلك واجب في ثلاث، الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا، والمؤكدة، نحو ﴿ ولى مدبـراً ﴾ (١)، والتي دل عاملها على تجدد صاحبها، نحو ﴿ وخلق الإنسان ضعيفا ﴾ (١).

⁽١) سورة الممل: آية ١٠.

⁽٢) سورة الساء. آيه ٢٨٠.

وتنقسم بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين، مقصودة، وهو الغالب، وموطئة، وهي الجامدة الموصوفة نحو ﴿ فتمثل لها بشرا سويا﴾ (١) فإنما ذكر ـ بشرا ـ توطئة لذكر ـ سويا.

وتنقسم بحسب الزمان إلى ثلاثة. مقارنة، وهو الغالب، ومقدرة، وهي المستقبلة نحو ﴿ادخلوها خالدين﴾ ومحكية _ وهي الماضي نحو جاء زيد أمس راكبا.

وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين، مبينة، وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضاً، ومؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة مؤكدة لعاملها نحر ولى مدبرا، ومؤكدة لعااحها نحو جاء القوم طرا، ومؤكدة لملمون الجملة نحر زيد أبوك عطوفا، وبما يشكل قولهم: جاء زيد والشمس طالعة، فإن الجملة الإسمية حال مع أنها لا تحل إلى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي مؤكدة، فقال ابن جني تأويلها ـ جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئة، يعني فهي كالحال والمنعت السببين، كمررت بالدار قائها سكانها، وبرحل قائم خلهانه، وقال ابن حمرون؛ هي مؤولة بمبكراً ونحوه.

قاعدة ما يجوز أن يأتي حالا يجي، صلة للنكرة

قال ابن يعيش: كل ما جاز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا، ألا ترى أن الفعل المستقبل يكون صفة للنكرة نحى هذا رجل سيكتب، ولا يجوز أن يقم حالا.

⁽١) سورة مرم: آية ١٧.

ضابط ما يعمل في الحال

جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال، إلا كان وأخوانها، وعسى على الأصح فيها.

قاعدة الحال شبهة بالظرف

الحال شبيهة بالظرف، قال ابن كيسان ولذا أغنت عن الخبر في ضربي زيداً قائبًا.

باب التمييز

قال ابن الطراوة الإبهام الذي يفسره التمييز إما في الجنس نحو عشرون رجلا، أو البعض نحو أحسن الناس وجها، أو الحال نحو أحسنهم أدبا، أو السب نحو أحسنهم عبدا.

قال ابن هشام في تذكرته فهو كالبدل في أقسامه الثلاثة، والقسان الأخيران نظيرهما بدل الاشتال، ويـوضـح الأول أن الإفسراد في موضـع الجمع، فرجل في موضع رجال، فالعشرون نفس الرجال.

ضابط

المواضع التي يأتي فيها التمييز المنتصب عن تمام الكلام

قال ابن الصائغ في (تذكرته): التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز أن يأتي بعد كل كلام ينطوي على شيء مبهم إلا في موضعين.

أحدها: أن يؤدي إلى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا، إذا جعلت رجلا _ تمييزاً لما انطوى عليه الكلام المتقدم من إبهام الفاعل، وذلك أن الكلام مني على حذف العامل فذكره تفسيراً آخره متدافع لأن ما حذف لا يدكر، وقد ذهب إلى إجازته بعض النصويين، وقد يتخرج عليه قوال الراج:

يبسط للأضياف وجهمأ رحبأ بسمط ذراعين لعظمم كلبا

فيكون قد نوى بالمصدر بناؤه للمفعول، والتقدير بسطا مثل ما بسط ذراعان، ويحتمل هذا البيت غير هذا، وهو أن يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم.

والموضع الثاني أن يؤدي إلى إخراج اللفظ عن أصل وضعه نحو قولك ادهنت زيتا لا يجوز انتصاب زيت على التمبيز، إذ الأصل ـ ادهنت بزيت ـ فلو نصب على التمبيز لأدى إلى حذف حرف الجر والتزام التنكير في الامم ونصبه بعد إن لم يكن كذلك، وكل ذلك إخراج اللفظ عن أصل وضعه، ويوقف فيا ورد من ذلك على الساع، والذي ورد منه قولهم امتلاً الإناء ماء، وتفقاً زيد شحاً، والدليل على أن ذلك نصب على التمبيز التزام التنكير ووجوب التأخير بإجاع ـ انتهى.

باب حروف الجو تقسيم

قال ابن الخباز حروف الجر ثلاثة أقسام.

قسم يلزم الحرفية وهو: من، وفي، وإلى، وحتى، ورب، واللام، والواو، والتاء، والباء.

وقسم يكون اسماً وحرفاً وهي: على، وعن، والكاف، ومذ.

وقسم يكون فعلاً وحرفاً وهو: حاشا، وعدا، وخلا. قال: ولولا، وكي في القسم الأول، ومع، من القسم الثاني، وحكي عن أبي الحسن أنه قال بلي إذا جرت حرف جر _ انتهى.

وقال ابن عصفورا في (شرح الجمل) حروف الجر تنقسم أربعة أقسام: قسم لا يستعمل إلا حرفاً.

وقسم يستعمل حرفاً واسماً وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه.

وقسم يستعمل حرفاً وفعلاً وهو حاشا وخلا.

وقسم يستعمل حرفاً واسهاً وفعلاً وهو على.

قاعدة الأصل في الجر

الأصل في الجر حروف الجر لأن المضاف مردود في التأويل إليه، ذكره ابن الخباز في (شرح الدرة).

ضابط

تقسيم حروف الجر بالنسبة إلى عملها

قال ابن هشام في (تعليقه): حروف الجر عشرون حرفاً ثلاثة لا تجر إلا في الاستثناء وهي: حاشا، وخلا، وعدا: وثلاثة لا تجر إلا شذوذاً وهي لعل، وكي، ومتى. وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهي، من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام. والسبعة الباقية لا تجر إلا الظاهر وهي تنقسم إلى أربعة أقسام.

قسم لا يجر إلا الزمان وهو مذ، ومنذ.

وقسم لا يجر إلا النكرات وهو، رب.

وقسم لا يجر إلا لفظي الجلالة ورب وهو التاء.

وقسم يجر كل ظاهر وهو الباقي.

(فائدة) الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين، ذكره ابن الخباز وغيره.

(فائدة) قال ابن الدهان في الغرة: (من) أقوى حروف الجر، ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند.

قاعدة

الأصل في حروف القسم

قال: أصل حروف القسم الباء، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله لتفعلن، ودخولها على الضمير نحو بك لأفعلن، واستعالها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد. فائدة _ تعلق حروف الجر بالفعل: قال ابن فلاح في المغنى تعلق حروف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان، تعلق المفعول به، وتعلق المفعول له كجنتك للسمن واللبن، وتعلق الظرف كأقمت بمكة، وتعلق الحال كخوج بعشيرته، وتعلق المفعول معه نحو ما زلت بزيد حتى ذهب، وتعلق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا زيد، لأنها نائبة عن إلا والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به، فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به، فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به، وتعلق التمسيد نحو (يا سيداً ما أنت من سيد).

فائدة ـ القول في ربما: في (تذكرة) ابن الصائغ قال: نقلت من مجموع بخط ابن الرماح (ربما) على ثلاثة أوجه: أحدها أن ما كافة كما قال: فإن يمس مهجور الفناء فريما أقام به بعد الوفود وفود وغير كافة:

ماوى يسا ربتمسا غسارة شعسواء كساللسذهمة بسالميم ونكرة موصوفة (ربما تكره النفوس من الأمر)، ويحتمل الثلاثة قوله:

لقد رزئت كعب بن عـوف وربما فتى لم يكن يـرضى بشيء يضيمهـا

فتى مرفوع بما يفسره يضيمها؛ لأن ربما صارت مختصة بالفعل كإذا وإن، تقديره لم يرض فتى لم يكن يرضى، أو لم يكن فتى قرضى، أو مفعول بإضار فعل تقديره وربما رزئت فتى لم يكن يرضى، أو مفعول برزئت المذكور، وفي هذه الأوجه كافة، أو تجعل زائدة وفتى محله جر، أو نكرة موصوفة، أي رب شيء فتى لم يكن يرضى.

باب الإضافة

قاعدة

قال في (السبط) ما لا يمكن تنكيره من المعارف كالمضمرات وأساء الإشارة لا تحوز إضافته لملازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعاً، وأما الأعلام فالقياس عدم إضافتها وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضعي عن التمريف بالقرينة الزائدة، والاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك النكرات الذي هو مقصود الواضع، وليس الاشتراك في الأعلام مقصوداً للواضع، فإن النكرات تشترك في حقيقة واحدة، والأعلام تشترك في اللفظ على النكرات، ولذلك كان الزيدان يدل على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة، والرجلان يدل على الاشتراك في الاسم والحقيقة، وقد جاء إدخال اللام عليها وإضافتها إلحاقاً للاشتراك الاتفاقى بالاشتراك الوضعي، وكأنه تخيل في تنكيرها اشتراكها في مسمى هذا اللفظ، فإذا اتفق جماعة اسم كل واحد منهم زيد فكل واحد منهم فرد من يسمى بزيد، فلهذا القدر من التنكير صح تعريفه باللام وإضافته في قوله (باعد أم العمر من أسيرها) وقوله (علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم) واجتمع اللام والإضافة في قوله: وقد كان منهم حاجب وابن مامة أبو جندل والزيـد زيـد المعـارك قال والإضافة في الأعلام أكثر من تعريف اللام، وإنما كثرت ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين.

أحدهها: التأنيس بكثرة الأعلام المسهاة بالمضاف والمضاف إليه كعبد الله وعبدالرحن، والكني، فلم تكن الإضافة والعلم متنافيني.

والثاني: أنه قد عهد من الإضافة عدم التعريف بها في المنفصلة فلم تستنكر كاستنكار دخول اللام التي لا يكون ما تدخل عليه نكرة وإن وجد، كأرسلها العراك، وأدخلوا الأول فالأول فهو قليل بالنسبة إلى الإضافة اللفظية التي لا تفيد التعريف.

قاعدة

إضافة العلم

قال ابن يعيش: إذا أضفت العلم سلبته تعريف العلمية وكسوته بعد تعريفاً إضافياً، وجرى مجرى أخيك وغلامك في تعريفها بالإضافة كقوله (علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم) قال وإذا أضيف العلم إلى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية، كما إذا أضيف إلى غير اللقب وصار التعريف بالإضافة.

قاعدة إضافة الأساء إلى الأفعال

قال ابن السراج في (الأصول): الأصل والقياس وأن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أساء الزمان بالإضافة إلى الأفعال لأن الزمان مضارع للفعل، لأن الفعل له بني، وصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدلالة عليها.

ضابط أقسام الأساء في الاضافة

الأساء في الإضافة أقسام.

الأول: ما يلزم الإضافة فلا يكاد يستعمل مفرداً، وذلك ظروف وغير ظروف، فمن الظروف الجهات الست، وهي فوق وتحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحدة وعند ولدن ولداً وبين ووسط وسوى ومع ودون وإذ وإذا وحيث. ومن غير الظزوف: مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدا وقاب وقيس وأي وبعض وكل وكلا وكلتا وذوو مؤنثة ومثناة ومجموعة، وأولو وأولات وقد وقط وحسب، ذكر لك كله في (المفصل).

والثاني: ما لا يضاف أصلاً كمذ ومنذ إذا وليها مرفوع أو فعل، والمضمرات وأسهاء الإشارة والموصولات سوى أي، وأسهاء الأفعال، وكم وكاين.

الثالث: ما يضاف ويفرد وهو غالب الأساء.

قاعدة تصح الاضافة لأدنى ملابسة

الإضافة تصح بأدنى ملابسة نحو قولك لقيته في طريقي، أضفت الطريق إليك بمجرد مرورك فيه، ومثله قول أحد حاملي الخشبة خذ طرفك، أضاف الطرف إليه بملابسته إياه في حال الحمل، وقول الشاهر:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب

أضاف الكوكب إليها لجدها في عملها عنــد طلـوهــه، ذكــر ذلـك في (المفصل) وشروحه.

ضابط

ما يضاف إلى الجملة من ظروف المكان

قال ابن النحاس في (التعليقة) ليس في ظروف المكان ما يضاف إلى الجملة غير حيث لما أبهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال إبهامها إلى إضافتها لجملة كإذ وإذا في الزمان.

ضابط ما يكتسبه الاسم بالاضافة

قال ابن هشام في (المغنى): الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة. أحدها: التمريف كغلام زيد.

الثاني: التخصيص كغلام رجل.

الثالث: التخفيف كضارب زيد.

الرابع: إزالة القبح أو التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه، فإن الوجه إن رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإن نصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي.

الخامس: تذكير المؤنث نحو ﴿إن رحة الله قريب﴾ (١).

السادس: تأنيث المذكر نحو قطعت بعض أصابعه.

السابع: الظرفية نحو ﴿ تَوْتِي أَكُلُهَا كُلُّ حَينَ ﴾ (٣٠ .

الثامن: المصدرية نحو ﴿أي منقلب ينقلبون﴾ (٣).

التاسع: وجوب الصدر نحو غلام من عندك، وصبيحة أي يوم سقرك.

العاشر: البناء في المبهم، نحو غير ومثل ودون، والزمن المبهم المضاف إلى إذ أو فعل مبني. وهذا الفصل أخذه ابن هشام من كتاب (نظم الفرائد وحصر الشرائد) للمهلمي، وقال المهلمي في نظم ذلك:

خصال في الإضافة يكتسبها الـ مضاف من المضاف إليه عشر

⁽١) سورة الأعراف: آية ٥٦.

⁽٢) سورة إبراهيم: آية ٢٥.

⁽٣) سورة الشعراء: آية ٢٢٧.

بناء م تـــذكير وظـــرف ومعنى الجنس والتأنيث تقرو وتعريف وتنكيــر وشــرط والاستفهـام والحــدث المقــر

وذكر في الشرح أنه أراد بالاستفهام مسألة غلام من عندك؟ وبالحدث المصدرية، وبالجنس قولك أي رجل يأتيني فله درهم، وبالشرط غلام من تفرب اضرب، وبالتنكير قولك هذا زيد رجل وهذا زيد الفقيه لا زيد الأمير، لأنك لم تضفه حتى سلبته التعريف في النية للاشتراك العارض في السمية، وهذه الثلاثة لم يذكرها ابن هشام، وذكر بدلها التخصيص والتخفيف وإزالة القبح والتجوز، ولم يدكر المهلبي هذه الثلاثة، ومسألة اكتساب التنكير من الإضافة في فاية الحسن وهي سلب تعريف العلمية وقد تقدم تحقيق ذلك في أول الباب. وقلت أنا:

أحلتها الإضافة فوق عشر وتخفيف كضارب عبد عمرو والاستفهام فانتسبا لعسدر وسلب للمعارف شبه نكس فخذ نظاً يحاكسي عقسد در

ويكتسب المضاف فخذ أموراً فتعريف وتخصيص بنساء وترك القبح والتجويسز شرط وتمذكير وتسأنيسث وظسرف ومعنسى الجنس والخدث المعسر

وقال ابن هشام في (تذكرته): في اكتساب التأنيث قد بسط الناس فقد فقالوا إنه منحصر في أربعة أقسام.

قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث في المعنى وتلفظ بالثاني وأنت تريده نحو قطعت بعض أصابعه و (إذا بعض السنين تعوقتنا) و ﴿ يلتقطه بعض السيارة ﴾ ^(۱).

وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثاني وأنت تريده، إلا أنه ليس مؤنثاً،

⁽١) سورة يوسف: آية ١٠.

وذلك نحو شرق صدر القناة، وقلنا إنه غير مؤنث لأن صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الأصابع فإنه يكون أصابع.

وقسم تلفظ بالثاني وأنت تريده، إلا أنه لا بعض ولا مؤنث، نحو اجتمعت أهل الهامة.

والقسم الرابع، زاده الفارسي: وهو أن يكون المضاف كلا للمؤنث كقوله:

ولهـت عليـه كــل معصفــة هــو جـاء ليــس للبهــازيــن فأنث كلا لأنه المعصفات.

فائدة: قال بعضهم:

باب المصدر

قال ابن هشام في (تذكرته): المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل نحو ﴿ماءكم غورا﴾ (١) والمفعول به نحو ﴿ هذا خلق الله﴾ والمصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل، نحو عسى زيد أن يقوم، والمفعول نحو ﴿ وما كان هذا القرآن أن يفتري﴾ (١).

(فائدة) قال ابن هشام في (تذكرته): قال الجرجاني أقوى إعمال المصدر منونا لأنه نكرة كالفعل، ثم مضافاً لأن إضافته في نية الانفصال فهو نكرة أيضاً، ودونها ما في أل.

⁽١) سورة الملك: آية ٣٠.

⁽٢) سورة يونس: آية ٣٧.

باب اسم الفاعل قاعدة

قال ابن السراج (في الأصول): كل ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو حسن وحسان فإن الأجود فيه أن تقول مررت برجل حسان قومه، من قبل أن هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع، ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد المفرد، وما كان يجمع بالواو والنون نحو منطلقين فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدم، فتقول مررت برجل منطلق قومه.

باب التعجب

قول البصريين في أحسن بزيد يلزم منه شذوذ من أوجه:

أحدها: استعمال أفعل للصيرورة قياساً وليس بقياس، وإنما قلنا ذلك لأن عندهم أن أفعل أصله أفعل بمعنى صار كذا.

الثاني: وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الأمر بغير لام.

الثالث: جعلهم الأمر بمعنى الخبر.

الرابع: حذف الفاعل في و أسمع بهم وأبصر ، نقله من تعاليق ابن هشام.

باب أفعل التفضيل قاعدة

ما صح فيه ما أفعله صح فيه أفعل به

قال ابن السراج في (الأصول) كل ما قلت فيه ما أفعله قلت فيه أفعل به، وهذا أفعل من هذا، وما لم تقل فيه ما أفعله لم تقل فيه هذا أفعل من هذا ولا أفعل به.

ضابط استعال أفعل التفضيل

قال ابن هشام في (تذكرته) قولهم إن أفعل التفضيل يستعمل مضافاً وبأل وبمن، يستثنى من استعماله بأل خير وشر فإني لم أرهما استعملا بأل للتفضيل.

باب أساء الأفعال

قال ابن هشام في (تذكرته): اعلم أن ها وما وهاؤم نادر في العربية لا نظير له، ألا ترى أن غيره من صه ومه لا يظهر فيه الضمير البتة، وهو مع ندوره غير شاذ في الاستمال ففي التنزيل ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾(١).

باب النعت ضابط جلة ما يوصف به

قال في (البسيط): جملة ما يوصف به ثمانية أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وهذه الثلاثة هي الأصل في الصفات لأنها التي تدخل في حد الصفة لأنها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود، وذلك لأن الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم، وإنما يحصل الفوق بالمعاني القائمة بالذوات والمعاني هي المصادر، وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر، فهي التي توجد المعاني فيها.

والرابع: المنسوب كمكي وكوفي وهو في معنى اسم المفعول.

⁽١) سورة الحاقة: آية ١٩.

والخامس: الوصف بذي التي بمعنى صاحب. والسادس: الوصف بالمصدر كرجل عدل، وهو سماعي. والسابع: ما ورد من المسموع غيره كمررت برجل أيّ رجل والثامن: الوصف بالجملة.

ضابط أقسام الأمهاء بالنسبة إلى الوصف

قال في (البسيط): الأسهاء في الوصف على أربعة أقسام: ما يوصف ويوصف به، وهو اسم الإشارة، والمعرف بأل، والمضاف إلى واحد من المعارف إذا كان متصفاً بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثوافي الكنى، واللهم عند سيبويه، وما أوغل من الاسم في شبه الحرف، كأين وكم وكيف، والمضمرات، وما أحسن قول الشاعر:

أضمرت في القلب هوي شادن مشتغل بالنحو لا ينصف وصفت ما أضمرت يوماً له فقال في المضمر لا يـوصف

وما يوصف ولا يوصف به، وهو الأعلام، وما يوصف به ولا يوصف وهو الجمل.

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل): الأسهاء تنقسم أربعة أقسام.

قسم لا ينعت ولا ينعت به، وهو اسم الشرط واسم الاستفهام والمضمر وكل اسم متوغل في البناء وهو ما ليس بمعرب في الأصل ما عدا الأسهاء الموصولة وأسهاء الإشارة.

وقسم ينعت به ولا ينعت، وهو ما لا يستعمل من الأسهاء تابعاً، نحو بسن

وليطان ونائع من قولهم حسن بسن وشيطان ليطان وجائع نائع، وهي محفوظة لا يقاس عليها.

وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وما كان من الأسهاء لبس بمشتق ولا في حكمه نحو ثوب وحائط، وما أشبه ذلك.

وقسم ينعت وينعت به وهو ما بقي من الأسهاء.

وقال ابن هشام في (تذكرته) المعارف أقسام.

قسم لا ينعت بشيء وهو المضمر.

وقسم ينعت بشيء واحد وهو اسم الإشارة خاصة ينعت بما فيه أل خاصة.

وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه أل ينعت بما فيه أل أو بمضاف إلى ما فيه أل.

وقسم ينعت بثلاتة أشياء وهو شيئان أحدها العلم ينعت بما فيه أل وبمضاف وبالإشارة، والتــاني المضــاف ينعــت بمضــاف مثلـه وبما فيــه أل وبالإشارة.

تقسيم تبعية الصفة لموصوفها في الاعراب

قال في (البسيط) تبعية الصفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام، ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير، وهو كل معرب ليس له موضع من الإعراب يخالف لفظه، وما يتبع الموصوف على محله لا غير، وهو جميع المبنيات التي أوخلت في شبه الحرف كالإشارة وأمس والمركب من الأعداد وما لا يتصرف في الجر، وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محله وهو أربعة أنواع اسم لا والمنادى وما أضيف إليه المصدر واسم الفاعل.

باب التوكيد تأكيد الضمير بضمير

قال ابن النحاس في (التعليقة) قاعدة: الضمير إذا أكد بضمير كان الضمير الثاني المؤكد من ضمائر الرفع لا غير، سواء كان الضمير الأول المؤكد مرفوعاً أو منصوباً أومجروراً، نحو قمت أنا ورأيتك أنت ومررت به هو.

فائدة موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظي: قال ابن هشام في (تذكرته) لنا موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظي، وذلك قولك احذر الأسد، لا يحوز لك في هذا الكلام أن تكور الاسم المحذر منه، لئلا يجتمع البدل والمبدل منه، لأنهم جعلوا التكوار نائباً من الفعل.

فائدة ـ التأكيد اللفظي أوسع من المعنوي: قال الأندلسي: التأكيد اللفظي أوسع عن المعنوي: قال الأندلسي: التأكيد اللفظي أوسع مجالا من التأكيد المعنوي لأنه يدخل في المفردات الثلاث وفي الجمل ولا يتقيد بمظهراً أو مضمر معرفة أو نكرة، بل يجوز مطلقاً، إلا أن السياع في بعضها أكثر، فلا يكاد يسمع أو ينقل إن إن زيداً قائم وإنما أكثر ما يأتى في تكوير الاسم أو الجملة.

ضابط أقسام الامم بالنسبة إلى التوكيد

قال ابن الدهان في (الغرة): الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام. قسم يوصف ويؤكد كزيد والرجل.

وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل.

وقسم يؤكد ولا يوصف كالمضمر.

قاعدة

اجتاع ألفاظ التوكيد

قال ابن هشام في (تذكرته): إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس فالمين فكل فأجم فأكتع فأبصع فأبتم، وأنت مخير بين أبتع وأبصع فأيها شتت قدمته، فإن حذفت النفس أتيت بما بعدها مرتباً، أو العين فكذلك، أو كلا فكذلك، أو أجم لم تأت بأكتع وما بعده، لأن ذلك تأكيد لأجم فلا يؤتى به دونها، ذكره ابن عصفور في (شرح الجمل).

باب العطف أقسام العطف

أحدها: المطف على اللفظ وهو الأصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد لإلا الرفع عطفاً على الموضع، لأن من الزائدة لا تعمل في المعارف، وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جيماً، نحو ما زيد قائماً (لكن) أو (بل) قاعد، لأن في العطف على اللفظ إعمال ما في المجب، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضهار مبتداً.

الثاني: العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب، وله ثلاثة شروط.

أحدها: إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح، فلا يجوز مررت بزيد وعمراً لأنه لا بجوز مررت عمراً.

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز هذا الضارب زيد

وأخيه، لأن الوصف المستوفي لشروط العمل، الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل.

الثالث: وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل، فلا يجوز أن زيداً وعمرو قائهان، لأن الطالت لرفع عمرو هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول أن.

الثالث: العطف على التوهم نحو ليس زيد قائباً ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك.

قاعدة انفراد الواو عن أخواتها باحكام

الواو أصل حروف العطف ولهذا انفردت عن سـائــر حــروف العطــف بأحكام.

> أحدها: احتال معطوفها للمعية والتقدم والتأخر. الثانى: اقترانها بإما نحو ﴿إما شاكرا وإما كفوراً﴾ (٣).

الثالث: اقترانها بلا إن سبقت ينفي ولم يقصد المعية، نحو ما قام زيد ولا عمرو، ليفيد أن الفعل منفي عنها في حالة الاجتاع والافتراق، وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها، فلا يجوز قام زيد ولا عمرو، ولا ما اختصم زيد ولا عمرو.

الرابع: اقترانها بلكن نحو ﴿ولكن رسول الله﴾ (١).

⁽١) سورة الأحزاب آية ٤.

⁽٢) سورة الإنسان: آية ٣.

الخامس: عطف المفرد السببي على الأجنبي عنـد الاحتيـاج إلى الربـط كمرت برجل قام زيد وأخوه.

السادس: عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرون.

السابع: عطف الصفــات المفــرقــة مــع اجتماع منعــوتها نحو (على ربعين مسلوب وبال ئي).

الثامن: عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو (فقدان مثل محمد ومحمد).

التاسع: عطف مالا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو.

العاشر والحادي عشر: عطف العام على الخاص وبالمكس نحو ﴿ رب اغفر له و للمؤمنين والمؤمنيات ﴾ (١) ﴿ وملائكته وجبريل وميكال ﴾ (١) ويشاركها في هذا الحكم الأخير (حتى) كات الناس حتى الأنبياء، فإنها عاطفة خاصا على عام.

الثاني عشر: عطف عامل حذف وبتي معموله على عامل آخر يجمعها معنى واحد نحو (وزججن الحواجب والميونا) أي وكحلن الميون والجام بينها التحسين.

الثالث عشر: عطف الشيء على مرادفه نحو (وألفي قولها كذبا ومينا).

الرابع عشر: عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله (عليك ورحمة الله السلام).

الخامس عشر: عطف المخفوض على الجوار نحو ﴿ وامسحوا برءوسكم وأرجاكم ﴾ (٢).

⁽١) سورة نوح: آية ٢٨.

⁽٢) سورة البقرة: آية ٩٨.

⁽٣) سورة المائدة: آية ٦.

السادس عشر: ذكر أبو علي الفارسي أن عطف الجملة الإسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر الحروف، نقله عنه ابن جني في (سر الصناعة)، وفي (تذكرة) ابن الصائغ عن (شرح الجمل) للأعلم: أصل حروف المعلف الواو ولا تدل على أكثر من الجمع والاشتراك، وأما غيرها فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد كالترتيب والمهلة والشك والإضراب والاسندراك والنفي، فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب، والمفرد أصل المركب.

ضابط حروف تعطف بشروط

قال ابن هشام في (تذكرته) من حروف العطف ما لا يعطف إلا بعد شيء خاص وهو (أم) بعد همزة الاستفهام.

ومنها مالا يعطف إلا بعد شيئين وهو (لكن) بعد النفي والنهي خاصة. ومنها مالا يعطف إلا بعد ثلاث وهو (لا) بعد النداء والأمر والإيجاب. ومنها مالا يعطف إلا بعد أربعة وهو (بل) بعد النفي والنهي والإثبات والأمر.

ضابط اقسام حروف العطف

قال ابن الخباز حروف العطف أربعة أقسام.

قسم يشرك بين الأول والثاني في الإعراب والحكم وهو الواو والفاء وثم وحتى.

وقسم يجعل الحكم للأول فقط وهو ولاء.

وقسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن. وقسم بجعل الحكم لأحدها لا بعينه وهو إما، واو، وأم.

ضابط ما يتقدم على متبوعه في التوابع

قال ابن هشام في (تذكرته): ليس في التوابع ما يتقدم على متبوعه إلا المعطوف بالواو لأنها لا ترتب.

فائدة متى يجوز الضمير المنفصل على الظاهر؛ قال الأبذي في (رح الجزولية)؛ لا يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ويجوز فيا عدا ذلك. قال ابن الصائغ في (تذكرته)؛ وأورد شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف على قوله تعالى ﴿ولقد وصينا الذين أوتبوا الكتباب من قبلكم وإياكم﴾ (ا) قبال ابن المسائغ ويناكم في أن ينبغي أن ينظر في علة منع ذلك حتى يتخلص هل هذا داخل تحت منعه فلا يلتفت إليه، أو ليس بداخل فيدور الحكم مع العلة، والذي يظهر من التعليل أن الواو لما كانت لمطلق الجمع فكان المطوف مباشراً بالعمل، ولا يجوز المحل في الضمير وهو منفصل مع إمكان اتصاله، أما في غير الواو فليس الأمر معها كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو، وقوله تعلى ﴿وإنا أو إياكم لعل هدى﴾ (ا) فتجيء إلى الآيتن فنجد المكانين تعالى ﴿وإنا أو إياكم لعل هدى ﴾ (ا) فتجيء إلى الآيتن فنجد المكانين مكاني، ثم لأن المقصود وكذلك الآية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين من حجة شرفها والبداءة بما هو أشفع في الرد على فاعل ذلك، وإذا تلخص

⁽١) سورة النساء: آية ١٣١.

⁽٢) سورة المنحنة: آية ١.

٣١) سورة سبأ: آية ٢٤.

ذلك، لم يكن فيهما رد على الأبذي ويحمل المنع على ما إذا لم يقصد بتقديم احد المتعاطفين معنى ما، وهذا تأويـل حسـن لكلامـه مـوافـق للصنـاعـة وقواعدها _ انتهى.

فائدة .. في اقسام الواوات: قال بعضهم:

وممتحسن يسومسا ليهضمني هضها فقسمتها عشرون ضربا تتابعت فدونكها إني لأرسمها رسها فسأصل وإضهار وجمع وزائسد ورب ومم قد نــابــت الواو عنهما وواوك للإطلاق والواو ألحقست وواو أتست بعبد الضمير لغبائب وواو الهجـــا والحال واسم لما لـــه وساسان من دون الجمال به يسمــى وواوك في تكسير دار وواو إذ

عن الواو كم قسم نظمت له نظما وعطف وواو الرفع في الستــة الاسها وواوك في الأيمان فاستمم العلما وواو بمعنى أو قندوننك والحزمنا وواوك في الجمع الذي يورث السقها وواو ابتسداء ثم عسدى بها ثما

باب عطف السان

قال الأعلم (في شرح الجمل): هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون.

> قاعدة عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترك قال الأعلم عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترك.

باب البدل

قال في (البسيط): تنحصر مسائل البدل في اثنين وثلاثين مسئلة، وذلك لأن البدل أربعة، وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير أربعة، وبما وباعتبار الإظهار والإضار أربعة، وتمانية في أربعة باثنين وثلاثين وأمثلتها بجلة جاءني زيد أخوك، ضربت زيدا رأسه، أهجبني زيد علمه، رأيت زيدا الحيار، جاءني رجل علم له ضربت رجلا يدا له، أهجبني رجل علم له ضربت ربعلا حارا. كرهت زيدا غلاما لك. ضربت زيدا يدا له، أهجبني رجل علمه، رأيت ربحل الحيار، قام زيد أخوك، ضربت رجلا رأسه، أهجبني رجل علمه، رأيت ربحل الحيار، قام زيد أخوك، ضربت ربعلا وأسه، يد زيد قطعته إياه، ضربت زيدا إياه، ضربته زيدا. أعجبني يدز رأسه، يد زيد قطعته إياها، الرغيف أكلته الذه، نلث الرغيف اكلت الرغيف إياه، أعجبني زيد علمه، جهل الزيدين كرهتها إياه، زيد كرهته جهله، جهل زيد كرهت زيدا إياه، زيد كرهته أياه، زيد كرهت زيدا إياه، حاره، ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه، ويد كرهت زيدا إياه، داره، ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه، جهل زيد كرهت زيدا إياه، الحيار، ثلث الرغيف أكلت الرغيف أياه، جهل زيد كرهت زيدا إياه، الحيار، ثلث الرغيف أكلت الرغيف أكلت الرغيف أكلت الرغيف اياه، جهل زيد كرهت زيدا إياه، الحيار، ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه، جهل زيد كرهت زيدا إياه.

فائدة _ البدل على نية تكرار العامل: قال الأعام في (شرح الجمل) الدليل على أن البدل على نية تكرار العامل ثلاثة أدلة، شرعي، ولغوي وقياسي، فالشرعي قوله تعلى ﴿اتبعوا المرسلين اتبعوا﴾ (١) الآية دوقال الملاء الذين استكبروا اللذين استضعفوا لمن آمن منهم، واللغوي قول الشاعر: إذا مسا مسات ميست مسن تمم فسرك أن يعيش فجسي، بسزاد بخبسز أو بتمسر أو بسمسسن أو الشيء الملفسف في البجساد والقياس يا أخانا زيد، لو كان في غير نية النداء، لقال يا أخانا زيدا،

⁽١) سورة يس: آية ٢٠.

(فائدة) قال ابن الصائع في (تذكرته) نقلت من خط ابن الرماح: لا يخلو البدل أن يكون توكيدا أو بيانا أو استدراكاً، فالبعض والاشتال يكونان توكيدا وبياناً والغلط والبداء والنسيان لا يكون إلا استدراكاً، فالتوكيد في الناس حج البيت من الشهر الحرام قتال فيه (۱) ﴿ وته على الناس حج البيت من استطاع ﴾ (۱) والبيان أحجبتني الجارية وجهها أو عقلها.

باب النداء

قاعدة

قال في (المفصل) لا ينادي ما فيه الألف واللام إلا الله وحده، لأنمها لا يفارقانه.

قاعدة يا أصل حروف النداء

أصل حروف النداء (يا) ولهذا كانت أكثر أحرفه استمالاً ، ولا يقدر عند الحذف سواها ، ولا ينادى اسم الله عز وجل واسم المستغاث وأيها وأيتها إلا بها ، ولا المندوب إلا بها أو بوا ، وفي (شرح الفصول) لابن أياز : قال النحاة (يا) أم الباب ولها خسة أوجه من التصرف.

أولها: نداء القريب والبعيد بها.

وثانيها: وقوعها في باب الاستغاثة دون غيرها.

وثالثها: وقوعها في باب الندبة.

⁽١) سورة التوبة: آية ٢١٧.

⁽٢) سورة آل عمران: آية ٩٧.

ورابعها: دخولها على أي.

وخامسها: أن القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه غيرها.

(فائدة) قال الجزولي: إذا رفعت الأول من نحو يا زيد عمرو فتنصب الثاني من أربعة أوجه، وزاد بعضهم خامسا، وهي البدل وعطف البيان والنعت على تأويل الاشتقاق والنداء المستأنف وإضهار أهني، وأضعفها النعت وهو الذي أسقطه لأن العلم لا ينعت به، فإذا نصبت الأول فتنصبه من وجه واحد على أنه منادى مضاف على تأويلين، إما إلى محذوف دل عليه ما أضيف إليه الثاني وتنصب الثاني على ما كنت تنصبه مع الرفع من الأوجه الخمسة، والتأويل الثاني أن يكون مضافا إلى ما بعد الثاني ويكون توكيد الأول مقحها بينه وبين ما أضيف إليه.

ضابط أقسام الأسهاء بالنسبة إلى ندائها

قال ابن الدهان في (الغرة): الأسهاء على ضربين، ضرب ينادى، وضرب لا ينادي. فالذي ينادي على ثلاثة مراتب، مرتبة لا بد من وجود (يا) معها نحو النكرة وأسهاء الإشارة عندنا، ومرتبة لا بد من حذف (يا) معها وهو اللهم (وأي) في قولك اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، وضرب يجوز فيه الأمران.

(فائدة) قال ابن هشام في (تذكرته) لا يجوز عندي نداء اسم الله إلا (بيا).

ضابط تابع المنادی المبنی

في (تذكرة) ابن هشام _ تابع المنادى المبني على خسة أقسام.

قسم يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذي ليس بأل. وقسم يجب اتباعه على اللفظ وهو أي.

الإشارة.

وقسم على تقديرين يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل، وهو اسم

وقسم يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحـل مطلقـا وهــو النعـت والتوكيد، وعطف البيان المفردة مطلقا، والنسق المفرد الذي بأل.

وقسم يحكم له بحكم المنادى المستقل، وهو البدل والنسق الذي بغير أل.

ضابط حذف حرف النداء

قال ابن فلاح في (المغني): يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى إلا في خسة مواضع النكرة المقصودة والنكرة المبهمة واسم الإشارة عنىد البصريين والمستفاث والمندوب، انتهى. وزاد ابن مالك المضمر.

وفي (تذكرة) ابن الصائغ: حذف حرف النداء من الاسم الأعظم نص على منعه ابن معط في (درته) وعلل منع ذلك في (الدرة) أيضاً بالاشتباه وقرره ابن الخباز بأنه بعد حذف حرف النداء يشتبه المنادى بغير المنادى، واعترض عليه بأنك تقول الله اغفر لي فلا يقع فيه اشتباه ولبس.

قال ابن الصائغ: ولابن معط أن يقول لما وقع اللبس في بعض المواضع طرد الباب لئلا يخلف الحكم ـ انتهى. قال: والعلة في ذلك أنهم لما حذفو (يا) عوضوا الميم فكرهوا أن يقولوا له بالحذف لما فيه من حذف العوض والمعرض.

قال ابن الصائغ: يعني تعويضهم من حرف النداء دلنا على أنهم قصدوا أن لا يحذفوا الحرف بالكلية، وقد قال ابن النحاس في (صناعة الكتاب) ما نصه جواز ذلك، فإنه قال في قولك سبحان الله العظيم، أنه لا يجوز الجر على البدل من الكاف ويجوز النصب على القطع والرفع على تقدير يا الله ـ انتهى.

قاعدة الأصل في حذف حرف النداء

قال ابن النحاس في (التعليقة) أصل حذف حرف النداء في نداء الأعلام ثم كل ما أشبه العلم في كونه لا يجوز أن يكون وصفا لأي وليس مستغاثا به ولا مندوبا يجوز حذف حرف النداء معه.

باب الندبة

قال ابن یعیش الندبة نوع من النداء فکل مندوب منادی ولیس کل منادی مندوبا، إذ لیس کل ما ینادی یجوز ندبته، لأنه یجوز أن ینادی المنکور والمبهم، ولا یجوز ذلك في الندبة.

وقال الأبذي في (شرح الجزولية): المندوب يشرك المنادى في أحكام وينفرد بإلحاق الف الندبة.

باب الترخيم

قال المهلى:

إن اسمىاء تسبوالت عشرة لم تسرخه عند أهمل الخبرة مهمه تمت نعست بعسده والمضافان معما والنكسرة ثم شبه المضاف خمالسص والثلاثمي ومنسدوب التسرة بحمداً مضموء

فائدة ـ أكثر الأمهاء ترخيا: قال ابن فلاح في (المغني) قالوا أكثر ما رخت العرب ثلاثة أشياء وهي حارث ومالك وعامر.

باب الاختصاص

قال ابن يعيش: قد أجرت العرب أشياء اختصوها على طريقة النداء الاشتراكها في الاختصاص فاستعير لفظ أحدها للآخر من حيث شاركه في الاختصاص، كما أجروا التسوية بجرى الاستفهام إذ كانت التسوية موجودة في ظل الاستفهام، وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو، وأزيد أفضل أم خالد فالشيئان اللذان تسأل عنها قد استرى علمك فيها، ثم تقول ما أبالي أقمت أم قعدت، وسواء على أقمت أم تعدت، فأنت غير مستفهم وإن كان بلفظ الاستفهام لتشاركها في التسوية، لأن معنى قولك لا أبائي أفعلت أم لم تغمل، أي هما مستويان في علمي، فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكها في معنى التسوية، كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء لاشتراكها في معنى الاختصاص وإن لم يكن منادى ... انتهى.

قاعدة

مانصبته العرب في الاختصاص

قال ابن فلاح في (المغنى) قال أبو عمرو: إن العرب إنما نصبت في الاختصاص أربعة أشياء، وهي معشر وآل وأهل وبنو. ولا شك أن العرب قد نصبت في (الاختصاص) غيرها وعبارة ابن النحاس في (التعليقة) أكثر الأسهاء دخولا في هذا الباب هذه الأربعة.

باب العدد

قال في (البسيط): إدخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث للفرق وعدم الإلباس، قال وهذا من غريب لفتهم، لأن التاء علامة التأنيث وقد جعلت هنا علم المتذكر، قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله: الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان، وتبرز ربات الحجال بهائم الرجال. قال: ونظيره أنهم خصوا جع فعال في المؤنث بأفعل كذراع وأذرع، وفي المذكر بأفعلة كماد وأغمدة، كإلحاقهم علامة التأنيث في عدد المذكر وحذفها من عدد المؤنث. ومما وجهوا به مسئلة العدد قبل تعليقه على معدود مؤنث بالتاء لأنه جاعة والمعدود نوعان مذكر ومؤنث، فسبق المذكر لأنه الأصل إلى العلامة فأخذها ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامة له علامة، ومسئلة المبع انهم قصدوا أن يصير مع المذكر تأنيث لفظي ومع جع المؤنث تأنيث معنوي فيعتدلان لمقابلة الجمع بالجمع والتأنيث بالتأنيث.

فائدة .. هجر جانب الاثنين: قال ابن الحباز الاثنان هجر جانبه في موضعين.

الأول أن كسور الأعداد من الثلاثة إلى العشرة بنوا منها صيغ الجمع من ثلاثين إلى تسمين ولم يقولوا من الاثنين ثنيين. والثاني أن من الثلاثة إلى العشرة اشتقت من ألفاظها الكسور فقيل ثلث. وربع إلى العشر، ولم يقل في الاثنين ثني بل نصف، نقله ابن هشام في (تذكرته).

(فائدة) في (تذكرة ابن الصائغ) (اثنا عشر) كلمتان من وجه، ولذلك وقع الإعراب حشوا وكلمة من وجه أي مجموعها دال على شيء واحد وهو هذه الكمية.

(فائدة) وفيها أيضا العدد معلوم المقدار مجهول الصورة ولذلك جرى بجرى المبهم.

ضابط (ال) في العدد

قال ابن هشام في (تذكرته) والى في العدد على ثلاثة أقسام، تارة تدخل على الأول ولا يجوز غير ذلك، وهو العدد المركب نحو الثالث عشر، وتارة عليها الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خسائة الألف، وتارة عليها وهو العدد المعلوف نحو (إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب).

باب الإخبار بالذي والألف واللام ضابط

قال أبو حيان _ من النحويين من عد ما لا يصح أن يخبر عنه.

ومنهم من شرط في ما يصح الإخبار عنه شروطا، فالذي عد قال الذي لا يصح الإخبار عنه الفعل، والحرف، والجملة، والحال والتمبيز والظرف غمر المتمكن، والعامل دون معموله، والمضاف دون المضاف إليه، والموصوف دون صفته، والموصول دون صلته، واسم الشرط دون شرطه، والصفة والبدل وعظف البيان والتأكيد، وضمير الشأن والعائد إذا لم يكن غيره، والمسند إليه الفعل غير الختري ومفعوله، والمضاف إلى المائة، والمجرور برب وبله، وأيما رجل، وكيف وكم وأين، والمصدر الواقع موقع الحال، وفاعل نعم وبئس، وفاعل فعل التعجب، والملجرور بكاف التشبيه وبحتى وبمنذ، واسم الفعل واسم المفعول والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل، والمجرور بكل المضاف إلى مفرد، وأقل رجل وشبهه، واسم لا وخيرها، والاسم الذي ليس تحته معنى، والمصدر والظرف اللازمان للنصب، والاسم الذي إظهاره ثان عن إضاره، والاسم الذي لا فائدة في الإخبار عنه، والاسم المختص بالنفي، والمجرور في نحو كل شاة وسلختها ولا المعطوف في باب رب على مجرورها ولو كان مضافا للضمير نحو رب أخيه.

والذي شرط شروطا _ قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع هي اثنا عشر شرطاً، أن لا يكون تضمن حرف صدر، وأن يكون اسها متصرفا لا من المستعمل في النفي العام، وأن يكون مما يصح تعريفه لا مما دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات، وأن يكون في جلة خبرية، ولا يكون صفة. ولا بدلا، ولا عطف بيان، وأن لا يضمر على أن يفسر ما بعده. وأن لا يكون ضميراً رابطا، ولا مضافا إلى اسم رابط، وأن لا يكون من ضمير الجملة، ولا مصدراً خبره محذوف قد سدت الحال مسده _ انتهى.

قال: وفيه تداخل وينحصر في شرطين أحدهما أن يكون الاسم يصح مكانه مضمر، والثاني أن يكون يصح جعله خبراً للموصول.

ضابط ما يجوز الاخبار عنه

قال أبو حيان حصر بعضهم ما يجوز الإخبار عنه فقال يجوز في فاعل الفعل اللازم الخبري، وفي متعلق المتعدي بجميع ضروبه من متعد إلى اثنين وثلاثة، والمفعول الذي لم يسم فاعله، وفي باب كان وإن وما والمصدر والفارف المتمكنين، والمضاف إليه، وفي البدل والعطف، والمبتدأ والحبر، والمضمر، وحادي عشر وبابه، وفي باب الإعمال، والمصدر التأثب، والعامل والمعمول من الأسماء، وأشياء مركبة من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والاستفهام.

ضابط الفرق بين أل والذي في الاخبار

زعم أبو علي وغيره: أن كل ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالذي، وقال أبو حيان (الذي) أعم في باب الإخبار لأنها تدخل على الجملة الإسمية والفعلية، وأل لا تدخل إلا على الجملة المصدرة بفعل متصرف مثبت، قال وذكر الأخفش موضعا يصلح لأل ولا يصلح للذي قال تقول ـ مررت بالقائم أبواه لا القاعدين، ولو قلت مررت بالتي قعد أبواها لا التي قاما، لم يصح، فإذا أخبرت عن زيد في قولك قامت جارتا زيد لا قمدتا، قلت القائم جارتا لا القاعدتان زيد، ولو قلت الذي قامت جارتا ولا التي قمدتا زيد، لم يجز لأنه لا ضمير يعود على الذي من الجملة المعطوفة، فقد صار لكل من الذي ومن أل عموم تصرف ودخول ما لم يدخل في الآخر لكن ما اختصت به الذي أكثر. وذكر الأخفش أيضاً أنه قد يخبر بأل لا بالذي في قولك المناجع والذي ضرب الوجه زيد، وقال ابن السراج

في المسئلة الأولى: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين، إنه شاذ خارج عن القياس.

قال: وهو قول المازني وكل من يرتضي قوله، وقد كان ينبغي أن لا يجوز قولك المضروب الوجه زيد، قال ولكنه حكى عن العرب وكثر كلامهم حتى صار قياسا فيا هو مثله، فلهذا لا يقاس عليه الفعل، قال الأستاذ أبو الحسن ابن الصائع: فهذا شيء يحدث مع أل ولم يكن كلام قبل أل فيه اسم يجوز الإخبار عنه بأل، ولا يجوز بالذي قال، فلا يرد هذا على أبي علي وغيره ممن زعم أن كل ما يخبر عنه بأل تخبر عنه بالذي، ولكن إذا نظرت لما وقعت فيه أل ولا يقع في موضعها الذي كان كذلك _ انتهى.

باب التنوين

قال ابن الخباز في (شرح الدرة): التنوين حرف ذو مخرج وهو نون ساكنة، وجماعة من الجهال بالعربية لا يعدونه حرف معنى ولا مبنى لأنهم لا يجدون له صورة في الخط، وإنما سمي تنوينا لأنه حادث بفعل المتكام والتفعيل من أبنية الأحداث. وفي (البسيط) التنوين زيادة على الكلمة كما أن النفل زيادة على الفرض.

ضابط

ما يراد به التنوين اذا أطلق

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): متى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف، وإذا أريد غيره من التنوينات قيد فقيل تنوين التنكير، تنوين المقابلة، تنوين العوض، وكذلك الألف واللام متى أطلقنا إنما يراد التى للتحريف وإذا أريد غيرها قيد بالموصولة أو الزائدة.

ضابط أقسام التنوين

قال ابن الخباز في (شرح الجزولية) أقسام التنويين عشرة، تنويين الترغ، وتنوين المترفية، وتنوين المترغ، وتنوين المترغ، والتنوين الخالي، وتنوين المنادي عند الاضطرار، وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار، والتنوين الشاذ كقول بعضهم وهؤلاء قومك، حكاه أبو زيد، وفائدته تكثير اللفظ، كما قبل في ألف قبعثري، وتنوين الحكاية، مثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة فإنك تحكي اللفظ المسمى به، وقال بعضهم نظها:

أقسام تنـوينهـم عشر عليـك بها فإن تحصيلها مـن خير مـا حـرزا مكن وعوض وقابـل والمنكـر زد ورنم أو احـك اضطرر غال وما همزا

ضابط

مواضع حذف التنوين

قال ابن هشام وغيره: يلزم حذف التنوين في مواضع لدخول أل، وللإضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك، بمن قال إنه غير مضاف، ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به ابن أو ابنة مضافا إلى علم، ولدخول لا، وللنداء وقال المهلبي:

.ف مع اللام تعريفا وما ليس يصرف لا وفي الوقف رفعا ثم خفضا يخفف ورا فريدا به التذكير والكبر يعرف دى متى علمين أو بالألقاب يكنف الله وثامنها نون المضافات تـوصف

ثمانیة تنوینها ـ دمت ـ تحذف وما قد بنی منه المنادی واسم لا ومن کل موصوف بابن مجاورا قد اکتنفته کنیتان أو افتدی قد ائتلفا فیه أو اختلفا مصا

باب نوني التوكيد ضابط ما لا تدخله النون الخفيفة

قال الزجاجي في (الجمل) كل موضع دخلت النون الثقيلة دخلت النون الحفيفة إلا في الاثنين المذكرين، والمؤنثين، وجماعة النساء، فإن الحنفيفة لا تدخلها.

ضابط الحركة التي تكون قبل نوني التوكيد

قال ابن عصفور يستننى من قولنا لا يكون من قبل نوني التوكيد إلا مفترحا أربعة مواضع. إذا اتصل بالفعل ضمير الجمع المذكر فإن ما قبلها يكون مضموما، أو ضمير الواحدة المخاطبة، فإن ما قبلها يكون مكسورا، أو ضمير جع المؤنث، فإن ما قبلها في الصورتين لا يكون إلا ألفا.

(فائدة) قال ابن الدهان في (الغرة): دخول نون التوكيد في اسم الفاعل نحو (أقائلن احضروا الشهودا) نظير دخول نون الوقاية عليه في قوله (أمسلمني إلى قومي شراحي)

باب نواصب الفعل المضارع قاعدة .

ما تتميز به أن عن أخواتها

(أن) أصل النواصب للفعل وأم الباب بالاتفاق كما نقله أبو حيان في (شرح التسهيل) ومن ثم اختصت بأحكام.

ڰها: إعمالها ظاهرة ومضمرة، وغيرها لا ينصب إلا مظهرا.

ومنها أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختيارا قياسا على أن المشددة بجامع اشتراكها في المصدرية والعمل، نحو أريد أن عندي نقعد، وأن في الدار تقعد، ولم يجوّز أحد ذلك في سائر الأدوات إلا اضطرارا.

ضابط أحوال اذن

قال الأندلسي في (شرح المفصل): (إذن) لها ثلاثة أحوال.

حال تنصب فيها البتة، وهي عند توفر الشرائط الخمس، أن تكون جوابا، وأن لا يكون معها حرف عطف، وأن يعتمد الفعل عليها، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير الهمز، وأن يكون الفعل مستقبلاً.

وحال لا تعمل فيه البتة، وهي عند اختلال أحد الشرائط.

وحال يجوز فيها الأمران وهو عند دخول حرف العطف عليها.

ثم لها ثلاثة أحوال أخرى أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر ، فإن تقدمت وتوفرت بقية الشروط أعملت وإن توسطت أو تأخرت لم تعمل وضاهت في هذه الأحرال ظننت وأخواتها التي تعمل في رتبتها وهو التقدم، ويجوز الإلغاء إذا فارقته، فكذلك إذا ابتدى، بها واعمد الفعل عليها في الجواب أعملت لوقوعها في رتبتها، وتلغى إذا فارقته، إلا أن للفعل فضلاً عليها بأنه يجوز فيها إذا فارقت الأول إلا الإلغاء يجوز فيها إذا فارقت الأول إلا الإلغاء لكون عوامل الأمهاء أقوى من عوامل الأفعال، خصوصاً إذا كانت عوامل الأسهاء أفعالاً وعامل الفعل لا يكون إلا حوفاً.

وقال الشلوبين في (شرح الجزولية): اتسعت العرب في و إذن و اتساعاً لم يتسعه في غيرها من النواصب فأجازت دخولها على الأسماء نحو إذن عبدالله يقدو ذلك. وعلى الأفعال وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل، وأجازوا أن تتأخر عن الفعل نحو أكرمك إذن، فهذه اتساعات في _ إذن ـ انفردت بها دون غيرها من نواصب الأفعال، وأجازوا أيضاً فيها فعملها من الفعل بالقسم، فلها اتسعوا في إذن هذه الغساعات قويت بذلك عندهم فشبهوها بعوامل الأسهاء الناصبة تقتبا بهذا التصرف الذي تصرفته، ولكن لا بكل عوامل الأسهاء الم بظننت وأخواتها التصرف الذي تصرفته، ولكن لا بكل عوامل الأسهاء بل بظننت وأخواتها المخطا فإجازوا فيها الإعمال والإلفاء، إلا أن (ظننت) إذا توسطت يجوز فيها الإيامال والإلفاء و (إذن) إذا توسطت يجب فيها الإلفاء لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به فحطت عنها بأن ألفيت ليس إلا.

فائدة: يتصور في بعض الأفعال الداخلة عليه وإذن، أن تنصب وترفع وتجزم، وذلك نحو إن تأتني أكرمك وإذن أخسن إليك، يحتمل أن يكون إنشاء فيجوز النصب والرفع لأجل الواو ويحتمل التأكيد فتجزم ويحتمل الحال فترفع أيضاً.

ضابط همزة أخرى لأن

قال عبداللطيف البغدادي في (اللمع الكاملية): ليس في الحروف الناصبة للفعل ما ينصب مضمراً إلا وأنء خاصة، كما أنه ليس فيها ما يجزم مضمراً سوى وأن، وليس في نواصب الفعل ما يلغى سوى إذن.

قال ذو اللسانين الحسين بن إبراهيم النظيري:

جــواب مــا استفهمــوا بفــاء يكـــون نصبــــاً بلا امتــراء كــالأمــر والنهـــي والتمنــي والعــرض والجحــد والدعــاء

ضابط

الأسباب المانعة من الرفع بعد حتى

قال أبو محمد ابن السيد: الأسباب المانعة من الرفع بعد حتى ستة ، أربعة متفق عليها ، واثنان مختلف فيها ، فالأربعة المتفق عليها نفي الفعل الموجب للمدخول نحو ما سرت حتى أدخلها ، ودخول الاستفهام عليه نحو أسرت حتى تدخلها ؟ والتقليل الذي يراد به النفي نحو قلها سرت حتى أدخلها ، وأن تقع حتى موقعاً تكون فيه خبراً نحو كان سيري حتى أدخلها ، والاثنان المختلف فيها الامتناع من جواز التقديم والتأخير ، وأن يلحق الكلام عوارض الشك .

باب الجوازم قاعدة إن أم الباب وما تتميز به

إن أصل أدوات الشرط وأم الباب، قال ابن يعيش لأنها تدخل ف

رون) عمل الحروث السرك والم البنياء على المجان عمل في مراضع الحجزاء كلها وسائر حروف الحجزاء لها مواضع مخصوصة، فـ (مَن) شرط فيمن يعقل، ومتى شرط في الزمان وليست إن كذلك بل تأتي شرطا في الأشياء كلها _ انتهى.

وقال ابن القواس في (شرح الدرة): إنما كانت وإن، أصل أدوات الشرط لأنها حرف وأصل العاني للحروف، ولأن الشرط بها يعم ما كان عيناً أو زماناً أو مكاناً، ومن ثم اختصت بأمور.

منها جواز حذف الفعلين بعدها.

قال أبو بكر بن الأنباري: إنما صارت وإن وأم الجزاء لأنها بغلبتها عليها تنفرد وتؤدي عن الفعلين، يقول الرجل: لا أقصد فلانآ لأنه لا يعرف حق من يقصده فيقال له زره، وإن يراد وإن كان كذلك فزره، فتكفي إن من الشيئين ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط _ انتهى.

قال أبو حيان: وظاهر كلامه وكلام غيره أنه ليس مخصوصاً بالضرورة، لكن صرح الرضى يأنه خاص بالشعر.

ومنها: قال أبو حيان لا أحفظ أنه جاء فعل الشرط محذوفاً والجواب محذوفاً أيضاً بعد غير إن.

ومنها: جوز بعضهم حذف وإن» لكن الجمهور على منعه، ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعاً، كها لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف حرف الجر. ومنها يجوز إيلاؤها الاسم على إضهار فعل يفسره ما بعده نحو ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك﴾ (١) ولا يجوز ذلك في غيرها من الأدوات إلا في الضرورة كها جزم به في (التسهيل).

قال ابن يعيش وأبو حيان: وخصت ه إن، بالجواز لكونها في الشرط أصلاً.

ضابط أدوات الشرط بالنسبة إلى ما

قال أبو حيان ادوات الشرط بالنسبة إلى ما على ثلاثة أقسام. قسم لا تلحقه ما وهو من وما ومهها وأثي.

وقسم تكون ما شرطا في عمله الجزم وذلك إذ وحيث.

وقسم يكون لحاق ما له على جهة الجواز وهو إن ومتى وأين وأي وأيان.

فائدة _ ربط الفاء شبه الجواب بشبه الشرط: قال ابن هشام كها تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو الذي يأتيني فله درهم، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره، وهذه الفاء عنزلة لام التوطئة في نحو و لئن أخرجوا لا يخرجون معهم، في إيذانها بما أراده المتكلم من معنى القسم.

فائدة _ بعض الجمل لا تصح كونها شرطاً: قال ابن هشام في (تذكرته) بعض الجمل لا تصح أن تقع شرطاً، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين أداة الشرط، فاستعين على إيقاعها جواباً له برابط وهو الفاه، أو ما يخلفها، وهذا كمعنى التعدية.

⁽١) سورة التوبة: آية ٣

قاعدة

الجازم أضعف من الجار

الجازم أضعف من الجار، قاله ابن الخباز، وفرع عليه أنه لا يضمر البتة ولمذا أفسد قول الكوفيين أن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المضمرة، وذكره أبو حيان في (شرح التسهيل) وفرع عليه أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفسل لا يجعول الفعل ولا بغيره، وإن روى عنهم الفصل بين الجار والمجرور بالقسم نحو قولهم اشتريته بوائه ألف درهم، فإن ذلك لا يجوز في اللام لأن عامل الجزر، وفرع عليه الأخفش واختاره الشلوبين وابن مالك أن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالأداة وقال لأن الجار إذا كان لا يعمل عملين وهو أقوى من الجازم فالجازم أول أن لا يعملها. وقال ابن النحاس في (التعليقة): الجازم في الأفعال نظير الجار في يعملها. وأضعف منه لأن عوامل الأقعال أضعف من عوامل الأسهاء، وإذا كان حدف الجر وإبقاء عمله ضعيفاً فإن يضعف حذف الجازم وإبقاء عمله أولى وأحرى.

قاعدة

اتصال المجزوم بجازمه أقوى من اتصال المجرور بجاره

قال ابن جنى في (كتاب التعاقب): اتصال المجزوم بجازمه أشد من اتصال المجرور بجاره، وذلك أن عوامل الاسم أقوى من عوامل الغمل، فلما قويت حاجة المجرور إلى جاره كانت حاجة المجزوم إلى جازمه أقوى، قال: وجواب الشرط أشد اتصالاً بالشرط من جواب القسم، وذلك أن جواب القسم يعمول للقسم، كما كان جواب الشرط معمولاً للشرط، فقولك لا أقوم من قولك أقسمت كاتصال الجواب القرم من قولك أقسمت كاتصال الجواب

بالشرط، وإذا كان كذلك ولم يجز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملاً في جوابه، كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جواباً وكونه مجزوماً بالشرط أجدر.

باب الأدوات قاعدة الهمزة أصل أدوات الاستفهام

قال ابن هشام في (المغنى) الألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام.

أحدها: جواز حذفها.

الثاني: أنها ترد لطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ؟ ولطلب التصديق نحو أزيد قائم؟ وهل مختصة بطلب التصور نحو من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك.

الثالث: أنها تدخل على الإثبات وعلى النفي ذكره بعضهم وهو منتقض بأم فإنها تشاركها في ذلك، نحو أقام زيد أم لم يقم.

الرابع: تمام التصدير بدليل أنها لا تذكر بعد أم التي للإصراب، كها يذكر غيرها. لا تقول قام زيد أم قعد، وتقول أم هل قعد ؟ وأنها إذا كانت في جلة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير نحو دأو لم ينظروا ، دأفلم ينظروا ، دأفلم يسيروا ، دأم إذا ما وقع، وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كها هو قياس جميع أجزاء الجملة نحو دوكيف تكفرون ، دفاين تذهبون ، دفهل يهلك إلا القوم الفاسقون ، ؟ هذا ما ذكره ابن هشام.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): الهمزة أصل أدوات الاستفهام وأم الباب وأعم تصرفاً وأقوى في باب الاستفهام، لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها، وغيرها بما يستفهم به يلزم موضعاً ويختص به وينتقل عنه إلى غير الاستفهام ، نحو من وكم، وهل (فمن) سؤال عمن يعقل وقد تنتقل عنه فتكون بمعنى الذي، و (كم) سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى، رب، وهل لا تسأل بها في جميع المواضع ألا ترى أنك تقول أزيد عندك أم عمرو ؟ على معنى أيها عندك، ولا يجوز في ذلك المعنى أن تقول هل زيد عندك أم عمرو، وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى قد، نحو وهل أتي على الإنسان، أي قد أتى، وقد تكون بمعنى النفي نحو وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان وإذا كانت الممزة أعم تصرفاً وأقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر بما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام قلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر فعلا نحو أزيد قام، واستقبع ذلك في غيرها من حروف الاستفهام هل زيد قام.

فائدة _ حروف النفي: قال الأندلسي: حروف النفي ستة _ اثنان لنفي الماضي وها لم وإن، واثنان لنفي المستقبل وها لا ولن. واثنان لنفي المستقبل وها لا ولن.

فائدة _ تفسير الكلام: قال الزنجاني شارح (الهادي): وقد يفسر الكلام بإذا تقول عسمس الليل إذا أظلم فتجعل أظلم تفسيراً لعسمس، لكنك إذا فسرت جلة فعلية مسندة إلى ضمير المتكلم بأي ضممت تاء الضمير فتقول، استكتمته سري أي سألته كتانه بضم سألته، لأنك تحكي كلام المعبر عن نفسه وإذا فسرتها بإذا فتحت فقلت إذا سألته كتانه لأنك تخاطبه، أي إنك تقول ذلك إذا نقلت ذلك القعل.

وقال بعض الشارحين للمفصل: السر في ذلك أن (أي) تفسير فينبغي أن يطابق ما بعدها لما قبلها والأول مضمور فالثاني مثله، وإذا شرط تعلق بقول المخاطب على فعله الذي ألحقه بالضمير فمحال فيه الضم وأنشد في ذلك المعنى:

إذا كنيت بأي فعلا تفسره فضم تماءك فيه ضم معترف وإن تكن بإذا يــومـاً تفسره ففتحة التاء أمــر غير مختلـف وقد أورد ذلك الطبي في حاشية (الكفاف) ثم ابن هشام في (المغني).

فائدة ـ مواضع لما: ذكر ابن عصفور أن لما خسة وثلاثين موضعاً.

الأول: الاستفهامية. الثانى: الموصولة.

الثالث: التي للتعجب.

الرابع: النكرة التي تلزمها الصفة نحو مررت بما معجب لك.

الحنامس: الشرطية، وهي في هذه المواضع الخمسة تكون اسماً.

السادس: الكافة التي تدخل على العامل فتبطل حمله نحو إنما زيد قائم. السابع: المسلطة، وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وذلك حيث وإذ، وهي ضد التي قبلها.

الثامن: التي تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنعه العمل ولا تفيد أكثر من التأكيد كقوله ﴿ فَهَا رَحَمُهُ (١) ﴿ فَهَا نَقْضُهُم ﴾ (٢).

التاسع: التي تجري مجرى أن الخفيفة الموصولة بالفعل مثل يعجبني ما تصنع، أي يعجبني أن تصنع.

العاشر: التي يراد بها الدوام والاتصال، كقولك لا أكلمك ما ذر شارق.

الحادي عشر: التي تجري مجرى الصفة وهي ثلاثة أقسام.

⁽١) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

⁽٢) سورة النساء؛ آية ١٥٥.

قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو (الأمر ما يسود من يسود). وقسم يراد به التحقيق نحو هل أعطيت إلا عطبة ما.

وقسم لا يراد به واحد منهما بل يراد به التنويع، نحو ضربت ضرباً ما، أي نوعاً من الضرب.

المثاني عشر: النافية التي يعملها أهل الحجاز وتلغيها بنو تمم. المثالث عشر: النافية التي لا يختلفون فيها أنها لا تعمل شيئاً نحو ما قام زيد.

السرابع عشر: الموجبة وهي التي تدخل على النفي فينعكس إيجاباً كها تدخل التي قبلها على الإيجاب فينعكس نفياً، وهي التي في قولك ما زال زيد قائماً، وأخواتها.

الخامس عشر: الداخلة بين المبتدأ والخبر نحو دوقليل ما هم.. السادس عشر: التي تتكون عوضاً من الفعل، في قولهم افعل هذا إما لا. إي إن كنت لا تفعل غيره.

السابع عشر : التي تدخل على إن الشرطية فتهيئها لدخول نون التوكيد على شرطها نحو و فإما ترين a.

الثامن عشر: التي تدخل على _ لم _ فتصيرها ظرف زمان بعد أن كانت حرفاً نحو لما قمت قمت.

التاسع عشر والعشرون: التي تـدخـل على لــو الامتنــاعيــة فتصير إلى التخصيص أو بمعنى لولا الامتناعية.

الحادي والعشرون: التي تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان نحو، كلما جئت أكرمنك.

الثاني والعشرون، والثالث والعشرون: التي تدخل على إن فتفيد

معنى التحقير نحو قولك لمن يدعي النحو إنما قرأت الجمل، أو معنى الحصر نحو إنما زيد عالم.

الرابع والعشرون: التي تدخل على نعم وبئس نحو وفنعًا هي ، وبئسا اشتروا .

الحامس والعشرون: التي توصل بمن الجارة فتصير بمعنى رب نحو ، (وإنا لما نضرب الكبش ضربة).

السادس والعشرون: المحذوفة من أما نحو (ما ترى الدهر قد أباد معدا) انتهى ما ذكره ابن عصفور فلم يذكر الستة الباقية وجمع بعضهم لها معاني تسعة في بيت فقال:

تعجب بماأشر طزد صل أنكره واصفآ ونسبتهم أنف المصدرية واكفف

باب المصدر قاعدة المصدر أشد ملابسة للفعل

قال ابن جني في (الخصائص): المصدر أشد ملابسة للفصل من الصفة ، ألا ترى أن الصفة نحو قولك مررت بإبل مائة ، ومررت برجل أبي عشرة أبوه ، ومررت بقاع عرفج كله ، ومررت بصحيفة طين خاتمها ، ومررت بحية ذراع طولها ، وليس هذا نما يشاب به المصدر إنما هو ذلك الحدث الصافي كالمضرب والقتل والأكل والشرب.

فائدة _ إجراء سواء مجرى المصدر: قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) اعلم أن سواه أجرى عندهم مجرى المصدر فأخبر به عن اثنين فقبل زيد وعمر وسواء كها تقول زيد وعمرو خصيم، وفي سواء أمر

آخر اختص به أنه لا يرفع الظاهر إلا أن يكون معطوفاً على المضمر نحو مررت برجل سواء هو والعدم، إن خفضت كان نعتاً وكان في سواء ضمير وكان العدم معطوفاً على الضمير وهو توكيد، وإن رفعت سواء كان خبراً مقدماً وهو مبتدأ والعدم معطوف عليه، ولم يثن لأنه جرى عندهم مجرى المصدر وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، ولا يجوز أن تقول زيد سواء وعمرو، على أن يكون سواء خبراً عنها، كما لا تقول زيد قائبان وعمرو، لأن العامل في الخبر هو المبتدأ والمبتدأ هنا مجموع الاسمين، فقدم الخبر عليها أو أخره عنها ولا نجعله بينها فتكون قد جعلت المعمول بين أجزاء العامل وهذا لا يجوز.

قاعدة الأصل في مفعل المصدر والظرف

الاصل في مفعل للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح نحو المأكل والمشرب والمذهب والمخرج والمدخل، قال في (البسيط) وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشرة لفظة جاءت بالكسر وهي المنسك والمطلع في قراءة الكسائي والمجزر والمنبت والمشرق والمغرب والمسقط والمسكن والمرفق والمغرب والمسجد، قال ابن باشاذ: فهذه كلها تكسر إذا أردت بها المكان فإن أردت بها المحدر فتحت لا غير، قال صاحب البسيط: ولم يأت في أسهاء الزمان والمكان مفعل بالفم إلا مع تاء التأنيث نحو مقبرة ومكرمة ومأدبة.

فائدة ما يشتق من المصدر؛ في (تذكرة) ابن الصائغ: يشتق من المصدر تسعة: الفعل واسم الفاعل: المثال واسم المفعول وصيغة المفاضلة والصغة المشبهة واسم المصدر واسم الآلة واسم الزمان والمكان واسم الشيء المصد للفعل كالمسجد اسم للبيت المعد للصلاة والسجود، فأما المسجد فاسم لمكان السجود وليس اسما لبيت بل لموضع السجود من البيت

فائدة _ قال بعضهم:

أرى التفعال في المصورة وتفعال بكسر التسا
وللتجفاف والتقها
وتنبال وتلقاما
وقدال وتمساح
وتباراك وتعشاد

حدر بالفتح هو الباب
ع في الأسماء إيجاب
ر والتلقامة أرباب
وتلقاب لمن عسابوا
وتسراه وتفسراب
وتلقاع بها عابوا

فهذه ستة عشرة اسماً مكسورة الأوائل بل لا يكاد يوجد في الكلام غيرها، وما سواها تأتي مصادر وهي مفتوحات أبداً مثل التذكار والتسباب ونحوها.

باب الصفات

في (الصحاح): البأساء الشدة قال الأخفش بني على فعلاء، وليس له أفعل لأنه اسم كها قد يجي، أفعل في الأسهاء وليس معه فعلاء نحو أحمد.

فائدة _ القول في الصفة المشبهة: قال في (البسيط): التركيب يقتفي أن يبلغ عدد الصفة المشبهة مائتين وثلاثة وأربعين بناء، وذلك أن معمول الصفة إما يحلي بالألف واللام أو مضافاً أو مجرداً عن كل واحد منها وكل واحد من هذه الثلاثة قد يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجوراً، فهذه تسعة أحوال باعتبار المعمول، والصفة قد تكون متضمنة الضمير المؤراد ولا تثنية وجعه، وغير متضمنة لضمير إفراد ولا تثنية ولا جع فهذه تسعة والصفة قد تكون مع كل واحد منها معرفة بالألف واللام أو مضافة أو نكرة فهذه تسعة وعشرون باعتبار حال الصفة وإذا ضربت في أحوال المعمول وهي تسعة تبلغ مائتين وثلاثة وأربعين بناء.

باب أساء الأفعال ضابط

أقسامها: قال في (البسيط) هي ثلاثة أقسام.

قسم لم يستعمل إلا معرفة نحو بله وآمين، لأنه لم يسمع فيها تنوين.

وقسم لم يستعمل إلا نكرة وهو ما لم يفارقه التنوين نحو أبيها في الكف، وويها في الإغراء وواها في التعجب.

وقد استعمل معرفة ونكرة فينون لإرادة التنكير، ويحذف التنوين لإرادة التعريف وذلك نحو، صه ومه وإيه وأف.

ضابط تقسم آخر لأساء الأفعال

قال ابن يعيش: هي ثلاثة أقسام.

قسم لا يكون إلا لازماً كصه ومه.

وقسم لا يكون إلا متعدياً نحو، عليك زيداً أي الزمه، ودونك بكراً. وقد يستعمل تارة لازماً وتارة متعدياً كرويد وهم وحيهل.

قال: ونظير ذلك من الأفعال باب وزنته ووزنت له وكلته وكلت له.

باب التأنيث قاعدة

قال ابن يعيش: الأصل في الأسهاء التذكير والتأنيث فرع على التذكير لوجهين. أحدها: أن الأساء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وإنسان، فإذا علم تأنيثها ركبت عليها العلامة.

الثاني: أن المؤنث له علامة فكان فرعاً.

وقال صاحب (البسيط): التأنيث فرع على التذكير لوجهين

أحدها: أن لفظ شيء مذكر وهو يطلق على المذكر والمؤنث.

والثاني: أن المؤنث له علامة تدل على فرعيته إما لفظية كقائمة وإما معنوية وهي إن كال المذكر مقصود بالذات، ونقصان المؤنث مقصود بالعرض، ونقصان العرض فرع على كال الذات.

ضابط الاسم الذي لا يكون فيه علامة التأنيث

قال أبر حيان: الاسم الذي لا يكون فيه علامة التأنيث إما أن يكون حقيقي التذكير أو حقيقي التأنيث أو مجازيها، إن كان مجازيها فالأصل فيه التذكير نحو عود وحائط، ولا يؤنث شيء من ذلك إلا مقصوراً على الساع وبابه اللغة نحو قدر وشمس وقد صنف في ذلك الفراء وأبو حاتم وغيرهما، وإن كان حقيقي التذكير والتأنيث فإما أن يمتاز فيه المذكر من المؤنث أو لا يمتاز، إن امتاز فيؤنث إن أردت المؤنث، ويذكر إن أردت المذكر، وذلك نحو هند وزيد، وإن لم يميز فيه المذكر من المؤنث فإن الاسم إذ ذاك مذكر سواء أردت به المؤنث أم المذكر وذلك نحو برغوث.

قاعدة

الأصل في الأساء المختصة بالمؤنث

قال أبو حيان الأصل في الأسهاء المختصة بالمؤنث أن لا يدخلها الهاء نحو شيخ وعجوز وحمار وأنان وبكر وقلوص وجدي وعناق وتيس وعنز وخزز وأرنب، وربما أدخلوا الهاء تأكيداً للفرق كناقة ونعجة، فإن مقابلها جمل وكبش، وقالوا غلام وجارية وخزر وعكرشة وأسد ولبؤة.

ضابط لا تأنیث بحرفین

قال أبو حيان لا يوجد في كلامهم ما أنث بحرفين.

ضابط ما تأتى فيه تاء التأنيث بكثرة وبقلة

قال ابن مالك في (شرح الكافية): الأكثر في الناء أن يجاء بها لتميز المؤثث من المذكر في الصفات، كمسلم ومسلمة وضخم وضخمة، ومجيئها في الأسهاء غير الصفات قليل، كامريء وامرأة، وإنسان وإنسانة، ورجل ورجلة وغلام وغلامة، ويكثر مجيئها لتميز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق كتمر وتمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة، ويقل مجيئها لتميز الجنس من الواحد ككأة كثيرة ولمح واحد، وكذلك يقل مجيئها لتميز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة وسفين وسفينة، وقد تكون التاء لازمة فيا يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهر المعتدل من الرجال والمتدلة من النساء، وقد تلازم ما يخص المذكر

كرجل بهمة، وهو الشجاع، وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقة، وقد تجيء للمبالغة كرجل رواية ونسابة، وقد يجاء بها معاقبة لياء مفاعيل، كزنادقة وجحاجحة، فإذا جيء بالياء لم يجأ بها بل يقال زناديق وجحاجيح، فالياء والهاء متعاقبان في هذا النوع، وقد يجاء بها دلالة على النسب كقولهم أشعثي وأشاعثة، وأزرقي وأزارقة ومهلبي ومهالبة، وقد يجاء بها دلالة على تعريب الأسهاء المعجمية نحو كيلجة وكيالجة، وهي مقدار من كيل معروف، وموزج وموازجة، وقد يجاء بها عوضاً من فاء نحو عدة، أو من عين نحو إقامة، أو من لام نحو لفة ومئة، أو من مدة تفعيل نحو تزكية، وقال المهلي:

وتمسسان لدرة تسم در بين مضروبة ومضروب أمر ولتكثير غرفسة للمسسر ولسخت عمد مسدر مستفر وليا ذي وارمة في المسر ولتعديد مسرة فسي المصر لي أني فيه أو مشاكل نثر لالتقاء الساكنين في كل ذكر

أتت الهاء في الكلام لعشر ولمعكوس ذا ككمه وفسرق ولمعكوسة كضربك عددًا ولتأكيد جمع بعمل ومسدح ولجمسع لمسوزج ولتعسوي والتعويض يا زناديت جاءت ولإمكان نطق عنه لحديث وبيسان لحرف ثم لتحسويه في ثم ثلبيسان وكسره

فائدة _ علامات المؤنث: قال ابن الدمان في (الغرة): قال الفراء للمؤنث خس حشرة علامة، ثمان في الاسهاء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات، فنلاث في الاسهاء الهاء والألف الممدودة والمقصورة والرابعة تاء الجمع في الهندات، والحسمة الكسرة في أنت، والسادسة النون في أنتن وهن، والسابعة التاء في أخت وبنت، والثامنة الياء في هذي، والتي في الأفعال التاء الساكنة في قامت، والياء في تفعلن، والكسرة في قامت والنون في فعلن، والتي في الأدوات التاء في ربت وغمت ولات، والماء في هيهات والهاء والألف

في قولك إنها هند قائمة، قال ابن الدهان وهذا نحكيه وإن لم نعتقده مذهبا لأنفسنا

فائدة ـ الهاءات ثلاث: قال ابن مكتوم في تذكرته قال أبو الخطيب الفارسي في (النوادر) الهاءات ثلاث: ما تكون بدلا من تاء التأنيث نحو ثمرة وشجرة، وهاء استراحة تتبت في الوقت دون الوصل نحو كتابية ولمه وهاء أصل مثل هاء وجه وشفاه ومياه.

قاعدة أصل الفعل التذكير

قال ابن القواس في (شرح الدرة) أصل الفعل التذكير الأمرين.

أحدهم : أن مداوله المصدر وهو مذكر لأنه جنس.

والثاني: أنه عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين، ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنويا وإنما تأنيثه للفاعل.

ضابط

أقسام الأسهاء بالنسبة إلى التذكير والتأنيث

في (تذكرة) ابن الصائخ الأسهاء أربعة أقسام، مذكر لفظا ومعنى كزيد، ومؤنث لفظا ومعنى كفاطمة، ومختلفان كزينب وطلحة.

باب المقصور والممدود ضابط أقسام ما فيه وجهان القصر والمد

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) ما فيه وجهان القصر والمد على تلاث أقسام.

الأول: ما يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح، كالأيا والبلى والروى وسوى بمعنى غير وقرى الضيف والقلى.

والمتاني: ما يقصر مع الفتح ويمد مع الكسر، كالأضحى والنجا والصلي والعرى والعدي.

الثالث: ما يقصر مع الفم وبمد مع الفتح كالبوسي والرغبي والعليا والنجا، فهذا ما ذكره ابن السكيت قال: وقد وقع لي مايكسر فيقصر ويضم فيمد، عن ابن ولاد وهو القرفصي فيكون على هذا أربعة أقسام.

قال أبو حبان: وإنما ذكرت هذه الأقسام في كتب النحو، وإن كان مدركها الساع لأن للنحو فيها حظا وهو حصر ما جاء من ذلك، فلو ادعى مدع شيئا خلاف هذا لم يقبل منه إلا بثبت واضع عن العرب فصار في حصر هذه الأقسام نوع من القياس النحوى.

قاعدة تاء التأنيث في المثنى

كل مؤنث بـالتــاء حكمــه أن لا يحذف التــاء منــه إذا ثنني كتمــرتــان وضاربتان، لأنها لو حذفت النبس بتثنية المذكر، ويستثنى من ذلك لفظان، إلية وخصية، فإن أفصح اللغتين وأشهرهها أن يحذف منها التاء في التثنية فيقال إليان وخصيان، وعلل ذلك بأن الموجب له أنه لم يقولوا في المفرد إلي وخصى، فأمن اللبس المذكور.

باب جع التكسير ضابط

أنواع جع التكسير بالنسبة إلى اللفظ

قال ابن الدهان في (الغرة): جمع التكسير على أربعة أضرب.

أحدها: ما لفظ واحده أكثر من لفظ جعه نحت كتاب وكتب.

الثاني: ما لفظ جمعه أكثر من لفظ واحده، كفلس وأفلس ومسجد ومساجد.

الثالث: ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية لا في الحركات، نحو سقف وسقف وأسد وأسد.

الرابع: ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية والحركات نحو الفلك للواحد والفلك للجمع، وناقة هجان وموق هجان، ودرع دلاص وأدرع دلاص.

ضابط

الحروف التي تزاد في جمع التكسير

قال ابن الدهان: حروف الزيادة التي تزاد في هذا الجمع سبعة أحرف منها سنة مطردة، يجمعها متى وأين، وغير المطردة منها المبم في ملامح جمع لمحة. ومنها: ما يزاد أولا كأكلب وأجال وملامح. ومنها: ما يزاد حشوا كجال ومساجد وكعوب وعبيد. ومنها: ما يزاد آخرا كذئبان وعمومة وعلماء.

فائدة ـ في حصر جموع التكسير وأساء الجموع واسم الجنس.

قال أبو حيان:

لجمع قليل في المسكسر أفعل وبالتا وفعل والفعال قعسولها وبالتا وفعلي ثم فعلي وأفعلاء فعالى فعالى فعالى فعالى فعالى والمفاعل فعالى فعال وما ضاهي وزان مفاعل وما خالمة فعلن وفعلة مع فعل وقاعدة امم الجنس ما جاء فرده

فائدة _ جموع القلة: قال بعض النحويين في جموع القلة:

بأنسل وأفسال وأفعلة وفعلسة يعسرف الأذنسي مسن العسدد

وزاد أبو الحسن علي بن جابر الدباج:

وسالم الجمع أيضا داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تـزد

وقال الناج ابن مكتوم في نظم جموع القلة ومن خطه نقلتُ:

لجمع قلة إجسال وأرغفة وأرج فلمسة وسسرر بسرره وأصدقاء مع الزيدين مع نحل ومسلمات وقد تكملت عشرة هذا جاع الذي قالوه مفترقا وقد يزيد أخا الإكشار من كثره

قاعدة

لا يوجد في الجمع ثلاثة حروف أصول بعد ألف التكسير

قال في (البسيط): لا يوجد في الجمع ثلاثة أحرف أصول بعد ألف التكسير لئلا يكون صدر الكلمة أقل من عجزها، ولذلك يُرد في التكسير والتصغير الخماسي إلى الرباعي ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في الحروف الأصول.

قاعدة

ما يضعف تكسيره من الصفات

قال في (البسيط): كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل وكل صفة كثر استمالها من غير موصوف قوى تكسيرها لالتحاقها بالأساء كعبد وشبخ وكهل وضعيف.

فعال لا يكاد يكسر: وفي (تذكرة التاج ابن مكتوم): فعال لا يكاد يكسر لئلا يذهب بناء المبالغة منه، وشذ قول ابن مقبل (عند الجبابير بالبأساء والنعم) أنشده سيبويه.

قاعدة

تكسير الخاسى الأصول مستكره

قال في (البسيط): تكسير الخياسي الأصول مستكره لأجل حذف حرف منه بخلاف الرباعي إذ لا حذف فيه.

فائدة _ أقسام جع التكسير بالنسبة للفظ والمعنى: قال ابن القواس في

(شرح الدرة): الجمع ثلاثة أقسام، جمع في اللفظ والمعنى كرجال والزبدين، وفي اللفظ دون المعنى ﴿فقد صفت قلوبكما﴾ (أ) وفي المعنى دون اللفظ كرهط وبشر وكل في التوكيد ونحوها بما ليس له واحد من لفظه، قال: وينقسم أيضا إلى عام وهر التكسير لعمومه المذكر والمؤنث مطلقا، وإلى خاص وهو المذكر السالم، وإلى متوسط وهو جمع المؤنث السالم لأنه إن لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسر، وإن سلم فهو إما مذكر أو مؤنث.

قاعدة

استئقال الجموع

الجموع تستثقل، فإذا كان فيها ياء خففت إما بالبدل كما في قدارا ومعايا وإما بالقلب كما في حقي وقسى، وإما بالحذف كما في جوار وغواش وليال.

ضابط ما يجمع من فعلاء على فعال

قال في (ديوان الأدب): لم يجمع من فعلاء على فعال إلا نفساء ونفاس وعشراء وهشار.

⁽١) سورة التحريم: آية ٤.

باب التصغير

قاعدة

إذا اجتمع في اسم ثلاث ياءات أولاهن ياء التصغير

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولهن ياء التصغير فإنك تحذف منهن واحدة، فإن لم تكن أولاهن ياء التصغير أثبت الكل تقول في تصغير حية حيية، وفي تصغير أيوب أييب بأربع ياءات، ذكر هذه القاعدة الجوهري في (صحاحه).

ضابط الأساء التي لا تصغر

قال أبو حيان: لا تصغر الأساء المتوغلة في البناء كالفهائر وأين؛ وكم، ومتى، وكيف، وحيث، وإذ، وما، ومن، ولا الأساء المصغرة، ولا غير وسوى وسُوى بمعنى غير، ولا البارحة وأمس وغد وقصر بمعنى عشية، ولا الاساء العاملة عمل ألفعل، وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف، ولا حسبك، ولا الساء المختصة بالنفي، ولا الاساء الواقعة على معظم شرعا، ولا أماء الشهور ولا أساء الاسبوع على مذهب سيبويه لا كل ولا بمض، ولا أي ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة، ولا الاسماء المحكية، ولا جوع الكثرة على الاطلاق عند البصريين، وزاد الزيخشري في (الأحاجي) ولا الفطر والأضحى والعصر استغناء عنه بقولهم مسيانا وعشيانا.

قاعدة

التكسير والتصغير يجريان من واد واحد

نص على هذه القاعدة سيبويه والنحاة بأسرهم، ومن ثم فتح ما قبل الياء في التصغير كما فتح ما قبل الألف في التكسير، وقبل في تصغير أسود وأجدل أسيود وجديول بإظهار الواو جوازا كما قبل في التكسير أساود وجداول، بإظهارها وكسر ما بعد ياء التصغير، وقالوا في تصغير عبد، عبيد شذوذا كما قالوا في جمعه أعياد شذوذا ويتوصل إلى مثال فعيعل وفعيميل في التصغير بما يتوصل به إلى مثال مفاعل ومفاعيل في التكسير، وللحاذق فيه من الترجيح والتخيير ما له في التكسير.

قال أبو حيان وجاء من التصغير ما هو على خلاف قياس المكبر بقولهم في مغرب مغيربان وفي عشية عشيئية. وفي، رجل رويجل، قال وهذا نظير جمع التكسير الذي جاء على خلاف قياس تكسير المفرد كليال ومذاكير وأعاريض جمع ليلة وذكر وعووض.

قال: وكما أن في التصغير نوعا يسمى تصغير الترخيم وهو التصغير بحذف الزوائد كسويد في أسود كذلك في جع التكسير نوع يسمى جمع ترخيم قالوا ظريف وظروف وخبيث وخبوث. قال الفارسي كسروه على حذف الزوائد وهو مذهب الجرمي والمبرد يريان هذا في كل ما فيه زيادة من الثلاثي الأصل وشبهاه بتصغير الترخيم، فقالا في هذا النوع هو جمع ترخيم وهو عند الخليل وسببويه مما جمع على غير واحده المستعمل لأنه مخالف لما يجب في تكسيره فيريانه تكسيرا لما لم ينطق به كها يقولان ذلك في التصغير.

قال: وقد يكون صورة المصغر مثل صورة المكبر ويكون للفرق بينها بالتقدير كما يكون في الجمع، مثل ذلك مثاله مبيطر ومسيطر ومهيمن، أسماه فاعل في بيطر وسيطر وهيمن، فإذا صغرتها حذفت الياء لأنها أولى بالحذف ثم جئت بياء التصغير مكانها، ونظير ذلك (فلك) فإن مفرده وجمعه لفظهما واحد وإنما يتميزان في التقدير، قال وكذلك ضمة فعيل غير ضمة فعل، كها أن ضمة فلك الذي هو جم غير ضمة فلك الذي هو مفرده.

وقال في (البسيط): إنما كانا من واحد لحصول الشبه بينها من خسة أوجه، اشتراكها في زيادة حرف العلة فيها ثالثا، وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيها جاوز الثلاثي، وفي لزوم كل واحد منها حركة معينة، وفي تغيير بنية الكلمة، والخامس أن الجمع تكثير والتصغير تقليل، ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نقليره.

وقال ابن القواس في (شرح ألفية ابن معط): التصغير يشبه التكسير، ولذلك قال سيبويه هما من واد واحد من وجوه الفرعية والتغير واختراع البناء ووقوع العلامة ثالثة ورد اللام المحذوفة في الثلاثي وحذف الزائد الذي ليس على رابع وحذف الأصل وفتح ما قبل العلامة وحدف ألفات الوصل واعتلال اللام لحرف اللين قبلها.

قال ابن الصائغ في (تذكرته): وبقي حادي عشر كسر ما بعد العلامة، قال وهو عندى اولى بالعد.

فائدة ـ ضم أول المصغر: قال في (البسيط) إنما ضم أول المصغر لأنه لما كان يتضمن المكبر ومسبوقا به جرى مجرى ما لم يسم فاعله في تضمن معنى الفاعل وكونه مسبوقا بما سمى فاعله فضم أوله كاضم أوله.

قاعدة

لا تجمع المصغرات جمع تكسير

قال في (البسيط): جميع المصغرات لا يجمع جمع تكسير بل جمع سلامة، لأنها لو كسرت لوقعت ألف التكسير في موضع ياء التصغير فيفضي إلى زوالها فيزول التصغير بزوالها ، ولأن التصغير يدل على التقليل فناسب أن لا يجمع إلا ما يوافقه في التعليل وهو التصحيح.

فائدة ـ التصغير بالألف: قال في (البسيط) صغرت العرب كلمتين بالألف قالوا في دابة دوابة، وفي هدهد هداهد.

فائدة _ تصغير ثمانية: عمانية إذا صغرتها فيها وجهان:

أحدهما: أن تحذف الألف وتبقى الباء فتقول تمينية.

والثاني: أن تخذف الياء وتبقى الألف فتقول ثمينة فتقلب الألف ياء كها انقلبت في غزال وتدغم ياء التصغير فيها، فترجيح الألف بالتقديم وترجيح الياء بالحركة، وحذف الأنف وإبقاء الياء أحسن لتحرك الياء والألف حرف ساكن مبت لا يقبل الحركة، والياء أيضاً للإلحاق بعذافر فكانت أقوى عند سبويه.

فائدة ـ تصغير أفعال التعجب: قال ابن السراج في (الأصول): فإن قيل ما بال أفعال التعجب تصغر نحو ما أميلحه وما أحيسنه، والفعل لا يصغر ؟

فالجواب: أن هذه الأفعال لما لزمت موضعا واحدا ولم تنصرف ضارعت الأسهاء التي لا تزول إلى يفعل وغيره من الأمثلة فصغرت كيا تصغر قال: ونظير ذلك دخول ألفات الوصل في الأسهاء نحو ابن واسم وارىء ونحوها لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال والأفعال مخصوصة به دخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب فأسكنت أوائلها للنقص وقال المخشري في (الأحاجي): فإن قلت كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التصغير والفعل نفسه قد صغر في قولك ما أميلح زيدا، قلت هو شيء عجيب لم يأت إلا في باب التعجب وحده وسبيله على شذوذه سبيل المجاز، وذلك أنهم نقلوا التصغير من المتحجب منه إلى الفعل الملابس له كيا ينقلون إسناد الصوم من التصغير من المتحجب منه إلى الفعل الملابس له كيا ينقلون إسناد الصوم من

الرجل إلى النهار في نهارك صائم، فكما أن الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل.

باب النسب قاعدة النسب إلى ما آخره باء مشددة

كل ما آخره ياء مشددة فإنها عند النسب لا تبقى، بل إما أن تحذف بالكلية ككرسي وبخنى وشافعي ومرمى. أو بجذف أحد حرفيها ويقلب الثاني واوا كرمية وتحية فيقال رموي ونحوى. أو يبقى أحدهما ويقلب الآخر كحي وحيوي، ويستثنى من ذلك كساء إذا صغرته ثم نسبت إليه فإن ياءه المشددة تبقى بحالها مع ياء النسب، وذلك أن تصغيره كسى، لأنه يجتمع فيه الكث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة فتحذف الياء المنقلبة عن الألف وتدغم ياء التصغير في الياء الأخيرة فتبقى كسى كأخي ثم تدخل ياء التصغير النسب فيقال، كسى، ولا يجوز أن تعذف إحدى اليائين الباقين لأنك إن حذفت ياء التصغير لم يجز لما فيه من تحذف إحدى اليائين الباقين لأنك إن حذفت ياء التصغير لم يجز لما فيه من منقلبة عن ألف كساء مع ما فيه من تحريك ياء التصغير فلهذا التزم فيه التقيل.

تقسم شواذ النسب

شواذ النسب ثلاثة أقسام: قسم كان ينبغي أن يغير ظم يغير كقولهم في عميرة عميرى، وقسم كان ينبغي أن لا يغير فغير كقولهم في الشتاء شترى، وقسم كان ينبغي أن يغير نوعا من التغير فغير تغييرا غيره، كقولهم في داربحرد دراوردي، وكان القياس أن ينسب إلى صدره الأنه مركب.

قاعدة

ياء النسب تجعل الجامد في حكم المشتق

ياء النسب تصير الجامد فيحكم المشتق حتى يحمل الضمير ويسرف الظاهر،ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو البصريين والكوفيين، ذكره ابن فلاح في (المغني).

باب التقاء الساكنين

قاعدة

الأصل تحريك الساكن المتأخر لأن النقل ينتهي عنده كهاكان تكسير الخاسي وتصغيره فإن الحذف يكون في الحرف الأخير لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي إلى الآخر، وكذلك الجمع الساكنين، ولذلك لا يكون التغير في الأول إلا لوجه يرجحه، وقيل الأصل تحريك الساكن الأول لأن به التوصل إلى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل، وقيل الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة سواء كان أول الساكنين أو ثانيها، لأن الأواخر مواضع التغيير ولذلك كان الإعراب في الآخر.

قاعدة

الأصل فيا حرك منهما للكسرة

الأصل فيا حرك منها الكسرة لأنها حركة لا توهم للإعراب إذ الكسر الذي يكون في أحد الساكنين لا يتخيل أن موجبه الإعراب، لأنه لا يكون فيها تنوين ولا، ولا إضافة، بخلاف الشم والفتح فإنها يكونان إعرابا ولا تنوين معها وذلك فيا لا ينصرف، فلما كانت حركة لا تكون في معرب أشبهت الوقف الذي هو مقابل الإعراب فحرك بها.

قال صاحب (البسيط): هذا موافق قول النحويين فإن حرك بغير الكسر فلوجه ما، قال: ويحتمل أن يقال الفتح أصل لأن الفرار من التقل والفتح أخف الحركات، أو يقال الأصل التحريك بحركة في الجملة من غير تعيين حركة خاصة وتعيين الحركة تكون لوجه يخصها.

وقال في (البسيط) أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسة أوجه.

أحدها: أن أكثر ما يكون النقاء الساكنين في الفعل فأعطى حركة لا تكون له إعرابا ولا بناء لكون ذلك كالعوض من دخولها إياه في حال إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه.

والثاني: أن الفم والفتح يكونان بغير تنويسن ولا مصاقب لـه فيا لا ينصرف، فالتحريك بها يلبس بما لا ينصرف، وأما الجر فلا يكون إلا بتنوين أو معاقب له فلا يقع لبي بالتحريك به، والتحريك بغير الملبس أولى بالأصالة من التحريك بالملبس.

الثالث: أن الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد منها بنوع، فإذا احتبج إلى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره وحمل بقية السواكن عليه. الرابع: أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة لأنبها تكونان في الأسهاء المنصرفة، وغير المنصرفة، وفي الأفعال، ولا تكون الكسرة إلا في الأسهاء المنصرفة؛ فالحمل على الأقل أولى من الحمل على ما كثر موارده، لقوة قليل الموارد وضعف كثير الموارد.

الحامس: أن الكسرة بين الضمة والفتحة في التقل فالحمل على الوسط أولى.

باب الإمالة ضابط

قال ابن السراج أسباب الإمالة سنة: كسرة تكون قبل الألف أو بعدها وياء قبلها، وانقلاب الألف عن الياء، وتشبيه الألف بالألف المنقلبة عن الياء وكسرة تعرض في بعض الأحوال، وزاد سيبويه أيضا ثلاثة أسباب: شاذة وهي شبه الألف بالألف المنقلبة، وفرق بين الاسم والحرف ، وكثرة الاستعال.

باب التصريف

فائدة _ أشياء اختص بها المعتل: قال ابن الشجري في (أماليه) اختص المعتل بأشياء

أحدها: ما جاء على فيعل لا يكون ذلك إلا في المعتل العين نحو، سيد وميت وهين ولين وبين.

الثاني: ما جاء من جمع فاعل على فعلة لم يأت إلا في المعتل اللام كقاض وقضاة وغاز وغزاة وداع ودعاة. الثالث: ما جاء من المصادر على فعلولة اختص بذلك المعتل العين نحو قولهم بان بينونة وصار صبرورة وكان كينونة، والأصل عند سيبوبه بينونة وصيرورة وكيونونة ثم كينونة، قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء لاجتاع الياء والواو وسبق الأول بالسكون.

والرابع: ما جاء من المصادر على فعل فهذا نما اختص به المعتل اللام وذلك قولهم التقى والهدى والسرى.

الألف أصلا في الحروف وما شابهها: قال ابن الدهان في(الغرة) الألف لا تكون أصلا في الأساء المعربة ولا في الأفعال، وإنما تكون أصلا في الحروف نحو ما ولا وفي الأسهاء المتوخلة في شبه الحرف نحو إذا وأثي لأنه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زائد من أصلي.

ضابط أنواع الألفات في أواخر الأسهاء

في (تذكرة ابن الصائغ) قال: نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الألفات في أواخر الأساء أربعة، منقلبة عن أصل ومنقلبة عن زائد ملحق بالأصل ومنقلبة عن زائد للتكثير وغير منقلبة وهي ألف التأنيث كملهى ومعزى وقتعثرى وحبلى، فالأول مصروف نكرة ومعرفة، والثاني والثالث مصروف في النكرة دون المعرفة، والرابع لا ينصرف فيها.

ضابط الزوائد في آخر الاسم

قال أبو حيان: لا يوجد في آخر اسم أربع زوائد من جنس واحد ولا يوجد في آخر اسم معرف واو قبلها ضمة، ومتى أدى الإعلال إلى شيء من ذلك وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة فتصير من باب قاض ومشتر فتحذف الياء كما تحذف فيهها.

(فائدة) قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (تذكرته) وقفت على أبيات لبعض الفضلاء فيا يدل على كون اللام ياء أو واوا في المعتل من الأفعال والأمهاء وهي:

بعَشر يبين القلب في الألف التي عن الواو تبدو في الأخير أو الياء بمستقبل الفعل الثرثسي وأمسره ومصدره والفعلتين أو الفساء وعين له إن كانت الواو فيها وتثنية والجمع خصا بالاسمساء وعاشرها سير الإمالة في الذي يشذ عن الأذهان عنصره النائسي

أمثلة ذلك: يدعو، ادع، غزوا، دعوة، دعوة، وهي ، وَهي، هوى، غوى، فتبان، عصوان.

فائدة ــ الثلاثي أكثر الأبنية: قاله ابن دريد في (الجمهرة)، وقال ابن جى في (الخصائص): الثلاثي أكثر استمإلا وأعدلها تركيبا؛ وذلك لأنه حرف يبتدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه.

قال: وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب، فإنه لو كان كذلك كان الثنائي أكثر منه وليس كذلك، بل له ولشيء آخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتباينها ولتعادى حالها، لأن المبتدأ به لا يكون إلا متحركا والموقوف عليه لا يكون إلا ساكتا، فلها تنافرت حالاها وسطوا العبن حاجزا بينها لئلا يفجأ الحس بضد ما كان آخذاً فيه ومنصبا إليه.

قاعدة

كيف ينطق بالحرف

قال في (البسيط): إذا قبل كيف تنطق بالحرف، نظرت إن كان متحركا ألحقته هاء السكت فقلت في الباء من ضرب به، ومن يضرب به، ومن اضربي به، وإن كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل فقلت في الباء من اضرب أب.

ضابط

ما جاء على تفعال

رأيت بخط ابن القياح في مجموع له قال: روى أبو الفضل محد بن ناصر السلامي عن الحنطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي إملاء قال أملي علينا أبو العلاء أحد بن عبد الله بن سليان المعري قال: الأشياء التي جاءت على أبو العلاء أحد بن عبد الله بن سليان المعري قال: الأشياء التي جاءت على تغمل على ضربين مصادر وأساء، فأما المصادر فالتلقاء والتبيان وهيا في القرآن، وقالوا: التنضال من المناضلة فمنهم من يجعله مصدرا ويقال جاء لتيناق الهلال كما يقال لميقاته، فمنهم من يجعله امها وأما الأساء فالتنبال وهو التعمير ورجل تنبال أي عذيوط ويقال بالضاد أيضا وتبوال موضع؛ وتعمار موضع، وتقمار حب مقطوع أي خابية، وثراخ برج صغير للحيام، وتمساح معروف من دواب الماء، ورجل تمساح تكلام كثير الكلم، وتلقام كثير اللقم، وتمشال واحد التأثيل وتجفاف أي تكذاب، وتمتان واحد التأثين وهي خيوط يضرب بها الفسطاط، ورجل الفرس معروف، وترباع موضع، وترعام اسم شاعر، وترياق في معنى درياق وطرياق، ذكره ابن دريد في باب تفعال. قال أبو العلاء: وفيه نظر لأنه يجوز أن يكون على فيعال، ومضى تهواه من الليل بمعنى هوى، وناقة تضراب يعود المقريبة العهد بضرب الفحل، وتلفاق ثوبان يخاط أحدها بالآخر.

باب الزيادة ضابط الأشياء التي تزاد لها الحروف

قال أبو حيان: لا يزاد حرف من حروف الزيادة العشرة وهي حروف سألتمونيها ــ إلا لأحد ستة أشياء.

الأول: أن تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة، وما زيد لمعنى هو أقوى الزوائد.

الثاني: للمد نحو كتاب وعجوز وقضيب.

الثالث: للإلحاق نحو واو كوثر وياء ضيغم.

الرامع: للإمكان كهمزة الوصل وهاء السكت في الوقف على نحو ـ قه.

الحامس: العوض نحو تاء التأنيث في زنادقة فإنها عوض من ياء زناديق، ولذلك لا يجتمعان.

السادس: لتكثير الكلمة نحو ألف قبعثري ونون كنهيل، ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت أولى من أن تكون للتكثير. وقال بعضهم:

يعرف الأصل من مزيد الحروف باشتقاق لها وبالتصريف وللسنوم وكثرة ونظير وخروج عن آصغ التمريف وبأن يلسزم المزيد بناء أو يرى الحرف حرف معنى لطيف ولفقد النظيم أوسع باب فتفطن عافة التحسريسف

فائدة ـ همزة الوصل التي لحقت فعل الأصر: قال أبـو حيـان في (شرح التسهيل): اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الأمر، فقيل زيدت أولا لأنها لائقة للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل وموضع الابتداء معرض لذلك فكانت هنا مبتدأة، وقيل أصلها الألف لأنها من حروف

الريادة وهدا موضع زيادة لكن قلبت همزة لفبرورة التحوك إذ لا يبتدأ بساكن ويلزم التسلسل، واختلفوا في حركتها فقيل أصلها الكسر لأنه في مقابلة ألف القطع وهي مموحة، وقيل حركتها في الأصل الكسر على أصل المقاه الساكنين وهذا الأصل يستصحبها إلا إن كان الساكن بعدها ضمة لازمة.

(فائدة) قال ياقوت في (معجم الأدباء): أسندني علم الدين إبراهيم بن محود من سالم التكريني قال أنشدني القاضي زكريا بن يحيي بن القاسم بن المفوح المكري لنفسه في ألفي القطع والوصل:

في الفتح والفم وأخرى تنكسر نحو أجب يازيـد صوت الداعي مـن فعلـه المستقبـل الزمـان إن زاد عـن أربعـة أو قــــلا لألسف الأمـــر ضروب تنحصر فالفتح فها كـان مـن ربـاعــي والفـــم فيمـا فــم بعـد التــاني والكـــــر فيمــا منهمـا تخلــي

قاعدة حق همزة الوصل

حق همزة الوصل الدخول على الأفعال وعلى الأساء الجارية على تلك الأفعال نحو انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا، فأما الأسهاء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها، إنما دخلت على أسهاء قليلة وهي عشرة: ابن وابنة وابنم واسم واثنين واثنين وامرىء وامرأة وايمن، ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل).

باب الحذف قاعدة

ما اجتمع فيه ثلاث ياءات من الأساء

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات فإن كان غير مبني على فعل حذفت منه اللام نحو عطيّ في تصغير عطاء وأحيّ، في تصغير أحوى، وإن كان مبنيا على فعل ثبت لحو يحي من حي يحي.

باب الإدغام قاعدة

قال ابن جني في (الخاطريات) الإدغام يقوي الممثل وهو أيضاً بعينه يضعف الصحيح.

ضابط

أحسن ما يكون الإدغام من كلمتين

قال سببويه: أحسن ما يكون الإدغام من كلمتين إذ توالي بها خسة أحرف متحركة نحو (فعل لبيد) لأن توالي الحركات مستثقل عندهم بدليل أنه لا يتوالى خسة أحرف متحركة في الشعر ولا أربعة في كلمة واحدة إلا أن يكون فيه حذف كملبط أو واحد الأربعة تاء التأنيث كشجرة، لأن تاء التأنيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية، ويحسن الإدغام أيضا أن يكون قبل المثل الأول متحرك وبعد المثل الثاني ساكن نحو (يد داود) قال سيبويه قصدوا اعتدال أن يكون المتحرك بن ساكنين.

باب الخط

قال ابن مكتوم في (تذكرته) اختلف النحويون في علة إلحاق الألف بعد واو الجمع من نحو قاموا، فذهب الخليل إلى أنها ألحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منعطفا لآخر الواو، وكأنه يريد بذلك أن الواو إنحا تركبت لتصوير الألف بعدها، أي ليست واوا مختلسة، بل هي واو ممتدة مشبعة متمكنة، وقال أبو الحسن؛ إنحا زيدت هذه الألف للفرق بين واو المحطف وواو الجمع نحو كفروا وجردوا ونحو ذلك من المنفصل، فلو لم تلحق الألف للفرق بين واو الجمع لجاز أن يظن أنه كفر وفعل وأن الواو واو عطف، فزادوا الألف لتجوز الواو إلى ما قبلها وسهاها لذلك ألف الفصل، ثم ألحقوا المتصل بالمنفصل في نحو دخلوا وخرجوا ليكون العمل من وجه واحد.

وقال الكسائي: دخلت هذه الألف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب في غدو قول الله تعالى ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم ﴾ (١) فكالوهم كنبت بغير ألف لأن الضمير منصوب، ألا ترى أن معناه كالوا لهم ووزنوا لهم، فإذا أردت أنهم كالوا في أنفسهم ووزنوا في أنفسهم قلت قد كالوا هم ووزنوا هم، فثبت الألف معها لأن الضمير مرفوع وهذا أحس _ انتهى.

⁽١) سورة المطففين: آية ٣.

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب ما ذكره الكمال أبو الىركات ابن الأنباري في (كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف) وأبو البقاء العكبري في (كتاب التبيين) في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

١ ـــ الاسم مشتق من السمو عند البصريين وقــال الكــوفيــون مــن
 الوسم.

۲ _ الأسهاء السنة معربة من مكان واحد وقبال الكوفيمون من مكانين.

٣ _ الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل.

إنها إعراب.
 إنها إعراب.

الاسم الذي فيه تاء التأنيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون،
 وقالوا يجوز.

٦ _ قعل الأمر مبي، وقالوا معرب.

 لبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ، وقالوا المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ.

٨ ــ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وقالوا يرفعه.

_ الخبر إذا كان اسها محضا لا يتضمن ضميراً، وقالوا يتضمن.

١٠ _ إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب إبراز ضميره،
 وقالوا لا يحب.

١١ ـ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، وقالوا لا يجوز.

١٢ ـ الاسم بعد لـول يـرتفـع بـالابتـداء، وقـالـوا بها أو بفعـل
 مخذوف _ قولان لهم.

- ١٣ _ إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده، وقالوا يعمل.
- ١٤ ــ العامل في المفعول الفعل وحده، وقالوا الفعل والفاعل معاً، أو الفاعل فقط أو المعنى ــ أقوال لهم.
 - ١٥ _ المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدر، وقالوا بالظاهر.
 - ١٦ _ الأول في باب التنازع إعمال الثاني، وقالوا الأول.
- ۱۷ ــ لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجــرور مــع وجــود المفعــول الصريح، وقالوا يقام.
 - ١٨ ـ نعم وبئس فعلان ماضيان، وقالوا اسهان.
 - ١٩ ـ أفعل في التعجب فعل ماض، وقالوا اسم.
- ۲۰ ـ لا يبنى فعل التعجب من الألوان، وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط.
- ٢١ ـ المنصوب في باب كان خبرها وفي باب ظن مفعول ثان،
 وقالوا حالان.
 - ٢٢ ـ لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها، وقالوا يجوز.
 - ٣٣ ... يجوز تقديم خبر ليس عليها، وقالوا لا يجوز.
- ٢٤ _ خبر ما الحجازية ينتصب بها، وقالوا بحذف حرف المجر.
 - ٢٥ ـ لا يحوز طعامك ما مزيد آكلا، وقالوا يجوز.
 - ٣٦ _ يحوز ما طعامك أكل زيد، وقالوا لا يجوز.
 - ٣٧ ... خبر إن وأخواتها مرفوع بها، وقالوا لا تعمل في الخبر.
- ٢٨ ـ إذا عطفت على اسم إن قبل الخبر لم يجز فيه إلا النصب،
 وقالوا يجوز الرفع.
 - ٢٩ _ إذ انفقت إن جاز أن تعمل النصب، وقالوا لا تعمل.
 - ٣٠ _ لايجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن، وقالوا يجوز.
 - ٣١ _ اللام الأولى في لعل زائدة، وقالوا أصلية.

٣٢ ــ لا النافية للجنس إذا دخلت على المفرد بني معها، وقالوا معرب.

٣٣ _ لا يجوز نقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها نحو دونك وعليك.
وقالوا يجوز.

۳٤ _ إذا وقع الفلرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف مقدر، وقالوا بالخلاف.

٣٥ ــ المفعول معه ينتصب بالفعـل قبلـه بـواسطـة الواو، وقــالــوا
 بالخلاف.

٣٦ _ لا يقع الماضي حالا إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة وقالوا يحوز من غير تقدير.

٣٧ _ يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحو سواء كان صاحبها ظاهراً أو مضمراً، وقالوا لا يجوز إذا كان ظاهراً.

٣٨ _ إذا كان الظرف خبر المبتدأ وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيهه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائماً فيها وقائم فيها، وقالوا لا يجوز إلا النصب.

٣٩ ــ لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا، وقالوا يجوز إذا كان متصرفا.

المستثنى منصوب بالفعل السابق بـواسطـة إلا، وقـالــوا على
 التشبيه بالمفعول.

11 _ لا تكون إلا بمعنى الواو، وقالوا تكون.

٤٢ ـ لا يحوز تقديم الاستثناء في أول الكلام، وقالوا يجوز.

٤٣ ــ حاشا في الاستثناء حرف جر، وقالوا فعل ماض.

٤٤ ـ إذا أضيفت غير إلى متمكن لم يجز بناؤها وقالوا يجوز.

٤٥ ــ لا يقع سوى وسواء إلا ظرفا، وقالوا يقع ظرفا وغير ظرف.
 ٤٦ ــ كم في العدد بسيطة، وقالوا مركبة.

- ٤٧ ... إذا قصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جره، وقالوا يجوز.
 - ٤٨ ــ لا يجوز إضافة النيف إلى العشرة، وقالوا يجوز.
- ٤٩ _ يقال قبضت الخمسة عشر درها، ولا يقال الخمسة العشر الدراهم، وقالوا يجوز.
 - ٥٠ _ يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر، وقالوا لا يجوز.
- ٥١ ... المنادي المفرد المعرفة مبني على الضم، وقالوا معرب بغير
 تنوين.
- ٥٢ _ لا يجوز نداء ما فيه _ ال _ في الاختيار، وقالوا يجوز.
- ٥٣ _ الميم المشددة في اللهم عوض من (يا) في أول الاسم وقالوا أصله يا الله أمنا بخير، فحذف ووصلت الميم المشددة بالاسم.
 - ٥٤ ــ لا يجوز ترخيم المضاف، وقالوا يجوز. *
- ٥٥ ــ لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال، وقالوا يجوز مطلقا وإذا كان ثانيه
 متحركا قولان.
- ٥٦ ـ لا يحذف في الترخيم من الرباعي إلا آخره، وقالوا يحذف ثالثه
 أمضا.
 - ٥٧ _ لا يجوز ندبة النكرة ولا الموصول، وقالوا يجوز.
 - ٥٨ _ لا تلحق علامة الندبة الصفة، وقالوا يجوز.
- ٥٩ ـ لا تكون (من) لابتداء الغاية في الزمان، وقالوا تكون.
 - ٣٠ _ رپ حرف، وقالوا اسم.
 - ٦١ ــ الجر بعد واو رب برب المقدرة، وقالوا بالواو.
 - ٦٢ _ منذ بسيطة، وقالوا مركبة.
 - ٦٣ _ المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدأ، وقالوا بفعل محذوف.
- ٦٤ ـ لا يجوز حذف حرف القسم وإبقاء عمله من غير عوض إلا في اسم الله خاصة، وقالوا يجوز في كل اسم.

٦٥ ــ اللام في قولك لزيد أفضل من عمرو لام الابتداء، وقالوا لام القسم محذوفا.

٦٦ ـ ايمن الله في القسم مفرد، وقالوا جمع يمين.

٦٧ ــ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وقالوا
 بجوز.

٦٨ ـ لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه مطلقا، وقالوا يجوز إذا
 اختلف اللفظان..

٦٩ ــ كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى، وقالوا مثنيان لفظا
 ومعنى.

 ٧٠ ـ لا يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا ، وقالوا يجوز إذا كانت محدودة.

٧١ ـ لا يجوُّز زيادة واو العطف وقالوا يجوز.

٧٢ ـ لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، وقالوا يجوز بدونه.

٧٣ ــ لا يجوز العطف على الضمع المتصل المرفوع، وقالوا يجوز.

٧ ــ لا تقع أو بمعنى الواو ولا بمعنى بل، وقالوا يجوز.

٧ ــ لا يجوز العطف بلكن بعد الإيجاب، وقالوا يحوز.

٧٦ _ يجوز صرف أفضل منك في الشعر، وقالوا لا يجوز.

٧٧ ــ لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة، وقالوا يجوز.

٧٨ _ الآن امم في الأصل، وقالوا أصله فعل ماضي.

 ٧٩ ـ يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل، وقالوا بحروف المضارعة.

 ٨٠ ـ لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بأن مضمرة، وقالوا على الصرف.

- ۸۱ ـ الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الأشياء السبعة منصوب ياضهار أن، وقالوا على الخلاف.
- ۸۲ ـ إذا حذفت أن الناصبة فالاختيار أن لا يبقى عملها وقالوا
 يبقى.
- ٨٣ ـ (كي) نكون ناصبة وجارة، وقالوا لا تكون حرف جو.
- ٨٤ ــ لام كي ولام الجحود ينصب الفعل بعدها يأن مضمرة، وقالوا
 باللام نفسها.
 - ٨٥ ــ لا يجمع بين اللام وكي وأن، وقالوا يجوز.
 - ٨٦ _ النصب بعد حتى بأن مضمرة، وقالوا بحتى.
- ۸۷ _ إذا وقع الاسم بين إن وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور، وقالوا بالعائد من الفعل إليه.
- ۸۸ ـ لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط على حوف الشرط، وقالوا يجوز.
 - ٨٩ _ إن لا تكون بمعنى إذ، وقالوا تكون.
- ٩٠ ــ إذا وقعت إن الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة، وقالوا نافية.
- ٩١ ـ إذا وقعت اللام بعد إن الخفيفة كانت إن مخففة من الثقيلة واللام للتأكيد، وقالوا إن بمعنى ما واللام بمعنى إلا.
 - ٩٢ ... لا يحازي بكيف، وقالوا يجازي بها.
- ٩٣ _ السين أصل، وقالوا أصلها سوف حذف منها الواو والفاء.
- ٩٤ .. إذا دخلت تاء الخطاب على ثاني الفعل جاز حذف الثانية وقالوا الأولى.
- ٩٥ ــ لا يؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون الخفيفة،
 وقالوا يجوز.
- ٩٦ _ ذا والذي وهو وهي بكيالها الاسم، وقالوا الذال والهاء فقط.

٩٧ ــ الضمير في لولاي ولولاك ولولاه في موضع جر، وقالوا في موضع رفع.

٩٨ _ الضمير في نحو إياي وإياك وإياه، أيا، وقالوا الياء والكاف والهاء.

٩٩ _ يقال (فإذا هو هي)، وقالوا (فإذا هو إياها).

١٠٠ _ (تمام المائة) أعرف المعارف المضمر، وقالوا المبهم.

١٠١ _ ذا وأولاء ونحوهما لا يكون موصولا، وقالوا يكون.

١٠٢ ... همزة بين بين غير ساكنة، وقالوا ساكنة.

وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن أياز في مؤلف.

منها: الإعراب أصل في الأساء فرع في الأفعال عند البصريين، وقال الكوفيين أصل فيهما

ومنها؛ لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة، وجوزه الكوفيون

انتهى بعون الله الفن الثاني من الأشباه والنظائر ويليه إن شاء الله _ سلسلة الذهب _ وهو الفن الثالث



الفن الثالث

الحمد لله على ما أنعم وألهم، وأوضح من دقائق الحقائق وفهم، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم.

هذا هو الفن الثالث من الأشباه والنظائر وهو فن بناء المسائل بعضها على بعض مرتب على الأبىواب وسميتـه و سلسلـة الذهـب في البنـاء مـن كلام العرب».

باب الإعراب والبناء

مسئلة

فعل الأمر العاري من اللام وحرف المضارعة

اختلف في فعل الأمر العاري من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب على مذهبين.

أحدهما: أنه مبيى وعليه البصريون.

والتاني: أنه معرّب مجزوم بلام محذوفة وهو رأي الكوفيين.

قال أبو حيان: واختـاره شيخنـا أبـو على الحسـن بـن أبي الأحـوص،

والخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في ثلاث مسائل.

الأولى: هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم أم لا ؟ فمذهب البصريين لا، وإن الأصل في الأفعال البناء، والمضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم وفعل الأمر لم يشبه الاسم فلا يعرب، ومذهب الكوفيين نعم، فهو معرب على الأصل في الأفعال.

الثانية: هل يجوز إضهار لام الجزم وإبقاء عمله، فمذهب البصريين لا، وإنه لا يجوز حذف شيء من الجوازم أصلا وإبقاء عمله، ومذهب الكوفيين نعم.

الثالثة: قال أبو حيان جعل بعض أصحابنا هذا الخلاف في الأمر مبينا على مسئلة اختلفوا فيها وهي هل للأمر صيفة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس أصلها المضارع، أو هي صيفة مفيرة وأصلها المضارع، فمن قال أصلها المضارع اختلفوا أهي معربة أم مبنية، ومن قال إنها صيفة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فهي عندهم مبنية على الوقف ليس إلا ـ انتهى.

وقال الشلوبين في (شرح الجزولية): القول بأن فعل الأمر معرب مجزوم مبني على قول الكوفيين إن بنية فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللام.

مسئلة

متى يبنى الفعل إذا اتصل بنون التوكيد

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب) إذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بنى معها إجماعا نحو هل تضربن للواحد المخاطب، وهل تضربن للواحدة الغائبة، واختلف في علة البناء، فمذهب سيبويه أن الفعل ركب مع الحرف فبني كها بني الاسم لما ركب مع الحرف في نحو لا رجل، ومذهب غيره أن النون لما أكدت الفعل قوت فيه معنى الفعيلة فعاد إلى أصله وهو البناء، قال ويبنى على الحتلاف في العلة خلاف فيا إذ اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان أو ضمير المخاطبة المؤنثة نحو تضربن أو ضمير المخاطبة المؤنثة نحو تضربن هل هو معرب أو مبني، فمن علل بالتركيب هناك قال هذا معرب، لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء فتجعلها كالمشيء الواحد ويكون حذف النون الني كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتاع النونات أو النونين، ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون هنا للبناء _

مسئلة

الاختلاف في حذف حروف العلة للجزم

قال ابن النحاس في (التعليقة): أجع النحاة على أن حروف العلة في نحو يخرو ويرمي تحذف عند وجود الجازم، واختلفوا في حذفها لماذا ؟ فالذي فهم من كلام سيبويه أنها حذفت عند الجازم لا للجازم، وهذا الخلاف السراج وأكثر النحاة أن حذف هذه الحروف علامة للجزم، وهذا الخلاف ميني على أن حروف العلة التي في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة أو لا ؟ فمذهب سيبويه أن فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الألف في النصب فهو إذا جزم يقول الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم، وعند ابن السراج أنه لا حركة مقدرة في الرفع، وقال لك كان الإعراب في الأسها، لمنى حافظتا عليه بأن نقدره إذا لم يوجد في اللفظ، ولا كذلك في الفعل، فإنه لم يدخل فيه إلا لمشابهة الاسم لا للدلالة على معنى فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللفظ، فالجازم لما للدلالة على معنى فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللفظ، فالجازم لما

البدن فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن، وكذا الجازم إن وجد حركة أزالها وإلا أخد من نفس الحروف ــ انتهى.

مسئلة

ما يجوز في حرف العلة إذا كان بدلا من همزة

قال ابن النحاس أيضاً: إذا كان حرف العلة بدلا من همزة جاز فيه وجهان: حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه، وهذان الوجهان مبنيان على أن إبدال حرف العلة هل هو بدل قياس أو غير قيامي، فإن قلنا إنه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم الأنه همزة كها كان قبل البدل وإن قلنا إنه بدل غير قيامي صار حرف العلة متمحضاً وليس همزة فنحذفه كها نحذف حرف العلة المحض في يغزو ويرمي ويغشي _ انتهى.

مسئلة

الكلهات قبل التركيب

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب): الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية أو لا توصف بإعراب ولا بناء ؟ فيه خلاف، نحو قولنا زيد عمرو بكر خالد، أو واحد اثنان ثلاثة، فإن قلنا إنها توصف بالتاء فالأصل حينتذ في الأسهاء البناء، ثم صار الإعراب لها أصلا ثانيا عند المقد والتركيب لطريان المعاني التي تلبس لولا الإعراب لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة، وإن قلنا إنها لا توصف بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلا من أول وهلة لا نائبا عن غيره، ويكون دخوله الأسهاد لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب _ انتهى.

باب المنصرف وغير المنصرف مسئلة

ما هو المنصرف وما هو غيره

قال في (البسيط): من قال المنصرف ما ليس فيه هلتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرها منع الجر والتنوين لفظا وتقديرا دخل فيه التثنية والجمع والأسهاء البستة وما فيه اللام والمضاف، ومن قال المنصرف ما دخله الحركات التلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فإن التثنية والجمع والمعرف باللام والإضافة يخرج عن الحصر فلذلك ذكرها (صاحب الخصائص) مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة.

مسئلة

ما هو الصرف وما هو المنع من الصرف

اختلف النحويون في الصرف فمذهب المحققين كما قال أبو البقاء في (اللباب): إنه التنوين وحده، وقال آخرون هو الجر مع التنوين، ويبتني على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف او دخلته ال، فعلى الأول هو باق على منم صرفه وإنما يجر بالكسرة فقط، وعلى الثاني هو منصرف.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): اختلفوا في منع الصرف ما هو؟ فقال قوم هر عبارة عن منع الاسم الجبر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدها تابعا للآخر، إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال، وقال قوم ينتمون إلى التحقيق: إن الجبر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه علم الحفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم تبع الجبر التنوين في الزوال، لأن التنوين خاصة للامم والجبر خاصة له أيضا فتبع الخاصة،

ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه إنما يذهب منه التنوين لا غير، فعلى هذا القول إذا قلت: نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمركم، الأسمر باق على منع صرفه وإن ابحر، لأن الشبه قاتم وعلم المعرف الذي هو التنوين معدوم، وعلى القول الأول يكون الاسم منصرفا لأنه لما دخله الألف واللام والإضافة وها خاصة للاسم بعد عن الأفعال وغلبت الاسمية فانصرف _ انتهى.

مسئلة

مثنى وثلاث

مذهب الجمهور أن باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل مع الوصفية، وذهب الفراء إلى أن منعها للعدل والتعريف بنية الإضافة، ويبتني على الخلاف صرفها مذهب الأسهاء أي منكرة، فأجازه الفراء بناء على رأيه أنها معرفة بنية الإضافة تقبل التنكير ومنعه الجمهور.

مسئلة

اذا سمي مذكر بوصف مؤنث مجرد من التاء

إذا سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد من الناء كحائض وطامث وظلوم وجريح، فالبصريون يصرفونه بناء على أن هذه اسهاء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحلا على المعنى، فقولهم مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض، ويدل لذلك أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التاء، والكوفيون يمنعونه بناء على مذهبهم أن نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنث، والناء وإنما تدخل للفرق.

باب العلم مسئلة انقسام العلم

الأكثرون على أن العلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول، وذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة وليس فيها شيء مرتجل، وقال: إن الوضع سبق ووصل إلى المسمى الأول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي بها، وجهلنا نحن أصلها فتوهمها من سمي بها من أجل ذلك مرتجلة، وذهب الزجاج إلى أنها كلها مرتجلة، والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا، وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد.

وقال أبو حيان: المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات، والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات، وقبل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات، والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات، وعندي أن الخلاف المذكور أولا وهذا الخلاف احدها مبني على الآخر.

باب الموصول مسئلة الوصل بجملة التعجب

هل يجـوز الوصل بجملة التعجب؟ فيه خلاف ـ إن قلنا إنها إنشائية لم يوصل بها، وإن قلنا إنها خبرية فقولان.

أحدها: الجواز، نحو جاءني الذي ما أحسنه، وعليه ابن خروف. والثاني: المنع؛ لأن التعجب إتما يكن من خفاء السبب، والصلة تكون موضحة فتنافيا.

باب المبتدأ والخبر

315....

قال ابن النحاس في (التعليقة) إذا دخلت على المبتدأ الموصول ليت ولعل نحو: ليت الذي يأتيني ولعل الذي في الدار، فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره، واختلف في علة ذلك ما همي ؟ فمنهم من قال علته أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله، فإذا عملت فيه ليت أو لعل خرج من باب الشرط، فلا يجوز دخول الفاء حيثتذ، ومنهم من قال بل العلة أن معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتمني ولعل للترجي، ومعنى الشرط التعليق فلا يحتمان.

ويتخرج على هاتين الملتين مسئلة وهو دخول إن على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء أم لا ؟ فمن علل بالعلة الأولى منع من دخول الفاء مع إن أيضا، لأنها قد حملت فيه فخرج عن باب الشرط، ومن علل بالعلة الثانية وهو تغير المعنى جوز دخول الفاء مع (إن) لأنها لا تغير المعنى ها كان عليه قبل دخولها، وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها.

مسئلة

الوصف المعتمد على نفي أو استفهام

ذهب البصريون _ إلا الأخفش _ إلى أن الوصف إذا اعتمد على نغي أو استفهام كان مبتدأ وما بعده فاعل مغن عن الخبر نحو أقائم زيد وما قائم زيد، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط هذا الاعتاد، وذلك مبني على رأيهم أنه يعمل غير معتمد.

مسئلة

الاختلاف في صدر الكلام في (إذا قام زيد فأنا أكرمه)

اختلف في صدر الكلام من نحو إذا قام زيد فأنا اكرمه، هل هو جملة إسمية أو فعلية؟ قال ابن هشام: وهذا مبني على الخلاف في عامل إذا، فإن قلنا جوابها فصدر الكلام جملة إسمية وإذا مقدمة عن تأخر وما بعد إذا متمم لها لأنه مضاف إليه، وإن قلنا فعل الشرط وإذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها.

باب كان وأخواتها مسئلة

هل الأفعال الناقصة تدل على الحديث

قال الخفاف في (شرح الإيضاح): اختلف هل الأفعال الناقصة تدل على الحدث أم لا؟ وينبني على ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال، فمن قال تدل أعمل، ومن قال لا فلا.

وقال أبو حيان في (الارتشاف): اختلفوا هل تعمل كان وأخواتها في الظرف والمجرور والحال ۴ فقيل لا تعمل وقيل تعمل، ويتبغي ان يكون هذا الخلاف مرتبا على دلالتها على الحدث.

مسئلة

تعدد أخبار كان وأخواتها

قال أبو حيان في (الارتشاف): الظاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لكان وأخواتها إلا خبر واحد وهو نص ابن درستويه، وقبل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ، والمنع هنا أقـوى لأنها شبهست بضرب، وقال في (شرح التسهيل): تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتدأ، ثم قبل الجواز هنا أولى لأنه إذا جاز مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى وهو كان وأخواتها أولى، ومنهم من قال المنع هنا أولى وعليه ابن درستويه، واختاره ابن أبي الربيع قال لأن ضرب، لا يكون له إلا مفعول واحد، فما شه به يجري مجراه.

مسئلة

لم سميت هذه الأفعال نواقص؟

اختلف لم سميت هذه الأفعال نواقص ؟ فقيل لأنها لا تدل على الحدث بناء على القول به، وعلى القول الآخر سميت ناقصة لكونها لا تكتفي بحرفوعها.

مسئلة

تقدم أخبارها عليها

اختلف في جواز تقدم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قائبا، فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز، ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا ؟ فالبصريون على الأول والكوفيون على الثاني. باب ما مسئلة

البصريون على أنه إذا اقترنت (ما) بإن يبطل عملها نحو:

بني غدانة ما إن أنتم ذهب

وذهب الكوفيون إلى جواز النصب مع إن، واختلف في إن هذه، فالبصريون على أنها زائدة كافة والكوفيون على أنها نافية، وعندي أن الخلاف في إعمالها ينبغي أن يكون مرتبا على هذا الخلاف.

باب إن واخواتها مسئلة

وقوع إن المخففة بعد فعل العلم

إذا وقعت إن المخففة بعد فعل العلم كقولك علمت إن كان زيد لعالما، وحديث وقد علمنا إن كنت لمؤمنا و فهل هي مكسورة أو مفتوحة ? فيه خلاف. ذهب الأخفش الصغير وهو أبو الحسن علي بن سلمان البغدادي إلى أنها لا تكون إلا مكسورة ، وقال أبو علي الفارسي لاتكون إلا مفتوحة وكذلك اختلف فيها كبراء أهل الأندلس أبو الحسن بن الأخضر وأبو عبدالله بن أبي العافية ؛ فقال ابن الأخضر بقول الأخفش، وقال ابن أبي العافية بقول الفارسي.

قال أبو حيان: وهذا الحلاف مبنى على خلافهم في اللام أهي لام الابتداء ألزمت للفرق أم هي لام أخرى مجتلبة للفرق بينها وبين إن النافية ؟ فعلى الأول تكسر وعلى الثاني تفتح، ووجهه البناء أنها إذا كانت لام الابتداء فهي لا تدخل إلا في خبر المكسورة، وإذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها مانما لما من فتحها.

قال أبو حيان: وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريين، وأما على مذهب الكوفيين فللام عندهم بمعنى إلا وإن نافية لا حرف توكيد، فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو ، قد علمنا إن كنت لؤمنا ،إلا كسر إن لأنها عندهم حرف نفي والتقدير ، قد علمنا إن كنا مؤمنا ».

مسئلة

متى تقع أن المفتوحة ومعمولها اسها لان المكسورة

تقع أن المفتوحة ومعمولها اسها لإن المكسورة بشرط الفعل بالخبر نحو إن عندي أنك فاضل، وقال الفراء: لو قال قائل إنك قائم تعجبني، جاز أن تقول إن أنك قائم تعجبني. قال أبو حيان: وهذا من الفراء بناء على رأيه أن (أن) يجوز الابتداء بها والجمهور على منعه.

مسئلة

ما يلي إن المكسورة المخففة من الأفعال

إذا خففت إن المكسورة لم يلها من الأفعال إلا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين، وجوز الكوفيون غيره، وهو مبني على مذهبهم أنها نافية، ذكر ذلك السخاوي في (شرح المفصل).

مسئلة

ما يجوز في إن إذا وقعت جوابا لقسم

إذا وقعت إن جواب قسم نحو والله إن زيداً قائم، فمذهب البصريين وجواب كسرها، وقبل يجوز فتحها مع اختيار الكسر، وقبل نجوز إن مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون، وقيل بجب الفتح وعليه الفراء.

قال في (البسيط): وأصل الخلاف أن جلتي القسم والمقسم عليه هل إحدها معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أو لا ؟ وفي ذلك خلاف. فمن قال نعم، فتح؛ لأن ذلك حكم أن إذا وقعت مفعولا، ومن قال لا فإنما هي للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر، ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين.

مسئلة

هل يجوز (إن قائم الزيدان)

لا يجوز هنا إن قائماً الزيدان، كها لا يجوز ذلك في المبتدأ دون نفي أو استفهام وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ فجملوا قائماً اسم إن، والزيدان فاعل به سد مسد خبرها، والحلاف جار في باب ظن، فمن أجاز هنا وفي المبتدأ أجاز ظننت قائما الزيدان، ومن منع منع، وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ومنع في باب ظن وإن، وفرق بأن إهماك الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان، جواز، إن قائما الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع بعدهها.

باب لا

كمسئلة

مذاهب في قول (المسلمات)

قال أبو حيان في (شرح التسهيل) في نحو لا مسلمات، أربعة مذاهب.

أحدها: الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف

والثاني: الكسر بلا تنوين وهو مذهب الأكثرين.

والثالث: الفتح وهو مذهب المازني والفارسي.

والرابع: جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين ـ قال: وفرع بعض أصحابنا الكسر والفتح على الحلاف في حركة لا رجل، فمن قال إنها حركة إعراب: قال هنا مسلمات بالكسر، ومن قال لا مسلمات بالفتح، ولا يقول إنه يبنى لجعله مع (لا) كالشيء الواحد. قال لا مسلمات بالفتح، ولا يجوز عنده الكسر؛ لأن الحركة عنده ليست خاصة، والذي يقول يبنى لتضمنه معنى الحرف يقول لا مسلمات بالكسر، وحجته أن المبنى مع (لا) قد أشبه المعرب المنصوب، فكما أن الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور، فكلاك يكون مع لا وهو الصحيح ـ انتهى.

باب أعلم وأرى مسئلة

القول في حذف مفاعيل هذا الباب

قال ابن النحاس في(التعليقة) نجوز حذف الأول والثاني من مفاعيل هذا الباب اختصاراً، وأما حذف الثالث اختصاراً فمبنى على الخلاف في حذف الثاني من مفعولى ظننت اختصاراً، فمـن أجـاز الحذف هنــاك أجـازه في الثالث، ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث هنا.

باب النائب عن الفاعل مسئلة باب اختار

باب اختار، ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز فيه إلا إقامة المفعول الأول نحو اختبر زيد الرجال، وجوز الفراء والسيرافي وابن مالك إقامة الثاني مع وجود الأول فيقول اختير الرجال زيدا، وأشار أبو حيان إلى أن الحلاف مبني على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجور.

مسئلة

نائب الفاعل المجرور بحرف غير زائد

قال أبو حيان المجرور بحرف غير زائد نحو سير بزيد، فيه خلاف، فمذهب الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب، ومذهب الفراء أن النائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع.

قال أبو حيان: وهذا مبنى على الخلاف في قولهم مر زيد بعمرو، فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب فلذا قالوا إنه إذا بنى للمفعول كان في موضع رفع بناء على قولهم إنه: في مر زيد بعمرو في موضع نصب، ومذهب الفراء أن حرف الجر هو الذي في موضع نصب، فلهذا ادعى أنه إذا بنى للمفعول كان هو في موضع رفع بناء على مذهبه أنه هناك في موضع نصب، وفي أصل المسئلة قول ثالث: إن النائب ضمير مهم مستتر في الفعل قاله ابن هشام، ورابع: أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير سير هو أي السير. قال ابن درستويه: ويبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور نحو بزيد سير، فعلى القول الأول والباك لابجوز، وعلى القول الثاني والرابع يجوز.

باب المفعول به مسئلة

إذا تعددت المفاعيل فأيها يقدم

إذا تعدد المفعول في غير باب ظن وأعلم كباب أعطى واختار فالأصل تقدم ما هو فاعل في المعنى، وما يتعدى إليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك، هذا مذهب الجمهور، وقبل المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فأيها تقدم فذلك مكانه وعليه ابن هشام وبعض البصريين، قال أبو حيان: وينبني على هذا الخلاف: جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتصل به ضمير يعود على الأول نحو أعطيت درهمه زيدا، فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا، بناء على ما ذكر.

باب الظرف مسئلة الاتساع في الظرف مع كان وأخواتها

قال أبو حيان في (الارتشاف): هل يتسع في الظرف مع كان وأخواتها ؟ هو مبني على الخلاف هل تعمل في الظرف أم لا ؟ فإن قلنا لا تعمل فلا يتوسع، وإن قلنا بجوز أن تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أن لا يجوز التوسع فيه معها.

مسئلة إذا استعملت إذا شرطا

قال أبو حيان في (شرح التسهيل): إذا استعملت إذا شرطا فهل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما مضافة للجملة بعدها أم لا ؟ قولان، قبل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف إليه وغيره، وقبل ليست مضافة بل معمولة، للفعل بعدها لأنها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط، قال وينبني على ذلك الحلاف في العامل فيها، فمن قال إنها مضافة أعمل الجزاء ولا بد، ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات.

باب الاستثناء مسئلة تقدم المستثنى

هل يجوز تقديم المستثنى منه، وعلى العامل فيه، إذا لم يتقدم، وتوسط بين جزئي كلام، نحو القوم إلا زيدا قاموا؟ فيه خلاف، قيل بالجواز وقيل بالمنم، قال أبو حيان: وهو مبني على الخلاف في العامل في المستثنى، فمن قال إنه ما تقدم من فعل أو شبهه منعه، ومن قال إنه إلا أو نحوه، جوزه.

مسئلة

عود الاستثناء إذا وقع بعد جل عطف بعضها على بعض

إذا ورد الاستثناء بعد جل عطف بعضها على بعض فهل يعود إلى الكل ؟ فيه خلاف، قيل نعم وقيل لا، بل يختص بالجملة الأخيرة، قال أبو حيان والحلاف مبني على الحلاف في العامل في المستثنى، فعن قال إنه إلا، أعاده إلى الكل، ومن قال إنه الفعل السابق قال إن اتحد العامل عاد إلى الكل، وإن اختلف فللأخيرة خاصة، إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستشى واحد.

باب حروف الجر مسئلة

تعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص

اختلف، هل ينعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص ؟ على قولين مبنيين على الخلاف في أنه هل يدل على الحدث أم لا ؟ فمن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع ذلك، ومن قال يدل عليه جوزه.

مسئلة

على ما يرتفع الاسم بعد منذ؟

قال أبو البقاء في (التبيين) اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ نحو ما رأيته منذ يومان. على أي شيء يرتفع ؟ على ثلاثة مذاهب، أحدها، أن منذ مبتدأ وما بعده خبر، والتقدير أمّد ذلك يومان، وقال بعض الكوفيين: يومان فاعل تقديره منذ مضي يومان، وقال الفراه: موضع الكلام كله نصب على الغلرف أي ما رأيته من الوقت الذي هو يومان، قال وهذا كله مبني على الخلاف في أصل منذ، وقد قال الأكثر إنها مفردة، وقال الفراء أصلها، من، وذو الغائبة بمعنى الذي، وقال غيره من الكوفين؛ أصلها من إذ ثم حذفت الهمزة وضمت المم.

باب القسم الاختلاف في اعن الله

قال ابن النحاس في (التعليقة) اختلف النحاة في ايمن الله هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم أم هي جمع ؟ وينبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها أهي همزة قطع أم همزة وصل؟ فمذهب اليصريين أن ايمن كلمة مفردة موضوعة للقسم وأن همزتها همزة وصل، ومذهب الكوفيين أن (ايمن) جمع يمين وهمزتها همزة قطع.

باب التعجب مسئلة الاختلاف في أفعل به

قال ابن النحاس في التعليقة: اختلف النحاة في قولنا افعل به، في التعجب هل معناه أمر أو تعجب مع إجاعهم على أن لفظه لفظ الأمر، فذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه، وذهب البصريون إلى أن معناه التعجب، على الخلاف في التعجب، هل هو إنشاء أو خبر ؟ قال وينبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور هل هو في موضع نصب أو رفع ؟ فمن قال بأن معنى أفعل، الأمر وأن فيه فاعلاً مستتراً قال بأن الجار

والمجرور في موضع نصب بأنه مفعول، ويكون الباء عنده إما للتعدية كمررت به، أو زائدة مثل قرأت بالسورة، ومن قال بأن معنى (أفعل) التعجب لا الأمر، قال بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في أفعل، وتكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثلها في كفي بالله.

مسئلة

ً لزوم أل في فاعل فعل

قال ابن النحاس لزوم الألف واللام في فاعل فعل فيه خلاف مبني على الحلاف في فعل الذي للمبالغة هل هو من باب نعم وبئس أو من باب التعجب؟ فعن قال هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم الألف واللام وغيره ما يشترطه في فاعل نعم وبئس، ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الألف واللام، وباب التعجب فيه أظهر، بدليل جواز لم يشترط في فاعلم الألف واللام، وباب التعجب فيه أظهر، بدليل جواز لباء الزائدة فيه مع الفاعل، كما دخلت في باب التعجب في أفعل به.

باب التوكيد

مسئلة

وقوع كل من أكتع وأخواتها منفردة

قال ابن النحاس: هل يجوز أن يقع كل واحد من أكتم وأبصع وأبتع تأكيدا بمفرده ؟ فيه ثلاثة مذاهب _ أحدها: نعم، والثاني: لا، بل يكون ما بعد أجم تابعا بالتركيب كها ذكرنا، والثالث يجوز أن يقدم بعضها على بعض بشرط تقديم أجمع قبلهن. قال: وهذا الخلاف مبنى على أنه هل لكل واحد منهن معنى في نفسه أم لا ؟ فإن قيل لا معنى لها إلا الاتباع فلا بد من تقدم أجع، وإن قيل بأن لها معاني جاز أن تستعمل بأنفسها _ انتهى.

باب النداء مسئلة الاختلاف في (اللهم)

اخلف في اللهم، فمذهب البصريين أن المبم عوض من حرف النداء، ومذهب الكوفيين أنها بقية من جملة محذوفة والأصل يالله آمنا يخبر، وينبني على هذا الخلاف جواز إدخال يا على اللهم فعند البصريين لا يجوز لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض، وعند الكوفيين يجوز لأن المبم على رأيهم ليست عوضاً من يا.

قال أبو حيان في (الارتشاف): اللهم لا تباشره يا في مذهب البصريين زعموا أن الم المشددة في آخره عوض من حرف النداء فلا يجتمعان، وأجاز الكوفيون أن تباشره يا، وعندهم الميم المشددة بقية من جملة محدوفة قدروها آمنا بخير، وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده طم.

باب إعراب الفعل مسئلة

هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء في الأجوبة الثهانية أن يتقدم على سببه

فيقال ما زيد فنكرمه يأتينا، ومتى فأتيك تخرج، وكم فأسير تسير، فيه قولان. قال البصريون: لا ، وقال الكوفيون: نعم ، والخلاف مبني على الخلاف في أصل ، وهو أن مذهب البصريين في ذلك أن النصب بأن مضمرة وأن الفاء عاطفة عطفت المصدر المقدر من أن المضمرة والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه ، والتقدير لم يكن من زيد إتيان فيكون منا إكرام، وعلى هذا يمتنع التقديم لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه ، ومذهب الكسائي وأصحابه أن الناصب هو الفاء نفسها وليست عاطفة فلا معطوف هنا ، وإنما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع .

مسئلة

هل يجؤز الفصل منا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها

بأن يقال ما زيد يكرم فأخانا تكرمه أخانا، يراد ما زيد يكرم أخانا فنكرمه، فيه خلاف _ فمذهب البصريين المنم، ومذهب الكوفيين الجواز، والحلاف مبني على الخلاف في الأصل السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من يكرم، فكما لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله، كذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم في تقدير المصدر، والكوفيون أجازوه لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر موهم.

مسئلة

رأي في لام الجحود

قال أبو البقاء في (التبين): لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير ناصبة للفعل، بل الناصب أن مضمرة، وعلى هذا تترتب مسئلة وهو أن مفعول هذا الفعل لا يتقدم عليه، وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فإن وقعت بعدها إن كانت توكيداً، وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه.

باب التكسير مسئلة تكسير همرش

قال أبو حيان: اختلف في تكسير همرش فقال بعضهم يكسر على هارس، وقال بعضهم يكسر على هارس، وقال بعضهم يكسر على هنامر قال والسبب في الاختلاف الاختلاف في أصل وزنه وفي الحرف الأول المدغم في الثاني ما هو ؟ فقال قوم وزنه فعلل والميم زائدة للإلحاق بجحموش وأدغمت الميم في الميم فهو من باب إدغام المتلين. وقال آخرون: وزنه فعلل والمدغم نون وحروفه كلها أصول كحروف قهبلس وجحموش وصهصلق، قال ولأول هو الصحيح،

باب التصغير مسئلة الاختلاف في تصغير بعض الأسهاء

اختلف في تصغير ركب وطير وصحب وسفر على قولين.

أحدها: وعليه الجمهـور أنها تصفـر على لفظهـا فيقـال ركيـب وطير وصحيب وسفير.

والثاني: وعليه الأخفش أنها ترد إلى المفرد فيقال رويكبون وطويرات وصوبحبون ومسيفرون، والخلاف مبني على الخلاف في هذه الألفاظ ما هي؟ وفيها قولان.

أحدها وعليه الجمهور: أنها أساء جموع، وعلى هذا فتعطى حكم المفرد في التصغير على لفظها. الثاني: وعليه الأخفش، أنها جوع تكسير، وعلى هذا فترد إلى مفرداتها، أشار إلى هذا البناء أبو حيان.

باب الوقف مسئلة

هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع

قال في (البسيط): فيه خلاف مبني على الحلاف في العامل في التابع، فإن قلنا إنه يقدر فيه عامل من جنس الأول صح لأنه يصير جملة مستقلة فيستخنى عن الأول، وإن قلنا العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح، قال والصحيح أنه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صورة.

مسئلة

الوقف على إذا

اختلف في الوقف على إذاً والصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقبل يوقف بالنون لأنها كنون لن وإن وروى عن المازني والمبرد. قال ابن هشام في المغني: وينبني على الخلاف في الوقف عليها الخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالألف والمازني والمبرد بالنون.

مسئلة

إذا نكر يحى بعد العلمية

إذا نكر يحيى بعد العملية فهل يكتب بالياء أو بالألف لأنه قد زالت علميته قال أبو حيان يبني على الخلاف في تعليل كتابة يحيي العلم بالياء، فأن عللناه بالعلمية كتبناه بالألف لأنه قد زالت علميته، وإن عللنا بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء، لأن الرسمية موجودة فيه _ انتهى.

انتهى بعون الله الفن الثالث من والأشباه والنظائر ، ويليه إن شاء الله الفن الرابع وهو وفن الجمع والفرق ،

بسم الله الرحن الرحيم

الحمدلله الذي أوجد الخلق، وجعـل لكـل شيء مظهـريـن مـن الجمـع والفرق، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي سناه أضوء من البرق ـ هذا

(الفن الرابع) من الأشباء والنظائر.

فن الجمع والفرق

وهو قسمان.

أحدهما الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام. والثاني المسائل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة. وسميته (اللمم والبرق في الجمم والفرق).

القسم الأول

ذكر ما افترق فيه الكلام والجملة

قال ابن هشام في (المغني): الكلام أخص من الجملة لا مرادف لها، فإن الكلام هو القول المفيد بالمقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة صارة عن الفعل وقاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدها نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائما، وظننته قائماً، وهذا يظهر لك أنها ليسا مترادفين كها يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزيخشري في المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، وهذا تسمعهم يقولون جلة الشرط جلة الجواب جملة الهملة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاما، انتهى _ وقد نازعه بمضهم في ذلك وادعى أن الصواب ترادف الكلام والجملة.

وأنصف الشيخ بدر الدين الدماميني فذكر ما حاصله أن المسئلة ذات قولين وأن كل طائفة ذهبت إلى قول.

قلت: وممن ذهب إلى الترادف ضياء الدين بن العلج صاحب (البسيط) في النحو، وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات، وأجاب عها ذكره ابن هشام في جلة الشرط ونحوها. فقال في (البسيط): قولهم إن المبدل منه في نية الطرح أي في الأعم الأغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور، نحو جاء في الذي مررت به زيد للاحتياج إلى الضمير، قال: ونظيره أن الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب، ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور، وكذلك كل جلة مركبة تفيد، ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جلتى الشرط والجزاء فإنها لا تفيد إحداها من غير الأخرى.

وقال ابن جنى في (كتاب التعاقب) ينبغي أن تعام أن العرب قد أجرت كل واحدة من جلتي الشرط الجملة أن كل واحدة من جلتي الشرط وجوابه مجرى المفرد، لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها بل كل واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها، فجرتا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري أحكام الجمل.

وقال الشيخ بحب الدين ناظر الجيش: الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة، يعني كل ما صدق أحدها صدق الآخر، فليس بينها عموم وخصوص، وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق بجازي، لأن كلا منها كان جلة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين (١) نظراً إلى أنهم كانوا كذلك.

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (تعليقه على المقرب): الفرق بين الكلمتين الكلم والجملة بالإسناد بين الكلمتين الكلام والجملة بالإسناد بين الكلمتين ويسمى الهيئة الاجتاعية وصورة التركيب وأن الجملة تقال باعتبار كثرة أجزاء التي يقع فيها التركيب، لأن لكل مركب اعتبارين الكثرة والوحدة،

 ⁽١) في قوله تعالى٠ ﴿ وَآتُوا البِتامي أَمُوالْهُم ﴾ من سورة النساء: الآية ٢.

فالكثرة باعتبار أجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة، والأجزاء الكثيرة تسمى مادة، والهيئة الاجتاعية الموحدة تسمى صورة.

الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

عقد له ابن جنى بابا في (الخصائص) قال: هذا الموضع كثيراً ما يستهوي فيه من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة وذلك كقولم في تفسير قولنا: أهلك والليل، معناه الحق أهلك قبل الليل، فريما دعا ذلك من لا دربة له إلى أن يقول أهلك والليل فيجره، وإنحا تقديره الحق أهلك وسابق الليل، وكذلك قولنا زيد قام، ربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصبغة كما أنه فاعل في المعنى، وكذلك تفسير معنى قولنا سرني قيام هذا المصبغة كما أنه فاعل في المعنى، وكذلك تفسير معنى قولنا سرني قيام هذا وقعود ذلك، بأنه سرفي أن قام هذا وأن قعد ذلك، وربما اعتقد في هذا الموضع وذلك أنها في موضع رفع لأنها فاعلان في المعنى، ولا تستصغر هذا الموضع فإن العرب قد مرت به وشمت روائحه وراعته، وذلك أن الأصمعي أنشد شعراً عدوداً مقيداً المتزم الشاعر فيه أن يجعل قوافيه كلها في موضع جو إلا بيتا واحداً وهو:

يستمسكون من حذار الإلقاء بتلعمات كجدوع الصيصماء ردي ـ ردي ورد قطاة صماه كدرية أعجها برد الماء

فطرد قوافيها كلها على الجر إلا بيناً واحداً وهو قوله (كأنها وقد رآها الراء) والذي سوغه ذاك على ما النزمه في جميع القوافي ما كان على سمته من القول، وذاك أنه لما كان معناه كأنها في وقت رؤية الراء وعلى حال رؤية الراء تصور معنى الجر من هذا الموضع فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالف، ونظير هذا عندي قول طرفة:

في جفان نعتسري نادينا وسديف حين هاج الصنبسر

يريد الصنبر، فاحتاج في القافية إلى تحريك الباء فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيها بباب قولهم هذا بكر ومررت ببكر، وكان يب على هذا أن يضم الباء فيقول الصنبر لأن الراء مضمومة إلا أنه تصور معنى إضافة الفلرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال حين هيج الصنبر، فلم احتاج إلى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها، ولو لاما أوردته من هذا لكان الضم مكان الكسر، وهذا اقرب مأخذاً من أن تقول إنه حرف القافية للضرورة.

فإن قلت: فإن الإضافة في قوله حين هاج الصنبر إنما هي إلى الفعل لا إلى الفاعل فكيف حرفت غير المضاف إليه.

قبل: الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد، وأقوى الجزئين منها هو الفاعل، فكأن الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل، فلذلك جاز أن يتصور فيه معنى الجر.

فإن قلت: فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررت في اللفظ واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع، فإذا كان في اللفظ أيضاً مرفوعاً فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظاً ومعنى أن تجور به فتتوهمه مجروراً ؟.

قبل: هذا الذي أردناه وتصورناه هو مؤكد للمعنى الأول، لأنك كها تصورت في المجرور معنى الربع، كذلك تحمت حال الشبه بينها فتصورت في المجرور معنى الجرء ألا ترى أن سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوحه وتمثل ذلك في نفسه ورسا في تصوره، زاد في تمكين هذا الحال له وتبينها عليه بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر، كل ذلك تفعله العرب وتعتقده العلماء في الأمرين ليقوى تشابهها وتعمر ذات بينها.

ومن ذلك قولهم في قول العرب: كل رجل وصنعته وأنت وشأنك، معناه أنت مع شأنك وكل رجل مع صنعته، فهذا يوهم من أن الثاني خبر عن الأول كيا أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قوله مع شأنك خبر عن أنت، وليس الأمر كذلك، بل لعمري إن المعنى عليه غير أن تقدير الإعراب على غيره، وإنحا شأنك معطوف على أنت والخبر تحذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال كل رجل وصنعته مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان، وعليه جاء العطف بالمصب مم أن كها قال:

أغار على معسزي لم يسدر أنني وصفراء منها عبلة الصفرات

ومن ذلك قولهم: أنت ظالم إن فعلت، ألا تراهم يقولون في معناه: إن فعلت فأنت ظالم، فهذا ربما أوهم أن أنت ظالم جواب مقدم، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط، وإنما قوله أنت ظالم دال على الجواب وساد مسده، فإما أن يكون هو الجواب فلا.

ومن ذلك قولهم عليك زيدا، أن معناه خذ زيدا، وهو لعمري كذلك إلا أن زيدا إنما هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسا لفعل متعد، لا أنه منصوب (بخذ) فلا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب عالى سمت تفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، على ما هو عليه وصححت طريق الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه، ألا تراك تفسر نحو قولهم ضربت زيدا سوطا بأن معناه ضربت زيدا ضربة بسوط، غو حذفت الضربة، ولو ذهبت تنأول ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه ضربة بسوط، كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر ي غو قوله أمرتك الخير، وأستغفر الله ذنبا. فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك إنه على حذف المضاف أي

ضربة سوط، ومعناه ضربة بسوط، فهذا لعمري معناه. فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف ـ انتهى.

وقال ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): قالوا لا أفعل هذا بذي تسلم، قال يعقوب: المعنى والله يسلمك، فهذا تفسير المعنى، وأما تفسير اللفظ فتقديره بذي سلامتك.

وقال ابن مالك في (شرح الكافية): ومن الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، يطبع المؤمن على كل خُلق ليس الحيانة والكذب،.
أي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب، هذا التقدير الذي يقتضيه الإعراب، والتقدير المعنوي يطبع على كل خلق إلا الحيانة والكذب.

(فائدة) قال ابن عصفور في (شرح المقرب) فإن قبل لم صار التعجب من وصفه على طريقة ما أفعله مفعولا، وعلى طريقة أفعل به فاعلا مع أن المعنى عندهم واحد وإنما الباب أن يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى؟ فالجواب: أن ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب والمعنى متفق نحو ما زيد قائم في اللغة المتممية.

الفرق بين الإعراب التقدير والإعراب المحلي

قال ابن يعيش: الإعراب يقدر على الألف المقصورة، لأن الألف لا عرك بحركة لأنها مدة في الحلق وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضي بها إلى مخرج الحركة، فكون الإعراب لا يظهر فيها لم يكن، لأن الكلمة غير معربة، بل النبو في محل الحركة، بخلاف من وكم ونحوها من المنبات فإن الإعراب لا يقدر على حرف الإعراب منها لأنه حرف صحيح بمكن نحريكه، فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الإعراب فيه، وإنما الكلمة جمعاء في موضع كلمة معربة، وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيه حركة الرفع والجر لنقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فهي نائبة عن تحمل الضمة والكسرة.

وقال ابن النحاس في (التعليقة) الفرق بين الموضع في المبنى والموضع في المبنى والموضع في المبنى والموضع في الممتل : أنا إذا قلنا في نام هؤلاء إن هؤلاء في موضع رفع لا نعني به أن المفرة عرف يقبل الحركات، وإتما نعني به أن هذه الكلمة في موضع كلمة إذا ظهر فيا الإعراب تكون مرفوعة، بخلاف المفصا، فإنا إذا قلنا إنها في موضع رفع نعني به أن الضمة مقدرة على الألف نفسها بحيث لولا امتناع الخلف من الحركة أو استثقال الضمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة على نفس اللفظ.

قال ابن الصائغ في (تذكرته): الفرق بين اعلى وأُحُور من خسة اشياء جم أعلى بالواو والنون وعلى أفاعل واستعماله بمن وتأنيثه على فعلى ولزومه أحد الثلاثة أل أو الإضافة أو من.

وقال المهلبي:

الفرق في الأعلى والأحر قد أتى في خسة في الجمسع والتكسيسر ودخول من وخسلاف تـأنيثيهما ولـزوم تعــريــف بــلا تنكيـــر

قال في الشرح: هذه الأحكام جارية في الأعلى وبابه كالأفضل والأرذل، وفي الأحمر وبابه كالأصفر والأحمر والأخضر.

ذكر ما افترق فيه ضمير الشأن وسائر الضائر

قال في (البسيط): ضمير الشأن يفارق الضمائر من عشرة أوجه.

أنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه بخلاف ضمير الغائب قإنــه لا بد له من

غائب يعود عليه لفظا أو تقديرا.

وأنه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضهائر.، وسر هذه الأوجه أنه يوضحه، والمقصود منه الإبهام.

وأنه لا يجُوز تقديم خبره عليه وغيره من الضائر، وسر هذه الأوجه أنه يوضحه، والمقصود منه الإبهام.

وأنه لا يجوز تقديم خبره عليه وغيره من الضهائر يجوز تقديم خبره عليه. وأنه لا يشترط عود ضمير من الجملة إليه وغيره من الضهائر إذا وقع خبره جلة لا بد فيها من ضمير يعود إليه.

وأنه لا يفسر إلا بجملة وغيره من الضائر يفسر بالفرد، وأن الجملة بعده لها محل من الإعراب والجمل المفسرات لا يلزم أن يكون لها محل من الإعراب.

وأنه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضهائر يجوز إقامة الظاهر مقامه. وأنه لا يكون إلا لغائب دون المتكام والمخاطب لوجهين.

أحدها: أن المقصود يوضعه الإبهام والغائب هو المبهم، لأن المتكلم والمخاطب في نهاية الإيضاح.

والثاني: أنه في المعنى عبارة عن الغائب لأنه عبارة عن الجملة التي بعده وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم.

وقال ابن هشام في (المغني): هذا الضمير مخالف للقياس من خسة أوجه.

أحدها: عوده على ما بعده لزوما، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن نتقدم هي ولا شيء منها عليه.

والثاني. أن مفسِّره لا يكون إلا جلة ولا يشاركه في هذا ضمير.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه. الرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

الخامس: أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بحديتين أو بأحاديث.

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل

قال ابن يعيش: ربما التبس الفصل بالتأكيد والبدل والفرق بين الفصل والتأكيد أن التأكيد إذا كان ضميرا لا يؤكد به إلا المضمر، والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فقولك كان زيد هو القائم فصل لا تأكيد لوقوعه بعد الظاهر، وقولك كنت أنت القائم يحتملها.

ومن الفرق بينها أنك إذا جعلت الضمير تأكيدا فهو باق على اسميته وبحكم على موضعه بإعراب ما قبله وليس كذلك إذا كان فصلا.

وأما الفرق بينه وبين البدل فإن البدل تابع للمبدل منه في إهرابه كالتأكيد، إلا أن الفرق بينها أنك إذا أبدلت من منصوب أتبت بضمير المنصوب نحو ظننتك إياك خيرا من زيد، فإذا أكدت أو فصلت لا يكون إلا بضمير المرفوع.

ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أن لام التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل؛ لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الأولى في البيان.

ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضائر

قال الخليل: ضمير الفصل اسم ولا محل له من الإعراب وبذلك يفارق سائر الضائر، قال ابن هشام: ونظيره على هذا القول أسهاء الأفعال.

الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس

قال في (البسيط): علم الجنس كأسامة وثعالة في تحقيق علميته أربعة أقوال.

أحدها لأبي سعيد، وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش: إنه موضوع على المجنس بأسره بمنزلة تعريف الجنس باللام في كثر الدينار والدرهم، فإنه ارشارة إلى ما ثبت في العقول معرفته ويصبر وضعه على أشخاص الجنس كوضع زيد، علمان على اشخاصها، ولذلك يقال ثمالة يفر من اسمه أي اشخاص هذا الجنس، وإنما لم يحتاجوا في هذا الخنص هذا الجنس تفر من أشخاص هذا الجنس، وإنما لم يحتاجوا في هذا النوع إلى تعيين الشخص بمنزلة الأعلام الشخصية، لأن الأعلام الشخصية تحتاج إلى تعيين أفرادها، لأن كل فرد من أفرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ولا يقوم غيره مقامه فيا يطلب منه من معاملة أو استعانة أو غير ذلك، وفلذك لم نظل تعيين أفرادها ووضع اللفظ علما على جميع أفراد النوع لاشتراكها في حكم واحد.

قال ابن يعيش: تعريفها لفظي وهي في المعنى نكرات، لأن اللفظ وإن أطلق على الجنس فقد يطلق على أفراده ولا يختص شخصا بعينه، وعلى هذا فيخرج عن حد العلم.

والقول الثاني لابن الحاجب: أنها موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن بمنزلة التعريف باللام للمعهود في الذهن نحو أكلت الخبز وشربت الماء، لبطلان إرادة الجنس وعدم تندم المعهود الوجودي، وإذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة المتحدة في الذهن فإذا أطلقت على الواحد في الوجود فلا بد من القصد إلى الحقيقة وصح إطلاقها على الواحد في الوجود الحقيقة المقصودة فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع، لأنه يلزم إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد.

فإن قيل: الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود، فإذا أطلق على الواحد في الوجود فقد أطلق على غير ما وضع له.

قلنا: وإن جعلت المغايرة بذلك بين الحقائق، إلا أنه بمنزلة المتواطى، لواقع على حقائق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك فيه حقائق التواطؤ المختلفة، فكذلك ههنا يشترك الذهني والوجودي في الحقيقة، وإن كان الوجودي مغايرا للذهني، والفرق بين أسد وأسامة أن اسدا موضوع لكل فود من أفراد النوع على طريق البدل فالتعدد فيه من أصل الوضع، وأما أسامة فإنه لزم من إطلاقه على الواحد في الوجود التعدد، فالتعدد فيه جاء ضمنا لا مقصودا بالوضع.

والقول الثالث: إنه لممّاً لم يتعلق بوضعه غرض صحيح، بل الواحد من جفاة العرب إذا وقع طرفه على وحش عجيب أو طير غريب أطلق عليه امها يشتقه من خلقته أو من فعله ووضعه عليه، فإذا وقع بصره مرة أخرى على مثل ذلك الفرد أطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على تصور أن هذا الموجود هو المسمى أولا أو غيره، فصارت مختصات كل نوع مندرجة تحت الأول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع الأشخاص بحتة مثل نسبة زيد إلى الأشخاص المسمين به، وعلى هذا فإذا أطلق على الواحد فقد أطلق على الواحد الخس على ما وضع له، وإذا أطلق على الجميع فلاندراج الكل تحت الوضع الأول لإطلاق وضع اللفظ عليه أولا مرة ثانية وثالثة بحسب أشخاصه من غير تصور أن الثاني والثائث هو الأول أو غيره.

والقول الرابع قلبه: إن لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية، فإن لفظ أسامة مثلا يدل على الحيوان المفترس عريض الأعالي، فالافتراس وعرض الأعالي مشترك بين الذهني والوجودي، فإذا أطلق على الواحد في الوجود فقد أطلق على ما وضع له لوجود القدر المشترك وهو الافتراس وعرض الأعالي، ويلزم من إخواجه إلى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا بالوضع، يخلاف أسد فإن تعدده مقصود بالوضع، وإذا تقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس وامم الجنس بأمور.

أحدها: امتناع دخول اللام على أحدهما وجواره في الآخر ولذلك كان ابن لبون وابن نخاض اسمي جنس لدخول اللام عليهم ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس.

والثاني: امتناع الصرف يدل على العلمية. والثالث: نصب الحال عنها على الأغلب.

والرابع: نص أهل اللغة على ذلك، وأما الإضافة فلا دليل فيها، لأن الأعلام جاءت مضافة كابن عرس وابن مقرض، واسم الجنس جاء مضافا كابن لبون وابن مخاض ــ انتهى كلام صاحب البسيط.

(فائدة) قال صاحب (البسيط) الفرق بين الاشتراك الواقع في النكرات والاشتراك والواقع في المعارف أن اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين، وأما اشتراك المعارف فالاشتراك في الأعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع، لأن واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له، إنما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد، فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقيا غير مقصود للواضع، وأما الاشتراك الواقع في المضمرات وأساء الإشارة وما عرف باللام وان كان مقصود المواضع فإنه اشتراك في المسمى المعين فلذلك لم

يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرات فإنه في كل مسمى غير معين، فلذلك افترق الاشتراكان.

فائدة: قبال الزملكاني في (شرح المفصل): الفرق بين اللام والزيدان واللام في الرجلان أن معنى الزيدان المشتركان في التسميه ومعنى الرجلان المشتركان في الجعقية. قال فخرخوارزم: ولذلك لو سميت امرأة بزيد وجمعت بينها وبين رجل يسمى بزيد لقلت في التسمية الزيدان لاشتراكها في التسمية مع اختلاف الحقيقتين، وإنما أتوا باللام دون الإضافة لأن اللام أقوى في إفادة التعريف من الإضافة فكانت اقرب إلى العلمية ولأنها أخصر، فإن المضاف إليه قد يكون أكثر من حرفين وثلاثة، ولأن امتزاج اللام أشد، ولذلك يتخطاه العامل، مع أنه قد تفرض أعلام لا يعرف لها ملابس فتضاف اليه، والعهدية لا تغتقر إلى ذلك.

فائدة: قال ابن يعيش الفرق بين (ذو) التي بمعنى الذي على لغة طيء وبين التي بمعنى صاحب من وجوه.

منها: أن ذو في لغة طيء توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب.

ومنها: أن ذو بمذهب طيء لا يوصف بها إلا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة إن أضفتها إلى نكرة وصفت بها النكرة وإن أضفتها إلى معرفة صارت معرفة ووصفت بها المعرفة، ولبست التي بمعنى الذي كذلك؛ لأنها معرفة بالصلة على حد تعريف من وما.

ومنها: أن التي في لغة طيء لا يجوز فيها ذي ولا ذا ولا تكون إلا بالواو وليس كذلك التي بمعنى صاحب,

فائدة: قال الأندلسي في (شرح المفصل): الفرق بين الموصول الإسمى

والموصول الحرفي أن الذي يوصل بما هو خبر (وأن) توصل بالخبر والأمر وغير ذلك، لأن المقصود المصدر والمصدر يسوغ من جميع ذلك.

ما افترق فيه باب كان وباب إن

افترقا في أنه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان، نحو كان قائها زيد وقائباً كان زيد، ولا يجوز تقديم الحبر على ان ولا على اسمها إلا أن يكون ظرفا أو مجرورا.

ما افترق فيه باب كان وسائر الأفعال

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): كان واخواتها مخالفة لأصول الأفعال في أربعة أشياء.

أحدها: أن هذه الأفعال إذا اسقطت لم يبقى كلام.

الثاني: أن هذه الأفعال لا تؤكد بالمصدر لأنها لم تدل عليه، وغيرها من الأفعال يؤكد بالمصادر لأنها تدل عليها، نحو قام قياما وزال زوالا.

الثالث: أن الأفعال التي ترفع وتنصب تبنى للمفعول، وهذه لا تبنى له، لا نقول كين قائم لأن قائما خبر عن المبتدأ، فإذا زال المبتدأ زال الخبر وإذا وجد المبتدأ وجد الخبر.

الرابع: أن الأفعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب، ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لأنه خبر لمبتدأ.

وقال ابن الدهان في (الفرة) من الفرق بين هذه الأفعال والأفعال

الحقيقية أن الفاعل في تلك غير المفعول نحو ضرب زيد عمرا، وهذه مرفوعها منصوبها.

فائدة: يـ وجه الموافقة والمخالفة بين أخوات كان: قال ابن النحاس في (التعليقة): ما دام تخلف باقى اخواتها من وجه وتوافقها من وجه.

أما وجه المخالفة: فإن (ما) فيها مصدرية في موضع نصب على الظرف ولذلك لا يتم مع اسمها وخبرها كلام، ويحتاج إلى شيء آخر يكون ظرفا له، كقولك لا اكلمك ما دمت مقيا اي مدة دوام إقامتك، (وما) في باقي إخواتها حرف نفى.

وأما وجه الموافقة فهو أن معناهن جميعهن الثبات والدوام.

فائدة: قال الأهلم في (نكته): الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها أن كان لما انقطع وهذه لما لم ينقطع، نقول أصبح زيد غنيا فهو غني في وقت إخبارك غير منقطع غناه، نقله ابن الصانع في تذكرته.

فائدة: الفرق بين كان التامة والناقصة: قال الإمام فخر الدين الفرق بين كان التامة والناقصة أن التامة بمعنى حدث ووجد الشيء، والناقصة أن التامة بمعنى حدث ووجد الشيء، والناقصة بمعنى وجد موصوفية الشيء بالشيء في الزمن الماضي.

وقال ابن القواس في (شرح ألفية ابن معط): الفرق بينها أن النامة بخبر بها عن انقضاء بها عن ذات إما منقض حدوثها أو متوقع، والناقصة يخبر بها عن انقضاء الصفة الحادثة من الذات أو عن توقعها، والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها، والنامة تكتفي بالمرفوع وتؤكد بالمصدر وتعمل في الظرف والحال والمفعول له ويعلق بها الجار، والناقصة بخلاف ذلك كله .. انتهى.

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في (تذكرته): قال الإمام أبو جعفر ابن الإمام أبي الحسن ابن البادش، قال أبو القاسم الشنتر بني فيا يغلب من كتاب بعض أصحابه، من زعم أن كان التي يضمر فيها الأمر والشأن هي الناقصة نفسها فقد أخطأ وإنما هي غيرها، والفرق بينها أن التي على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها مستترا فيها، والناقصة يكون اسمها مستترا فيها وغير مستتر، والتي على معنى الأمر والشأن لا يتقدم خبرها، والناقصة يتقدم خبرها، والتي على معنى الامر والشأن لا ينعت اسمها ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه، والناقصة يجوز في اسمها كل هذا، والتي على معنى الأمر والشأن لا يكون فيها عائد يرجع إلى الأول، والناقصة ليست كذلك لابد من عائد يرجع إلى الأول من خبرها إذا كان جلة، فقد تبت بهذا كله أن كان التي على معنى الأمر والشأن ليست

قال أني: والصحيح أن كان المضمو فيها الأمر والشأن هي كان الناقصة والجملة في موضع نصب، يدل على ذلك أن الأمر والشأن يكون مبتدأ مضمرا في إن وأخواتها وظننت وأخواتها والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الأشياء، وما ثبت أنه خبر المبتدأ ولما ذكر معه ثبت أنه خبر لكان _ انتهى.

ما افترق فيه ما النافية وليس

قال المهلمي: المشابهة بينهها أولا من ثلاثة أوجه: دخولها على المبتدأ والخبر وكونها للنفي وكون النفي نفي حال، ثم خالفت (ما) ليس في عشرة أوجه: يبطل عملها بزيادة إن، ودخول إلا، وتقديم الخبر ومعموله، وإذا عطف عليها سبي نحو ما زيد راكباً ولا سائراً أخوه جاز في سائر الرفع والنصب، أو أجني لم يجز إلا الرفع نحو ما زيد سائرا ولا ناهب عمرو، ولا تحمل الضمير فلا يقال زيد ما قائها كها يقال زيد ليس قائها، ولا تفسر فعلا لأن الأفعال يفسر بعضها بعضا، وإذا كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه أولى من

الاسم نحو ما زيدا أضربه، على تقدير ما أضرب زيدا أضربه، وهو أولى من رفعه، ولا يخبر عنها بفعل ماضي لا يقال ما زيد قام لأنها لنفي الحال، ولا يحسن تقديم الحجور نحو ما بقائم زيد. كحسنه في ليس، قال فجميع ما جاز في (ما) جميع ما جاز في ليس، ولا يجوز في (ما) جميع ما جاز في ليس لقوة ليس في بابها بالفعلية والشيء إذا شابه الشيء فلا يكاد يشبهه من جميع وجوهه، وقال نظيا:

وليس بعشر بينت لأولى الفهسم وإلا وإخبار يقسدمسن للعلسم ومسئلة في العطف تشهد بالحكم تفسر فعلا للذكسي ولا الفسدم تضمنه للفعسل أولى مسن الاسم ولا الباه في تقديمه تحصدن قسمي تفهم فإن الفرق قد جاء بين ما زيادة إن من بعدها مبطل لها ومعمولها يجري كذاك مقدما ويتنع الإضمار في ذاتها ولا وإن كان بعد الاسم فعل فحمل ما ولا تجعل الماضى إذن خبرا لها

ما افترق فيه لا وليس

قال ابن هشام في (المغنى): لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات.

إحداها: أن عملها قليل حتى ادعى أنه ليس بموجود.

الثانية؛ أن ذكر خبرها قليل حتى أن الزجاج لم يظفر به فادعى أنها إنما تعمل في الاسم خاصة وأن خبرها مرفوع.

الثالثة؛ أنها لا تعمل إلا في النكرات.

ما افترقت فيه أخوات إن

قال ابن هشام في (تذكرته) لإن وأن ولكن أحكام خسة هي فيها ذو نفي دون سائر أخواتها.

أحدها: العطف على الموضع.

والثاني: دخول الفاء في الخبر لتضمن معنى الشرط.

والثالث: عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور بخلاف أخواتها الثلاثة.

والرابع: عدم جواز الإعمال والإهمال إذا قرنت (بما) عند ابن السراج والزجاج، محتجين بأن ذلك جاز في ليت ساعا وفي كأن ولعل قياسا عليها لاشتراكهن في إزالة معنى الابتداء، والحق خلاف قولها لأنه إنما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها.

الخامس: دخول اللام في الخبر لكنه في إن المكسورة باطراد وفيها بندور، هذا هو الانصاف وإنه لا تأويل في (ولكنني من حبها لعميد) ولا في قواءة بعضهم ﴿إلا إنهم ليأكلون الطعام﴾ (١) كل ذلك لبقاء معنى الابتداء معهن. انتهى.

ما افترق فيه أن الشديدة المفتوحة وأن الخفيفة

قال ابن هشام في (المغنى): شركوا بينها في جواز حذف الجار وسدها مسد جزأي الإسناد في باب ظن، وخصوا أن الحفيفة وصلتها بسدها مسدها في باب عسى، وخصوا الشديدة بذلك في باب لو، تقول عسى أن تقوم ويمتنع عسى أنك قائم ولو أنك تقوم ولا يجوز لو أن تقوم.

⁽١) سورة الفرقان: آية ٢٠.

وفي (شرح المفصل) للأندلسي: أن الخفيفة الناصبة للمضارع أشبهت أن الشديدة العاملة في الأسهاء من أربعة أوجه.

أحدها: أن لفظها قريب من لفظها وإذا خففت صارت مثلها في اللفظ. الثاني: أنها وما حملت فيه مصدر مثل أن التقيلة.

الثالث: أن أما ولما عملت فيه موضعا من الإعراب كالثقيلة.

الرابع: أن كل واحدة منها تدخل على الجملة ـ انتهى.

وقال ابن النحاس في (التعليقة): أن الشديدة للحال وأن الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل.

ما افترق فيه لا وإن

قال ابن هشام: تخالف لا إن من سبعة أوجه.

أحدها: إن ولا ولا تعمل إلا في النكرات.

الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملا بني.

الثالث: أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخـولها لا بها، وهــذا قــول سيبــويــه، وخــالفــه الأخفش والأكثرون، ولا خلاف أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملا.

الرابع: أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا أو مجرورا.

الحامس: أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل ولا امرأة فيها.

السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت.

السابع؛ أنه يكثر حذف خبرها إذا علم.

الفرق بين الإلغاء والتعليق

قال ابن أياز معنى التعليق في باب ظن أن يتصدر على الاسمين حرف يكرن حاميا للفعل عن العمل في موضعها، يكرن حاميا للفعل عن العمل في موضعها، وهذا حكم بين حكم الإلغاء وهو إبطال العمل بالكلية وبين حكم كهاك العمل، فسمي ذلك تعليقا تشبيها بالمعلقة وهي التي ليست ممسكة ولا مطلقة، قال ابن الخشاب: ولقد أجاد أهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل الإجادة.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): التعليق ضرب من الإلغاء لأنه إبطال عمل العامل لفظا لا محلا والإلغاء إبطال عمله بالكلية فكل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليقا، قال ابن النحاس: في ادعائه بين التعليق والإلغاء عموما وخصوصا نظر فإنه لا عموم ولا خصوص بينها.

وفي (تذكرة) ابن هشام: قال ابن أبي الربيع لا يجوز الإلغاء إلا بشروط التوسط أو التأخير وأن لا يتعدى إلى مصدره وأن يكون قلبيا قال: فأما التعليق فيكون في هذه الأفعال وفي أشباهها _ انتهى.

الفرق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا

قال ابن هشام: جرت عادة النحويين أن يقولوا يجذف المفعول اختصاراً أو اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف بدليل وبالاقتصار الحذف بغير دليل ويمتلونه بنحو ﴿ كلوا واشربوا ﴾ (١) أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فها يتعدى إلى اثنين و من يسمع يخل ه أي يكن منه خيلة ، والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين ممن أوقعه

⁽١) سورة البقرة آية ٦٠.

وعن وقع عليه فيحاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون تام فيقال حصل حريق أو نهب، وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليها ولا يذكر المفعول ولا ينوي، إذا المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه (ب) ولا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون (7) و (7) و أو كلوا واشربوا ولا تمرفوا (7) (وإذا رأيت (7) أذ المعنى ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب وذورا الإسراف وإذا حصلت منك رؤية هنالك.

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكرون نحو ﴿لا تَوْلُوا الرّبا﴾ (٥) ﴿ولا تقربوا الزنا﴾ (١) وقولك، ما أحسن زيدا، وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قبل محذوف نحو ﴿ما ودعك ربك وما قلي﴾ (١) وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو ﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾ (١) ﴿وكلا وعد الله الحسني﴾ (١) (وما شيء حيت بمسنام)

⁽١) سورة البقره آية ٢٥٨.

⁽٢) سوره الرمر: آية ٩

⁽٣) سورة البقرة آية ٦٠.

⁽٤) سورة الإنسان. آية ٢.

⁽٥) سورة آل عمران. آيه ١٣٠.

⁽٦) سورة الإسراء: آية ٣٢.

 ⁽۷) سورة الضحى آية ۳.

⁽٨) سورة العرقال. آية ٤١.

⁽٩) سوره النساء آيه ٩٥.

ما افترق فيه باب ظن وباب أعلم

قال ابن أياز: لا يجوز في باب أعلم الإلفاء ولا التعليق كما صرح به الوراق في (علله) لأنك لو قلت أعلمت لزيد وعمرو قائم، لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر، وكان غبر مفيد لأن قولك عمرو قائم لا يستقيم جعله خبرا عن زيد، وكذا الحكم في الإلغاء، ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على على المفعول التاني دون الثالث، ولا على الثالث دون الثاني، وفي الاقتصار على المفعول الأول خلاف.

ما افترقت فيه المفاعيل

قال ابن يعيش: المصدر هو المفعول الحقيقي، لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعد، نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياما، وليس كذلك غيره من المفعولين، ألا ترى أن زيدا من قولك ضربت زيدا ليس مفعول لك على الحقيقة إنما هو مفعول لله تعالى، وإنما قيل له مفعول عمنى أن فعلك وقع به

الفرق بين المصدر واسم المصدر

قال الشيخ بهاء ابن النحاص: الفرق بينها أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره، كقولنا إن (ضربا) مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا، فيكون مدلوله معنى، وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو (ض رب) في قولنا إن ضربا مصدر منصوب إذا قلت ضربت ضربا فيكون مساه لفظا، واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لالفظ (ت س ب ي

ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه _ انتهى.

وقال ابن الحاجب في (أماليه): الفرق بين قول النحويين مصدر وامم مصدر، أن المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق، واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل تجري عليه كالقهقرى فإنه لنوع من المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل تجري عليه من لفظه، وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتفايرين لفظا أحدها للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها لفعل، كالطهور والطهور والأكل والأكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والأكل المصدر والأكل كل ما يؤكل _ انتهى.

الفرق بين عند ولدى ولدن

فال ابن هشام: يفترقن من سنة أوجه، لا تكون عند ولدن إلا إذا كان المحل ابتداء غاية نحو ﴿آتيناه رحة من عندنا وعلمناه من لدنا علما﴾ (١) بخلاف لدى، ولا تكون لدن فضلة بخلافها، وجر لدن بمن أكثر من نصبها، وجر عند كثير وجر لدى ممتع، وهي مبنية وهيا معربان، وهي قد تضاف للجملة كقوله:

لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وقد لا تضاف أصلا، فإنهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالإضافة والنصب على التمييز والرفع بإضهار كان تامة.

ثم إن (عند) أمكن من لدي من وجهين.

أحدها: أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني، نحو عند فلان علم، ويمتنع ذلك في لدى، ذكره ابن الشجري في (أماليه) ومبرمان في حواشيه.

⁽١) سورة الكهف: آية ٦٥.

والثاني: أنك تقول عندي مال وإن كان غائبا، ولا تقول لدى مال إلا إذا كان حاضرا. قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري، وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند، وقول غيره أولى. انتهى.

ما افترق فيه إذ وحيث

قال ابن هشام في (تذكرته): اعلم أن إذ وإذا وحيث اشتركن في أمور وافترقن في أمور، فاشتركن في الظرفية ولزومها والإضافة ولزومها، وكونها للجمل، والبناء ولزومه، وإنها لمعنى وقد تخرج عنه، فهذه تمانية قد قيلت.

وتشترك إذ واذا في أنها للزمان ولا يكونان للمكان وأنها يكفان بما عن الإضافة مفيدين معنى الشرط جازمين قياسا مطردا، وأنها يضافان للجملة الفعلية.

وانفردت إذا بإفادتها معنى الشرط دون ما وأنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية.

وانفردت حيث بأنها تكون للمكان والزمان والغالب كونها للمكان _

الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح

قال الجمال السرمري:

فرق ما بين قولهم وسط الشيء ووسط تحريكا أو تسكينا موضع صالح لبين فسكن ولفي حسوكا تسراه مبينا كحلسنا وسط الجاعة إذ هم وسط الدار كلهم جسالسينا قال الفارسي في (العصريات): إذا قلت حفوت وسط الدار بشوا

بالسكون فوسط ظرف وبئرا مفعول به، وإذا قلت حفرت وسط الدار بئرا بالتحريك فوسط مفعول به وبئرا حال.

الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف

قال ابن يعيش: فإن قيل نحن متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل فيه الأول واشتركا في المعنى، فكانت الواو بمعنى مع، فلم اختصصتم بــاب المفعول معه بمعنى مع 19

قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أن التي للعطف توجب المصاحبة، الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع، إنما توجب المصاحبة، فإذا عطفت بالواو شيئا على شيء دخل في معناه، ولا يوجب بين المعطوف عليه ملابسة ومقاربة كقولك قام زيد وعمور، فليس أحدهما ملابسا للآخر ولا مصاحبا له، وإذا قلت ما صنعت وأباك فإنما يراد ما صنعت مع أبيك، وإذا قلت استوى الماء والحشبة وما زلت أسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة. وقاله الأبذي: الفرق بين واو المفعول معه وواو المعطف، أنك إذ قلت: قام زيد وعمرو ليس أحدهما ملابسا للآخر ولا فرق بينها في وقوع الفعل من كل منها على حدة، فإذا قلت ما صنعت وأباك وما أنت ما الفخر، فإنما تريد ما صنعت مع أبيك وأين بلغت في فعلك به وما أنت مع الفخر في افتخارك وتحققك به.

باب الاستثناء

قال ابن يعيش: الفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام أحد إلا زيداً، أنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثني فضلة فتنصبه كها تنصب المفعول، وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد وكان ذكر الأول كالتوطئة، كما ترفع الخبر لأنه معتمد الكلام، وتنصب الحال لأنه تبع للمعتمد في نحو زيد في الدار قائم وقائماً _ انتهى.

الفرق بين (غير) صفة واستثناء

قال ابن يعيش: الفرق بين (غير) إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استناء أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً ولم تنفعه لأنها مذكورة على سبيل التعريف، فإذا قلت جاءني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المائلة ولم تنف عن زيد المجيء فإنما هو بمنزلة قولك جاءني رجل ليس بزيد، وأما إذا كانت استثناء فإنه إذا كان قبلها إيجاب في بعدها بيجاب، لأنها هنا محولة على إلا فكان حكمها كحكمها.

ما افترق فيه إلا وغير

قال أبو الحسن الأبذي في (شرح الجزولية) افترقت إلا وغير في ثلاثة أشياء.

أحدها: أن غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء (وإلا) ليست كذلك، فتقول عندي درهم غير جيد، ولو قلت عندي درهم إلا جيد لم يجز.

والثاني: أن إلا إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فتقول قام القول إلا زيد ولو قلت قام إلا زيد لم يجز بخلاف غير إذ، تقول قام القوم غير زيد وقام غير زيد، وسبب ذلك أن الأحرف لم تتمكن في الوصفية فلا تكون صفة إلا تابعاً كها أن أجمعين لا تستعمل في التأكيد إلا تابعاً.

الثالث: أنك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد (إلا) كان إعراب المعطوف على حساب المعطوف عليه، وإذا عطفت على الأسم الواقع بعـد غير جاز الجر والحمل على المعنى.

ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام في (المغنى): أعلم أنهها اجتمعا في خسة أمور وافترقا في سعة.

فأوجه الاتفاق أنها اسان نكرتان فضلتان منصوبان رافعان للإبهام. وأما أوجه الافتراق:

فأحدها: أن الحال تكون جلة وظرفاً وجاراً ومجروراً، والتمييز لا يكون إلا اسماً.

والثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو ﴿ولا تَمْسُ فِي الأَرْضِ مرحا﴾ (١) ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ (١). بخلاف التمييز.

الرابع: أن الحال تتعدد بخلاف التمييز.

الحخامس؛ أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرف أو وصفاً يشبه، ولا يجوز ذلك في التعييز على الصحيح.

السادس: أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان.

السابع: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك ـ انتهى. قلت وبقيت فروق أخرى تتبعها ولم أر من عندها الأول... وبيض لها.

⁽١) سورة الإسراء: آية ٣٧.

⁽٢) سورة النساء: آية ٤٣.

ما افترق فيه الحال والمفعول

قال ابن يعيش: الحال تشبه المفعول من حيث أنها تحي، بعد تمام الكلام واسمنا، الفعل بفاعله وإن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليلاً على المفعول، ولهذا الشبه استحقت أن تكون منصوبة مئله، وتفارقه في أنها هي الفعل في المعنى ولبست غيره، فالراكب في جاء زيد راكباً هو زيد وليس المفعول كذلك، بل لا يكون إلا غير الفاعل أو في حكمه نحو ضرب زيد عمرا، ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول، فأما قولهم ضربت نفسي فانفس في حكم الأجنبي، ولذلك يخاطبها ربها فيقول يا نفس اقلمي مخاطبة الأجنبي، ويعمل فيها الفعل اللازم وليس المفعول كذلك ولا تكون إلا نكرة، والمفعول يكون نكرة ومعرفة، ولما شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان، وذلك لأنها تقدر بفي كها يقدر الظرف بفي فإذا قلد جاء لايد راكباً فتقديره في حال الركوب، كها أن جاء زيد اليوم حال أخرى، كها أن جاء زيد اليوم حال أخرى، كها أن الزمان منقض لا يبقى ويغلغه غيره.

وقال الزنخشري في (المفصل): بجوز إخلاء الجملة الحالية المقترنة بالواو عن الراجع إلى ذي الحال إجراء لها مجرى الظوف لانعقاد الشبه بينها وبينه.

الحال تشبه أبواباً أخرى في النحو: وقال ابن النحاس في (التعليقة) الحال تشبه الظرف في أنها مقدرة بفي وتفارقها في أن (في) تدخل على لفظ الظرف وفي الحال تدخل على حال مضافة إلى مصدرها نحو جاء زيد قائلاً أي من حال قيامه.

وقال السخاوي في (شرح المفصل): الحال تشبه المفعول به وظرف الزمان والصفة والتمييز والخبر.

أما شبهها بالمفعول به فلأن في الفعل دلالة على كل واحد منهما، فإذا

قلت ضربت، دل ذلك على مضروب وعلى حال، ولأن كل واحدمن الحال والمفعول اسم جاء بعد اسقلال الفعل بالفاعل.

وأما شبهها بالظرف فمن قبل أنها مفعول فيها وأنها تنتقل كانتقال الزمان وانقضائه وبحس فيها دخول في.

وأما شهها بالصفة فإن الصفة أصل الحال والحال منقولة من الصفة إلى الغرفية. ولهذا لا يكون الحال في الغالب إلا اسم فاعل أو مفعول، وأساء الفاعل والمفعول إنما كانت فيه ليوصف بها لا لتكون مفعولا فيها.

وأما شبهها بالتمييز فلأنها لا تكون إلا نكرة، ولأنها تبين الهيئة التي وقع عليها الفعل كما يبين التمييز النوع.

وأما شبهها بالخبر فلأنها نكرة جاءت لتفيد وكذلك الخبر، والتنكير فيه هو الأصل.

والفرق بينها وبين المفعول به أنها يعمل فيها المتعدي وغير المتعدي والمعاني، والمفعول به يكون ظاهراً ومضمراً ومعوفاً ومنكراً ومشتقاً وغير مشتق، والحال لا تكون إلا اسماً ظاهراً نكرة مشتقة.

والفرق بينها وبين الظرف: أن الحال هيئة الفاعل أو المفعول فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف، وأيضاً فإن الظرف يعمل فيه معنى الفعل متأخراً ومتقدماً، وأما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل إلا متقدماً عليها.

وقال ابن الشجري في (أماليه): الحال تفارق المفعول به من أربعة أوجه. الأول: لزومها التنكير، والمفعول يكون معرفة ونكرة.

والثاني: أن الحال في الأغلب هي ذو الحال، وأن المفعول هو غير الفاعل. والثالث: أن الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل، والمفعول لا يعمل فيه المعنر..

والرابع: أن المفعول يبني له الفعل فيرتفع رفع الفاعل، والحال لا يبني لها الفعل.

الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة

قال ابن هشام: كثبراً ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها أمور. أحدها: أن المعترضة تكون غير خبرية كالأمرية والدعائية والقسمية والتنزيهية.

والثاني: أنه بجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين وسوف والشرط. الثالث: أنه يجوز اقترانها بالفاء.

الرابع: أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت.

الفرق بين الإضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من

قال الأندلسي في (شرح المفصل): الفرق بينهما من وجوه.

أحدها: أن الناني غير الأول في الإضافة التي بمعنى اللام سواء وافقه في اسمه أو لم يوافقه فإنه يتفق أن يكون اسم الفلام والمالك واحداً، فالمفايرة حاصلة وإن اتحد اللفظ، وأما التي بمعنى من فالأول فيها بعض الثاني.

الثاني: أن التي بمعنى اللام لا يصح أن يوصف الأول بالثاني، والتي بمعنى من يصح ذلك فيها.

الثالث: أن التي بمعنى اللام لا يصح فيها أن يكون الثاني خبراً عن الأول، والتي بمعنى من يصح فيها ذلك. قال ابن برهان: إذا صح أن يكون الثاني خبراً عن الأول فالإضافة بمعنى من، فإن امتنع ذلك فهي بمعنى اللام.

الرابع: أن التي بمعنى اللام لا يصح انتصاب المضاف إليه فيها على التمييز، ويصح في التي بمعنى من.

الفرق بين حتى الجارة وإلى

قال السخاوي في (تنوير الدياجي): (حتى) إذا كانت جارة وافقت إلى في أنها غاية وخالفتها في ثلاثة أشياء.

أحدها: أنها لا تدخل على المضمر فلا يقال حتاه كها يقال إليه. الثاني: أن فيها معنى الاستثناء، وليس ذلك في إلى.

الثالث: أن إلى تقع خبرا للمبتدأ كقوله تعالى ﴿والأمر إليك﴾ (١) وحتى لا نكون كذلك.

وقال ابن القواس في (شرح ألفية ابن معط): (حتى) وإن شاركت إلى في الغاية تخالفها في أوجه.

أحدها: أن المجرور بها يجب أن يكون آخر جزء بما قبلها أو ملاقي الآخر، تقول أكلت السمكة حتى رأسها، ولا تقول حتى نصفها أو ثلثها، كما تقول إلى نصفها أو إلى ثلثها.

الثاني: أن ما بعد حتى لا يكون إلا من جنس ما قبلها فلا تقول ركبت الخبل حتى الحار، ولا يلزم ذلك في إلى تقول ذهب الناس إلى السوق. والثالث: أن حتى لا تقع مع مجرورها خبراً لمبتدأ، مخلاف إلى والرابع: أنها مختصة بالظاهر بخلاف إلى.

⁽١) سورة النمل: آية ٢٣.

ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السراج في (الأصول): الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل أن المصدر حوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، تقول عجبت من ضرب زيد عمراً، فيكون زيد هو الفاعل في المعنى، ومن ضرب زيد عموه، فيكون زيد هو المفعول في المعنى، ولا يحوز هدا في اسم الفاعل، كما لا يجوز أن يفال عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل.

وقال المهلي: الفرق بينها من ستة أوجه، أن اسم الفاعل يتحمل الضمير بحلاف المصدر، وأن الألف واللام فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية، وفي المصدر تفيد التعريف فقط، وأنه بجوز تقديم معموله عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف لمصدر، وأنه يعمل بشبه الفعل والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بنبه سيء لأنه الأصل، وأنه لا يعمل إلا في الحال والاستقبال والمصدر يعمل في الأزمنة الملائة، والسادس ما ذكره ابن السراج من الإضافة، وقال نظماً: ينسافي مصدر الأفحال اسم لفاعلها بواصدة وخسس في ينسافي مصدر الأفحال اسم لفاعلها بواصدة وخسس ضميسر بعمده ألسف ولام وتقسديم لمعمسول بنكسس وتحذوها الإضافية ثسم وزن وأزمنة تجلست غيسر حددس

وقال ابن الشجري في (أماليه): ومن الفرق بينها أن المصدر يعمل معتمداً وغير معتمد، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً على موصوف أو ذي خبر أو حال.

ما افترق فيه المصدر والفعل

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): بحذف الفاعـل مـن المصدر نحو ﴿ أَوْ إِطَّعَامَ فِي يُوم ذَي مسغبة يَتَهَا ﴾ (١) بخلاف الفعل فإنه لا

⁽١) سورة البلد. آية ١٤.

عذف معه، لأن في ذلك نقضاً للفرض لأنه بني للإخبار عنه، والمصدر لم ببن لفاعل ولا مفعول، وإنما يطلبها من جهة المعنى، فكما عذف معه المفعول عذف الفاعل؛ لأن بنية المصدر لها سواء.

ما افترق فيه المصدر وأنَّ وأنْ وصلتها

افترقا في أمور الأول والتاني قال ابن مالك في (شرح العمدة) إذا لم يشارك المعدل المعلل في الفاعل والزمان معاً فلا بد من حوف التعليل نحو جئنك لرغبتك في أو حثتك الساعة لوعدي إياك أمس، فلو كان المصدر أن وصلتها أو أن وصلتها لم بجب حرف التعليل فيجوز أن يقال جئتك أن رغبت في وجئتك الساعة أن وعدتك أمس، وكذا أنك رغبت في، لأن أن وأن قد اطرد فيها جواز الاستغناء عن حروف الجرفي هذا الباب وغيره لنتهى.

يشير بقوله وغيره إلى قولمه في (الألفية) في بـاب التعـدي واللزوم.
والحذف مـــع أن وأن يطــرد مع أمـن ليس كمجبت أن يـدو
فيقال: عجبت أن قمت وعجبت من قيامك بإظهار الجار مع المصدر
وجوباً، وحدفه مع أن أو أن وصلتها.

الثالث: قال أبو حيان زعم ابن الطراوة أنه لا يحوز أن يضاف إلى أن ومعمولها، قال لأن أن معناها التراخي فها بعدها في جهة الإمكان وليس بتابت، والنية في المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه، فإذا كان ما أضيف اليه غير ثابت في نفسه فإن يثبت غير محال.

قال أبو حيان: وهو مردود بالسهاع، فقد حكاها الثقات عن العرب في قولهم مخافة أن تنقل، ويقال أجيء بعد أن نقوم وقبل أن تخرج.

الرابع: قال ابن يعيش قالوا في التحذير اياي وأن يحذف أحدكم الأرنب

يعني يرميه بسيف أو نحوه، فأن في موضع نصب كأنه قال إياي وحذف أحدكم الأرنب، ولو حذفت الواو لجاز مع أن فيقال إياي أن يحذف أحدكم الأرنب، ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا من والفرق بينهما أن (أن) وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الخذف ما لم يجز في المصدر الصريح.

الخامس: قال أبو حيان في إعرابه: نصوا على أن أن المصدرية لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل، فلا يوجد في كلامهم يعجبني أن قمت السريع تريد قيامك السريع، ولا عجبت من أن تخرج السريع أيّ من خووجك السريع، قال: وحكم باقي الحروف المصدرية حكم أن فلا يوجد في كلامهم وصف المصدر المنسبك من أن ولا من ما ولا من كي بخلاف صريح المصدر فإنه يجوز أن ينعت، وليس لكل مصدر حكم المنطوق به إنما ينبع في ذلك ما تكلمت به العرب.

وقال ابن هشام في (المغنى): اعلم أنهم حكموا لأن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير، لأنه لا يوصف كها أن الضمير كذلك.

السادس والسابع والثامن: قال ابن هشام في (المغنى): لا يعطي المصدر حكم أن وأن وصتها في جواز حدف الجار، ولا في سدها مسد جزئي الإسناد في باب ظن وعسى، ولا في النيابة عن ظرف الزمان، وتقول حجبت أن تقول أو أنك قائم ولا يجوز عجبت قيامك، وتقول حسب أن تقوم أو أنك قائم ولا تقول حسى أن تقوم عجبت أن تقوم عبد كا يجوز عسى قيامك، وتقول عسى أن تقوم، ولا يجوز عسى قيامك، وتقول حسى أن تقلم، المصر خلافاً لابن جنى والزمخشري.

وقال ابن أباز: يجوز حذف حرف الجومع أنْ وأنَّ كثيراً ولا يجوز مع المصدر، لا تقول رغبت لقاءك يويد في لقائك إذ المسوغ للحذف معها طول الكلام بصلتها ولا طول هنا. وقال ابن القواس: يجوز في باب التحذير مع أن من حذف حرف الجر وحذف حرف العطف ما لا يجوز في غيرها مصدراً كان أو غيره. التاسع: قال ابن يعيش في قوله تعالى: ﴿ إنه لحق مثل ما أنكم ﴾ (١). وقول الشاعر:

لم يمنع الشرب منها خير أن نطقت

بنيت (مثل وغير) على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن، فإن قبل فأن والفعل في تأويل المصدر، وكذلك أن المشددة مع ما بعدها والمصدر اسم متمكن فحينئذ مثل وغير قد أضيفا إلى متمكن فلم وجب البناء.

قيل: كون أن مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديري والاسم غير ملفوظ به، وإنما الملفوظ به حرف وفعل، فلما أضيفا إلى ما ذكرنا مع لزومها الإضافة بنياً معها، لأن الإضافة بابها أن تقع على الأساء المفردة، فلها خرجت هنا عن بابها بني الاسم.

العاشر: يقال ضربت زيدا ضربا ولا يقال ضربت زيداً أن ضربت على إيقاع أن والفعل موقع المصدر، وأجازه الأخفش.

وحجة الجمهور أن (أن) تخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم. وعلله بعضهم بأن أن تفعل يعطي محاولة الفعل ومحاولة المصدر لمبست بالمصدر، فكذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر. قال صاحب البديع: أجاز الأخفش مسئلة لا يجيزها غيره، ضربت زيدا أن ضربت، ويقول هو في تقدير المصدر.

الحادي عشر: قد ينوب المصدر عن الظرف نحو جئتك قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة، ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحو

⁽١) سورة الذاريات؛ آية ٢٣.

﴿ وترغبون أن تنكحوهن ﴾ (١) إذا قدر بفي خلافاً للزمخشري.

الثاني عشر: قال ابن مجاشع في كتاب (معاني الحروف): الفرق بين كرهت خروجك وكرهت أن تخرج أن الأول مصدر غير مؤقت والثاني مصدر مؤقت لأنه بين فيه الوقت.

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الفرق بين ذكر أن مع الفعل بمعنى المصدر وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين.

أحدها: ذكره علي بن عيسى: أن ذكر المصدر بمنزلة المحمل لأنه يحتمل الفعل الذي نسب إلى فاعله والفعل الذي فعل والفعل الذي فعله، وإذا ذكرت (أن) مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك، مثال ذكلت أعجبني ضرب زيد وأن ضرب زيد وأن تضرب وزيد.

الآخر: أن ذكر المصدر على زمان بعينه، وذكر أن مع الفعل يدل على أن الفعل وقع من فاعله فيا مضى أو يقع فيا يأتي.

وفرق ثالث: وهو أن (أن) وصلتها له شبه بالضمر في أنه لا يوصف، ولذلك اختار الجرمي في (البر) من قوله تعالى ﴿ليس البر أن تولوا﴾ (١٠) النصب لانه إذا اجتمع مضمر ومظهر فالوجه أن يكون المضمر الاسم لأنه أذهب في الاختصاص ـ انتهى.

وفي (تذكرة) ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنى من قال (فإنما هي إقبال وإدبار) لم يقل فإنما هي أن تقبل وأن تدبر وإن كان هذا بمعنى المصدر، وذلك لأنه قوله إقبال مصدر دال على الأزمنة الثلاثة دلالة مبهمة غير مخصوصة فهو عام، وقولك أن تقبل خاص لأن (أن) تخصص الاستقبال فلها كانوا توسعوا في هذا الثاني وإن كان معناه المصدر لم يتوسعوا في هذا الثاني وإن كان معناه المصدر للمخالفة التى بينها ـ انتهى.

⁽١) سوره النساء: آية ١٢٧.

⁽٢) سورة البفرة- آية ١٧٧.

ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

في (تذكرة) ابن الصائغ قال: نقلت من جموع بخط ابن الرماح ـ يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقاً ، وعدم نقدم معموله ، وإضافته للفاعل ، وتعريفه بأل العبدية والجنسية غير الموصولة ، وعدم الجمع بين ال والإضافة ، وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد إلا (في مواعيد عرقوب أخاه) و (تركته يملاحس البقر أولادما).

ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل

قال في (البسيط) اعلم أن اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة أشياء.

أحدها: لا يعمل عند البصريين إلا في الحال والاستقبال، والفعل يعمل مطلقاً

الثاني: اشنراط اعتاده عند البصرين.

الثالث:أنه يجوز إذا جرى على غير من هو له برز ضميره عنــد البصريين، بخلاف الفعل.

الرابع: أنه يجوز تعديته بحرف الجر وإن امتنع ذلك في فعله نحو ﴿ فعال لما يريد ﴾ (') وقال الشاعر:

ونحـــن التاركون لمــا سخطنا ونحـــن الآخــذون لمــا رضينــا الحامس: أن اسم الفاعل مع فاعله يعد من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية به.

السادس: أن الألف والواو في ضاربان وضاربون حرفان يدلان على

⁽١) سورة البروج: آية ١٦

السنة والجمع، وهما في يضربان ويضربون اسمان يدلان على الفاعل المثنى والمجموع.

وقال في موضع آخر: اعلم أن الألف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع، والفاعل فيها ضمير لا يبرز خلاف الفعل فإنها فيه ضهائر دالة على المثنى والمجموع والفاعلة المخاطبة عند سيبويه، وإنما حكمنا بأنها حروف وليست بضائر لتغيرها بدخول العامل، والضائر في الفعل لا تتغير بدخوله، وإنما لم يبرز ضمير الفاعل في الصفات في تثنية ولا جع لتلانة أوجه.

أحدها: لتنحط رتستها عن رتبة الفعل الذي هو أصلها في العمل، فإنه يعرز فيه ضمعر التثنية والجمم.

والثاني: أنه لو برز لكان بصورة الضمير الدال على التثنية والجمع في الفعل وحينئذ فيؤدي إلى اجناع ألفين في النثنية ، أحدهما ضمير والثاني علامة التتنية ، واجتاع واوين في الجمع إحداهما ضمير والثانية علامة الجمع ، ولا كوز الجمع بينهما لأنهما ساكنان، فلا بد من حذف أحدهما . وإذا كان لا بد من الحذف حكمنا باسنتار الضمير خيفة من الحذف ، لأن الوجود علامة التتنية والجمع وليس بضمير، بدليل تغيره . والضمير لا يتغير .

والثالث: أن الصفة لما كانت تثني وتجمع بحكم الاسمية استغنى عن بروز ضمبرها بدليل علامة التثنية والجمع عليه، بخلاف الفمل فإنه لا يثنى ولا يحم، فلذلك برز ضميره ليدل على تتنية الفاعل وجعه.

وذكر الأندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق: أن اسم الفاعل إذا ثني أو جع واتصل به ضمير وجب حذف نونه لاتصال الضمير على المشهور، وذلك لا يجب في الفعل بل يتصل الضمير به. وقال المهلبي:

راب ست لم تكن لاسم فاعل تنزَّل عنها واستبدَّ بها الفعل

يَحــل إذا لم يعتمــد في محلـــه وإن كــان معنــاه المضي فمبطـــل وتقــديــره فــرداً وجعلـــك واوه

ولا بد من إبراز مضموه يتلو وتسقط نـونــاه إذا مضمــر يخلــو وأختاً لها في الجمع حرفاً بها يعلــو

ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذهب أن اسم الفاعل يبنى من اللازم كيا يبنى من المتعدي كقائم وذاهب، واسم المفعول إنما يبنى من فعل متعد لأنه جار على فعل ما لم يسم فاعله، فكيا أنه لا يبنى إلا من المتعدي، كذلك اسم المفعول ذكره في (البسيط) قال: فإن عدى اللازم بحرف جر أو ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو ﴿ غير المفضوب عليهم ﴾ (ا) وزيد منطلق به.

ومن ذلك قال ابن مالك في (شرح الكافية): انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو الورع محود المقاصد، وزيد مكسو العدد ثوبا.

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الفرق بين اسم الفاعل المراد به الماضى وبين اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال من وجوه.

أحدها: ان الأول لا يعمل إلا إذا كان فيه اللام بمعنى الذي، والثاني يعمل مطلقاً.

ثانيها: ان الأول يتصرف بالإضافة، بخلاف الثاني.

ثالثها: أن الأول إذا ثني أو جع لا يجوز فيه إلا حذف النون والجر، والثاني يجوز فيه وجهان هذا وبقاء النون والنصب.

⁽١) سورة الفائحة: آية ٨.

ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل

قال ابن القواس في (شرح الكافية): الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه.

أما وجوه الشبه فأربعة: التذكير والتأنيث والتتنية والجمع.

وأما وجوه المفارقة فسبعة.

أحدها: أنها لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي نحو زيد حسن وجهه ولا مجوز حسن وجه عمرو، كها مجوز ضارب وجه عمرو، لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل.

والثاني: لا يتقدم معمولها عليها، فلا يقال زيد وجهاً حسن، كما يقال زيد عمراً ضارب.

والثالث: عدم شبه الفعل ولذلك احتاجت في العمل إلى شبه اسم الفاعل.

الرابع: أنها لا توجد إلا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله أو بعده فإنها لا تتمرض لذلك، بخلاف اسم الفاعل فإنه على ما يدل عليه الفعل، ويستعمل في الأزمنة الثلاثة ويعمل منها في الحال والاستقبال، ولذلك إذا قصدنا بالصفة معنى الحدوث أتى بها على زنة اسم الفاعل، فيقال في حسن حاسن، فحسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً، وحاسن الذي تبت له الآن أو غداً، وفي التنزيل ﴿ وضائق به صدرك ﴾ (١) فعدل عن ضيق إلى ضائق ليدل على عروض ضيق وكونه غير ثابت في الحال.

لا يقال: فإذا دلت على معنى ثابت كانت مأخوذة من الماضي لكونه قد نبت، وحينئذ فيلزم أن لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة به للماضي وهو لا يعمل.

⁽١) سوره هود: آية ١٢.

لأنا نقول: إنما يلزم ذلك أن لو كان دلالتها على التبوت وتعلقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقاً وهو ممنوع، بل معنى الحال موجود فيها، فإنك إذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل على أن الصفة موجودة لاتصال زمانها من إخبارك، لا أنها وجدت ثم عدمت.

الخامس: أنها لا تؤخذ إلا من فعل لازم.

السادس: أنها إذا دخل عليها ال وعلى معمولها كان الأجود في معمولها الجر، بخلاف اسم الفاعل فإن النصب فيه أجود.

السابع: أنه لا محوز أن يعطف على المجرور بها بالنصب، فلا يقال زيد كتير المال والعبيد بنصب العبيد، كما يقال زيد ضارب عمرو وبكر، لأنه إنما يعطف على الموضع بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوباً في المعنى، وليس معمولها كذلك، بل هو مرفوع في المعنى لأن الأصل في كتير المال كثير ماله.

وذكر ابن السراج في الأصول فرقاً ثامناً: وهو أن اسم الفاعل لا يجوز إضافته إلى الفاعل، لا يجوز أن تقول عجبت من ضارب زيد، وزيد فاعل، ويجوز في الصفة المشبهة إضافتها إلى الفاعل لأنها إضافة غير حقيقية نحو الحسن الوجه والشديد اليد فالحسن للوجه والشدة لليد والمعنى حسن وجهه.

وزاد ابن هشام في (المغني) فروقاً أخرى.

أحدها: أن اسم الفاعل لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته، وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض، وغير مجارية له وهو الفالب.

والثاني: أنه لا مخلف فعله في العمل وهي تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها .

والثالث: أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف

إلى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه، ويقبح مررت بحسن وحهه.

والرابع: أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبوه عمرًا ، ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه، رفعتَ أو نصبتَ.

والخامس: أنه بجوز انباع معموله بحميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة. قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة.

والسادس؛ أنه بجوز حذفه وإبقاء معموله، وهي لا تعمل محذوفة.

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الأمور ضارعت بها الصفة المشبهة امم الفاعل ستة: الاشتقاق واتحاد المعنى والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والنأنيث، وأما الفرق بينها وبين امم الفاعل فمن وجوه:

أحدها: أن هذه الصفات لا توجد إلا حالاً ، واسم الفاعل يصلح للأزمنة الثلاثة .

نانيها: أنها لا تعمل إلا فها كان من سبب موصوفها أعني الاسم الذي تحرى علمه إعراباً.

ثالثها: لا يتقدم معمولها عليها.

رابعها: أن المنصوب بها ليس مفعولا به صريحاً.

رابعها: أن المنصوب بها ليس مفعولا به صريحاً.

سادسها: أن الألف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان الأصل ُ

سابعها: أنه لا يعطف على المجرور بها نصباً.

ثامنها: أنها تعمل مطلقاً من غير تقييد بزمان أو ألف ولام.

تاسعها: أنها يقبح أن يضمر فيها الموصوف ويضاف إلى مضمره.

عاشرها: انها لا تكون علاجاً واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون.
الحادي عشر: أنها لا توافق الفعل عدة وحركة وسكوناً.

قال ابن برهان: ضارب يعمل عمل فعله الذي أخذ منه، وحسن يعمل ما يعمل فعله، لأنه ينصب تشبيهاً له بضارب، وبينها فرق من طريق المعنى، وذلك أن الفاعل في زيد ضارب عمراً غير المنتصب، والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه هو المنتصب.

> فإن قبل: ما العلة في حمل حسن الوجه على ضارب؟ قلنا: لأنها صفتان.

قال الأندلسي: هذا الذي ذكر فرق آخر أيضاً، وهو أن المنصوب بها فاعل في المعنى، وذلك أنك إذا قلت زيد ضارب عمراً فقد أخبرت بوصول الضرب من زيد إلى عموو، وأما زيد حسن الوجه فلا بخبر أن الأول فعل بالوجه شيئاً. بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة، إذا الأصل زيد حسن وجهه، ويشترط فيها الاعتاد كها اشترط في اسم الفاعل.

ما افترق فيه أفعل في التعجب وأفعل التفضيل

قال صاحب (البسيط): التعجب والتفضيل يشتركان في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلتركبها من ثلاثة أحرف أصول وهمزة، وأما المعنى فلأن ما أعلم زيداً، وزيد أعلم من عمرو يشتركان في زيادة العلم ويفترقان في أن أفعل في التعجب ينصب المفعول به، نحو ما أحسن زيداً، وأفعل التفضيل لا ينصب المفعول به على أشهر القولين. والثاني: أنه ينصبه للساع والقياس أما الساع فقوله:

أكــرَّ وأحمى للحقيقــة منهـــم وأضرب منا بالسيوف القـرانســا

وأما القياس: فإنه اسم مأخوذ من فعل، فوجب أن يعمل عمل أصله قياساً على الأساء العاملة.

والجواب عن البيت. أن القوانس منصوب بفعل دل عليه أضرب أي نضرب القوانسا، وعن القياس أنه مدفوع بالفارق من وجهين:

أحدها: أن الأسماء العاملة لها أفعال بمعناها فلذلك عملت نظراً إلى الفعل الذي بمعناها، وأفعل النفصيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل نظراً إلى فعله.

والثاني: أن أصل العمل للفعل، تم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفاعل واسم المفعل واسم المفعل غير والتأنيث وهي الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل إذ صحبته (من) امتنعت منه هذه الأحكام، فبعد لذلك عن شبه الفعل، فلذلك لم يعمل في الطاهر، ذكره صاحب (البسيط).

ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا

قال ابن النحاس في (التعليقة): حبذا كنعم وبئس في المبالغة في المدح والذم، إلا أن بينها فرقاً وهو أن حبذا مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقريب الممدوح من القلب، وكذلك في الذم تتضمن بُعد المذموم من القلب، وليس في نعم وبئس تعرض لشيء من ذلك.

قال: ونما افترقا فيه أنه بحوز في حبذا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز من غير خلاف نحو حبذا رجلا زيد، وجرى في نعم وبئس خلاف، فمنعه حاعة وجوَّزه آخرون منهم الفارسي والزغشري، وفعتَّل جماعة منهم ابن عصفور فقالوا: إن اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز وأفاد التمييز معنى زائداً جاز الجمع بينها وإلا لم يجز، قال: وإنما جرى الخلاف في نعم وبئس ولم يحر في حبذا الأن بينها فرقاً ، وهدو أن الفاعل في حبذا وهو اسم الإشارة مبهم فله مرتبة من مرتبني فاعلي نعم وها المظهر والمضمر، فليس اسم الإشارة واضحاً كوضوح فاعل نعم المظهر فلا يحتاج إلى تمييز، ولا مبهاً كإيهام المضمر في نعم فبلزم تمييزه بل لما كان فيه إيهام فارق به الفاعل المظهر في نعم، جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز في حبذا ولما قل إيهامه عن إيهام المضمر في نعم جوزنا عدم التمييز في حبذا ظاهراً او مقدراً ولم نحزه مع المضمر في نعم حانتهى.

ما افترقت فيه التوابع

قال في (البسيط): الفرق بين الصفة والتأكيد من حسة أوجه:

أحدها: أنه لا يصح حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف, وسره أن التأكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو بلفظه أو بمعناه، فلو حذف لبطل سر التأكيد. وأما الصفة ففيها معنى زائد على الموصوف، فإذا علم الموصوف جاز حذفه وإبقاؤها لإفادتها المعنى الزائد على الموصوف، لأنها بمنزلة المستقل بالنظر إلى المعنى الزائد.

والوجه الثاني: أن التوكيد المتمدد لا يعطف بعضه على بعض، والصفات المتعددة بحوز عطف بعضها على بعض، وسره أن ألفاظ التوكيد متحدة المعاني، وألفاظ الصفات متعددة المعاني.

والوجه الثالث: أن ألفاظ التأكيد لا يجوز قطعها عن إعراب متبوعها، والصفات يجوز قطعها عن إعرابه، وسره أن القطع إنما يكون لمعنى مدح أو ذم وهو موجود في الصفات، فلذلك جاز قطعها، وأما التأكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم، فلذلك لم يجز قطعه.

والوجه الرابع: أن التأكيد يكون بالضائر دون الصفات، وسره أن

التأكيد يقوي المعنى في نفس السامع بالنسبة إلى رفع مجاز الحكم وإن كان المحكوم عليه في نهاية الإيضاح فلذلك احنيج إليه، وأما الصفة فلأن المقصود منها إيضاح المحكوم عليه وهو في نهاية الإيضاح فلا يحتاج إلى إيضاح، لأنه إن كان لمتكلم أو مخاطب فقرينة التكلم أو الخطاب توضحها، وإن كان لغائب فالقرينة الظاهرة توضحه فلا يحتاج إلى إيضاح.

والوجه الحامس: أن النكرات تؤكد بتكرير ألفاظها دون معاني ألفاظها وتوصف، وسره أن معاني ألفاظها معارف، ولا تؤكد النكرات بالمعارف وأما الوصف فإنها توصف بما يوافقها في التنكير.

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): النعت يفارق التوكيد من أوجه.

الأول: أن التأكيد إن كان معنوياً فألفاظه محصورة، وألفاظ الصفات ليست كذلك، وإن كان لفظياً فإنه يجري في الكلم بأسرها منفردة ومركبة، والنعت ليس كذلك.

الثاني: أن النعت يتبع المعرفة والنكرة والتأكيد لا يتبع إلا المعارف أعني التأكمد المعنوى.

الثالث: أن الصفة يشترط فيها أن تكون مشتقة ، ولا كذلك في التأكيد .

قال: وعطف البيان يجامع الصفة من حيث إنه يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة، ثم إنها يفترقان في غير ذلك، فالصفة مشتقة أبداً من معنى في الموصوف أو في شبيه استحق أن يوضع له اسم منه، نحو طويل مشتق من الطول، فإذا قلت رجل طويل فالرجل استحق أن يكون طويلا اسماً له واقعاً عليه بطريق وجود الطول فيه، وأما عطف البيان فلا يكون مشتقاً.

وفرق ثان: وهو أن عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فإذا قلت زيد أبو عبدالله دل أبو عبدالله _ لو انفرد _ على الرجل المخصوص الذي قصد به زيد، وأما الصفة فليست كذلك لأنك إذا قلت رجل طويل ثم افردت الطويل ولم تقرر جريه على رجل لم يدل عليه وإنما يدل على شيء من صفته الطول على الجملة.

وفرق ثالث· أن عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف, والصفة تكون بالمعرفة والنكرة.

وفرق خامس: أن النعت قد يكون جلة، وعطف البيان ليس كذلك، والنعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك في عطف البيان، وأيضاً فالصفة تتحمل الضمير وعطف البيان لا يتحمله، وغير ذلك من الفروق _ انتهى.

وقال ابن يعيش وصاحب (البسيط): عطف البيان يشبه الصفة من أربعة أوجه ويفارقها من أربعة أوجه، أما أوجه الشبه.

فأحدها: أنه يبين المتبوع كبيان الصفة.

والثاني: أن حكمه حكم الصفة في انسحاب العامل عليها.

والثالث: أنه يطابق متبوعه في التعريف كالصفة.

والرابع: أنه لا يجري على مضمر كالصقة.

وأما أوجه المفارقة.

فأحدها: أن الصفة بالمشتق غالباً وهو بالجوامد.

والثاني: أن عطف البيان يختص بالمعارف والصفة تكون في المعارف والنكرات، وذكر بعضهم أنه يكون في النكرات أيضاً.

والثالث: أن حكم الصفة أن تكون أعم من الموصوف أو مساوية ولا تكون أخص منه لأنها تستمد من الفعل بدليل تحملها للضمير، فلذلك الخطت رتبتها لنظرها إلى ما أصله التنكير، ولا يشترط ذلك في عطف البيان نحو مررت بأخيك زيد، فإن زيداً أخص من الأخ.

الرابع: أن الصفة يجوز فيها القطع إلى النصب والرفع، ولا يجوز ذلك في

عطف البيان لعدم المدح والذم المقتضى للقطع.

قالا: ويشبه البدل أيضاً من أربعة أوجه ويفارقه من أربعة أوجه. وأما وجه الشده.

فأحدها: أنه عبارة عن الأول كالبدل.

والثاني: أنه يكون بالجوامد كالبدل.

والثالث: أنه قد يكون أخص من متبوعه وأعم منه كالبدل. والرابع: أنه قد يكون بلفظ الأول على جهة التأكيد كقول القائل:

یا نصر نصر نصر

كالبدل، وأما أوجه المفارقة.

فأحدها: أن عطف البيان في تقدير جملة على الأصح، والبدل في تقدير جملتين على الأصح.

والثاني: أن عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في التعريف، بخلاف البدل فإنه تبدل النكرة من المعرفة وبالعكس.

والثالث: أن عطف البيان لا يجري على المضمـر كـالــوصــف، بخلاف البدل.

والرابع: أن البدل قد يكون غبر الأول في بدل البعض والاشتمال والغلط، بخلاف عطف البيان.

وقال ابن جني في (الخصائص): حدثنا أبو علي أن الزيادي سأل أبا الحسن عن قولهم مررت برجل قائم زيد أبوه بدل أم صفة؟ فقال أبو الحسن لا أبالي بأيها أجبت، قال ابن جني وهذا يدل على تداخل الوصف والبدل وعلى ضعف العامل المقدر مع البدل.

وقال ابن يعيش: قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد، لأن

فيه أيضاً رفع ليس كما كان ذلك في الصفة، وفيه للمجاز إبطال التوسع الذي كان يجوزي المبدل منه، ألا ترى أنك إذا قلت جاءني أخوك جاز أن تريد كتابه أو رسوله، فإذا قلت زيد زال ذلك الاحتال، كما لو قلت نفسه أو عينه، فقد حصل باجتاع البدل والمبدل منه ما يحصل من التأكيد بالنفس والعين، ومن البيان ما يحصل بالنعت، غير أن البيان في البدل مقدم، وفي النعت والتأكيد مؤخر.

وقال ابن هشام في (المغني): افترق عطف البيان والبدل في تمانية أمور فذكر من هذه الأربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب (البسيط) ثلاثة والرابع والخامس.

والحنامس: أن عطف البيان لا يكون جلة ولا تابعاً لجملة ولا فعلا تابعاً لفعل بخلاف المدل.

والسادس: أنه لا يكون بلفظ الأول ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب ﴿وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها﴾ (١) بنصب كل التانية.

والسابع: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث، ويا سعيد كرز، وفي نحو أنا الضارب الرجل زيد، وفي نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء _ أو النساء والرجال، وفي نحو يا أبها الرجل غلام زيد، وفي نحو أي الرجلين زيد وحمرو جاءك، وفي نحو جاءني كلا أخويك زيد وعمرو.

وقال ابن هشام في (المغني) وعبارة ابن السراج ــ الفرق بين عطف البيان وبين البدل أن عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول، قال والفرق بين العطف وبين النعت والبدل أن الثاني

⁽١) سوره الجائبة: آية ٢٨.

في العطف غير الأول، والنعت والبدل هما الأول.

وقال ابن يعيش: ويتمين الفرق بينها بياناً شافياً في موضعين: أحدهما النداء نحو يا أخانا زيداً، والثاني: نحو أنا الضارب الرجل زيد، فإنه يتعين فيها جعل زيد عطف بيان ولا تجوز جعله بدلا لأنه يوجب ضم زيد في الأول وامتناع الإضافة في الثاني.

قال ابن يعيش: ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أن المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول والنافي بيان كالنعت المستفني عنه، والمقصود بالحديث في الأول هو الثاني لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمى مترادنان عليه والثاني منها أشهر عند المخاطب فوقع الاعتاد عليه وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني، وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة، فإن أردت عطف البيان صح النكاح لأن الغلط وقع في البيان والمقصود لا غلط فيه، وإذا جعلته بدلا لا يصح النكاح لأن الغلط وقع فيا هو معتمد الحديث وهو الثاني. وذكر صاحب (البسيط) مثله قال: وينبغي للفقيه أن يتبم هذا التحقيق ولا ينكره.

وكتب الزركشي على الحاشية: هنا ما ذكره حَسن وبه يستدرك على أصحابنا حيث حكوا وجهين في مثل هذه الصورة وصححوا الصحة.

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان: باب العطف أوسع من باب البدل، لأن لنا عطفاً على اللفظ وعلى الموضع وعلى التوهم، والبدل يكون بملى اللفظ وعلى الموضع ولا يكون على التوهم، وفيه الفرق بين العطف على الموضع والمعلف على التوهم أن العطف على الموضع عامله موجود وأثره مفقود، والعطف على التوهم أثره موجود وعامله مفقود.

وقال السخاوي في (سفر السعادة): قال شيخنا أبو اليمن الكندي: ينبغي أن يعلم أن كثيراً من النحويين لا يكادون يعوفون عطف البيان على حقيقته وإنما ذكره سيبويه عارضاً في مواضع وأكثر ما يجيء تابعاً للأسهاء المبهمة كقولك يا هذا زيد ألا ترى أنه يتون زيد قدل على أنه ليس ببدل، وعلى هذا تقول يا أبها الرجل زيد، فزيد لا يكون بدلا من الرجل لأن أي لا توصف إلا بما لا لام فيه، وإنما يكون بدلا من أي، فلذلك كان مبنياً على الضم غير منون، وهذا المكان من أوضح فروقه وهو من المواضم التي لا يقع فيها البدل، وللبدل مواضع يخالف لمفظه فيها لفظ عطف البيان، فيعلم بذلك أن عطف البيان من قبل التوابع قائم بنفسه على خفائه، وأحكامه في التكريس والعطف والإعراب في التقديم والعامل فيه أحكام الصفة، فلذلك أدخله سببويه في حلتها ولم يفود له باباً.

قال: ومن الفوق بين الصفة وعطف البيان أن الصفة لا بد من تقديرها ثان بل ثان بل ثانياً وإلا بطل كونها صفة، وعطف البيان علمه لا بد من تقديره غير ثان بل أولا وإلا فسد كونه علماً فلذلك لا يصح أن يجري مجرى الصفة من كل وجه انتهى.

وقال ابن هشام في (تذكرته): عطف البيان والنعت وبدل الكل من الكل والتأكيد فيها بيان لمتبوعها وتفترق من أوجه، فيفارق عطف البيان النعت من وحهن.

أحدها: من حيث إن النعت بالمشتق أو بالمؤول به وهو ليس كذلك. والثاني: من حيث إن النعت يرفع الضمير والسبي، والبيان ليس كذلك، وهذا الوجه ناشيء عن الأول، فينبغي أن يهذب فيقال يكون في الحقيقة لغير الأول نحو برجل قائم أبوه، والبيان لا يكون إلا للأول.

ويفارق التأكيد من وجهين:

أحدهما: أن التأكيد بألفاظ محصورة، وهذا ليس كذلك.

والثاني: أن التأكيد برفع المجاز، وهذا إنما يرفع الاشتراك.

ووجه ثالث على رأي الكوفيين: أنها يتخالفان في التعريف والتنكير في

نحو، صمت شهراً كله، ولا بجوز ذلك في البيان خلافاً للزنخدري. ويفارق البدل من وجهن.

أحدها أن متبوعه هو المقصود بالنسبة وليس كدلك المدل، فالمقصود التابع لا لمنبوع، وإنما ذكر الأول كالتوطئة

والثاني: أن البيان من حملة الأول والبدل من جملة أخرى ـ انتهى. وقال الأندلسي في (شرح المفصل): امتاز البدل عن بقية التوابع الأربعة بخواص لا توجد فيها، أما امتيازه عن الصفة فيوجوه.

أحدها: أن الصفة تكون بالمشنن أو ما هو في حكمه، ولا كذلك البدل، فإن حقه أن يكون بالأسهاء الجامدة أو المصادر.

الثاني: أن الصفة تطابق الموصوف تعريفاً وتنكبراً، والبدل لا يلزم فيه ذلك.

الثالث: أنه عري في المظهر والمضمر، والصفة ليست كذلك.

الرابع: أن البدل ينقسم إلى بدل بعض وكل واشتال، والصفة لا تنقسم هذه القسمة.

الخامس: أن البدل منه ما بجري مجرى الغلط، ولبس ذلك في الصفة.

السادس: أن البدل لا يكون للمدح والذم كما نكون الصفة.

السابع: أن البدل بحري مجرى جملة أخرى، ولا كذلك الصفة.

الثامن: أن الصفة تكون حلة تجري على المفرد، وفي البدل لا يكون كذلك فلا تبدل الجملة من المفرد.

التاسع: أن الوصف يكون بمعنى في شيء من أسباب الموصوف، والبدل لا يكون كذلك، لو قلت سلب زيد نوب أخيه لما جاز. العاشر: أن البدل موضوع على مسمى المبدل منه بالخصوصية من غير زيادة ولا نقصان، والوصف ليس موضوعاً على مسمى الموصوف بالوضع بل بالالتزام.

وأما امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه.

أحدها: أن عطف البيان هو المعطوف لا غير، والبدل قد لا يكون المبدل بل بعضه أو مشتملا عليه أو لا واحداً منهما وهو بدل الفلط.

الثالث: أن البدل يقدر معه العامل، ولا كذلك في عطف البيان.

الرابع: أن في البدل ما يجري مجرى الغلط، وليس هذا في عطف البيان.

وأما امتيازه عن التأكيد فلأن ألفاظ التأكيد المعنوي محصورة، وأما اللفظي فهو إعادة اللفظ الأول، والبدل ليس كدلك، ولأن التأكيد قد يكون المراد منه الإحاطة والشمول، وليس هذا في البدل.

وأما امتيازه عن عطف النسق فظاهر.

وقال ابن الدهان في (الغرة): المناسبة بين التوكيد والبدل أنهما تكريران يلحقان الأول في أحد أقسام البدل وإن كل واحد منهما لا يتقدم على صاحبه وإن إعرابهما كإعراب ما يجريان عليه، وإنك في التوكيد مسدد لمعنى المؤكد وكذلك في البدل يعنى بالأول فتبدل منه.

ومن المقاربة التي بين الوصف والبدل: أن الصفة موضحة، كما أن البدل موضح.

والمباينة بينها أن الصفة لا تكون إلا بمشتق والبدل لا يلزم ذلك فيه، وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر إلى اللفظ وذلك البعض والاشتال وليس كذلك الصفة إذا كانت للأول بل يكون مستراً غير ظاهر إلى اللفظ. وفي

البدل ما لا يتحمل ضميراً البتة وليس كذلك الصفة. والبدل يخالف متبوعه في التعريف والتنكير والصغة ليست كذلك.

ومن الفرق بين الصفة والبدل أن الفعل يبدل منه ولًا يوصف.

ما افترق فيه الصفة والحال

قال ابن القواس: الحال لها شبه بالصفة من حيث إن كل واحد منهما لبيان هيئة مقيدة.

وقال في (البسيط): الفرق بينها من عشرة أوجه.

أحدها: أن الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك إذا قلت جاء زيد الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل بحيثه وإذا قلت جاء زيد ضاحكا كانت صفة الضحك له في حال مجيئه فحسب.

الثاني: أن الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الإعراب بخلاف الحال فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول.

الثالث: أن الصفة تتبع الموصوف في إعرابه بخلاف الحال.

الرابع: أن الحال تلازم التنكير والصفة على وفق موصوفها.

الحّامس: أن الحال تقدم على صاحبها وعلى عاملها القوى عند البصريين بخلاف الصفة فإنها لا تتقدم على موصوفها.

السادس: أن الحال تكون مع المضمر بخلاف الصفة.

السابع: أن الحال ليس في عاملها خلاف وفي عامل الصفة خلاف.

الثامن: أن الحال يغني عن عائدها الواو بخلاف الصفة.

التاسع: أن الصفة أدخل من الحال في باب الاشتقاق.

العاشر: أن الصفات المتعددة لموصوف واحمد جائزة وفي الأحوال المتعددة كلام _ انتهى.

ما افترقت فيه أم المتصلة والمنقطعة

قال ابن الصائغ في (تذكرته) نقلت من بجموع بغط ابن الرماح الفرق بين أم المتصلة والمنقطعة من سبعة أوجه فالمتصلة تقدر بأي، ولا تقع إلا بعد استفهام، والجواب فيها اسم معين لا نعم أو لا، ويقدر الكلام بها واحداً، والأحراب فيها، وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفع باضمار مبتدأ، وتقتضي المعادلة وهي أن يكون حرف الاستفهام يلي الاسم وأم كذلك والفعل بينها كأزيداً ضربته أم عمرا فزيد وعمرو مستفهم عنها وأوليت كلا حرف الاستفهام، والذي تسأل عنه بينها، ولو سألت عن الفعل قلت أضربت زيداً أم قتلته.

وقال المهلبي:

الفرق في أم إذا جاءتك متصلة وقوعها بعد الاستفهام عارية كالفعل والفصل لا يحتل بينها من بعد تقدير أي ثم مفردها وكون ما بعدها من جنس أوله

من أوجه سبعة للقطع معتزلة عن قطع الإضراب في الأساء معتدلة جواب سائلها التعين للمسلب من بعدها داخل في حكم ما عدله ومكس ذلك يقتضيه لمنفصله

ما افترق فيه أم وأو

قال ابن العطار في (تقييد الجمل): أم وأو يشتبهان من وجوه ويفترقان من وجوه، فوجوه المشابهة ثلاثة الحرفية والعطفية وانهها لأحد الشيئين أو الأشياء، ووجوه المخاصمة خمسة. وقال في (البسيط) الفرق بينها من أربعة أوجه.

أحدها: أن أم تفيد الاستفهام دون أو.

الثاني: أن أو مع الهمزة لا تقدر بأحد وأم مع الهمزة المعادلة تقدر بأي. الثالث: أن جواب الاستفهام مع (أو) بلا أو نعم وجوابه مع أم المعادلة بالتعيين.

الوابع: ان الاستفهام مع (أو) سابق على الاستفهام مع أم المعادلة، لأن طلب التعيين إنما يكون بعد معوفة الأحدية وحكم الأحدية.

قال: وأما الفرق بين موقعها فإذا كان الاستفهام باسم كقولك أبهم يقوم أو يقعد ومن يقوم أو يقعد كان العطف بأو دون أم لأن التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم فلا حاجة إلى أم في ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيين، وأما أفعل التفضيل كقولك زيد أفضل أم عمرو فلا يعطف معه إلا بأم دون أو لأن أفعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه إلا التعيين دون الأحدية وإذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطف بأم سواء كان ما بعدها اسماً أم فعلا كقولك سواء على أزيد في الدار أم عمرو وسواء على أقمت أم قعدت، وإنما كان كذلك لأن الهمزة تطلب ما بعد أم لمعادلة المساواة ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل أم، وإذا لم يقع بعد سواء همزة الاستفهام فلا يحلو إما أن يقع بعده اسان أو فعلان، فإن وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك سواء على زيد وعمرو. وفي التنزيل ﴿سواء محياهم وبماتهم ﴾ (١) لأن التسوية تقتضى التعديل بين شيئين، وإن وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك سواء على قمت أو قعدت كان العطف بأو لأنه يصدر بمعنى الجزاء، وإذا وقع بعد (أبالي) همزة الاستفهام كان العطف بأم، كقولك ما أبالي أزيداً ضربت أم عمراً، لأن الهمزة تقتضي ما بعد أم لنحقبق المعادلة والمجموع في موضع مفعول أبالي، ولذلك لا يصح السكوت

⁽١) سوره الجانية: آية ٢١.

على ما قبل أم، وأما إذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك ما أبالي ضربت زيدا أو عمراً، فإن العطف بأو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما فريا و تقول ما أبالي ضربت زيداً، بعدها، ولذلك يحسن السكوت على ما قبل او تقول ما أبالي ضربت زيداً، والأجود في نحو قولك ما أدري أزيد في الدار أم عموو وما أدري أقمت أم قمدت وليست شعري أقمت أم قعدت، العطف بأم لأنها بمنزلة علمت فتكون الهمزة تقتضي ما بعد أم لتحقيق المعادلة والفعل المعلق متعلق في المعنى بمجموعها على معنى أيها، وقد ذكروا جواز أو وهمو ضعيف لوحهن.

أحدها: أنه لا يصح السكوت على ما قبل أو، الضابط الكلي في الفرق بينها أنه بحسن السكوت على ما قبل أو، فإن لم يحسن فهو من مواضع أم.

والثاني: أنه يصبر المعنى ما أدرى أحد الفعلين فعل ولا معنى له إنما المعنى يقتضي ما أدرى أي الفعلين فعل، وأما قوله:

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملي أو تناهمي فاقصرا

فالذي حسن العطف فيه بأو وإن تقدمت الهمزة أن الجملتين فضلة في موضع الحال أي تناهيت عنده في حال طوله في إملائه أو في حال تناهيه وقصره ... انتهى.

الفرق بين أو وإما

قال ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): الفرق بين أو وإما من جهة اللفظ من وجهين:

أحدها: أن إما لا تستعمل إلا مكررة وأو لا تكرر.

الثاني: أن إما تلازم حرف العطف وأو لا يدخل عليها حرف العطف.

الفرق بين حتى العاطفة والواو

قال ابن هشام في (المغني): تكون حتى عاطفة بمنزلة الواو إلا ان بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه.

أحدها: أن المعطوف حتى ثلاثة شروط أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم أقف عليه لغيره، وأن تكون إما بعضاً من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة، أو جزءاً من كل كأكلت السمكة حتى رأسها، أو كجزء كأعجبني الجارية حتى حديثها، والذي يضبط ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتم، وأن يكون غاية لما قبلها إما في علو أو ضده.

الثاني: أنها لا تعطف الجمل.

الثالث: أنها إذا عطفت على بجرور أعيد الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى يزيد، ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم.

قال ابن هشام: وهو حسن، قال: ويظهر في أن الذي لحظه ابن مالك أن الرضع الذي يصلح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره. وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار نع حتى أحسن ولم يجعلها واجبة.

ما افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين

قال ابن السراج في الأصول: النون الحفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم، فلا يجوز الوقف عليها كم لا يوقف على التنوين، وقد فرقوا بينها بأن النون الحفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين، والتنوين يجرك لالتقاء الساكنين،

فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت كأنهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهها.

وقال ابن النحاس في (التعليقة): إنما حدفت النون الخفيفة ولم تحرك حملاً لها عن درجة التنوين حيث كان يحرك التنوين لالتقاء الساكنين غالباً لأن الأفعال أضعف من الأسهاء مع أن نون الأفعال أضعف من الأسهاء مع أن نون التوكيد ليست علامة ملازمة للفعل إلا مع المستقبل في القسم، والتنوين لازم لكل اسم منصرف عربي عن الألف واللام والإضافة، فلها المحطت النون من التنوين وانحط ما تلحقه عها يلحقه التنوين ألزموها الحذف عند التقاء الساكنين.

قال أبو علي: لما يدخل على الاسم على ما يدخل الفعل مزية يعني تغضيلهم التنوين بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين.

ما افترق فيه تنوين المقابلة والنون المقابل له

قال ابن القواس في (شرح الدرة): اعلم أن تنوين المقابلة يغارق النون المقابل له في أن التنوين لا يثبت مع اللام ولا في الوقف بخلاف النون، وأن النون تجعل حرف الإعراب بخلاف التنوين.

ما افترقت فيه السين وسوف

قال ابن هشام في (المغني): تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو وولسوف يعطيك ربك فترضى ◄ (١) وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله: ووما أدري وسوف أخال أدري ٤.

⁽١) سورة الضحى: آية ٥.

وذهب البصريون إلى أن مدة الاستقبال معها أوسع من السين.

قال ابن هشام: وكأنهم نظروا إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد.

وقال ابن أياز في (شرح الفصول): الفرق بين السين وسوف من وجهين.

الأول: التراخي في سوف أشد منه في السين بدليل استقراء كلامهم قال تعالى: ﴿ وسوف تسألون﴾ وطال الأمد والزمسان وقسال تعسالى: ﴿ سيقسول السفهاء من الناس ما ولآهم﴾ (١) فتحجل القول.

والثاني: أنه يحوز دخول اللام على سوف ولا تكاد تدخل على السين: وقال ابن الخشاب، سوف أشبه بالأسماء من السين لكونها على ثلاثة أحرف، والسين أقمد في شبه الحروف لكونها على حرف واحد، فاختصت سوف بحواز دخول اللام عليها بخلاف السين.

ما افترقت فيه ألفاظ الإغراء والأمر

قال الأندلسي: الفرق بين هذه الأسهاء عليك ودونك ونحوها في الإغراء وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه.

منها: أن الاغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز عليه زيداً. ومنها: أنه لا يتقدم معمولها عليها لا نقول زيداً عليك. ومنها: أن الفاعل فيها مستتر لا يظهر أصلا في تثنية ولا جعر.

ومنها: أن حروف الجر هنا لا تتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عند بصري إلا المازني كقوله تعالى ﴿ارجعوا وراءك﴾ (٢) فليس وراءكم معمولا لارجعوا لأنه اسم فعل بل ذكر تأكيداً.

⁽١) سورة البقرة. آبة ١٤٢.

⁽٢) سورة الحديد: آية ١٣.

ومنها: أن الإغراء لا يجاب بالفاء دونك زيداً فيكرمك.

ومنها: أن المفعول به إذا كان مضمراً كان منفصلا ولم يجز أن يكون متصلا نحو عليك إياي ولا يقال عليكي، كها يقال الزمني، لأن هذه لم تمكن تمكن الأفعال.

ما افترقت فيه لام كي ولام الجحود

قال أبو حيان: افترقا في أشياء.

أحدها: أن إضار أن في لام المحدود على جهة الوجوب وفي لام كي على جهة الجواز في موضع والامتناع في موضع، فالجواز حيث لم يقترن الفعل بلا نحو جتت لتكرمني ويجوز لأن تكرمني، والامتناع حيث اقترن بلا فإن الإظهار حينئذ يتعين نحو ولئلا يعلم أهل الكتاب، فراراً من توالي المتاثلين.

الثاني: أن فعال لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان، نحو ما كان زيد ليذهب، بخلاف لام كي نحو قام زيد ليذهب.

الثالث: أنه لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد ليفعل، ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو سأتوب ليغفر الله لي.

الوابع: أن الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيداً بظرف فلا يجوز ما كان زيد أمس ليضرب عمراً ويوم كذا ليفعل، ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كى نحو جاء زيد أمس ليفعرب عموا.

الحامس: أنه لا يؤخر الفعل معها فلا يجوز ما كان زيد إلا ليضرب عمراً، ويجوز ذلك في لام كي نحو ما جاء زيد إلا ليضرب عمراً.

السادس: أنه يقع موقعها كي لا تقول ما كان زيد كي يضرب عمراً، ويجوز ذلك في لام كي نحو جاء زيد كي يضرب عمراً. السابع: أن المنصوب بعدها لا يكون سبباً لما قبلها، وهو كذلك بعد لام .

الثامن: أن النفي متسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعد اللام، وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضربك فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء إلا بقرينة تدل على انتفائه.

التاسع: أن لام الجحود لا تتعلق إلا بمعنى الفعل الواجب حدفه فإذا قلت ما كان زيد ليقوم فكأنك قلت ما كان زيد مستعداً للقيام، يقدر في كل موضع ما يليق به على حسب مساق الكلام، ففي نحو قوله تعالى: ﴿ وما كان الله ليطلعكم على الغيب﴾ (١) يقدر مزيداً لاطلاعكم على الغيب، وأما لام كي فإنها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول للفعل الذي دخلت عليه اللام.

العاشر: أن لام الجحود تقع بعد ما لا يستقل أن يكون كلاماً دونها، ولام كي لا تقع إلا بعد ما يستقل كلاماً، ولذلك كان الأحسن في تأويل قوله:

فا جع ليف ب جع ق و السود المسرد المسرد المسرد المسرد أنه على إضار كان لدلالة المعنى عليه، أي فها كان جع ليغلب، لتكون اللام فيه لام الجحود لا لم كي، لأن ما قبلها وهو فها جع لا يستقل كلاماً.

⁽١) سورة آل عمران: آية ١٧٩.

ما افترقت فيه الفاء الواو اللذان ينصب المضارع بعدها

قال أبو حيان: لا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتمحيص والرجاء قال: فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلا بساع قال وكذلك مم التشبيه الواقع موقع النفي ومع المنفي بها فإن عموم قول التسهيل في مواضع المفاء يدل على الجواز معها ويحتاج ذلك إلى الساع من العرب، وانفردت الفاء بأن ما بعدها في غير النفي يجرم عند سقوطها نحو ، قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن ، وبرفع مقصوداً به الوصف أو الاستثناف، وأجاز الزجاجي الجزم في النفي أيضاً فأجاز ما تأتينا تحدثنا، وهلى هذا قال بعضهم كل ما تنصب فيه الفاء تجزم ولم يستثن شيئاً.

ما افترقت فيه أن المصدرية وأن التفسيرية

قال أبو حيان: من الفرق بين أن المصدرية والمفسرة أن المصدرية يجوز أن تتقدم على الفعل لأنها معمولة، وإذا كانت مفسرة لم يجز أن تتقدمه لأن المفسر لا يتقدم المفسر.

ما افترق فيه لم ولما

قال ابن هشام في (المغني): افترقتا في خسة أمور.

أحدها: أن لما لا تقترن بأداة شرط لا يقال إن لما تقم، (ولم) تقترن به نحو ووإن لم تفعل ».

الثاني: أن منفي (١١) يتصل بالحال كقوله:

فإن كنت مأكول فكن خبر آكيل وإلا فيأدركني ولما أمرزق

ومنفي (لم) يحتمل الاتصال نحو ﴿ولم أكن بدعائك رب شقياً﴾ (١) والانقطاع مثل ولم يحز لما والانقطاع مثل ولم يحز لما يكن ثم كان ولم يجز لما يكن تم كان ولا متداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لأن معناه وما قمت عقب قيامي، ولا يجوز قمت فلما تقم لأن معناه وما قمت إلى الآن.

الثالث: أن منفي لما لا يكون إلا قريبا من الحال، ولا يشترط ذلك في منفى لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيا، ولا يجوز لما يكن.

الرابع: أن منفي لما متوقع ثبوته، بخلاف منفي لم ألا ترى أن معنى ﴿ بل لما يذوقوا عذاب﴾ (*) أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع.

وقال الزنخشري في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَا يَدَخُلُ الْإِيمَانُ فِي قَلُوبِكُم ﴾ (١) ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيها بعد.

الخامس: أن منفى (١١) جائز الحذف لدليل كقوله:

فجئت قبدورهم بدءاً ولما فساديست القبدور فلم يجينسه أي ولما أكن قبل ذلك بدءاً أي سيدا، ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولم، تريد ولم أدخلها، فأما قوله:

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعارب إن وصلت وإن لم فضرورة، وعلة هذه الأحكام كلها أن لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل.

وقال ابن القواس في (شرح الدرة): لما تشارك لم في النغي والقلب وتفارقها من أربعة أوجه.

⁽١) سورة مرم: آية ٤.

⁽٢) سورة الإنسان· آية ١.

⁽٣) سورة ص: آية ٨.

⁽٤) سورة الحجرات: آية ١٤

أحدها: أن لم لنفي الماضي مطلقا أي بغير قد، ولما لنفي الماضي المقترن بقد.

والثاني: أن لم مفردة، ولما مركبة.

والثائث: أن لما قد يحذف الفعل بعدها، ولا يحذف بعد لم إلا في الضرورة.

والرابع: أن لما تفيد اتصال النفي إلى زمن الإخبار، بخلاف لم فإن النفي بها منقطع.

مهمة

القول في تخريج قوله تعالى «وإن كلا لما ليوفينهم»

اضطرب النحويون في تخريج قوله تعالى ووإن كلا لما ليوفينهم، في قواءة من شدد ميم لما وشدد إن أو خففها، فنقل صاحب (كتاب اللامات) عن المبرد أنه قال: هذا لحن لا تقول العرب إن زيداً لما خرج، وقال المازني لا أدري ما وجه هذه القراءة، وقال الفراء التقدير لمن ما فلما كثرت المهات حذف منهن واحدة، فعلى هذا هي لام توكيد، ويعني بكثرة المهات أن نون من حين أدغمت في ميم ما انقلبت ميا بالإدغام فصارت ثلاث مهات، وقال المازني أيضا: إن بمعنى ما ثم تنقل كما أن المؤكدة تخفف ومعناها الثقيلة _

قال أبو حيان: وارتباك النحويين في هذه القراءة وتلحين بعضهم لقارئها يدل على صعوبة المدرك فيها وتخريجها على القواعد النحوية، وأما التلحين فلا سبيل إليه البتة لأنها منقولة نقل النواتر في السبعة.

وأما من قال لا أدري ما وجهها فمعذور لخفاء إدراك ذلك عليه، وأما تأويل إن المثقلة بأنها المخففة التي هي نافية ففي غاية من الخطأ لأنها لو كانت نافية لم ينتصب بعدها كل بل كان يرتفع، وأيضا فإنه لا يحفظ من كلامهم أن تكون إن المثقلة نافية، وأما تأويل الفراء فأيضاً في غاية الضعف إذ لا يحفظ من كلامهم لما في معنى لمن ما.

قال: وقد كنت من قدم فكرت في تخريج هذه الآية فظهر لي تخريجها على الجازمة وحدف الفعل القواعد النحوية من غير شذوذ، وهو أن لما هي الجازمة وحدف الفعل المعمول لما لدلالة ممنى الكلام عليه، والمعنى وإن كلا لما يبخس أو ينقص عمله أو ما كان من هذا المعنى، فحدف الفعل لدلالة قوله ليوفينهم ربك أعلهم عليه. قال: فعلى هذا العنى، فحدف القمل لدلالة قوله ليوفينهم ربك أعلهم عليه. قال: فعلى هذا استقر تشريح الآية على أحسن ما يمكن وأجمله ولم يهند أحد من النحويين في هذه الآية إليه على وضوحه واتجاهه في علم العربية، والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم.

قال: ثم وجدت شيخنا أبا عبد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره هن أبي عمر وابن الحاجب أن لما هنا هي الجازمة وحذف الفعل بعدها .. انتهى.

فائدة: قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): اعلم أن العرب حملت لو على لولا في موطن واحد أوقعت بعدها أن فقالت لو أن زيداً قائم كما قالت لو أن زيداً قائم وفعلت هذا هنا لقرب لو من لولا ولشبه أن بالفعل فكان أن إذا وقعت بعد لو قد وقع بعدها الفعل.

ما افترقت فيه مدة الإنكار ومدة التذكار

قال في (التسهيل): لا تلي زيادة التذكر هاء السكت بخلاف زيادة الإنكار، قال أبو حيان وسبب ذلك أن المنكر قاصد للوقف والمتذكر ليس بقاصد للوقف، وإنما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه فلذلك لم تلحقه.

الفرق بين هل وهمزة الاستفهام

قال ابن هشام: تفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه، اختصاصها بالتصديق وبالإيجاب وتخصيصها المضارع بالاستقبال، ولا تدخل على الشرط، ولا تدخل على أن، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار، وتقع بعد العاطف لا قبله، وبعد أم، ويراد بالاستفهام بها النفي وتأتي بمعنى قد.

ما افترقت فيه إذا ومتى

قال الزيخشري في (المفصل): الفصل بين متى وإذا أن متى للوقت المبهم وإذا للمعين.

وقال الخوارزمي الفرق بينهها أن إذا للأمور الواجبة الوجود وما جرى ذلك المجرى بما علم أنه كائن، ومتى لما لم يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون، تقول إذا طلعت الشمس خرجت، ولا يصح فيه متى، وتقول متى تخرج أخرج لمن لم يتبقن أنه خارج.

وقال في (البسيط)؛ تفارق متى الشرطية إذا من وجهين.

أحدها: أن إذا تقع شرطاً في الأشياء المحققة الوقوع، ولذلك وردت شروط القرآن بها، والشرط بمتى يحتمل الوجود والعدم.

الثاني: أن العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير مضافة إليه، بخلاف إذا لإضافتها إليه، إذ كانت للوقت المعين، ومتى للوقت المبهم.

ما افترقت فيه أيان ومتى

قال ابن يعيش: أيان ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينها وبين متى أن متى لكثرة استعالها صارت أظهر من أيان في الزمان، ووجه آخر من الفرق أن متى تستعمل في كل زمان، وأيان لا تستعمل إلا فها يراد تفخيم أمره وتعظيمه.

وقال صاحب (البسيط): أيان بمعنى متى في الاستفهام وتفارق متى من وجهن.

أحدها: أن متى أكثر استعالا منه.

والثاني: أن أيان يستفهم به في الأشياء المعظمة المفخمة، وكتب الجمهور ساكنة عن كونها تعرطاً. وذكر بعض المتأخرين أنها تقع شرطاً لأنها بمنزلة مى، ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك أيان، وتوجيه منم الشرط عدم الساع وأن متى أكثر استعهالا منها فاختصت لكثرة استعهالما بحكم لا تشاركها فيه أيان _ انتهى.

قلت: فهذا فرق ثالث.

ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا

قال أبو حيان: ليس عندي ما يختلفان فيه إلا أن جواب لولا وجدناه في لسان العرب قد يقرن بقد كقوله:

لولا الأمير ولولا حق طاعته لقد شربت دماً أحلى من العسل ولا أحفظ في لو ذلك، لا أحفظ من كلامهم لو جئتني لقد أحسنت إليك، وليس ببعيد أن يسمع ذلك فيها، وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس سائغ، وجواب لو إذا كان ماضياً مثبتاً جاء في القرآن باللام

كثيراً وبدونها في مواضع، ولم يجيء جواب لولا في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد، وقد اختلف فيه قول ابن عصفور، فتارة جعله ضرورة وتارة جعله جائزاً في قليل من الكلام.

ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية

قال في (البسيط): أما مشابهتها فإنهما إسهان وإنهما مبنيان وإنهها مفتقران إلى مبين وإنها لا زمان للتصدر، وإنهها إسهان للعدد وإنهما لا يتقدم عليهما عامل لفظى إلا المضاف وحرف الجور.

وأمانخالفتهما فإن الاستفهامية بمنزلة عدد منون والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين، وإن الاستفهامية تبين بالمفرد والخبرية تبين بالمفرد والجمع، وأن مميز الاستفهامية منصوب ومميز الخبرية مجرور، وإن الاستفهامية يجسن حذف مميزها، والخبرية لا يحسن حذف مميزها، وإن الاستفهاسة يفصل سنها ومن مميزها ولا يحسن ذلك في الخبرية إلا في الشعر، وإن الاستفهامية إذا أبدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو كم مالك أعشرون أم ثلاثون وكم درهما أخذت أثلاثين أم أربعين، ولا يفعل ذلك مع الخبرية لمدم دلالاتها على الاستفهام، نحو كم غلمان عندي ثلاثون وأربعون وخسون، وإن الخبرية يعطف عليها بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا مائتان وكم درهم عندي لا درهم ولا درهان، لأن المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه، ولا يجوز في الاستفهامية كم درهما عندك لا ثلاثة ولا أربعة، لأن (لا) لا يعطف بها إلا بعد موجب لأنها تنفى عن الثاني ما ثبت للأول ولم يثبت شيء في الاستفهام، وإن إلا إذا وقعت بعد الاستفهامية كان إعراب ما بعدها على حد إعراب (كم) من رفع أو نصب أو جر لأنه بدل منها، لأن الاستفهام يبدل منه ويستفاد من إلا معنى التحقير والتقليل نحو كم عطاؤك إلا ألفان وكم أعطيتني إلا ألفين وبكم أخذت ثوبك إلا درهم وكم مالك درهما إلا عشرون، ولا يجوز أن يكون ما بعد إلا بدلا من خبر كم ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل من كم لا بهامها لإرادة إيضاحها بالبدل ولإفادته معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك هل الدنيا إلا شيء فإن، أي ما الدنيا، وأما الخبرية فإن المستثنى بعدها منصوب لأنه استثناء من موجب ولا يجوز البدل في الموجب، فيقال كم غلمان جاءوني إلا زيداً.

وقال ابن هشام في المغنى: يفترقان في خسة أمور.

أحدها: أن الكلام مع الخبرية يحتمل للتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية.

الثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لأنه مخبر ، والمتكلم بالاستفهامية يستدعي ذلك لأنه مستخبر .

ثم ذكر ثلاثة بما تقدم وهي عدم اقتران المبدل من الخبرية بالهمزة وتمييزها بمفرد ومجموع ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية، فتحصلنا من ذلك على عشرة فروق، وبها صرح المهلبي فقال:

من عشر استوضحت كالأنجم الزهر وحدفه تارة والفصل في نظر ومبدلا تقتضيك الحرف في الأثر عطف عليها بلا في سائر الزبر وقد ترى بعدها إلا بمسطر وضده في كم الأخرى على الخبر الفرق في كم في الاستفهام والخبر نصب المفسر مع إفراده أبدا وتقتضيك جوابا في السؤال بها وليس من خيمها التكثير ثمت لا ولا تضاف إلى ما بعدها شبها وكل هذا فالاستفهام يحكمه

ما افترق فیه کم وکأین

قال ابن هشام في (المغنى): توافق كأين كم في خسة أمور: الإبهام الافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر، ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك. وتخالفها في خسة أمور.

أحدها: أنها مركبة، وكم بسيطة على الصحيح.

الثاني: أن تميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزومه.

الثالث: أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور.

الرابع: أنها مجرورة.

والخامس: أن خبرها لا يقع مفردا.

ما افترق فيه كأين وكذا

قال ابن هشام: توافق كذا كأين في أربعة أمور: التركيب والبناء والإبهام والافتقار إلى التمييز وتخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أنها ليس لها الصدر.

الثاني: أن تمييزها واجب النصب.

الثالث: أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها.

ما افترق فيه أي ومن

قال في (البسيط): افترقا من ستة أوجه.

أحدها: أن أيا معربة تقبل الحركات ولذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بلى تلحقها الزيادة في الوصل والوقف، ومن مبنية ولا تلحقها الزيادة إلا في الوقف. الثاني: أن مَن لمن يعقل، وأي لمن يعقل ولمن لا يعقل بحسب ما تضاف إليه لأنها بعض من كل.

الثالث: أن العلم يحكي بعد من ولا يحكي بعد أي.

الرابع: أن رب قد تدخل على من دون أي.

الخامس: أن أيا قد يوصف بها بخلاف من.

السادس: أن من يدخلها الألف واللام وياء النسبة في الحكاية، بخلاف أى.

ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث

قال ابن يعيش: ألف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوة لأنها تبني مع الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير نحو سكران وسكري وأحر وحراء، فبنية كل واحد من المؤنث هنا غير بنية المذكر، ولبست التاء كذلك، إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التأنيث نحو قائم وقائمة.

ويزيد ذلك عندك وضوحا أن ألف التأنيث إذا كانت رابعة ثبتت في التكسير نحو حبل وحبلل وسكرى وسكارى، وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح وجفئة وجفان، فلم كانت الألف مختلفة بالاسم كان لها مزية التاء فصارت مشاركتها في التأنيث علة ومزيتها عليه علة أخرى كان لها مزية التاء فصارت مشاركتها في التأنيث علة ومزيتها عليه علة أخرى كأن لها مزية التاء فصارت مشاركتها في التأنيث علة ومزيتها عليه علة أخرى

وقال في باب الترخيم: دخول تاء التأنيث في الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث، لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند، وتدخل المتأنيث نحو قامت هند، وتدخل المذكر توكيداً ومبالغة نحو علامة ونسّابة، فلذلك ساغ حذفها في الترخيم وإن لم يكن ما فيه علما.

ما افترقت فيه التثنية والجمع السالم

قال ابن السراج في الأصول: التثنية يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل، بخلاف الجمع فإنه مخصوص بمن يعقل، لا يجوز أن يقال في جمل جلمون ولا في جبل جبلون، ومتى جاء ذلك فيا لا يعقل فهو شاذ ولشذوذه عن القياس علة.

قال ابن السراج: والمذكر والمؤنث في التثنية سواء وفي الجمع مختلف، فإذا جمت المؤنث على حد التثنية زدت ألفا وتاء وحذفت الهاء إن كانت في الاسم وضممت التاء في الرفع وألحقتها التنوين فالضمة في جمع المؤنث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر والتنوين نظير النون، والكسرة في جمع المؤنث في الحفض والنصب نظيرة الياء في المذكرين، والتنوين نظير النون.

ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع

قال أبو حيان: يفارق اسم الجمع جمع التكسير من وجوه.

أحدها: عدم استمرار البنية في جمع التكسير.

الثاني: الاشارة إليه بهذا.

الثالث: إعادة ضمير المفرد إليه.

الرابع: أن يكون خبراً عن هو.

الخامس: أن يصغر بنفسه ولا يرد إلى مفرده.

ما افترق فيه التكسير والتصغير

قال في(البسيط): أفترقا في أن بناء التصغير لا يختلف كاختلاف أبنية الجمع، وفي أن الأجود أن يقال في تصغير أسود وأعمور وقسور وجدول أسد وأعمر وقسير ، ويقال في أسحد وأعمر وقسير ، ويقال في مقام ومقال مقبم ومقلول بالإظهار، قال ولا يقدح ذلك في قولهم إنها من واد واحد، لأنه لا يلزم من مشابهة الشيء للشيء أن يشابهه من جميم الوجوه

وقال ابن الصائغ في تذكرته: سئلت عن السبب في أن كان النسب إلى الجمع في ماله واحد نسب إلى الجمع في ماله واحد إلى الجمع في ماله واحد إلى الواحد، وفها لم يكن له واحد إلى واحده المقدر، وهلا اتحد البابان؟

فقلت: النسب إلى الواحد لم يكن إلا قصد الخفة حيث المنسوب إلى الجمع هو المنسوب إلى الواحد وتصغير الواحد في الجمع إنما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير فافترق البابان.

القسم الثاني

باب الإعراب والبناء

مسئلة

يكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقاً ولا يكفى في منع الصرف

مشابهته للفعل من وجه واحد اتفاقاً بل لا بد من مشابهته له من وجهين

قال في (البسيط): والفرق أن مشابهة الحرف تحرجه إلى ما يقتضيه الحرف من البناء، وعلة البناء قوية فلذلك جذبته العلة الواحدة، وأما مشابهة الفعل فإنها لا تخرجه عن الإعراب وإنما تحدث فيه ثقلا ولا يتحقق التقل بالسبب الواحد؛ لأن خفة الاسم تقاومه فلا يقدر على جذبها عن الأصالة إلى الفرعة، فلذلك احتبج إلى سببين لتحقيق الثقل بتعاضدها وغلبتها بقوة نقلها خفة الاسم وجذبه إلى شبه الفعل.

قال ابن الحاجب في (أماليه) إن قيل: لم بني الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الأمرين خروج عن أصله؟

فالجواب: أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس

بيته وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم وهو كونه كلمة، وشبه الفعل وإن كان نوعاً آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف، ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أولا لأنه أحد القسمين ويبقى الاسم والفعل مشتركين فيفرق بينها بوصف أخص من وصفها بالنسبة إلى الآدمي، ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي، فشبه الآدمي بالجهاد ليس كشبهه بالحيوان، فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه.

قال ابن النحاس في (التعليقة): فإن قيل فلم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد؟

فالجواب: أن الاسم بعيد من الحرف فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته، فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه قولاً واحداً.

مسئلة اعتراض والرد عليه

قال ابن الدهان في (الفرة) قال بعض المتقدمين فإن قبل لَم لما شبه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب ولما أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كل البناء.

فالجواب: أن الإعراب لما كان يتبعض أعطي الفرع فيه دون ما للأصل ولما كان البناء يقبض تساوي الأصل والفرع فيه.

مسئلة

الفرق بين غد وأمس

قال بعضهم الفرق بين غد وبين أمس حيث أعرب غد على كل اللغات بخلاف أمس، أن أمس استبهم استبهام الحروف فأشبه الفعل الماضي، وغد لكونه منتظراً أشبه الفعل المستقبل فأعرب، نقله الأندلسي.

باب المنصرف وغيره

مسئلة

الحكم إذا سمى مجميع وآخر

إذا سمي بجميع وأخر لم ينصرفا عند سببويه للتعريف والعدل في الأصل، وانصرفا عند الأخفش لزوال معنى العدل عنها بالتسمية قياساً على المسمى بالمعدول عن العدد.

قال في (البسيط): والفرق على الأول أنه لا يمكن مراعاة العدل في العدد بعد التسمية لمنافاة التسمية للعدد، وأما عدل جمع فلا ينافي التسمية للموافقة في التعريف، وكذلك عدل أخر عن اللام على الصحيح لا ينافي التعريف كما لم ينافه العدل في سحر.

مسئلة

الباء في معد يكرب

الجمهور على أن الياء في معد يكرب ساكنة سواء أضيف أو ركب. وقال بعضهم: تحرك بالفنح قياساً على المنقوص. وقال في (السيط): والفرق بينها من وجهين. أحدها: أنه طال بالتركيب والسكون على حرف العلة أخف من الحركة فناسب ثقل التركيب حذف الحركة، بخلاف المنقوس.

والثاني: أنها صارت وسطا في الكلمة بالتركيب فأشبهت الأصلية كياء دردبيس، ولأن حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة، واللازم أثقل من العارض.

315...

الفرق بين حروف الجر.. وبين الاضافة وأل في دخولها على الممنوع من الصرف

قال ابن أياز: فإن قيل إن حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجر في موضع الجر، فهلا كانت اللام والاضافة كذلك 19

قيل الفرق من وجهين.

أحدهما: أن اللام والإضافة يتغير بهما معنى الاسم، ألا تراهما ينقلانه من التنكير إلى التعريف وحروف الجر لا تغير معناه.

والثاني: أن حروف لجر تجري مما بعدها مجرى الأسهاء التي تحبر ما بعدها ، والأفعال قد تقع في موضع الجر بإضافة ظروف الزمان إليها ، فصار وقوع الأسهاء بعد حروف الجر كأنه غير مختص بها إذا كان مثل ذلك يقع في الأمال. فلذلك لم يعتد به _ انتهى.

وقد ذكر السيرافي هذين الوجهين وزاد فروقاً أخرى.

منها: أن الألف واللام والإضافة أبعد الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجاه منه، فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل فعمل فيه، وأما إذا دخل قبل دخول اللام أو الإضافة فإنه يصادفه ثقيلاً فلا ينفذ فيه.

ومنها: أن الألف واللام والإضافة قاما مقام التنوين، قكأن الاسم منون والتنوين هو الصرف وعلامة التمكن، وليس العامل كذلك.

ومنها: أنا لو اعتبرنا العوامل لبطل أصل ما لا ينصرف؛ لأن التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل، فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف.

مسئلة

تنوين الأساء غير المنصرفة للضرورة وعدم تنوين الأساء المبنية للضرورة

الأسهاء غير المنصرفة تنون للضرورة.

وقال ابن الحاجب في (أماليه): الأسهاء المبنية لا تنون للضرورة لأن التنوين فرع الاعراب وهي لا يدخلها الإعراب فلا يدخلها التنوين.

باب النكرة والمعرفة مسئلة لزوم نون الوقاية مع الفعل

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لزمه نون الوقاية حذراً من كسر الفعل لأنها تطلب كسر ما قبلها.

قال في (البسيط): فإن قيل فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين فهلا كسر

مع ضمير المتكلم والجامع بينهها عدم اللزوم، لأن ضمير المفعول غير لازم ولدلك هو في تقدير المنفصل؟

قلنا الفرق بينهما من وجهين.

أحدها: أن ياء المتكلم تقدر بكسرتين وقبلها كسرة فتصير كاجتاع ثلاث كسرات في التقدير، ولا يحتمل ذلك في الفعل، فلذلك احتيج إلى نون الوقاية بخلاف النقاء الساكنين، إذ ليس معه إلا كسرة واحدة ولا يلزم من احتال كسرة واحدة عارضة احتال ثلاث كسرات.

والثاني: أن ياء المنكلم تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها فتصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف التقاء الساكنين، فإن الثاني لا يمتزج بالأول لكونه منفصلاً عنه فلا يشبه حركته الحركة اللازمة.

باب الاشارة مسئلة الاشارة للبعيد

قالوا في البعيد للمذكر: ذلك، فلم يجذفوا الألف وكسروا اللام لالتقاء الساكنين، وقالوا للمؤنث تلك وأصله في فحذفوا الياء وسكنوا اللام، والفرق أنه لو أبقيت الياء كما أبقيت الألف في ذلك وقيل تيلك كان يؤدي إلى نهاية النقل وهي وقوع الياء بين كسرتين ولا كذلك، المذكر فإنه لا تقل فبه مع تحريك اللام، وإن ثقل التأنيث والكسرة ناسب الحذف بخلاف فتح الذال وخفة التذكير فإنه لا يقتضى الحذف، ذكر الله في (المسيط).

قال: وقد جاء تلك في البعيد فلم تحذف ألف (نا) كها لم تحذف ألف ذا ولما كان استمهالها أقل من تلك جعلوا كثرة استعهال تلك عوضاً عن استعمال تالك.

باب الموصول مسئلة

الاختلاف في استعمال ذا موصولا، دون ما

جور الكوفيون استعمال ذا موصولا دون ما كما لو كانت مع ما أو من، ومنعه البصريون، وفرقوا بأن ما الاستفهامية إذا انضمت إلى ذا أكسبته معناها فخرج من التخصيص إلى إبهام الذي.

قال في (البسيط): ولا قياس مع الفارق.

مسئلة

لا يوصل الذي بالأمر

قال ابن الدهان في (الغرة): يجوز أن توصل أن بالأمر نحو كتبت إليه بأن قم، ولم يجز أن يوصل الذي بالأمر لأن الذي اسم يفتقر إلى تخصيص من صلة ولس كذلك أن لأنها حوف.

باب الابتداء

مسئلة

الفرق بين زيد أخوك وأخوك زيد

قال ابن الخباز: إن قلت ما الفرق بين زيد أخوك وأخوك زيد؟ قلت، من وجهين.

أحدها: أن (زيد أخوك) تعريف للقرابة (وأخوك زيـد) تعـريـف للاسم. والثاني: أن (زيد أخوك) لا ينفي أن يكون له أخ غيره لأنك أخبرت بالمام عن الخاص، وأخوك زيد ينفي أن يكون له أخ غيره لأنك أخبرت بالخاص عن العام، وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم زيد صديقي وصديقي زيد، نقله ابن هشام في (تذكرته).

مسئلة

القول في عود الضمير على المبتدأ

قال الشلوبين: فإن قلت إذا قلت زيد أمامك لزم فيه ضمير يعود على المبتدأ لأنه قام مقام المشتق وهو كائن فتضمن الضمير الذي كان يتضمنه، وإذا قلت زيد الأسد، وأبو يوسف أبو حنيفة، وزيد زهير، فلا ضمير فيه مغ أنه قد قام مقام ما هو المبتدأ في المعنى وهو مشتق، ألا ترى أن الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو مشتق فلم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان فيا مقامه وتحمله هناك؟

فالجواب: أن الفرق بين الموضعين أن الذي قام مقام الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان يتحمله، والذي قام مقامه في هذا الأخير قام مقامه على معناه ولكن بزيادة أنه أريد به أنه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى وجعل الثاني كأنه الأول لا مثله، فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يحمله.

هذا إذا قلنا إن قولنا أبو يوسف أبو حنيفة بزيادة معنى أنه هو هو مبالغة وإن لم نقل ذلك وقلنا إنه بمعنى أصله الذي حذف منه تحمل من الضمر ما كان يتحمله، فلك إذا فيه وجهان.

مسئلة

الاخبار بالظرف الناقص

قال ابن النحاس في (التعليقة): أجاز الكوفيون الإخبار بانظرف الناقص إذا تم بالحال وجعلوا (له) من قوله تعالى ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾ (١) غير يكن وكفواً حال في الضمير المستكن في وقاسوه على جواز الإخبار بالخير الذي لا يتم إلا بالصفة كقوله تعالى ﴿ بل أنتم قوم تجهلون﴾ (١) ونحوه، وفرق البصريون فأجازوا الإخبار بم لا يتم إلا بالصفة ومنعوا الإخبار بم لا يتم إلا بالحال، لأن الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة فلا يلزم من جواز ما هو قضلة.

باب ما وأخواتها مسئلة

القول في باء (ما زيد بقائم)

قال الأندلسي في (شرح المفصل): فإن قلت ما لهم حكموا بأن الباء في قولك ما زيد بقائم مزيدة مع أنها لتأكيد النفي واللام في قولك إن زيدا لقائم غير مزيدة مع أنها لتأكيد معنى الابتداء.

قلت: فيه حرفان الحرف الأول أن الباء أبداً تقع في الطي فلا يلتفت إليها لتهام المعنى بدونها، بخلاف اللام، فإنها تقع في الصدر في نحو زيد منطلق و دلأنتم أشد رهبة﴾ (") وأما إن زيداً لقائم فبدخول إن.

⁽١) سورة الإخلاص. آية ٤.

⁽٢) سورة النمل: آية ٥٥.

⁽٣) سورة الحشر: آية ١٣.

الحرف التاني وعليه الاعتهاد: أن خبر ما لا يكون إلا على أصله وهو النصب حتى تكون الباء زائدة بخلاف اللام فإن خبر المبتدأ على أصله وإن لم تكن اللام زائدة _ انتهى.

مسئلة

امتناع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية ولا في جواب القـم عليها وعدم امتناع التقديم في لن ولم ولما

قال ابن عصفور في (شرح المقرب).

فإن قيل لأي شيء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية أو لا في جواب القسم عليها ولم يمتنع ذلك في لن ولم ولما مع أنها حروف نفي كها أن ما ولا كذلك.

فالجواب: أن الفرق أن لن لنفي مستقبل فهي في مقابلة السين في سيفعل فأجروها لذلك بجراها في جواز التقدم، فيقال زيداً لن أضرب، كما يقال زيداً سأضرب (ولم ولما) لما صارتا ملازمتين للفعل أشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف فجاز التقديم فيهها، ولم يجز في ما لأنها لا تلازم الفعل الذي نفي بها كما تلازم لم ولما، ولا جعلت في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل.

قال: وزعم الشلوبين أن العرب إنما أجازت تقديم الفعل الواقع بعد لم ولما عليها حملا على نقيضه وهو الواجب، فكما يجوز ذلك في الواجب فكذلك يجوز في نقيضه، وهذا غير صحيح لأنه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما الناصة عليها، فيقال زيداً ما ضربت حملا على نقيضه وهو زيداً ضربت، والعرب لا تقوله، فدل على أن السبب خلاف ما ذكره.

باب كاد وأخواتها مسئلة الفرق بين كاد وعسى

قال ابن أياز: فإن قبل لم امتنع أن يضمر في عسى ضمير الشأن وهلا جاز فمها كها جاز في كاد؟

قيل. فرّق الرماني بينهما بأن خبر كاد لا يكون إلا جملة وخبر عسى معرد، وقد عرف أن ضمير الشأن لا يكون خبره إلا جملة.

باب إن وأخواتها مسئلة تقدم المنصوب في هذا الباب

قال ابن يعيش: إنما قدم المنصوب في هذا الباب على المرفوع فرقاً بينها وبين العمل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول، وهذه الحروف لما كانت فروعاً على الأفعال ومحمولة عليها جعلت بينها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع حطاً لها عن درجة الأفعال، إذ تقديم المفعول على الفاعل ورع ومقديم الفاعل أصل.

مسئلة

يجوز الجمع بين المكسورتين ولا يجوز بين المكسورة والمفتوحة

قال الأندلسي: فإن قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التأكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع أن بينها مغايرة ما، قلت الفرق أن إحدى الكلمتين هناك زائدة أو كالزائدة وهنا بخلافه، بدليل أن كل واحد من الحرفين لا بد له من اسم وخبر ونظيره قولهم على ما قاله سيبويه إن زيداً لما ينطلق.

مسئلة

كسر إن وفتحها بعد إذا الفجائية

قال الأندلسي قال السيرافي: يجوز بعد إذا التي للمفاجأة كسر إن وفتحها بخلاف حتى، فإن المفتوحة لا تقع بعدها، والفرق أن ما بعد إذا لا يلزم أن يكون ما قبلها ولا بعضاً ويجوز أن يكون مصدراً وغير مصدر كقولك خرجت فإذا أن زيداً صائح فهنا تفتح أن لأن التقدير خرجت فإذا صياح زيد، وتكسر إذا أردت فإذا زيد صائح، وأما حتى فإن ما بعدها يكون جزءاً مما قبلها لأنها هنا هي العاطفة وليست التي للغاية.

باب ظن وأخواتها الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى

قال ابن جنى في (الخاطريات) قلت لأبي علي: قال سيبويه: إذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت إلى مفعول واحد، وإذا كانت بمعنى العلم عديت إلى مفعولين، فيا الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى؟

فقال: لا أعلم لأصحابنا في ذلك فرقاً محصلاً، والذي عندي في ذلك أن عرفت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس، يدلك على ذلك في عرفت قوله تعـالى: ﴿يُعـرف المجـرمـون بسياهـم﴾ (١) والسيا تــدرك بـالحواس وبالمشاعر.

قلت له: أفيجوز أن يقال عرفت ما كان ضده في اللفظ أنكرت وعلمت ما كان ضده في اللفظ جهلت، فإذا أريد بعلمت العم المعاقبة عبارته للإنكار تعدت إلى مفعول واحد، وإذا أريد بها العلم المعاقبة عبارته للجهل تعدت إلى مفعولين، ويكون هذا فرقاً بينها صحيحاً، لأن أنكرت ليس بمعنى جهلت، لأن الإنكار قد يضام العلم، والجهل لا يضام العلم، ولأن الجهل يكون في القلب فقط والإنكار يكون باللسان وإن وصف القلب به كقولنا أنكره قلمي كان بجازاً، وكون الإنكار باللسان دلالة على أن المعرفة متعلقة بالمشاعر، فقال هذا صحيح _ انتهى.

⁽١) سورة الرحمن: آية ٤١.

باب المفعول فيه

مسئلة

اشتراط توافق مادتي الظرف المصاغ من الفعل وعامله

اشترطوا توافق مادتي الفلرف المصاغ من الفعل وعامله نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلسه، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي، بخلاف المصدر فاكتفوا فيه بالتوافق المعنوي نحو قعدت جلوساً. والفرق أن اننصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصاً. فينبغي أن لا يتجاوز به محل الساع، وأما نحو قعدت جلوساً فلا دافع له من القياس. ذكره في (المغني).

باب الاستثناء

مسئلة

جواز إيصال الفعل إلى غير بدون واسطة

قال ابن النحاس في (التعليقة) فإن قبل كيف جاز أن يصل الفعل إلى غير من غير واسطة وهو لا يصل إلى ماب عد (إلا) إلا بواسطة.

فالجواب أن (غبر) أشبهت الظروف بإبهامها، والظرف يصل الفعل إليه واسطه فوصل أيضاً إلى غىر بلا واسطة لذلك.

فإن قبل فَمْ لم تبن غبر لتضمنها معنى الحروف وهو إلا؟

فالحواس أن (غير) لم تقع الاستتناء لتضمنها معنى إلا ، بل لأنها تقتضي معامرة ما بعدها لما قبلها ، والاستتناء إخراج، والإخراج مغايرة فاشترك إلا وغير في المغامرة ، فالمعنى الدي صارت به غير استثناء هو لها في الأصل لا لتصميها معنى إلا فلم تين.

باب الحال

مسئلة

فروق بين الصفة والحال

قال في (البسيط): لم يستضعف سيبويه مررت برجل أسداً بنصب أسد على الحال أي جريئاً أو شديداً قوياً، واستضعف مررت برجل أسد على الوصف والفرق بينها من وجهين.

أحدهما: أن الوصف أدخل في الاشتقاق من الحال.

والثاني: أن الحال تجري مجرى الخبر، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفة.

قال: والقياس التسوية بينها لأنه يرجع بالتأويل إلى معنى الوصف أو بحذف مضاف أي مثل أسد.

وقال ابن يعيش: الحال صفة في المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق، فكها أن الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعملي فيها العامل في صاحب الحال، إلا أن عمله في الحال على سبيل النضلة لأنها جارية بحرى المفعول، وعمله في الصفة على سبيل الحاجة إليها إذ كانت مبينة للموصوف فجرت بحرى حرف التعريف، وهذا أحد الفروق بين الصفة والحال، وذلك أن الصفة تفرق بين اثنين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وإن لم يكن الاسم مشاركاً في لفظه.

قال: وقد ضعف سيبويه مررت برجل أسد على أن يكون نعتاً، لأن أسداً اسم جنس جوهر، ولا يوصف بالجوهر، لو قلت هذا خاتم حديد لم يجز، وأجاز هذا زيد أسداً على أن يكون حالا من غير قبح، واحتج بأن الحال مجراها مجرى الحبر وقد يكون خبراً ما لا يكون صفة، ألا ترك تقول هذا مالك درها وهذا خاتمك حديداً، ولا يجسن أن يكون وصفاً، وفي الفرق بينها نظر، وذلك أنه ليس المراد من السبع شخصه وإنما المراد أنه في الشدة مثله، والصفة والحال في ذلك سواء، وليس كذلك الحديد والدرهم فإن المراد جوهرهما.

باب التمييز مسئلة جواز تقدم التمييز على الفعل

قال ابن النحاس في (التعليقة): أجاز المازفي والمبرد والكوفيون تقديم التمييز على الفعل قياساً على الحال، ومنعه أكثر البصريين، والقياس لا يتجه لأن الفرق بين الحال والتمييز ظاهر لأن التمييز مفسر لذات المميز والحال ليس بمفسر، فلو قدمنا التمييز لكان المفسر قبل المفسر وهذا لا يجوز وقال الأبذي في (شرح الجزولية): التعييز مشبه للنعت فلم يتقدم، وإنحا تقدمت الحال لأنها خبر في المعنى ولتقديرها بغي فأشبهت الظرف، وأيضاً فالحال لدان الهنئة لا لسان الذات ففارقت النعت.

وقال الفارسي في (التذكرة): إنما لم يجز تقديم التمييز لأنه مفسّر ومرتبة المفسر أن تقع بعد المفسر، وأيضاً فأشبه عشرون، وأما الحال فحملت على الظرف.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): سيبويه لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا كان أو معنى، أما إذا كان معنى غير فعل فظاهر لضعفه، ولذلك يمتنع تقديم الحال على العالم المعنوي، وأما إذا كان فعلاً متصرفاً فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله، إلا أن منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المدنى والحقيقة. ألا ترى أن التصبب والتفقؤ في قولنا تصبب زيد عرقاً

ونفقاً زيد شحاً في الحقيقة للعرق والشحم، والتقدير تصبب عرق زيد ونفقاً شحمه، فلو قدمناهما لأوقعناهما موقع لا يقع فيه الفاعل، لأن الفاعـل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلا، وكذلك إذا قدمناه لم يصح أن يكون في تقدير فاعل فعل عنه الفعل إذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل.

فإن قيل: فإذا قلت جاء زيد راكبا جاز تقديم الحال وهو المرفوع في المعنى، فما الفرق بينهما؟

قيل: نحن إذ قلنا جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه، وأما إذا قلنا طاب زيد نفساً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً لا معنى فلم يجز تقديمه كما لم يجز تقديم المرفوع ــ انتهى.

باب الإضافة مسئلة إضافة الفم إلى ياء المتكام

إذا أضيف الفم إلى ياء المتكام رد المحذوف فيقال هذا في وفتحت في ووضعته في في، وذلك لأنك تقول هذا فوك ورأيت فاك ونظرت إلى فيك، فتكون الحركة تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فإذا جاءت ياء الإضافة لزم أن تكسر الفاء لتكون تابعة لها.

قال ابن يعيش: فإن قبل لم قلبتم الألف هنا ياء مع أنها دالة على الإعراب وامتنعتم من قلب ألف التثنية وما الفرق بينها؟.

فالجواب: أن في ألف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء وعارضه الإخلال بالإعراب، وههنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حبث إن الفاء تكون تابعة لما بعدها فقوي سبب قلبه ولم يعتد بالعارض.

باب أساء الأفعال مسئلة

لا يجوز تقديم معمولات أساء الأفعال عليها عند البصريين، وجوزه الكوفيون قياساً على اسمي الفاعل والمفعول، والفرق على الأول أنها في قوة الفعل لشدة شبهها به وأساء الأفعال ضعيفة، قاله في (البسيط).

باب النعت مسئلة

يشترط في الجملة الموصوف بها أن تكون خبرية

قال في (البسيط): يشترط في الجملة الموصوف بها أن تكون خبرية لوجهين؛ لأن المقصود من الوصف بها إيضاح الموصوف وبيانه، وما عداها من الجمل الأمرية والنهبية والاستفهامية وغيرها لا إيضاح فيها ولا بيان، ولذلك لم تقع صلة لعدم إيضاحها وبيانها. ألا ترى أنك لو قلت مررت برجل اضربه أو برجل لا تشتمه أو برجل هل ضربته لم تفد النكرة إيضاحاً ولا بياناً.

قال: فإن قبل هذا بعينه يصح وقوعه خبرا للمبتدأ ولا يمتنع كقولك زيد اضربه وخالد لا تهنه وبكر هل ضربته، فهلا صح وقوعه في الوصف.

قلنا الفرق بينهما من وجهين.

أحدهما: أن الخبر محذوف تقديره مقول فيه والجملة محكية الخبر، وجاز

ذلك لمجواز حذف الخبر، ولم يجز ذلك في الصفة لأنه لا يجوز حذفها لأن حدفها ينافى معناها.

والثاني: أن المبتدأ يجوز نصبه بالفعل إما على حذف الضمير أو على التفسير ولا ينفير المعنى، التفسير ولا ينفير المعنى، وأن زيد اضربه واضرب زيدا سواء في المعنى، وأما الصفة فلا يصح عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره أم لا، لأنه معمول لغيرها، فإنك إذا قلت مررت برجل اضربه لم يصح نصب رجل باضربه، ولأن الصفة تابعة للموصوف ولا يعمل التابع في المتبوع.

مسئلة

لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف

قال الأبذي لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنها كشيء واحد، بخلاف المعطوف والمعطوف عليه.

مسئلة

تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجعها

قال الخفـاف في (شرح الإيضـاح): وقـع (في كتــاب المهـذب) لأبي إسحاق الزجاج أن تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف لفة أكلوني البراغيث.

قال: والفرق أن أصل الصفة كسائر الأسهاء التي تثنى وتجمع، وإنما يمتنع فيها بالحمل على الفعل فيجوز فيها وجهان قصيحان.

أحدها: أن يراعى أصلها فتثنى وتجمع.

والثاني: أن يراعى شبهها بالفعل فلا تثنى ولا تجمع.

قال الخفاف: وهذا قياس حسن لو ساعده الساع، والذي حكى أثمة النحويين أن تثنية الصفة وجمعها إذا رفعت الظاهر ضعيف كاكلوني البراغيث، وينبغي على قياس قوله أن يجيز في المضارع الإعراب والبناء لأن أصله البناء وأعرب لثبه الاسم، وكذلك في الاسم الذي لا ينصرف تصرف باعتبار الأصل والمنع باعتبار شبه الفعل _ انتهى.

مسئلة

لم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ولم يصح ذلك في الموصول

قال ابن الحاجب في (أماليه):

فإن قيل: لم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في الموصول؟

قلنا: لأن الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتنكير لأنها تابعة للموصوف في ذلك، والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف، فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى.

باب العطف

مسئلة

لا يعطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار

لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار عند البصريين بخلاف المنصوب، وجوزه الكوفيون قياسا على الضمير المنصوب، والجامع بينها الاشتراك في الفضلة.

قال في (البسيط): والفرق على الأول من أوجه.

أحدها: أن ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له ولذلك لا يمكن استقلاله.

والثاني: أنه يشابه التنوين من حيث إنه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ويحذف في النداء نحو يا غلام.

والثالث: أنه قد يكون عوضا من التنويسن في نحو غلامي وغلامك وغلامه، فكها لا يعطف على التنوين كذلك على ما حل محله وناسبه في شدة الاتصال بالكلمة، وهذه الأوجه معدومة في المنصوب.

وقال الحريري في (درة الغواص):

فإن قيل: كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير، وامتنع العطف على المضمر المجرور إلا بالتكرير.

فالجواب: أنه لما جاز أن يعطف ذانك المضمران على الاسم الظاهر جاز أن يعطف الظاهر على اللسم إلا بتكرير أن يعطف الظاهر على المضمر إلا بتكرير الجار في قولك مررت بزيد وبك، لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمر إلا بتكريره أيضا نحو مررت بك وبزيد، وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية _ انتهى.

هل يجوز العطف مع التأكيد إذا أكد ضمير المجرور؟

إذا أكد ضمر المجرور كقولك مررت بك أنت وزيدا اختلف فيه فذهب الجرمي إلى جواز العطف مع التأكيد قياسا على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد، والجامع بينها شدة الاتصال بما يتصلان به، وذهب سيبويه إلى منع العطف، والفرق من أوجه:

أحدها: أن تأكيده لا يزيل عنه العلل المذكورة في المنع، بخلاف تأكيد الفاعل فإنه يزيل عنه المانع من العطف.

التاني: أن تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس، فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس.

الثالث: أن ضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله، فلها اشتد اتصاله قوى شبهه بالتنوين فلم يؤثر التأكيد في جواز العطف، بخلاف الفاعل فإنه لما لم يشتد اتصاله أثر التوكيد في جواز العطف عليه.

الوابع: أنه يلزم من العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع نحو مررت به هو وزيد نخالفة اللفظ والمعنى.

أما اللفظ: فإن قبله ضمير المرفوع، ولم يحمل العطف عليه.

وأما المعنى: فإن معنى المجرور غير معنى المرفوع ولا يلزم من العطف على تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى. ذكر ذلك في (السبط).

لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد وفاصل ما

هذا عند البصريين وجوزه الكوفيون قباسا على البدل، والفرق على الأول أن البدل هو المبدل منه في المعنى فلذلك جاز من غير شرط التأكيد، وأما المطف فالثاني مغاير للأول، فلا بد من تقوية للأول تدل على أن المعطوف المغاير متعلق به دون غيره، فخلاف البدل فإنه لا يحتاج إلى تقوية لمدم المغايرة.

باب النداء

مسئلة

ما يجوز في وصف المنادى المضموم

يجوز في وصف المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل أن ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبها على الموضع.

قال ابن يعيش: فإن قبل فزيد المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة أمس في أنه لا يجوز فيه حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيداً أمس الدابر بالخفض على النعت لم يجوز، وكذلك قولك مررت بعثمإن الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ.

قبل: الفرق بينهها أن ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء مشابهة لحركة الإعراب، وذلك لأنه لما اطرد البناء في كل اسم منادى منفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك أمس، فإن حركته متوفلة في البناء، ألا ترى أن كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فإنه يكون مضموما، وليس كل ظرف يقع موقع أمس يكون مكسوراً؛ ألا تراك تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ما وجب في أمس، وكذلك عثمان فإنه غير منصرف، وليس كل اسم ممنوعا من الصرف ــ انتهى.

مسئلة

نداء الاشارة وعدم نداء ما فيه ال

قال ابن يعيش: فإن قيل أنتم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالإشارة، وقد جمعتم بينه وبين النداء، فلم جاز ههنا ولم يجز مع الألف واللام، وما الفرق بين الموضعين؟

قلنا الفرق من وجهين.

أحدها: أن تعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ليعرفه المخاطب بحاسة النظر، وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد، ولذلك شبه الحليل تعريف النداء بالإشارة في نحو يا هذا وشبهه لأنه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر.

والوجه الثاني: وهو قول المازني: أن أصل هذا أن تشير به لواحد إلى واحد، فلم دعوته نزعت منه الإشارة التي كانت فيه وألزمته إشارة النداء فصارت (يا) عروضا من نزع الإشارة، ومن أجل ذلك لا يقال هذا أقبل بإسقاط حرف النداء.

المعطوف على المنادى

قال ابن الحاجب في (أماليه): إن قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو، فإنه ما جاء فيه إلا وجه واحد وهو قولهم وعمرو وجاء في المعطوف من باب (لا) وجهان:

> أحدهما: العطف على اللفظ والثاني العطف على المحل، مثل: لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

فالجواب: أن الفرق من وجهين، أحدها أن قولنا يا زيد وصرو، حرف النداء فيه مواد وهو جائز حذفه فجاز الإتيان بأثره وليس كذلك في باب لا في الصورة المذكورة لأن (لا) لا تحذف في مثل ذلك. وإنما قدر حرف النداء ههنا دون ثم لكثرة النداء في كلامهم.

الوجه الثاني: أن (لا) بني اسمها معها إلى أن صار الاسم ممتزجاً امتزاج المركبات ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها، ولم يبنوه بناء مبها على امتزاجه بالأولى لأنه قد فصل بينها بكلمتين، ولئلا يؤدي إلى امتزاج أربع كليات.

مسئلة

يجوز الرفع والنصب في قولهم (ألا يا زيد والضحاك)

قال ابن الحاجب قولهم (الا يا زيد والضحاك) فيه جواز الرفع والنصب ولم يأت في باب (لا) إلا وجه واحد وهو الرفع لا غير، مثاله لا غلام لك ولا العباس، والفرق بينها أن (لا) لا تدخل على المعارف لما تقرر في موضعه، ولا يمكن حله على اللفظ لأن (لا) _ إنما أتى يها لنفي المتعدد، ولا تعدد في قولك لا غلام لك ولا العباس، ولأن دخول النصب فيه فرع دخول

الفتح فيه إذا كان منفيا ولا يدخله هذا النصب الذي هو فرعه، لأن دخول الفتح إنما كان لتضمنه معنى الحرف، ألا ترى أن معنى قولك لا رجل في الدار، لا من رجل، ولا يتقدر مثل ذلك في ما ذكرناه، ألا ترى أن (لا) إذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم حينئذ إلى أصله، فإذا وجب الرفع فيا يلي لا _ فلم يجز فيه غيره، فلأن لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعلوف من باب الأولى، وليس كذلك في باب النداء في قولنا (يا زيد والضحاك) فإن حرف النداء وإن كان متعذراً كما تعذر فها ذكرنا إلا أنه يتوصل إليه بأي وبهذا كقولك يا أيها الضحاك ويا أيهذا الفسحاك، فصار له دخول وإن كان باشتراط فصل بخلاف (لا) فإنها لا تدخل بحال انتهى.

باب الترخيم مسئلة ترخيم الجملة

لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور وجوزه بعضهم بحذف الثاني قياسا على
 النسب، فإنه يجوز بحذف الثاني.

قال ابن فلاح في (المغني): والفرق على الأول أن الثقل الناشيء من اجتماع ياء النسبة معها لو لم يخفف بالحذف لأدى إلى جمل ثلاثة أشياء كشيء واحد، فلذلك حذف منها في النسب لقيام يائه مقام المحذوف، وأما الترخم فإنما لم يجز لأن شرطه مع تمييز النداء البناء في المرخم ولم يوجد هنا فلم يجز الترخم، ولأنه اشبه بالمضاف والمضاف إليه في كون الأول عاملا في الثاني فلم يجز ترخيمها كالمضاف إليه.

باب العدد

مسئلة

عدم إعراب مجموع المركبان في العدد

قال الأندلسي في (شرح المفصل): فإن قلت الاسهان المركبان في العد يجريان مجرى الكلمة الواحدة فهلا أعرب مجموعها كما أعرب معد يكرب وأخوانه ؟

قلنا: الفرق من وجهين.

أحدها: أن الامتزاج هنا أشد إذ كان أحد الاسمين منها لم يكد يستعمل على انفراده، بل حضرموت متلا في استعماله علماً لهذه البلدة كدمشق مثلا وبغداد، فكما أن هذه معربة فكذلك حضرموت، وأما مركبات الأعداد فللفرد منها مستعمل بمعناه كخمسة إذا أردت بها هذا القدر، وكذلك العشرة فالعاطف المتضمن معتبر، وإذا اعتبر فقد تضمن معناه، وما تضمن معنى الحرف فلا وجه لإعرابه.

والثاني: أن العدد في الأصل موضوع على أن لا يعرب ما دام لما وضع له من تقدير الكميات فقط فإن حقه أن يكون كالأصوات ينطق بها ساكنة الأواخر وحروف التهجى، وإنما يعرب عند التباسه بالمعدود.

باب نواصب الفعل مسئلة

الفرق بين الباء الزائدة وان الزائدة بالنسبة إلى العمل

الباء الزائدة تعمل الجر في نحو ليس زيد بقائم، وفاقا، وأن الزائدة لا تعمل النصب في الفعل المضارع على الأصح.

وقال الأخفش: تعمل قباسا على الباء الزائدة. والفرق على الأول أن الباء الزائدة تختص بالاسم وأن الزائدة لا تختص لأنها زيدت قبل فعل وقبل اسم، وما لا يختص فأصله أن لا يعمل، ذكره أبو حيان.

مسئلة

القول في معمول النواصب من جهة تقديمه عليها

لا يتقدم معمول أن عليها عند جميع النحاة إلا الفراء فلا يقال طعامك أريد أن آكل، ويجوز تقديم معمول معمول أن عليها عند جميع النحاة إلا الأخفش الصغير فتقول زيداً لن أضرب، والفرق أن (أن) حرف مصدري موصولة ومعمولها صلة لما ومعمول معمولها من تمام صلتها، فكها لا تتقدم صلتها عليها كذلك لا يتقدم معمول صلتها، ولن بخلاف ذلك، وحكم كي عند الجمهور حكم أن، لا يجوز تقدم معمولها، فلا يقال جثت النحو كي أتمام، ولا النحو جثت كي اتعام، لأنها أيضاً حرف مصدري موصولة كأن، فكها لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك لا يتقدم معمول صلة الحرف الموصول، وأما إذن فقال القراء إذا تقدمها المفعول وما جرى جراه بطلت فيقال صاحبك إذن أكرم، وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصس.

قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك؛ بل يحتمل قولهم إنه يشترط في علمها أن تكون مصدرة أن لا تعمل لأنها لم تتصدر إذ قد تقدم عليها معمول الفعل، ويحتمل أيضاً أن يقال تعمل لأنها وإن لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لأن النية بالمفعول التأخير.

ولقائل أن يقول: لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد إذن لأنها إن كانت مركبة من إذ وأن أو من إذا وأن فلا يجوز تقديم المعمول كيا لا يجوز في أن وإن كانت بسيطة، وأصلها إذ الظرفية ونونت فلا يجوز أيضاً، لأن ما كان في حيز إذا لا يجوز تقديم عليها، وإن كانت حرفا محضاً، فلا يجوز أيضاً لأن ما كان من الجزاء يمن الجزاء يمن أن يتقدم معمول ما بعدها عليها، ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط أجازوا ذلك وإن نحو زيداً إن تضرب أضرب.

مسئلة

لم أجاز سيبويه إظهار أن مع لام كي ولم يجزه مع لام النفي

قال أبو حيان سأل محمد بن الوليد بن أبي مسهر وكانا قد قرءا كتاب سيبويه على المبرد ورأى ابن أبي مسهر أن قد أتقنه، لم أجاز سيبويه إظهار أن مع لام كي ولم يجز ذلك مع لام النفي فلم يجب بشيء ــ انتهى.

قال ابو حيان: والسبب في ذلك أن لم يكن ليقوم وما كان ليقوم إيجابه كان سيقوم، فجملت اللام في مقابلة السين، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصية وبين السين أو سوف كذلك لا يجمع بين أن واللام التي هي مقابلة لها.

سمع بعد كي وحتى الجر في الاسهاء والنصب في الافعال

اختلف النحويون فقيل كل منها جار ناصب، وقيل كلاهها جار فقط والنصب بعدها بأن مضمرة، وقيل كلاهها ناصب والجر بعدها بحرف جر مقدر، والصحيح وهو مذهب سيبويه في كي أنها حرف مشترك، فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون حرفا موصولا ينصب المضارع بنفسه، والصحيح من مذهبه في حتى أنها حرف جر فقط، وأن النصب بعدها بأن مضمرة لا بها.

قال أبو حيان: فإن قلت ما الفرق بينها وبين كي حيث صحح فيها أنها جارة ناصبة بنفسها؟

قلت: النصب بكي اكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر لأن حرفه لا يضمر فحكم به، وحتى ثبت جر الأسماء بها كثيرا وأمكن حل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدرنا من الإضهار، والاشتراك خلاف الأصل، ولأنها بمنى واحد في الفعل والاسم، بخلاف كي فإنها سبكت في الفعل وخلصت للاستشال.

مسئلة

لماذا عملت أن في المضارع ولم تعمل ما

قال الأندلسي في (شرح المفصل): قال علي بن عيسى: إنما عملت أن في المضارع ولم تعمل ما لا لأن (أن) نقلته نقلين إلى معنى المصدر والاستقبال (وما) لم تنقله إلا نقلا واحداً إلى معنى المصدر فقط، وكل ما كان أقوى على تغيير لفظه.

وقال السيرافي: إنما لم ينصبوا (بما) إذا كانت مصدراً لأن الذي يجعلها اسمًا وهو الاخفش فإن كانت معرفة فهي بمنزلة الذي فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في صلة الذي، وإن كانت نكرة فيكون الفعل بعدها صفة فلا تنصبه، وأما سببويه فجعلها حرفاً وجعل الفعل بعدها صلة لها.

والجواب على مذهبه: أن المعنى الذي نصبت به أن هو شبهها بأنّ المشددة لفظاً ومعنى، ولذلك لم يجمعوا بينها فلا تقول أن أن تقوم كما يستقبحون إن إن زيداً قائم وهذا مفقود في ما، وأيضاً فما يليها الاسم مرة والفعل أخرى فلم تختص _ انتهى.

وقال ابن يعيش الفرق بين أن وبين (ما) أن ما تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر (وأن) مختصة بالفعل فلذلك كمانمت عماملمة فيه، ولعمدم اختصاص (ما) لم تعمل شيئاً.

باب الجوازم مسئلة

يجوز تسكين لام الأمر لا لام كي بعد الواو والفاء

يجوز تسكين لام الأمر بعد واو وفاء نحو ﴿وليوفوا نذورهم﴾ (١) ﴿ فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي﴾ (١) ولا يجوز ذلك في لام الأمر، وفرق ابن مالك بأن لام الأمر أصلها السكون فردت إلى الأصل ليؤمن دوام تقوية الأصل، بخلاف لام كي فإن أصلها الكسر لأنها لام الجر.

⁽١) سورة الحج: آية ٢٩.

⁽۲) سورة البقرة: آية ۱۸٦.

اختلف في لم ولما هل غيرتا صيغة الماضي إلى المضارع أو معنى المضارع إلى الماضي على قولين

ونسب أبو حيان الأول إلى سيبويه، ونقل عن المغاربة أنهم صححوه لأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ، والثاني مذهب المبرد وصححه ابن قاسم في (الجني الداني) وقال: إن له نظيراً وهو المضارع الواقع بعد لر، وأن الأول لا نظير له، ولا خلاف أن الماضي بعد أن غير فيه المعنى إلى الاستقبال لا صيغة المضارع إلى لفظ الماضي، والفرق كما قال أبو حيان: أن (أن) لا يمتنع وقوع صيفة الماضي بعدها فلم يكن لدعوى تغير اللفظ موجب، بخلاف لم ولما فإنها يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها، فلهذا قال قوم بأنه غيرت صيغته.

مسئلة

صيغة الأمر مرتجلة بخلاف النهي

الأمر صيغة مرتجلة على الأصح لا مقتطع من المضارع، ولا خلاف أن النهي ليس صيغة مرتجلة وإنما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه لا للطلب، وإنما كان كذلك لأن النهي يتنزل من الأمر منزلة النغي من الإيجاب، فكما احتبج في النهي إلى أداة احتبج في النهي إلى ذلك، ولذلك كان (بلا) التي هي مشاركة في اللفظ (للا) التي هي مشاركة في اللفظ (للا) التي هي مشاركة في اللفظ .

لا تدخل على (لا) التي للنهي اداة الشرط

(فلا) في قولهم إن لا تفعل أفعل للنفي المحض، ولا يجوز أن تكون للنهي لأنه ليس خبراً والشرط خبر فلا يجتمعان.

وقال بعضهم: هي (لا) التي للنهي وإذا دخل عليها أداة الشرط لم تجزم وبطل عملها وكان التأثير لما لا وبطل عملها وكان التأثير لما لا الأداة الشرط في نحو ه فإن لم تفعلوا ، والفرق أن أداة الشرط لم تلزم العمل في كل ما تدخل عليه إذ تدخل على الماضي، فلم يكن لها إذ ذاك اختصاص بالمضارع فضعفت، فحيث دخل عامل مختص كان الجزم له. ذكره أبو حيان في (شرح التسهيل).

مسئلة

لم جزمت متى وشبهها ولم تجزم الذي إذا تضمنت معنى الشرط نحو الذي يأتيني فله درهم

فالجواب: أن الفرق من وجوه.

أحدها: أن (الذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل فأشبه لام التعريف الجنسية، فكما أن لام التعريف لا تعمل فكذا الذي.

والثاني: أن الجملة التي يوصل بها لا بد أن تكون معلومة للمخاطب، والشرط لا يكون إلا مبهماً.

والثالث: أن الذي مع ما يوصل به اسم مفرد والشرط مع ما يقتضيه جلتان مستقلتان. نقلت ذلك من خط ابن هشام في بعض تعاليقه، وذكره ابن الحاجب في أماليه.

اسئلة

كيف تعمل ان في شيئين

قال ابن أياز: إن قيل حرف الجزم أضعف من حرف الجر وحرف الجر لا يعمل في شيئين فكيف عملت إن في شيئين.

قيل: الفرق بينها الاقتضاء، فحرف الجر لما اقتضى واحداً عمل فيه، وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيها ـ انتهى.

باب الحكاية مسئلة

حكاية الأعلام بمن دون باقى المعارف

تحكي الأعلام بمن دون سائر المعارف، هذا هو المشهور، والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة أوجه.

أحدها: أن الأعلام تخنص بأحكام لا توجد في غيرها من الترخيم والإمالة نحو الحجاج، وعدم الإعلال في نحو مكوزة وحيوة وحبب، وحذف التنوين منها إذا وقع ابن صفة بين علمين، فالحكاية ملحقة بهذه الأحكام المختصة بها.

والثاني: أن أكثر الأعلام منقول عن الأجناس مغير عن وضعه الأول، والحكاية تغير مقتضى من، والتغيير يأنس بالتغيير.

والشائث: أن الأعلام كثيرة الاستمال ويكثر فيها الأشتراك فسرفع الحكاية يوهم أن المستفهم عنه غير السابق لجواز أن السامع لم يسمع أول الكلام، ذكر ذلك (صاحب البسيط). وقال: والفرق بين (من) حيث يحكي بها العلم وبين أي حيث لا يحكي بها لل يجب فيها الرفع، فإذا قبل رأيت زيداً أو مررت بزيد يقال أي زيد من غير حكاية أن من لما كانت مبينة لا يظهر فيها إعراب جاءت الحكاية معها على حدف ما يقتضيه خبر المبتدأ، وأما أي فإنها معربة يظهر فيها فاستقبح لظهور رفعها مخالفة ما بعدها لها.

ونظيره قول العرب: إنهم أجمون ذاهبون، لما لم يظهر إعراب النصب في الضمير أكدوه بالمرفوع، ومنعهم: إن الزيــديــن أجمــون ذاهبــون لما ظهــر إعراب النصب ألزموا التأكيد بالنصب.

مسئلة

حكاية المتبع بتابع

لا يحكي المتبع بتابع غير العطف من نمت أو بيان أو تأكيد أو بدل اتفاقاً، وأما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه في (التسهيل) من غير ترجيح، ورجح غيره جواز حكايته.

قال أبو حيان: والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع أن العطف ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فإن فيه بياناً أن المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المخبر، وأما في العطف فلا يبين ذلك بياناً ثابتاً إلا الحكاية وإيراد لفظ المخبر في كلام الحاكى على حاله من الحركات.

وقال صاحب (البسيط): يشترط لجوازها أن يكون المعطوف عليه علماً والمعطوف غبر علم فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الأقوى، ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعاً، أو بعكسه لم تجز الحكاية اتفاقاً.

باب النسب

315....

قال أبو حيان: فإن قلت لم أجزت بيضات وجوزات بالتحريك ولم تجز طولىّ بالتحريك في النسبة إلى طويلة؟

قلت: بينهما فرق وهو أن الحركة في بيضات وجوزات عارضة فلم يعتد بها والنسبة بناء مستأنف.

باب التصغير مسئلة

الفرق بين تصغير أرؤس إذا سميت به امرأة وتصغير هند

قال أبو حيان أرؤس إذا سميت به امرأة ثم خففت الهمزة بمدفها ونقل حركتها إلى الراء فقيل أرس وصغرتها قلت أريس، ولا تدخل الهاء وإن كان قد صار ثلاثياً، وإذا صغرت هنداً قلت هنيدة بالهاء، والفرق بينهها أن تخفيف الهمزة بالحذف والنقل. عارض فالهمزة مقدرة في الأصل، وكأنه رباعي لم ينقص منه شيء.

فإن قلت لم لا تلحقه بتصغير ساء إذا قلت سمية أليس الأصل مقدراً ؟

قلت: لا يشبه تصغير ساء لأن التخفيف جائز في أرؤس عارض بخلاف ساء، فإن الحذف لها لازم فيصير على ثلاثة أحرف إذا صغرت فتلحقها الهاء، وبهذا الفرق بين أرؤس وساء أجاب أبو إسحاق الزجاج بعض أصحاب أبي موسى الحامض حين سأل أبا إسحاق عن ذلك، وكان أبو موسى الحامض قد دس رجلا فطناً على أبي إسحاق فسأله عن مسائل فيها غموض، هذه المسئلة منها، وكان في هذا المجلس المشوق الشاعر فأخذ

ورقة وكتب من وقته يمدح أبا إسحاق، ويذم من يحسده من أهل عصره فقال:

صــرا أبا إسحاق عن قدرة واعجب من الدهبير وأوغباده لا ذنب للمدهب ولكنهم نبئت بالجامع كلبا لهم ينبسح منك الشمس والبدرا والعلم والحلم ومحمض الحجا وشامخ الأطمواد والبحرا والديـــة الوطفـاء في سحهـــا فتلك أوصافك بين الورى يظين جهسلا والذي دسيه فأرسلوا التسؤر إلى خسامسر فاله أبا إسحاق عن جاهل وعين خشيار غيدر في الورى

فسندو النهسى يمتشسل الصبرا فسإنهم قسد فضحسوا الدهسرا يستحسنون المكر والفدرا إذا الربا أضحبت بها خضرا يأبن والتيه لك الكيسرا أن يلمسوا العيوق والغفرا وغمرنا يستبوهب النبزرا ولا تضمق منسك به صدرا خطيبهم مسن فمسه يخسرا

مسئلة

لم لا يجوز إثبات همزة الوصل في نحو استضراب إذا صغر

قال أبو حيان: فإن قلت لم لا يجوز إثبات همزة الوصل في نحو استضراب إذا صغر وإن كان ما بعدها متحركاً، لأن هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يعتد بهذا العارض كما لم يعتد به في قولهم الحمر بإثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النقل.

فالجواب: أن بين العارضين فرقاً وهو أن عارض التصغير لازم لا يوجد في لسانهم ثاني مصغر غير متحرك أبداً، وعارض الحمر غير لازم لأنه يجوز أن لا تحذف الهمزة ولا تنقل الحركة فيقال الأحر، ولا يمكن ذلك في المصفر في حال من الأحوال.

باب الوقف مسئلة

الوقف على المقصور والمنقوص المنونين

إذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالألف اتفاقاً نحو رأيت عصى، واختلف في الوقف على المنقوص المنون، فمذهب سيبويه أنه لا يوقف عليه بالياء بل تحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض، ومذهب يونس إثباتها.

قال ابن الخباز: فإن قلت فها بالهم اختلفوا في إعادة ياء المنقوص واتفقوا على إعادة ألف المقصور ؟

قلت: الفرق بينهما خفة الألف وثقل الياء.

باب التصريف مسئلة

الزائد يوزن بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالأصل

قال أبر حيان: والفرق أن زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سألتمو فيها من حيث إنها عامة لجميع الحروف ففرقوا بينها بالوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه فضعفوه في الوزن مثله، فلو نطقوا في الوزن ياحدى دالي قردد لم يتبين من الوزن كيف زيادتها، فلما لم تزد منفردة أصلا لم يجعلوها منفردة في الوزن. بعون الله وحسن توفيقه انتهى الفن الرابع وبانتهائه تم الجزء الثاني من كتاب

الأشباه والنظائر النحوية

ويلبه _ إن شاء الله _ الجزء الثالث وأوله الفن الخامس وهو فن (الطراز في الألفاز) أعان الله على إتمامه.

فهرس الجزء الثاني من كتاب الاشباه والنظائر النحوية

الفن الثاني في التدريب	٥	الحرف أنواع الحروف	۱٥
باب الألفاظ		حروف المعجم	
باب الكلمة	7	حروف أبعاض الكلم	rı
باب الاسم	A	حروف المعاني	
الإسناد في الأسماء		عدة الحروف	
أقوال في المسند والمسند اليه		موقع الحروف	۱٧
الاتفاق والاختلاف في	١.	أقسام الحروف	
کل خاصتی نوع		تقسيم الأندلسي للحروف	۱۸
الكلمات التي تأتي اسها وفعلا		أقسام الحروف بالنسبة لتغيير	
وحرفا		الاعراب	
القعل	١٣	عدة الحروف العاملة	
أقسام الفعل	١٤	الحروف غبر العاملة	
أقسام الفعل بالنسبة الى الزمان		حروف تعمل على صفة ولا	
أي الأفعال أصل لغيره		تعمل على صفة	
أقسام الفعل بالنسبة الى	10	رأي ابن الدهان في تقسيم	
التصرف وعدمه		الحروف بالنسبة إلى عملها	
كل خاصتي نوع ان اتفقا لم		رأي ابن الزجاج في أنواع	۲.
يجتمعا		الحروف	

	سبب إعراب الامياء الستة	تقسيم ابن فلاح للحروف
	بالحروف	تقسيم ابن الحباز للحروف
۲۸	لا يجتمع إعرابان في آخر	أشبه الحروف بالاساء وأشبهها ٢٦
	كلمة	بالأفعال
	ليس في الأساء المعربة اسم	الكلام والجملة
	آخره واو قبلها ضمة	الجمل التي لا محل لها من
44	أقسام حذف نون الرفع	الإعراب
٤.	المنصرف وغير المنصرف	الجمل التي لها محل من الإعراب ٢٣
		معاني استعمال المفرد ٣٠
11	الأصل في الأسياء الصرف	لا توجد جملة في اللفظ كلمة ٣١
٤٢	باب قعلان فعــل ساعي	واحدة إلا الظرف
٤٣	أنواع العدل	المعرب والمبنى
٤٤	لا عبرة باتفاق الالفاظ ولا	ر. و .ي الأصل في الاعراب الحركات
	باتفاق الأوزان للمنع مـن	الأصل في البناء السكون ٣٢
	الصرف مالا ينصرف ضربان	أسباب البناء على الحركة
٤٥	الألف واللام تلحق الأعجمي	القول في بناء الكلمة التي على ٣٣
	بالعربي	حرف واحد
	التعريف يثبت التأنيث	الخلاف في عــلل البناء
	والعجمة والتركيب	رأي ابن مالك في علة البناء ٣٥
	صرف مالا ينصرف في الشعر	والرد عليه
٤٧	النكرة والمعرفة	
	التنكير أصل في الاسهاء	المبني الذي يرجع الى الاعراب ٣٦
٤٨	علامة النكرة	الرأي في بناء بعض الحروف
19	أنواع المعارف ودليل حصرها	النصب أخو الجر ٣٧
	في هذه الأتواع	

	مسوغات الابتداء بالنكرة	٥٠	المضمر
٦٤	المواضع التي يعطف فيها الخبر		المضمرات على صيغة واحدة
	على المبتدأ		أصل الضمير المنفصل للمرفوع
	الليلة الملال		الضمير المجرور والمنصوب
	روابط الجملة بما هي خبر عنه		من أصل واحد
77	متى يمتنع تقديم الخبر والفاعل	01	المواضع التي يعود الضمير فيها
	ما هو الأولى بالحذف: المبتدأ		على متأخر لفظأ ورتبة
	أو الحبر		متى يكون الفاعل والمفعول
٦٧	ماهو الأولى بالحذف: الفعل		فسميرين متصلين لشيء واحد
	أو الفاعل	07	العام
	تنكير المبتدأ		الشذوذ يكثر في الاعلام
٧٢	فائدة في قوله راكب الناقة	٥٣	الاعلام لا تفيد معنى
	طليحان		تعليق الاعلام على المعاني أقل
٧٣	كان وأخواتها		من تعليقها على الأعيان
٧£	القول في تقديم أخبار كان	٥٤	الاشارة
	وأخواتها عليها		الموصول
۷٥	(ما) وأخواتها		اساء الصلة
	(ما) في القرآن الكرم	. 00	حذف العائد
۲۷	التصرف في لا وما النافيتين	٥٧	المعرف بالأداة
	زيادة الباء في الخبر		أقسام لام التعريف
٧Y	إن وأخواتها	٥٩	القول في فينة وما يتعاقب
٧٨	إن أصل الباب		عليه تعريفان
	مواضع كسر إن		المبتدأ والخبر
٨٠	إن المخففة	٦.	المبتدآت التي لا أخبار لها
	7	71	أصل المبتدأ والخبر

	معها إلا قاصراً	٨١	ما يشابه (ما) الكافة
94	الاشتغال		ما تعمل فيه رب تعمل فيه لا
41	المدر		ظن وأخواتها
	المفعول له		الخواص التي لظن وأخواتها
	ما لا ينصبه الفعل	٨٢	باب الفاعل
	المفعول فيه	۸۳	الفاعل كجزء من الفعل
90	أقسام ظرف الزمان	٨٤	الاصل نقديم الفاعل وتأخبر
97	المتمكن يطلق على نوعين من		المفعول
	الاسم	٨٥	حذف الفاعل
	التصرف في الاساء والافعال		أقسام المضمر والمظهر من
47	المذكر والمؤنث من الظروف		جهة التقديم
	نسبة الظرف من المفعول	٢٨	النائب عن الفاعل
	كنسبة المفعول من الفاعل		الأفعال التي تبنى للمجهول
4.8	ظروف لا يدخل عليها من	AY	حروف الجر التي يجوز بناء
	حروف الجر سوى من		الفعل لها
	أنواع الظروف المبنية		لغز نحوي
	أقسام امم المكان	٨٩	المفعول به
44	الاستثناء		ما يعرف به الفاعل من المفعول
	إلا أم الباب	4.	إذا أطلق لفظ مفعول فهو
١	الأصلُ في إلا وغير		المفعول به
	أنواع الاستثناء		أقسام المفعول بالنسبة إلى
1 - 1	ما يجب توفسوه ليعمسل		تقديمه وتأخيره
	قبل إلا فيا بعدها	91	التعدي واللزوم
•	ليس في المبدلات ما يخالف	98	معديات الفعل اللازم
	البدل حكم المبدل منه إلا في	44	الأمور التي لا يكون الفعل
	,		_

111	تعلق حروف الجر بالفعل	الاستثناء
	القول في ربما	الذي ينصب بعد إلا
111	الإضافة	القول في تقدم المستثنى على ١٠٢
111	إضافة العلم	المستثنى منه
	إضافة الاساء إلى الأفعال	لا ينسق على حروف الاستثناء ١٠٣
	أقسام الأسهاء في الإضافة	إلا والواو التي بمعنى مع
۱۱۶	تصح الإضافة لأدنى مناسبة	نظيرتان
	ما يضاف إلى الجملة من ظروف	الاستثناء المنقطع شبه بالعطف
	المكان	ما بعد إلا لا يعمل فيا قبلها
110	ما يكتسبه الاسم بالإضافة	المنفي عند العرب في جمل ١٠٤
117	الصدر	الاستثناء
114	ادم القاعل	لا يجوز أن يستثنى بإلا اسمين ١٠٥
	التعجب	الحال
	أفعل التفضيل	ما يجوز أن يأتي حالا يجيء ١٠٦
	ما يصح فيه ما أفعله صح فيه	صفة للنكرة
	أفعل به	ما يعمل في الحال
111	استعال أفعل التفضيل	الحال شبيهة بالظرف
-	أساء الأفعال	التمييز
	الثعت	المواضع التي يأتي فيها التمييز ٢٠٨
	جُلة ما يوصف به	المنتصبعن تمام الكلام
17.		حروف الجر ١٠٩
	الوصف	الأصل في الجر
171	تبعية الصفة لموصوفها في	تقسيم حروف الجر بالنسبة الى ١١٠
	الإعراب	عملها
177	التوكيد	الأصل في حروف القسم
		,

171	أقسام الأمهاء بالنسبة الى		تأكيد الضمير بضمير
	ندائها		موطن لا يجوز فيه التوكيد
۱۳۲	تابع المنادى المبني		اللفظي
	حذف حرف النداء		التأكيد اللفظي أوسع من
۱۳۳	الاصل في حذف حرف ألنداء		المعنوي
	الندبة		أقسام الاسم بالنسبة إلى
۱۳٤	الترخيم		التوكيد
	الاختصاص	177	اجتماع ألفاظ التوكيد
170	ما نصبته العرب في		العطف
	الاختصاص		أقسام العطف
	المدد	172	انفراد الواو عن أخواتها
	هجر جانب الاثنين		بأحكام
177	(ال) في العدد	177	حروف تعطف بشروط
	الاخبار بالذي والألف		أقسام حروف العطف
	واللام	۱۲۷	ما يتقدم على متبوعه في التوابع
۱۳۸	ما يجوز الإخبار عنه		متي يجوز عطف الضمير
	الفرق بين (ال) والذي في		المتفصل على الظاهر
	الاخبار .	1YA	فائدة في أقسام الواوات
171	التنوين		عطف البيان
	ما يراد به التنوين إذا أطلق		عطف البيان لا يكون إلا
12.	أقسام التنوين		بعد مشترك
	مواضع حذف التنوين	179	البدل
121	نوني التوكيد		البدل على نية تكرار العامل
	مالا تدخله النون الخفيفة	14.	النداء
	الحركة التي تكون قبل النوني		(ي) أصل حروف النداء
			-

100	الأصل في مقعل للمصدر		توكيد
	والظرف	127	نواصب الفعل المضارع
101	الصفات		ما تتميز به ان عن أخواتها
	القول في الصغة المشبهة		أحوال إذن
100	أساء الأفعال	122	ميزة أخرى لأن
	أقسامها		الاسباب المانعة من الرفع
	تقسيم آخر الاسهاء الأفعال		بعد حتى
	التأنيث	120	الجوازم
107	الاسم الذي لا يكون فيه		ان أم الباب وما تتميز به
	علامة التأنيث	127	أدوات الشرط بالنسبة الى ما
104	الأصل في الاساء المختصة		ربط الفاء شبه الجواب بشبه
	بالمؤنث		الشرط
	لا تأنيث بحرفين		بعض الجمل لا تصح كونها
	ما تأتي فيه تاء التأنيث بكثرة		شرطا
	ربقلة	127	الجازم أضعف من الجار
104	علامة المؤنث		أتصال المجزوم بجازمه أقوى
104	الماءات ثلاث		من اتصال المجرور بجاره
	أصل الفعل التذكير	124	الأدوات
	أقسام الأسهاء بالنسبة الى		الهمزة أصل أدوات الاستفهام
		129	حروف النفي
17.	المقصور والمدود		تفسير الكلام
	أقسام ما فيه وجهان القصر	10.	مواضع لما
	والمد	101	المصدر
	تاء التأنيث في المثنى		المصدر أشد ملابسة للفعل
171	جمع التكسير		إجراء سواء مجرى المصدر

179	النسب		أنواع جع التكسير بالنسبة الى
	النسب إلى ما آخرياء مشددة		اللفظ
۱۷۰	شواذ النسب		الحروف التي تزاد في جع
	ياء النسب تجعل الجامد في		التكسير
	حكم المشتق	177	حصر جموع التكسير وأسهاء
	التقاء الساكنين		الجموع واسم الجنس
171	الأصل فيا حرك منهما الكسرة	175	لا يوجد في الجمع ثلاثة
177	الامالة		حروف أصول بعد ألف
	التصريف		التكسير
177	أنواع الألفات في أواخر		ما يضعف تكسيره من الصفات
	الامياء		فعال لا يكاد يكسر
۱۷٤	الزوائد في آخر الاسم		أقسام جمع التكسير بالنسبة
	الثلاثي أكثر الابنية		للفظ والمعنى
170	كيف ينطق بالحرف	172	استثقال الجموع
	ما جاء على تفعال		ما يجمع من فعلان على فعال
171	الزيادة	170	التصغير
	الاشياء التي تزاد لها الحروف		إذا اجتمع في اسم ثلاث
	همزة الوصل التي لحقت فعل		ياءات أولاهن ياء التصغير
	الأمو		الاسهاء التي لا تصغر
177	حق همزة الوصل	rrı	" التكسير وجوتصغير يريان من
NYA	الحذف		واد واحد
	ما اجتمع فيه ثلاث ياءات	177	لا تجمع المصغرات جع تكسير
	من الاسماء		التصغير بالألف
	الإدغام		تصغير ثمانية
	احسن ما يكون الإدغام من		تصغير افعال التعجب
	•		

مؤنث مجرد من الناء	كلمتين
العام ١٩٣	الحط ١٧٩
أقسام العلم	سرد مسائل الخلاف بين ١٨٠
الموصول	البصريين والكوفيين
الوصل بجملة التعجب	
المبتدأ والخبر ١٩٤	الفن الثالث وهو
الوصف المعتمد على نفي أو	فن بناء المسائل بعضها
استفهام	على بعض
الاختلاف في صدر الكلام ١٩٥	0.5
ني (إذا قام زيد فأنا اكرمه)	الاعراب والبناء
كان وأخواتها	فعل الأمر العاري من اللام
هل الافعال الناقصة تدل على	وحرف المضارعة
الحدث	متى يبنى الفعل اذا اتصل ١٨٨
تعدد أخبار كان واخواتها ١٩٦	بنون التوكيد
لم سميت هذه الأفعال نواقص	الاختلاف في حذف حرف ١٨٩
تقدم أخبارها عليها	العلة للجزم
اما ۱۹۷	ما يجوز في حرف العلة إذا ١٩٠
إن وأخواتها	كان بدلا من همزة
وقوع ان المخففة بعد فعل العلم	الكلمات قبل التركيب
متى تقع أن المفتوحة ومعمولها ١٩٨	باب المنصرف وغير المنصرف ١٩١
اسها لإن المكسورة	ما هو المنصرف وما هو غيره
ما يلي أن المسكورة المخففة	ما هو الصرف وما هو المنع
من الافعال	من الصرف
ما يجوز في إن إذا وقعت ١٩٩	مثنى وثلاث ١٩٢
جرا بالقسم	إذا سمي مذكر بوصف

۲.٥	القسم		مل يجوز (إن قائيا الزيدان)
	الاختلاف في ايمن الله	۲	¥
	التعجب		مذاهب في قول (لا مسلمات)
	الاختلاف في أفعل به		أعلم وأرى
7.7	لزوم ال في فاعل فعل		القول في حذف مفاعيل هذا
	التوكيد		الباب
	وقوع كل من اكتع وأخواتها	4+1	النائب عن الفاعل
	منفردة		اختار
۲.۷	النداء		نائب الفاعل المجرور بحرف
	الاختلاف في (اللهم)		غير زائد
	إعراب الفعل	Y - Y	المفعول به
	هل يجوز في المضارع المنصوب		إذا تعددت المفاعيل فأيها
	بعد الغاء في الاجوبة الثهانية		يقدم
	أن يتقدم على سببه		الظرف
۲٠٨	هل يجوز الفصل هنا بين		الاتساع في الظرف مع كان
	السبب ومعموله بالفاء		وأخواتها
	ومدخولها	۲٠٣	إذا استعملت إذا شرطا
	رأي في لام الجحود		للاستثناء
4.4	التكسير		تقديم المستثنى
	تكسير همرش	4 - £	عود الاستثناء اذا وقع بعد
	التصغير		جمل عطف بعضها على بعض
	الاختلاف في تصغير بعض		حروف الجر
	الاسهاء		تعلق الجار والمجرور والظرف
۲۱-	الوقف		بالفعل الناقص
	هل يصح الوقف على المتبوع	2 - 7	على ما يرتفع الاسم بعد منذ

777	وجه الموافقة والمخالفة بين		دون التابع	
	أخوات كان		دون سبح الوقف على إذا	
	الفرق بن كان التامة والناقصة		اذا نكر يحبي بعد العلمية	
	ما افترق فيه ما النافية وليس		به صریبی بده سب	
779	ما افترق فيه لا وليس	711	الفن الرابع	
117			المن الجمع والفرق فن الجمع والفرق	
11.	ما افترق فيه ان الشديدة			
	المفتوحة وان الحقيقة	717	القسم الأول	
		717	ذكر ما افترق فيه الكلام	
771	ما افترق فيه لا وإن		والجملة	
777	الفرق بين الإلغاء والتعليق الفرق بين حذف المفعول	710	الفرق بين تقدير الاعراب	
	-11		وتفسير المعنى	
	اختصاراً وبين حذفه اقتصارا	414	الفرق بين الإعراب التقديري	
772	ما افترق فیه باب ظن و باب : .		والاعراب المحلي	
	أعلم	414	ما افترق فيه ضمير الشأن	
	ما افترقت فيه المفاعيل		وسائر الضهائر	
	الفرق بين المصدر واسم المصدر	111	ما افترق فيه ضمير الفصل	
	الفرق بين عند ولدى ولدن		أوالتأكيد والبدل	
777	ما افترق فيه إذ واذا وحيث	777	ما افترق فيه ضِمع الفصل	
	الفرق بين وسط بالسكون		وسائر الضهائر	
	وبين وسط بالفتح		الفرق بين علم الشخص وعلم	
777	الفرق بين واو المفعول معه		الجنس واسم الجنس	
	وواو العطف	777	ما افترق فيه باب كان	
	الاستثناء		وباب ان	
۲۳۸	الفرق بين (غير) صفة		ما افترق فيه باب كان وسائر	
	واستثناء		الاقمال	

707	ما افترق فيه نعم وبئس		ما افترق فيه إلا وغير
	وحبذا	739	ما افترق فيه الحال والتمييز
707	ما افترقت فيه التوابع	۲٤.	ما افترق فيه الحال والمفعول
777	ما افترق فيه الصفة والحال		الحال تشبه أبوابا اخرى في
474	الفرق بين أم المتصلة والمنقطعة		النحو
	الفرق بين أم وأو	727	الفرق بين الجملة الحالية
779	الفرق بين أو وإما		والمعترضة
۲۷۰	الفرق بين حتى العاطفة والواو		الفرق بين الاضافة بمعنى
	ما افترقت فيه النون الخفيفة		اللام ومنها بمعنى من
	والتنوين	727	الفرق بين حتى الحارة وإلى
171	ما افترق فيه تنوين المقابلة	722	ما افترق فيه المصدر واسم
	والنون المقابل له		الفاعل
	ما افترقت فيه السين وسوف		ما افترق فيه المصدر والفعل
TYT	ما افترقت فيه ألفاظ الإغراء	720	ما افترق فيه المصدر وأن
	والأمر		وان وصلتها
777	ما افترقت فيه لام كي ولام	724	ما افترق فيه المصدر واسم
	الجحود		الفاعل
770	ما افترقت فيه الفاء والواو		ما افترق فيه اسم الفاعل
	اللذان ينصب المضارع بعدها		والفعل
	ما افترقت فيه أن المصدرية	roi	ما افترق فيه اسم الفاعل واسم
	وأن التفسيرية		المفعول
	ما افترق فيه لم ولما	TOT	ما افترق فيه الصفة المشبهة
777	القول في تخريج قوله تعالى		واسم الفاعل
	و وإن كلا لما ليوفينهم،	700	ما افترق فيه أفعل في التعجب
***	ما افترقت فيه مدة الإنكار		وأفعل التفضيل

79.	الفرق بين حروف الجر وبين		ومدة التذكار
	الإضافة وأل في دخولها على	444	الفرق بين هل وهمزة
	الممنوع من الصرف		الاستفهام
791	تنوين الاساء غير المنصرفة		ما افترقت فيه إذا ومتى
	للضرورة وعدم تنوين الاسهاء	۲۸.	ما افترقت فيه أيان ومتى
	المبنية للضرورة		ما افترق فيه جواب لو
	النكرة والمعرفة		وجواب لولا
	لزوم نون الوقاية مع الفعل	141	ما افترق فيه كم الاستفهامية
797	الاشارة		وكم الخبرية
	الإشارة للبعيد	444	ما افترق فیه کأین وکذا
797	الموصول		ما افترق فيه أي ومن
	الاختلاف في استعمال (ذا)	TAE	ما افترقت فيه تاء التأنيث
	موصولا دون ما		وألف التأنيث
	لا يوصل الذي بالأمر	440	ما افترقت فيه التثنية والجمع
	الابتداء		السالم
	الفرق بين زيد أخوك		ما افترق فيه جع التكسير
	وأخوك زيد		واسم الجمع
445	القول في حود الضمير على	TAT	ما افترق فيه التكسير والتصغير
	المبتدأ	TAY	القسم الثاني
790	الإخبار بالطرف الناقص		الاعراب والبناء
	ما وأخواتها	444	اعتراض والرد عليه
	القول في باء (ما زيد بقائم)	444	الفرق بين غد وأمس
797	امتناع تقديم معمول الفعل		المنصرف وغيره
	الواقع بعد ما النافية ولا في		الحكم إذا سمي بجميع وأخر
	جواب القسم عليها وعدم		الياء في معد يكرب

٣٠٤	اساء الافعال		امتناع التقديم في لن ولم ولا
	النمت	747	كاد وأخواتها
	يشترط في الجملة الموصوف		الفرق بين كاد وعسى
	بها أن تكون خبرية		إن وأخواتها
٣٠٥	لا يجوز الفصل بين الصفة		تقدم المنصوب في هذا الباب
	والموصوف	144	يجوز الجمع بين المكسورتين
	تثنية الصفة الرافعة للظاهر		ولا يجوز بين المكسورة
	وجمها		والمفتوحة
٣٠٦	لم حذف الموصوف وأقيمت		كسر إن وفتحها بعد إذا
	الصفة مقامه ولم يصح ذلك		الفجائية
	في الموصول	744	ظن وأخواتها
۳٠٧	العطف .		الفرق بين علمت وعرفت من
-	لا يعطف على الضمع المجرور		جهة المعنى
	من غير إعادة الجار	۳	المفعول فيه
۳۰۸	هل يجوز العطف مع التأكيد		اشتراط توافق مادتي الغلوف
	إذا أكد ضمير المجرور		المصاغ من الفعل وعامله
4.4	لا يجوز العطف على الضمير		الاستثناء
	المرفوع المتصل من فجير تأكيد		جواز إيصال الفعل الى غير
	وقاصل ما		بدون واسطة
	النداء	4.1	الحال
	ما يجوز في وصف المنادى		فروق بين الصفة والحال
	المضموم	4.4	التمييز
۳۱٠	نداء الإشارة وعدم نداء ما		جواز تقديم التمييز على الفعل
	فيه ال	۳-۳	الاضافة
411	المعطوف على المنادى		إضافة الفم الى ياء المتكلم

	صيغة الامر مرتجلة بخلاف		يجوز الرفع والنصب في قولهم
	النهي		(ألا يا زيد والضحاك)
719	لا تدخل على (لا) التي للنهي	717	الترخم
	أداة الشرط		ترخيم ألجلمة
	لماذا جزمت متى وشبهها ولم	۳۱۳	العدد
	تجزم الذي المتضمنة معنى		عدم اعراب مجموع المركبات
	الشرط		في العدد
٣٢.	كيف تعمل ان في شيئين	٤١٣	نواصب الفعل
	الحكاية		الفرق بين الباء الزائدة وأن
	حكاية الاعلام من دون باقي		الزائد بالنسبة الى العمل
	المعارف		القول في معمول النواصب
771	حكاية المتبع بتابع		من جهة تقديمه عليها
777	النسب	710	لم أجاز سيبويه إظهار أن مع
	التصغير		لام كي ولم يجزه مع لام النفي
		717	سمع بعد كي وحتى الجر في
	الفرق بين تصغير أرؤس إذا		الاسهاء والنصب في الافعال
	سمیت به امرأة وتصغیر هند		لماذا عملت أن في المضارع ولم
***	اذا صغر		تعمل ما
472	الوقف	717	الجوازم
	الوقف على المقصور والمنقوص		يجوز تسكين لام الأمر لا لام
	المنونين		كي بعد الواو والفاء
	التصريف	W1 A	اختلف في لم ولما هل غيرتا
	الزائد يوزن لفظه وزيادة		صيغة الماضي إلى المضارع أو
	التضعيف توزن بالاصل		معنى المضارع الى المضي

